اللسانيات العربية المطبقة
في القرن العشرين

أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما

الأستاذ الدكتور
محمد رشاد الحمزاوي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة التونسية

دار الغرب الإسلامي

هذا المؤلف ترجمة لهذه الأطروحة بالفرنسية التي نوقشت أمام جامعة السربون سنة 1972 بباريس للحصول على دكتورا الدولة في اللغة والآداب العربية.

وقد أصدرت النسخة الفرنسية كليةُ الآداب والعلوم الإنسانية بتونس سنة 1975.

الطبعة الأولى

1988

دار الغرب الإسلامي

ص. ب: 5787 - 113

بيروت - لبنان

الإهـداء

إلى زوجتي

إلى بنتي

وإلى إبني

تقديراً لصبرهم الجميل

واقتراحي الذي أتشرف بتقديمه إلى المجمع هو (......)
أن نسعى لدى الهيئات التي تتصل بدرس النحو واللغة
وان نتعاون معها في وضع درس النحو
على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة وعلى الإكثار
من البعثات لدرس علوم اللغة بأوربا وأمريكا والتخصص فيها
حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا من العلماء
في نحو "ألفية ابن مالك"

ابراهيم مصطفى

مجلة مجمع اللغة العربية

146/8

تنبيه هام

قضايا اللغة العربية في القرن العشرين
من خلال أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة

إن هذا العمل الذي نقدمه مخصص لتاريخ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولأعماله المنجزة في سبيل تحقيق أهدافه التي من أجلها أنشىء والتي ترمي إلى ترقية اللغة العربية في جميع الميادين، حفاظاً على سلامتها، وجعلها مواكبة لحاجات العصر ومستلزماته، مما يفيد العمل من أجل دعم تواصل حضاري بين القديم والحديث، من دون قطيعة، وذلك بالتحاور مع التراث وتأويله، مع العزم على التجديد والتقدم. وتلك رسالة على قدر الكاملين من الخالدين من المجمعيين الذين أوكلت إليهم هذه المهمة الصعبة الممتعة.

إن عملنا يؤرخ لمجمع اللغة العربية ويقيم أعماله، لأننا نعتقد أنه يمثل أحسن صورة وأكملها عن اهتمامات العرب اللغوية اللسانية في القرن العشرين، وعما أحاط بها من ملابسات ومشاكل وإنجازات معتبرة تستحق أن يُنظر إليها نظرة لغوية لسانية اجتماعية، نرجو أن تكون موضوعية حسب المستطاع، بالاعتماد على النصوص والوثائق المجمعية الأساسية. فمن خلال هذا التاريخ وهذه الأعمال، نستكشف في الحقيقة آمال الأمة العربية الحضارية والثقافية في عصر النهضة وبعده، وتطلعاتها إلى الرقي والعدل والتقدم.

إن الحديث عن المجمع يتجاوز تاريخه وأعماله ليشمل في الحقيقة كل النظريات والقضايا والحلول التي تصورها العرب في القرن العشرين للنهوض بالدراسات اللسانية العربية المطبقة، سواء في رحاب المجمع أو خارجه. ولقد سعينا إلى أن نربط عملنا هذا بما تقدم، أعمال المجمع، وما واكبها، وما تآلف معها أو اختلف عنها لنقدم أصدق صورة عن الآراء والأفكار التي تناولت قضايا اللغة من أيام محمد علي إلى السبعينات من القرن العشرين.

إن الحديث عن المجمع هو في الحقيقة حديث عن قرن ونصف من التفكير اللغوي

العربي المعاصر، وإن كانت المدة الرسمية التي يشملها عملنا هذا تمتد من 1932 إلى 1970 أي ما يتجاوز ثلاثين سنة من حياة المجمع، وضعت فيها أهم المناهج وتجاوز فيها المجمع أصعب العراقيل، واكتُسِبَتْ فيها خبرات مفيدة وعديدة جعلته يسبك التراث بالحداثة ويواجه مشاكل اللسانيات العربية المطبقة التي نعرض لها هنا.

ولا حاجة بنا إلى أن ننبه أيضاً إلى أن عملنا، وإن كان قد أخذ باللب، فإنه لا يدعي أنه شمل أعمال المجمع اللاحقة التي لم يطرأ عليها، حسب رأينا، شيء كثير في فحواها الأساسية التي ذكرناها في مؤلفنا هذا الذي صدر أولاً بالفرنسية بتونس سنة 1975 - وكان موضوع أطروحة دكتوراه دولة قدمت إلى جامعة السربون بباريس -.

إن القارىء سيجد، من خلال هذه التجربة المهمة التي عرضنا لأظروحاتها في جوهرها وتفاصيلها، وألممنا بأغلب المعلومات المتصلة بها، نظرة شاملة متجددة لأهم القضايا اللغوية العربية المعاصرة التي غذيناها بالنظريات اللسانية الحديثة المطبقة على العربية حتى تكون على صلة بمسائلها وما ارْتُضِيَ لها من حلول تستحق النظر.

وبـــالله التوفيـــق

الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي
تونس في 1986/5/15

الـرمــوز العربيـــة

بحـوث	البحوث والمحاضرات (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)
مركـز	مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس
طـ	طبعــة
دائرة	دائرة المعارف الإسلامية
حوليات	حوليات الجامعة التونسية
محاضر	محاضر الجلسات (مجمع اللغة العربية)
لسان	لسان العرب
مجلة الكلية	مجلة كلية الآداب بالقاهرة
مجلة مجمع دمشق	مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
مجلة مجمع بغداد	مجلة مجمع بغداد
مجلة مجمع القاهرة	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
مجلة ليبيا	مجلة كلية الآداب الليبية

الرمـــوز الأعجمية

ABREVIATIONS

A.I.E.O.	Annales de l'Institut des Etudes Orientales.
Arch. Or.	Archiv. Orientalni.
B.E.A.	Bulletin des Etudes Arabes.
B.E.O.	Bulletin des Etudes Orientales (Institut français de Damas).
B.I.F.A.	Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire.
B.S.L.P.	Bulletin de la Société Linguistique de Paris.
B.S.O.S.	Bulletin of the School of Oriental Studies (Londres).
C.E.R.E.S.	Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales de Tunis.
E.I.	Encyclopédie de l'Islam.
E.T.I.	En Terre de l'Islam.
G.A.L.	Geschischte Der Arabische Litteratur.
G.E.	La Grande Encyclopédie Française
H.L.A.	Histoire de la littérature Arabe de Regis Blachère.
IBLA.	Institut des Belles Lettres Arabes (Tunis).
I.C.	Islamic Culture.
J.A.	Journal Asiatique.
J.R.A.S.	Journal of the Royal Asiatic Society.
M.E.J.	Middle East Journal.
M.I.D.E.O.	Mélanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales
M.S.O.S.	Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen.
M.U.S.J.	Melanges de l'Université St. Joseph (Byerouth).
M.W.	Muslim World.

O.M.	Oriente Moderno.
R.A.	Revue Africaine.
R.E.I.	Revue des Etudes Islamiques.
R.F.L.L.	Revue de la Faculté de Lettres de Lybie.
R.M.M.	Revue de Monde Musulman.
W.I.	Die Welt des Islams.
Z.D.M.G.	Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft.

نظام نقل الأصوات
Système de Transcription

الأصوات الساكنة
Consonnes

أ	.	ض	ḍ
ب	b	ط	ṭ
ت	ṯ	ظ	ẓ
ث	t	ع	c
ج	ǧ	غ	ġ
ح	ḥ	ف	f
خ	ḫ	ق	q
د	d	ك	k
ذ	ḏ	ل	ḷ
ر	r	م	m
ز	z	ن	n
س	s	هـ	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ي	y

أصوات اللين

Voyelles

a	ـَ
u	ـُ
i	ـِ
ā	ا
ū	و
ī	ي

توطئة أساسيّة

1 - 1 كُوِّن مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1932 لدرس قضايا اللغة العربية العاجلة ولجعلها وافية بأسباب علوم العصر. ولقد خصصت دراسات كثيرة، اهتمت بتاريخه وأعماله التي يجهلها الأدباء جلهم، وحتى أهل الذكر منهم. ولقد عالجت تلك الدراسات مظاهر عديدة من تلك المؤسسة التي اعتنت اعتناءً خاصاً بالقضايا اللغوية، والتي ارتضت أن تكون، فضلاً عن ذلك، مؤسسة عالمية لا سيما وأنها قد أسهمت في مشاريعها الواسعة رجالاً تباينت مشاربهم وثقافاتهم. ولقد دعوا، بقطع النظر عن جنسهم وجنسيتهم ومعتقداتهم، إلى أن يشاركوا في مداولاتها وقراراتها التي لها صلة باللغة العربية. إن الدراسات المعنية التي وضعها مجمعيون، لَيْسَتْ متساوية كماً وكيفاً، مما آستوجب أن نستعرض ما تميز منها حتى تبرز منزلة أهمية عملنا هذا مِنها وتوضح خصائصه وأهدافه الجديدة.

2 - 2 فلقد كان منصور فهمي، وهو أول أمين سر للمجمع، المبادر إلى وضع دراسة عنوانها «**تاريخ المجامع**»، وقد صدرت سنة 1934 بالمجلد الأول من **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**. فهي عبارة عن عرض وجيز عن مختلف المحاولات التي قام بها الأدباء العرب في القرن التاسع عشر، بغية إنشاء مؤسسة تعنى بالقضايا اللغوية. ولقد ساهمت تلك المحاولات كلّها، على الرغم من فشلها، في وضع أسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكان منصور فهمي قد وفر لنا، فضلاً عن ذلك، تقارير سنوية كان يستعرض فيها مختلف أعمال المجمع مؤكداً بالخصوص على قراراته الإدارية والعلمية.

1 - 3 إن التقارير المذكورة، تعتبر كشوفاً إدارية ومجموعات من الوثائق

الرسمية التي لها قيمة ذاتية مهمة، لكنها لا تعكس عكساً مفيداً القضايا المعتمدة التي تدارسها المجمعيون. فهي لا تزودنا بمعلومات أساسية عن الاختلافات القائمة بين أعضاء المجمع الذين تباينت آراؤهم اللغوية في كثير من المناسبات. ولقد سعى المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون إلى تدارك ذلك، فوصفها لنا في مقالة عنوانها «**الدورات الست الأول للمجمع الملكي للغة العربية بالقاهرة**». ذاكراً بالخصوص الخلافات الأولى التي حدثت إثر ضبط أهداف المجمع والمناهج التي كان يجب اتباعها لحل المشاكل الموضوعية. ولقد عالج المستشرق الفرنسي نفس المسألة في مقالات أخرى قليلة ظلت مرقونة لم يطلع عليها إلا نفر قليل من الأخصائيين.

1 - 4 أما مصطفى الشهابي فلقد زودنا بمؤلف عنوانه «**المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**»، صدر سنة 1955 ونشر من جديد سنة 1965. فهو يشتمل على عدد وافر من القرارات العلمية التي وافق عليها مجمع اللغة العربية خلال ثلاثين سنة من وجوده. إن هذا العمل الذي اعتمد تحليل تلك القرارات ونقدها أحياناً، قد يسر علينا إدراك مضمون مؤلفين اثنين آخرين أصدرهما المجمع وخصصهما بالتوالي للمعطيات التي وضعها وللقرارات العلمية التي أقرها. ونعني بذلك «**مجموعة المصطلحات العلمية والفنية**» الذي يحتوي على ثمانية أجزاء صدر أولها وأهمها سنة 1957. أما المؤلف الثاني فهو «**مجموعة القرارات العلمية**» الذي صدر سنة 1963 (وقد خصصنا لمؤلف مصطفى الشهابي و**مجموعة المصطلحات** عرضين تحليليين صدرا بمجلة أربيكا الفرنسية، المجلد 1968/15)، ولقد اقتصرت تلك المؤلفات الثلاثة عموماً على تقديم قائمات من المصطلحات ومجموعات من القرارات، دون أن تشير إلى المناسبات التي وضعت فيها ولا إلى الترتيب التاريخي الذي بحسبه أقرت.

1 - 5 وخصص إبراهيم مدكور أمين السر الدائم الثاني للمجمع ركناً بمجلة المجمع أسماه «**المجمع في عام**»، أحيا فيه التقاليد التي سنّها من قبل منصور فهمي، مستعرضاً فيه الأعمال التي أنجزتها هذه المنظمة العربية من دورة إلى أخرى. ولقد امتاز، خلافاً لسلفه، بإبداء رأيه الشخصي في أعمال المجمع وبميله إلى القرارات التي تؤيد الحلول التي تستوجبها روح العصر. والملاحظ في هذا الشأن أنه يعبر في

حقيقة الأمر عن آراء الجيل الثاني من المجمعيين الثنائي اللغة من الذين دخلوا المجمع بعد الحرب العالمية الثانية.

2 - 1 ولقد أوحت إليه تلك التقارير بوضع مؤلف عنوانه «**المجمع في ثلاثين عاماً، ماضيه وحاضره**» صدر سنة 1964. وهو أهم دراسة خصصت للمجمع لأنها تقدم لنا لأول مرة نظرة مجملة عن تاريخ المجمع وأعماله. وقد قسمها مؤلفها إلى ثلاثة عشر باباً خصص الأخير منها للوثائق الرسمية والرسوم المؤيدة لها.

2 - 3 لفت إبراهيم مدكور نظرنا في مقدمته التي ابتغاها تنبيهاً مفيداً، إلى موضوع دراسته الأساسي. ومعنى ذلك أن المجمع الذي عمل كثيراً في الخفاء، يستحق أن يعرف، وأن تقدر حق تقديرها، الأعمال اللتي أنجزها، إن طرحنا سنوات الحرب العالمية الثانية، طيلة عشرين سنة. فلقد عالج جميع المشاكل التي تمت بسبب إلى اللغة العربية وآدابها، دون أن يقر لها حلولاً صائبة جميعها. ولقد ذكر إبراهيم مدكور من جهة أخرى بهدف المجمع الأساسي الذي يدعو إلى جعل العربية تواكب حاجات العصر وروح الفكر المعاصر وتساءل عما إذا كان المجمع مؤهلاً لتحقيق ذلك لأنه يعتقد أن الهدف المعني صعب المنال، لا سيما وأنه يستدعي التوفيق بين التراث العربي الإسلامي ومتطلبات المعاصرة وتوافق دعاة القديم والجديد.

2 - 4 إن المجمع الذي يبدو، حسب رأيه، أنه قد اختار نهائياً التعلّق بالمعاصرة، قد أصبح موضوع جدل إذ يمكن اعتباره مؤسسة تنتسب إلى القرن السابع عشر أكثر منها إلى القرن العشرين. إن هذا الطرح للموضوع جدير بالعناية بقدر ما يقر أن نظم اللغة تتطور حسب تطور أحوال المجتمع التي لا يمكن بحال للمجمع أن يحيط بها كلها. فكان يخشى أن يفشل في مهمته إنْ تعنت في فرض سلطة لغوية مهيمنة لأن الضرورة كانت تدعوه إلى أن يشرّع في بعض الميادين باعتبار ظروف حيوية تستوجب الوقوف في وجه المبادرات الفوضوية والارتجال، بغية الوصول إلى إقرار معايير ومناهج أساسية تكون مقاييس مشتركة، يعتمدها الذين يستعملون العربية الفصحى لغة فصاحة وحضارة. وهذا ما دعا إبراهيم مدكور إلى أن يُغَيّر أعمال المجمع تغْييراً لا ينتسب إلى التبجيل. ولذلك وعدنا إبراهيم مدكور بأن يحلل تلك الأعمال تحليلاً

موضوعياً، انطلاقاً من تجربته بوصفه أمين السر الدائم للمجمع. فما عسانا أن نستخلص من هذا المؤلف الذي يريد أن يكون شهادة صادقة عن المجمع؟.

2 - 5 فلقد تعلق المؤلف، عند طرق تاريخ المجمع وأهدافه، بربطها بتاريخ المجمع الفرنسي وأهدافه لإقرار مقارنة مفيدة، المراد منها توضيح وجوه الشبه واستقراء حالات الاختلاف التي يميز بها كل واحد منهما. فيلاحظ أن المجمع اللغوي العربي، وإن كان قد اقتدى بتقاليد المجمع الفرنسي، لا يقلده تقليداً تاماً، لأن المؤسسة اللغوية العربية قد نشأت إثر محاولات مختلفة، بادر بها أدباء عرب، لا سيما أدباء عصر النهضة الذين أدركوا الضرورة العاجلة إلى حل المشاكل التي تخص اللغة العربية. ولقد أكد إبراهيم مدكور، عند الحديث عن تطور أهداف المجمع ونشرياته، على أن المجمع الذي يعتبر نفسه، **مجمع العروبة**، قد أرسى أعماله على اختيار واضح يرمي إلى المحافظة على العربية الفصحى وعلى مؤالفتها لحاجات العصر. فلقد هيأته ثلاثون سنة من المشاريع والأعمال لاكتساب تجربة كبيرة في الميادين الإدارية والعلمية. إذ أن أعضاءه العاملين الذين ما انفكوا يتزايدون، كانوا يمثلون أجيالاً متتالية لها تجارب وتصورات مختلفة ومتباينة أحياناً. وكان قد ساعدهم في أعمالهم خبراء واختصاصيون وباحثون شاركوا في أعمال اللجان المختصة التي كانت تضع الأسس التي يستمد منها المجمع قراراته.

3 - 1 واجه المجمع صعوبات كبيرة لأداء رسالته. فكان لها أثر على أعماله، لأن استقلاله المالي كان صورياً. فميزانيته لا تسمن ولا تغني من جوع، إذ كانت تساوي تقريباً ميزانية مدرسة ابتدائية. وكان مقره لا يليق بمقامه، ولم تكن له مطبعة خاصة به للقيام بأعماله في آجالها ولطبع نشرياته ـ التي تتكون بالخصوص من **محاضر الجلسات** ـ المعبرة عن مداولاته الداخلية؛ ولم يصدر منها إلا خمسة مجلدات. وكانت المشاكل المالية وقلة الموظفين الأكفاء، قد فرضت عليه الاعتناء **بالمجلة** التي صدر منها إلى حدود 1963 ستة عشر مجلداً أفاد منها المجمع، لأنه نشر بها أعماله القديمة المتراكمة. وأصدر المجمع نشرية أخرى وهي **البحوث والمحاضرات** لسد الفراغ الذي تركته محـــاضر الجلسات، ولقد أضاف إلى كل النشريات السابقة، مجموعة من القائمات المتعلقة بالمصطلحات العلمية التي وضعها المجمع بغية تجديد المعجم العربي.

3 - 2 وكان هذا المعجم موضوع عناية خاصة في مؤلف إبراهيم مدكور الذي أكد على هناته وعلى الطرق والوسائل المستعملة لتبليغ اللغة عند العرب القدامى. وذلك ما دعا المجمع إلى البحث عن المعايير والمناهج التي من شأنها أن تحل المشاكل الناتجة عن المصطلحات الجديدة باعتبار ما يستلزمه الوضع أو التعريب من متطلبات. إن اهتمام المجمع اهتماماً يكاد يكون كلياً باللغة الفصحى وبمعجمها، كان له أثر كبير على تصور مكانة اللهجات العربية، لأن هذا الموضوع الذي وقف منه المجمعيون المحافظون موقف الرفض، كان جديراً بالعناية، لأنه يفيدنا كثيراً في إدراك نظم اللغة العربية الكلاسيكية وتطورها. إلا أن أعمال المجمع في هذا الميدان لم تأت بنتيجة مرضية، عكساً لأعماله في وضع المصطلحات العلمية الحديثة التي توجت بنتائج مهمة، وإن كان كل ميدان من الميادين المعنية منها يستوجب إنشاء مجمع خاص بها ـ فلقد كفانا مجمع اللغة العربية مؤونة ذلك وخصص سبعين في المائة من مداولاته لهذا الموضوع. فتمكن المجمع من أن يقر بتؤدة ورغم الصعاب، المعايير والمناهج التي يخضع لها وضع المصطلحات العلمية الجديدة. ولقد فرضت تلك المقاييس نفسها شيئاً فشيئاً على الأخصائيين والباحثين، وتمكنت العربية من مواجهة المشاكل المتولدة عن نقل المصطلحات العلمية والتكنولوجية الأوروبية العصرية.

3 - 4 كانت تلك المصطلحات أساس المادة المعدة لتغذية المعاجم العربية المعاصرة، ولسد فراغات المعاجم القديمة. وارتأى المجمع أن يضع معاجم عديدة، منها **المعجم التاريخي العربي**. ولم يصدر إلى يومنا هذا إلا معجمان: **المعجم الوسيط** في مجلدين، خاص بالطلبة، **ومعجم ألفاظ القرآن**، في أربعة مجلدات، ولم يأخذ بالمقاييس التي تعتمدها المعاجم العصرية. أما **المعجم التاريخي** الذي عهد به إلى المستشرق الألماني أوغست فيشر (August Fischer)، عضو مجمع اللغة العربية، فلقد استعيض عنه **بالمعجم الكبير** الذي صمم على غرار اللاروس الموسوعي (Larousse Encyclopedique). وكان المجمع قد أصدر منه نموذجين اثنين وعرضهما على الأخصائيين لإبداء النظر فيهما.

وعرض علينا إبراهيم مدكور في مؤلفه المشاكل الخاصة بتيسير النحو والكتابة العربيين والحلول التي ارتضيت لهما. فهو يفيدنا بأن المجمع قد أقرّ مبادىء عامة

غايتها تيسير النحو العربي. أما فيما يتعلق بالكتابة، فإن المجمع قد وافق على نظام لنقل الأصوات الأعجمية إلى العربية، وعلى إصلاح الكتابة المطبوعة وذلك باختصار حروف المطبعة العربية من 600 صورة إلى 135 صورة، وهو عدد يكاد يساوي عدد حروف المطبعة الفرنسية التي تبلغ 115 صورة.

وتناولت مداولات المجمع بالدرس أيضاً المواضيع الأدبية والثقافية. فاهتمت بالشعر، والقصص وخصصت لهما جوائز وشجعت على البحوث العلمية الجديدة وعلى نشر التراث.

يعتبر إبراهيم مدكور أن هذه الحصيلة النسبية شاهدة على أن مجمع اللغة قد ساهم مساهمة مفيدة في تحديث اللغة العربية الفصحى التي ترتكز عليها أعمال مختلف المجاميع العربية. إن هذه الحصيلة تبدو متواضعة، إلاّ أنها تكون أجدى وأنفع لو وفرت للمجمع جميع الوسائل، التي تؤيد مسعاه وتحقق أهدافه.

3 - 5 إن مؤلف إبراهيم مدكور الذي أعد للتعريف بمجمع اللغة العربية في نطاق واسع، يعتبر مدخلاً مهماً للقضايا التي شغلت بال المجمع. لكنه لخص الموضوع والمشاكل تلخيصاً يستوجب منا أن نستعرضها من جديد، لندرك كيف وضعت تلك المشاكل وكيف عولجت، وما كانت حلولها لأن كثيراً من القضايا التي عالجها تتطلب في حد ذاتها دراسة دقيقة. فلقد عالج بعضها المجمعي مهدي علام في مؤلفه **المجمعيون**، الصادر بالقاهرة سنة 1966 ـ فهو يعنى بمائة مجمعي، عرف المؤلف بخمسة وثلاثين منهم. إن هذا المؤلف الفهرست ثمين للغاية، لأنه يهتم بحياة وأعمال كل مجمعي، مؤكداً بالخصوص على نشاطه ضمن لجان المجمع وعلى مساهمته في أعماله، ومشيراً إلى تكوينه ونسبه الثقافي. ولقد أشار خاصة إلى تعلق المجمع بضرورة إسهام عدد كبير من المثقفين والعلماء والأخصائيين في أعماله باعتبار مشاربهم وميادينهم المختلفة. إلاّ أن صاحبنا لا يروي لنا الطرق المعتمدة لاختيار أولائك الأعضاء من المجمعيين. فهل كانوا معينين أو منتخبين، وما هي المعايير التي تتبع لتعيينهم أو لاختيارهم؟ وما هي المشاكل البارزة الناتجة عن تلك الاختيارات لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتوفيق بين أهل المحافظة ودعاة التطور؟ إنها تساؤلات لا يُجاب عنها في ذلك المؤلف الرسمي الذي ساهم مع مؤلف إبراهيم

مذكور في التعريف بأعمال المجمع. وسنحاول الاعتماد عليهما في عملنا هذا. لكن ما هو الجديد الذي أتت به دراستنا؟ إنها دراسة غير رسمية تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر والعوامل التي كان لها من بعيد أو من قريب أثر على تاريخ المجمع وأعماله.

4 - 1 والملاحظ في هذا الشأن أن تاريخ المجمع يستوجب أولاً تحليل «**ما قبل تاريخ المجمع**» المعقد، المشحون بالمعلومات المهمة. إذ أنّ الأمر يستلزم أن ندرك العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية التي ساهمت في إنشاء المجمع وأثرت تأثيراً خاصاً في مساره واختياراته. إن ذلك التحليل يفرض علينا أن نستقرىء الوثائق والمؤلفات الصادرة في تلك الفترة، لا سيما في القرن التاسع عشر؛ وهي تكوّن مجموعة هائلة من المجلات والصحف التي اعتمدناها في دراستنا لأنها تبين بالخصوص نصيب **النهضة العربية** في تكوين مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ونحن لا نبالغ عندما نؤكد أن النهضة العربية كانت تنادي بتكوين المجمع ليكون أحسن وسيلة تجدد الفكر العربي الإسلامي وثقافته. ومن الجدير بالعناية أن نلاحظ أن مجمعنا قد نشأ من مختلف التيارات الفكرية التي هزّت العالم العربي الإسلامي ومصر بالخصوص. فلقد كانت تنتسب إلى الوحدة الإسلامية، والوحدة العربية، والتيارات الاجتماعية والثقافية التقدمية والمحافظة المتقابلة والمتنافرة في القرن التاسع عشر بمصر والعالم العربي الإسلامي؛ **فكان مجمع اللغة العربية مشروعاً دينياً، وبرنامجاً سياسياً، وأمنية ثقافية وحضارية فيها من الآمال ما لا يسعها مجمع واحد مثل مجمعنا**.

4 - 2 إن المجمع لم ينشأ من العدم. فلقد تأثر بمجامع أجنبية وعربية لا سيما «معهد مصر» الفرنسي (L'Institut d'Egypte)، والمجمع العلمي العربي بدمشق الذي كوّنه فيصل الأول، ملك العراق سنة 1919. وسبقته محاولات مختلفة منها نواد ومراكز ومجامع عارضة وشبه رسمية، كانت لها أهدافها وبرامجها. ومنها من أنجز بعض الأعمال. ولقد تساءلنا عن حالها وعن فشلها وعما ميّزها عن مجمعنا؟ وهل كان لها أثر في اختياراته وأهدافه؟ إن الوثائق التي اعتمدناها في عملنا تفيد أن المشاكل الناتجة عن تكوين الهيئة العلمية اللغوية العربية الأولى بالمجمع يستحيل استشفافها من الوثائق الرسمية المجمعية. إن اختيار المجمعيين العشرين الأول قد أثار صخباً كبيراً ومهارات كثيرة، آستبدت بالقضايا اللغوية المحضة واستحالت إلى مواجهات عقائدية وسياسية، أبرزت لنا عوامل عديدة تسمح لنا بتأليف «**التاريخ الخفي**»

للمجمع من جديد. فالموقف التوفيقي الذي اتخذته السُلَط المصرية آنذاك للمحافظة على الطابع العربي الإسلامي والعالمي الذي كان يطمع فيه المجمع، قد أثار مشاكل عويصة تضاعفت على قدر المشاكل الناتجة عن الرغبة في التوفيق بين أعضاء المجمع الذين تباينت مشاربهم وثقافتهم. ولذلك سنسعى إلى استخلاص الدور الذي قام به جيلان من المجمعيين لتوجيه أعمال المجمع، وسندرس تكوينهم وآراءهم في اللغة حتى ندرك أثر تصوراتهم في قرارات المجمع.

4 - 3 وهنا تتحتم ضرورة الاستفادة من **محاضر الجلسات** التي لم تعتمد في الدراسات السابقة المخصصة للمجمع. إن إبراهيم مدكور الذي نعتها على صواب «**بسجلات المجمع التاريخية**» يؤكد على أهميتها بالنسبة لكل من يريد أن يعرف تاريخ المجمع وأعماله. فهي مستندات من **الطراز الأول** تفيدنا في معرفة الحياة الواقعية بالمجمع. ولقد اعتمدنا في هذا العمل على المواد المجموعة من المجلدات الخمسة الأولى التي مكنتنا من أن نحيط علماً وبدون عناء بهيكل المجمع الأول، وبكيفية تنظيم أعماله وطرق عمل اللجان، ومختلف الآراء المتعلقة بإصلاح أوضاع اللغة، والمناهج التي أقرت لوضع المصطلحات العلمية الجديدة. إن **محاضر الجلسات** توفر لنا أيضاً معلومات مهمة عن المحيط الذي اتخذت فيه القرارات، وخاصة عن الدور الذي لعبه المجمعيون، ذوو المشارب المختلفة، في توجيه أعمال الجمعية اللغوية العلمية العربية. فهدفنا من استقراء **محاضر الجلسات** استقراء مكثفاً حتى تفاصيلها المفصلة، يدعو إلى توفير صورة حية عن مداولات المجمع حتى ندرك أهمية النتائج التي توصل إليها.

4 - 4 وبالطبع فإن **تعطل محاضر الجلسات عن الصدور** بعد المجلد الخامس، قد تسبب في وجود ثغرة خطيرة على سعينا إلى البحث عن **أعمال المجمع**، لا سيما الأعمال والمداولات التي كانت موضوع المجلدات غير المنشورة. وقد نشرها المجمع بعد انتهاء عملنا هذا ـ فهي تدلنا بطبيعة الحال على تطور هياكل المجمع وطرق عمله كلما تحسنت تجاربه وتنوعت المشاكل وتعقدت ـ ولا بد أن نشير هنا إلى أن **تعطل محاضر الجلسات** عن الصدور، قد وقع من حسن الحظ بعد أن حدد المجمع اختياراته، وقرر المعايير التي تعتمدها بحوثه، وركز القواعد التي تساعد على الوفاء برسالته. والملاحظ في هذا الصدد أن المجمع قد وفر لنا مرجعين اثنين قد سدا

الثغرة التي تركتها **المحاضر**، وإن ظلت تصدر بصفة متقطعة في شكل مجموعات مرقونة مضطربة يصعب على الباحث الاستفادة منها. ونعني بالمرجع الأول **مجلة مجمع اللغة العربية** التي تنقل مقالاتها والقرارات الرسمية أهم مداولات المجمع. أما المرجع الثاني فهو يتمثل في مجلة **البحوث والمحاضرات**، التي أنشأت لتقوم مقام **محاضر الجلسات**، دون أن تضاهيها تماماً. فهي تنشر بإيجاز ما كان معدّاً للظهور **بالمحاضر**، وتعرفنا بما جدّ من جديد من أعمال المجمع وتعبّر عن الاهتمامات التي يتميز بها الأعضاء الجدد في معالجة المشاكل المطروحة.

4 - 5 ولقد أخذنا على أنفسنا، أن نعتمد، في عملنا هذا، النشريات والمطبوعات المعنية والمعلومات المكتشفة وغيرها مما سنشير إليه في حواشينا بالتفصيل حتى نقدم صورة مجملة ومكتملة ودقيقة عن تاريخ المجمع وأعماله. إن عملنا لم يكن دائماً يسيراً باعتبار الفوضى التي كانت تتسم بها بعض أعمال المجمع، لأن الأمر كان يتعلق قبل كل شيء بالكيفية التي يجب أن نعتمدها لتصنيف ولتنظيم المادة اللغوية التي عالجها المجمع بطريقة مضطربة. فاخترنا تصنيفاً يعتمد المواد اللغوية. وذلك ما يوافق تقريباً البرنامج الذي وضعه المجمع. وهذا يعني أننا فضلنا التصنيف المنطقي الذي يعتبر حسب رأينا أكثر وضوحاً وبياناً. أما التصنيف بحسب الترتيب التاريخي فلقد أشرنا إليه في حواشينا لأنه مهم جداً، وإن كان المجمع لم يؤكد عليه تأكيداً خاصاً باعتبار أنه قد اتبع طرائق يصعب على الباحث ضبط معاييرها.

وأكدنا من جهة أخرى على قضايا مهمة لم يأت ذكرها في أهداف المجمع لأن دراستنا قد أظهرت جدواها وقيمتها النظرية والعملية من خلال أعمال المجمع؛ ويكفينا أن نشير في هذا الشأن إلى **أهمية الدراسات المتعلقة بعلم الأصوات والأسلوبية**.

5 - 1 إن سعينا إلى طرح القضايا التي يثيرها تحديث اللغة العربية وترقيتها، جعلنا نواجه **صعوبات ثلاث مهمة**. **تنحصر أولاها في دراسة** واستعراض العدد الضخم من المقالات والدراسات الصادرة بمختلف نشريات المجمع. ويزداد الوضع تعقداً بقدر ما نلاحظ أن بعض الدراسات تعالج قضايا مختلفة ليست لها دائماً صلة وثيقة بأهداف المجمع ـ فهي تكون في حقيقة الأمر، نوعاً من الملحوظات التي تعالج

مواضيع عامة جداً، وإن كانت هذه الظاهرة غير مسيطرة على جميع ما نشر بمجلة المجمع ومحاضر جلساته اللتين وفرتا لنا مجموعة من المقالات والدراسات المهمة التي تضع مشاكل منهجية تتعلق بكيفية حل القضايا الناتجة عن تحديث اللغة العربية. ولـقد حاولنـا أن نأخذ بعين الاعتبار كل تلك المقالات والدراسات، مهما كانت قيمتها العلمية، اعتباراً منا أنها تعكس تصور كل مجمعي لقضايا اللغة وللحلول التي يرتضيها لها. إن موقفنا هذا يعتبر ضرورة حتمية، لأن كل مجمعي يعتبر، مهما كانت آراؤه، **حجة** في اللغة، إذ أن انتخابه بالمجمع يرتكز على ذلك الاعتبار الذي يبدو بمثابة البديهة. والملاحظ أن هذه الطريقة في عرض القضايا المطروحة ضمن المجمع، تسمح لنا بمقاربة المشاكل مقاربة مجملة، لكي نؤكد على أن المشاكل الموضوعة والحلول المرتضاة لها، تتكيف، بحسب قيمة تلك الدراسات التي تعبر في نهاية الأمر عن تكوين كل مجمعي وعن ثقافته.

5 - 2 أما الصعوبة الثانية فهي تنحصر في البحث عن الصلة التي تربط بين تلك الدراسات والمقاربات التي تبدو غير متقاربة. إن التعلق بالتصنيف المنطقي في عرض محتواها، قد ساعدنا على التأكيد على قاسمها المشترك، حتى لو أدى بنا ذلك إلى التعسف في شأن الترتيب التاريخي، وإلى تلخيص بعض الدراسات ذات الأهمية الثانوية. ولقد فرضت علينا دراسة هذه المواضيع أن نبدأ بعرض المظاهر العامة من كل قضية لنعمد إلى دراسة مظاهرها الخاصة والفنية الدقيقة.

الصعوبة الثالثة متأتية من التخطيط العام الذي يجب علينا أن نعتمده لنقدم صورة مكتملة عن القضايا اللغوية المعالجة بالمجمع. فلقد اهتممنا مبدئياً بالقضايا المذكورة بوضوح في القانون الأساسي للمجمع. إلا أننا رأينا من المفيد أن نتبع تخطيطاً منطقياً عاماً يسمح بجمع القضايا التي بينها صلة مثل الكتابة، وعلم الأصوات أو مثل الاشتقاق، والنحت والتعريب وصلتها بالصرف ـ وأرجينا إلى آخر كل باب من مؤلفنا هذا، الفصول التي تسمح مادتها باستخلاص مواد الفصول السابقة. وذلك شأن الأسلوبية و «النحو التربوي» ـ وأكدنا في كل باب من أبواب هذا العمل على القضايا التي شغلت بال المجمع أكثر من غيرها. وذلك شأن الدراسات المتعلقة بالصرف وبتطبيقاته العملية في وضع المصطلحات، والدراسات المعجمية التي تعتبر الهدف الأساسي للمجمع بغية إصلاح اللغة وتحديثها.

5 - 3 وعلى هذا الأساس نكون قد وفرنا صورة واضحة عن مساهمة المجمع في تحديث اللغة العربية، لأن مجمعنا يكون بالطبع نموذجاً هاماً يساعدنا على أن ندرك كل العناصر التي يستوجبها تحديث اللغة وعلى أن نتبين قيمة **الإجماع اللغوي** الذي أراد المجمع اعتماده لأول مرة في تاريخ اللغة العربية.

إن هذا المجمع يعكس لنا بإيجاز ومن خلال أعماله وبحوثه، تصور المثقفين الناطقين بالعربية لوظيفة اللغة في المجتمع العربي المعاصر. ونحن لا نسعى إلى أن نخفي المشاكل الناتجة عن تقديم حصيلة أعمال المجمع، لأن كل قضية من القضايا المطروحة تستحق أن تكون موضوع رسالة دكتوراه مستقلة. وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتبر أن عملنا هذا مجموعة من الأطروحات التي تستحق أن تدرس كل واحدة منها على حدة. إلا أننا سعينا عند دراستنا لهذه المواضيع المتنوعة إلى أن نعبر عن اهتمامات المجمع الأساسية. ولا شك أن معالجة الموضوع مع تشعبه وتعقده، لا تسلم من الهنات التي تحتمها طبيعة هذا النوع من الدراسة. ونحن نعتذر عنها سلفاً. ونكتفي بأن نلاحظ بأن تلك الهنات لا تمنعنا من التأكيد على قيمة مساهمة مجمع اللغة في تحديث اللغة العربية الفصحى والتقدم بالثقافة العربية الإسلامية إلى ما تصبو إليه من تقدم ورقي.

أليس ذلك هو الهدف الأساسي من هذه الدراسة؟.

وفقنا الله إلى ذلك، وهو نعم الوكيل

الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة التونسية ـ

البَابُ الأوَّل

نشأة المجمع: خلفياتها الاجتماعيّة والحضاريّة والثقافية والسياسيّة

الفصل الأوّل

أسباب تكوين المجمع: المناخ الاجتماعي واللغوي

الخلفيـة الاجتماعيـة:

1 - 1 نشأت أول فكرة في تكوين مجمع للغة العربية حوالي 1870 م. ولقد كانت دعت إليها ضرورة حل مشاكل اللغة العربية التي ظهرت منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي. لأن **النهضة العربية**، التي كانت تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية[1] حضارية، كانت تعبّر عن أزمة اللغة والثقافة وعن حتمية تطورهما لا سيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة. فلقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدي أداء مفيداً مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة التي تذكرنا في بعض مظاهرها **بالنهضة الأوروبية**[2]، كانت خطراً على اللغة العربية لأنها كانت «فترة منعرجاً»[3] في تاريخ الآداب العربية المعاصرة. فلقد طلعت علينا بمساهمات مهمة ومتداخلة، كان لها على اللغة أثر عميق، أبرز بطريقة مباشرة وغير مباشرة حدة المشاكل الموضوعة.

إن تطور التعليم الذي تسبب في نشأة حركة الترجمة، والتقدم الذي حصل في ميدان الطباعة، قد ساعدا على نشر الكتاب العربي وترويجه وعلى بروز الصحافة التي كان لها دور عظيم في تطوير قواعد اللغة.

---

(1) إبراهيم مدكور: مجمع ص 12-14.

(2) نفس المرجع؛ محمد كرد علي، نهضة العرب، مجلة مجمع دمشق 15/414-443.

(3) R. Blachere: Moments tournants dans la littérature Arabe Studia Islamica, extrait Fasicule XIV p.5-18.

فلقد بادر محمد علي (1769 م ـ 1849 م)[4] بالإصلاحات الأولى التي راجت رواجاً كبيراً وعميقاً في مستوى التطبيق في عهد الخديوي إسماعيل (1830 م ـ 1895)[5] الذي كان يتمنى أن تصبح مصر «ركناً من أركان أوروبا»[6]. وأرسلت سنة 1826 م البعثة المدرسية الأولى إلى فرنسا[7]. وتكونت مدرسة **الألسن**[8] المشهورة بقرار صدر في 28 ربيع الأول 1251 هـ/1836 م. وظلت قائمة الذات في عهد إسماعيل باشا الذي كون بدوره **ديوان المدارس**[9]، وكان يهدف إلى ترقية اللغة العربية. أما **دار العلوم**[10] الشهيرة التي سيلعب ناديها دوراً هاماً في وضع المصطلحات، فإنها تكونت سنة 1872 لتدرب الأزهريين على التدريس بالمدارس الابتدائية العصرية الكثيرة ـ ولقد اكتسح التعليم الحديث ميادين عديدة، من ذلك أن الأزهر قد شمّر على ساعد التجديد بمبادرة من شيخه محمد العباسي المهدي (1828 م ـ 1898 م)، فعرضت برامجه التعليمية لأول مرة بالمعرض العالمي بباريس سنة 1864 م، وكانت فيها إشارة محتشمة إلى العلوم الصحيحة التي كانت تطغى عليها العلوم الدينية واللغوية[11]. ولقد استبدت روح الإصلاح بالأزهر عندما تولى الشيخ محمد عبده (1849 م ـ 1905 م) إدارته وبرامجه التي ظلت تتطور باستمرار[12].

---

(4) دائرة المعارف الإسلامية 3(1)/727-731، ع. الرافعي: تاريخ الحركة 118/1، ج. زيدان: تاريخ 28/4 وما بعدها؛ جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة.

(5) دائرة المعارف الإسلامية: 2(1)/583-584، ا. عبده: تطور ص 45 وما بعدها، ع. الرافعي: عهد إسماعيل 198/1-229.

(6) ب. دودج: الأزهر ص 115، مجلة مجمع القاهرة 3/هـ.

(7) أرسلت البعثة الأولى إلى أوروبا سنة 1809. فلقد قصدت إيطاليا وكان عثمان نور الدين قد سبق رفاعة الطهطاوي إلى الخارج. وكانت البعثة إلى فرنسا أهم من سابقتها من حيث عدد طلابها ومن حيث أثرها في الميادين الأدبية والعلمية بمصر. انظر جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة: ص 95-101.

(8) جاك تاجر: حركة الترجمة ص 29-31، جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة ص 38-44.

(9) أنشأ هذا الديوان وزير التعليم والأديب علي باشا مبارك (1824 م ـ 1893 م). وكان موضوع لائحته الصادرة في 10 رجب 1284 هـ/1862 م. وتـ طبقت بقرار الأمر الخديوي الصادر في ماي 1868. انظر في شأن هذا الديوان ومنشئه: ا. عبده: التطور ص 61؛ ع. الرافعي: عصر إسماعيل ص 198-141؛ هـ. جب: دراسات IV B.S.O (1926-1928) ص 753.

(10) دائرة المعارف الإسلامية: 2(2)/125: دار العلوم؛ ع. الرافعي: عصر إسماعيل ص 198.

(11) دائرة المعارف الإسلامية: 1(2)/337-344، ع. الرافعي: عصر إسماعيل ص 203.

(12) ب. دودج: الأزهر ص 120، 150 وما بعدها.

1 - 2 إن الشأن يستوجب منا التأكيد بصورة خاصة على الدور الكبير الذي لعبته **مدرسة الألسن** في تكوين مجموعة من المترجمين والنقلة[13]، الذين ستبرز مؤلفاتهم وترجماتهم[14] باكورات المشاكل اللغوية العربية المعاصرة. فلقد ذكر رفعت رفاعة الطهطاوي (1801 م ـ 1873 م)[15] ـ وهو ممثلهم اللامع ـ مصطلحات جديدة وكلمات مستعارة[16] في مؤلفاته الكثيرة. وأشار، عند ترجمته لكتاب ديبنغ[17] (Depping)، الصادر سنة 1834 م، إشارة وجيزة إلى الصعوبة الناتجة عن نقل الكلمات الأعجمية كما هي إلى اللغة العربية، وإلى تعريبها باعتماد أيسر الحروف وأسهلها، حتى تصبح كلمات دخيلة مثلها مثل المصطلحات والألفاظ التي استعارتها العربية في القديم من اللغتين الفارسية واليونانية[18]. فكان يولي نقلها إلى العربية عناية خاصة من ذلك حرصه على تفسير نقل ونطق مصطلحات مثل أولمبيقية (Olympe!) وإسبانيا (Espagne) وبروميترا (Barometre) ومكروسكوب (Microscope)[19]. ولقد تولدت بعد ذلك مشاكل جديدة ومعقدة دعت إليها الحاجة إلى ترجمة مؤلفات علمية لها مصطلحات مختصة وفنية دقيقة. ولقد قامت مجموعة ثانية[20] من المترجمين من غير الرسميين، وكان إمامهم فتحي زغلول، (1836 - 1914)

---

(13) **ج. زيدان**: تاريخ 4/162-175، **جاك تاجر**: حركة الترجمة ص 50-70، جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة ص 147-171.

(14) **جمال الدين الشيال**: تاريخ الترجمة ص 229-307 حيث توجد قائمة المؤلفات التي ترجمت في عهد محمد علي ـ فيذكر فيها اسم المؤلف، ومؤلفه، ومترجمه، ومصححه، ولغته الأصلية ولغة الترجمة، ومكان النشر، والموضوع، والثمن، وعدد الصفحات فضلاً عن بعض الملاحظات. أما فيما يتعلق بحركة الترجمة في القرون الوسطى، فانظر م. خلف الله أحمد: الثقافة القديمة، بحوث (1960-1961) ص 63-87.

(15) **جمال** الدين الشيال: **تاريخ** الترجمة ص 120-146.

(16) نفس المرجع ص 124 حيث يذكر مصطلحات عرّبها أو ترجمها الطهطاوي وتلاميذه، نذكر منها بالخصوص الأنستوت (Institut)، الاكتريسيتا (Electricité)، ديوان رسل العمالات (Chambre des députés) الجرنالات (Les Journaux) الخ. . .

(17) **يتعلق** الأمر بالمؤلف «Moeurs et usages des Nations» ـ وترجمته العربية المقابلة هي «قلائد المفاخر في أخلاق بلاد أوروبا» ـ القاهرة 1249 هـ/1834، 112 ص.

(18) رفاعة الطهطاوي: قلائد ص 1.

(19) نفس المرجع ص 13-18.

(20) **جاك تاجر**: حركة الترجمة ص 125-129.

ـ بأعمال جليلة في هذا الميدان. فكان زغلول مثلاً يشعر حتى ذلك العهد[21] بصعوبات في النقل والترجمة بدليل أنه كان يصرح عند ترجمته «أصول الشرائع» (Les Principes de la Legislation) لبنتام (Benthams) بأنه لا يترجم الألفاظ بل المعاني[22].

ولقد ظلت المشاكل اللغوية قائمة الذات بسبب الترجمات المرتجلة، ونزاعاتها وانعدام طريقة موحدة في مناهج الترجمة[23]، حتى أطلق حافظ إبراهيم قولته الشهيرة باسم لغة القرآن:

وسعت كتاب الله لفظاً وغاية ... وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة ... وتنسيق أسماء لمخترعات؟[24]

دور الصحافة:

1 - 3 ولقد برّر هذه النزعة عاملان: الاجتهاد في سبيل التجديد الذي كثيراً ما تساوت فيه السلبيات والإيجابيات[25]، وظهور تقنيات وتكنولوجيات جديدة لا سيما الطباعة التي يعتبرها الشاعر الفرنسي دي بلاي (Du Billay)، «من أخوات شياطين الشعر وعاشرتها» ـ. فلقد لعبت دوراً هاماً في نشر المؤلفات الأدبية القديمة منها والحديثة ودعمت مكانة المعارف العلمية. فعممت الكتابة ونشرت الثقافة شيئاً فشيئاً. ويمكن أن نعتبر أن أول مطبعة برزت في هذا الميدان هي مطبعة بولاق الرسمية المعروفة بالمطبعة الأهلية[26] التي أنشأها محمد علي سنة 1821 م. وقامت بعدها

---

(21) **محمد كرد علي**: فتحي زغلول، مجلة مجمع دمشق 27(1952) ص 481-485. أسعد داغر: مصادر 412/2-415.

(22) فتحي زغلول: كتاب أصول الشرائع 5/1.

(23) **جاك تاجر**: حركة الترجمة ص 136-153: جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة ص 205-228 حيث نجد عرضاً لمختلف أنواع الترجمات منها ما يعود إلى بداية الحملة الفرنسية **على** مصر.

(24) **أسعد داغر**: مصادر 285/2-291، **عبد القادر المغربي**: حافظ إبراهيم، مجلة مجمع دمشق 750/12-759.

(25) **ولقد عبر بطرس البستاني** عن نفس الآراء التبجيلية. انظر ابلا 1948/11 ص 189-193 (Ibla).

(26) **دائرة المعارف الإسلامية**: 1 (2)؛ أ. رضوان: تاريخ مطبعة بولاق ـ القاهرة 1953؛ 523 ص؛ **جرجي زيدان**: تاريخ ص 195-202؛ **J. Hayworth Dunne**: الطباعة والترجمة في عهد **محمد علي** (بالإنكليزية) JRAS (1940) ص 325-349؛ **T. Bianchi**، قائمة المؤلفات التركية والعربية والفارسية

مطابع أخرى لا تقل عنها قيمة بنفس الدور، نذكر منها المطبعة القبطية (1860)، ومطبعة وداي النيل (1866)، ومطبعة جمعية المعارف (1868)، ومطبعة الأهرام (1876)، ومطبعة شركة طبع الكتب العربية (1898) الخ. . .

إن نشر أمهات المعاجم[27] وأعظم الآثار الأدبية، قد طرح مشكلاً مركباً كان يتمثل في التوفيق بين ضرورة إحياء ذلك التراث المشترك، وإعادة النظر في منزلته الحالية من العلوم العصرية. وذلك ما نبّه إليه **الجاسوس على القاموس** (1882) الذي وضعه أحمد فارس الشدياق (1804-1886)[28]، والذي انتقد فيه المعجمية العربية برمتها داعياً إلى ضرورة تجديدها وتحديثها. لكن الفضل الكبير يعود في تطوير اللغة وفي نشأة اللغة العربية العصرية إلى الصحافة[29] التي كانت أهم حدث تاريخي في العصر الحديث، كما كانت أهم حدث لغوي لأنها خلقت فصاحة عربية جديدة[x]. ولقد ظهرت الصحافة لأول مرة بالعالم العربي الإسلامي سنة 1828 بصدور **الوقائع المصرية**، التي كانت جريدة رسمية في أول أمرها وذات أثر محدود. ولقد نشأت بعدها الصحافة الإخبارية والفكرية الكبرى ومنها **حديقة الأخبار**، الصادرة ببيروت سنة 1857، ومجلة **الجوائب**[30] الصادرة باسطمبول سنة 1860 م. وقد ساعدت معطيات أساسية عدة على نشأة صحافة عربية من طراز عالمي، نذكر منها حرية الفكر النسبية بمصر[31]، والرخاء الاقتصادي الناتج عن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وفتح

المطبوعة ببولاق من 1288 هـ (1822 م) إلى يومنا هذا (1843) (بالفرنسية)؛ J.A. ج2(1843) ص 41-60. ومن المفيد أيضاً مطالعة ج. نصر الله، الطباعة بلبنان، حريسة 1949؛ **A. Demeerseman**، الطباعة بالمشرق والمغرب (بالفرنسية) ابلا 17/1-48، 113-140؛ **V. Monteil**: العربية العصرية (بالفرنسية) ص 46-49؛ خ. صابات: تاريخ الطباعة، القاهرة 1958، 358 ص.

(27) **محمد كرد علي**: مجلة مجمع دمشق 8(1927) ص 443-456.

(28) م. **أ خلف الله**: أحمد فارس الشدياق ـ القاهرة 1955، 197 ص.

(29) **دائرة المعارف الإسلامية**: 2(2)/477-484؛ جب: دراسات (بالإنكليزية) ص 752-755.

(×) **محمد رشاد الحمزاوي**: الحدث الصحفي وأثره الاجتماعي واللغوي في المجتمع العربي، شؤون عربية ج 21، 1982 م/1403 هـ ص 127-144؛ العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت 1986 ص 27-50.

(30) **فارس الشدياق**: كنز الرغائب 179/1.

(31) **إبراهيم عبده**: تطور ص 291 وما بعدها ـ ولقد ظهر أول قانون للصحافة في 26 نوفمبر 1881 وسبقه القانون الذي أصدره نابليون بونابرت في 14 جانفي 1799.

قناة السويس للملاحة العالمية سنة 1869. فتكونت جريدة **وادي النيل** سنة 1866، **ونزهة الأفكار** سنة 1869، **والأهرام** سنة 1875، **والمقتطف** سنة 1885، **والهلال** سنة 1892، **والمنار** سنة 1896[32]. وكان فارس الشدياق صاحب **الجوائب** يدعو أساساً إلى التأكيد على معالجة القضايا اللغوية وجعلها موضوعاً مهماً من مواضيع الإصلاح. فكان له الفضل في الدعوة، خارج الحدود المصرية، إلى إنشاء مجمع لغوي يسهر على اللغة العربية وقضاياها وذلك ما حدا به إلى أن يقاوم في مقالاته **بالجوائب** الألفاظ المعربة والأعجمية، مقارناً لغة العرب بلغات الأوروبيين معتبراً أن تلك اللغات تعتمد على الحضارة وتعتمد الحضارة عندنا على اللغة[33].

وكان سليم تقلا، يؤكد في مطلبه للحصول على رخصة لإصدار **الأهرام**، على أن جريدته ستعالج مواضيع وقضايا لها صلة بالصرف والنحو واللغة والطب والعلوم الفيزيائية والمسائل التاريخية[34].

1 - 4 أما عبد الله النديم (1845 - 1896)[35] فلقد أشار بالخصوص عند الحديث عن خصائص جريدته «**التنكيت والتبكيت**» المكوّنة سنة 1881، إلى مميزات لغة الصحافة الجديدة، معتبراً التنكيت والتبكيت جريدة وطنية، أسبوعية وأدبية هزلية لا يحتاج قارؤها إلى اعتماد قاموس الفيروزابادي ولا إلى التاريخ والجغرافيا[36]. فلقد كان للصحافة دور عظيم في إصلاح اللغة، وتبسيط الجملة العربية، واستيعاب مصطلحات حديثة عديدة، وتراكيب نحوية جديدة وكلمات أعجمية[37]، مما يجعلنا

---

(32) **نفس المرجع**: ص 331-360 وفيه قائمة الصحف والمجلات العربية والأجنبية الصادرة من 1800 إلى 1940.

(33) **فارس الشدياق**: كنز الرغائب 179/1.

(34) **إبراهيم عبده**: تطور ص 82-83. توجد هذه الوثيقة بوزارة الداخلية قسم المخطوطات 946/2/11، الجزء الأول.

(35) **سلافة النديم**؛ إ. **عبده**: أعلام ص 115-129، G. Delanoue: الآراء السياسية (بالفرنسية) B.E.O 17 (1961) ص 75-119، ولقد منح مجمع اللغة العربية جائزتين تكريماً لمؤلفين خصصا لهذا الصحافي وأعماله ـ انظر إ. **مصطفى**: عبد الله النديم، مجلة مجمع القاهرة 10 (1958) ص 29-32.

(36) **سلافة النديم**: 78/1؛ إ. **عبده**: تطور ص 148.

(37) هـ. **جب**: دراسات (بالإنكليزية) ص 752؛ إ. **عبده**: تطور ص 233؛ أ. **حمزة**: الصحافة ص 14 حيث يقر وجود مصطلحات وألفاظ جديدة لا يمكن للأديب والصحفي أن يستغني عنها في حياته =

نعتبر أنها كانت أكثر وسائل النشر تفتحاً على اللغات الأوروبية وعلى استعمال اللهجات العامية التي تسببت في مجادلات ومهاترات عنيفة[38]. ولقد خصص جايمس صنوع (1829-1912)[39] وعبد الله النديم قسماً هاماً من نشاطهما الصحافي للصحافة المكتوبة باللغة العامية[40].

إن العربية الفصحى لم تتأثر بذلك كثيراً، إلا أن أزمتها الطارئة الحديثة قد برزت إلى العيان، فتجلى في مجالات اللغة الاضطراب والاختلاف الناتج عن التوفيق بين تفصح خاصة محافظة ودعوة المحدثين إلى التجديد وريحه الذي هبّ على المجتمع، مما شهد به إبراهيم اليازجي (1847 - 1906)[41] في كتابه «لغة الجرائد». فهو يلاحظ: «إذا تفقدت الجرائد أنفسها وجدتها قد انتقلت إلى طور جديد من الفصاحة وجزالة التعبير كما تبين ذلك من المقابلة بين حال الكثير من جرائدنا اليوم... بيد أننا مع ذلك كله نرى في بعض جرائدنا ألفاظاً قد شذت عن منقول اللغة، وأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها وأصبح كثير من ألفاظ الجرائد لغة خاصة بها تقتضي معجماً بحاله»[42].

لقد دعت المواضيع والمعاني والمعارف الجديدة العصرية إلى ضرورة انشاء مجلات وجرائد متنوعة لكل منها أساليبها وأشكالها. فظهرت صحف ومجلات سياسية وفكاهية، وتقنية، ونسائية، وقانونية ذكر منها جرجي زيدان **الفتاة**، **والمهندس**، **والمنظوم**، **والشرائع**، **والقضاء**، **والأحكام المصرية**، **والابتسامة**،

= اليومية ومنها: الدمقراطية والدكتاتورية، والأرستقراطية، والدبلوماسية وكذلك الحرب الباردة، والتكتيك الحربي، والتكتيك السياسي الخ...

(38) المنار 102/6.

(39) **ك. بروكلمان**: ملحق 265/3؛ **ع. الرفاعي**: عصر إسماعيل 249/1؛ **إ. عبده**: أعلام ص 50-67؛ أ. داغر: مصادر 249/2-552؛ **إ. عبده**: تطور ص 92-93 الذي يفيدنا بأن جمال الدين الأفغاني هو الذي شجع صنوع على تنمية تلك الصحافة الصادرة بالعامية.

(40) **سلافة النديم**: 82/1-88، 23/2-63 حيث يقدم لنا النديم فصلاً طويلاً من مسرحيته **الوطن** التي حررت كلها باللغة العامية.

(41) **أسعد داغر**: مصادر 759/2-763.

(42) **إبراهيم اليازجي**: لغة الجرائد ص 3. انظر محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات ـ بيروت 1986 ص 11-49 حيث الجدال حول فصاحة العصر وقضاياها.

والروضة، واليانصيب، والأجيال، والمنار، والعلوم الاجتماعية الخ. . .[43].

1 - 5 إن تكاثر الصحف وتعدد الأساليب قد فرضا على اللغة العربية مواكبة حاجات العصر الحديث، فاندثرت هالتها المحافظة، وأصبحت أداة بلاغ وتبليغ. «فلقد أصبحت اللغة تؤدي أكثر فأكثر رسالة تبليغ وتبادل عملي. واكتفت بتوفير علامات يضمن حيادها التعبير عن الواقع تعبيراً صحيحاً»[44].

وكانت تلك المواكبة صعبة وأحياناً عسيرة، بقدر ما كانت الأخبار المتوالية على التلكس توفر آلافاً مؤلفة من المصطلحات الجديدة التي تستدعي أن تترجم بسرعة فائقة[45].

إن الصحافة لما فتحت أعمدتها للصحفيين والأدباء والقراء من ذوي الأصول الاجتماعية المختلفة أو المتنافرة، قد سمحت للغة باستيعاب تناقضاتهم وفروقهم وتطوراتهم، ونشرت ضروباً أدبية حديثة[46]، ومكّنت مواهب جديدة من تجربة حظها من الأقصوصة، والرواية، والمسرح الخ. . . وتلك ضروب قد ساهمت بدورها في هز قواعد اللغة الأدبية الكلاسيكية. وسنرى فيما يلي أن الفضل يعود إلى الصحفيين وإلى الصحافة في اقتراح فكرة انشاء مجمع لغوي وتأييدها. إن المقام والمقال يستوجبان منا ألا نغفل هنا عن الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في هذا المجال، إذ أن ربط الصلة بجماهير الفلاحين والعمال، والموظفين الصغار، وأصحاب الحرف، قد أنشأ خطابة جديدة تختلف عن الخطابة العربية القديمة.

ولقد أنشأ العصر الحديث بجدليته الخاصة وبتغيراته الاجتماعية الطارئة مصطلحات حديثة، لا تغفل عن أهميتها المعجمية الاجتماعية ولا المعجمية العامة. ولا أدل على ذلك مثل الكلمات المفاتيح الثماني الحديثة التي أشار إليها الشيخ حسن المرصفي (توفي سنة 1889)[47].

---

(43) جرجي زيدان: تاريخ 61/4.

(44) جاك بارغ: J. Berque: العرب ماضياً ومستقبلاً (بالفرنسية) ص 191.
(Les Arabes d'Hier à Demain).

(45) رشاد الحمزاوي: المجمع العلمي العربي ص 64.

(46) أ. حمزة: الصحافة ص 36 يتحدث فيها عن ترجمة مسرحيات منشورة بالصحف.

(47) رضا كحالة: معجم 310/3؛ هنري بيراس: الأدب العربي (بالفرنسية) ص 16. أما الكلمات الشواهد =

إن تطور مشاكل اللغة قد أثّر على المجادلات التي كانت موضوعاً لها. فلقد عوض الموقف الدفاعي عن اللغة الذي تميز به جيل 1881، بمجادلة لغوية[48] بعد الحرب العالمية الأولى، جرت بين أصحاب القديم والجديد يمثلهم في ذلك على التوالي مصطفى صادق الرافعي (1880-1937)[49] وطه حسين (1869- 1973)[50] فكانت مهاتراتهما ترمز إلى نهاية جدال، كان إيجابياً وإن كان مضطرباً، ولكنه أصبح غير لائق بالمقام، وإن كان يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسة تعنى باللغة وبتحقيق إجماع لغوي عربي عصري.

الخلفيـة الحضاريـة:

2 - 1 ومن البديهي أن الدعوة إلى إنشاء مجمع للّغة كانت تعبر عن أمنية سياسية وثقافية، كما كانت تعبر عن إرادة واضحة جداً غايتها إحياء اللغة العربية والمحافظة على سلامتها لتكون أداة ثقافة عصرية أصيلة، تواصل الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية وتؤصل كيانها. ولقد كانت حركة الإحياء تلك نابعة عن إرادة سياسية بحتة. فكان إبراهيم باشا (1786) أو (1789-1848)[51] والخديوي إسماعيل، التواقان إلى التخلص من الولاء لتركيا، قد اتخذا إجراءات مختلفة ومتنوعة لتنزيل اللغة العربية منزلة اللغة الرسمية بمصر. ولقد اعتبر إبراهيم باشا باعث مفهوم العروبة السياسي الحديث[52]، لأنه دعا إلى استقلال الشعوب العربية، ونصّب نفسه قائداً على الجيوش العربية، وفضل عن قصد استعمال العربية مكان التركية التي كانت سائدة بالدوائر الرسمية بمصر. فقال «سأفعل المستحيل لأُفهم عندما أتكلم العربية»[53]. أما الخديوي إسماعيل، فإنه أيّد نوايا سلفه بقوانين تتلخص في بادرتين

= الجديدة في الاستعمال العربي فهي: أمة، وطن، حكومة، عدل وتربية الخ...

(48) **عبد المجيد التركي**: قضايا الفصحى بين أدباء العصر، حوليات 2(1966) ص 58-73.

(49) **أسعد داغر**: مصادر 2/375-381.

(50) **مهدي علام**: المجمعيون ص 79-83.

(51) **دائرة المعارف الإسلامية**: 2(1)/466-468.

(52) **جاك تاجر**: إبراهيم باعث معنى العربية العصرية (بالفرنسية) بـ Cahiers d'Histoire Egyptienne سلسلة 1 عدد 1، 1948 ص 43-51.

(53) نفس المرجع ص 45-46.

هامتين جعلتا من العربية لغة البلاد الرسمية. فكانتا موضوع أمرين صدر الأول منهما في 18 ربيع الثاني 1383 هـ/ 1865 م[54]. وكان يهدف إلى تعريب كل الأوامر الرسمية التي صدرت منذ عهد محمد علي إلى نهاية عهد إسماعيل باشا (1863-1882)[55]. أما الأمر الثاني الصادر في 6 شوال 1286 هـ/1868 م فإنه قرر أن تحرر بالعربية، ابتداء من ذلك التاريخ، كل المراسلات الجارية بين الإدارات والمصالح الميرية الراجعة بالنظر إلى الحكومة[56].

ومن المهم أن نلاحظ أن تلك الأوامر الرسمية لم تكن بنت الصدفة، ولكنها كانت تعبر عن تطور فرضته متطلبات العصر[57]، إن أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي لعبته الحركة الوطنية وحركة الإصلاح الديني في ترقية اللغة العربية. فلقد سبق أن دعا الوطنيون السوريون، لا سيما دعاتهم من المسيحيين، إلى اعتبار اللغة العربية همزة وصل توحد العرب لمجابهة الاستبداد التركي، ولتجاوز خلافاتهم الدينية ولبعث ثقافة يرجى منها أن تكون على الأقل عصرية، إن لم تكن لائكية[58]. ولقد لجأ النابغون منهم إلى مصر التي دعوا فيها إلى آرائهم وعقائدهم. فشارك معظمهم في جميع المحاولات الرامية إلى إنشاء مجمع يعنى باللغة. ففارس نمر (1856 - 1952)[59] الذي ساهم سنة 1882 في إنشاء أول مؤسسة لغوية بالعالم العربي، وهي **المجمع العلمي الشرقي ببيروت**[60]، كان عين عضواً من الأعضاء الأولين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

---

(54) **جاك تاجر**: حركة الترجمة ص 91، يوجد هذا الأمر محفوظاً بوزارة الداخلية في السجل 196، تحت عنوان: **أوامر عربي** ص 115 عدد 204. ويفيدنا المؤلف ص 117 أن الخديوي قد شرع في تعريب العدالة بإصدار أمر في ذلك الشأن.

(55) **دائرة المعارف الإسلامية**: 4(1)/71.

(56) **إبراهيم عبده**: تطور ص 61 - يوجد هذا الأمر بوزارة المالية محفوظاً في السجل عدد 930 ص 46.

(57) **V. Monteil**: العربية العصرية (بالفرنسية) ص 35-39؛ **منصور فهمي**: القومية العربية، بحوث (1960) ص 3-9.

(58) **H. Peres**، الآداب العربية (بالفرنسية) ص 27 (حاشية 9) حيث يذكر رأي الشيخ الثميني الذي قاوم اللائيكية التي يدعو إليها العرب المسيحيون وقال قولته المشهورة: «**العربية لا تتنصّر**».

(59) **مهدي علام**: المجمعيون ص 144.

(60) **جرجي زيدان**: تاريخ 4/71.

2 - 2 ولقد اعتبر الوطنيون الاحتلال الإنكليزي لمصر في 11 جويلية 1882، خطراً يفوق بكثير الاستبداد التركي، لأنه يهدد التراث الثقافي برمته وبالتالي اللغة العربية المعبرة عنه. ولقد أصاب الاحتلال الثقافة في صميمها عندما حطّ من شأن اللغة العربية في التعليم والإدارة. ولذلك كان عبدالله النديم عدواً للإنكليز ويرى «أن إضاعة اللغة تسليم للذات»[61]. كما كان لا يميز بين اللغة والقومية والوطن. فهو يعتبر أن اللغة ذات الشخص عندما يجهل ذاته. وهي وطنه عندما لا يعلم ما هو وطنه[62].

إن نشأة الحركة الوطنية، ولا سيما تكوين الأحزاب السياسية العصرية ستعتبر اللغة «**وعي الشرق الخطابي**»[63]، وستنزلها منزلة المطلب الوطني الذي لا يقل مكانه عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك ستكون، على ما في ذلك من غرابة في الظاهر، جزءاً هاماً من برامجهم السياسية[64]. وعلى هذا الأساس طالبت الجلسة العامة للمؤتمر الإسلامي المنعقد بالقدس سنة 1907 بجعل العربية اللغة الرسمية الوحيدة بالأقطار العربية. ولقد دعا الكواكبي (1855 - 1902)[65] في نفس السنة المسيحيين والمسلمين من العرب إلى الاتحاد «بأن نقول للأجانب الذين لا يتكلمون لغتنا: أتركونا نسوس أمورنا بأيدينا»[66].

ونادى المؤتمر الأول للطلبة العرب المنعقد بباريس سنة 1913 باعتماد اللغة العربية في البرلمان. وطالب حزب الأمة الذي يرأسه سعد زغلول (1860 - 1926)[67]

---

(61) **سلافة النديم**: 1/92 - 99 وذلك عنوان الموضوع الذي ساهم به عبدالله النديم في ندوة شارك فيها أمين شميل وإبراهيم حلباني وأحمد سمير. وقد عالجوا المواضيع الآتية:
أ ـ اللغة آلة مادية.
ب ـ استقلال الأمة موقوف على حفظ اللغة.
ج ـ اللغة عنوان الأمة.
فنظر معظمهم إلى اللغة من الزاوية الوطنية باستثناء أمين شميل الذي استعرض المظاهر الاجتماعية والفنية منها.

(62) **نفس المرجع**: انظر أيضاً عدنان النكدي: الوحدة العربية، بحوث (1960 - 1961)، ص 101 - 111.

(63) **J. Berque**: العرب ماضياً ومستقبلاً ص 184.

(64) **J. Landau**: البرلمان والأحزاب بمصر (بالإنكليزية) تل أبيب 1953، ص 50، 140 - 141، 167.

(65) **رضا كحالة**: معجم 115/5، 394/13.

(66) **L. Jovelet** التطور الاجتماعي (بالفرنسية) R. E. I. 4 (1930 - 1933) ص 467.

(67) ا. **الجزيري**: آثار الزعيم سعد زغلول، ج ١، القاهرة 1927، 424 ص؛ عبد الرحمان العقاد: سعد زغلول، القاهرة 1936، 628 ص.

باستعمال اللغة العربية دون غيرها في التعليم والتربية. وكذلك سيكون شأن الأحزاب الأخرى لا سيما حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية الذي ينتسب إليه عبد العزيز فهمي (1870- 1951)[68]، ولطفي السيد (1882- 1963)[69] اللذان سيلعبان دوراً هاماً في حياة مجمع اللغة العربية. وستصبح اللغة بعد إستقلال سنة 1922الصوري موضوع نقاش بين الأحزاب ومختلف الهيئات في سعيها إلى الحكم. فالبديهة تدعو إلى تنزيل إنشاء المجمع في هذا المحيط الذي اغتنمه الملك فؤاد، باعث المجمع فرصة ليحقق أيضاً طلبات حركة الإصلاح الديني المتعلقة باللغة[70]، وكانت تلك الحركة الداعية إلى السلفية، تربط اللغة بالوحدة الإسلامية وتشدها شداً وثيقاً بالقرآن والسنة. فكان جمال الدين الأفغاني يرى أن «الاتحاد في اللغة»[72]يكون أساساً من أسس «روح الحياة». فهي لغة يتميز مثالها القرآني بالقداسة. فإن كانت قابلة للتطور، فلا يمكن بحال أن تزول وتنقرض. وكان محمد عبده وأتباعه[73] يعتبرون أن وحدة اللغة، وتحديثها، والمحافظة عليها، عناصر أساسية تجعل منها الوسيلة التي ستسهم في تحقيق الوحدة الإسلامية الكونية وبالتالي في الوفاق بين العرب كلهم. ألم يرَ بعضهم وجوب قيامها مقام التركية لأنها لغة الدين والمساواة بين الوطنيات التي كانت تتكون منها الخلافة العثمانية؟ ولذلك يعتبر الطعن في اللغة تدنيساً للمقدسات، بقدر ما تعتبر ترجمة القرآن[74]، واستعمال العامية، والكتابة باللاتينية صدمات تنال من حرمتها وشجاعتها التي تقلصها المصطلحات الأعجمية والدخيلة. فكان دعاة الإصلاح يتوقون إلى ترقيتها باعتماد التعليم والتجديد، حتى يحافظ على مميزاتها الخالدة لأن

---

(68) مهدي علام: المجمعيون ص 103 - 104.

(69) نفس المرجع: ص 42 - 43.

(70) **H. Laoust**: الإصلاح السلفي (بالفرنسية) R E I 6 (1932) ص 175 - 224.

(71) **دائرة المعارف الإسلامية**: 1 (2) 427/1 - 430.

(72) **V. Monteil**: العربية العصرية ص 35 - 430.

(73) في شأن النظرية اللغوية السلفية انظر خاصة **المنار** 769/1: توحيد، 1 - 101/6 - 104، 1 - 120/7 - 128: صدمة جديدة، 587/30 - 574: ما لا بد منه؛ انظر أيضاً **رشيد رضا**: **ترجمة القرآن**، القاهرة 1926/1344، ص 51.

(74) حميد الله: القرآن (ترجمة بالفرنسية)، باريس 1959 ص 34 حيث يفيدنا أن القرآن ترجم إلى 27 لغة دون اعتبار مختلف الترجمات في كل لغة.

تسرب كلمة دخيلة إلى العربية، مثله مثل تسرب جندي أجنبي إلى أرض الوطن[75].

2 - 3 إن العربية التي تستعملها أمة كبيرة هي أيضاً أداة تواصل بين شعوب مختلفة تربطها ثقافة واحدة. فلقد نبه رشيد رضا في هذا الشأن إلى أن العربية قد استعملتها ملايين من الأوروبيين، والبرابرة، والأقباط، والبيزنطيين، والفرس إلخ... التي كانت ممالكها تنتشر من المحيط إلى الهند؛ وتلك سمات قد يسرت التأخي والتعاون بين تلك الشعوب وأنشأت حضارة ازدانت بها المعمورة، وكانت نبراساً ونوراً لساكنيها[76].

والملاحظ أن الإفراط في تمجيد اللغة عند السلفية سيتجاوز موضوع اللغة في حد ذاته، ليبلغ قضايا ماورائيـة لأن «العربية لغة دين»[77]. وهي تعتبر في المستوى الجمالي وبالنظر إلى فصاحتها، فناً قائم الذات وسيدة اللغات[78] في الدنيا. وعلى هذا الأساس لا يقر إلا الزنادقة أن وظيفتها وظيفة اجتماعية وتقنية، منكرين بذلك وظيفتها الدينية والحضارية.

ولقد استبدت باللغة مفاهيم عاطفية[79] ومضاعفات جديدة تجاوزت تجاوزاً مفرطاً وظيفتها الاجتماعية. فلقد أصبحت عند دعاة الوحدة الإسلامية والوحدة العربية، البنية السفلية التي يعتمدها تراث ثقافي قد بوأها لتكون لغة الاعتزاز[80].

---

(75) **H. Laoust**: الإصلاح السلفي ص 207.

(76) **رشيد رضا**: ترجمة القرآن ص 71.

(77) **مصطفى الرافعي**: تحت راية القرآن ص 16. ولقد دعت الآداب الدينية إلى أن القرآن، فضلاً عن إعجازه، لا ينافي التفكير العلمي والعلوم العصرية. انظر أيضاً مصطفى الرافعي: إعجاز القران، القاهرة 1952، ص 663 ـ **وطنطاوي جوهري**: القرآن والعلوم العصرية، القاهرة (1926/1345). **فريد وجدي**: معجزات القرآن العلمية، بنور الإسلام ج 4، عدد 7، ص 495 - 499؛ **عبد العزيز بن إسماعيل**: الإسلام والعلوم الحديثة، بنور الإسلام ج 5، (1935/1354) ص 259، 418، 476، 643، 676.

(78) المنار 1 - 123/7 - 124. وهذه الصفة تذكرنا بما قاله في نفس الموضوع أبو منصور الثعالبي في مؤلفه فقه اللغة ص ١ بأن الإسلام أحسن الأديان، وأن العرب أحسن الأمم وأن اللغة العربية أحسن اللغات.

إن هذه النزعات التمجيدية والتبجيلية ليست خاصة بالعرب بل نجد نماذج منها عند جميع الشعوب والأمم. انظر في هذا الشأن أ. شحنة: اللغة العربية (بالإنكليزية) ص 17.

(79) **E.Shouby**: أثر اللغة العربية في سيكلوجية العرب (بالإنكليزية) M.E.J. 1951 (5) 284 - 302.

(80) **R. Blachere**: اللغة الفصحى لغة اعتزاز ـ الفكر 1959 - 1960 ص 415 - 422 (تلخيص المرحوم فريد غازي).

ولقد كانت تعتبر أيضاً **بنية علوية** بقدر ما كانت تعكس جميع المشاكل التي كان يواجهها العالم العربي الإسلامي المتأزم آنذاك. فكانت وسيلته التي تمكنه من خوض معركة المصير ومن مواجهة ثقافة أوروبية عارمة قد قلبت تقاليده رأساً على عقب وأصبحت تهدده في حسبه ونسبه[81].

الخلفية الثقافية

2 - 4 لقد سبقت مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجموعة من النوادي والجمعيات العديدة التي لم تعمر كثيراً. فظهرت من بداية الجزء الثاني من القرن التاسع عشر إلى سنة 1928 مشاريع عديدة[82] بالعالم العربي لا سيما بمصر ثم اندثرت. وكانت تهدف إلى إنشاء عدد من المجامع والنوادي العلمية واللغوية. ولا شك أن المعهد الفرنسي الذي كونه بونابرت بالإسكندرية سنة 1797 والذي استقر نهائياً بالقاهرة سنة 1859[83]

---

(81) هـ. جب: الرد على الثقافة الغربية بالشرق الأوسط (بالفرنسية) Cahiers de L'Orient Contemporain، 23 (1951) الثلاثة الأشهر الأولى ص 1 - 10. ولقد ترجم المنجي الشملي هذا المقال إلى العربية بمجلة «الفكر» السنة الثانية (1957) ص 653 - 668.

(82) انظر في هذا الشأن المحاولات التالية مرتبة ترتيباً تاريخياً.

1 ـ المنار 19 (1961) ص 110 - 115: ج 20 (1917) ص 61 - 64.

2 ـ **أمين المعلوف**: المجامع، مجلة دمشق 1 (1921) ص 392 - 393.

3 ـ ع. **عبادة**: المجمع اللغوي، الهلال، السنة (1928) ص 305 - 309.

4 ـ O.M. 13 (1933) ص 218 حيث نجد مقالاً ظهر بالمقتطف، مارس 1933.

5 ـ **W. Braune**: محاولة في تاريخ المؤسسات العربية العصرية (بالألمانية) ج 36 (1936) ص 117 - 140.

6 ـ **J. E. Mensing**: العربية المعاصرة (بالهولندية) درس الافتتاح في 13 ديسمبر 1938 ـ ليدن 1938 ـ ص 19.

7 ـ **عبد القادر المغربي**: مجامعنا، مجلة مجمع دمشق 23 (1948) ص 309؛ مجلة مجمع القاهرة 7 (1953) ص 123 - 126.

8 ـ **مصطفى الشهابي**: المجامع، المقتطف 83 (1933) ص 33 - 41؛ المجامع، مجلة مجمع دمشق 27 (1952) ص 377 - 378.

9 ـ **منصور فهمي**: تاريخ المجامع، مجلة مجمع القاهرة 170/1 - 176.

10 ـ **V. Monteil**: العربية العصرية ص 182 - 186.

11 ـ **إبراهيم مدكور**: مجمع ص 14 - 17.

(83) **Goby**: هيئة معهد مصر الأول (بالفرنسية)، فصلة من Bulletin de L'Institut d'Egypte ج 29، دورة 1946 - 1947، القاهرة 1948 ص 345 - 367؛ **عبد الرحمان الرافعي**: تاريخ الحركة. الطبعة الثالثة =

كان لعب دوراً هاماً في التمهيد لنشأة النوادي التي اتخذته مثالاً سواء بمصر أو بالأقطار الأخرى من الشرق الأوسط[84].

إن الدعوة الأولى إلى تكوين مؤسسة لغوية عربية، نشأت خلافاً لما هو معتقد، خارج مصر. فنحن ندين بها لأحمد فارس الشدياق الذي كان لاحظ في جريدته **الجوائب** التي صدرت بالقسطنطينية سنة 1860 بأننا لو كنا أنشأنا في العصر الأول الإسلامي، جمعية أدبية مثلما هو الشأن اليوم بأوروبا حيث تعرف باسم أكاديمية، لما دخلت الكلمات الأعجمية لغتنا[85]. وصدع عبدالله النديم بالفكرة لأول مرة بمصر سنة 1881 في جريدة التنكيت والتبكيت. وواصل الحديث عنها سنة 1888 عبدالله فكري باشا (1834 - 1889)[86]. إلا أنها باءت بالفشل بسرعة. وعبر عبدالله النديم عن نفس الفكرة في جريدته **الأستاذ** الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 1892. فلقد «طلب النديم أن تجتمع هيئة من العلماء العارفين باللغات الأجنبية للنظر في جميع القضايا التي تثيرها مواكبة العربية لحاجات العصر. فكانت تلك دعـوة إلى إنشاء مجمع»[87]. وصادف ذلك المقترح في نفس السنة مبادرة السيد توفيق البكري (1870 - 1933)[88]، نقيب الأشراف، وكان يسانده في ذلك الشاعر لطيف سالم باشا[89]. فلقد كانا يهدفان إلى معارضة استعمال اللغة العامية الذي اقترحه ولكوكس (Welckoks)[90]، وإلى تنقية الفصحى، وتحديثها ووضع معجم لها. فكأن من أعضاء ذلك المجمع الشيخ الشنقيطي (1878 - 1944)[91]، والكاتب محمد المويلحي

= 97/1 - 130 يذكر فيها خصوصاً رأي المؤرخ الجبرتي في معهد مصر؛ H. peres: معهد مصر (بالفرنسية)، Arabica 4 (ماي 1957) ص 113 - 130.

(84) ـ **جرجي زيدان**: **تاريخ** 74/4 - 88.

(85) ـ **أحمد فارس الشدياق**: كنز الرغائب 202/1.

(86) ـ **رضا كحالة**: معجم 102/6 - 103، 401/13 وهـو مهندس كان شغل منصب وزير التربية سنة 1882 ومثل مصر مع الشيخ حمزة فتح الله في المؤتمر العالمي الثامن للمستشرقين المنعقد بستوكهولم سنة 1889.

(87) **G. Delanoue**: الآراء السياسية (بالفرنسية) ص 109.

(88) **أسعد داغر**: مصادر 207 - 208.

(89) **منصور فهمي**: **تاريخ المجامع** ص 174.

(90) **نفوسة سعيد**: الدعوة ص 32، 37.

(91) **رضا كحالة**: **معجم** 176/9.

(1868 - 1930)[92] والشاعر والعالم الشيخ حمزة فتح الله (1849 - 1918)[93]، والشاعر إسماعيل صبري باشا (1854 - 1927)[94] إلخ. . .

كان ذلك «المجمع» يعقد ندواته تارة بمنزل لطيف سليم باشا وطوراً بمنزل الشيخ توفيق البكري بالخرنفش[95]. وكان أول اجتماع له يوم 16 رجب 1310 هـ/18 ماي 1892 م. واستهلت مداولاته بمناقشة موضوعها أبو الطيب المتنبي. وانقطعت أعمال تلك الجماعة يوم 17فيفري 1893. وكان مجمعهم قد وضع 21 مصطلحاً منها **«مرحى»** للتعبير عن «Bravo»، و **«مدره»** لـ «Avocat» و **«عم صباحاً»** لـ «Bonjour»، و **«مسرة»** لـ «Telephone»، و **«نمرة»** لـ «Numero». وقد نقد هذه المصطلحات وغيرها عبدالله النديم بجريدة **الأستاذ**، وجرجي زيدان (1861 - 1914)[96]، وإبراهيم اليازجي (1847 - 1906) **بالبيان**[97].

2 - 5 ولقد عوضت تلك الهيئة بهيئة أخرى تدعى **جمعية ترقية اللغة العربية**[98] وكان أعضاؤها أدباء من مصر وسوريا، نذكر منهم إبراهيم اليازجي، وجرجي زيدان، والشيخ رشيد رضا (1865 - 1935)[99]. ولد دُعي الشيخ محمد عبده ليكون رئيساً لها. وكان يرعى تلك الجمعية، التي لم تعمر كثيراً، الأمير فؤاد.

وفي 1907 كوّن خريجو دار العلوم ـ وكان على رأسهم الشاعر حفني ناصف (1855- 1919)[100] وعاطف بركات باي[101] ـ **نادي دار العلوم**[102] لترجمة الكلمات

---

(92) **نفس المرجع**: 204/8 - 205.

(93) **نفس المرجع**: 80/4، **عبد القادر المغربي**: مجلة مجمع القاهرة 125/7 حيث يفيدنا أن الشيخ حمزة فتح الله امتنع من دخول ذلك المجمع لأنه مصاب بقدح.

(94) **أسعد داغر**: مصادر 534/2 - 536.

(95) **منصور فهمي**: تاريخ المجامع ص 174.

(96) **رضا كحالة**: معجم 125/3 - 126، 377/13.

(97) **أسعد داغر**: مصادر 759/2 - 763؛ محمد كرد علي: مجلة مجمع دمشق 28 (1953) ص 3 - 17.

(98) **عبد الفتاح عبادة**: المجمع اللغوي ص 307؛ **ك. ثابت**: الملك فؤاد ص 45؛ **عبد الفتاح عبادة** لا يذكر **بالهلال** تاريخاً مضبوطاً ويبدو أن تلك الجمعية قد أنشئت قبل نادي دار العلوم، المكون سنة 1907. أما ك. ثابت فإنه يرى أنها أنشئت سنة 1908.

(99) أسعد داغر: مصادر 396/2 - 401.

(100) **رضا كحالة**: معجم 6/4 - 70، 265/9، 383/13؛ ا. **ناصف**: حنفي ناصف، المقتطف 1932/83 ص 597 - 601.

(101) **الرسالة**، (1938) ص 1130؛ **إبراهيم مدكور**: مجمع ص 16.

(102) **نادي دار العلوم**: المنار 11 (1908) ص 379.

الأعجمية. ولقد نشرت الكلمات المترجمة آنذاك **بصحيفة دار العلوم** التي ظهر أول عدد منها في 6 أفريل 1909[103]. وتعتبر نشأة هذا النادي منافسة لإنشاء **نادي المدارس العليا** الذي كونه الأفندية خريجو المدارس العصرية. ولقد قرر الأدباء وشيوخ **دار العلوم** تكوين ناديهم الخاص بهم. وكانت جل أعماله مخصصة للمصطلحات، فوضعت بعض الآلاف من الكلمات الجديدة نشرت بصحيفة ناديهم[104]. واندثر نادي دار العلوم بدوره. ويُرْوَى أن فتحي زغلول كان قد كون نادياً له نفس الهدف، إلا أنه انقرض إثر خلافات إدارية وسياسية، وتبعت ذلك مبادرة شبه رسمية بادر بها أحمد حشمت باشا[105]، وهو موظف سام من وزارة التعليم العمومي. فكـون **لجنة المصطلحات العلمية** التي كانت متركبة من موظفين من الوزارة ومن علماء منهم أحمد زكي باشا (1860 - 1934)[106]. وكانت تهدف إلى رسم خرائط جغرافية بها أسماء عربية صحيحة، إلا أن تلك اللجنة قد انقرضت بدورها مع خروج حشمت باشا من وزارة التعليم.

ومن سنة 1916 إلى سنة 1921 ظهرت مبادرتان جديدتان، لكنهما فشلتا قريب نشأة مجمع اللغة العربية الملكي. فلقد تكون سنة 1917 مجمع ترأسه شيخ الأزهر آنذاك، الشيخ سليم البشري (1832 - 1917)[107] كما ترأسه الشيخ أبو الفضل الجيزاوي (1847 - 1927)[108]. ولقد أقر قانونه الأساسي في 2 ماي 1917. وكان يتركب من 28 عضواً منهم 25 عربياً، وفارسي وسرياني وعبري[109]. فمن أعضائه البارزين، حفني ناصف، وعبد العزيز فهمي، ويعقوب صروف (1852 - 1928)[110] وفارس نمر

---

(103) خطبة حنفي ناصف، المنار 11 (1908) ص 12 - 14.

(104) **جرجي زيدان**: تاريخ 82/4. انظر أيضاً المنار 13 (1910) ص 457 - 459 حيث يذكر المفردات التي وضعها نادي دار العلوم.

(105) محاضر 447/1، 29/3.

(106) **أسعد داغر**: مصادر 422/2 - 426؛ **بشر فارس**: أحمد زكي باشا، R E I ج 8 (1934) ص 383 - 392 ولنفس الكاتب، انظر المقتطف 85 (1934) ص 153 - 156.

(107) **رضا كحالة**: معجم 249/4.

(108) **إبراهيم مدكور**: مجمع ص 16؛ رضا كحالة، معجم 167/9.

(109) إبراهيم مدكور السابق.

(110) **أسعد داغر**: مصادر 540/2 - 548.

ـ والعضوان الأخيران كانا مديري المقتطف ـ ولطفي السيد، وحلمي عيسى[111] الذي سيصبح فيما بعد وزير التعليم الذي سيحدث مجمع فؤاد الأول للغة العربية سنة 1932. كان ذلك المجمع يجتمع بدار الكتب المصرية التي كان يديرها لطفي السيد. وكان يهدف إلى وضع معجم عربي يواكب حاجات العصر الحديثة. فقضى أوقاتاً كثيرة في مداولات شتى ثم انقرض سنة 1919 لما اشتد الكفاح الوطني المصري الذي ابتدأ سنة 1918 لأن الدولة لم توفر له سنداً رسمياً حتى يبرز إلى الوجود. ولقد ساعد على اندثاره سفر مدير دار الكتب لطفي السيد ضمن وفد الحزب إلى أوروبا من أجل المفاوضات[112]. إلا أن أولائك الأدباء والعلماء كونوا في 18 نوفمبر 1921 مجمعاً آخر ترأسه راغب بك[113].

ولقد رفض الشيخ البشري رئاسة ذلك المجمع لأسباب صحية. وكان من أعضائه الجدد من غير السابقين الشاعر حافظ إبراهيم، والكاتب المنفلوطي (ت. سنة 1934)[114] والمربي أحمد العوامري (1886 - 1954)[115]، والجامعيان الكاتبان منصور فهمي (1886 - 1959)[116] وطه حسين (1889 - 1973)[×]. وكان من أهدافه وضع معجم عملي عصري. ودامت مداولات ذلك المجمع أربعين دورة تقريباً ترأس الأخيرة منها الشيخ محمد البخيط (1845 - 1935)، مفتي الديار المصرية[117]. وانتهت مداولاته يوم 4 ديسمبر 1925. فانقرض بدوره لأنه لم يكن مجمعاً رسمياً. ولقد ذكر أمين سره إذّاك عبد الفتاح عبادة أن فشله لم تتسبب فيه الخلافات القائمة بين السعديين والعدليين بل حاجته إلى سند حكومي[118].

تذكرنا كل تلك المجامع بالمجامع الإيطالية الأولى التي ظهرت في

---

(111) **رضا كحالة**: معجم 267/9.

(112) **عبد الفتاح عبادة**: المجمع اللغوي ص 175.

(113) **منصور فهمي**: تاريخ المجامع ص 175.

(114) **رضا كحالة**: معجم 272/12 - 274.

(115) **مهدي علام**: المجمعيون ص 21 - 22.

(116) **نفس المرجع**: ص 225 - 227.

(×) **المنجي الشملي**: طه حسين، حوليات الجامعة التونسية جـ 1973/10، 15 - 20.

(117) **رضا كحالة**: معجم 98/9 - 99.

(118) **عبد الفتاح عبادة**: المجمع اللغوي ص 309.

القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي كانت تنشأ وتنقرض مع مؤسسيها، لأنها كانت «مجامع غير راشدة، أفقها ضيق، ومزهوة ومتعصبة»[119].

فشلت كل تلك المحاولات لأنها لم تحظ بالتأييد الرسمي، ولأنها غالباً متكونة من المصريين. ولم يتحقق ذلك السند الرسمي إلا في سنة 1928، وعلى أثره تبلورت فكره تكوين مجمع جامع ودولي. ولقد صدرت أول مبادرة رسمية في هذا الشأن من وزير التربية القومية بعد ذلك، فكلف لطفي السيد، وأحمد حافظ عوض، المتفقد بالتعليم، وعبد العزيز البشري (ت. سنة 1934)[120] بأن يقدموا له ثلاثة تقارير تتعلق بالقضية المعنية. وستكون تلك التقارير النواة الأولى لإنشاء المجمع الحالي سنة 1932. وعلى هذا الأساس تتحقق آمال جيلين من أهل العلم والأدب والثقافة الذين نادوا بتكوين ذلك المجمع منذ ما يقرب من26 عاماً لأن ذلك المجمع كان أمنية العروبة... فقاوم الدهر حتى حظي بتأييد فؤاد الأول[121].

الخلفية السياسية:

3 - 1 إن إنشاء مجمع اللغة العربية سنة 1932 كان ناتجاً، إن اعتبرنا أهمية هذه المؤسسة وخطورتها، عن أسباب جمعت بين روح المنافسة والتنافس. فهي عمل له أسبابه السياسية سواء بمصر أو خارجها.

فلا بد أن نذكر بأن إنشاء المجمع بمصر قد حدث في عهد وزارة إسماعيل صدقي باشا[122] الذي كون حكومة مبغوضة اعتمدت على دستور 22 أكتوبر 1930. وهو دستور يعتبر توفيقاً غير موفق يهدف إلى مواجهة الشغب السياسي الذي تسبب فيه، منذ استقلال 1922، الصراع المرير بين حزب الوفد والملك، وأحزاب الأقلية وبريطانيا العظمى. فلقد كان ذلك الدستور يناقض تماماً الدستور المتحرر الصادر في 28 فيفري 1922، كما كان علامة على أزمة النظام البرلماني بمصر[123]. لأنه سلم مقاليد الحكم كلها للسلطة التنفيذية، مبعداً عنه السلطة التشريعية أي الوفد الذي كان

(119) الموسوعة الفرنسية الكبرى (.G.E) 184/1 - 185.

(120) **أسعد داغر**: مصادر 200/2 - 202.

(121) مجلة مجمع القاهرة 33/ز - ط.

(122) **Goby**: تطور مصر ص 336 (بالفرنسية).

(123) **وحيد رفعت**: أزمة النظام (بالفرنسية).

Revue du droit Public et de la Science Politique en France et à L'étranger T.XLI (1934) p. 5 - 34.

يسيطر على الأغلبية البرلمانية إذّاك. فلقد انتصر في انتخابات 12 يناير 1924، و13 مارس 1925، و 23 ماي 1925، و 20 ديسمبر 1929 بزعامة سعد زغلول أولاً ثم بإشراف النحّاس باشا. إلا أن الحكومات التي كان يرأسها هذان الزعيمان لم تدم كثيراً، فتوالت الأزمات الوزارية من 24 ديمسبر 1924 إلى 19 يوليو 1930.

كان دستور 1930 يسمح للملك بتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ. وذلك من شأنه أن يحقق تعيين عدد كبير من الأعيان بمجلس الشيوخ، ويضمن للملك أن يحكم حكم السلطان المطلق. وسيكون لهذه الحالة أثرها على مجمعنا، وعلى نشاطه لأن رئيسه الأول، وأعضاؤه الأول كانوا أعضاء بمجلس الشيوخ اختارهم الملك وعينهم به. ولقد أقر الدستور المذكور قانوناً انتخابياً ذا درجتين، مما دفع بالوفد إلى مقاطعة انتخابات أول يوليو 1931. دخل البرلمان عندئذٍ أغلبية متأتية من أحزاب الأقلية المتحالفة، أي حزب الشعب الذي كونه إسماعيل صدقي باشا سنة 1930 لحاجة في نفس يعقوب، وحزب الاتحاد الذي كوّنه محمد محمود سنة 1925، والحزب الوطني. وبطبيعة الحال كانت الحكومة المختارة من هذا البرلمان حكومة موالية للقصر الملكي وللملك نفسه الذي كان يحكم بحسب قوانين استثنائية، كما كانت خاضعة للدولة المستعمرة التي ظلت تتمتع بامتيازات كثيرة.

إن روح هذا الدستور وآثاره تجعلنا ندرك أن المجمع من صنيع القصر الملكي. فهو إنجاز سياسي تعويضي المراد منه اكتساب شعبية مفقودة وهزم المعارضة في ميدان العمل والمبادرة، إن اعتبرنا أن الوفد لم ينجز إنجازاً من هذا الطراز. وبالتالي يبدو أن إنشاء المجمع في ذلك المحيط، مناورة من القصر الملكي الذي كان يرمي إلى تبرير الاستبداد وخرق القوانين باسم النجاعة والفعل. ولا شك أن الأمر كان واضحاً: فلقد كتب أحد الصحافيين معلقاً على نشأة المجمع رسمياً بالبرلمان، مشيراً إلى المرسوم الذي وضع أسسه وحدد أهدافه، ومناهج عمله التي كانت موضوع مذكرة حكومية أمام البرلمان ومبيناً أنه قد خلق بالقوة ولم يخلق بالفعل لأن مقره مجهول، وأعضاءه غير معينين ودراساته غير منشورة. ولقد رأى أن وجوده بالقوة أفضل من عدم وجوده(124).

(124)**أستاذ كبير**: مجمع اللغة، الرسالة، 6 شوال 1351/ فيفري 1933 ص 8 ولعل الكاتب هو أحمد حسن الزيات تحت اسم مستعار.

إن هذا العمل كان يرمي، فضلاً عن مواجهة المعارضة البرلمانية والسياسية، إلى شل معارضة من نوع آخر تتفق في أهدافها مع المعارضة السابقة ونعني بذلك الحركة الدينية الإسلامية وما شابهها أو خالفها من الحركات[125]. ألم يكن السلفية يعتبرون سعد زغلول تلميذاً من تلاميذ محمد عبده، و «ابنه الروحي»، ومثال المصلح المسلم الذي يهتم كثيراً بمجد الأمة الإسلامية وعظمتها؟.

3 - 2 أما فيما يتعلق بالخارج، فإن إنشاء المجمع كان يرمي إلى خدمة الأسرة المالكة المصرية، إن اعتبرنا أن المؤسسة المعنية كانت قد خلقت لتكون وسيلة تنافس ثقافياً أعمال فيصل (1833 - 1933)[126]، ملك العراق لأن تقلص النفوذ التركي العثماني من العالم الإسلامي قد ترك فراغاً سياسياً كان من المتحتم سده. فكانت مصر تعتبر نفسها الوارث الطبيعي الذي يجب أن يقوم مقام تركيا في ذلك الميدان. إلا أنها جابهت إذّاك طرفاً مقابلاً مرموقاً في شخص فيصل ملك العراق الذي كان يتمتع بسمعة طيبة جداً في العالم العربي. فكان المرشح المثالي للخلافة التي كان الملك فؤاد يطمع فيها، يؤيده في ذلك سعد زغلول بطريقة غير مباشرة. وذلك ما جعل الملك فؤاد لا ينظر بعين الرضى إلى نظرية علي عبد الرازق (1888- 1966)[127] الذي دعا إلى بطلان الخلافة[128] إلا أنه دفع بسعد زغلول[129] وبالأزهر[130] إلى تأييد نظرية عبد الرزاق حتى يفسد أمر الخلافة على غيره. وكانت شعبية فيصل ملك العراق

---

(125) H.Laoust: الإصلاح الديني (بالفرنسية) ص 139، REI 3 (1930) ص 289؛ OM 16 (1937) ص 504 - 505.

M. Colombe: تطور مصر (بالفرنسية) ص 141 حيث يذكر، فضلاً عن السلفية، جمعيات دينية أخرى منها جمعية الشبان المسلمين، جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، الهداية الإسلامية، جمعية الوعظ والدعاية الإسلامية الخ...

(126) **عبد الرحمن شهبندر**: الملك فيصل، الهلال (1939)، السنة 42 129/3 - 131؛ **هـ. الريحاني**: جهاد فيصل، المقتطف 84 (1934) ص 26 - 32، 164 - 169.

(127) **الطاهر الخميري** و **Kampffmeyer**: الزعماء (بالإنكليزية) ص 9 - 10؛ مهدي علام: المجمعيون ص 136 - 137.

(128) **علي عبد الرازق**: الإسلام وأصول الحكم ـ القاهرة 1925/1343. انظر أيضاً ترجمته إلى الفرنسية لـ H. Bercher :REI 7 (1933) ص 355 - 391، 8 (1934) ص 163 - 222.

(129) أ. **الجزائري**: آثار الزعيم سعد زغلول ص 210؛ أ. **سعيد**: ملوك المسلمين ص 20.

(130) **نور الإسلام**: 2 (1930/1350) 6 ص 464، ص 590 - 594.

قد ازدادت قوة سنة 1932 لما أصبح العراق عضواً من أعضاء عصبة الأمم قبل أن تدخله مصر. فلقد لاحظت جريدة «العراق» آنذاك «أن للعراق أن يفتخر بأنه فاق مصر وغيرها من الدول المشرقية المجاورة وبأن تتهيأ له الظروف للتخلص نهائياً من الديون. فلم يبق لمصر الأولوية الفكرية إلا بما لها من جوار بأوروبا ومن صلات عديدة معها، لن تمنع العراق من أن تنافسها. ولقد تحقق لها هذا التقدم بأعمال الملك فيصل الذي سيحقق الوحدة العربية»(131).

فكان الوطنيون والجماهير العربية يعتبرون فيصلاً ناصر الوحدة العربية و«بسمارك» العرب في عصره، لما تحلى به من وطنية ولعنايته باللغة العربية. «لأن الجهود المبذولة في سبيل اللغة العربية، تعتبر الطريقة الناجعة جداً لتوحيد عواطف العرب ولتنسيق أعمالهم ولأن التعاطف، والتضامن في مواقف الدفاع والتعاون بين الشعوب يتكيفان بحسب التشابه بين الأفراد الذين تتكون منها. وليس يوجد شيء مثل اللغة لتعزيز ذلك التشابه وتوحيد الثقافة»(132).

ففي هذا الميدان بالذات، سبق الملك فيصل مصر وملكها فؤادا ببادرتين هامتين أولاهما إنشاء المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1919(133) وثانيتهما إنشاء كلية الطب التي كانت تدرس كل العلوم بالعربية. فأصبحت القاهرة ثالثة اثنين بعد دمشق وبغداد. وكان محمد كرد علي قد ذكر، عند إنشاء مجمع دمشق، الذي كان أول رئيس له، بأن عاصمة الأمويين كانت عاصمة الإسلام والعروبة، بها قامت أول خلافة عربية وبها ظهرت آثار المفكرين العرب لأول مرة. فكانت دمشق منبر الوطنية العربية(134).

والملاحظ في هذا الصدد أن مصر لم تنشىء مؤسسات من الطراز المذكور سابقاً، وإن كانت بها مؤسسات حكومية عديدة كان يشرف على جلها الأجانب(135).

---

(131) **C. Jovelet**: تطور مصر الاجتماعي (بالفرنسية) ص 474 حاشية (3).

(132) نفس المرجع ص 494 - 495.

(133) محمد رشاد الحمزاوي: مجمع اللغة ص 1.

(134) نفس المرجع ص 2 حاشية (3).

(135) **H. Deheran**: الملك راعي العلوم (بالفرنسية) ص **XXVIII - XVI** حيث يذكر أسماء العلماء الأوروبيين الذين أنشأوا المؤسسات العلمية المصرية وأشرفوا عليها.

ولقد ذكرت مجلة **الرسالة** أن أغلب مداولات تلك المؤسسات المصرية وأعمالها كانت تجري بالفرنسية أو الإنكليزية[136]. وكانت مصر الملك فؤاد تائهة لا تعلم ما عسى أن يكون مصيرها: أهي عربية أم فرعونية؟ أهي شرقية أم غربية؟[137] فضلاً عن أن سياستها المعتدلة إزاء الباب العالي والمتعاطفة تعاطفاً بيّناً مع أوروبا، لم تيسر لها الزعامة بالعالم العربي.

3 - 3 كانت أعمال الملك فيصل ومشاريعه تقلق مصر وتستثيرها، نذكر منها بالخصوص المشروع الذي عرضه خارج مصر، الوزير الأول العراقي، نوري السعيد، على المؤتمر الإسلامي، المجتمع في ديسمبر 1931 بالقدس برئاسة الحاج الأمين الحسيني[138]. وكان يهدف إلى إنشاء جامعة إسلامية بالقدس لمواجهة الجامعة العبرية ولمنافسة جامع الأزهر[139]. وكان المشروع ينص أيضاً على إنشاء مجمع دولي للغة العربية يكون مقره بالقاهرة. فكان نوري السعيد يتحدى القاهرة التي أقرت العزم على أن تتحدى ذلك التحدي. فأخذ الملك فؤاد الموضوع مأخذ الجد وأنشأ مجمعاً يعود فيه الفضل الكبير إلى مصر. ولقد ظل المجال فسيحاً لمصر وللملك فؤاد يجولان فيه كما يشاءان بعد وفاة الملك فيصل ببارن، بسويسرا سنة 1933. فأحدثا مجمعنا المعني بالأمر الذي يشابه المجمع العلمي العربي بدمشق، إلا أنه يتميز عنه بكونه مجمعاً دولياً، فحققت نشأته آمال دعاة العروبة والإسلام. وسيكون السلطة الوحيدة التي يحق لها أن تشرع في قضايا اللغة والثقافة.

إن تلك المنافسة السياسية والثقافية العربية لم تكن الحافز الوحيد على إنشاء المجمع الذي يعود الفضل في إنشائه إلى حزم الملك فؤاد وتدبيره. فلقد أتاحت له الفرصة، إثر زيارته أوروبا سنة 1911، أن يقدر أهمية أعمال المؤسسات العلمية[140]، وأن يقف على اهتمامات الهيئات العلمية العصرية. ففكر في نقل أمثلة منها إلى مصر وذلك بدعوة علماء أوروبيين إلى إنشاء مؤسسات علمية ببلاده وإدارتها. ولقد أنشأ

---

(136) عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوي ص 8 حيث يبدي آراءه حول مداولات معهد مصر العلمي.

(137) الهلال 6 (1931) العام 39 ص 817 - 828، ص 53 - 58.

(138) O.M.، 12 (1932) ص 26 - 42.

(139) **Jovelet**: التطور الاجتماعي (بالفرنسية) ص 578.

(140) **H.Deheran**: الملك راعي العلوم ص XXXVIII.

أميراً وملكاً مؤسسات هامة بمصر. فلقد كون الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨[141]، والمعهد الملكي للمياه سنة 1918، والجمعية الطبية الملكية، ومعهد الصحراء (على غرار معهد البحار الذي أنشأه أمير مناكو)، وجمعية دراسة البردي سنة 1930، ومجمع فؤاد الأول للغة العربية سنة 1932. فلقد وفق بين المعاصرة ومشاريعه العلمية مسخراً كل ذلك لخدمة الأسرة المالكة. ألم يكن عليه أن يخلد أعمال سلفه محمد علي وأن يواصل أعمال والده الخديوي إسماعيل الذي عمل جاهداً، كما رأينا، لتواكب مصر ركب التقدم[142]؟.

كانت تلك المشاريع كلها تهدف، حسب نظرة ذلك الملك المستبد العصامي، إلى أن تجعل من مصر أرض اللقاء، وتداخل الحضارات حتى تكون «همزة وصل بين أوروبا والشرق»[143]. ولهذا الهدف أنشىء مجمعنا. وهو حسنة من حسنات عصره قد حقق آمال المدافعين عن اللغة العربية منذ نصف قرن، وقرب بين الشرق والغرب ضمن مؤتمرات علمية من أهم المؤتمرات في العالم[144].

تلك هي أسطورة مجمع اللغة العربية كما رواها لنا العصر الماضي فما عسى أن تكون أسطورته في المستقبل؟.

---

(141) دائرة المعارف الإسلامية (بالفرنسية) 2 (2)/ 433 - 438؛ الهلال 2 (1936) العام 44 ص 886 - 889.

(142) **H.Deheran**: الملك راعي العلوم، ص X.

(143) نفس المرجع ص XXX.

(144) مجلة مجمع القاهرة 3/ ز ـ ط.

الفصل الثاني

تكوين مجمع اللغة العربية

مدخل:

1 - 1 إن المبادرة بوضع تاريخ المجمع الحقيقي النابض بالحياة، تبدو في يومنا هذا ضرباً من الخيال نظراً لعسر تحقيقها لا سيما على الطفيليين الذين لم يكونوا من أعضاء مجمعنا الموقر. فالعادة تفيد ـ وذلك رأي مصيب ـ بأن تلك المهمة لا توكل إلا إلى المجمعيين لأنهم أدرى الناس بجمعيتهم وبخفاياها، إذ توفرت لهم من الأسباب ما يساعدهم على فض أسرارها والإتيان على محافظتها وعلى خباياها. فلقد استطاع بعضهم، وإن كان ذلك على حساب الموضوعية، أن يقدم لنا فكرة حية عنها، فيها من الفوائد الملهمة التي لا يمكن أن نقارنها بما عسى أن تجود به مبادرتنا القاحلة من هذه الدراسة.

إن المشروع الذي ندعو إليه يستوجب منا أن نقرأ حساباً للبعد الزمني الذي يهدىء الأعصاب والعواطف الصاخبة، ويسمح بتقدير الأحداث حق قدرها، ويطلق الألسنة التي عقدت لأسباب كانت في حد ذاتها محمودة ومبررة. والملاحظ أن أول مؤلف خصص لتاريخ المجمع الفرنسي، قد وضع سنة 1857. وذلك بعد زمني مفرط. لكن ما عسانا أن نقول في مجمع اللغة العربية الذي بلغ من العمر خمسين سنة تقريباً؟ ولقد ظهر أول مؤلف خصص له سنة 1964، أي بعد ثلاثين سنة من إنشائه. وهو من وضع أمين سر المجمع الدائم، إبراهيم مدكور[1]. ونحن نعتبره سنداً يستطيع أن يجنبنا، ولو قليلاً، المخاطر التي سنواجهها في سعينا إلى معرفة مجمعنا

(1) إبراهيم مدكور: المجمع، حيث يقتصر المؤلف على تقديم لمحة عامة ومفيدة جداً عن تاريخ المجمع وأعماله.

معرفة عميقة. فالمجمع الذي توفي أغلب أعضائه الأولين، يعتبر قوة ضاربة، وغانِيّة فاتنة هام في عشقها المحبون، وتسببت في مشاكل عدة باعتبار المصالح المتضاربة، والعواطف الهائجة التي تُكوِّن كلها قضايا ومسائل تستوجب منا درسها والتعريف بها.

1 - 2 كون المجمع يوم 14 شعبان سنة 1351 هـ الموافق لـ 13 ديسمبر 1932 م وذلك بقرار ملكي، صدر بقصر عابدين[2] مقر إقامة الملك فؤاد، ملك مصر. وكان رئيس الحكومة إذاك إسماعيل صدقي باشا[3]. أما وزير التربية القومية فإنه كان يدعى محمد حلمي عيسى باشا[4]. ولقد وضع القرار الملكي حجر الأساس. ويعسر علينا الآن أن نحيط بأسماء الشخصيات الرسمية أو غيرها التي وضعت نص القرار المعني بالأمر. ومن المحتمل أن يكون قد استلهم من التقارير الثلاثة المذكورة سابقاً، ومنها تقرير لطفي السيد الذي كان وزيراً للتربية القومية سنة 1929[5]. ومن البديهي أن بروزه إلى الوجود يعود إلى عزم وزير التربية حلمي عيسى الذي عمل جاهداً، كما سبق أن رأينا ذلك، على تحقيق هذه الأمنية. والمؤكد أن موظفين من وزارة التربية صاغوا نصه لأن تلك الوزارة كانت مدعوة، كما سيأتي، إلى مراقبة المجمع مراقبة مستمرة. ونحن نعلم علم اليقين أن وزير التربية ووكيله عبد الفتاح صبري باشا كانا يعيران أهمية كبرى لذلك القرار[6]. ويحتمل أن يكون قد ساهم في وضعه قانونيون منهم وزير التربية القومية نفسه. ويؤيد ذلك ما ذكره منصور فهمي في شأن النظام الداخلي للمجمع مبيناً أن ذلك النظام سيعرض، بعد مصادقة المجمعيين عليه، على المصلحة الإدارية الحكومية لصيغته صيغة قانونية، مع إمكانية مشاركة عضو من أعضاء المجمع لوضعه نهائياً[7].

أثر النموذج الفرنسي:

1 - 3 لا بد أن يكون ذلك شأن القانون الأساسي. فلقد كان على غاية من

---

(2) نفس المرجع ص 117، مرسوم ص 15.

(3) **M.Colombe**: تطور مصر (بالفرنسية) ص 336.

(4) نفس المرجع.

(5) نفس المرجع ص 335.

(6) O.M. 12 (1932) ص 508.

(7) محاضر 28/1، انظر أيضاً ص 399 - 401.

الأهمية والخطورة مما كان يفرض على سلطة الإشراف عليه أن تراقبه وتتبع وضعه وصيغته. ونحن نعتبر أنه قد حاكى كثيراً القانون الأساسي للمجمع الفرنسي الذي نسجت على منواله مجامع كثيرة بالعالم. وكان لمصر في ذلك العهد من العلائق بفرنسا مما جعلها تحاكي ذلك المجمع المشهور، إذ أن فرعاً من المجمع الباريسي، وهو المعهد الفرنسي (Institut Français) الذي كونه نابليون بونابرت بالإسكندرية سنة 1797 والذي استقر بالقاهرة سنة 1859، كان قائماً بمصر يعرض عليها علومه وعجائبه التي أعجب بها الجابرتي[8] وخلفه من مجمعيينا المعاصرين[9]. وكأننا بالحظ قد ساعد ليجمع بين ذينك المجمعين، لأن الصدف قد ربطت بين تاريخي وضع مشروعيهما والمصادقة على قانونيهما الأساسيين. فلقد اجتمع أعضاء نادي هوتيل دي رمبويي (Hôtel de Rambouillet) سنة 1629، وتبادلوا الرأي في شأن مشروعهم[10]. وبعد ثلاثة قرون بالضبط تقريباً، اقترح البرلمان المصري في دورته البرلمانية لسنة 1928 - 1929، إنشاء مجمع لغة[11]. وكذلك كان الأمر بالنسبة للقانون الأساسي: فلقد وضع القانون الأساسي للمجمع الفرنسي سنة 1634 وقدم للسلط في 2 جانفي 1635. وصودق على القانون الأساسي لمجمع اللغة العربية سنة 1932[12]. فلقد نشأ المجمعان بعد الثلاثينات وفصلت بينهما ثلاثة قرون. وستتمتن العلائق بين الهيئتين العلميتين بعد ذلك. وسنلاحظ مثلاً أن المادة الأولى من قانون مجمع اللغة تنص على تكوين «معهد» اسمه مجمع اللغة العربية الملكي ويعود بالنظر إلى وزارة التعليم العمومي[13].

إن ذلك «المعهد» **يذكرنا بالمعهد الوطني الفرنسي** (Institut National de France) الذي أنشأته الثورة الفرنسية ليقوم مقام المجمع الفرنسي «الإقطاعي». فلقد أشار منصور فهمي، أمين سر المجمع الأول، في المؤتمر الأول للمجمع إلى أن

---

(8) ع. الرافعي: تاريخ الحركة 97/1 - 130.

(9) أنشأ المجمع جائزة شرفية لمجازاة الدراسات المتعلقة بالجابرتي ـ انظر في هذا الشأن مصطفى إبراهيم، دراسات، مجلة المجمع 47/11 - 50.

(10) دائرة المعارف الفرنسية الكبرى 185/1.

(11) عبد الفتاح عبادة، المجمع اللغوي ص 306.

(12) دائرة المعارف الفرنسية الكبرى 185/1، Pellisson et d'Olivet تاريخ (بالفرنسية) 18/1.

(13) مرسوم ص 15، انظر فيما يتعلق بالمعهد الوطني الفرنسي، (دائرة المعارف الفرنسية الكبرى) 188/1.

المجامع العلمية والأدبية الفرنسية تعتبر مثالاً يحتذى عند تكوين المجامع بالعالم[14].

إن الاقتداء بصرح الخالدين الأربعين كان يعتبر أمنية غالية عبرت عنها **الهلال** في مقال طويل بمناسبة دورة المجمع الأولى، متمنية بتلك المناسبة أن يحذو مجمع اللغة العربية بمصر حذو المجمع الفرنسي في دراسة اللغة لجعلها تواكب تطور العصر[15].

1 - 4 ولقد مكنت علائق رسمية متنوعة الهيئتين العلميتين من التقارب والتعاون، إذ بادر المجمع الفرنسي بانتخاب الملك فؤاد الأول عضواً شرفياً سنة 1927 وباستدعاء الرئيس الأول لمجمع اللغة العربية إلى إلقاء كلمة الافتتاح بمناسبة مرور ثلاثة قرون على نشأة المجمع الفرنسي لأنه كان يمثل أحدث مجمع في بلد أفرز أقدم حضارة في العالم فيقدم تهانيه إلى المجمع الفرنسي سابقه. . . وذلك سعياً إلى توثيق عرى المودة القديمة القائمة بين فرنسا ومصر[16].

وبادر مجمع اللغة العربية بالجواب على ذلك الموقف فانتخب مستشرقاً فرنسياً، وهو لويس ماسينيون، عضواً عاملاً به. ولقد أصبح المجمع الفرنسي، قدوة يحتذى بعد أن كان نموذجاً يعتبر. فلقد اعْتُمِدت تجربته بغية حل المشاكل التي واجهها مجمع اللغة العربية في خطواته الأولى في تطرقه إلى معالجة قضايا عديدة منها قضية تصْنيف العلوم وتوزيع أعمال اللجان بالمجمع. ولقد ظلت الهيئة العلمية الفرنسية، بعد مرور ثلاثين سنة على مجمع اللغة العربية تعتبر الهيئة العليا للآداب والمحافظة على سلامة اللغة من الانحطاط[17]. وسيظل المجمعيون والرسميون بمصر يذكرون ذلك الدور البارز. فالأمر لا يتعلق بنوع من التزلف أو التصنع بل يعبر عن تقدير عميق تؤيده الأحداث. ودليل ذلك العناية الفائقة التي كان أولاها إبراهيم مدكور لتلك الصلات في مؤلفه «**مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**». فلقد خصص الفصل الأول

---

(14) منصور فهمي: تاريخ المجمع، مجلة المجمع 173/1.

(15) الهلال، السنة 42 (1934) ص 736.

(16) محاضر 5/3. ولقد أهدى المجمع الفرنسي فضلاً عن ذلك، إلى مجمع اللغة العربية صورة الكردينال دي روشلييه (De Richelieu)، مكون المجمع الفرنسي تعبيراً عن الصلات المتينة بين المجمعين.

(17) مجلة مجمع القاهرة 184/6 - 185، انظر 6/7.

من كتابه للحديث عن نظام المجمع الفرنسي وعن أثره في العالم وفي مصر[18]. وأشار بالخصوص إلى متانة العلاقات بين المجمعين إذ قال: «وواضح أن مجمع اللغة العربية يتلاقى مع الأكاديمية الفرنسية في أهدافه وكثير من نظمه، فهو يهدف مثلها إلى صيانة اللغة ويتمسك باستقلاله»[19]. فلا يمكن لنا أن نجد تعبيراً أوضح من ذلك التعبير عن تحالف الهيئتين العلميتين المعنيتين بالأمر. لكن لا بد أن نشير إلى نشأة المجمع العلمي العربي بدمشق التي تعد سابقة في هذا الميدان، لا سيما وأنه قد كان أول من نسج على منوال المجمع الفرنسي. فلقد أكد محمد كرد علي، رئيسه الأول على أنّ مجمع دمشق يشابه في مظاهر عدة المجمع الباريسي. فهو يتطور بقدر ما يتقدم به الزمن على غرار المجامع الأوروبية لا سيما المجمع الفرنسي. وإن أعضاءه يطمعون في تقليد مشاهير أدبائه، الأربعين من الخالدين[20]. وعلى هذه الخلفية التاريخية سنستشهد مرات عديدة بالمجمع الفرنسي في دراستنا هذه سواء للتذكير بحالات معينة وبقضايا دقيقة عولجت بفرنسا وبمصر، أو للتأكيد على توافق في المواقف التي تستحق النظر.

أهداف المجمع ودستوره:

1 - 5 وهذا ما يدعونا إلى أن نطرح قضية أهداف المجمع ودستوره. فما هو شأنها في هذا الميدان؟.

يهدف مجمع اللغة العربية إلى المحافظة على سلامة العربية وإلى جعلها مواكبة لحاجات العصر[21]. فهو يدعو إلى وضع معاجم وقائمات من المصطلحات والمفردات لتكون حجة على الفصاحة وصفاء اللغة. وهو يدعو أيضاً إلى وضع معجم

---

(18) إبراهيم مدكور، مجمع ص 5 - 11.

(19) نفس المرجع ص 18.

(20) مجلة مجمع دمشق: 354/2؛ رشاد الحمزاوي: المجمع العربي (بالفرنسية) ص 3، حاشية (1) والملاحظ أن مجمع بغداد قد خالف هذه العادة إذ إن دستوره قد اقتدى بدستور المجمع البريطاني: انظر مجلة مجمع بغداد ج 1 (1950) ص 3 - 4.

(21) Pellisson et d'Olivet، تاريخ (بالفرنسية) 493/1. إن تلك الأهداف تذكرنا بما جاء في المادة 24 من دستور المجمع الفرنسي الذي دعي إلى جعل اللغة الفرنسية «فصيحة وقادرة على أن تعبر عن الفنون والعلوم» - انظر أيضاً دائرة المعارف الفرنسية الكبرى 185/1.

تاريخي للغة العربية، وإلى نشر دراسات وأعمال لغوية تتعلق بعلم الدلالة العربي[22].

والمجمع ملزم كذلك بدرس اللهجات العربية المعاصرة دراسة علمية، سواء بمصر أو بغيرها من الأقطار العربية[23]. وهذا الهدف يعتبر خطوة تجديد لا نعلم مع الأسف مقترحها. إلا أنها كانت حصيلة مداولات حامية حول اللهجات التي يرجع أمرها إلى القرن التاسع عشر. ويمكن لنا أن نفترض أنها كانت من اقتراح بعض المجمعيين العرب من دعاة المعاصرة، وبعض المستشرقين. وستجد هذه الفكرة فيما بعد معارضة شديدة من اللغويين المحافظين الذين قبلوا هذا المبدأ على مضض.

إن دستور المجمع يستوجب منه أن يعنى بجميع المواضيع التي تعرض عليه بقرار من وزير التعليم العمومي، صاحب سلطة الإشراف على المجمع، ويكون موضوعها ترقية اللغة العربية[24]. وتعتبر هذه الفقرة ملزمة وإيجابية إذ إنها ستحمل المجمع مسؤوليات جديدة ليست بالضرورة من خصائصه ولا من كفاءته. إلا أن هذا العمل سيكسبه مرونة خاصة لسد ثغرات عديدة، ولحل مشاكل مهمة كثيراً ما أهملت من ذلك إصلاح الكتابة وتيسير النحو العربي. وبإيجاز المجمع مدعو إلى دراسة كل المشاكل الجديدة، وكل المسائل العملية التي تتطلب حلاً سريعاً. «إن الصلة المتواصلة بين المجمع الملكي وأساتذة التعليم الثانوي و(حتى العالي) دعت الوزارة إلى أن تنزل بعض قرارات المجمع منزلة التنفيذ. فلقد كلفته فعلاً بمراجعة بعض كتب التعليم الثانوي التي يعاد طبعها سنوياً، لا سيما كتب الجغرافيا التي توجد بها أسماء عربية محرفة، مثلما أشار إلى ذلك الأستاذ نلينو منذ مدة، والتي ستعرض على المجمع لنصلحها قبل فصل الخريف»[25].

---

(22) مرسوم ص 11. المادة 2 (أ، ب). إن هذه المادة تذكرنا بمعاني وحتى بالمواد 24، 25 و 26 من دستور المجمع الفرنسي.

(23) نفس المرجع، المادة 1 (هـ).

(24) نفس المرجع: المادة الأولى تكلف المجمع بدراسة النحو والكتابة إلخ... وهي تذكرنا بالمادة 26 من دستور المجمع الفرنسي حيث يتعلق الأمر بوضع نحو، وبلاغة (Grammaire et rethorique). انظر **إبراهيم مدكور**، مجمع ص 83 وما بعدها.

(25) **لويس ماسينيون**، الدورات الست (بالفرنسية) REI 14 (1941 - 1946) ص 165.

تكونت منظمتنا من 20 عضواً[26] عاملاً، قد عيّنوا أول مرة من مجموعة العلماء الذين كانت لهم معرفة عميقة بالعربية ومن الذين خصصوا لها ولمعالجتها أعمالاً ودراسات. فلقد عيّنوا بدون اعتبار جنسيتهم وجنسهم ودينهم. وذلك ما دأب عليه المجمع في مختلف المناسبات، لا سيما في السنوات الأولى. إن ذلك الاتجاه المهم والمحمود في حد ذاته، كان يرمي إلى غايات عديدة تخضع لتقاليد موروثة في مصر، إذ إن لطفي السيد كان يدعو إثر نشأة مجمعه سنة 1917 إلى أن يعين به ثلاثة أعضاء من أصل «فارسي، وسرياني وعبري»[27]. وكان الملك فؤاد الأول والمحدثون من العرب يرغبون في الاعتداد بتجارب العلماء الأوروبيين الذين كان يمثلهم في هذا الميدان المستشرقون[28]. ولا بد أن نذكر أيضاً أن المجمع كان يهدف إلى أن يكون مجمع العروبة المفتوح على العالم والدعوة إلى التوفيق بين الشرق والغرب، مما دعا إليه منصور فهمي الذي كان يرى أن المجمع، مجمع دولي يمثل أعضاؤه جل الممالك العربية، وكل المنتسبين إلى الأقطار الأوروبية الذين يعنون باللغة العربية[29]. فكان يهدف أساساً إلى تحقيق إجماع لغوي كانت العربية في حاجة إليه. وهو لا يدرك إلا بالتعاون بين أفراد الأسرة العلمية العالمية. فالمجمع يعد رمزاً لذلك التعاون المرغوب فيه بين المصريين والشرقيين والغربيين سعياً وراء إحياء العربية[30]. فمن البديهي أن يعتبر محمود تيمور أن ليس للعلم وطن وأن المثل العليا تعلو الوطنيات وحب الذات[31].

2 - 1 يعد الانتخاب القاعدة الأساسية في اختيار أعضاء المجمع، إن استثنينا الأعضاء الأول أو الأعضاء الذين عينوا لأسباب سياسية قاهرة. ولقد اعتمد الانتخاب خاصة لما تكاثر عدد أعضاء المجمع[32]. فكلما شغر منصب

---

(26) مرسوم ص 12، مادة 4.

(27) إبراهيم مدكور: مجمع ص 16.

(28) O.M. 12 (1932) ص 460، 508 حيث نعلم أن وزير التعليم حلمي عيسى باشا كان قد كلف إثر زيارة أوروبا بدعوة الأعضاء الأجانب لا سيما الأوروبيين منهم إلى المشاركة في أعمال المجمع.

(29) منصور فهمي: تاريخ المجامع، مجلة مجمع القاهرة 175/1، انظر أيضاً 114/7.

(30) إبراهيم مدكور: مجمع ص 3.

(31) محمود تيمور، كلمة محمود تيمور، مجلة المجمع 52/8.

(32) إبراهيم مدكور: مجمع ص 28 حيث يقر أن من الـ 96 عضواً من أعضاء المجمع العاملين، كان 65 منهم معينين و31 منهم منتخبين وذلك منذ نشأة المجمع.

بالمنظمة العلمية اقترح المجمع بأغلبية ثلثي أعضائه، عضواً جديداً عليه أن يوفر ملفاً علمياً مفصلاً تذكر فيه المؤهلات العلمية للمترشح[33]. ولا تصبح العضوية قانونية إلا بصدور أمر عن رئيس الدولة وباقتراح من وزير التعليم[34]. ولقد أقرت، بعد سنوات عادة جديدة مأخوذة بلا شك من تقاليد المجمع الفرنسي، تفرض على العضو الجديد وعلى من أيد عضويته أن يلقي أمام المجمع خطبة مجمعية يعبر فيها عن مقدرته البلاغية وعن اهتماماته اللغوية والأدبية[35]. ويفترض أن يكون العضو من الجنسية المصرية مقيماً بالقاهرة، حتى يحضر بانتظام جلسات المجمع وأعماله. أما العضوية فهي لا تحدد بسن. وهي تسقط إن حكم على صاحبها «بحكم مُزرٍ بالشرف»، أو إثر قرار مبرر توافق عليه أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، أو عند عجز المعني بالأمر عن القيام بمهامه لأسباب صحية أو لاعتبارات أخرى[36]. ولم يصدر عن المجمع طيلة 30 سنة إلا إعفاء واحد كان ضحيته المستشرق الهولندي فنسنك (Wensinck)[37]، ولم تسجل إلا استقالة واحدة قدمها الشيخ مصطفى المراغي (1881 - 1945)، شيخ الأزهر إثر خلاف مع الملك فاروق الذي طالب منه الإفتاء في طلاق لصالحه. ولقد اضطره ذلك إلى الاستقالة حتى من منصب مشيخة الأزهر. وفضل عضو واحد، وهو اللبناني عيسى اسكندر المعلوف، أن يستبدل العضوية العاملة بالعضوية المراسلة[38]. وقدم العضو المصري، عبد العزيز فهمي استقالته لكنها رفضت[39]. دعي عضو آخر إلى أن يتخلى عن عضوية المجمع لأنه خشي أن يطعن في تعيينه الذي تم لاعتبارات دينية. ونعني بذلك واصف بطرس غالي، وزير العلاقات

---

(33) مرسوم ص 12، المادة 14.

(34) نفس المرجع.

(35) مجلة المجمع القاهرة 22/8 - 55، حيث نجد الخطب المجمعية الأولى التي ألقيت عند انتخاب أحمد حسن الزيات، وإبراهيم مصطفى ومحمود تيمور، انظر أيضاً إبراهيم مدكور، مجمع ص 28.

(36) مرسوم، المادة 6 (أ. ب. هـ) وهي تذكر بقوانين المجمع الفرنسي لا سيما عندما نلاحظ أنها تنص بأن الطرد يسلط على كل عضو «قام بعمل يمس بشرف الإنسان الفاضل» انظر Pellisson et d'Olivet، تاريخ (بالفرنسية) 41/2.

(37) O.M. 13 (1933) ص 594 - 595.

(38) مجلة مجمع القاهرة 207/5 - 208؛ O.M. 22 (1942) ص 85.

(39) مرسوم ص 89؛ مجلة مجمع القاهرة 55/7.

الخارجية الذي كان عضواً في مختلف الحكومات الوفدية[40].

يختار وزير التعليم رئيس المجمع بالاعتماد على قائمة تحتوي على ثلاثة أعضاء انتخبتهم أغلبية الأعضاء الحاضرين، ويعلن عن تسمية الرئيس المعين بأمر من رئيس الدولة. وتدوم الرئاسة ثلاث سنوات ويحقّ لصاحبها تجديدها. ويرأس أكبر الأعضاء سنّاً أعمال المجمع عندما يتغيب الرئيس[41].

وكان المجمع لا يقر عضوية النساء لأن قانونه لا ينص على ذلك. ولقد أبديت اقتراحات متوالية لانتخابهن عضوات مراسلات[42] أو عضوات عاملات[43]. ويبدو أن المجمع كان متأثراً في ذلك بالتقاليد الاجتماعية السائدة آنذاك وبتقاليد المجمع الفرنسي الذي لم تدخله امرأة قط[44] حتى ذلك الحين.

2 - 2 وكان الأعضاء المراسلون أو الشرفيون يختارون من الرجال فحسب باعتبار ما يقدمونه من مساعدات للمجمع وما يساهمون به من بحوث تهم العربية ولهجاتها[45]. وكانوا يعينون بقرار من وزير التعليم. ولم يسلم، حسب إبراهيم مدكور، انتخابهم أحياناً من الاعتبارات السياسية ومن الرغبة في توثيق العلاقات الثقافية. وذلك حسب رأيه الشأن في الأقطار الأخرى فيما يتعلق بالانتخاب ضمن

---

(40) إبراهيم مدكور: مجمع، ص 28 حيث يعلمنا بأن عضواً قد عين من دون أن يعلن عنه وأن عضواً آخر قد أجبر على الاستقالة لأنه عين لأسباب دينية. ويعني بذلك أحمد عوض وواصف بطرس غالي. انظر في شأن هذا الأخير، منصور فهمي: مجلة مجمع القاهرة 4/9. ويعلمنا Pellisson et d'Olivet، تاريخ (بالفرنسية) 34/1 أن المجمع الفرنسي لم يسجل إلا استقالة واحدة طيلة ثلاثة قرون. ولقد أعفي كثير من الأعضاء بعد تحرر فرنسا من الهيمنة الألمانية النازية.

(41) التونسي ح.ح. عبد الوهاب كان أول من كلف بتلك الرئاسة، بحوث (1961 - 1962) ص 63 انظر: رشاد الحمزاوي: مشاكل، الحوليات 6 (1969) ص 21.

(42) محاضر 140/1 - 141.

(43) الأهرام، 13 مارس 1962 و12 أكتوبر 1962، وقد تعرضت إلى رفض عضوية عائشة عبد الرحمان التي كان يؤيدها خمسة من أعضاء المجمع.

(44) دائرة المعارف الفرنسية الكبرى 187/1؛ R. Peter، حياة المجمع الفرنسي السرية (بالفرنسية) 11/1-16، و720 حيث يتكلم عن الدور الهام الذي لعبته بعض النساء في اختيار المجمعيين الفرنسيين، دون أن تكن عضوات بالمجمع المذكور.

(45) الهلال، 1 - 2 (1923)، السنة 32 ص 29 - 40.

مختلف الهيئات العلمية[46]. ويحق للمجمع أن يستدعي لحضور أعمال لجانه وجلساته العامة أشخاصاً من غير أعضائه لاستشارتهم والاستئناس بآرائهم دون أن يكون لهم الحق في المساهمة في مداولاته الرسمية التي تعتبر سرية. إنها سنة جديدة لم تكن موجودة بالمجمع الفرنسي. وتدفع للأعضاء العاملين المكلفين بأعمال قارة مبالغ مالية رمزية كما يمكن أن تدفع لهم مكافآت. أما الأعضاء المراسلون فكانوا يتقاضون أموالاً لتسديد نفقات السفر والأعمال التي كلفهم بها المجمع. وتخضع تلك المصاريف لموافقة ومراقبة مجلس الوزراء ووزارة التعليم العمومي.

استقلال المجمع الذاتي:

2 - 3 يقر قانون المجمع ميزانية خاصة به تستخرج من ميزانية وزارة التعليم العمومي وتضمن له استقلاله الذاتيّ فيبرمج لها المجمع سنوياً. ويدخل في تلك الميزانية كل المصاريف الخاصة بالإدارة، ونشر الأعمال، ومرتبات الأعضاء، والموظفين، والجوائز المخصصة للأعمال الأدبية واللغوية التي ينظمها المجمع تشجيعاً للآداب والبحث العلمي، ولاستئجار مقر المجمع والاعتناء به. وتتحمل الوزارة نفقات جميع نشرياته وتتكلف بتطبيق قراراته العلمية وذلك بالدعوة لها وبتطبيقها خاصة بالإدارات الرسمية، وبالتعليم والمؤلفات المقررة[47].

بلغت ميزانية المجمع الأولى 10,000 جنيه مصري[48] وهو مبلغ دون ميزانية مدرسة ابتدائية. وتطورت فبلغت سنة 1962 ما قدره 57,000 جنيه[49] مصري منها 40,000 جنيه مخصصة لمرتبات الموظفين. وذلك ما يجعلنا ندرك المشاكل التي ستتسبب فيها تلك الميزانية المتواضعة، ونتصور ما عسى أن يكون لها من أثر على أعمال المجمع وعلى استقلاله الذاتي.

ولقد استعيض عن انعدام استقلال المجمع الذاتي بامتيازات هامة نسبياً تخفي في الحقيقة حرص السلط على مراقبة تلك المنظمة اللغوية التي تعتبر سلطة لها شأن في الميدان الثقافي والعلمي. ولقد كان البرلمان الفرنسي قد رفض الموافقة على

---

(46) إبراهيم مدكور: مجمع ص 29.

(47) مرسوم ص 27، المادة 16. انظر أيضاً محاضر 435/1 - 443.

(48) الأهرام بتاريخ 1963/1/10 ص 9.

(49) وزارة الخزانة 1962 - 1963ص 1690، المواد 1، 2 و3.

قانون المجمع الفرنسي[50] للحد من سلطته، كما أن المجمع العربي لم يسلم من التحامل عليه في رحاب البرلمان وخارجه[51].

والملاحظ أن قضية استقلال المجمع الذاتي لم تطرح في أول الأمر باعتبار تلك الضغوط. إلا أن المجمعيين قد أثاروها فيما بعد لأن الضرورة تدعو إلى الخوض في شأنها، حتى يؤدي المجمع أعماله في ظروف ملائمة. فلقد سبق أن وعد وزير التعليم علوبة باشا المجمعيين في الدورة الثالثة والثلاثين للمجمع بتاريخ الأربعاء 3 ذو الحجة الموافق لـ 26 فبراير 1936 بأن يحقق تلك الأمنية، وأن يوفر للمجمع أسباب «استقلال ذاتي يليق به»[52]. ولم يحصل من ذلك شيء يذكر. وفي سنة 1937 عرض مشروع قانون يهدف إلى تحقيق ذلك الاستقلال ويوفر للمجمع وسائل التقدم والتطور وإنجاز أعماله وتحقيق أعماله على أحسن ما يرام[53]. فصادق عليه مجلس النواب ورفضه مجلس الشيوخ. ووقع نفس الأمر سنة 1941 فظل استقلال المجمع الذاتي محض كلام، لا سيما إن اعتبرنا القانون الأساسي الأول المنقح الذي اعتمده المجمع والذي لا يقر ذلك الاستقلال[54]. ولقد اغتنمت الحكومة انعدام ذلك الاستقلال الذاتي لتفرض سنة 1942 تعيين ثلاثة أعضاء من خمسة لمناصب لم تكن شاغرة[55].

وكان ذلك الاستقلال ضرورة أساسية لأن المجمع لم يكن في مأمن من المهاترات والخلافات السياسية منذ أن أقر قرار اعتباطي بتاريخ 11 جمادى 1357 والموافق 7 أوت 1938 م اعتبار المجمع منظمة من المنظمات التي يجب عليها أن توسم باسم الملك فؤاد الأول الذي أنشأها[56]، وذلك ما يفسر الاسم الثاني الذي

---

(50) Pellisson et d'Olivet، تاريخ (بالفرنسية) 36/1 - 43.

(51)مجلة مجمع القاهرة 358/14. إن القدح الذي كان المجمع عرضة له لم يكن شيئاً يذكر إن اعتبرنا الهجومات التي كان المجمع الفرنسي قد تعرض لها من قبل.
انظر Pellisson et d'Olivet، تاريخ 400/1 - 478.

(52) محاضر 404/3.

(53) مجلة مجمع القاهرة 5/5.

(54) نفس المرجع 174/8.

(55) مرسوم، ص 68؛ إبراهيم مذكور: مجمع ص 20.

(56) مرسوم ص 16 - 17؛ إبراهيم مذكور: مجمع ص 20 - 21، ولقد أطلق اسم الملك فؤاد الأول على 16 منظمة مصرية أخرى.

أطلق على المجمع وهو **مجمع فؤاد الأول للغة العربية** الذي دام سنوات عديدة.

السياسة واختيار الأعضاء:

2 - 4 إن إنشاء المجمع كان يهدف إلى غاية سياسية، إذ إن السياسية قد استبدت به عندما تعلق الأمر بتكوين هيئته العلمية الأولى التي كانت متركبة من عشرين عضواً، عينوا بأمر ملكي، صدر بقصر عابدين، المنتزه، بتاريخ 16 جمادى الثاني 1352 والموافق 6 أكتوبر 1933 م[57]. فلقد عُيِّن بالمجمع عشرة أعضاء من المصريين منهم مسيحي ويهودي. كما عُين به خمسة من المستشرقين الذين كانوا يمثلون بالتوالي بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا وهولندا. وسرعان ما عوضت هولندا بألمانيا. أما الأعضاء الخمسة الآخرون فلقد كانوا يمثلون العراق ولبنان، وتونس وسوريا. ولقد خصت سوريا بمقعدين باعتبار مكانتها وتجربة المجمع العلمي العربي بدمشق، سلف مجمع اللغة العربية.

ويجدرُ بنا، قبل أن نذكر أولائك المجمعيين ومؤهلاتهم العلمية، أن نصف الظروف التي تمّ فيها تعيينهم، وأن نعرض للأسباب العامة التي قدمتهم على غيرهم. ولا شك أن هذه الوجهة التاريخية الثانوية، إن لم تكن الرئيسية في واقع الأمر، تهمنا بقدر ما توفر لنا من معلومات عن قيمة اختيار أعضاء الهيئة العلمية، وإن كانت المبادىء تدعو إلى أن يعتمد في الاختيار على المشاكل المطروحة وعلى كفاءة المترشحين لحلها.

فلقد لاحظنا أن تركيب الهيئة العلمية كان يخضع في مبدأه الأساسي لتدقيق محكم يوفق بين متطلبات الثقافة والاهتمامات السياسية الداخلية للحكومة المصرية في ذلك العهد. وذلك ما جعله عرضة للانتقاد لأول وهلة، لأن الأعضاء الأولين[58] لم يكونوا، كما سنرى ذلك، دون منافسين أكفاء. فلقد كان الرأي العام المصري وخاصة الأوساط المحافظة والدينية لا تنظر بعين الرضى إلى دخول المستشرقين المجمع. وذلك ما ظهر إثر استقراء استهدف فئة من المثقفين الذين كانت لهم ميول محدودة. فلقد نظمته جريدة **الإهرام** بتاريخ 31 أكتوبر 1932[59]، وكان الهدف منه معرفة

(57) مرسوم ص 63 - 65.

(58) نفس المرجع ص 63 - 64.

(59) O.M. 12 (1932) ص 609.

تفكير الرأي العام المثقف في الأشخاص الذين كانوا يستحقون في ذلك العهد أن يكونوا أعضاء بالمجمع. ولقد بينت النتيجة الصادرة في 16 نوفمبر 1932 تأييد المستجوبين لعشرين شخصاً منهم كتاب وشعراء، وعلماء وصحافيين[60]، ولقد برز

---

(60)إننا نذكر قائمة الأشخاص المختارين الذين ذكرتهم الأهرام و .O.M. ونحن نضيف إليها تواريخ وفيات المعروفين منهم. وهم:

1 ـ أحمد زكي باشا (1860 - 1934).
2 ـ محمد فريد وجدي (1875 - 1954).
3 ـ طه حسين (1869 - 1973).
4 ـ داوود بركات (1870 - 1933).
5 ـ محمد مسعود.
6 ـ خليل مطران (1872 - 1949).
7 ـ أحمد الإسكندري(*) (1875 - 1938).
8 ـ أحمد لطفي السيد(*) (1872 - 1963).
9 ـ محمود عباس العقاد(*) (1889 - 1964).
10 ـ علي الجارم(*) (1881 - 1949).
11 ـ محمد وحيد الأيوبي.
12 ـ عبد العزيز البشري(*) (تـ. 1943).
13 ـ محمد حسين هيكل(*) (1888 - 1966).
14 ـ أسعد خليل داغر (1869 - 1935).
15 ـ محمد رشيد رضا (1865 - 1935).
16 ـ مصطفى صادق الرافعي (1880 - 1937).
17 ـ نجيب الغربلي باشا.
18 ـ أحمد عيسى باي (1878 - 1946).
19 ـ أحمد شوقي (1868 - 1932).
20 ـ منصور فهمي(*) (1886 - 1959).
21 ـ إبراهيم عبد القادر المازني(*) (1890 - 1949).
22 ـ محمد توفيق دياب(*) (1888 - 944).
23 ـ الشيخ مصطفى عبد الرازق (1882 - 1947).

* ـ ويمكن مراجعة وفيات الأسماء المتبوعة بنجمة بالمؤلف «المجمعيون» لمهدي علام.

أما الوفيات الواردة في 1، 4، 6، 12، 14، 15، 16، 18، 19، فتراجع على التوالي بما يلي: أسعد داغر: مصادر 422/2 - 426، 703، 709، 200 - 202، 351 - 354، 396 - 401، 375 - 318، 616 - 618، 504 - 514.

=

منهم بالخصوص حسب عدد الأصوات منصور فهمي، وإبراهيم عبد القادر المازني، ومحمد توفيق دياب، والشيخ مصطفى عبد الرازق.

2 - 5 والملاحظ أن بعضهم، لا سيما داوود بركات، وأحمد زكي، ورشيد رضا لم يعينوا أعضاء قط لأن الأجل المحتوم قد بلغهم في العهد الذي عين فيه أعضاء المجمع رسمياً. وسينتخب البعض الآخر فيما بعد، مما يؤيد وجاهة الاستقراء ويقرّ أن تعيينهم قد أخر إلى أجل قريب. ولقد اختارهم الرأي العام لما كان لهم من علم وشهرة وخاصة لأنهم كانوا أعضاء عاملين أو مراسلين بالمجمع العلمي العربي بدمشق[61]. ويبدو أنهم حظوا بتلك العناية بمجمع دمشق لمؤاخذة مجمع القاهرة على الاستغناء عنهم، إذ لم يدخله من أعضاء قائمة الأهرام إلا ثلاثة وهم: منصور فهمي، وأحمد الإسكندري وعلي الجارم. وظل العشرون الباقون من المشاهير المغبونين.

كان ذلك الاستقراء يهدف إلى تحسس الآراء والاتجاهات. وكان يخدم مصلحة المعارضة والحكومة اللتين كانتا تعبران عن آرائهما بالأهرام. وهي جريدة قريبة من الحكومة خدمة لصالحها، ومتعلقة بالتقاليد الليبرالية، مما كان يساعدها على التوفيق بين الشقين المتعارضين. فلقد دل ذلك الاستقراء الحكومة على آراء المثقفين في شأن الموضوع المطروح، ووفر للمعارضة مناسبة للتعبير عن وجهة نظرها أمام السلط. فأتانا بنتيجة لا ترضي ما كانت ترغب فيه الدوائر المسؤولة، لكنها كانت على غاية من الأهمية في مستويين أولهما التعبير عن نظرة المثقفين للمجمع، وثانيهما بروز حركة فكرية دينية سياسية سيكون لها وقع خاص، وإن كان مؤقتاً نسبياً، على مصير هذه المؤسسة اللغوية الفتية.

فلقد تصورها الرأي العام مؤسسة مصرية[62] أساساً، وإن كان من أعضائها

= أما الوفاية عدد 2، فيراجع فيها رضا كحالة: معجم 126/11، وفيما يخص الوفيات 5، 11، 17، تراجع .O.M 12 (1932) ص 609.

والملاحظ أن النجمة تشير إلى الأعضاء الذين عينوا أعضاء بالمجمع في أول مرّة دون غيرهم من أصحاب هذه القائمة.

(61) مجلة مجمع دمشق (1951) ص 149 - 150.

(62) لويس ماسينيون: الدورات الست الأول ص 160.

خليل مطران، وخليل داغر، وهما لبنانيان، لأنهما قد عاشا بمصر مدة طويلة. أما الأعضاء الآخرون من أمثال الشيخ رشيد رضا، السوري الأصل، فإنهم قد قبلوا بها لأنهم حصلوا على الجنسية المصرية. والملاحظ في هذا الصدد انعدام أعضاء يمثلون المغرب العربي والعراق مثلاً. وذلك ما دعا الحكومة إلى الاعتماد على تلك الهنات للمبادرة بتعيين علماء من أقطار عربية أخرى.

وهكذا أقامت الحكومة الدليل على أنها متعلقة بعروبة المجمع أكثر من المعارضة التي كانت تهاجم الحكومة باسم تلك العروبة. ولقد اغتنمت تلك المعارضة غياب ممثل عن السودان لتؤكد على اختيار الحكومة السياسي والاعتباطي[63]. ولم تفكر الحكومة أو المعارضة أو المستجوبون، كما سيحدث ذلك فيما بعد، في عضوية علماء مسلمين من غير العرب للمساهمة في أعمال المجمع. ولعل ذلك عائد إلى اعتزال تركيا الحضيرة العربية[64] الإسلامية وإلى قصر اهتمامات المجمع على اللغة العربية فحسب.

والجدير بالملاحظة أن أغلب الأعضاء المتروكين، كانوا في جلهم من دعاة المعاصرة لأنهم كانوا في أكثرهم من ذوي الثقافة الثنائية، مما كان يؤيد ترشحهم على ترشح الشيوخ الأزهريين المعنيين الذين كانوا يجهلون اللغات الأجنبية الضرورية لأعمال المجمع. إن فحص قائمة الأسماء المقترحة يفيدنا بقلة عدد المرشحين من ذوي الثقافة التقليدية كما أنه يشير إلى انعدام مرشحين من الأزهر. وتلك مظاهر تستحق الاعتبار لأنها تدلنا على تطور آراء المثقفين الذين كانوا يفضلون في الواقع طه حسين ومحمد حسين هيكل اللذين قاوم الأزهريون آراءهما وأفكارهما. على أن ذلك لا يعني إدراج كل الشيوخ الأزهريين في هذا الصنف، إذ أن الشيخ أحمد الاسكندري وإن كان أزهرياً، فهو أيضاً من خريجي مدرسة دار العلوم المشهورة مثل علي الحازم. أما الشيخ مصطفى عبد الرازق[65]، المعروف بتسامحه وتفتح فكره وذهنه، فهو أخو الشيخ علي عبد الرازق، مؤلف «الإسلام وأصول الحكم» الذي حكمت عليه هيئة

(63) O.M. 15(1935) ص 143 - 144.

(64) O.M. 12 (1932) ص 460 تفيدنا بأن المشروع الأول لقانون المجمع كان يشمل إمكانية مشاركة عضو تركي في أعمال المجمع.

(65) الطاهر الخميري، و Kapffmeyer: الرواد: (بالإنكليزية) ص 10.

التدريس بالأزهر، حكماً قاصياً، وكان منها الشيخ الخضر الحسين الذي سيصبح عضواً من أعضاء المجمع. أما الشيخ محمد فريد وجدي فله شأن يستحق الاعتبار. فلقد كانت له بالطبع علائق متينة بالأزهريين، لأنه كان يكتب **بمجلة الأزهر** المعروفة بتحاملها على المحدثين من العرب وعلى المستشرقين. إلا أنه كان يختلف عن الأزهريين بميله إلى المعاصرة. فلقد وفر لنا مؤلفاً مهماً وهو **دائرة معارف القرن العشرين**(66)، التي كانت تطمح إلى أن تكون دائرة معارف العصور الحديثة الشبيهة بمعجم لاروس الكبير(67).

3 - 1 أما الأعضاء من دعاة الحداثة، وهم الكثرة، فإنهم كانوا يكونون كتلة مناهضة لسياسة الحكومة التي أنشأت المجمع. فلقد كان طه حسين ينتسب في ذلك العهد إلى حزب الوفد، وكان لطفي السيد يشرف على صحيفة المعارضة **الجريدة** المشهورة التي كان يكتب فيها عباس محمود العقاد، ومحمد حسين هيكل، الذي كان يرأس أيضاً حزب الأحرار الدستوريين ويشرف على جريدة **السياسة**. أما داوود بركات، رئيس تحرير الأهرام مدة أربع وثلاثين سنة، فلقد ظل وفيّاً للحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل ولآرائه التي كانت تعتبر متطرفة في ذلك الوقت. فكان يخشى من هؤلاء المرشحين أن يجعلوا من المجمع برلماناً ثانياً، يهتم باللغة ويناهض الحكومة باسم اللغة والثقافة. إلا أنهم قصروا على بلوغ تلك الأهداف لتفرقهم ولاختلافاتهم الداخلية. فاغتنمت الحكومة الفرصة لإقصائهم عن المجمع باعتبار أن المنظمة العلمية العربية لا تطيق خلافاتهم منها الخلاف الشديد القائم بين طه حسين ومصطفى صادق الرافعي في شأن اللغة خاصة، ومنها الخلافات القائمة بين الأزهريين والسلفيين(68)، والخلافات بين الأزهريين ودعاة الحداثة. وذلك ما يذكرنا، مع الفارق، بالخلافات التي كانت تفرق المتدينين واللائكيين من أعضاء المجمع الفرنسي(69).

---

(66) رضا كحالة، معجم 126/11.

(67) نفس المرجع.

(68) رشيد رضا: المنار والأزهر، القاهرة 1353 هـ/ص 17 - 26، 49 - 128، 265.

(69) Pellisson et d'Olivet، تاريخ (بالفرنسية) 481/2 - 482 حيث يبدو أن الهجومات التي شنها المتدينون من أعضاء المجمع الفرنسي على La Fontaine، تذكرنا ولو نسبياً بالهجومات التي شنها الأزهر على =

ويبدو أن ذلك الاختيار، على ماله من وجاهة، كان يهدد بطبيعة الحال ما كانت أعمال المجمع تتطلبه من هدوء وطمأنينة، وما تقتضيه من أهداف لتجعل من المجمع مجمعاً عربياً وعالمياً، إذ أن الإجماع اللغوي الذي يستوجب مساهمة علماء من أقطار عربية في أعماله، قد أصبح مشكوكاً فيه لأن الاستقراء لا يرشح إلا المصريين. وعلى تلك الأسس أقصي بعض المرشحين عن المجمع، ووضعت الحكومة قائمة خاصة قد أخذت بعين الاعتبار ما جاء في الاستقراء المعني، إذ أنها اختارت، كما رأينا، ثلاثة أشخاص ممن رشحهم المستجوبون.

ولقد خصصت المناصب السبعة الباقية لأشخاص من أوفياء النظام وللأزهريين الذين كانوا يمثلون في نظر السلط حينذاك، حلفاء أقوياء يحسن اعتماد محافظتهم وحتى تطرفهم، دفاعاً عن استبداد النظام. على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أنهم لم يكونوا دائماً من المطيعين، إذ أنهم سعوا بطرق شتى إلى إحباط نوايا الحكومة وأهدافها من ذلك إقصاء المستشرق الهولندي فنسنك (J. Wensink) (1882-1939)[70] الذي اختارته بالطبع الحكومة المصرية ليكون عضواً من أعضاء المجمع. فلقد هاجمه الأزهريون وطالبوا بإقصائه[71] باعتبار مقالتين نشرهما المعني بالأمر **بدائرة المعارف الإسلامية** ويبدي فيهما آراء تتعلق بأصل إبراهيم والكعبة المقدسة، وتقدح فيهما. (والملاحظ أن تلك الآراء قد حذفت سنة 1935 من الطبعة الموجزة لدائرة **المعارف** الإسلامية أي (Shorter Encyclopedia of Islam) التي وضعها (H.A. Gibb و J.H. Kramer).

قضية المستشرقين والتيارات الدينية والحضارية:

3 - 2 إن قضية فنسنك كانت مربوطة في حقيقة الأمر بوجود المستشرقين في

= طه حسين. ألا تذكرنا المحاكمات التي استهدفت طه حسين وعلي عبد الرازق، المحاكمات التي استهدفت الموسوعيين الفرنسيين (Les Encyclopedistes) الذين كانوا يريدون أن يصبحوا أعضاء بالمجمع الفرنسي؟.

(70) F. Krenkow: I. C. 14، (1940) ص 234 - 235؛ Pedersen: Act. Or. 18 (1940) ص 161 - 163، L. Massignon: J.A. 233 (1942 - 1943) ص 213 - 215، J. Huizinger، Het Jaar boek der Koninglyk Nederlandsher Academie van Watenschapen 1939 - 1940 ص 215 - 224.

(71) محمد فريد وجدي: دحض، نور الإسلام 4 (1352) ص 599 - 607. ولقد ترجم هذا المقال إلى الإنكليزية بنفس المجلة.

المجمع. ولقد رأينا من المفيد التعليق عليها هنا لما عسى أن يكون لذلك الوجود من أثر على مناهج العمل بالمجمع، وعلى طريقته في معالجة القضايا اللغوية المطروحة وعلى حلولها المنتظرة. إن رفض فنسنك كان يعبر عن مناهضة صريحة للمستشرقين برمتهم، ولمناهجهم، ولبحوثهم المتعلقة بالعالم العربي الإسلامي. ولا بد أن نشير في هذا الصدد إلى أن قائمة الأعضاء الصادرة بالأهرام، كانت تعتبر أقل خطراً على مداولات المجمع السرية التي ستصبح معروضة على الأجانب لا سيما المستشرقين منهم. فلقد كان الرأي العام يرفض وجودهم. وكانت النخبة تقاومه دفاعاً عن مبادئها ومصالحها إذ أن دخول المستشرقين للمجمع يعني إقصاء المرشحين الذين أتى ذكرهم في الاستقراء. فلقد كانت فكرة قبول المستشرقين بالمجمع تكون مشكلة معضلة لبعضهم، ويعتبرها البعض الآخر تحدياً لا سيما إن اعتبرنا المناخ السياسي والثقافي في ذلك العهد. فلقد كانت كل الظروف غير ملائمة للمستشرقين بقدر ما كانت عضوية العرب من غير المصريين مقبولة على مضض[72].

ابتدأت بوادر المعارضة في هذا الشأن منذ أن أعلن وزير التربية في أوت 1932 عن نيته في الاتصال عند سفره إلى أوروبا، ببعض المستشرقين للنظر في احتمال مشاركتهم في أعمال المجمع[73]. فجاء الرد سريعاً ومدهشاً إذ أنه صدر عن صحافي مصري مسيحي يدعى جورج الزنانيري، صاحب مجلة الغزالة الصادرة سنة 1896[74]. فكانت المبادرة في هذا الموضوع[75].

أثار الصحفي المذكور قضية وجود المستشرقين بالمجمع. فهو وإن كان يعترف بكفاءاتهم العلمية وبقيمة أعمالهم، فإنه يرفض ترشحهم باعتبار ما للأعضاء العرب من أولوية عليهم لأن مصلحة اللغة العربية كانت تستوجب أن يعنى بالعربية من هم

---

(72) لقد كان المصريون يوثرون إنشاء مجمع مصري خلافاً للسوريين الذين أنشأوا قبلهم مجمعاً مفتوحاً لجميع العرب. ولقد نسجت على منواله الأردن التي كونت مجمعها الخاص الذي كان من أعضائه أحمد زكي (مصر) وأنستاس الكرملي (العراق) والشيخ عباس الأزهري (مصر) (انظر في هذا الشأن مجلة مجمع دمشق 1، فصلة 4 ص 46.

(73) O.M. 12 (1932) ص 460.

(74) نفوسة سعيد: الدعوة ص 78 - 83.

(75) O.M. 12 (1932) ص 460.

أقدر على معرفة أسرارها لحل مشاكلها. ولقد كان يرى أن مشاركة المستشرقين في أعمال المجمع ستكون عائقاً للنهضة اللغوية بالبلاد بقدر ما عاقها نظام الديون واللجنة الاقتصادية الدولية التي فرضت على مصر سنة 1886 لتصفية ديونها مع الخارج[76].

إن هذا المقال الذي كانت له فيما يبدو خلفيات سياسية، يعتبر الحلقة الأولى من سلسلة من ردود الفعل التي تختلف حدة وشدة منذ أن أكدت السلط المصرية على عزمها على تعيين مستشرقين للمشاركة في أعمال المجمع ومداولاته. وتلا ردود الفعل تلك هدوء نسبي حتى أثار الموضوع مراسل جريدة **التايمس** (Times) البريطانية بالقاهرة فأتى مؤيداً لمخاوف الزنانيري وأصحابه[77]. إذ أن الصحافي البريطاني لم يتحرج من مهاجمة المجمع وأهدافه، مفيداً بأنه لم يفلح في مهمته، لا سيما وأنه سيخصصها للغة ميتة لن تفي بحاجات العلوم والفنون. فلقد أبدى آراء كان البعض يؤاخذ عليها، عن خطأ أو عن صواب، المستشرقين، ويتخذها ذريعة للحكم عليهم.

3 - 3 ولقد تصدى عربي مسيحي آخر، وهو فؤاد صروف، إلى دحض آراء الصحفي البريطاني في رسالة نشرتها جريدة «المقطم». وهي من الجرائد المعتدلة والقريبة من السلطة البريطانية بمصر. وكان يديرها فارس نمر[78] الذي سيصبح عضواً من أعضاء المجمع. فلقد ركز المدافع عن العربية آراءه على ثلاثة وجوه أساسية منها الدور الذي تلعبه اللغة العربية الأدبية في نشر العلوم العصرية المطبق لها حسب رأيه في أعمال حديثة عديدة منها أعمال إسماعيل مظهر الذي ترجم إلى العربية «أصل الأنواع» لداروين ومنها أعمال يعقوب صروف[79]، والد الكاتب الذي كان خصص من سنة 1896 إلى سنة 1927 مقالات دائمة بمجلة «المقتطف» لنشر العلوم العصرية. أما أمين المعلوف (1871 - 1943)[80] فإنه انكب طول حياته على نقل العلوم الطبيعية

---

(76) نفس المرجع ص 460 - 461.

(77) نفس المرجع ص 552 - 553.

(78) نفس المرجع.

(79) **الدكتور صروف**: اللغة العربية والتعريب، المقتطف 74 (1929) ص 1؛ اللغة العربية والمصطلحات العلمية، المقتطف 74 (1929) ص 6 - 18؛ انظر أيضاً **محمد كرد علي**، عالمان (صروف ونلينو)، مجلة مجمع دمشق 27 (1957) ص 10 - 16.

(80) **أسعد داغر**: مصادر 713/2 - 715.

إلى العربية[81]. ولقد ذكر الكاتب في رسالته بحركة التعريب العصرية التي تقوم بها الصحف، والمجلات، والكليات خاصة كلية الطب بدمشق التي كانت تدرس كل المواد الطبية بالعربية. وبالتالي فإن العربية ليست لغة ميتة بل لغة حية لها حظ وافر في التعبير عن العلوم والفنون، لأنها تستمد حيويتها من الشعوب التي تتكلمها[82]. ولقد ختم الكاتب مقاله باتهام الصحفي البريطاني بجهل العربية وبالتحامل عليها لأسباب ليست لها صلة باللغة.

كان ردا الفعلين وما شابههما يعبران عن امتعاض سائد بالبلاد، آنقلب لأسباب طارئة إلى عداء صريح للمستشرقين. فلقد شاءت الظروف أن وافقت مناقشة قضية المستشرقين وجود حملة صحافية، كان الرأي العام يؤيدها وكانت تستهدف أعمال المبشرين المسيحيين الذين كانوا يعتبرون، كما سنرى، من أنصار المستشرقين إذ أن الأوساط الدينية بمصر والرأي العام بها كانا يستاءان من «أحكام مستشرقي الغرب على الإسلام ومن تصريحات المبشرين المسيحيين الطائشة وغير اللائقة بالمقام»[83]. ولقد انطلقت الحملة الصحفية المذكورة إثر ثلاثة أحداث هامة تسببت في ردود فعل عنيفة لأنها كانت تتحدى الرأي العام ومعتقداته[84]. فهي تتلخص في انعقاد المؤتمر الدولي الذي نظمته «مآثر البعثات التبشيرية المسيحية» بالقدس في مارس وأفريل سنة 1928، وفي حادثة مدرسة السلام ببور سعيد ومفادها أن مديرة المدرسة المعنية قد نصّرت كرهاً سنة 1933 شابة مسلمة، وفي اجتماع هيئة علماء الأزهر، يوم الاثنين 3 ربيع الأول سنة 1325 هـ الموافق 26 جوان 1933 م، بإشراف شيخ الأزهر محمد الأحمدي الظواهري (1878 - 1944)[85]. ولقد اتخذت تلك الهيئة المجتمعة من أجل مقاومة التبشير المسيحي، ثلاثة قرارات[86] أولها اعتماد القوانين القومية لحماية المسلمين من

---

(81) **أمين معلوف**: تعريب الأسماء الأعجمية، المقتطف 81 (1932) ص 144 -151؛ حيوانات مشهورة وصحة أسمائها، المقتطف 90 (1937) ص 75 - 77.

(82) O.M 12 (1932) ص 552.

(83) **M. Colombe**، تتطور مصر (بالفرنسية) ص 143.

(84) O.M (1933) ص 372 - 375؛ L. Jovelet؛ التطور الاجتماعي (بالفرنسية) ص 583 - 584.

(85) **رضا كحالة**: معجم 30/9 - 31؛ رشيد رضا: المنار والأزهر، القاهرة 1353 هـ ص 12 - 13 حيث ينتقد أعمال شيخ الأزهر المذكور وإدارته.

(86) **نور الإسلام**: 4 (1352 هـ) ص 203 - 208؛ 13 (1933)ص 425، 535 - 536.

التبشير المسيحي، وثانيها مناشدة المسلمين لمقاومة طرق المبشرين الذين كانوا يستعملون، حسب مجلة **نور الإسلام** المخدرات والتنويم وحتى الرعب لتنصير المسلمين. أما القرار الثالث فهو يدعو إلى تنظيم حملة قومية لجمع الأموال لبناء المدارس الإسلامية: ولقد كان شيوخ الأزهر أول من تبرع بأموال على المشروع وكذلك الشيخ حسين والي الذي سيصبح عضواً بالمجمع، إذ أنه تبرع بمبلغ قدره خمسون جنيهاً مصرياً[87]. أما الحكومة المصرية التي كانت متحرجة من تلك الظروف الجديدة، فإنها قررت مجاراة ذلك التيار العام بالبلاد وتبرعت على مشروع علماء الأزهر بما قدره سبعة آلاف جنيه مصرية.

3 - 4 وقد انتهت تلك الأحداث كلها بطرد راهبات الرحمة الدومنيكيات القائمات بمدرسة كفر الزيت[88]، وركزت الاهتمامات بعد ذلك على المستشرقين بالخصوص. فلقد قرر علماء الأزهر تجميع كل مؤلفات المستشرقين التي تدعي «العلم الصحيح» لفحصها ودرسها. واتخذت مجلة نور الإسلام، التي كان يديرها الشيخ محمد الخضر حسين، على عاتقها الدفاع عن الإسلام من هجمات مناوئيه[89]. وبادر محمد فريد وجدي، الذي ذكر اسمه في استقراء الأهرام بعرض مفتريات المستشرقين بمجلة الأزهر وذلك بتلخيص آرائهم ثم الإجهازُ عليها لدحضها سعياً إلى قرار الحقيقة ومحاربة البهتان[90]. ودعا شيخ الأزهر الساهرين[91] على ترجمة دائرة المعارف الإسلامية إلى العربية إلى عرضها عليه قبل طبعها لتصويب أخطاء المستشرقين ودحضها[92].

ولقد سلطت الاتهامات بالخصوص على البريطاني مرغليوث (Margoliouth)

---

(87) **نور الإسلام**: 4 (١٣٥٢ هـ) ص 208.

(88) **L. Jovlet**: التطور الاجتماعي (بالفرنسية) ص 584.

(89) O.M. 13 (1933) ص 535 - 536.

(90) محمد فريد وجدي: دحض ص 599. ولقد وفر لنا مقالات أخرى من نفس النوع توجد بمجلة نور الإسلام 5 (1353 هـ) ص 208 - 213؛ 6 (1354 هـ) ص 243 - 337؛ (1355) ص 66.

(91) **L. Jovelet**: التطور الاجتماعي ص 584.

(92) نفس المرجع ص 583؛ م.أ. الفقيه حسن: أغلاط دائرة المعارف الإسلامية، مجلة مجمع دمشق 15 (1937) ص 311. وينتقد فيه المؤلف أخطاء بروكلمان حول الألوسي.

(1858 - 1940) والفرنسي برونو (Brunot)[93] والهولندي شنوك هرخرونيه (1857 - 1936)[94] (Snouck Hurgronje) الذي طعن في الشريعة وفي الرسول[95]. فلقد اتهموا كلهم بتحريف مبادىء الإسلام والطعن في رسوله. وكانت انتقاداتهم وتحليلاتهم تعتبر أحكاماً على الحضارة الإسلامية العربية. وبرز الدكتور الهروي[96] والشيخ عبد العزيز جاويش[97]، وهما من ثنائي اللغة، في مهاجمة المستشرقين عندما عين خمسة منهم أعضاء بالمجمع. وكان الهولندي فنسنك، المعين بالمجمع، دريئة القوم الذين حثوا على طرده من الهيئة العلمية العربية. ولا بد أن نشير إلى أن طرده كان يعبر عن مخاوف العرب من مهاول القضية الفلسطينية. إن ذلك المستشرق الذي جزم بأن إبراهيم عبري في مقالته بدائرة المعارف الإسلامية يفيد بالنسبة للمعنيين من العرب أنه يناصر الصهاينة في ذلك النزاع الذي كان يسيطر على الأمة العربية ويستجلب أنظارها واهتماماتها ويشدد حيرتها.

والملاحظ أن تلك الحركة الدينية المحافظة التي كانت تدافع في نهاية الأمر عن نظرتها إلى الثقافة واللغة، قد هاجمت كل الأطراف حتى المسلمين لا سيما دعاة الحداثة منهم الذين كانوا يعتبرون من مؤيدي النظريات الأوروبية بصفة عامة ونظريات المستشرقين بصفة خاصة. وتشهد بذلك قضية طه حسين[98]، مما أدى بدعاة الحداثة إلى أن يخلقوا تحت تأثير ذلك التيار الديني، ضرباً أدبياً جديداً يتسم بتبجيل وإحياء

---

(93) L. Jovelet: التطور الاجتماعي ص 383.

(94) دائرة المعارف الإسلامية وخلط في التاريخ والحقائق العلمية، نور الإسلام 5 (1353 هـ) ص 556 حيث يهاجم كتاب «الحفلة المكية» «Het Makkanische Feste» الذي وضعه المستشرق الهولندي والذي كان عضواً مع مرغليوث بمجمع دمشق. انظر مجلة مجمع دمشق 26 (1951) ص 150.

(95) نور الإسلام 5 (1353 هـ) ص 558.

(96) O.M. 13 (1933) ص 594 - 595 حيث يوجد مقال ثان يهاجم فنسنك.

(97) أسعد داغر: مصادر 250/2 - 252، . وجاويش من أصل تونسي ومن أنصار مصطفى كامل. كان مشهوراً بمقالاته العنيفة المنشورة بالصحف الوطنية المحافظة مثل «اللواء» الذي أصبح «العلم». وكان يكتب أيضاً بمجلة «الهداية» لصاحبها محمد خضر حسين، وهو من أصل تونسي أيضاً.

(98) L. Jovelet: التطور الاجتماعي ص 583 حيث يتحدث عن عزل طه حسين من منصبه بأمر من الملك ـ انظر أيضاً O.M. 12 (1932) ص 254 - 255؛ نور الإسلام 3 (1351 هـ) ص 49 - 56، حيث يوجد نقد خاص بمؤلفه «حديث الأربعاء».

القيم الإسلامية[99]. فلقد كان طه حسين أول من سبق إلى اعتماد ذلك الضرب الأدبي إذ نشر سنة 1933 مؤلفاً بعنوان «على هامش السيرة». وهو عبارة عن قصة أدبية عن حياة الرسول تذكرنا باعتبار عنوانها، وموضوعها بـ «على هامش الكتب القديمة» «En Marge des vieux Livres» للكاتب الفرنسي جول لماتر (Jules le maitre). ولقد ظلت قضية المستشرقين موضوع جدال بين المدافعين عنهم والمهاجمين لهم.

ولقد كان حضورهم بالمجمع مدعاة للسخرية والتهكم من بعضهم، منهم من رأى أن اللغة العربية قد تصبح لغة المجمع الحديث، وأن أعضاءه سيستعينون من حين لآخر باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، ومن المحتمل أن تكون إحداهما أيسر وأفيد للمخاطبة. وبالتالي فإن مصر ستقدم أحسن حجة على اقتناعها بأن العلم فوق كل الأحزاب والوطنيات واللغات الخاصة[100].

3 - 5فكان من العسير في ذلك العهد الدفاع عن المستشرقين الذين كانوا عرضة حتى لانتقادات رجال الدين من المسيحيين العرب ممن كانوا أعضاء وزملاء بالمجمع من أمثال العراقي الأب أنستاس ماري الكرملي[101]. ويعود الفضل إلى محمد كرد علي وإلى شهرته ليعدل الكفة ويخرج من تلك الغوغاء ببيان يوضح الغاية الأساسية من مساهمة الغربيين والمستشرقين[102] الذين كان ينتقدهم بدوره، دون أن يغفل عن التأكيد على حق غير العرب والمسلمين عموماً من إبداء رأيهم كما يشاؤون في شأن الحضارة العربية الإسلامية، مبيناً أن العقل يستوجب ألا نفرض على من لم يكن لهم تكويننا الأدبي، ولا حساسيتنا، ولا ديننا أن يعتقدوا فيما نعتقد، وأن يمدحونا لأن لكل جنس ذهنيته، ولكل جيل حضارته ولكل إنسان شهواته وأغراضه[103].

(99) طه حسين: النزعات في الأدب المصري اليوم (بالفرنسية) ضمن موضوع الإسلام والغرب بمجلة كراريس الجنوب (Cahiers du Sud)، 1948 ص 235 - 242.

(100) الرسالة، السنة الأولى (1933) ص 8.

(101) أنستاس الكرملي: أغلاط المستشرقين، بمجلة مجمع دمشق ج 235/14 - 247 حيث ينتقد مستشرقين من أمثال فرايتاغ (Freitag) وخوليوس (Goluis) وهوار (Huart) ودي خويه (De Goeje). ولا يستغرب أن يشارك بشر فارس في نقد لويس جوفلي (Jovelet) في: الرد على مستشرق بالمقتطف 92 (1938) ص 350.

(102) محمد كرد علي: أغراض المستشرقين، الرسالة 3 (1935 عدد 114) حيث ينتقد تعصب عبد العزيز جاويش.

(103) نفس المرجع. انظر مقالته: مستعرب عظيم، الرسالة 3 (1935) عدد 115. ص 1515 - 1516. ويتعلق الأمر بفريتس كرنكو (Fritz Krenkow) الذي كان يدعى بالعربية سالم الكرنكوي.

ولقد انتقد أعمال المستشرقين العلمية أعضاء مجمعيون ممّن كانت لهم مكانة علمية عصرية مرموقة ومنهم مصطفى الشهابي (1893 - 1967)[104]. ولقد رأى بعضهم أن مساهمتهم[105] في أعمال المجمع تقرّها أسباب سياسية ودينية وعسكرية[106].

ونحن نفسر هذا الجدل الصاخب في ذلك العهد بسبب مهم آخر سيكون له أثر غير مباشر على مجمع اللغة العربية بالقاهرة ونعني بذلك إصلاح المحاكم التي كانت موضوع مجادلات عاطفية[107]، إذ أن الأمر كان يتعلق بتعريب لغة المحاكم والدوائر العدلية. وكان ذلك مطلب قديم يعود تاريخه إلى السنوات الأولى من عهد الاستقلال. وهو مرتبط بميدان مثل ميدان المجمع لا يرضى وجود الأجانب به. إن قبول المستشرقين بالمجمع، وهو يعتبر محكمة لغوية من نوع خاص، كان يعد تحدياً للمطالب القومية المشروعة. فلقد جمعت الأدلة كلها لمنع تلك المشاركة التي كانت تؤيدها السلط ويسمح بها دعاة الحداثة المصريون. ولقد تعلل أصحاب الرفض بمثال المجمع الفرنسي الذي لم يقبل الأجانب في رحابه[108]. وظلت تلك المعارضة قائمة حتى في عهد ولت فيه تلك المجادلات وأصبح فيه المستشرقون أعضاء مراسلين فحسب. فلقد دعا المجمعي الجزائري الشيخ الإبراهيمي (1889 - 1956)[109] إلى عدم قبول أولائك «الخواجات» من غير العرب بمجمع اللغة العربية الذي لقب ببرلمان سيبويه[110]. إلا أن شيخنا قد غفل، تأثراً بحرب الجزائر، أن سيبويه كان من مشاهير «الخواجات» الإسلاميين.

ولا ننسى أن تلك المهاترات والمجادلات التي حدثت بين الشرقيين والغربيين من أمثال محمد عبده وأرناست رنان (Ernest Renan)، تعود في حقيقة الأمر إلى معركة

(104) مهدي علام: المجمعيون ص 215 - 219.

(105) مجلة مجمع دمشق، 30 (1955) ص 330.

(106) J. Waardenburg: الإسلام في مرآة الغرب (بالفرنسية) ص 18 - 21 حيث يتحدث عن Snouck Hurgronje؛ الطيباوي: المستشرقون الناطقون بالإنكليزية بـ M.W 53 عدد 3 (يوليو 1963) ص 185 - 204، وعدد 4 (أكتوبر 1963) ص 298 - 313.

(107) O.M 14 (1934) ص 179 - 180.

(108) الهلال، السنة 42 (1934) ص 735.

(109) مهدي علام: المجمعيون ص 156 - 157.

(110) الأهرام بتاريخ 13 مارس 1962: خمسون عاماً ببرلمان سيبويه.

كبيرة وقديمة ناتجة عن تصورين مختلفين وإلى منهجين متناقضين كان يرجى التوفيق بينهما ضمن مجمعنا. فكانت الأزمة أزمتين: أزمة الثقافة الشرقية التقليدية[111] وأزمة التفكير الأوروبي الوضعي المعجب بنفسه الذي اختص به الاستشراق التقليدي[112].

ونحن نعتبر تلك الأزمة جزءاً من أزمة أكبر منها وهي أزمة العلوم الإنسانية قبل الحرب العالمية الثانية وقبل الثلاثينات نظراً للهنات الكامنة فيها. إن تطلعات الاستشراق الجديد[113] تنفي مثلاً تصور إنسان عربي مختلف عن غيره، لا سيما إن اعتبرنا أن ذلك العربي «لا يصبح عربياً في الحقيقة إلا لمجابهة الظلم والمحاكمات وبعبارة أخرى فهو عربي باعتبار طبيعة هذه الدنيا»[114].

وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق هذا الرأي على اللغة العربية من ذلك أن مشاكلها العويصة مثل مشكلة اللهجات، ليست خاصية من خصائصها «لأن المشكل الذي تواجهه **اللغات** الكلاسيكية بالشرق الأوسط قديم قدم اللغات. فهو قائم الذات أبدياً في جميع المراحل التاريخية لكل لغة من لغات الدنيا»[115].

---

(111) عبدالله العروي: الإيديولوجية العربية المعاصرة (بالفرنسية) باريس 1967 ص 19 حيث يصف وصفاً نسبياً المثقف التقليدي الذي يمثل ذلك الاتجاه.

(112) أنور عبد الملك: أزمة الاستشراق (بالفرنسية) بـ Diogene 44 (1063) ص 109 - 121؛ محمد أركون: الإسلام المعاصر كما يراه الأستاذ غراونبوم (Grunebaum) (بالإنكليزية)، Arabica 11 (ماي 1964) ص 113 - 126.

(113) J. Berque: تطلعات الاستشراق المعاصر (بالفرنسية) IBLA 20 (1957) ص 217 - 238.

(114) نفس المرجع؛ M.Rodinson: الإسلام والرأسمالية، (بالفرنسية) باريس 1966 ص 220 حيث ينفي وجود «إنسان إسلامي» يختلف عن غيره كما ينفي الدغمائية عن الإسلام.

(115) J. Lecerf: مواكبة اللغات الكلاسيكية حاجات العصر بالشرق الأوسط (بالفرنسية ـ مرقون) باريس 1961 ص 1.

الفصل الثالث

الهيئة العلمية

مدخل:

1 - 1 كان اختيار المجمعين الأول اختياراً عملياً، وإن كانت له مقاصد خاصة سياسية. وهم ينقسمون إلى أربعة فئات سنسعى إلى استقراء أهم خصائصها. ولا بد أن نلاحظ في هذا الشأن الدور الذي لعبه الملك فؤاد في اختيار الأولين منهم.

فلقد تدخل تدخلاً مباشراً مثله مثل الكردينال دي رشليه (Le Cardinal De Richelieu) والملك لويس الرابع عشر بالنسبة للمجمع الفرنسي، في اختيار المجمعيين لا سيما المصريين منهم. فكان يتصور المجمع على غرار نظامه السياسي، وبحسب نظرته الخاصة إلى العلوم العصرية، وطبقاً لاهتماماته داخل مصر وخارجها. وبالطبع فلقد كان لأولائك المجمعيين من الأزهريين أو من الجامعيين المحدثين صلة ما بالعاهل المصري. ولذلك كان تعيينهم خاضعاً لاختياره الشخصي باعتبار صلته المتينة بأولائك الأشخاص الذين فضلهم عن غيرهم لأسباب مختلفة سنسعى إلى استجلائها حسب المستطاع.

كان ستة منهم مصريين ينتسبون إلى فئة دعاة الحداثة. وكانوا سياسياً إما موالين إلى النظام أو معتدلين أو حياديين. فهم ينتمون في أغلبهم، مثلهم مثل زملائهم الشرقيين، إلى نزعة الوطنيين القدامى المناهضين لتركيا والمتحالفين مع بريطانيا لزحزحة الكابوس التركي. فلقد قبلوا مثل الشيخ محمد عبده[1] التعاون والتعايش مع السلطة الاستعمارية التي كانت حامية للأسرة المالكة المصرية وحليفتها. إنهم

(1) أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة 277/9.

يكونون، باستثناء البعض منهم، جماعة الخبراء أو الإداريين الذين يفيد المجمع منهم ولا يعسر على نظام الحكم مراقبتهم، إذ كان بوسعه أن يسلط عليهم ما شاء من الضغوط باعتبار أنهم كانوا موظفين خاضعين لسلطته. إلا أنهم كانوا يتميزون بثقافة مزدوجة كانت تعتبر شرطاً أساسياً ليؤدي المجمع رسالته في أحسن الظروف.

أعضاء الولاء:

1 - 2 فلقد اختار الملك أولاً الدكتور **محمد توفيق رفعت** باشا (توفي سنة 1363 هـ/ 1944 م)[2] وهو دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية. ونحن لا نعرف شيئاً كثيراً عن مؤهلاته العلمية ولا عن حياته سوى أنه كان ينتسب إلى الطبقة المحظوظة القليلة من أعيان الباشوات الذين ربطوا مصيرهم بالعرش المصري وبسياسة بريطانيا. فلقد كان يمثلهم تمثيلاً كاملاً بالمجمع: فهو ينتمي إلى حزب الأقلية المبغوظ الذي أنشأه إسماعيل صدقي باشا وترأس بوصفه عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ، البرلمان المصري[3]. ولقد عين عضواً بمجمع اللغة وأصبح رئيساً له في 5 ذي القعدة 1352 هـ/ 1 مارس 1934[4]. والملاحظ أن حياته المهنية تذكرنا بحياة أول رئيس لبرلمان باريس، دي نوفيون De Novion[5] الذي عين أيضاً مديراً للمجمع الفرنسي. فلقد كان رئيس مجمعنا من الأوفياء المخلصين للأسرة المالكة المصرية التي عبر لها عن ولائه في مناسبات عدة، منها خطبه في افتتاح دورات المجمع. وكانت عبارة عن **خطب ولاء للملك**[6]. ولذلك نعتبر أن مؤهلاته العلمية لم تكن كافية لترشيحه لرئاسة المجمع[7]، إذ إننا لم نعثر له على أعمال علمية معينة ولا على أية مساهمة تخص اللغة العربية. وهي من الشروط التي يجب أن تتوفر في كل مجمعي يعين بالهيئة العلمية العربية. فلقد كان شأنه مثالاً على الخرق الصريح لقانون المجمع

---

(2) مجلة مجمع القاهرة 28/1، 66/2، **مهدي علام**: المجمعيون ص 168.

(3) **M. Colombe**: تطور مصر (بالفرنسية) ص 236؛ 13 O.M (1933) ص 56.

(4) محاضر 377/4 حيث نعلم أنه عين مؤقتاً في انتظار تعيينه رسمياً ـ انظر مرسوم ص 1.

(5) **Pellisson et d'Olivet**، تاريخ (بالفرنسية) 39/3.

(6) محاضر 3/1، 17، 258/3، 4/3 وذلك ما كان يدعى في عهد ملك فرنسا والمجمع الفرنسي بـ «La Harangue au Roi».

(7) الرسالة: السنة الثانية (1940) ص 714 حيث تعرض علينا رأي لجنة المالية التي قدحت في مؤهلات أعضاء المجمع.

الأساسي، لا سيما وأن جميع مساهماته في مداولات المجمع كانت تخص الجانب الإداري البحت منها. فكان دائماً حريصاً على احترام قانون المجمع الأساسي. انتخب لأول مرة رئيساً بالإجماع[8] وكان ينافسه في ذلك الدكتور فارس نمر، والشيخ حسين والي وحايم ناحوم، إلا أن إعادة انتخابه في 10 ديسمبر 1940[9] كان عسيراً باعتبار مكانة منافسه لطفي السيد[10]. ولقد ظل رئيساً لاعتبارات سياسية واضحة يضاف إلى ذلك ما تميز به من كفاءة وقدرة على تسيير أعمال المجمع[11] في جو يسوده الوئام والجدوى.

أما زميله **حايم ناحوم** (1873 - 1960)[12] الذي فشل في ترشحه لرئاسة المجمع، فهو من قرية معتيزي، قرب أزمير بتركيا. وكان عارفاً بالفقه الإسلامي الذي درسه بكلية الحقوق باسطمبول وباللغات الشرقية التي درسها بمدرسة اللغات الشرقية بباريس. ولقد روى لزملائه بالمجمع أنه حضر دروس المستشرق رنان (Renan) واستفاد كثيراً من معرفته للغات السامية[13].

ولقد درّس البلاغة والخطابة بالمدرسة الإسرائيلية العليا باسطمبول ثم أصبح حاخام اليهود بعد إعلان الدستور بتركيا سنة 1908. هاجر إلى مصر وأقام بها سنة 1922 وحصل على الجنسية المصرية سنة 1929 ثم أصبح حاخام اليهود بمصر مما يسر لـه الاتصال المباشر بالملك فؤاد الذي اعتمد معارفه وخدماته ليعهد إليه بدراسة الفرمانات التركية المتعلقة بمصر. «ولقد وضع سعادة حايم ناحوم أفندي دراسة عميقة عن تلك الوثائق وذلك بطلب منه (الملك فؤاد)»[14].

يعود تعيينه بالمجمع إلى حياده السياسي، وإلى تمثيله الجالية اليهودية بمصر،

---

(8) محاضر 164/1 - 166.

(9) مجلة مجمع القاهرة 3/6.

(10) نفس المرجع ص 159. ولقد عين رئيساً للمجمع في 13 يناير 1945.

(11) نفس المرجع ص 66.

(12) مجلة مجمع القاهرة 370/13؛ **عباس محمود العقاد**: حايم ناحوم، مجلة مجمع القاهرة 135/1 - 139؛ مهدي علام: المجمعيون ص 64.

(13) **عباس** محمود العقاد: حايم ناحوم، مجلة المجمع 136/15.

(14) **H. Deheran** ـ الملك راعي العلوم ص 16 - 17 (بالفرنسية). انظر أيضاً ترجمة مزامين مصر لسماحة حايم ناحوم أفندي، المقتطف 88 (1936) ص 407 - 410.

وإلى صداقته مع الملك فؤاد. فلقد كان يمثل الدبلوماسية والدين. لكن معلوماته وعلمه قد رشحاه لعضوية المجمع، لأنه كان يحسن خمس لغات أوروبية وهي الألمانية، والإنكليزية، والإسبانية، والفرنسية والتركية فضلاً عن العربية، والعبرية والآثيوبية «التي كان يدرّسها ويدرس تاريخها»[15]. فكانت له مساهمات مهمة في لجان المجمع وبالخصوص لجنة المعجم التاريخي والمصطلحات الحديثة[16]. ولقد وضع مؤلفات تاريخية تهم علماء يهود وجماعات عبرية منها قبائل الفلاشة[17]. كان دوره بالمجمع محتشماً نظراً للظروف الخاصة الناتجة عن النزاع العربي الإسرائيلي. ولقد شهد له العقاد بصداقته المثالية بين زملائه وباحترامه للعلم وبمواضبته[18].

وكان حجة يعود إليها، حسب العقاد، علماء العروبة من العراق وسوريا ولبنان إلى الأقاليم المصرية[19].

1 - 3 مع فارس نمر (1855 - 1952)[20] خطت الصحافة عتبة المجمع كأنها تنفذ إليه بالقوة باعتبار الحكم الشديد الذي حكم به مواطنه إبراهيم اليازجي على لغة الجرائد. ولا بد أن نوضح في أول الأمر أن هذا العربي المسيحي، أصيل قرية حاصبية اللبنانية، دخل المجمع بفضل قدرته الشخصية ومكانته السياسية، لا باعتبار آرائه اللغوية التي كانت تستحق التقدير. فلقد كان يدير المجلة المرموقة **المقتطف** المكونة ببيروت سنة 1876 والتي استقرت بالقاهرة سنة 1885. وكان يدير بالاشتراك مع صديقه يعقوب صروف جريدة **المقطم** المشهورة التي كانت تؤيد السياسة الإنكليزية بمصر. ولقد اقتسم الشريكان المسؤولية. فكان فارس نمر منفرداً بإدارة **المقطم** السياسي[21].

---

(15) عباس محمود العقاد: حايم ناحوم ص 136.

(16) مهدي علام: المجمعيون ص 64.

(17) نفس المرجع.

(18) عباس محمود العقاد: حايم ناحوم ص 138.

(19) نفس المرجع ص 139.

(20) بروكلمان: ملحق 215/3؛ سركيس: معجم المطبوعات ص 1870 - 1871؛ أحمد أمين: فارس نمر، مجلة مجمع القاهرة 177/9 - 280؛ مجلة مجمع دمشق 27 (1952) ص 5؛ مهدي علام: المجمعيون ص 144؛ رضا كحالة: معجم 142/8.

(21) مجلة مجمع دمشق 27 (1952) ص 5.

وعلى هذا الأساس يتيسر إدراك سبب تعيينه الذي كان الملك يرغب فيه وكانت السلط البريطانية تؤيده. فهو يمثل بالنسبة للملك حليفاً أميناً محنكاً ومعتدلاً. فلقد خصص ركناً في جريدة **المقطم** يعرض فيه الحاكم والمحكوم آراؤهما ومشاريعهما. وكان سلطة قائمة بذاتها بقدر ما كان يدور حسب أحمد أمين، في فلك الإنكليز. فكان يؤيد ما يؤيدون ويرفض ما يرفضون[22].

إن هذا التعلق بالإنكليز الذي كان سبباً في نزاعاته مع مصطفى كامل وسعد زغلول، نابع من ثقافته الإنكليزية وكذلك من اقتناعه الوطني العربي السائد في القرن التاسع عشر، ومفاده أن بريطانيا تعتبر القوة الوحيدة التي تستطيع أن تخلص العالم من الاستبداد التركي[23].

ولقد اكتسب من وظيفته بمرصد بيروت سنة 1874 التعلق بالعلوم وبالحداثة. فاستعمل المقتطف والمقطم لنشر العلوم الحديثة التي نهل مباداءها من دروس ومن أعمال كرنوليس فان دايك (Cornilius Van Diyk) (1818 - 1895)[24]. فترجم إلى العربية سنة 1876 كتاب «مبادىء الرصد الجوي» للأمركي إلياس لويس (Elias Lewis) كما ترجم مع صديقه يعقوب صروف سنة 1883 أسطورة يونانية أطلق عليها عنوان «سير الأبطال القدامى العظماء»[25].

شهر فارس نمر بتسامحه الذي ورثه عن انتمائه إلى الماسونية. فكان يعارض أهل المحافظة والركود ويدعو إلى اعتماد إصلاحات تجعل العربية تواكب حاجات العصر مثلما تشهد بذلك آراؤه الواردة في محاضر جلسات المجمع. فكان يمحص كل كلمة يقرؤها أو يسمعها، وكان يتدخل لوضع مصطلحات جديدة لا سيما المصطلحات العلمية[26]. ورغب بعض المجمعيين في ترشيحه لرئاسة المجمع الذي شارك في جميع أعماله حتى وفاته بعد عمر ناهز المائة سنة. فكان يمثل مع زميليه

---

(22) أحمد أمين: فارس نمر ص 277.

(23) نفس المرجع ص 278 حيث نعلم أنه فتح مجلة المقتطف لجميع المثقفين المعارضين للحكومة العثمانية.

(24) سركيس: معجم المطبوعات ص 1462؛ رضا كحالة: معجم 142/8.

(25)بروكلمان: ملحق 215/3.

(26) أحمد أمين: فارس نمر ص 280.

السابقين فئة المجمعيين الذين ينتسبون إلى الميدان السياسي.

وقد عاصره الدكتور منصور فهمي (1886 - 1959)[27] وعمّر مثله. فهو ينتسب إلى أسرة جزائرية، آل البقلي، من مدينة تلمسان. وقد هاجرت إلى مصر في القرن التاسع عشر مستقرة بطلحى، بمقاطعة المنصورة. فدخل المجمع وهو أول جامعي ذو ثقافة عربية فرنسية. فلقد قصد فرنسا سنة 1909 وأعدّ بها دكتوراه في علم الاجتماع أشرف عليها الاجتماعي المشهور ليفي برول (Levy Bruhl) وكان موضوعها: «منزلة المرأة في تقاليد الإسلام وتطوره»[28]. وقد ناقشها سنة 1913 إلا أن محتواها قد حكم عليه، حسب مصطفى الشهابي، بالتطرف فمنع صاحبها من التدريس بالجامعة[29]. فلم تدم دروسه في النظريات الفلسفية أكثر من ستة أشهر.

إن رد الفعل ذاك سيجعل منه قبل طه حسين الضحية المسلمة الأولى لهجمات الأوساط الدينية المحافظة. وسيكون له أثر شديد على نشاطه الثقافي والسياسي مما سيفرض عليه احتشاماً واعتدالاً كادا أن ينقلبا إلى الاحتراز والخوف[30]. وذلك ما جعله يميل إلى الاهتمام بالنشاط الاجتماعي الذي مكنه من رئاسة لجنة الهلال الأحمر المصري. ولقد كتب بجرائد كثيرة لا سيما جريدة السفور[31] التي كانت تكافح من أجل تحرير المرأة المصرية. وهو موضوع كان محبباً لنفسه. وعاد إلى الجامعة سنة 1920 ليصبح عميد كلية الآداب ومدير دار الكتب ثم رئيس جامعة الإسكندرية حتى تقاعده سنة 1946.

إن تعيينه بالمجمع يؤكد على ما عرف به من اعتدال وتعلق بالحداثة وكان يستحسنهما فيه الملك فؤاد فضلاً، عن ثقافته الجامعية، وإن كان لم يؤلف كتباً كثيرة،

---

(27) بروكلمان: ملحق /211 - 212؛ الخميري وكمبـاير: الرواد (بالإنكليزية) ص 16، رضا كحالة: معجم 16/13 - 17؛ مصطفى الشهابي: منصور فهمي، مجلة مجمع دمشق 34؛ مجلة مجمع القاهـرة 353/14 - 365؛ مهدي علام: المجمعيون ص 225 - 227.

(28) الخميري وكمبماير: الرواد المذكور أعلاه.

(29) مصطفى الشهابي المذكور أعلاه ص 532.

(30) الهلال 38 (1938) ص 531 - 534 حيث يذكر منصور فهمي أثر تلك التهجمات في مقال عنوانه «أهم حادثة أثرت في حياتي».

(31) جمعت كل مقالات منصور فهمي في كتاب عنوانه: «خطرات نفس» القاهرة 1930.

إن استثنيا ما وضعه في شأن المرأة العربية الإسلامية. ولقد تميز بما كانت له من قدرة في التنظيم الإداري، وبما لعبه من أدوار في توجيه أعمال المجمع لا سيما وأنه ظل أمين سر المجمع الدائم من سنة 1934 إلى 1959. أما نظرته إلى اللغة فإنها كانت تميل إلى المحافظة حتى أن بعضهم صنفه من أهل التزمت والمحافظة[32].

كان يقاوم الكلمات الأعجمية وكان يدعو، كلما عرضت كلمة أعجمية على المجمعيين، إلى تعويضها بكلمة عربية تقوم مقام الدخيل[33].

ويبدو أن نزعته المحافظة وليدة رفض آرائه الإصلاحية في الوسط المحافظ ببلده. فكان يعمل جاهداً ليكفّر عن ذلك «الذنب». ويروي مصطفى الشهابي أنه سمعه في اجتماعات مجلس المجمع أو مؤتمره يجادل دعاة استعمال كلمات علمية أجنبية. فكان يبين لهم أن اللفظ العربي يستهوى، لأسباب وراثية، استهواء خاصاً الأدباء العرب لأنه يوحي إليهم أفكاراً وصوراً يعجز المصطلح الأعجمي أن يوحيها إليهم[34].

فلقد كان فضله يتجسم في مطالبة العربية بالمعجزات إلا أنه كان يتعسف معها ويبالغ في تقدير مؤهلاتها الموجودة بالفعل.

1 - 4 كان زميله **علي الجارم** (1881 - 1949)[35] منافساً له لأنه ترشح ليكون أمين سر المجمع الدائم. إلا أن الأعضاء المحترمين فضلوا ترك هذا الشاعر يناجي شيطان شعره حتى في ترامفاي القاهرة، ويومىء إليه إيماءات غريبة. ولقد ساعدت عناصر كثيرة على تعيين الجارم بالمجمع منها شعره الذي سخره لتعظيم شأن الأسرة المالكة ومآثرها في ترقية مصر[36] والتقدم بها.

---

(32) مصطفى الشهابي: منصور فهمي ص 533.

(33) إبراهيم مدكور: منصور فهمي ص 358. ولقد دفعت به معارضته للكلمات الأعجمية إلى تعريب اسمي هرمان ودوروتي براوية وعلوية. وهما بطلان من رواية غوطه (Goethe).

(34) مصطفى الشهابي المذكور أعلاه ص 534.

(35) **بروكلمان**: ملحق 172/3 - 174؛ **الرسالة** 6 (1938) عدد 243 ص 358؛ **بدر الدين الجارم**: **أبي علي الجارم**، **الهلال**، فيفري 1952 ص 46 - 49؛ **أسعد داغر**: مصادر 247/2 - 249؛ **رضا كحالة**: معجم 108/7 - 108، **سركيس**: معجم المطبوعات ص 670 ـ؛ مجلة المجمع 385/7 - 392؛ مهدي علام: المجمعيون ص 128 - 129.

(36) **بروكلمان** المذكور أعلاه ص 173.

ولقد أيّد ذلك أيضاً مكانة أخيه الشيخ محمد نعمان الجارم الذي كان قاضي القضاة بالسودان، فضلاً عما شهر به الجارم من حياد سياسي، على الرغم مما أغرته به الأحزاب السياسية المختلفة[37].

تعلم بالأزهر وبدار العلوم التي زامل فيها حفني ناصف. ودرس بإنكلترا علمي التربية والنفس فدرّسهما بدار العلوم قبل أن يصبح متفقداً بالتعليم الابتدائي ثم مديراً لدار العلوم سنة 1940. فكان يؤيد وجوده بالمجمع مؤهلاته الفنية والتربوية وممارسته المشاكل التعليمية[38] الحقيقية ممارسة عميقة لا سيما قضايا النحو والبلاغة العربيين اللذين خصص لهما مؤلفين وهما «النحو الواضح» و «البلاغة الواضحة»[39]. وكانا يهدفان إلى مراجعة مناهج العلمين المذكورين اللذين كانا يعلمان بحسب طريقة مؤلف حفني ناصف «قواعد اللغة العربية»[40]. إلا أنهما لم يحظيا بالنجاح الكبير لأنهما قد حافظا بدون تغيير على بعض الفصول والمسائل النحوية المعقدة[41].

ولقد خصص هذا المربي مؤلفاً لعلم التربية بعنوان «علم النفس وأثره في التربية والتعليم»[42] وكتب مقالات عديدة عن الأندلس. وكان من أول المعارضين لمشروع كتابة العربية بالحروف اللاتينية وتعويض حركاتها بحركات مدموجة ضمن هيكل الكلمة[43]. وكان يدعو إلى ترجمة معجم أكسفورد (Oxford Dictionary) لحل مشكلة وضع معجم عربي تاريخي[44]. ويعتبر هذا الاقتراح مقبولاً، كما سنرى فيما يلي، ويدل على تعلقه بالحلول العملية. كان الجارم يتميز بوضوح أفكاره العملية وبقدرته على استنتاج قرارات مبررة[45] من مداولات المجمع المتعلقة بقضايا لغوية مختلفة سننظر فيها فيما يلي.

---

(37) بدر الدين الجارم: أبي علي الجارم ص 48 - 49.

(38) محاضر 275/1.

(39) صدر هذان المؤلفان بعد تعيينه بالمجمع. ولقد وضع، فضلاً عن شعره، مؤلفاً صغيراً عنوانه «شاعر ملك» صدر بسلسلة «اقرأ» سنة 1934. وكان مخصصاً للمعتمد بن عباد.

(40) مجلة مجمع القاهرة 388/7.

(41) نفس المرجع ص 389.

(42) سركيس، معجم المطبوعات حيث يفيدنا أنه نشر سنة 1333 هـ.

(43) تيسير الكتابة ص 50 - 50، 81 - 84.

(44) محاضر 331/2، 343، 120/3.

(45) انظر فصل 4 حاشية 140 من هذا المؤلف.

كان زميله الشيخ **أحمد العوامري** (1876 - 1945)[46] متعلقاً أيضاً بإصلاح تعليم العربية لأنه كان أيضاً متفقداً للغة العربية، مما يسر بالخصوص تعيينه عضواً بالمجمع. فهو أزهري، تعلم أيضاً بدار العلوم وتخصص في علم التربية والآداب بإنكلترا حيث عين سنة 1904 مساعداً للمستشرق الإنكليزي مرغليوث (Margoliouth) بجامعة أكسفورد. وكان تعريب التعليم، الذي كان مطلباً من المطالب الوطنية سنة 1919، عندما كان سعد زغلول وزيراً للتربية الوطنية، قد استوجب منه أن يتصور مناهج جديدة يسير عليها المتفقدون. فكانت تعتمد حسب زكي المهندس على النظر في معارف المعلم والمصادر االتي يعتمد عليها لتحضير درس الأدب، واللغة أو النحو[47].

ولقد وضع «المطالعة المختارة» ونشر «كتاب البُخلاء» للجاحظ و«رحلة» ابن بطوطة. وكان متعلقاً بوضع مصطلحات جديدة[48] لمعرفته بالبلاغة التي سنتحدث عنها فيما يلي[49]، ومواصلة منه لتقاليد دار العلوم التي كانت تدعو إلى تعريب جميع العلوم. وكانت مساهماته مع أصحابه بدار العلوم قد أوجدت العديد من المصطلحات الحديثة التي أيدها الاستعمال فيما بعد منها: المعطف (Manteau) والدراجة (Bicyclette) والقفاز (Gant) إلخ. . . ولم يكن العوامري مرتبطاً بالحركات السياسية ببلاده. فيبدو أن وزارةالتربية قد عيّنته بالمجمع حتى يوجّه الهيئة العلمية العربية إلى المشاكل العملية اللغوية ولا يتيه في مهاوي البحوث الأكاديمية.

الأعضاء الأزهريون:

1 - 5 الشيخ أحمد الإسكندري (1875 - 1938)[50] كان مثل زميليه السابقين طالباً من طلاب دار العلوم التي تخرج منها سنة 1848. ولم يتيسر له أن يدرس مثلهما

---

(46) زكي المهندس: أحمد العوامري، مجلة المجمع 237/11 - 246؛ مهدي علام: المجمعيون ص 21 - 22.

(47) زكي المهندس المذكور أعلاه ص 243.

(48) انظر فصل 12 حاشية 22 وما بعدها.

(49) زكي المهندس المذكور أعلاه ص 241 حيث يشير إلى فرحة العوامري بوضعه كلمة «الثجاجة» لتكون متابلة لـ Siphon.

(50) مجلة مجمع القاهرة، 61/5 - 66؛ الرسالة، السنة السادسة (1938) ص 714، 1128 - 1931، أسعد داغر: مصادر 121/2 - 122؛ مهدي علام: المجمعيون ص 16 - 17.

بإنكلترا لأنه كان عضواً بلجنة فنية كونتها وزارة التربية. ولقد درَّس التاريخ والآداب بدار العلوم من سنة 1907 إلى سنة 1933. كان عضواً من أعضاء الوفد المصري الذي شارك سنة 1911، برئاسة الأمير فؤاد إذاك، في أعمال المؤتمر السادس عشر للمستشرقين المنعقد بأثينا. وساهم في مداولات ذلك المؤتمر بمعالجة قضية استعمال اللهجات في الأقطار العربية. فدحض آراء آرتين باشا الداعية إلى اعتماد تلك اللهجات. ولقد ترك لنا ذلك الشيخ بعض المؤلفات التعليمية منها «تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي». وكان من الأعضاء الذين عارضوا بشدة استعمال الكلمات الأعجمية ومن دعاة استعمال العربية الفصحى في جميع الميادين[51]. ولقد وضع قائمة من المصطلحات الكيميائية المترجمة التي قدمها باسم المجمع، إلى المؤتمر العربي العاشر للطب، المنعقد ببغداد في فيفري سنة 1938[52] لتستعمل بالتعلمين الابتدائي والثانوي. لكنها لم تقر ولم تطبق.

كان أشد خريجي دار العلوم تأثراً بتكوينه الأزهري مما جعله يتعصب تعصباً للعربية لأنه كان يحبها ويدافع عنها إلى حد أنه كان يتهم بالمانوية كل من يتهاون بشأنها[53]. وكان يصف «بالجريمة الشنعاء» كل محاولة ترمي، حسب رأيه، إلى تسرب كلمات أعجمية إلى اللغة العربية[54].

والملاحظ أن الأعضاء السابقين ممن ذكرنا والذين ينتسبون نسبياً إلى الحداثة، لم يكونوا لغويين ولا فقهاء لغة مختصين. ولم تكن لهم، باستثناء منصور فهمي في أول حياته، خصومات مع الأوساط الدينية، لا سيما الشخصيات الدينية الممثلة في المجمع، من الذين كانوا يعتبرون جماعة دار العلوم جزءاً لا يتجزأ من الأزهر.

كان يمثل الأوساط الدينية بالمجمع جماعة ثانية، وهي جماعة العلماء الذين كان يتقدمهم ويقودهم **الشيخ حسين والي** (1869 - 1936)[55]. فلقد كان زعيم القوم

---

(51) محاضر 51/4 حيث عارض اقتراح زميله الشيخ المغربي الذي كان يدعو إلى إقرار كلمات أعجمية.

(52) مجلة مجمع القاهرة 49/5.

(53) الرسالة المذكورة أعلاه ص 1129.

(54) نفس المرجع.

(55) مجلة مجمع القاهرة 5/3، 22 - 27، 167/4 - 173؛ المقتطف (103) ص 75 - 80؛ سركيس: معجم المطبوعات ص 772؛ أسعد داغر: مصادر 582/2؛ رضا كحالة: معجم 4/4؛ مهدي علام: المجمعيون ص 69 - 70.

وهيئة المجمع التي عين بها لأسباب سياسية، ودينية وعلمية. فهو أصيل قرية ميت أبي علي بمحافظة الزقازيق الشرقية بمصر. فلقد ترعرع ودرس وعمل في وسط يسر بالضرورة تعيينه بالمجمع. كان أبوه شيخاً بالأزهر، عاصر الأشموني وحسن الطويل (1834 - 1899) والشيخ المرصفي الذين تعلم عليهم الابن جميعاً. ولقد حباه وسهر عليه عمه، صاحب السلطان، بهجت باشا، ناظر وزارة التعليم، والأشغال العامة. وقد تتلمذ أيضاً على الشيخ محمد عبده والشيخ سليم البشري اللذين ساهما في بعث جمعيات و «مجامع» في القرن التاسع عشر. ولقد عين أولاً أستاذاً بطنطا ثم متفقداً عاماً للتعليم في الأزهر والمدارس الدينية، ودرس وعمره 37 سنة كتاب الأم للشافعي. وكان عاصم باشا يرغب في تعيينه شيخاً للأزهر.

عينه الملك فؤاد سنة 1920 أميناً عاماً للأزهر، مما يسر له بأن يصبح سنة 1924 عضواً من أعضاء هيئة علماء الأزهر التي تميز فيها بمواقفه ضد أعمال المبشرين بمصر. ولقد عينه الملك في السنة نفسها عضواً في مجلس الشيوخ. وكانت حظوته بنت علائق وأسباب خاصة منها أنه كان مؤدب الخديوي توفيق ولأنه كان حليفاً ذا شأن إذ إنه كلف سنة 1924 بعقد مؤتمر إسلامي للنظر في مستقبل الخلافة التي كان الملك فؤاد يرغب فيها رغبة شديدة.

ولقد وضع هذا الشيخ الذي كان يقرض الشعر أيضاً، مؤلفات قبل أن يدخل المجمع منها «كتاب الاشتقاق» و «رسالة التوحيد» و «رسائل الإملاء» و «كتاب الحيوان»[56]، ولقد ترشح دون جدوى لرئاسة المجمع. وتشهد مساهماته في مداولات المجمع بباعه في ميدان اللغة وإن كان يجهل اللغات الأجنبية. ولقد كلف في غالب الأحيان بالاحتجاج لقرارات المجمع[57]. ووافاه الأجل، بعد سنتين من تأسيس المجمع مما حرم الهيئة العلمية العربية من عطائه المفيد. ولقد كان أقل محافظة فيما يتعلق باللغة من غيره. ويشهد بذلك موقفه من قضية المولد[58].

كان زميله الشيخ **محمد الخضر حسين** (1877 - 1958)[59] أصيل قرية نفطة

(56) المقتطف (103) ص 77؛ مهدي علام: المجمعيون ص 60.

(57) مجلة مجمع القاهرة 22/2.

(58) محاضر 303/1.

(59) سركيس: معجم المطبوعات ص 1652؛ رضا كحالة: معجم 279/9 - 280؛ منصور فهمي: محمد=

بتونس. فهو من خريجي جامع الزيتونة بتونس وعضو بارز بجمعيتين أدبيتين وهما: جمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية اللتين لعبتا دوراً هاماً في النهضة بتونس. ولقد عالج فيهما موضوعي «حياة اللغة العربية والحرية في الإسلام». هاجر إلى سوريا وبعدها إلى تركيا حيث عمل منشئاً بالقسم العربي من وزارة الدفاع واستقر بمصر سنة 1920 التي كون بها «جمعية الهداية الإسلامية» وأدار **مجلة الأزهر، نور الإسلام** التي شهرت بانتقادها للمستشرقين والمبشرين المسيحيين.

عين عضواً بالمجمع لحياده ولمواقفه المعتدلة ضمن هيئة علماء الأزهر التي كانت تتجاذبها نزعات مختلفة ومتنافرة. ويبدو أن حملته النقدية في مؤلفه «نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرازق[60]، قد يسرت تعيينه إن اعتبرنا امتعاض الملك فؤاد من ذلك المؤلف المنتقد ومؤلفه. ولقد أصدر الشيخ الخضر فتوى، بطلب من الملك فؤاد، تؤيد شرعية الملك في الإسلام. وكانت غايتها حماية الأسرة المالكة المصرية من أثر الآراء المشابهة لنظرية عبد الرازق. ولقد أيدت عضويته أيضاً بالمجمع منزلته الدينية التي كانت تتجسم آنذاك في إشرافه على جمعية الهداية الإسلامية وعلى مجلتها التي سميت باسمها.

وشهر شيخنا أيضاً بمؤلفه «نقد كتاب الشعر الجاهلي» لطه حسين. ويذكرنا مؤلفاه الأخيران بالطرق التي انتهجها زملاؤه بجامع الزيتونة للحكم على المصلح والنقابي التونسي الطاهر الحداد[61] وكتابه «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» المتعلق بتحرير المرأة المسلمة. وهما يدلان على محافظته دون أن يمس ذلك بعلمه الواسع. فلقد وضع بعض المؤلفات التي تخص اللغة منها «القياس في اللغة العربية»[62]، وكتب مقالات كثيرة صدرت بالمجلات والصحف. وهو شاعر مطبوع وله ديوان شعر. ولقد تميز بمؤلفاته الفقهية[63] وإن كانت مواقفه المحافظة من اللغة لم تحظ برضى

= الخضر حسين، مجلة المجمع، القاهرة 323/14 - 334؛ مجلة مجمع دمشق 33 (1958) ص 337 - 338؛ مهدي علام: المجمعيون ص 158 - 160؛ أبو القاسم كرو: أعلام منسيون، الشيخ محمد الخضر حسين، العمل بتاريخ 21 فيفري 1969 ص 5.

(60) رضا كحالة: معجم 280/9.

(61) أحمد خالد: الطاهر الحداد، تونس 1967، ص 433.

(62) رضا كحالة: معجم 280/9.

(63) سركيس: معجم المطبوعات ص 1652.

أزهريين[64] من أمثال أحمد أمين والشيخ إبراهيم حمروش.

2 - 1 كان الشيخ إبراهيم **حمـروش** (1880-1960)[65] من المجمعيين الأولين وامتاز عن زملائه الأزهريين باعتداله الذي يستشف من تكوينه وثقافته. فلقد تتلمذ على الشيخ محمد عبده وورث عنه سعة رؤياه وعلمه الواسع[66]. كان أستاذاً ثم مديراً لكلية اللغة العربية اللاحقة بالأزهر وأصبح عضواً بهيئة علماء الأزهر بعد أن عرض عليها مؤلفه «عوامل نمو اللغة». وهو مؤلف مهم لأنه يفسر مواقفه من القضايا اللغوية التي سيعالجها المجمع.

كان الشيخ حمروش ملماً بالعلوم الفيزيائية ومتفهماً للقضايا اللغوية العويصة التي تناولها المجمع بالدرس. من ذلك أنه كان يعتبر، خلافاً لزملائه الأزهريين، أن المعرب شرط كفاية وعنصـر من عناصر تنمية اللغة العربية. ولقد عبّر عن كفاءته في ميدان اللغة في مناسبات، منها خلافه مع التونسي الشيخ الطاهر بن عاشور[67] في شأن كلمة «الضرر». إلا أنه لم يكن من المؤلفين المكثرين. وذلك ما دعانا إلى أن نتساءل، وذلك دون جدوى، عن الأسباب غير العلمية التي أيدت تعيينه بالمجمع. فهو العضو الوحيد الذي يبدو لنا سالماً من كل الارتباطات والعلائق وإن كان قد شهر فيما بعد بمواقفه المشهورة ضد البريطانيين سنة 1957، عندما كان شيخاً للأزهر في عهد الأسرة المالكة[68]، ويبدو أن ولاءه لتلك الأسرة قد جعل الثورة المصرية تستعيض عنه بالشيخ الخضر حسين بعد عام من تعيينه شيخاً للأزهر.

كان هؤلاء الأعضاء من علماء الأزهر من ذوي الحظوة في ذلك العهد، وكانوا يجهلون كلهم اللغات الأجنبية، وإن كان الشيخ الخضر حسين يلم ببعض مبادىء اللغة الألمانية. ولقد اتخذوا كلهم مواقف معتدلة، إن لم تكن محترزة، من

---

(64) اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة، مجلة مجمع القاهرة 86/6 - 108.

(65) مجلة مجمع دمشق 33 (1958) ص 337 - 338؛ الشيخ محمد علي النجار: إبراهيم حمروش، مجلة مجمع القاهرة 143/15 - 150؛ مهدي علام: المجمعيون ص 3.

(66) محمد علي النجار، المذكور أعلاه ص 147.

(67) مجلة مجمع القاهرة 484/8 - 488.

(68) محمد علي النجار: إبراهيم حمروش ص 144 - 145.

الهجومات على المبشرين والمستشرقين. لذا لم يصدر عن واحد منهم كتاب أو رأي في الموضوع. لكنهم أيدوا جميعهم زملاءهم من الأزهر، كما سبق أن رأينا في احتجاجهم على أعمال المبشرين المسيحيين وفي دحض آراء المستشرقين وأحكامهم. ولقد سعوا، بتأييد من خريجي دار العلوم ذوي التكوين الأزهري، إلى أن يجعلوا من المجمع مجمعاً مصرياً محضاً. ولقد عبروا عن رغبتهم تلك في المداولات المتعلقة بلائحة المجمع الداخلية «لقد سمح تحرير تلك الوثيقة لجميع نزعات الأعضاء المختلفة من أن تبرز إلى الوجود. وكان بعض الأعضاء المصريين، لا سيما الأزهريين منهم يرون أن هدف المجمع ينحصر في أعمال تربوية مصرية خلافاً لأغلبية الأعضاء الآخرين الذين كانوا يؤكدون على أن يحافظ المجمع على ميزته الدولية بغية إصلاح العربية في أقطار مختلفة تعتبر فيها تلك اللغة لغة حضارة»[69]. فلقد قبلوا على مضض مساهمة أعضاء عرب من غير المصريين.

أعضاء المشرق والمغرب بالمجمع

محمد كرد علي (1875-1953)[70] ذلك الكردي، أصيل السليمانية، بالعراق والذي كان يصرح بأنه من سلالة آرية لا تقبل النزاع[71]. فلقد تتلمذ على الشيخ الطاهر الجزائري الذي لعب دوراً عظيماً في سبيل النهوض بالتعليم بسوريا وخصص للغة مؤلفاً ذا شأن وهو «كتاب التقريب في أصول التعريب». درس التركية والفرنسية بالمدرسة. وكانت معرفته للغة الفرنسية قد أثّرت تأثيراً كبيراً عل تكوينه، ومواقفه السياسية وآرائه العلمية إذ إنه كان حسب ما رواه سامي الدهان معتزاً بمعرفة اللغة الفرنسية لأن معرفة المسلم لتلك اللغة في ذلك العهد كان يعتبر شيئاً مدهشاً[73]. فلقد عمل مترجما وعمره 17 سنة. وذلك ما ساعده على نقل مؤلفات فرنسية وتركية عديدة إلى اللغة العربية[74].

---

(69) لويس ماسينيون: الدورات الست الأول ص 160 (بالفرنسية).

(70) أسعد داغر: مصادر 600/2 - 665؛ سامي الدهان: مجلة مجمع دمشق 30 (1955) ص 211 - 252، 32 (1957) ص 516؛ مهدي علام: المجمعيون ص 193 - 195.

(71) سامي الدهان المذكور أعلاه ص 213 (الحاشية 4).

(72) رضا كحالة: معجم 35/5 - 37.

(73) سامي الدهان المذكور أعلاه ص 220.

(74) نفس المرجع ص 251 - 252. ولقد وضع قبل دخوله المجمع 11 مؤلفاً.

عمل بالصحافة واشتغل بالسياسة من سنة 1892 إلى سنة 1918 وساهم بالكتابة في صحف كثيرة منها مجلة المقتطف لصاحبها فارس نمر. وأنشأ بالقاهرة الجريدة اليومية **الزاهر** والجريدة الأسبوعية **المقتبس** التي كان ينشر فيها مقالاته مثلما كان يفعل بالمقتطف. ولقد عاد إلى دمشق إثر إعلان الباب العالي عن دستور 1908، فكون الجريدة السياسية **المقتبس** التي أراد لها أن تكون معتدلة مثل المقطم التي كان يديرها صديقه فارس نمر. فلقد قام، لما شهر وعز شأنه، برحلة أولى إلى بلاد أوروبا، ماراً بباريس فزار المجمع الفرنسي الذي أوحى إليه بفكرة إنشاء مجمع عربي في المستقبل مثل مجامع أوروبا يعمل فيها الأشخاص أو الجماعات للنهوض باللغة العربية وجعلها مواكبة لحاجات العصر[75].

ولقد تحققت أمنيته بعد قليل إذ أنشأ سنة 1919، في عهد الملك فيصل، المجمع العلمي العربي بدمشق[76] الذي ترأسه طول حياته[77].

إن هذه الوجهة الجديدة كانت مهمة لأنها ساعدته على وضع مؤلفات في التاريخ والأدب وعلى تحقيق النصوص والمخطوطات وطبعها. ولقد خصص مؤلفان منها للأساليب العربية نذكر منهما مؤلف **أمراء البيان** المنشور سنة 1937. وعالج في عديد من المقالات بالمجلات نفس الموضوع الذي كاد أن يصبح من الاختصاصيين فيه. ولقد أخذ هذا الرجل، المطعون في مواقفه السياسية، بطرف من كل شيء. فكان حسب سامي الدهان رائداً في الصحافة، وحجة في البحث، وشهيراً من المشاهير في فن الكتابة وتأليف الكتب، ورئيساً محترماً وإماماً من أئمة الفكر في القرن العشرين[78].

لقد أصاب الملك فؤاد في اختياره ممثلاً لسوريا إذ إن المجمع قد أفاد من عمله ومن تجربة رجل امتاز باعتدال الرأي وتفتح البصيرة. ولقد ترك لنا ورقات خالدة لا سيما ما جاء منها في كتابه «**غرائب الغرب**» و «**المذكرات**»[79]، وهما كتابان سعى فيهما إلى تحسيس العالم العربي الإسلامي إلى التحدي الذي فرضته عليه الحضارة العصرية التي كان يعجب بها ويتعجب منها.

---

(75) نفس المرجع ص 228.

(76) رشاد الحمزاوي: مجمع دمشق ص 1 - 2.

(77) سامي الدهان المذكور أعلاه ص 231 (حاشية 4).

(78) نفس المرجع ص 250.

(79) نشرا بالتوالي بالقاهرة ودمشق سنة 1910 و 1948 - 1957.

2 - 2 إن دخوله المجمع كان يحتم دخول صديقه وزميله بمجمع دمشق **الشيخ عبد القادر المغربي** (1867-1956)[80]. فهو ينتسب إلى أسرة تركية تونسية، تدعى درغوث، هاجرت إلى اللاذقية، بسوريا، حيث ولد صاحبنا الذي درس خاصة على والده الشيخ مصطفى وعلى الشيخ إبراهيم الأحدب (1826-1891)[81]، وهو أديب مشهور له مؤلفات كثيرة.

كان الشيخ المغربي من تلاميذ جمال الدين الأفغاني الذي دوّن ذكره في **المذكرات**[82]، وتتلمذ كذلك على الشيخ محمد عبده عندما كان يمتهن الصحافة بمصر. فكتب بالخصوص في جريدة **الزاهر** لصاحبها محمد كرد علي وأنشأ جريدة **البرهان** التي سمحت له ولشكيب أرسلان (1870-1946)[83] وعبد العزيز جاويش (1870-1933) وهو من أصل تونسي أيضاً، بنشر آراء الأفغاني وعبده. ولقد تمخضت حركية الإصلاح الديني عند هذا الرجل المفتوح البصيرة عن إصلاح لغوي، عبّر فيه كما سنرى، عن جرأة يستغرب لها من رجل ذي ثقافة تقليدية.

وضع **المغربي** بعض المؤلفات المتعلقة بالحضارة الإسلامية إلا أنه اهتم مبكراً اهتماماً خاصاً بالقضايا اللغوية والنحوية التي خصص لها منذ 1909[84] «كتاب الاشتقاق والتعريب» الذي يذكرنا بكتاب «التقريب لأصول التعريب» للشيخ الطاهر الجزائري المذكور سابقاً. فكان أول من قبل دخول الكلمات الأعجمية بالاعتماد على القياس. وتشهد المقالات العديدة التي نشرها بمجلات مختلف المجامع العربية بمساهمته المهمة في حل قضايا اللغة. ولقد زودنا بمؤلف مهم وهو «عثرات اللسان»[85] الذي سعى فيه مثله مثل اليازجي، إلى تصويب لغة الصحافة

---

(80) سركيس: معجم المطبوعات، 1292؛ رضا كحالة: معجم 316/5؛ مجلة مجمع دمشق 31 (1956) ص 499 - 501؛ منصور فهمي: مجلة مجمع القاهرة 277/13 - 282، رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 16 - 17؛ مهدي علام: المجمعيون ص 107.

(81) أسعد داغر: مصادر 84/2 - 87.

(82) سلسلة اقرأ عدد 68.

(83) أسعد داغر: مصادر 96/2 - 100.

(84) سركيس: معجم المطبوعات، 1292.

(85) منصور فهمي المذكور سابقاً ص 285 حيث يفيدنا أن الشيخ قد عالج هذا الموضوع بمصر سنة 1908.

والكتاب وإلى طرح القضايا الناتجة عن الأسلوبية الصوتية العربية المعاصرة باعتبار قواعد الأسلوبية الصوتية العربية الكلاسيكية.

عالج أحياناً قضايا ومشاكل لم تكن من اختصاصه من ذلك أنه اعتمد على صديق له لترجمة السيدة صاحبة الكميليا (La Dame aux Camelias)[86] للكاتب الفرنسي الكسندر دوما (Alexandre Dumas)، وإن كان يجهل اللغة الفرنسية. ولقد نحا نفس المنحى عندما عالج مسألة «إلوهِيمْ» من دون أن يعرف العبرية. واختار بالرغم من تكوينه التقليدي، أن يؤيد الحلول اللغوية التي كان يناهضها زملاؤه الذين كان لهم نفس التكوين. ويبدو أن التجربة التي حصل عليها بالمجمع العلمي العربي بدمشق، كانت تربطه بزملائه من دعاة الحداثة أكثر مما تربطه برجال الذين من المجمعيين الذين سبق ذكرهم.

لم يكن زميله **اسكندر المعلوف** (1869-1956)[87] يختلف عنه كثيراً في هذا الميدان. فهو من مواليد قرية كفر عقاب بلبنان. ولقد تعلم بالمدرسة الابتدائية بقريته ثم بالمدرسة التبشيرية الإنكليزية بشمَيّر. وكان من تلاميذ الشيخ إبراهيم اليازجي وأنشأ سنة 1911 المجلة الأدبية **الآثار** المشهورة التي كانت سبباً في اختياره عضواً مع محمد كرد علي بديوان المعارف سنة **1918**، الذي أصبح سنة 1919 المجمع العلمي العربي بدمشق. فكان عضواً عاملاً به كما كان عضواً بالمجمع اللبناني المكون سنة 1928 وبالمجمع البرازيلي. ولقد انسحب من كل تلك المجامع ليقتصر على العضوية بالمراسلة بها.

فلقد خصص جهوده لدراساته الشخصية ولمكتبته التي كانت تشتمل على مخطوطات ثمينة. فطرق مثله مثل محمد كرد علي كل الضروب الأدبية ونشر بالخصوص دراسات تاريخية وفي الوفيات. فألف عند إقامته ببعبدة سنة 1907 ديوان **القطوف في سيرة بني المعلوف**. أما إقامته بزحلة فلقد تمخضت سنة 1912 عن **تاريخ مدينة زحلة**. وفي ميدان اللغة الذي يهمنا فإنه قد ترك لنا كتاب **لمحة في**

---

(86) اختير لها عنوان عربي وهو «النجم الأفل» ومثلها سلامة حجازي بدار التمثيل العربي.

(87) بروكلمان: ملحق 385/3 - 388؛ سركيس: معجم المطبوعات 1765 - 1766؛ رضا كحالة: معجم المؤلفين 20/8 - 21؛ مجلة مجمع دمشق 31 (1956) ص 682 - 683؛ مهدي علام: المجمعيون ص 141 - 143.

الكتابة صدر ببعبدة منذ سنة 1895. وعرف بمجمع اللغة العربية بالقاهرة بدراساته المخصصة للهجات[88]. إن انسحابه من الحياة العامة لم ييسر له المشاركة مشاركة فعالة في أعمال المجمع القاهري.

ولقد مثل العراق بالمجمع مسيحي عربي آخر وهو **الأب ماري أنستاس الكرملي** (1866 - 1947)[89]. فهو من أصل لبناني أيضاً إذ إنه ينتسب إلى أسرة عوّاد. فلقد تعلم بمدرسة الكرمل ببغداد ودرس الفلسفة ببلجيكا قبل أن يصبح قساً سنة 1894. كان يحسن لغات كثيرة من ذلك اليونانية، واللاتينية، والسريانية، والسبئية، والعربية، والفرنسية، والإيطالية، والإنكليزية، والتركية وبعض من الألمانية والأثيوبية. وتشتمل أعماله على 74 مؤلفاً من دون ذكر المخطوطات. فكان أنشأ المجلة المشهورة **لسان العرب** وسهر عليها طيلة صدورها من 1911 إلى 1914 ومن 1927 إلى 1931. ويرى أسعد داغر أن مجموعة أعدادها تكون كنزاً ثميناً للغة العربية وسجلاً دقيقاً من تاريخ وجغرافيا العراق المعاصرين والقديمين[90]. ولقد وضع فضلاً عن مقالاته العديدة، مؤلفات تخص العربية من ذلك **أغلاط اللغويين الأقدمين** و **رسالة في كتابة العربية المنقحة** و **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**، التي صدرت بالتوالي سنوات 1932، و1936 و1938. وكان عضواً كثير النشاط بالمجمع وبالنوادي الأدبية وكثيراً ما كان يمضي مقالاته بأسماء مستعارة متعددة[91].

كان صاحب علم واسع وعجيب لا يعتمد على منهج مستقيم: فكأننا به لم يعتبر برأي الكاتب الفرنسي منتاني (Montainge) الذي يقول «إن الفكر المنظم تنظيماً محكماً خير بكثير من الفكر المحشو حشواً». ولقد ذكر محمد مندور في شأنه برأي

---

(88) مجلة مجمع القاهرة 350/1، 349/3، 294/4.

(89) سركيس: معجم المطبوعات ص 481؛ أسعد داغر: مصادر 660/2 - 664؛ رضا كحالة: معجم المؤلفين 17/3، 347/13؛ محمد مندور: كرملة الكرملي، الرسالة 10 (1942) ص 991 - 992؛ محمد فاتح توفيق: العلامة اللغوي أنستاس ماري الكرملي، المقتطف 110 (1947) ص 195 - 200؛ كركس عواد: الأب أنستاس الكرملي، مجلة مجمع دمشق 608/23 - 616؛ مجلة مجمع القاهرة 91/7؛ مهدي علام: المجمعيون ص 51 - 52.

(90) أسعد داغر: المجمعيون ص 51 - 52.

(91) نفس المصدر ص 663.

الكاتب الفرنسي ربلي (Rebelais) الذي كان يقول «علم بلا وعي لن يكون إلاّ وبالاً على النفس»[92]. فما عسى أن يكون حظ علم تحمله مياه الرافدين حسب تعبير محمد مندور ناقده اللاذع؟ كان من دعاة المحافظة إلى حد التكلف. وكان ينسب كل شيء إلى اللغة العربية باعتبارها أماً وأصلاً لكل اللغات[93]. ولقد تسبب له تعصبه لها في عداوات ومحن. ذلك أن معارضيه من أهل الذكر باللغات السامية وبالثنائية اللغوية قد آخذوه على تأويل النصوص تأويلاً متعسفاً وعلى عدم تقيده بالمنهجية العلمية. ولقد آخذه آخرون على عنفه في المساجلات والمناقشات العلمية[94].

كان تعيينه بالمجمع مدعاة للسؤال والتساؤل. فلا شك أنه كان من مشاهير اللغويين بالعراق وبالعالم العربي الشرقي. لكن ما الذي دعا إلى تعيينه عضواً بالمجمع وهو يمثل أقلية دينية، وكان من المنتظر أن يدخل المجمع من يمثل الطرف الإسلامي الشيعي أو السني؟ يبدو أن واسع علمه وقوميته المتوقدة قد عيناه ليكون أحسن ممثل للعراق تجنباً للمشاكل التي كانت قد تنشأ عن تعيين سني عوضاً عن شيعي. ولا بد أن نلاحظ أنه كان في عصره ذاك أفضل ما يمكن أن يمثل نهضة العراق.

2 - 3 مثل تونس بالمجمع، إن لم نقل المغرب كله، **حسن حسني عبد الوهاب** (1884 - 1968)[95]. فهو ينتسب إلى أسرة عريقة في خدمة السلطان بتونس. إن أباه الذي كان من سامي موظفي الدولة التونسية ومترجماً بارعاً، كان يميل إلى الاهتمام بالتاريخ مما يشهد به مؤلفه **أخبار مخطوطة عن المغرب**[96].

(92) محمد مندور: كرملة الكرملي ص 991.

(93) رشاد الحمزاوي: المجمع العلمي ص 63. وكان وضع مصطلحات حوشية منها مُتْقَس لـ (Faculté) والخزع لـ (Rachitisme)، وغامس لـ (Inedit)، والشفع لـ (Diplopie) والكتوم لـ (Secrétaire)، والمباصرة لـ (Television)، والناثر لـ (Radio) والتشاعر لـ (Télépathie).

انظر في هذا الشأن مجلة **لغة العرب** 148/3، 655، 435/4، 154/5، 53/6 - 54، 887/7، 145/9، 225.

(94) أسعد داغر: مصادر 664/2.

(95) سركيس: معجم المطبوعات 758 - 759؛ مهدي علام: المجمعيون ص 66 - 68؛ رشاد الحمزاوي: مشاكل، حوليات الجامعة التونسية 6 (1969) ص 12 - 54.

(96) رشاد الحمزاوي المذكور ص 16.

ورث حسن حسني عن أسرته كفاءاتها الإدارية وعلمها الواسع المفتوح على الحداثة. ودرس بالمدرسة الصادقية المشهورة حيث تمرّس بقضايا الترجمة وأنهى بفرنسا دراسته الجامعية، بمدرسة العلوم السياسية حيث حضر بالخصوص دروس دي مونتاي (De Monteil). واغتنم فرصة وجوده بالعاصمة الفرنسية ليحضر محاضرات الدكتور شاركو [97](Dr. Charcot).

تقلّب في مناصب إدارية عديدة منها منصب الوزارة التي تركها سنة 1947 ليكرّس جهوده لمؤلفه التاريخي «**كتاب العمر**»، ولتدريس التاريخ بمعاهد عليا مختلفة منها مدرسة الخلدونية، ومعهد الدراسات العليا اللذان لعبا دوراً هاماً في نشر المعارف العصرية واللذان وفق فيهما بين أهداف النهضة بتونس ومقتضيات الروح النقدية المعاصرة. فأصبح خادم العلم الشريف والتاريخ على حد تعبير سركيس[98].

ولقد حضر ابتداء من سنة 1905 أغلب المداولات التي تناولت بالدرس الحضارة العربية الإسلامية في مؤتمرات المستشرقين حيث تعرّف على نظريات ومصادرات كبار المشرقيين والمستشرقين من أمثال محمد فريد وجدي، ومحمد بن الشنب، ولويس ماسينيون، وج. براون، وفولرز، وريبيرا، وغلدزيهر، والقسين لامنس وشيخو. وشاءت الظروف أن يلتقي لأول مرة سنة 1914 بالأمير فؤاد بمدينة نابولي. ولقيه مرة أخرى بالقاهرة سنة 1932 مدة اجتماع مؤتمر الموسيقى العربية. وهو الذي عيّنه عضواً بمجمع اللغة. ويبدو أيضاً أن البارون درلنجي (Baron d'Erlanger)، الاختصاصي البريطاني في الموسيقى العربية[99] وصديق الملك فؤاد وح.ح. عبد الوهاب، كان قد توسط لتعيينه عضواً عاملاً بالمجمع.

كان تعيينه ذاك يخضع لعوامل سياسية وعلمية. فلقد كانت أعماله العلمية سواء بالعربية أو بالفرنسية، قد صدرت منذ 1905، نذكر منها أعماله التاريخية واللغوية فضلاً عما حقق من نصوص وكتب مثل: «**الأصول العرقية الأجنبية بتونس**» (Les

---

(97) نفس المرجع.

(98) سركيس: معجم المطبوعات ص 758.

(99) Erlanger (Baron R.D'): La Musique Arabe, 5T. Paris 1930 - 1949; Melodies Tunisiennes, Paris 1937, 21p.

(Apports ethniques etrangers en tunisie) **ورسائل الانتقاد لمحمد ابن شرف القيرواني** وكتاب **يفعول للصاغاني، ووصف إفريقيا لابن فضل العمري**. ولقد صدرت كلها قبل تعيينه بالمجمع[100].

كان تعيينه بالمجمع تأييداً لأعماله العلمية والثقافية العصرية التي لعبت دور الريادة لكثير من أهل الثقافة العربية الإسلامية بتونس. ولقد انضم لمجموعة دعاة الحداثة من المصريين ومن العرب الشرقيين أعضاء المجمع. فكانت ثقافته الثنائية، وعلمه الواسع وخاصة تفتحه على دنيا العصر، قد عينته ليكون ممثلاً في عصره ذاك، للمغرب العربي برمته في مجمع المشرق الذي كان نائباً لرئيسه في اخر حياته. فلقد امتاز بالرغم من معارضته لمشروع عبد العزيز فهمي لإصلاح الكتابة العربية[101]، بتفتح ذهنه مما دعاه أحياناً إلى مقاومة الخرافات اللغوية باسم المنهج العلمي الذي اعتمده للتوفيق بين مقتضيات العصر ومعايير الحضارة الإسلامية. ولقد توفي سنة 1968 بتونس.

أعضاء الاستشراق

2 - 4 إن هملتن . أ. جب **(H.A. Gibb)** (1895 -)[102] ينتسب لمجموعة المستشرقين الذين اعتبر تعيينهم بالمجمع حدثاً مهماً في حد ذاته. فلقد عينوا لتأييد المجمع بمساهماتهم العلمية وخاصة بمناهجهم في العمل والتنظيم. ولقد عرف جلهم الملك فؤاد الذي اختارهم بنفسه، سواء لعلمهم أو للأدوار السياسية التي لعبها بعضهم باسم بلادهم بمصر أو بالعالم العربي. فكانوا في الحقيقة يمثلون الدول الأوروبية الكبرى التي كان لها تأثير سياسي أو ثقافي بمصر وبالعالم العربي الإسلامي. وذلك ما يفسر انعدام وجود مستشرقين من أوروبا الشرقية، وإسبانيا والولايات المتحدة التي ستمثل فيما بعد بالمجمع بأعضاء مراسلين منها. ولقد ساهم كل أولئك العلماء من جهة أخرى مساهمات مهمة بمصر قبل تكوين مجمع اللغة العربية، لأنهم كانوا درّسوا بالجامعة المصرية التي أنشئت سنة 1908. فكانوا يمثلون

---

(100) رشاد الحمزاوي: مشاكل، حوليات الجامعة التونسية 6 (1969) ص 52 - 53.

(101) تيسير الكتابة ص 65 - 66.

(102) جورج مقدسي: الدراسات العربية والإسلامية (Arabic and Islamic Studies) ص XV - XVII
ومهدي علام: المجمعيون ص 58 - 59

مجموعة موحدة بالنسبة لزملائهم من العرب لاشتراكهم جميعاً في ثقافة أوروبية تنتسب إلى القرن التاسع عشر بالخصوص.

ولقد عين المجمع في شخص هملتون جب مستشرقاً له علاقة متينة بمصر باعتبار مولده بالإسكندرية سنة 1895. فلقد درس العربية والعبرية والآرمية بجامعة أدنبورغ ثم بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن حيث حصل على الإجازة سنة 1922 واجتاز جميع مناصب التعليم العالي حتى عين سنة 1930 أستاذاً لكرسي العربية، تعويضاً للأستاذ توماس أرنولد (Sir Thomas Arnold) كما عوضه أيضاً مديراً من مديري دائرة المعارف الإسلامية. ولقد اضطلع أيضاً بالتدريس أستاذاً بجامعتي لندن وأكسفورد التي علم فيهما من 1937 إلى 1955.

كان مديراً لمعهد دراسات الشرق الأوسط بالولايات المتحدة بجامعة هرفارد كما كان عضواً من أعضاء هيئات عديدة ومجامع غربية وشرقية منها المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع بغداد الذي عين به عضواً مراسلاً ثم مجمع القاهرة الذي كان يمثل فيه الاستشراق البريطاني بصفته عضواً عاملاً. ويبدو أن أثر بريطانيا السياسي بمصر كان من العوامل التي يسّرت تعيينه بالمجمع. ولقد أجابنا على هذا الافتراض الذي افترضناه برسالة مخطوطة[103]. فبعدما بيّن فيها أنه لم يلق الملك فؤاد إلا مرة واحدة سنة 1929 قال: «إن عضوية مرغليوث (Margoliouth) لم تكن مستحبة نظراً لموقفه النقدي من الإسلام والثقافة الإسلامية. ولم يكن نيكولسن (Nicholson) الأستاذ بكمبردج، مستعداً لتحمل المسؤوليات والأتعاب التي تستوجبها عضوية المجمع. ولست أعلم إن كان استشير في الأمر. فلم أبق إلا أنا باعتباري أستاذاً للعربية بجامعة لندن سنة 1930»[104].

وفي الواقع كان عين بالمجمع من أجل أعماله ودراساته العديدة المتصلة بالثقافة العربية الإسلامية بالخصوص ومنها: **الفتوحات العربية بآسيا الوسطى** (Arab Conquests in Central Asia)، **والأدب العربي** (Arabic Literature) **والخلفية**

---

(103) رسالة مخطوطة بعث بها إلينا ردّاً على رسالة منا. وهي بتاريخ 13 نوفمبر 1963 وتحتوي على صفحتين.

(104) نفس المصدر ص 1 - 2.

الإسلامية في نظرية ابن خلدون السياسية الخ. . . (The Islamic Background in Ibn Khaldun's political Theory)[105]. ولقد شارك بالمجمع في لجان كثيرة كان رأيه فيها مسموعاً. وأفاد كثيراً بما أبداه في إقرار طرق العمل بالمجمع[106]. ولقد اقتصر منذ سنة 1961 على المشاركة بالمجمع بوصفه عضواً مراسلاً.

كان تعيين **لويس ماسنيون** (Louis Massignon) (1883 - 1962) [107] يهدف إلى تمثيل الاستشراق الفرنسي بالمجمع. فهو مدين بمكانه بالمجمع لتكوينه العلمي ولمنزلته السياسية. فلقد اهتم بالدراسات الاستشراقية والإسلامية منذ 1896. فهو من مواليد مدينة Nogent Sur Marne بفرنسا. ولقد تعلق بالدراسات الشرقية الإسلامية منذ أن لازم المستشرق هنري مسبرو (Henri Maspero) المختص في الصينية للقيام ببحوث تاريخية بالمدرسة الوطنية للغات الشرقية بباريس. فتابع بالتوالي دروس هـرتيغ درنبورغ (Harting Derenbourg) (1844 - 1908) بقسم الدراسات الدينية بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا. (L'Ecole Pratique des Hautes Etudes) ودروس دي لوشتليي (De le Chatelier) بمعهد فرنسا (Collège de France) الخاصة بعلم الاجتماع الإسلامي. ولقد ظلّ متعلقاً فضلاً عن ذلك بتعلم العربية بالمدرسة الوطنية للغات الشرقية التي حصل على شهادتها في العربية الفصحى والعربية العامية سنة 1906.

وتردد مرات عديدة على الأقطار العربية لا سيما العراق ومصر وذلك من سنة 1901 إلى 1907. فأوحى له العراق بموضوع أطروحته التي تعالج قضية الحلاج. أما في مصر فلقد درس بالأزهر ودرّس في شتاء سنة 1912 - 1913 بالجامعة المصرية بالعربية، وخصص دروسه للنظريات الفلسفية الإسلامية. ولقد حمّـله اندلاع الحرب العالمية الأولى مسؤوليات سياسية مما دعا وزارة الشؤون الخارجية إلى أن تكلفه ابتداء من 1917 بمهمات عديدة. وعاد إلى التدريس سنة 1924، بمعهد فرنسا حيث اختص بكرسي أستاذ علم الاجتماع الإسلامي.

(105) جورج مقدسي، الدراسات العربية والإسلامية المذكور سابقاً ص XVI ثم ص 2 - 20 حيث يضع قائمة يذكر فيها أعمال هذا المجمعي بحسب الترتيب التاريخي.

(106) انظر الفصل الرابع من هذا المؤلف حاشية عدد 122.

(107) الإسلام في مرآة الغرب، J. Wardenburg: L'Islam dans le Miroir de L'Occident P. 136 - 140; 345 - 351 ـ مهدي علام: المجمعيون ص 152 - 154.

تشمل أعماله مؤلفات ودراسات تستوحي عباراتها الأساسية من أطروحته المخصصة للحلاج التي استوجبت منه اعتماد 932 دراسة وضعها 636 مؤلفاً، مما مكنهُ من استنباط منهج وصفي وتحليلي للتدين الإسلامي من خلال تطوره التاريخي. وتنتسب دراساته اللغوية إلى نفس المنهج باعتباره اللغة العربية لغة الإسلام الدينية الشاهدة بوجود الله. ويبدو أن هذا الاتجاه المتصوف كان يُقَرِّبهُ من الأزهريين أعضاء المجمع، وإن كان اختلف عنهم في مقاربته للغة وتخريج مشاكلها.

ولقد كان الملك فؤاد الذي اختاره بنفسه يقدر علمه ونشاطه السياسي من أجل بلاده التي كان لها أثر مهم في مصر وفي الأقطار العربية. وكان ماسنيون يعمل جاهداً بالمجمع لوضع طريقة عمل مجدية. وتعلقت همته خاصة بوضع معاجم عربية مختصة وعلمية حتى تتمكن اللغة العربية من التعبير عن العلوم العصرية لأنه كان يؤمن أن ذلك هو غاية المجمع الأساسية.

2 - 5 دخل كارلو ألفونسو نللينو (Carlo Alfonso Nallino) (1872 - 1938)(108) مجمع اللغة العربية ليمثل فيه المدرسة الاستشراقية الإيطالية، لا سيما وأنه كان مستشاراً مسموع الكلمة عند الحكومة الإيطالية التي كانت لها مصالح مهمة بمصر لا سيما مصالح الجالية الإيطالية الكبيرة المستوطنة بالإسكندرية. فلقد تعلق بالعربية بفضل دروس أستاذه بيزي (Pizzi) بجامعة تورينو (Torino). وقد علّمه أيضاً الفارسية وساعده على تحسين معارفه في اللغة العربية وآدابها. وكان يصرح بأنه لا يمكن لأي مانع أن يمنعه من دراسة العلوم العربية. وأنه سيسعى جهده ليحيط بكل شيء يتعلق بالعربية(109).

ولقد يسر له تعلقه ذلك في أن يوفده مرصد ميلانو إلى إسبانيا لدراسة المخطوطات العربية الموجودة بمكتبة الأسكوريال، لا سيما المخطوطات التي لها

---

(108) سركيس: معجم المطبوعات، 1870.
E. Littman: Carlo Nallino; ZDMG 92 (1938) P 633 - 652; Levi Della Vita, OM 18 (1938) P 459 - 482; E. Rossi, Como il Nallino diringeva l'Oriente Moderne, O.M. P 583 - 486.

سركيس: معجم المطبوعات 1876، مجلة مجمع القاهرة 58/5 - 75؛ محمد كرد علي: عالمان عربي وغربي: مجلة مجمع دمشق 10/27 - 16؛ رضا كحالة: معجم 138/8؛ مهدي علام: المجمعيون ص 228 - 229.

(109) مجلة مجمع القاهرة 66/5.

صلة بالجغرافيا. ولذلك تخصص فيما بعد في علوم الجغرافية، والرياضيات، والفلك العربية. ولقد ترجم لما كان طالباً «**المدخل إلى علم الفلك**» للبياتي (858 - 929 م) ووضع له مقدمته.

إلا أن هذا الاتجاه لم يمنعه من الاهتمام باللغة لأنه وضع سنة 1894، إثر سفر إلى مصر، مؤلفاً في العربية العامية بمصر. ولقد دعي سنة 1895 إلى التدريس بجامعة نابولي، فخصص دروسه للبياتي ونظرياته في علم الفلك، مما ساعده على وضع مؤلف فخم أقر فيه الأصول اليونانية والبهلفية واللاتينية التي اعتمدها علم الفلك العربي.

ولقد عاد إلى مصر واستقر بها سنة 1909 لتدريس علم الفلك والآداب العربية بالجامعة المصرية بالقاهرة، قبل أن تدعوه سنة 1912 الحكومة الإيطالية إلى الاهتمام بتنظيم الوثائق التركية الموجودة بوزارة المستعمرات إثر اندلاع الحرب بين تركيا وإيطاليا.

توفي نللينو بعد سنتين من تكوين المجمع من دون أن يعطي عطاءه الكامل. ولقد كان لجهوده آثار حميدة لا سيما في بداية أعمال المجمع. فلقد شارك مشاركة حاسمة في القضايا اللغوية والتنظيمية. واعتمدت معارفه العلمية في العربية لتصويب مصطلحات جغرافية ولوضع مصطلحات أخرى تواكب العلوم الحديثة مما ساعد على حل بعض قضايا المعجم العربي المعاصر.

إن انتداب **أوغست فيشر** (August Fischer) (1865 - 1949)[110] الألماني كان يبدو خارجاً عن كل الاعتبارات غير العلمية لأن بلده كان بعيداً عن الساحة السياسية بمصر. فهو من مواليد مدينة هال (Halles). وقد علّمه العربية أستاذه ثربكه (Thorbeche) الذي درّبه على مبادىء الدراسة والبحث المعتمدة في مدرسة المستشرق الفرنسي سيلفاستر دي ساسي (Sylvestre de Sacy) والتي نشرها بألمانيا ولا سيما بلايبزيغ (Leipzig) المستشرق فلايشر (Fleischer). وتدرب من 1885 إلى 1886 على مناهج البحث النقدي التي اعتمدها فلهاوزن (Welhausen).

(110) J. Fuck, Z.D.M.G. (1950) P.18; Schaadi; W.I. 30 (1952) P. 97 - 101;
رضا كحالة: معجم 26/3: مهدي علام: المجمعيون ص 145 - 146.

واستوحى كذلك من مناهج المستشرقين غولدزيهر (Goldziher) الألماني وشنوك هرخرونيه (Snouck Hurgronje) الهولندي اللذين كانا يدرسان الإسلام انطلاقاً من أصوله المحضة واعتباراً لتاريخ الأديان المقارن.

أثّرت تلك المناهج كل حسب دورها على أعماله الكثيرة التي عالج فيها مواضيع متنوعة لا سيما المواضيع اللغوية. فلقد وضع منذ 1890 دراسة تهم العالم السني والمحدث ابن إسحاق المطلبي الذي اعتمده موضوعاً لدروسه بالجامعة. دعته الدراسة الضعيفة التي خصصها المستشرق غاير (Geyer) لأوس بن حجر إلى وضع دراسة نقدية أخرى. وتعتبر الدراسات اللغوية ميدانه البارز الذي مكّنه بعد موت المستشرق تود سنة 1900 من كرسي الأستاذية العربية بجامعة لايبزيغ، وهو كرسي سبق لفلايشر أن اضطلع به. ولقد أثّر في صاحبنا لا سيما في دراساته المتعلقة باللهجات والنحو العربي. ودرّس فيما بعد اللغات السامية والنحو العربي بالجامعة المصرية بالقاهرة.

ويعتبر فيشر أول من قدم مشروعاً مهماً إلى المجمع وهو مشروع وضع **المعجم التاريخي العربي** الذي أوعز بفكرته المستشرق ثربكه (Thorbeche). وقد عرض سنوات 1907 و1908 و1912 على مؤتمرات المستشرقين الدولية المجتمعة بالتوالي بمدن بال (Bales) وكبنهاغن (Copenhague) وأثينا (Athenes) ثم قدم نهائياً سنة 1936 إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي وعد بطبعه. إلا أن موت المؤلف وضعف الوسائل قد حالت دون وضع أول معجم تاريخي في تاريخ العربية.

3 - 1 لم تكن أعمال المستشرق الألماني **إينو ليتمان** (ENNA Littman) (1875 - 1958)[111] تختلف عن أعمال سابقه. فلقد عين بالمجمع إثر إبعاد المستشرق الهولندي فنسنك (Wensinck) منه وأيد تعيينه كذلك صديقه نللينو. فهو من تلاميذ جامعات برلين وغريفسوايلد (Greifswald) وهال، ومن أتباع أساتذة مشهورين منهم إيميل كوتش (Emile Kautch) المختص في التوراة، وأوغست دلمان (August Dillman) المختص في اللغات الأثيوبية، وفرنس بريتورينس (Franz

(111) R. Paret. Z.D.M.G. 209 (1959) P. 9 - 15

مهدي علام: المجمعيون ص 149 - 151.

(Praétornus) المختص في الخطاطة السامية والنحو والعروض العربيين. ولقد اهتم كذلك بالفقه الذي خصص له مذكرته الجامعية سنة 1898، وهي السنة التي شارك فيها في ندوات سترازبورغ التي كان يشرف عليها تيودور نلدكه (Theodore Noldeke). وساهم في بعثتين أثريتين إلى سوريا وفلسطين واكتشف بمدائن صالح نصوصاً عبرية وعربية وخاصة صفائية قديمة وثمودية حلّ لغزها لأول مرة. ولقد شارك في رحلة أخرى إلى أثيوبيا سنة 1906 إلا أن موت نلدكه، الذي عوضه بجامعة سترازبورغ قد حال دون تحقيق ذلك. ودعي بعد ذلك إلى تعويض فلهاوزن بجامعة غوتنغن (Gottingen). وسافر سنة 1914 إلى مصر حيث عالج بالجامعة المصرية مسألة فقه اللغة العربي على ضوء اللغات السامية التي كانت مجهولة إذاك بمصر.

ترك لنا ليتمان أعمالاً تفوق خمسمائة عنوان. ولقد اهتم بالخصوص بدراسة ألف ليلة وليلة دراسة تحليلية ونقدية. وهو الذي ألّف موضوع ألف ليلة وليلة بدائرة المعارف الإسلامية. وكان وجوده بالمجمع مفيداً لأن معارفه في الساميات قد ساعدت على حل بعض القضايا المعجمية منها قضايا معجم فيشر التاريخي الذي لم يحقق.

كانت مشاركة المستشرقين في أعمال المجمع فتريّة لأنها كانت تنحصر في حضور الدورات والمؤتمرات السنوية. وكان همهم إقرار مناهج عمل واقتراح تصورات جديدة في وضع مشاريع المجمع وبرامجه. ولقد اعتنى لويس ماسينيون أكثر من غيره بالمجمع فنشر دراسات بمجلته وقدم لأعماله ومداولاته في مجلات أوروبية استشراقية مختلفة.

والواقع أن أعمال المجمع تستوجب حضوراً مستمراً يصعب على المستشرقين وعلى زملائهم العرب من غير المصريين حضورها لأسباب عدة مما يوكل للأعضاء المصريين في الواقع تصور مشاريع المجمع وتنفيذها.

مجمع البحرين:

3 - 2 إنّ التعريف بالمجمعيين يفترض أن نضع السؤال التالي: ما هي العوامل التي دعت إلى تعيينهم بالمجمع، وما هي مساهمة كل واحد منهم فيها[112]؟

(112) مهدي علام: المجمعيون، حيث تذكر مساهمة كل مجمعي في أعمال مجمع اللغة العربية.

المفروض أن يوفي المجمعي بالشروط التي يتطلبها البحث العلمي[113]: وهي **البحث والتنقيب، وتحري الحقيقة والصواب، والجهد الطويل والعشق، والإرادة والعزم والصدق**. وعلى كل مجمعي أن يتحلى **بطمأنينة العلماء** وأن يعبر عن **سديد الرأي**، وأن يعين **من صفوة المثقفين** وأن يكون **في طبيعة العالم أن يصبو ويثابر**.

وعلى هذا الأساس يمكن أن يدخل المجمع العالم الموسوعي، والأديب، والفقيه، والقانوني، واللغوي، والصحافي والمفكر والسياسي[114]. ولقد جاء في القانون الأساسي للمجمع الفرنسي أن من مواصفات المجمعي أن «**يحتج للقضايا جهراً وبعمق، دون مقاطعة وبدون غيرة ودون التعليق على رأي الغير بحماس أو بسخرية**»[115].

أما في مجمع اللغة العربية فإنه كان يطلب من كل عضو أن يجتهد ليبرر الحقائق المفيدة حتى يتجنب الالتباس والغموض حسبما جاء مذكوراً بمجلة المجمع[116]. وكان التواضع الميزة الكبرى التي كان المجمعي يدعى إلى التحلي بها. وكان عليه أن يتعض بحكمة سقراط: «**اعرف نفسك بنفسك**» **وبالحديث الشريف الذي يقول: «عاش من عرف قدره»**[117].

إن التأكيد على القيم الأخلاقية والفكرية كان يهدف إلى ترسيخ الروح العلمية التي كانت تعتبر هدفاً من أهداف المجمع، وإن كان ذلك التأكيد يشير أيضاً إلى وجود اختلافات ضمن مجموعة أعضاء المجمع، لأن اختيار المجمعيين الأول، على براعته في المستوى السياسي، لم يمنع من تولد مشاكل ناتجة عن تقابل أعضاء تختلف أفقهم ويخضعون لعوامل اجتماعية ولغوية متعددة. ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى تنافس الأزهريين والمحدثين وحتى إلى تنافس المحدثين فيما بينهم (من ذلك تنافس علي الجارم ومنصور فهمي في شأن أمانة سر المجمع الدائم). ولقد نشب خلاف معروف

---

(113) نجد هذه المعايير العلمية مذكورة بالخصوص بمجلة مجمع القاهرة ج 557/3، 3/4، 173، 4/5، 83، 185، 5/7 - 7/9.

(114) إبراهيم مدكور: المجمع ص 28.

(115) Pellisson et d'Olivet, Histoire 1/491.

(116) مجلة مجمع القاهرة 173/4.

(117) مجلة مجمع القاهرة 8/8.

بين بعض الأعضاء العرب وزملائهم من المستشرقين[118] إثر طرح النظر في مشاركة المستشرقين في لجان المجمع. وكان لحكمة منصور فهمي أثر محمود في هذا الشأن، عندما تخلص من المأزق منبها إلى اختلاف منهجي الشرقيين والمستشرقين وداعياً إلى اعتمادهما معاً وإلى مشاركة المستشرقين في أعمال اللجان[119].

وظهرت اختلافات أخرى في المداولات المخصصة للغة لأن بعض القضايا مثل مسألة اللهجات[120] والمعرب والنحت قد تسببت في مناظرات حادة كادت تؤدي إلى استقالة بعض الأعضاء. واستحال تحديد القياس وتعريفه إلى مناقشات كان فيها تعسف بين مجمعيين ينتسبون إلى نفس المورد. وكذلك كان الشأن عندما نوقش موضوع معجم ألفاظ القرآن وصيغته العلمية.

ولا شك أن تلك الخلافات كانت ناشئة في الحقيقة عن معركة كانت قائمة بين أجيال مختلفة تنتسب إلى المحافظة أو إلى الحداثة. ولقد أشار منصور فهمي إلى ذلك عندما لاحظ أن المجمع منقسم إلى نزعتين: إحداهما تبحث عن القديم وتتعلق به وأخرى تقول بالحديث وتعتز به[121].

ولم تتورع تلك الأطراف أحياناً من أن تنقل مداولاتها من الميدان اللغوي إلى ميدان المهاترة السياسية وترهاتها مما دعا طه حسين إلى الإشارة إلى خطر تلك النزعة وإلى ترك الحديث عن السياسة والاستعمار عندما يجري الحديث في العلم. فلقد لاحظ أنه معجب بدراسات وليام مرسايه (W. Marcais) في اللهجات العربية بشمال إفريقيا، وإن كان لا يؤيد الاستعمار، لأن تلك الدراسات قد وفرت خدمات جليلة للغة العربية[122]. ولقد تضاءلت تلك الاختلافات بقدر ما دخل المجمع أعضاء يولف بينهم تكوينهم الحديث ومقدرتهم العلمية العصرية.

ولا شك أن اختيار الأعضاء الأول لم يكن يحترم تلك القدرة العلمية لأن

---

(118) محاضر الجلسات 273/1، 288 - 295.

(119) نفس المصدر ص 273.

(120) نفس المصدر ص 277 - 297.

(121) مجلة مجمع القاهرة 15/8.

(122) محاضر الجلسات (مرقونة) ـ الدورة الخامسة عشرة، الجلسة 11 ص 19.

البعض منهم لم يكن أكثر فضلاً من غيرهم ممن كانوا يستحقون عضوية بالمجمع. فلقد حرم منها البعض، وقد سلف ذكرهم. وقد يعود ذلك إلى عدد المناصب المحدودة بتلك المؤسسة العلمية العربية، مما دعا منصور فهمي - ولعل ذلك بإيعاز من السلط الرسمية - إلى اعتماد ذلك حجة في إقصائهم عن المجمع. فلقد بين أن المجمع حرم من كثير من أهل الفعل والعلم، وأن الأعمال التي يقوم بها المجمع والأعمال التي يقوم بها لغويون وأدباء ليسوا أعضاء به، سيكون لها أثر حميد يشهد بالنهضة العربية المعاصرة الزاهرة(123).

فالتبرير يبدو ماهراً وسديداً إلا أنه لا يكفي إن اعتبرنا قضية إقصاء أدباء وجامعيين كان من المفروض أن يكونوا من المجمعيين الأول(124).

ولقد استطاع كثير من أولائك الأدباء دخول المجمع بعد أن تطور وتجاوز خلافاته الأولى. فاحتضن في ثلاثين سنة مائة عضو عامل من أفق واختصاصات مختلفة(125).

3 - 3 إن تأكيدنا على الأصول الثقافية للأعضاء الأول من المجمعيين يهدف إلى تسليط الأنوار على تكوينهم الأدبي المحض الذي سيؤثر كثيراً على اختيار المعايير اللغوية المعتمدة في أعمال المجمع وعلى قراراته، طيلة ثلاثين سنة من حياته. فلقد استأثر ذلك الجيل الأول بالمجمع، ومنع الجيل اللاحق من توجيه المجمع إلى وجهة أخرى. ولقد تركنا الحديث عن حياة المجمعيين الجدد وعن أعمالهم. فلقد كفانا المجمعيون مؤونة ذلك. إلا أننا سنذكرهم بمساهماتهم عندما نتحدث عن القضايا التي كان لهم فيها رأي(126). فيكفينا أن نذكر أنهم دخلوا المجمع بعد الحرب العالمية الثانية. وإليهم ينتسب علماء أبعدوا عندما اختير الأعضاء الأول. فكانوا يشاركون في أعمال المجمع أخصائيين وفنيين في العلوم الصحيحة باللجان

---

(123) منصور فهمي: هل اللغة في حاجة إلى إصلاح، الهلال السنة 42 (1933) ص 275.

(124) Pellisson et d'Olivet, Histoire 1/XVI. يذكر أن الكاتب الشهير موليير لم يدخل المجمع الفرنسي فكتب على تمثاله بالمجمع «إن مجده غني عن كل شيء لكن مجدنا لا يستغني عن مجده».

(125) مهدي علام: المجمعيون ص (د - و)، حيث توجد قائمة المجمعيين، وتبين حسب الكراسي باعتبار تقاليد المجمع الفرنسي - انظر أيضاً مذكور: المجمع ص ٢٧.

(126) نشير في عملنا هذا إلى أكثر من عشرين منهم. وهم في جلهم من الجنسية المصرية.

التي استبد بها إذاك الأعضاء الأدباء. وستشهد مداولات المجمع في الميدان الفني بمساهماتهم المهمة. ولقد أثر دخولهم المجمع على ماهية الهيئة العلمية بالمجمع التي احتضنت طيلة الثلاثين سنة واحداً وثلاثين أديباً، وعشرة أخصائيين في العلوم الفيزيائية والرياضيات، وثمانية أطباء، وعشرة قانونيين، وعشرين فقيهاً، وأحد عشر من المؤرخين والجغرافيين، وتسعة عشر شاعراً، وثمانية عشر صحافياً، وأحد عشر من الفلاسفة وعلماء النفس، وستة عشر من الأخصائيين في الساميات المزدوجي اللغة. وهم ينتسبون إلى التعليم العالي أو إلى البحث العلمي، ويتميزون بتعلقهم بالحداثة وبإتقان العربية، وبسعيهم إلى تجاوز تجارب سلفهم سواء بالبحث عن حلول وسطى أو بنقد عنيف للتراث ولبعض القرارات التي سبق للمجمع أن وافق عليها. ولقد سلكوا مسلك الجرأة في دراسة بعض المشاكل المطروحة دون أن يبدلوا شيئاً مما اتفق عليه من قبل. وسنحاول أن نؤكد خاصة على نوعية مقاربتهم للمشاكل، وعلى جهودهم لتوجيه المجمع توجيهاً جدياً وتأييده ببرامج جديدة.

والملاحظ أنهم لم يكونوا مُجْمِعين على إصلاح برنامج المجمع لأن احترام التوازن بين المحافظين والمحدثين كان قانوناً قائماً يحول دون ذلك. ولا بد أن نشير أيضاً إلى أنه لا يكفي أن ينتسب عضو إلى ذلك الجيل الثاني ليكون مستعداً إلى النظر إلى القضايا نظرة تطور، لأن البعض منهم سيظهر من المحافظين المتعنتين إن قارناه بالشيخ عبد القادر المغربي على سبيل المثال.

ويكفينا أن نؤكد على أنهم يمثلون في جلهم مجموعة من دعاة الحداثة بما لهم من متناقضات، وتردد لا سيما عندما تقف في وجوههم قواعد العربية المقننة التي تمنعهم من إصلاح العربية. فهم ينتسبون حسب رأينا إلى مجموعة المخضرمين الذين ستكون مقترحاتهم في اللغة ومشاكلها على قدر حيرتهم الداعية إلى التوفيق بين قرارات سلفهم من المجمعيين ومتطلبات التطور الصاخبة.

الفصل الرابع

هياكل المجمع وأهدافه

أ ـ مدخل عام

الوجود بالفعل:

1 - 1 ينص القانون الأساسي للمجمع على أن يكون مقره الرئيسي بمدينة القاهرة. وفي ذلك وجه شبه بالمجمع الفرنسي، وإن كان المجمع العلمي العربي بدمشق قد أقر إنشاء فرع له بمدينة حلب لأسباب سياسية ودينية(1). ولقد تسببت الوحدة بين مصر وسوريا سنة 1958 في تقسيم مجمعنا إلى فرعين متساويين مبدئياً، أحدهما بالقاهرة والآخر بدمشق يجتمع فيهما المجمع وتعقد بهما مؤتمراته على التوالي. إلا أن تلك التدابير لم تدخل حيّز التنفيذ، لا سيما بعد أن انفصمت عُرى الوحدة بين العاصمتين العربيتين سنة 1961.

1 - 2 استقر المجمع منذ نشأته بقصر حسين رياض، شارع ابن أرحب عدد 1 بالجيزة مقابلاً الجامعة المصرية(2). وهو قصر جميل واسع الأرجاء، لا تبلغ سمعته سمعة المدرسة العادلية التي استقر بها المجمع العلمي العربي بدمشق لأن تلك المدرسة قد لعبت فيما مضى دوراً هاماً في نشر التعليم بسوريا، ودرَّس بها مشاهير من الرجال من أمثال ابن خلكان (ت 681 هـ/ 1282 م) وابن خلدون (ت 808 هـ/ 1406 م)(3)، ولأننا نجهل الكثير عن ذلك القصر المستقر وعن صاحبه، إذ لم نحصل على مرجع أساسي يوضح لنا تلك القضية توضيحاً كافياً. فلا نعلم من الأمر سوى أن

---

(1) رشاد الحمزاوي: مجمع دمشق ص 2.

(2) مجلة مجمع القاهرة 1/1؛ O.M 14 (1934) ص 46؛ لويس ماسنيون، الدورات الست الأولى ص 160.

(3) رشاد الحمزاوي المذكور سابقاً ص 2.

حسين رياض باشا مصري قد سخر الملك فؤاد منزله ليكون مقراً للمجمع. وقد جاء اسمه مذكوراً عند إلياس سركيس[4] الذي يفيدنا أنه اهتم بترجمة المؤلفات شبه الفلسفية التي وضعها المؤلفون الإنكليز والألمان. وترجم ثم نشر سنة 1902 كتيباً لليهودي الصهيوني الألماني ماكس نردو (Max Nordau). ويحتمل أن تكون له صلة نسب برياض باشا الرجل السياسي المصري، الذي عاصر الشيخ محمد عبده لأنه «كان ممن مارسوا طويلاً السياسة بمصر... وهو مسلم ورع وإن قيل أنه كان يؤمن باليهودية»[5]. ولما كان اسم حسين ولقب رياض مستعملين بكثرة بمصر، يتعسر علينا أن نجزم بأنه صاحب القصر الذي استقر به المجمع لأول مرة. ويعسر علينا كذلك، بالاعتماد على مالنا من معلومات الآن، من أن نقر أن حسين رياض ذاك قد لعب دوراً ما في الحياة السياسية والثقافية بمصر.

1 - 3 لم يطول المجمع كثيراً بمقره الأول الذي تركه سعياً وراء الفوز بمقر يلائمه. وذلك مما لم يتوفر له بتاتاً في بحثه عن مقر مثالي. فكان شأنه شأن المجمع الفرنسي قبل أن يستقر بقصر اللوفر[6]. ولقد ندم مجمعنا على ترك مقره الأول[7].

فلقد قر قراره بقصر آخر بشارع القصر العيني عدد 110 بالقاهرة. وكان من أملاك أسماء حليم، حفيدة محمد علي. ولقد تركه المجمع ثانية إثر هدمه وتعويضه ببنك القرض الزراعي والتعاوني. وظل المجمع يبحث عن مقر لائق بمنزلته، راجياً أن يستقر به القرار بالمجمع الثقافي أو بدار الكتب وحتى بمقر الجامعة العربية. لكن بدون جدوى[8]. فاستقر نهائياً بشارع مراد عدد 26 بالجيزة، في منزل لصاحبه سميح موسى، وهو من الأعيان المصريين الذين أممت أملاكهم إثر الثورة المصرية سنة

---

(4) سركيس معجم المطبوعات ص 716، ٩٦٧.

(5) Ch. Roux: Histoire de la Nation Egyptienne P. 142.

انظر أيضاً رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام ج 170/1 - 179؛ رياض باشا، المقتطف 39 (1911) ص 105 - 112.

(6) G.E. 186/1، ولقد عرف مجمع بغداد نفس الصعاب ـ انظر مجلة مجمع بغداد ج 1 (1950) ص 385 - 386.

(7) إبراهيم مدكور ـ مجمع ص 31 - 32.

(8) نفس المصدر ص 82.

1952. إلّا أن هذا المقر الثالث لم ييسر للمجمع أعماله ولم يحسن ظروفها لأنه كان في حاجة ملحة إلى مقر لائق به يحفظ شمله ويأوي جميع نشاطاته من اجتماعات اللجان، وجلسات العمل، واجتماعات المنشئين والخبراء. فكان من الشطط أن يظل المجمع ينتقل من مقر إلى آخر منذ نشأته[9]. ولقد استقر به القرار سنة 1984 بمقر يليق بمقامه في 15 شارع عزيز أباظة بالزمالك.

1 - 4 ابتدأت دورة المجمع الأولى يوم الثلاثاء 14 شوال 1352 هـ/ 30 يناير 1934 م. ولقد افتتحها رسمياً وزير التعليم العمومي إذاك، محمد حلمي عيسى باشا. وتعذر على الملك فؤاد حضورها لأسباب صحية، وإن كان هذا العذر غير مقنع، اعتباراً للعناية التي كانت تحظى به عنده تلك الهيئة العلمية. صحيح أن الملك فؤاد كان مريضاً إذ أنه توفي سنة 1936. إلا أن تغيبه كان يعبر عن امتعاضه من المهاترات التي دارت حول المجمع ومن الأحكام القاسية التي أبداها خصوم النظام في شأن أعضاء المجمع، لا سيما في شأن المستشرق الهولندي فنسنك (Wensinck) الذي انتدبه الملك فؤاد قبل وفاته ليكون عضواً بالمجمع[10]. وحضر جلسة الافتتاح رجال الدولة الرسميون، والأعيان، ورجال الأدب والصحافة وجميع الأعضاء العاملين باستثناء عضو من تونس، وهو حسن حسني عبد الوهاب[11]. وعقد المجمع جلسته الأولى في نفس اليوم بإشراف رئيسه المؤقت الدكتور محمد رفعت باشا[12]. وعينت الجلسة الثانية يوم الأربعاء 15 شوال 1352 هـ/ 31 يناير 1934 م للنظر في اللائحة الداخلية للمجمع (القانون الداخلي). ولقد آستغرقت تلك اللائحة الأسابيع الثلاثة الأولى من الدورة الأولى التي دامت حتى الثاني من ذي القعدة 1352 هـ/ 18 مارس 1934 م[13].

1 - 5 وتعتبر تلك اللائحة الداخلية التي ينص عليها دستور المجمع (المادة 18) من

---

(9) إبراهيم مدكور: الدورة 28، الجلسة الأولى ص 9 (مرقونة).

(10) L. Massignon, J.A. 233 (1941 - 42) P. 214.

والملاحظ أن الحكومة المصرية كانت موّلت في ذلك العهد الترجمة العربية «للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف» الذي كان يشرف عليه Wensinck منذ سنة 1922.

(11) محاضر 5/1.

(12) مجلة مجمع القاهرة 22/1 - 27.

(13) محاضر 96/1 وما بعدها.

مشمولات المجمع، ولا يمكن تطبيقها إلا بعد موافقة وزير المعارف[14]. فوافق على أول لائحة داخلية بمقتضى القرار الوزاري عدد 3985 بتاريخ 12 مارس 1934، عندما كان أحمد نجيب الهلالي وزيراً للمعارف[15]. وتتميز تلك اللائحة عن دستور المجمع بما تيسره من تخريج واسع لأهداف المجمع لأنها أقرت مع مبدأ وضع صيغ جديدة[16] لتعريب العلوم، الدعوة إلى اعتماد المعرب في وضع المصطلحات[17]. ولقد عارض هذين القرارين الأعضاء الأزهريون الذين رفضوا حتى الاستدراكات على القرارين المعنيين، باعتبار أن ذلك الإجراء لا يعتمد إلا عند الضرورة. ولقد احتج الأزهريون على ذلك، لأنهم كانوا يخشون أن يأتي جيل آخر فيحول الضرورة إلى قاعدة[18]. وعارضوا زملاءهم في شأن إقرار دراسة اللهجات التي كادت تحذف من برنامج المجمع[19] الذي قرر أيضاً وضع معاجم عملية، وبالخصوص الاهتمام اهتماماً خاصاً بوضع معجم تاريخي للغة العربية.

2 - 1 ولقد ضبطت تلك اللائحة التنظيم الإداري بالمجمع وحددت الوسائل المادية والفنية التي تسمح له بأداء مهمته في أحسن الظروف. وأسندت السلطة العليا لرئيسه الذي يختار من الأعضاء المصريين من قائمة ثلاثة مرشحين، يقترحهم المجمع على وزير المعارف الذي يعرض بدوره تلك القائمة على رئيس الدولة، الذي يقرر رسمياً تعيين رئيس المجمع. والملاحظ أن دستور المجمع لا يخص بتلك الرئاسة المصريين فحسب بل إن العادة جرت بتعيينهم في ذلك المنصب باقتراح من زملائهم من غير المصريين[20]. وينتخب الرئيس لمدة ثلاث سنوات، خلافاً لما جرت به العادة في المجمع الفرنسي مثلاً. وتنحصر مهمته في تسيير أعمال المجمع، والسهر على احترام دستوره ولائحته الداخلية ورئاسة جلساته، وتمثيل المجمع رسمياً باعتباره الناطق الرسمي باسمه، ومراقبة أعمال أميـن سره الدائم. وهو يدعو إلى

(14) مرسوم ص 15.

(15) نفس المصدر ص 31.

(16) محاضر 9/1.

(17) نفس المصدر ص 12.

(18) نفس المصدر ص 26.

(19) نفس المصدر ص 17، 103، 283 - 297.

(20) نفس المصدر ص 159؛ إبراهيم مدكور مجمع ص 18.

المؤتمر السنوي للمجمع، ويقر جدول أعماله، ويحيط به علماً جميع الأعضاء قبل ستين يوماً من انعقاد المؤتمر[21]، ويرأس اللجان التي يعين بها عضواً لا سيما لجنة الميزانية. ومن واجب الرئيس أن يقدم تقريراً سنوياً[22] عن أشغال المجمع. ولقد أسندت هذه المهمة الأخيرة فيما بعد إلى أمين السر[23]. وترأس المجمع لأول مرة محمد توفيق رفعت باشا، ابتداءً من أول مارس 1934. وآحتفظ بذلك المنصب إلى أن توفي في 5 أغسطس 1944. وكذلك الشأن بالنسبة لخلفه لطفي السيد الذي عين بقرار بتاريخ 31 مارس 1945 حتى خلفه طه حسين سنة 1969 إلى أن توفي سنة 1973[24] وآلت الرئاسة إلى إبراهيم مدكور من بعده.

2 - 2 وتعتبر خطة أمين السر الدائم خطة جديدة لأنها لم تثبت بدستور المجمع. ولقد أقرها المجمعيون عند وضع اللائحة الداخلية، إسوة بالمجمع الفرنسي[25]. وهو يختار أيضاً بالانتخاب من الأعضاء المصريين العاملين، وتنحصر مهمته بالخصوص في تدوين محاضر جلسات المجمع، وطبع أعماله، وتنظيم مكتبته، ومراقبة شؤونه الإدارية. ولقد عهد إليه أيضاً بتأبين الراحلين من أعضاء المجمع، وبتقديم التقرير السنوي عن نشاط الهيئة العلمية اللغوية. وهو تقرير يصف أعمال المجمع من الدورة السابقة إلى الدورة اللاحقة[26].

فكان منصور فهمي[27] أول من عيّن في ذلك المنصب وذلك في 17 فبراير 1934 واحتفظ بمنصبه ذاك الذي مكّنه من تسيير أعمال المجمع حتى وفاته في 26 مارس 1959[28]، وقد خلفه إبراهيم مدكور المولود سنة 1902[29] وذلك في 2 أكتوبر 1960[30].

(21) نفس المصدر 109/1.

(22) مجلة مجمع القاهرة 4/5 - 8.

(23) مجلة مجمع القاهرة 77/6 حيث جاء فيها أن خطبة الرئيس تقتصر على افتتاح المؤتمر. أما فيما يتعلق بالتقارير التي قدمها انظر المجلة عدد 1 وما بعدها من الأجزاء الأخرى.

(24) انظر في شأن تعيين رؤساء المجمع: مجلة مجمع القاهرة 3/6، 159 - 160، 4/7، 107 - 108، 281، 3/8، 203، 209، 295، 289/10، 239/13، 193/14، 227، 269.

(25) محاضر 45/1 - 46.

(26) مجلة مجمع القاهرة 78/6.

(27) محاضر 166/1 - 167.

(28) مجلة مجمع القاهرة 28/1، 178/5، 11/6، 109/7، 3/8، 409.

(29) مجلة مجمع القاهرة 4/7، 11، مهدي علام: المجمعيون ص 8 - 10.

(30) نفس المصدر 369/13.

يسهر على إدارة المجمع ـ حسب اللائحة الداخلية ـ المراقب الإداري[31] وهو رئيس الموظفين به. ومن مهامه مراقبة أعمال المحررين والكتبة، ونشر مجلة المجمع وتوزيعها وتنظيم مصلحة وثائقه. وكثيراً ما عهد بتلك الخطة إلى موظفين ساميين من وزارة المعارف، لا سيما المتفقدين منهم الذين عينوا ليضمنوا للمجمع سيراً إدارياً عادياً وليراقبوه عن كثب نيابة عن وزارة المعارف. وكان الشيخ حسنين الغمراوي أول مراقب إداري للمجمع إلى أن غادره في 3 يناير 1935. وخلفه بالتوالي محمد أحمد جاد المولى، والشيخ عبد العزيز البشري، وعبد الفتاح الصعيدي، وإبراهيم خليل[32] إلخ.

2 - 3 إن دستور المجمع يستوجب تكوين لجان (المادة 10) سنتحدث عنها بالتفصيل فيما يلي لتحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها المجمع. ولقد أقرت اللائحة الداخلية سبع لجان[33] من شأنها أن تعرض أعمالها على المؤتمر السنوي الذي يجتمع مرة في السنة (المادة 9)، خصوصاً في الشتاء أو في الربيع. وتدوم دورته عموماً شهراً كاملاً تخصص فيه عشرون جلسة على أقل تقدير لأعمال المجمع. وكان من المنتظر أن يعقد المؤتمر مرتين في السنة لاستنفاذ الأشغال والأعمال، وذلك ما لم يحصل بتاتاً رغم تراكم الأعمال، وقد منعته الحرب من الانعقاد من سنة 1939 إلى سنة 1940 لغياب أعضائه الشرقيين والمستشرقين الذين لم يحضروا أيضاً أعماله من 1940 إلى 1944[34].

2 - 4 المؤتمر هو السلطة اللغوية العليا. فهو مؤهل دون غيره لاتخاذ القرارات المتعلقة باللغة[35]، ولا تعتبر تلك القرارات نافذة المفعول إلا بموافقة أغلبية أعضائه العاملين الحاضرين، على أن يرجح صوت الرئيس عند التعادل. وهي تؤخذ في جلسات العمل، وليست ملزمة إذ «لم يفكر في مصر في الطرق الديكتاتورية التي تفرض (تقييداً بعقوبات) بتركيا وخصوصاً إيران المصطلحات المعجمية الجديدة

(31) محاضر 56/1، 115، 153.

(32) مرسوم ص 115 - 116.

(33) لويس ماسينيون، الدورات الست الأولى ص 161.

(34) إبراهيم مدكور: مجمع ص 21، مجلة الرسالة: السنة 8 (1940) ص 316.

(35) مجلة مجمع القاهرة 70/4، 79، 173، 213، 237.

الموضوعة باعتماد قرار أو باعتماد مداولات لجمعية لها سلطة القانون»[36].

والمؤتمر مؤهل أيضاً لاتخاذ جميع التنظيمات الإدارية[37] لتنظيم المجمع من جديد مواكبة لمختلف التطورات. ولذلك يحق له تجديد دستور المجمع ولوائحه الداخلية التي أعيد فيها النظر ابتداء من الدورة الرابعة، لا سيما وأن المجمع عرض مشروعاً في هذا الشأن على مكتب البرلمان المصري إذاك[38]. ولقد ظل في الانتظار إذ يبدو أن الأغلبية البرلمانية حين ذاك لم تكن راغبة في تحوير المشروع الأول تقديراً للملك فؤاد باعث المجمع. ولقد حور دستور المجمع ولائحته مرات عديدة في عهد الملك فاروق وإثر تطورات سياسية سواء في مصر أو في العالم العربي. فحورت النصوص الرسمية جزئياً مرتين في عهد الملك فاروق[39] وشملت الدستور وذلك في 20 ربيع الثاني 1359 هـ/ 28 ماي 1940 م، ثم في 15 شوال 1365 هـ/ 11 سبتمبر 1946 م. ولقد صدق على اللائحة الموافقة لهما، وزير المعارف، السنهوري في 26 مارس 1946 م.

وحور النظام الجمهوري بدوره الدستور بالأمر عدد 434 الصادر في 14 سبتمبر 1945. وصدق على اللائحة الموافقة له وزير التربية في 17 ديسمبر 1955[40]. فأصبح المجمع يدعى **مجمع اللغة** العربية. واستوجبت الوحدة بين مصر وسوريا دستوراً آخر أقر توحيد مجمع القاهرة ومجمع دمشق، بصدور مذكرة وزارية تبعها قرار رئاسي عدد 144. 31 أمضاه الرئيس جمال عبد الناصر. وصدرت إثره لائحة داخلية أيدها القرار الوزاري عدد 31[41].

2 - 5 ظل ذلك الدستور نافذ المفعول بالرغم من انفصام الوحدة المصرية السورية في 28 سبتمبر 1961، كما ظلت مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق تصدر

(36) لويس ماسينيون: الدورات الست الأولى ص 16؛ انظر أيضاً مجلة مجمع القاهرة 13/8 حيث قرر المجمع ألاّ يلزم غيره بقراراته العلمية واللغوية.

(37) مجلة مجمع القاهرة 58/7 - 74، 245 - 253، 448 - 457.

(38) مجلة مجمع القاهرة 5/5.

(39) نفس المصدر 171/5 - 177؛ مرسوم ص 18 - 23.

(40) إبراهيم مدكور، مجمع ص 122، 148.

(41) نفس المصدر ص 128، 151.

حتى الآن باسم **مجلة مجمع اللغة العربية ـ مجلة المجمع العربي سابقاً**.

والملاحظ أن تلك النصوص الدستورية الجديدة قد أتت بحلول لبعض القضايا المطروحة منها إقرار استقلالية المجمع، وضبط أهدافه باعتبار ما أسند إليه من مهام جديدة، وتحديد منزلة أعضائه وتجديد تنظيمه الإداري. وتميز الدستور الجديد خصوصاً بضمان استقلالية المجمع، والاعتراف بأن له شخصية اعتبارية، وبتوفير ميزانية مستقلة له يقرها سنوياً بنفسه ويتصرف فيها بحسب حاجاته، بدون تدخل وزارة التربية. ويبدو لنا أن توحيد المجمعين العربيين كان السبب في وضع هذا الدستور المتحرر نسبياً لأنه ينص رغماً عن ذلك على وجوب اعتبار وزير التربية الرئيس الأعلى للمجمع.

إن هذه التحويرات قد رفعت لبساً كبيراً بأن فصلت بين الأهداف والوسائل[42]. فهي تقر ضرورة التزام المجمع بالمحافظة على سلامته العربية وجعلها وافية بمتطلبات العلوم، لكنها تفرض عليه مهام أخرى منها توحيد المصطلحات العربية، وإحياء التراث العلمي العربي وربطه بالتراث الإنساني، والنظر في كل ما من شأنه أن يطور اللغة ويرقيها من ذلك إصلاح كتابتها وتيسير نحوها.

وكانت تلك الأهداف القارة التي أوحت بالبعض منها اعتبارات سياسية، تستوجب اعتماد وسائل مناسبة لها، وإن كانت في حد ذاتها طارئة من ذلك وضع معجم تاريخي للغة العربية، ودراسة اللهجات دراسة علمية، وتحقيق ونشر النصوص القديمة مثلما هو الشأن في مجمع دمشق، وتدعيم التعاون بين المؤسسات العلمية العربية والأجنبية، وتشجيع الآداب العربية[43]، والحرص على أن تنفذ وزارة التربية قرارات المجمع في شأن اللغة العربية ومصطلحاتها وبلاغتها.

الأعضاء والهيئات:

3 - 1 حدد عدد المجمعيين بثمانين عضواً منهم 20 مصرياً، و20 سورياً و20

(42) محاضر 173/1 حيث ينص الدستور الأول على أن نشر مجلة المجمع وتوزيعها هدف من أهداف المجمع.

(43) مجلة مجمع القاهرة 11/8. ولم ينظر المجمع في هذه القضية عند نشأته ولم تذكر صراحة في دستوره الأول وإن كانت من الأهداف الأساسية بالمجمع الفرنسي. ولقد مرت على مجمعنا عشر سنوات دون أن يمنح جائزة أدبية.

من العالم العربي حتى «أصبح المجمع برلماناً عربياً وافر العدد»[44]. ولقد دخل المجمع ابتداء من نشأته سنة 1934 أربعة وتسعون عضواً عين منهم 65 عضواً. ولم ينتخب منهم إلا 31 عضواً[45]. وأصبح المستشرقون أعضاء مراسلين بعدما كانوا من العاملين. ولقد فرضت هذه المنزلة الجديدة وكفاءة بعض الأعضاء واختصاصاتهم العلمية المتنوعة، ضرورة التزام كل عضو بمعرفة لغة أجنبية قديمة أو حديثة، زيادة عن معرفته باللغة العربية، وبالتخصص في علم من العلوم، والاهتمام بالتراث الثقافي العربي. إلا أن هذه الشروط، وإن كانت متوفرة عند أعضاء المجمع من السوريين والمصريين من أمثال الأمير مصطفى الشهابي، فإنها معدومة بالنسبة لأغلب الأعضاء من العالم العربي الذين كانت لهم ثقافة تقليدية، وكان تعيينهم بالمجمع يرضخ أحياناً لاعتبارات سياسية بحتة.

3 - 2 لقد أقرت النصوص الجديدة ثلاث هيئات رئيسية أولها مؤتمر المجمع الذي بيده الحل والعقد مبدئياً مثلما كان شأنه في الدستور الأول، على أن يجتمع في غير القاهرة من العواصم العربية[46]. ويساعد المؤتمر هيئة ثانية وهـو **مجلس المجمع**[47]. وهو عبارة عن إدارة جماعية متكونة من مصريين في مصر وسوريين في سوريا. وتنحصر مهمته في تطبيق قرارات المجمع العلمية وفي توزيع الأعمال على لجان المجمع.

يدير المجمع لجنة إدارية تقر ميزانيته، تـراقب أشغال موظفيه وسير أعماله. ولقد اعتمد هذا النظام في فرعي **المجمع**، دمشق والقاهرة، اللذين يعودان بالنظر إلى **المكتب الدائم**[48]، وهو هيئة مركزية مقرها القاهرة مهمتها تطبيق قرارات الفرعين المشتركة، ووضع ميزانيتيهما والتنسيق بين أعمالهما.

هكذا كان مجمعنا الموقر سنة 1964 حتى أن بعضهم كان يجد شبهاً كبيراً بينه وبين **المجمع** الفرنسي. إلا أن هياكل **المجمع** العربي، وما طرأ عليها من تغييرات

(44) إبراهيم مدكور، مجمع ص 22.

(45) نفس المصدر ص 28.

(46) نفس المصدر ص 22.

(47) كان هذا المكتب موجوداً في عهـد الملك فـاروق. انظر مجلة مجمـع القاهرة 171/5، 176.

تجعلنا نقر أنه ليس نسخة من مثيله الفرنسي، وإن كان قد أفاد من تجربته دون أن يتنكر لذاته ولخصائصه ومميزاته. لأن وجوده كان وليد ظروفه الخاصة. ولقد تميز عن المجمع الفرنسي منذ البداية بكونه مجمعاً عربياً دولياً قد ارتضى لنفسه أعضاء، خلافاً لما هو الشأن في مثيله الفرنسي، عاملين ومراسلين من الأجانب. وهو يعقد بذلك مؤتمرات سنوية لم تكن معهودة بالمجمع الفرنسي. ويهتم بلغة تعتبر تراثاً لشعوب عديدة تستوجب مواقفها اللغوية والسياسية منه وضع مشاكل متنوعة لا أثر لها في المجمع الفرنسي، إلا إذا اهتم مثلاً باللغة اللاتينية واعتبرها لغة مشتركة بين شعوب كثيرة.

3 - 3 فمشاكل العربية وقضاياها التي أصبحت تتخلص شيئاً فشيئاً من النظرة التقليدية، قد دعت المجمع إلى أن يصبح هيئة مختصة تتحمل مسؤوليات ليست من واجبات الجمعيات الأدبية. ولقد ظل المجمع بالرغم من إنشاء مؤسسات جديدة مختصة بمصر وبالعالم العربي، مجمعاً لغوياً وعلمياً، وأدبياً إلخ. . . مما كان يعهد به إلى أقسام مختلفة من معهد فرنسا (Institut de France)(48). فكيف نحكم على مجمعنا وعلى اهتماماته المختلفة عندما نعلم أن Brunetiére، وهو مجمعي فرنسي، كان يرفض أن يهتم المجمع الفرنسي بوضع معجم الاستعمال الفرنسي «إن هذا العمل ليس من وظيفته بل هو من وظيفة مجمع النقوش والآداب Institut des Inscriptions et belles lettres». فلم يعهد للمجمع الفرنسي بإتمام تاريخ فرنسا الأدبي، وليس له من الامتيازات مما يؤهله لوضع معجم اللغة التاريخي»(49). والملاحظ أن هذا الرأي لا يعني مجمعنا الذي لم يكترث به، إذ أنه قرر الشروع في وضع معجم تاريخي يحتاج إتمامه إلى تاريخ.

3 - 4 ولقد تميز مجمعنا العربي بمؤالفته المستمرة مع الأوضاع والتعامل معها، مما يَسَّر إدماج مهام جديدة في برنامجه، سعياً وراء جعل اللغة العربية وافية بحاجات الثقافة في الحاضر والمستقبل. ولم تمس كل هذه التغييرات المختلفة الأهداف الجوهرية للمجمع، ومنها المحافظة على سلامة اللغة العربية وعلى

---

(48) محاضر 1/194 - 195.

(49) G.E. 189/1.

شجاعتها، وجعلها وافية بحاجات العصر. ويعنى بالعربية الفصحى الشريفة. فهي تعتبر موضوع دراسات المجمع الأساسية[50].

إن اختيار الفصحى أساساً دون غيرها، اختيار مبدئي متفق عليه بالإجماع لا سيما في مجامع القاهرة، ودمشق وبغداد وبالمؤسسات الجامعية والعلمية بالعالم العربي[51]. وهو نابع من اليقين الراسخ من أن اللغة العربية الفصحى قادرة على التعبير على جميع المفاهيم الفنية والعلمية المعاصرة، وعلى استيعابها مثلما كان شأنها في الماضي[52]. وذلك ما عبرت عنه مؤلفات عديدة ما انفكت تؤكد على مؤهلات العربية وتعارض الدراسات التي تبرر مشاكلها لأسباب ليست دائماً شريفة.

لقد كون المجمع ليستعيد آثار الماضي المجيد حتى تظل العربية لغة كونية خالدة، لأنها حسب بعضهم تتكون من عناصر يعود أصلها إلى ماضٍ ليست له بداية. وهي قادرة على الامتداد على مستقبل لا نهاية له[53]. فهي عند أدباء القرن التاسع عشر والمجمعيين المعاصرين النموذج الذي يجب أن يحتذى لأنها لغة القرآن، وهو كتاب العربية الأكبر، الذي جمع بين الإعجاز والبيان[54]. وتلك دعوة إلى نوع من التوقيف الضمني الذي يعود حسب رأينا إلى عوامل نفسانية أكثر منها لغوية، لأن هذه التبريرات ترمي أولاً وبالذات إلى المحافظة على التراث الإنساني العربي الذي تعبر عنه اللغة العربية ولا تحرص كثيراً على تهيئتها إلى أن تصبح أداة تواصل عصرية. ولقد طغت على تلك التبريرات العواطف حتى أصبحت ضرباً من التعسف والاستهتار.

3 - 5 ويحسن في هذا الصدد أن نشير إلى بعض الآراء البارزة، التي كثيراً ما عبر عنها المجمعيون من الراحلين أو الأحياء لنفيد من تصورهم للغة، موضوع دراساتهم، والشغل الشاغل للمجمع، ولنتحسس وجهات الأبحاث المخصصة لها،

---

(50) مجلة مجمع القاهرة 1/هـ؛ انظر أيضاً ص 269، 3/10.

(51) مجلة مجمع دمشق 223/32 - 224.

(52) مجلة مجمع القاهرة 291/1، 214/8 - 218، 538/14.

(53) مجلة نفس المصدر 64/5.

(54) مجلة نفس المصدر 203/12.

وحدودها وخاصة قيمتها. فلقد نعتوا العربية بكونها[55] «**أشرف اللغات وأنبلها**». وهم يرون «أن العربية وحدها تهتك أستار الأسرار وتبوح بما وراءها من غوامض الدقائق ومعضلات الأفكار» لأن «الكلمة لا يفسرها إلا لغتنا المبينة». أما فيما يتعلق بمعجمها فهو متميز على غيره من المعاجم لأن «لغتنا في نفسها غنية عظيمة الوفر» ولأنه «يجمع بين الفائدة والمتعة كليهما كالورد المنظور».

ولذلك وجب تلقين النشء العربية أي «تربية ملكة العربية الفصحى النقية في نفوس الناشئين، وهم نشدة المجد وعدة الاتحاد والمستقبل» لأن «اللغة... هي من ماضيها وحاضرها ومستقبلها وحدة قوية متماسكة تتسع لكل المصطلحات». ولذلك ينبغي الربط بين الماضي والحاضر للتواصل وللتعبير عن العصر «حتى تصبح العربية كما كانت في الماضي لغة غزيرة نابضة بشباب الحياة، تساير ركب الحضارة».

إن هذا التصور المستمر للغة يشمل تعريفات غنائية جمالية، تدعو إلى مؤالفتها لقضايا العصر شريطة الاعتماد على صحيح اللغة «لأن مبدأ المحافظة على الصحيح الذي فرض نفسه فرضاً في القرن التاسع عشر وأحياناً باحتشام، قد مَكَّنَ على الأقل من المحافظة على نقاوة اللغة الأدبية. وكان أساساً للدور الذي قام به مجمعا دمشق والقاهرة أولاً، وبغداد حاضراً»[56].

(ب) لجــان المجمــع

الرجـال والأعمال:

4 - 1 أقرّ دستور المجمع (المادتان 10 و11) إنشاء لجان: «للمجمع أن يعهد في إعداد كل فرع من فروع الأعمال الموكولة إليه إلى لجنة ينتخبها من بين أعضائه

---

(55) انظر في شأن الأحكام المخصصة للعربية، مجلة مجمع القاهرة 269/1، 275 - 276، 10/3، 313، 49/5، 64: وهي آراء لم تختلف في جوهرها عن آراء المجمعيين الفرنسيين في لغتهم حيث يذكر Pellison et d'Olivet P. 12 «اعتباراً إلى أن لغتنا قد بلغت من الكمال ما لم تبلغه لغات أخرى، يمكن لها أن تحلّ محل اللغة اللاتينية، مثلما حلّت اللاتينية محل اليونانية» ـ انظر كذلك أنور شِحْنة في مؤلفه **The Arabic Language** ص 17 الذي يعرض فيه اعتزاز أقوام آخرين بلغاتهم وبتبجيلها على غيرها.

(56) Regis Blachere, le developpement et L'adaptation de la langue arabe moderne, Ibla 20 (1957) P. 44.

العاملين. ولهذه اللجان أن تعقد اجتماعاتها في غير المدة المحددة للاجتماعات العامة»[57].

وبهذا الاعتبار تكون اللجان الخلايا الأساسية للمجمع إنْ اعتمدنا اللائحة[58] الداخلية ومختلف الأعمال المنجزة ليؤدي المجمع رسالته حسبما يرام. وبالتالي يرى أنه يحسن الاهتمام بنشأتها وتطورها بغية دراسة هياكلها ومناهج عملها حتى تقدر مساهمتها في الميادين اللغوية والعلمية حق قدرها.

فالملاحظ أن العضوية في تلك اللجان مقتصرة على الأعضاء العاملين في المجمع، مما يعدّ امتيازاً خاصاً وحملاً ثقيلاً تستوجبهما طبيعة أعمال المجمع وتعقدها. ولعل ذلك يرمي أيضاً إلى إقصاء الأجانب عنها، لا سيما وأن مادة من مواد الدستور (المادة 11) تشير إلى إمكانية مشاركتهم في اجتماعات اللجان. وقد رأى بعضهم مشاركتهم عند الضرورة والإفادة من خبراتهم. أما البعض الآخر فكان يعني بالأجانب حتى الخبراء من العرب، والأعضاء المراسلين والشرقيين، إذ كان مشروع اللائحة الداخلية الأولى[59] يرفض مشاركتهم في جلسات اللجان. ولقد تسبب هذا اللبس في مداولات ومناقشات طويلة بين الأعضاء تعلقت بتعريف وتحديد مسؤوليات الأعضاء الشرقيين والمراسلين وبجدوى مساهمتهم في أعمال اللجان، لا سيما وأن بعضهم كان يتساءل إن كان لا بد أن ينتسب العضو الشرقي إلى صنف العلماء أو السياسيين أو أصحاب الأموال[60]. ولقد كان المجمعيون يعتبرون أنه «مهما كانت امتيازاته لا يجوز أن يسمح له بأن يتجاوز تلك الامتيازات ويشارك في جلسات أعمال اللجان»[61].

أما العضو المراسل فإنه كثيراً ما كان ينزل منزلة الخبير أو المستشار الفني[62] اللذين كان يسمح لهما بحضور جلسات عمل اللجان. فالطبيب الذي يدعى لتأييد

---

(57) مجلة مجمع القاهرة 9/1 (النص العربي) ص 17 (النص الفرنسي)؛ مرسوم ص 14.

(58) مرسوم ص 35 - 36.

(59) محاضر 66/1 (المادة 24)، ص 69 (المادة 26).

(60) محاضر 115 - 124.

(61) نفس المصدر ص 157.

(62) نفس المصدر ص 183، 274.

أعمال المجمع لمدة سنة ليس عضواً مراسلاً. ولذلك وجب التمييز بين العضو المراسل والمستشار[63].

ولم يعوّل على هذا الصنف في أول الأمر لأن وزارة المعارف المكلفة إذاك بتعيين الأعضاء المراسلين من العرب والأجانب لم توفر قائمة أولئك الأعضاء الذين كانت تخلط بينهم وبين الخبراء المصريين[64]. ويمكن أن نعلل كل ذلك بقلة تجربة المجمع واضطرابه الذي لم يمكن من التمييز تمييزاً ضرورياً بين مختلف أصناف الأعضاء الذين يحق لهم العمل ضمن اللجان.

4 - 2 تتركب اللجنة من عضوين على الأقل[65] في المجمع الفرنسي الذي استشهد به في هذه الحالة. إلا أن ذلك لا يمنع من أن تكون اللجنة مكونة من عضو واحد عند الضرورة وبالنسبة للأعضاء العاملين من المصريين المكلفين بأعمال خاصة[66]. وتنتخب كل لجنة رئيساً لها من أكبر الأعضاء سناً من المصريين[67]، ويسجل مداولاتها في محاضر جلساتها كاتب السر، وهو موظف من موظفي المجمع[68].

لقد كان إنشاء تلك اللجان، باستثناء لجنة المالية[69]، أمراً صعباً إذ إن الأعضاء الأولين توزعوا توزيعاً يدل على اختيارات معينة لها صلة بتصورهم، لأهداف المجمع، على أنهم كانوا أيضاً متفقين على تكوين تلك اللجان باعتبار تصنيف العلوم[70]. إلا أن ذلك لم يمنع بعضهم، لا سيما المستشرقين من تفضيل العمل بلجنتي المعجم واللهجات[71].

---

(63) نفس المصدر ص 402 - 403.

(64) نفس المصدر ص 409.

(65) نفس المصدر ص 66، 72؛ مرسوم ص 35 (المادة 27).

(66) محاضر 74/1، 177، 380/2 - 387 حيث يتكلم عن أوغست فيشر ومعجمه.

(67) نفس المصدر 402/1، 122/3.

(68) نفس المصدر 80/1، 429.

(69) نفس المصدر ص 179.

(70) نفس المصدر ص 183.

(71) نفس المصدر ص 184 - 185.

ولقد قرّ القرار على إعطاء الأولوية **للجنة الأصول**[72] التي كانت مدعوة لوضع الأصول اللغوية، وضبط معايير تكوين اللجان ومسؤولياتها. فنتج عن ذلك مداولات طويلة عرضت فيها مختلف الآراء في شأن تصانيف العلوم من بايكن (Bacon) مروراً بأوغست كنت (Auguste Comte)، دون إهمال مختلف نظم تصنيف العلوم في مختلف الأقطار الأوروبية التي ينتسب إليها المجمعيون المستشرقون. فكان عدد اللجان المقترحة يتراوح بين تسع لجان ولجنتين اثنتين، باعتبار تجربة المجمع الفرنسي وباعتماد عدد المجمعيين المحدود. وكان المتفق عليه أن التصنيف المطروح مسألة اعتبارية لم يوافق عليها جميع المعنيين بها. وليس الهدف منها سوى تيسير الأشياء وتسهيلها[73].

4 - 3 وكذلك كان الشأن لما تعلق الأمر بتحديد مسؤوليات اللجان وتعيين أعضائها[74]. فاتفق المجمعيون في نهاية الأمر على إحدى عشر لجنة، ثمانٍ منها علمية[75] وثلاث إدارية سنذكرها فيما يلي **بحسب الترتيب التاريخي لتكوينها لا بحسب نشرها على صفحات مجلة المجمع.**

1 ـ **لجنة المالية**[76]: تتكون ضرورة من الرئيس وأمين السر الدائم. فكانت لها الأولوية لأن ميزانية **المجمع** كانت تتحكم في ضبط عدد اللجان والأموال الضرورية لتغطية مصاريف البحث ومكافآت أعضاء المجمع، والخبراء والمستشارين. وأجمع الرأي على أن تقتصر على الأعضاء المصريين، لأن الحكومة المصرية كانت تمول

---

(72) نفس المصدر ص 186 - 187. ودارت حولها مناقشات طويلة. فسميت لجنة الأصول والقواعد العامة ثم لجنة أصول العربية.

(73) نفس المصدر ص 194، 195 - 280 حيث درست قضية تصنيف العلوم.

(74) نفس المصدر ص 244 - 269، 177.

(75) لويس ماسينيون: الدورات الست الأولى ص 161. لا يذكر إلا سبع لجان لأنه لم يكن يرى أن لجنة الأصول لجنة علمية، أما إبراهيم مدكور: مجمع ص 29، فإنه يؤكد على عدد اللجان التي ذكرنا وعلى مسؤولياتها وأعضائها. انظر كذلك، محاضر، 285/1 - 286، ومجلة مجمع القاهرة 29/1 - 33.

(76) محاضر 178/1 - 181. مكنتنا المداولات في شأن تلك اللجنة من التعرف على مشاكل المجمع المالية وعلى المكافآت المخصصة لكل عضو. فلقد كانت تقدر في ذلك العهد بـ150 جنيه مصري في السنة باعتبار ما يمنح للمجمعيين الفرنسيين والإيطاليين والروس. والملاحظ أن رئيس المجمع لم يشرف على أول اجتماع للّجنة المالية. وذلك بالطبع خرق صريح للائحة الداخلية (المادة 34).

المجمع، مما يؤهلهم أكثر من غيرهم للنظر في ذلك الموضوع. وكان أعضاؤها الأول: فارس نمر (رئيساً) والشيخ أحمد الإسكندري، ومنصور فهمي، وحايم ناحوم، والشيخ حسين والي، وعلي الجارم وأحمد علي العوامري.

2 ـ **لجنة الأصول العامة**: كلفت منذ دورة المجمع الأولى بالنظر في قضية التضمين ونيابة الحروف بعضها عن بعض، والتعريب، والتوليد والاشتقاق وكان أعضاؤها:

الشيخ حسين والي (رئيساً)	الشيخ عبد القادر المغربي
الشيخ إبراهيم حمروش	أوغست فيشر
الشيخ أحمد الإسكندري	الأب أنستاس ماري الكرملي

3 ـ **لجنة مصطلحات الرياضيات**[77]: كان هدفها معالجة مصطلحات الحساب والهندسة والجبر وعلم الآلات (التكنولوجيا) والحيل (الميكانيكا) والفلك. وكان أعضاؤها:

فارس نمر (رئيساً)	أحمد العوامري
الشيخ أحمد الإسكندري	كارلو نللينو

4 ـ **لجنة مصطلحات العلوم الطبيعية والكيميا**: مهمتها معالجة مصطلحات الفيزيا ومنها البصريات، والكهرباء، والمغناطيس وكذلك المصطلحات الكيمياوية. وأعضاؤها:

فارس نمر (رئيساً)	الشيخ أحمد الإسكندري
منصور فهمي	أوغست فيشر
علي الجارم	الأب أنستاس ماري الكرملي

5 ـ **لجنة مصطلحات الحياة والطب**: مهمتها وضع مصطلحات المواليد الثلاثة ووظائف الأعضاء (فزيولوجيا) ومختلف العلوم الطبية. وكان أعضاؤها:

---

(77) لا بد أن نلاحظ الأسماء التقليدية التي أطلقت على اللجان العلمية. ولقد أشار الشيخ المغربي من جهة أخرى (محاضر 288/1) إلى ضرورة تسمية تلك اللجان بـ «لجنة الأوضاع الرياضية» مثلاً حتى لا تعتبر تلك اللجان لجاناً علمية.

محمد كرد علي (رئيساً) هـ. أ. ر. جب
أحمد العوامري الشيخ عبد القادر المغربي

6 ـ **لجنة مصطلحات العلوم الاجتماعية**: وهي تهدف إلى الاهتمام بعلوم عديدة وتهتم بمعالجة مصطلحات تخص الفروع العلمية التالية:

(أ) العلوم الاجتماعية مثل الحقوق، والاقتصاد، والسياسة، والإدارة ووصف الشعوب (أنتربولوجيا).

(ب) العلوم الفلسفية مثل علوم النفس والمنطق والأخلاق والتصوف والإلاهيات والدينيات. وكان أعضاؤها:

محمد توفيق رفعت (رئيساً)

حايم ناحوم	علي الجارم
الشيخ حسين والي	لويس ماسينيون
منصور فهمي	محمد كرد علي

7 ـ **لجنة مصطلحات الآداب والفنون**: كانت مهمتها تشمل علوماً كثيرة وكان عليها معالجة مصطلحات

(أ) التاريخ والجغرافيا.

(ب) كل ما له صلة بالمدينة ومشاكلها والمنزل وأجزاؤه وأدواته.

(ج) الصناعات والحرف وما إليها.

(د) الفنون الجميلة مثل الرسم والتصوير والنحت والنقش على الخشب والموسيقى وأجزاء آلاتها والتمثيل والخيالة (السينما) والشعر.

(هـ) تصحيح الألفاظ والتراكيب التي يجب تجنبها.

وكان أعضاؤها:

الشيخ حسين والي (رئيساً)

الشيخ إبراهيم حمروش	محمد كرد علي
الشيخ محمد الخضر حسين	الشيخ عبد القادر المغربي
الأب أنستاس ماري الكرملي	لويس ماسينيون

8 ـ **لجنة المعجم**: لم تخصص بمسؤوليات معينة، وكادت أن تكون اللجنة

الأولى التي فكر المجمع في انشائها. وقد اقترح تكوينها المستشرق هـ. أ. ر. جب باسم زملائه المستشرقين الذين كانوا يعيرونها اهتماماً كبيراً. وكانت مهمتها وضع معجم تاريخي للّغة العربية.

كان أعضاؤها:

حايم ناحوم (رئيساً)	هـ. أ. ر. جب
الشيخ إبراهيم حمروش	الأب ماري أنستاس الكرملي
إينو ليتمان	إسكندر المعلوف

9 ـ **لجنة اللهجات**: مهمتها تنظيم دراسة علمية للهجات العربية بمصر وبالأقطار العربية.

وكان أعضاؤها:

الشيخ محمد الخضر حسين (رئيساً)	هـ. أ. ر. جب
الشيخ إبراهيم حمروش	حسين حسني عبد الوهاب
أوغست فيشر	الأب ماري أنستاس الكرملي
إينو ليتمان	إسكندر المعلوف

10 ـ **لجنة المجلة**: هدفها السهر على نشر مجلة المجمع، واختيار مادتها وجعلها اللسان الناطق باسم المجمع.

وكان أعضاؤها:

منصور فهمي (رئيساً)

فارس نمر	أحمد العوامري
الشيخ حسين والي	الشيخ أحمد الإسكندري
حايم ناحوم	علي الجارم

11 ـ **لجنة خزانة الكتب**: مهمتها تكوين مكتبة تحتوي على المؤلفات والمجلات العلمية الضرورية لأبحاث المجمع. وكان عليها أن تساعد على تنمية البحوث والدراسات.

وكان أعضاؤها:

فارس نمر (رئيساً)

منصور فهمي	الشيخ أحمد الإسكندري
الشيخ حسين والي	حايم ناحوم
أحمد العوامري	علي الجارم

وكان من المفروض ألا يعمل المجمعي الواحد في أكثر من لجنتين، حتى لا تتكاثر عليه الأعمال مع اعتبار تفضيل الأعضاء حضور أعمال لجان معينة عن لجان أخرى[81]. إلا أن ذلك المبدأ لم يطبق لأن عدد الأعضاء كان محدوداً، مقارنة بعدد اللجان والعلوم العديدة التي لم تكن من اختصاصاتهم، مثلما أشار إلى ذلك أحد الأعضاء، مبيّناً أنّ المجمعيين جلهم من اللغويين ولا يمكن لأحد منهم أن يزعم أنه أخصائي في علم معين[82].

ويشهد بذلك شأن فارس نمر الذي كان رئيساً للجنتين علميتين، وعضواً بثلاث لجان أخرى، وكذلك شأن الشيخ أحمد الإسكندري الذي ترأس لجنة علوم الأحياء والطب فيما بعد. ولقد كان لقلة الأخصائيين أثر على توزيع الأعضاء، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار بالخصوص أهمية بعض اللجان مقارنة ببعضها. فلقد كانت لجنة الرياضيات متكونة من أربعة أعضاء ولجنة الآداب والفنون الجميلة متكونة من ثمانية أعضاء.

4 - 4 إن القضية الفنية المطروحة ولا سيما الضرورة إلى تنظيم أعمال المجمع فرضت وجود أعضاء مصريين وشرقيين ومستشرقين بكل لجنة. ولقد رفض المستشرقون في البداية المشاركة في جميع أعمال اللجان واقتصروا على تزويد المجمع بآرائهم خشية ما قد يحصل من خلافات في مداولات المجمع. إلا أنهم دعوا إلى القيام بدور فعال في الأعمال الأساسية وفي الأعمال القانونية[83]. وذلك ما يفسر حضور مجمعيين مستشرقين في جميع اللجان المهتمة بالمصطلحات العلمية، إذ كانت كل واحدة من اللجان الثلاث تتركب من ثلاثة إلى خمسة أعضاء مجمعيين من المصريين والعرب

---

(81) نفس المصدر ص 246 و ص 284.

(82) نفس المصدر ص 182.

(83) نفس المصدر ص 284.

غير المصريين ومستشرق. «فكان نللينو في الأولى وفيشر في الثانية وجب في الثالثة، وماسينيون في الرابعة وكذلك في الخامسة وفيشر في السادسة وليتمان في السابعة»[84].

يساعد تلك اللجان في أعمالها أشخاص خارجيون، متكونون عموماً من الأخصائيين المدعوين للاستشارة بغية حل المشاكل الفنية والعلمية التي ليست من اختصاص المجمعيين. ولقد أقرّ مبدأ استدعائهم في الأول للقيام بتلك المهمة في ذلك الإطار. وكانت مسؤولياتهم غير واضحة مما تسبب في تغييرها من مؤتمر تلو الآخر. وكانوا يلقبون بنعوت كثيراً ما يخلط بينها المجمعيون. فلقد أطلق عليهم اسم مستشار، وخبير، ومقرر، ومساعد أو معين. وهي أسماء كثر استعمالها وترددها.

فالمستشار كان، حسبما يبدو، يفيد كل شخص علمي متخصص خارجاً عن المجمع. ويمكن أن يكون أيضاً عضواً عاملاً من المجمع لأن نللينو قد عيّن ليكون مستشاراً للجنة المالية[85]. ويحصل أن يشتبه أمره بأمر العضو المراسل. ولقد حرص المجمع على التمييز بين الصفتين[86].

ويفيد هذا الإسم كذلك اسم الخبير. ولا يمكن أن نعتبر أن هذا اللبس عائد إلى قلة تجربة، لأنه كان قائماً حتى بعد أربع سنوات من تكوين المجمع، إذ إن بعضهم كان يوصف بأنه مستشار عسكري وخبير عسكري[87].

ويبدو أن مصطلح مستشار يفيد الاخصائي الذي تعينه مؤقتاً وزارة، أو إدارة مركزية للقيام ببحث يضمن نتائجه في تقرير يرفع إلى رؤسائه أو إلى المجمع. وكثيراً ما كانت مهمته تستجيب لحاجة ماسة في المجمع لحل بعض المشاكل العاجلة (مثل ضرورة التعجيل بوضع مصطلحات فنية رغبة من الجيش أو وزارة المواصلات)[88].

4 - 5 أما مصطلح خبير فإنه رفض حينما عرض على المجمع باعتبار أن

---

(84) لويس ماسينيون: الدورات الست الأولى ص 161.

(85) محاضر 179/1 حيث نجد من يستعمل مصطلح اخصائي إلا أنه غير متواتر.

(86) نفس المصدر ص 402 - 409.

(87) نفس المصدر ص 409، 183/4، 430.

(88) نفس المصدر ص 334/5.

صاحبه مدعو إلى العمل بالمجمع لمدة وجيزة، مما يستوجب الاستغناء عن إطلاق صفة عليه[89]. ولقد بلغ الخلاف أشده في هذا الشأن حتى أن المجمع قبل الشخص ووظيفته، ورفض الاسم الذي يدل عليه[90] والذي فرض فرضاً فيما بعد. ولقد كانت اللجان تستدعي ما تحتاج إليه من خبراء تكلفت وزارة التربية بتعيين الأولين منهم. فلقد عينت تلك الوزارة خمسة خبراء في الطب وإثنين في التاريخ والجغرافيا، وثلاثة في الفيزياء، وتسعة في الفلسفة، وأربعة في الرياضيات، وكان للمجمع الخيار في تعيين ما يحتاج إليه من خبراء[91]. ولقد اختص فيما بعد مجلس المجمع الإداري بتعيينهم اعتماداً على اقتراح من اللجان[92].

فكان منهم الطبيبان محمد شرف ومحمد خليل عبد الخالق اللذان شاركا في أعمال لجنة علوم الاحياء والطب. وقد انتدبا من وزارة التربية في 7 مارس 1934. وطالب المجمع في 19 مارس 1934 من كلية الطب بتفويض الطبيب أحمد العوامري ليشارك في أعمال لجنة الفيزيا والكيميا. أما الطلب الثالث من هذا النوع، فلقد أرسله المجمع في 7 أفريل 1934 إلى شيخ الجامع الأزهر لتفويض الأستاذ صالح عطية ليشارك في أعمال لجنة علم النفس[93].

فما كانت مهمة الخبراء؟ لم تكن مضبوطة مدققة مما يدل عليه امتعاض بعضهم من ذلك، ويفسر تغيبهم كثيراً عن تلك المهمة التي لا تستهويهم كثيراً حسبما يبدو[94]. فكانوا يدعون على العموم للمساهمة في جلسات اللجان خارج اجتماعات دورة المؤتمر السنوية. وكان جلهم من المصريين. وكان عملهم ينحصر بالخصوص في تعريف وشرح المصطلحات العلمية المعروضة على اللجان وعلى المؤتمر، والتي تقدم في كراريس تسلم إلى كل مجمعي على حدة، تجنباً للمناقشات الطويلة،

---

(89) نفس المصدر 403/1.

(90) نفس المصدر ص 404.

(91) نفس المصدر ص 409.

(92) مجلة مجمع القاهرة 80/6، 177، 46/7.

(93) دفتر الخبراء رقم 13، الجزء 1. انظر كذلك الجزء الثاني حيث توجد مراسلة بين رئيس المجمع والمؤسسات العلمية التي كانت تزوده بالخبراء المذكورين.

(94) محاضر 234/2.

وللتأكد من أن المصطلح الموضوع مفيد[95].

كانت آراء الخبراء تعرض على اللجان فحسب إلا أنه في الإمكان التعبير عنها في مداولات المجمع أو مجلسه المضيق. ولقد احتفظت لنا محاضر جلسات المجمع بعينات مهمة، تفيدنا بالدور الحقيقي الذي لعبه الخبراء وبجدوى مساهماتهم وبمستوى المداولات الجارية بينهم وبين المجمعيين[96]. وكان على الخبير أن يقوم بأبحاث منها ما هو متعمق، الغرض منه التوفيق بين معارفهم الفنية، وضرورة توليد مصطلحات جديدة يستحسن أن تستقى من مراجع عربية، لا سيما القديمة منها.

---

(95) محاضر 82/3.

(96) محاضر 191/3 - 193 حيث يدلي الخبير أحمد حسن، أستاذ الرياضيات برأيه في شأن المصطلح (F. Angles correspondants) (A: Correspondingangles) ولقد دار النقاش كما يلي حول الترجمة المقترحة:

الزاويتان المتناظرتان

... **علي الجارم**: ما رأي حضرة الخبير في تسمية الزاوية الواحدة من هاتين؟

الخبير: لا يجوز أن تسمى الواحدة (المتناظرة) مطلقاً لأنها لا تكون متناظرة إلا إذا كانت مناظرة لأخرى.

علي الجارم: التلميذ في هذه الحالة يود أن يطلق اسماً على الواحدة من هاتين، فماذا يقول؟

الخبير: الذي أود أن أقوله: إنه لا يجوز أن تقول للواحدة (المتناظرة) لأن معنى هذا هو إعطاء هذه الزاوية صفة لا تستحقها وحدها واستحقاقها لها إنما جاءها لوجودها مع غيرها.

العوامري: نقول للزاوية الواحدة (مناظرة) وهما (متناظرتان).

الخبير: أو نقول (المتناظرة مع غيرها) بهذا القيد.

العوامري: لا يجوز لغة أن نقول متناظرة (مع غيرها) كما لا يجوز أن نقول فلان متقاتل مع فلان، بل نقول متقاتل وفلان.

الشيخ حسين والي: الوضع العربي الصحيح هو ما ذكره حضرة الأستاذ العوامري بك. ولكن في درة الخواص تخريج لمثل هذا التعبير وأن كلمة (مع) حلت محل الواو.

فارس نمر: حقيقة إن كلمة (متناظرة مع غيرها) تعبيرها إفرنجي والأولى أن نقول (مناظرة) ونحن نقول مثلاً (هذه الدولة محاربة لتلك) (وهما متحاربتان) ولا نقول (متحاربة مع تلك).

العوامري: ولِمَ لا نقول الزاوية التناظرية؟

جب: أرجو أن تؤجل المناقشة اللغوية التي استغرقت وقتاً طويلاً حتى نستطيع الاستفادة من فرصة اجتماعنا بالخبير.

الرئيس: هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشات اللغوية إلى وقت آخر - **(موافقة)**.

في شأن الخبير وأعماله انظر كذلك محاضر 133/5 - 152.

فكان خبير لجنة الرياضيات يراجع المؤلفات القديمة، بحثاً عن المصطلحات العربية المستعملة في عصر الآمدي والطوسي... وكان يستنسخ بعض المخطوطات من دار الكتب[97].

5 - 1 الخبير مدعو بالضرورة إلى تقديم تقرير عن العمل المكلف به[98]. والملاحظ أن تجربة هذا الصنف من الخبراء ومؤهلاتهم العلمية، كانت كثيراً ما تعدهم ليصبحوا أعضاء بالمجمع[99]. وكانوا يكافأون على الأعمال التي يقومون بها لصالح مجمعنا، إلا أن ضعف ميزانية المجمع كانت تحد من الالتجاء إليهم بكثرة، ممّا حتم اقتصار كل واحد على خمسة اجتماعات فحسب في الشهر الواحد[100]. ولقد عوضت، تلك الضغوط السلبية في حد ذاتها، والمتولدة عن المشاكل المالية التي يعانيها المجمع، بمشاركة الخبراء في بحوث المجمع وبنشر أعمالهم بمجلته[101]. ولم يكن أولئك الخبراء دائمين، إذ يمكن الاستعاضة عنهم بخبراء جدد يحق لهم رفض نتاج سابقيهم[102].

يقدم أعمال الخبراء إلى جلسات المجمع العامة ما يدعى **بالمقررين**. ولقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في الدورة العادية الثانية. ويعتبر الشيخ حسين والي أول من نعت بهذا النعت، عندما قدم خلاصة أعمال لجنة الأصول المتعلقة بتكملة مادة المعاجم العربية[103]. ولقد أطلقت نفس التسمية على لويس ماسينيون، وأغست فيشر ومحمد كرد علي الـذين قدموا أعمال لجانهم أو أعمالهم الخاصة[104]. ويشترط في المقرر، بقطع النظر عن الخلط بين الخبير والمقرر أحياناً[105]، أن يكون مجمعياً

---

(97) محاضر 430/4.

(98) نفس المصدر ص 430.

(99) محاضر 448/1؛ مجلة مجمع القاهرة 208/5؛ 15/6.

(100) مجلة مجمع القاهرة 164/7.

(101) مجلة مجمع القاهرة 306/8 - 314 يقدم فيه أخصائي اللهجات، وهو إبراهيم أنيس خلاصة أعماله في الموضوع.

(102) مجلة مجمع اللغة 208/5.

(103) محاضر 81/2.

(104) نفس المصدر ص 106، 331 - 343، 380 - 382.

(105) مجلة مجمع القاهرة 208/5.

(وذلك كان شأن مقرر لجنة المعجم)، يعينه مجلس المجمع شريطة أن يكون له متسع من الوقت للقيام بمسؤولياته الثقيلة والسهر على عمله بالمجمع لمدة ساعتين في اليوم على الأقل[106]. ولقد ضبطت مكافأته بما يعادل 30 جنيهاً مصرياً في ذلك العهد.

يساعد أولئك الأخصائيين أو الفنيين محررون وموظفون دائمون بالمجمع[107]، يؤازرهم أشخاص آخرون كثيرون، لهم أسماء قد تغيرت مراراً عديدة. فمنهم **المساعدون** أو **المعينون** الذين يعرفهم البعض بأنهم قراء الصحف والأدباء الذين كانوا مدعوين إلى المساهمة في أعمال المجمع بإبداء الرأي فيها، باعتبار أن منها ما كان ينشر بالصحف[108] ويعنى بهم كذلك معلمو المدارس الثانوية أو الموظفون المتوسطون الذين كانت وزارة التربية تعهد لهم بالأعمال الأولية التي كان من المفروض عرضها فيما بعد على الأعضاء العاملين والمراسلين للتعمق فيها[109]. ويدخل في هذا الإطار كذلك خريجو المعاهد والكليات والمدارس العليا الذين كانوا يكلفون بإعداد أعمال اللجان[110]، لأنه كان يحق لتلك اللجان ولا سيما لجنة المعجم، أن تعتمد مكتباً يكون أعضاؤه تحت تصرف المقررين للقيام ببحوث أو أعمال معينة منها وضع الوفيات، وتصنيف الجذاذات الخ. . . ويمكن أن يكون أولئك الأعضاء، من الأدباء أو من المشتغلين ببحوث لغوية. ويحق لكل لجنة أن تنتدب خمسة أعضاء منهم بمقابل خمس جنيهات مصرية في الشهر[111].

5 - 2 ولقد تمكن المجمع، بعد سنوات من التردد والاضطراب، من تكوين جهاز إداري وعلمي كفء يسر عليه أعماله. وبلغ عدد الخبراء سنة 1961 ما يقرب من اثنين وستين خبيراً[112]، على غاية من الكفاء والخبرة «ولدى المجمع منهم الآن ما

---

(106) مجلة مجمع القاهرة 180/8 - 181، مجمع اللغة (1961) ص 37.

(107) مرسوم ص 34.

(108) محاضر 184/1، 404.

(109) نفس المصدر ص 274. وذلك كان رأي نلليننو في ذلك الموضوع مثلاً.

(110) محاضر 288/3. والفكرة من عند المستشرق جب.

(111) مجلة مجمع القاهرة 180/5 - 181.

(112) مجمع اللغة (1961) ص 73 - 77.

يزيد على 70 خبيراً موزعين بين اللجان المختلفة، ولا شك في أنهم يكملون جهاز المجمع الفني الدائم من محررين ورؤساء تحرير»[113].

ولقد وافق تزايد عددهم تزايد عدد اللجان التي تطورت تطوراً ملحوظاً لأنها تعكس في الحقيقة المهام العديدة التي عهد بها إلى المجمع. إن ذلك التطور كان منتظراً ومنصوصاً عليه بدستور المجمع ولائحته الداخلية التي كانت تسمح للمجمع بأن يُكَوِّن سنوياً لجانه، آخذاً بعين الاعتبار الحاجات المتزايدة، وتزايد عدد أعضائه الذين كان البعض منهم لا يرى داعياً إلى تكوين لجان دائمة[114]. لكن الحاجة دعت إلى التمييز بين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة[115] لأن الأولى كانت متصلة بأهداف المجمع الدائمة مثل المعجم واللهجات، ولأن «اللجنة الوقتية هي التي تشكل لعمل معين، وتنتهي بانتهائه كاللجان التي يشكلها المؤتمر أثناء انعقاده، واللجنة الدائمة هي التي تشكل بصفة دائمة وإن تغير أعضاؤها. وفي المجمعين اللجان الآتية»[116].

وتكونت لجان دائمة جديدة بلغ عددها سنة 1961 عشرين لجنة بمجمع القاهرة وثلاث لجان بمجمع دمشق. ولقد اختص البعض منها بالمخطوطات، وألفاظ الحضارة، والتربية، والجيولوجيا، والإحصاء، والصيدلية، وتيسير الكتابة، وجوائز الدولة المصرية الخ[117].

ويمكن لتلك اللجان أن تصبح لجاناً فرعية مثلما كان شأن لجنة المعجم[118]. أما اللجان المؤقتة فإنها كانت كثيرة. ولقد كونت لمعالجة قضايا عاجلة، أثيرت داخل المجمع أو طرحتها عليه هيئات أو إدارات وحتى أشخاص. وعلى ذلك الأساس تكونت لجان لدراسة الحديث الشريف أصلاً من أصول اللغة أو لتيسير النحو العربي أو لوضع ألفاظ الحياة العامة[119].

(113) إبراهيم مدكور، مجمع ص 29.

(114) محاضر 187/1، 284.

(115) نفس المصدر 379/2 - 380، 34/3؛ مجلة مجمع القاهرة 4/7 وما بعدها.

(116) مجمع اللغة ص 46.

(117) مجلة مجمع القاهرة 194/5، 79/6، 215، 239، 41/8، 60 - 62؛ مجمع اللغة ص 37، 46 - 57 حيث نجد كل تلك اللجان، ومهامها، وأعضاؤها وخبراؤها.

(118) محاضر 430/4؛ مجلة مجمع القاهرة 177/6.

(119) نفس المصدر 121/3، 209، 28/4 - 29؛ مجلة مجمع القاهرة 88/5 - 89.

وتكونت أيضاً لجان فنية محضة، ولجان إعدادية أو تحضيرية، ولجان لشرح الكلمات ولجان للمراجعة. وكان همها كلها تنظيم أعمال المجمع العلمية[120]. ولا بد أن نشير إلى تواجد لجان أخرى ظرفية كانت مهمتها سواء الجواب على نقد الصحافة أو ربط علاقات اجتماعية مع الجمهور أو التعريف بحصيلة آخر أعمال المجمع باعتماد الصحافة والإذاعة، أو إحياء ذكرى أحد مشاهير الرجال كما كان الشأن بالنسبة لابن سينا وابن خلدون[121].

مصادر القرار

2 - 3 تلك هي لجان المجمع وهياكلها المختلفة. فلا بد الآن أن نفحص طرق عملها وتناولها للمشاكل المطروحة عليها. ولذلك وجب أن ندرس أولاً التقارير التي وضعها مختلف أعضاء اللجنة الواحدة للتعرف على توزيع الأعمال عليهم لا سيما وأن أغلبية الأعضاء لا تقطن بمصر.

إن اللائحة الداخلية للمجمع (المادة 28) تستوجب أن تجتمع اللجان المكونة من المصريين خارج الفترة التي يعقد فيها المؤتمر. أما الأعضاء الأجانب فإنهم يكلفون فرادى أو جماعة بعمل معين يقترحه عليهم المجمع سنوياً. ويحق من جهة أخرى للرئيس أن يجمع عند الحاجة المبررة اللجان المتكونة من الأعضاء القاطنين بمصر (المادة 29)، إلا أن هذه الترتيبات العامة لا توفر لنا معلومات وافية عن توزيع المهام بين الأعضاء في اللجنة الواحدة، عندما يكونون متفرقين.

ولقد كان المستشرقون أول الأعضاء ممن أثاروا هذه المسألة التي كانت تهم كذلك زملاءهم من الشرقيين. فلقد كانوا يرغبون آنذاك في مراجعة أعمال اللجان التي كانت تعمل بمصر. واقترحوا أن يقتصر عملهم بالذات على وضع المعجم، ودراسة اللهجات واستقراء محتوى المخطوطات الموجودة بأوروبا[122]. وطلبوا من

---

(120) محاضر 2/29 - 30، 4/158، 5/26.

(121) نفس المصدر 3/36؛ مجلة مجمع القاهرة 5/88، 8/63، 249، 14/545.

(122) نفس المصدر 1/269، 272. ولقد قدم تلك المقترحات العضو البريطاني هـ. أ.ر.جب باسم المستشرقين. ولكن الأعضاء الأزهريين رفضوا ذلك على لسان مفوضهم الشيخ إبراهيم حمروش. فلم يقبل أن يراجع المستشرقون أعمال اللجان، وخاصة وضع المعجم ودراسة اللهجات التي كان الأزهريون يعارضون إدراجها في برنامج المجمع.

الأعضاء الشرقيين تزويد اللجان بالمؤلفات العلمية، والكتب المدرسية المستعملة في الأقطار العربية. ولقد رفض العرب من الأعضاء أن يحصر عملهم في تلك الدائرة[123].

وقر القرار على أن تتكون كل لجنة من مصري، وعربي غير مصري، ومستشرق تكون لهم جميعاً نفس المسؤوليات[124]. وكان عليهم أن يتعاونوا كلما استطاعوا شريطة أن يتصلوا بحصيلة أعمال اللجان التي ينتسبون إليها. وللمجمع الحق في المصادقة على تلك الأعمال أو رفضها[125].

إن أول لجنة شرعت في العمل هي لجنة الأصول العامة التى اجتمعت لأول مرة في 6 ذي القعدة 1352 هـ/ 20 فبراير 1934 م، على الساعة التاسعة صباحاً. أما اللجنة الثانية فهي لجنة الشؤون المختلفة التي لا توافق مهامها بتاتاً أهداف المجمع. ولم يذكر تاريخ اجتماعها ولا مكانه. وتلا ذلك اجتماع لجنتي علم الاحياء، والطب والآداب والفنون الجميلة بالتوالي في 12 و 18 مارس 1934[126].

5 - 4 اجتماعات اللجان سرية، وهي مطالبة بتقديم تقرير سنوي لرئيس المجمع عن الأعمال المنفذة، وتوزيعه على الأعضاء قبل اجتماع المؤتمر. ولقد بادرت لجنة الأصول بتقديم تقريرها على الساعة الحادية عشر صباحاً، في نفس اليوم

---

(123) نفس المصدر ص 276 - 284. وفيها يعرض الشيخ المغربي منهجه في العمل الخاص بتوزيع الأعمال ووضع المصطلحات. ولقد طبّق منهجه على استقراء مخصص ابن سيده.

(124) نفس المصدر ص 283 وفيها يعرض فارس نمر العضو المقيم بمصر إيجابيات وسلبيات تعاون الأطراف الثلاثة: «أنا عضو في لجنة الرياضيات، ومعي الأستاذ العوامري بك عضواً لغوياً، وشريكي في العمل العلمي هو الأستاذ نلينو، وهو غير مقيم بمصر، فعبء العمل كله علي وحدي، إذ لا أستطيع الاتصال بزميلي اتصالاً سريعاً كلما احتجت إلى ذلك، وقبل أن أعرض عملي على زميلي العوامري بك لينظر فيه من ناحية اللغة، لا بد لي من الرجوع إلى المعاجم المختلفة التي تحوي المصطلحات العلمية، والكتب التي نشرتها وزارة المعارف، ثم أطلب من زميلي المستشرق أن يمدني بكل ما يعرفه من المعاجم والكتب التي تحوي آخر ما جد من مصطلحات العلوم في أوربة، وهذه ناحية من التعاون».

(125) نفس المصدر ص 284، 289/2، 426/3.

(126) نفس المصدر 190/1 - 191؛ مجلة مجمع القاهرة 38/1 - 51.

الذي اجتمعت فيه. وكان يدور حول مسألتي التضمين ونيابة الحروف بعضها عن بعض.

المهم في تلك التقارير هو أنها توفر لنا معلومات عن مناهج عملها وبحثها لأنها كانت في أول أمرها مكلفة بوضع قائمات في المصطلحات في مبادئها المختصة[128] وذلك كأن شأن لجنة الآداب والفنون الجميلة التي قدمت تقريراً مفصلاً عن منهج عملها[128]. وهي اللجنة الوحيدة التي وضعت لائحة داخلية خاصة بها، عندما كلفت بتوزيع الجوائز الأدبية التي تحملها مسؤولية أدبية ومالية[129].

يمكن أن يقدم تلك التقارير عضو واحد الذي يعادل دوره أحياناً دور لجنة كاملة[130]. وذلك كان شأن أوغست فيشر الذي طلب منه أن يقدم تقريراً سنوياً عن معجمه المعجم التاريخي للغة العربية. إلا أن تقاريره تلك قد أهملت مع الأسف ولم ترقن إلا فيما بعد بكثير. فلقد جاء في هذا الموضوع العام أن المجلس قد وافق على الاقتراح الذي قدم في شأن رقن التقارير التي وضعها محررو اللجان في نهاية الدورة الأخيرة، والمتعلقة بأعمال لجانهم الخاصة، كما وافق على وجوب إرسالها إلى الأعضاء ليكونوا على علم بالجهود التي بذلتها كل لجنة[131].

ولا بد أن نلاحظ أن تلك التقارير تختلف عن محاضر الجلسات التي يكتب منها محضر لكل جلسة من جلسات اللجان (المادة 32)، والتي لا تحتفظ إلا بما قلّ ودل من مداولات ضمن تلك اللجان[132]. ويبدو أن تلك الترتيبات لم تطبق دائماً، يدل على ذلك عودة المجمع[133] إلى مناقشة الموضوع، مما يفيد بإهمال القيام بتلك التقارير. وتبرز أهميتها في كونها توفر لنا معلومات عن طبيعة المداولات وجدواها ضمن اللجان، لا سيما اللجان المكلفة بالألفاظ العلمية[134]. وهي لم تنشر بمجلة

(127) محاضر 411/1.

(128) نفس المصدر 447/1 تقرأ فيها.

(129) مجلة مجمع القاهرة 194/5، 215/6، 238.

(130) نفس المصدر 380/2 - 387.

(131) مجلة مجمع القاهرة 67/8.

(132) محاضر 80/1.

(133) نفس المصدر ص 421.

(134) نفس المصدر ص 189 - 190؛ ومجلة مجمع القاهرة 473/8 - 483 ونختار من ذلك المناقشة الواردة في

المجمع إلا بعد مدة طويلة، وإن كان المجمع قد أقرّ مبكراً ضرورة نشرها، مما كان يؤيد ما للجان من مسؤولية وما لها من سلطة في الميدان اللغوي.

5 - 5 تعتبر النتائج التي توفق إليها اللجان مؤقتة، حتى تعرض على المؤتمر. ولذلك لا تنشر أعمالها إلا بعد مصادقة المجمع عليها نهائياً لأن مهمة اللجنة تنحصر في درس مختلف المقترحات المعروضة عليها، وفي جمع المعلومات المفيدة القديمة منها والحديثة[135]. إلا أن ذلك لا يمنع أعضاءها من أن ينشروا باسمهم

محاضر327/2 وما بعدها حيث نوقش لفظ «ألغم» الذي تطلّب تكوين لجنة للنظر فيه. ومن الآراء الواردة في هذا الصدد:

الشيخ عبد القادر المغربي: «ألغم» بمعنى مزج عربية قاموسية قطعاً، وألغم بمعنى نسف لا أصل لها فى اللغة، لكنها مولدة شائعة فى الأوساط العسكرية، فتقبل باعتبارها مولدة.

بقي ألغم بمعنى طلى ولبس، فهذه لا أثر لها في الاستعمال العربي لكن وجدت ونقلها «دوزي» عن ألف ليلة وليلة وهو قولها «بركة ملغمة أي مذهبة» فهذا دليل على أنها بمعنى مطلية كذا قال دوزي. أما ملغمة بالغين محرفة عن ملقمة بالقاف. فهذا عندي غير مقبول لأنه رأي لاغط.

الدكتور أحمد زكي: لا يستخدم «ألغم» بمعنى طلى أو دهن، والشائع في الاستعمال هو ملغم بالذهب، لكن الأصح أن يقال هو ملغم بالذهب، إلاّ أن ألغم بمعنى مزج بالزئبق استعمال صحيح لا يمكن إلغاؤه، بل يجب علينا أن نشتق فنقول ألغم، يلغم، فهو ملغم، وهي ملغمة. أما لفظ لغم الثلاثي فتخصص لمعنى وضع الناسف. والواقع أن العرب قد أخطأوا في تعريب هذا اللفظ.

مصطفى نظيف: ولِمَ لا نصحح خطأ التعريب القديم فنقول ملغم، كما اقترحت اللجنة ووافق المجلس على اقتراحها من قبل؟

الشيخ عبد القادر المغربي: بعض النصوص جعلتني أعتقد أن ملغم (بفتح الميم) بمعنى طلى، فرأيت الإبقاء عليه.

مصطفى نظيف: لو قبلنا ملغم بمعنى طلى يجوز أن تؤدي المعنى المراد من ملغم بمعنى طلى بالزئبق.

وقد وافقت أغلبية السادة الأعضاء على ما سيأتي:

ألغم (بمعنى مزج بالزئبق) To amalgamate.

إلغام التغام Amalgamation.

إلتغم To be amalgamated.

زنك ملغم (بضم الميم) Amalgamated Zinc.

اللغم (الناسف) Mine.

ومنه لغم بمعنى وضع الناسف».

(135) نفس المصدر 73/1، 187، 445، 35/5؛ مجلة مجمع القاهرة 11/5.

الخاص دراسات لا يتحمل مسؤولياتها المجمع ولا اللجنة[136]. ويمنع منعاً باتاً أن يكون من مسؤولية لجنة من اللجان تحوير جوهر اللغة وأوضاعها العامة لأن مسؤولية اللجنة تنحصر في تيسير القواعد فقط[137].

ولا بد أن نلاحظ أن اللجنة ستظل العنصر الأساسي في أعمال المجمع لأن عليها أن تقوِّم أعماله كماً وكيفاً، وإليها تحال كل القضايا العويصة سواء لحلها أو لدفنها[138]. ولقد أهملت أعمال مهمة قامت بها اللجان أو عولجت بعد أوانها بمدة كبيرة مما أساء إلى أعمال المجمع وأهدافه[139].

فاللجنة سلطة لغوية هامة، إلا أنها لا تعادل سلطة مجلس المجمع أو مؤتمره. فهي في المرتبة الثالثة منهما، تاركة لهما المسؤولية في قبول مقترحاتها أو رفضها[140].

---

(136) محاضر 168/1، 445. ولقد كان ذلك غير جائز في المجمع الفرنسي الذي كان يمنع أعضاءه من نشر شيء يذكر قبل صدور معجمه وذلك بالاعتماد على المادة 47 من قانونه الأساسي الذي يمنع نشر أعماله ومداولاته.

(137) مجلة مجمع القاهرة 213/6.

(138) محاضر 231/2، 343، 251، 365، 120/3، 46/4؛ مجلة مجمع القاهرة 65/8.

(139) نفس المصدر 351/4 - 352، 364 - 368، 22/5، 97.

(140) نفس المصدر 47/5، 48 حيث يعرض لمناقشة في شأن نتائج أعمال لجنة المجمع حول مصطلح التبادل الغشائي ترجمة أولى لـ (Osmosis) ـ (Osmose): فجاء من ذلك:

جب: رأت اللجنة أن تطلق على هذا المصطلح «الترَشُّح» بدل التبادل الغشائي وأن تضيف المصطلحات الآتية:

الترشح إلى الداخل Endosmosis.

الترشح إلى الخارج Exosmosis.

الترشحي Osmotic.

الشيخ أحمد علي الإسكندري: ألا يجوز استعمال النضح بدل الترشح لذيوعها ودلالتها على المعنى المراد؟

الأب أنستاس ماري الكرملي: الترشح لا يكون إلا من جانب واحد، وأقترح أن نستعمل كلمة «التنافذ» لأنها تدل على المفاعلة، وهذه الكلمة معروفة في العراق منذ خمس وعشرين سنة.

الشيخ أحمد علي الإسكندري: إذا وجد في اللغة التناضح أو التنافذ أجزنا أحدهما.

أحمد العوامري: في القاموس أن ناضح معناها دفع وذب ولا يوجد تناضح، وأرى أن كلمة «الترشح» أدل على المعنى المراد. =

وكان من الأعضاء من يرى تكليف اللجان أساساً بوضع المصطلحات لاستعمالها في مختلف مستويات التعليم لأن المدرسة تعتبر أحسن وسيلة لنشرها وإذاعتها. فكان الرأي يدعو إلى اقتصار الجهود على درس وتصويب المصطلحات المستعملة في الكتب المدرسية، قبل الشروع في توليد مصطلحات العلوم التي تستعمل في العربية[141]. ولم تنفك وزارة التربية تدعو المجمع إلى نحو ذلك المنحنى «إن الاتصال المتواصل بين المجمع الملكي وأساتذة التعليم الثانوي (وحتى الابتدائي) قد دعا وزارة التربية إلى الأخذ ببعض قرارات المجمع مأخذ التنفيذ. فلقد كلّفته بمراجعة كتب التعليم الثانوي (التي أعيد طبعها هذه السنة) لا سيما كتب الجغرافيا التي صححت فيها الأسماء العربية، مثلما أشار إلى ذلك الأستاذ نللينو منذ عهد بعيد والتي ستعرض علينا وعلى تصويباتنا قبل الخريف»[142].

لكن مجمعنا لم يرتبط ارتباطاً كلياً بذلك التصور التطبيقي والنفعي لأنه قد خصص جهوداً كبيرة للدراسات اللغوية التي كان يستوجبها تطورالثقافة والعلوم بالأقطار العربية.

= **علي الجارم**: أفضل كلمة «التراشح» ولو لم ترد في المعجمات لأنها تفيد التفاعل، ولا مانع من إجازة هذا الاشتقاق بقرار من المجمع.

حسن حسني عبد الوهاب: لا مانع من قياس التراشح على التناضح متى كانت الشافية في كتب اللغة.

الشيخ إبراهيم حمروش: لا يحتاج لهذا الاشتقاق لأن كلمة الترشح مطلقة يخصصها الوصف فتقول «ترشح داخلي» و«ترشح خارجي».

علي الجارم: إن كلمة التناضح موجودة في اللغة فأقترح أن نقول:

التناضح Osmosis؛ الانتضاح Endosmosis؛ النَّضحُ Exosmosis؛ التناضحي Osmotic.

الرئيس: أتوافقون على المصطلحات كما اقترحها الأستاذ علي الجارم بك؟ (موافقة).

(141) محاضر 275/1، 412، 250/2 - 251.

(142) لويس ماسينيون، الدورات الست الأولى ص 165.

الفصل الخامس

الوثائق والمنشورات

ـ أ ـ الوثائق :

1 - 1 لا يمكن بحال أن نلم إلماماً كاملاً بتاريخ المجمع ونظامه، ما لم نهتم بالضرورة بجمع مجموعة من الوثائق والمنشورات التي تشهد في الواقع عن حياة المجمع الداخلية، والتي من شأنها أن تزوِّدنا بمعلومات مفيدة عن جهود المجمعيين وإدارة المجمع في سبيل تنظيم بحوثها تنظيماً مركزاً، ونشر نتائج أعمالهما وتعميمها. ولقد سبق لنا في الفصل الرابع أن عالجنا قضية تنظيم أعمال اللجان ومداولاتها المهمة. لكن يجدر بنا الآن أن ننظر في مسألة الوثائق ومصداقية نقلها تلك الأعمال والمداولات. فهل يمكن أن تعتبر تلك الوثائق صورة صادقة عن تلك المداولات؟ وما هي الوسائل والمناهج المعتمدة في وضع تلك الوثائق؟ وما هي في نهاية الأمر قيمة ما جاء فيها من نصوص؟ تلك أسئلة أساسية الغاية منها إدراك واقع المجمع العميق، وفهم أعمال المجمع في غاياتها وقيمها.

ـ ١ ـ محاضر الجلسات :

1 - 2 يوجد بالمجمع عدد مهم من الوثائق منها ما يلفت النظر ونعني بها خصوصاً **محاضر الجلسات**. ولا بد أن نلاحظ في هذا الصدد أننا سنهتم بمحاضر الجلسات المخصصة للجلسات السنوية والرسمية، باعتبار وجود محاضر جلسات أخرى خاصة باللجان. وهي لا تنشر إلا أنها تثبت أحياناً في محاضر الجلسات العامة أو بصفحات المجلة[1]. غاية محاضر الجلسات إحاطة الجمهور المتعلم، لا سيما

(1) لقد ذكرنا منها عينات كثيرة في الفصل الرابع الخاص باللجان.

المتخصصين منه، بما يجري في المجمع من أعمال لا يمكن لهم المشاركة فيها مباشرة. لأن أولئك المتخصصين كانوا يرغبون في معرفة مبررات قرارات المجمع ومناهج وضع المصطلحات، كما كانوا يودون معرفة كيفية معالجتها وموقف كل مجمعي منها[2].

وعلى هذا الأساس تهدف محاضر الجلسات إلى توفير معلومات مفصلة ومبررة عن قرارات المجمع المنشورة بمجلته. فهي إذن تكون وثيقة شاملة تتضمن أعمال المجمع، وتقدم صورة واضحة عن المواضيع المطروحة في جلسات أعماله[3]. وبالتالي يستوجب الأمر أن تنقل تلك المداولات بحذافرها.

1 - 3 إن هذا التصور المثالي لم يكن أمراً شائعاً ولا سهل التطبيق. لأن الأمر كان يتعلق أساساً بنشر التفاصيل إلا في حالات خاصة لا سيما عند نقل المداولات المتصلة بمبدأ لغوي أو بوضع قاعدة نحوية. ولذلك حذفت منها المناقشات وكذلك أسماء المجمعيين المشاركين في المداولات[4]. إلا أن هذا التعلق بالسرية وبالاقتصاد لم يقبل، لأن البعض كان يرى أن ذكر المداولات يساعد على تفسير النصوص وتوضيحها لأن بعضها يرد أحياناً غامضاً [5].

ولقد كان بعض المجمعيين يرى ضرورة نقل المداولات المجمعية حرفياً، شريطة وضع نوعين من محاضر الجلسات بهدف التغلب على بعض الصعوبات: محاضر جلسات مفصلة تظل محفوظة بالمجمع، ومحاضر جلسات موجزة مأخوذة من الأولى تعرض على المجمعيين والجمهور المتعلم[6]. ولم يؤخذ أي قرار في هذا الشأن، لكن عول في نهاية الأمر على حل وسط وفق إلى تسجيل أهم المقاربات الموجودة. فاتفق على ترك التفاصيل الجزئية التي عبّر عنها بما يلي: «بعد مناقشة طويلة وافق الأعضاء على...».

---

(2) محاضر 1/ المقدمة.

(3) نفس المصدر.

(4) نفس المصدر ص 9.

(5) نفسالمصدر.

(6) نفس المصدر ص 18 - 19.

واستقر الرأي من جهة أخرى على تكليف أمين سر المجمع الدائم بها وبتقديم كل محضر جلسة في الجلسة التالية للنظر فيها(7). وتوفرت للمجمع محاضر جلسات تعبر بأمانة عن فحوى المداولات، وإن كانت لا تعكسها في واقعها وجزئياتها. إلا أن موافقة المجمعيين عليها فرداً فرداً، ثم موافقة المجمع عليها جماعياً قد جعل منها وثيقة عمل على غاية من الأهمية. فهي تعتبر المصدر الأساسي لوضع محتوى جذاذات المجمع لا سيما وأنه يمكن تحرير الجذاذات بالاعتماد على المداولات الواردة في محاضر الجلسات(8). إن التعلق بها باعتبارها وثائق أساسية قد استوجب عرضها حتى على الأعضاء المتغيبين، سواء على الأعضاء العاملين منهم أو المراسلين حتى يمكن لهم دراستها ويطّلعوا على مجموع أعمال المجمع(9).

1 - 4 ترقن محاضر الجلسات بالآلة الكاتبة أولاً، ثم تطبع ثانياً. ولقد صدر أول مجلد منها في مطبعة بولاق سنة 1936. وكان يحتوي على 450 صفحة. وهو حجم مجلة المجمع الرسمية. ولقد عكس مداولات الدورة الأولى وشمل بعض الدراسات التي كانت لها صلة مباشرة بمداولات المجمع وقراراته. وكذلك كان شأن المجلدات الثلاثة اللاحقة التي احتوى كل منها على مادة دورة كاملة. ولقد صدرت في سنوات 1937، 1938، و 1940 أي في كل سنتين بعد مرور كل دورة عادية. ولم يصدر المجلد الخامس إلا في سنة 1948، لأن الحرب عرقلت صدور المجلة. وهو آخر محاضر الجلسات الذي صدر مطبوعاً نظراً للصعوبات المالية التي كان المجمع يعاني منها. ولقد بذلت محاولات(10) لطبعها باعتبار ما لها من أهمية (واستأنف المجمع طبعها فيما بعد بكثير). ولقد اقتصر المجمع إذاك على إصدار مجلته باعتبار مشكلة طبع محاضر الجلسات السابقة التي كانت تحتوي على مصطلحات غير معرفة. ولقد قرّ القرار على عدم مواصلة طبع المحاضر والاقتصار على المجلة(11).

1 - 5 فاتفق على رقنها وترك التجربة السابقة التي تعتبر فريدة من نوعها.

---

(7) محاضر 19/1، 47 - 48 - مرسوم ص 34 (المادة 14 و 15).

(8) محاضر 121/1.

(9) نفس المصدر ص 426.

(10) مجلة مجمع القاهرة 73/6.

(11) نفس المصدر 103/7.

وظلت الأجزاء التالية للجزء الخامس لحالها، بالرغم من أنها كانت تتضمن دراسات عديدة نافعة ومداولات مفيدة[12]. فسواء كانت مرقونة أو مطبوعة، فإنها كانت موضوع عناية خاصة إذ كان يعتني بها فريق مختص ومجرب من الموظفين أو الكتبة. فاهتم بالمجلدين الأول والثاني فريقان من الكتبة من موظفي مجلس الشيوخ المصري، ووزارة التعليم العمومي نذكر منهم بالخصوص الشيخ محمد حسنين الغمراوي[13]، وإسماعيل مظهر، وحسن عبد الوهاب عامر.

فكانت كل الجهود تهدف إلى اعتبارها وثائق أساسية لا سيما فيما يتعلق بالمجلدات الخمسة الأولى. لكن عراقيل كثيرة قد حالت دون المحافظة على ذلك المستوى من ذلك انعدام وسائل التسجيل وفقدان الموظفين الأكفاء. فلقد أصبح يحررها كتَبَة لم يكونوا في مستوى التسجيل المطلوب خاصة عندما كان يجب نقل مداولات معقدة ودقيقة أو تسجيل مصطلحات علمية أوروبية كانوا يجهلون لغتها أو رسمها لأن المجمع لم يكن يتوفر على عدد كاف من الموظفين الذين يحسنون اللغات الأجنبية[14]. وكانت تقنيات التسجيل هزيلة لأن المجمع لم يكن قادراً على أن يوفر لنفسه الآلات الضرورية لتسجيل مداولاته مباشرة وكاملة، ولم يكن في وسع الكتبة إلا تسجيلها على حدة ومقارنة تسجيلاتهم فيما بعد، بهدف تقديم تسجيلات تعبر عن قرب عن المداولات. ولقد بذلت جهود لاعتماد طريقة الاختزال، إلا أن ذلك لم يأت بالنتيجة المنتظرة.

2 - 1 فلم تسلم من أخطاء متنوعة لا سيما في مستوى رسم المصطلحات الأجنبية، نذكر منها على سبيل المثال: Acaustique عوضاً عن Acoustique و Phosetique عوضاً عن Phonetique[15] الخ..... ولم يؤخذ بعين الاعتبار تسجيل المقابلات الإنكليزية والفرنسية للمصطلحات العربية الموضوعة، وإن كان المجمع قد اتخذ قراراً مهماً في هذا الشأن[16] وكذلك كان شأن تعريف المصطلحات التي كان

---

(12) إبراهيم مدكور؛ مجمع ص 31. ولقد عاد المجمع إلى طبعها من جديد.

(13) محاضر 1/1، 390/2، 428/3.

(14) نفس المصدر 55/5.

(15) نفس المصدر 420/1، 138/4.

(16) نفس المصدر 129/4، 13/6.

بعضها معرقاً تعريفاً غير معقول[17]، يضاف إلى ذلك تهاون واضح في ترقيم صفحات تلك المحاضر، إذ يوجد رقمان لصفحة واحدة أو رقمان مختلفان لا ييسران تداول الصفحات واختيار الرقم المناسب[18]، فضلاً عن الالتباس الحاصل من التسجيل المضطرب في نقل محاضر الجلسات المتوالية. من ذلك أن الجلستين الحادية عشرة والخامسة عشرة متداخلتان مع الجلسة الثانية عشرة من نفس الدورة[19] وعلى هذا يقاس فيما يتعلق بإسقاط مواضيع ودراسات كانت مسجلة بجداول أعمال جلسات عديدة[20].

2 - 2 إن تكرار تلك الأخطاء والهنات عائد في غالب الأحيان إلى إدخال تنظيمات إدارية جديدة ومتعاقبة لتلافي ذلك. فلقد كون المجمع هيئة تحرير بإشراف رئيس تحرير تحت مسؤولية أمين سر المجمع الدائم، لتقدم وجوباً محاضر الجلسات للمجمعيين قبل الموافقة عليها نهائياً[21]. إن تلك الإجراءات التي اتفق عليها منذ نشأة المجمع، تفيد بأن الحلول المقدمة لم تطبق بجدية لأن موضوع تسجيل المداولات ظلّ قائماً ثلاثين سنة بعد تكوين المجمع، حتى أن بعض المجمعيين قد برّأ نفسه علناً من مسؤولية الموافقة على طريقة وضع تلك المحاضر مقترحاً تلخيصها تلخيصاً بحتاً أو اختزالها اختزالاً مفيداً[22].

إن هذه المشاكل ناتجة أساساً وفي البداية عن الصعوبات المادية التي لم يستطع المجمع التغلب عليها. ولم تسمح له بتكوين جهاز إداري عصري يوفر له تسجيل مداولاته تسجيلاً ميكانيكياً[23]. فيبدو أن الصعوبات المالية كانت العائق الكبير الذي كان له أثر كبير على أعمال المجمع. ونلاحظ في هذا الصدد أن المجمع لم يوفر لنفسه بعد 30 سنة من نشأته، مسجلة تسجل مداولاته. لأن ذلك كان يتطلب

---

(17) مجلة مجمع القاهرة 302/7.

(18) محاضر 7 (الجلستان 2، 9).

(19) نفس المصدر 15 (الجلستان 11 و 12) ومحاضر 25 بأكملها؛ مجلة مجمع اللغة 302/7.

(20) نفس المصدر 21 (الجلسة الأولى)، 25 (الجلسة الخامسة).

(21) نفس المصدر 21 (الجلستان 1و5)؛ بحوث (1959 - 1960) ص 284.

(22) نفس المصدر الدورة 28 (الجلسة 6) ص 2 ـ انظر كذلك ص 3 - 5 حيث ينتقد المجمعيون تلك المحاضر.

(23) نفس المصدر.

اتخاذ إجراءات مالية وفنية كان يرجى أخذها في أبانها[24].

ـ ٢ ـ الجذاذات:

2 - 3 من البديهي أن يكون لهذا الوضع وصعوباته آثار على وثائق أخرى وعلى قيمتها الوثيقية، وبالأحرى على الجذاذات التي أعدتها لجنة المعجم التحضيرية المتكونة من منصور فهمي، ولويس ماسينيون[25]، وأوغست فيشر، وكارلو نلّلينو وأحمد العوامري. ويعود الفضل في تصورها ووضعها إلى لويس ماسينيون الذي سهر على تنظيمها تنظيماً محكماً، وعلى موافقة المجمع عليها. أما أوغست فيشر الذي كانت له تجربة معروفة في ميدان المعجم، فإنه قد وضع تحت تصرف المجمع جذاذات معجمه الخاصة. ولقد كلفته لجنة المعجم أن يقدم أول تقرير للمجمع عن تلك الجذاذات وقضاياها والغاية من ذلك وضع نظام للجذاذات بهدف وضع المعجم العربي التاريخي[26].

كانت تلك الجذاذات مهيئة كذلك لتكون أساساً لمعجم المصطلحات التقنية والعلمية الذي كان يهدف المجمع إلى تحقيقه. ولقد وضعت في شأنها تقارير عدة كان أولها موضوع قرارات مبدئية عديدة[27] من ذلك اعتماد قاعدة نهائية لتصنيف الجذاذات، وإقرار منهجية لتدوين الجذور، وتدريب موظف على تلك المنهجية الخ... وكانت الجذاذات المخصصة للمعجم من نوعين: الأولى مصنفة بحسب الألفباء العربي والأخرى بحسب الألفباء اللاتيني باعتبار اللغتين الإنكليزية والفرنسية. أما جذاذات المعجم التاريخي، فإنها مصنفة بحسب الجذورالعربية[28].

2 - 4 وقدم فيما بعد لويس ماسينيون تقريرين آخرين اشتمل أولهما على إضافات جديدة تتعلق بتصور تلك الجذاذات: من ذلك أن تحتوي كل جذاذة على نص موجز مهما كان المعنى العام الخاص المطلق على المصطلح[29]. ولقد أرجئت

---

(24) نفس المصدر، فهل تجاوزها اليوم في سنة 1986؟

(25) محاضر 29/2 - 30.

(26) نفس المصدر ص 29.

(27) نفس المصدر ص 30.

(28) نفس المصدر.

(29) نفس المصدر ص 123.

مناقشة ذلك التقرير. والملاحظ في هذا الصدد أن هذا التقرير كان يناقض نفسه إذ اقترح فيه كتابة الكلمة على جذاذة، وتفسيرها بإسهاب، والتمثيل لها، وتصويرها إن كانت تدل على آلة أو ما يشابهها حتى يمكن التمييز بين أشكال الأشياء والاستفادة منها(30). وقدم ماسينيون في تقريره الثاني(31) مشروعاً أكثر اكتمالاً اقترح فيه على المجمع جذاذتين مختلفتين باعتبار المعجم الذي ستستعمل فيه وبالاعتماد على جذاذات دار الكتب والجامعة المصرية. ولم يوافق المجمع على المثالين المذكورين، فضلاً عمّا عرض عليه من جذاذات ملونة بحسب المواد والعلوم المدروسة.

ولم يتخذ المجمع قراراً في هذا إلا بعدما عرض عليه تقرير ثالث قدّمه لويس ماسينيون ومنصور فهمي، وإن كان محتوى هذا التقرير لا يختلف كثيراً عن محتوى التقرير الأول(32). فهو يقر ثلاثة أنواع من الجذاذات للاستعمال في معجم المصطلحات العلمية والتقنية. فالجذاذات الأولى الصفراء والخضراء كانت مخصصة بالتوالي للمصطلحات الإنكليزية والفرنسية. وكان حجمها 14×18 سنتمتراً. أما الجذاذات الثانية، المخصصة للمصطلحات العربية، فلقد كان حجمها 25×18 سنتمتراً. والجذاذات الثالثة، وهي متكونة من جذاذات عازلة أو دليل، فكانت تدل على العلم أو المادة. وكان لونها أزرق غامقاً.

لكن ما هي منزلة تلك الجذاذات وقيمتها الوثائقية؟

إن جذاذة المعجم العلمي التي تحمل العدد الرتبي 2 تحتوي على المصطلح العلمي ومقابليه الإنكليزي والفرنسي، يليهما تعريف المصطلح المعني بالأمر. وتذكر المصادر التي تليها الشواهد. فإن كان المصطلح موجوداً قبل أن يوافق عليه المجمع، وجب أن يذكر مصدره وصورة استعماله، كما يذكر عند الحاجة المصطلح أو المصطلحات المرادفة في عرف الأقطار العربية، وكذلك اسم الشخص الذي وضعه، وتاريخ موافقة المجمع عليه. ويخصص مكان للملاحظات التي يمكن أن تضاف لتاريخ المصطلح الموضوع.

---

(30) نفس المصدر ص 121.

(31) نفس المصدر ص 134 - 137.

(32) نفس المصدر ص 172 - 174.

2 - 5 إلا أن هذا النوع من الجذاذة المثالية لم يطبق ولم يحْتفظ منها إلا بأقسامها الأساسية. ويغلب على الظن أن هذا النوع من الجذاذات الممتازة، كانت تستوجب وسائل عصرية لم يكن في وسع المجمع توفيرها. يضاف إلى ذلك أنها كانت تفترض أن قضية وضع المصطلحات الكثيرة والمتعددة في الأقطار العربية أمر هين. فلقد كانت تدّعي الكمال، مما حدا بالمجمع إلى اعتماد تصور أكثر تواضعاً تعكسه الجذاذات التالية:

1 ـ **اللفــظ**: أمبريالزم [33](Imperialism).

التعريف: لفظة مشتقة من Imperuim اللاتينية: سلطة ـ قوة. وتطلق على الحكم الذي يفرض سلطته وسيادته على الغير دون رغبتهم. أقرب معنى لها الاستعمار في السياسة الحديثة وأوضح مثل لهذا الحكم في العالم القديم الحكم الروماني في عصر الأباطرة، الاستعمار الروماني أو الأمبريالزم الروماني.

(لجنة التاريخ 62/4/21).

2 ـ **اللفــظ**: الأسد[34].

التعريف: اسم نوع يشمل الذكر والأنثى ويطلق على الأنثى أسدة أو لبوءة. وله في العربية أسماء كثيرة. وهو Felis leo، من جنس الفصيلة الصنورية Filidae - Carnivora، رتبة اللواحم (آكلات اللحوم) Carnivora من الثدييات Mamalia. ويختلف الأسد عن غيره من فصيلة الصّنور في أنه لا يتسلق الأشجار، ولا يخرج عادة في النهار للبحث عن الفريسة بل يكمن لها ليلاً وينقض عليها.

(لجنة الاحياء 62/11/4).

3 ـ **اللفــظ**: نتروجين A.F.F.T. Nitrogene[35].

التعريف: عنصر غازي أكثر غازات الهواء مقداراً، وزنه الذري 14,008 وعدده الذري 07 وهو يدخل في تركيب المواد البرودانية والأنسجة الحية الحيوانية والنباتية.

---

(33) مثال من التاريخ.

(34) مثال من الأحياء.

(35) مثال من الكيمياء.

(لجنة الكيمياء 62/11/28).

3 - 1 أما جذاذات المعجم التاريخي، فهي أبسط من سابقاتها وهي نوعان: الأولى بيضاء حجمها 20×15 سنتمتراً وتحمل كل واحدة العدد الرتبي 3، مسجلاً على اليسار. وتحتوي باليمين على: **المادة** أو الجذر، **اللفظ** الذي يقابله في اليسار **الرقم العام**، **ورقمها ورقمه** اللذان يدلان على الرقم الرتبي والخاص (ويتراوح الرقم الرتبي الذي يقابل **اللفظ** من 1 إلى 10 باعتبار مقابلتها لمشتقات اللفظ المتبوعة بالشواهد). ولقد غيّر هذا القسم وعوّض بـ **المعاني والشواهد**. وكان من المنتظر أن تتبع الشواهد طبعة الكتاب المصدر إن كان مطبوعاً، وأجزاؤه المختلفة إن أمكن، والصفحة وحتى السطر. فإن كان المصدر مخطوطاً، وجب ذكر مكانه، واسم صاحبه والعدد المسجل عنه، وأجزاؤه إن أمكن، وورقاته وسطره. ولقد أضيفت فيما بعد أقسام ثلاثة إلى الجذاذة وهي: **المصادر والمحرر والمراجع**.

يعتبر محتوى الجذاذات مؤقتاً، ما لم يوافق عليه المجمع نهائياً. كانت أقسام جذاذات المعجم التاريخي مثلاً قد أثارت مما أثارت قضية اختيار المصادر. وكان أوغست فيشر الذي كان له اهتمام خاص بالموضوع يدعو إلى اعتماد المصادر الأكثر قدماً أو التي تعتبر من الأمهات الأولى[36]. وكان مجمعيون آخرون مثل الشيخ أحمد الإسكندري يرون أن أصحاب المعاجم الكبرى قد كفونا مؤونة الرجوع إلى تلك المصادر، لأن بعض معاجمهم المدونة منذ أحد عشر قرناً، تشتمل على جميع المصادر القديمة[37].

ولقد اعتمد هذان التصوران المتناقضان ظاهرياً في المجمع. يدل على ذلك قائمة المصادر ورموزها التي وضعها المجمع، حتى تكون أساساً لأعمال المعجم، مع الاعتماد بالخصوص على القرآن، وكتب الحديث والمفضليات والدواوين[38].

ويمثل النموذجان اللذان نعرضهما من الجذاذات هنا التصورين المعنيين بالأمر. فالطريقة التي دوّنا بها، لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الأقسام لنفس الأسباب

---

(36) محاضر 137/2.

(37) نفس المصدر، ومجموعة القرارات ص 131 - 133.

(38) نفس المصدر 177/2، 270 - 273.

المذكورة بالنسبة إلى جذاذات معجم المصطلحات العلمية والتقنية. ولذلك جاءت المصادر مذكورة بعد المعاني والشواهد، ولم يذكر المحرر والمرجع.

المادة: أ ـ م ـ[39].

المعاني والشواهد:

ـ أمّت المرأة أمومة: صارت أماً (ق، ل، مع).

ـ وأم فلان إلى فلان أمّاً: قصده.

ـ وأمّت المرأة ولداً أمومة: صارت له كالأم تغذوه وتربيه (مق، ل).

ـ وجاء في المقاييس قول الشاعر:

نـأمّهم ونـأبـوهم جميعـاً   كما قدّ السّيـور من الأديم

ـ وأمّ فلان القوم أمّاً وإمامة: تقدّمهم (ل، مع، ن). قال جرير (ت. 110 هـ ـ 728 م) يمدح بنو رقعة من تميم:

خـلائق بعضهم فيهـا كبعض   يـأمّ صغيرهم فيهـا الكبيـر

(ديوانة 234. ط الصاوي).

والملاحظ أن هذا النوع من الجذاذات سيستعمل لوضع **المعجم الوسيط**. ولقد نظمت كل هذه الجذاذات في صناديق مرتبة في قاعات مخصصة لها لا يدخلها الجمهور[40].

3 - 2 وكان المجمع منذ نشأته قد سعى إلى الحصول على جذاذات وضعها بحاثون وعلماء، منها جذاذات أحمد تيمور باشا ومنها خاصة جذاذات المستشرق الألماني، عضو المجمع، أوغست فيشر. ولقد اعتمدت قاعدة أساسية لأعمال المجمع في هذا الشأن[41]. ولم يسلم إلا نصيب معين من جذاذات فيشر إلى المجمع الذي لم يستعملها. وأهمل[42] أمرها بعد وفاة اللغوي الألماني. وكانت تقدر

---

(39) الرموز المذكورة هي ق: القاموس المحيط، ل: لسان العرب، مع: معيار اللغة، مق: أمالي القالي والنوادر وملحقاته، ت: توفي، ط: طبعة.

(40) محاضر 175/2.

(41) نفس المصدر، انظر في هذا الشأن ص 351 - 352، 384.

(42)مجلة مجمع القاهرة 8/5، 313/7. ولقد استعملت تلك الجذاذات في نهاية الأمر وصدرت في شكل نموذج معجم صدر بالقاهرة سنة 1967: **وهو المعجم اللغوي التاريخي** تأليف أوغست فيشر ـ القسم الأول من أول حرف الهمزة إلى أبد. والملاحظ أن المستشرق أولمان بجامعة توبنغن قد تولى وضع معجم فيشر وأتم منه في حدود 1986 حرف الكاف.

بـ 100,000 جذاذة. ولقد قرر المجمع استنساخ تلك الجذاذات بعد تصنيفها وتسجيلها بملف واحد يحفظ حتى يرجع إليه ويستفاد منه[43]. وكانت في سنة 1962 موجودة بالمجمع ومشتتة وفي مكان لا يليق بقيمتها وبما بذل من جهد وعناء لوضعها.

فالمثال الذي نورده هنا لم يكن مرتباً ألفبائياً مع الجذور المناسبة له. وهو يخص جذاذات الفعل «أخذ» المستخرج من شعر **حسان بن ثابت** (ت 54 هـ/ 674 م)[44].

ـ أخذ	أخذ	Imp I
	فخذها	
	حسان بن ثابت	II, 3
ـ أخذ	أخذ	Imp.
ـ أخذ	أخذ	Imp.
	وخذ	
	حسان بن ثابت	CCXXVII, 6
ـ أخذ	أخذوا	Imp.
	خذ	
	حسان بن ثابت	XXXIII, 14
ـ أخذ	أخذ	I
	تأخذهم	
	حسان بن ثابت	CCXVI, 15
ـ أخذ	أخذ	I
	يأخذ	
	حسان بن ثابت	XV, 15
	أخذنا	
	حسان بن ثابت	CXCVII, 3

(43) مجلة مجمع القاهرة 252/8.

(44) إن هذه الجذاذة مهمة لطرافتها قبل أن تهيأ تهيئة كاملة.

3 - 4 ولقد أبديت مقترحات كانت تهدف إلى تحسين محتوى جذاذات المجمع، لا سيما فيما يتعلق بالشروح[45]. ولم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار. وتظهر علة ذلك في الفراغ المتروك في الأقسام غير المستعملة من الجذاذات التي عرضناها سابقاً.

والملاحظ أن كل هذه الجذاذات التي أقرت مبدئياً، لم تستعمل في الحين لأن لويس ماسينيوس قد عاد إلى طرح موضوعها مرة أخرى بالمجمع راجياً من إدارة المجمع تسجيل كل المصطلحات المتفق عليها بجذاذات، وترتيبها ألفبائياً وحفظها في مجذات لاستعمالها عند وضع المعجم العلمي[46]. ولم تلب هذه الرغبة تماماً لأن المستشرق الفرنسي قد أعاد الكرة مرات عديدة، مطالباً بتنظيمها ومؤالفتها لحاجات المجمع راجياً تنظيمها وتصنيفها تصنيفاً محكماً لأنها ستيسّر على المجمع أعماله عند وضع المعجم[47].

قدمت تلك المقترحات إلى الدورة الخامسة، إلا أنها لم تطبق. وعاد المستشرق الفرنسي إلى الموضوع في الجلسة الثانية من الدورة السابعة المنعقدة في 22 يناير 1951. وإذاك كونت لجنة خاصة[48] أعضاؤها أحمد أمين، وإبراهيم مدكور، وإبراهيم مصطفى لتنظيم الجذاذات. ويبدو أن الفضل يعود في وضع الجذاذات المذكورة سابقاً إلى عمل هذه اللجنة.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الموافقة على هذا التنظيم في الجذاذات، لم يحل نهائياً قضية تصنيف المصطلحات الموضوعة التي أهملت جذاذاتها أو فقدت. واستوجب الأمر الانتظار حتى سنة 1948 ليقر المجمع تكوين **مكتب التسجيل** الذي أشرف عليه إسماعيل مظهر. وكانت مهمته، بعد أن توفر له جميع حاجاته، تسجيل المصطلحات المتفق عليها، وتصنيفها حسب فروع العلوم وإخضاعها لنظام محكم[49].

---

(45) محاضر 205/2.

(46) نفس المصدر 200/4.

(47) نفس المصدر 58/5.

(48) مجلة مجمع القاهرة 247/3 - 8.

(49) نفس المصدر 165/7.

ولم يفتأ هذا المكتب يعاني من الصعوبات المختلفة حتى اندثر. ولم يعد إلى نشاطه إلا في سنة 1962 ليواجه أعمالاً لا تحصى. إذ كان عليه أن يسجل مصطلحات وضعت منذ 1934، وأن يتصدى لمشاكل عدة نظراً لقلة وسيلته. ولقد استدرك الأمر وسجّل عدداً مهماً من المصطلحات لم يضبط عددها بدقة. والسبب في ذلك أساساً عدم توفر الموظفين، وضيق المكان، وتنقل المجمع من مقر إلى آخر وانعدام آلات التسجيل العصرية(50).

3 - 5 فكيف كانت تسجل المصطلحات؟ كان الأمر يتعلق بتاريخ وضعها أساساً، إذ كان اللفظ يسجل على خمس جذاذات تحتوي كلها على اللفظ العربي ومقابله الإنكليزي في غالب الأحيان (وتذكر الفرنسية نادراً لا سيما في الحقوق والعلوم الإنسانية)، وعلى التعريف، وتاريخ إقراره من قبل اللجنة، والمجلس المضيق أو المجمع في دورته، وعلى العلم الذي ينتسب إليه. وتتوزع الجذاذات الخمس كما يلي: الأولى مخصصة للجنة المضيقة التي نظرت في اللفظ، والثانية تدمج في قائمة المصطلحات العامة، والثالثة مرتبة بحسب الدورة والجلسة المشار إليهما بـ (د) و (ج). أما الجذاذتان الرابعة والخامسة فإنهما تدخلان في جذاذتين ألفبائيتين، إحداهما عربية والأخرى أوروبية. ولقد اخترنا أن نضرب لها مثالاً بالجذاذة المخصصة للفظ «**الدالية**» (Varix - Varice) التي نظر فيها في الجلسة الأولى من الدورة 24 لمؤتمر المجمع، المخصصة للجراحة.

الجذاذة I: محضر جلسة المجلس.

دالية: Varix (Varice).

وريد متعرج متوسع مرضياً لسبب انسداد مجرى الدم.

(ملاحظة: عدل في ج/ 2)(51).

الجذاذة II: قوائم المصطلحات.

دالية: Varix (Varice).

(نفس المحتوى المذكور بالجذاذةI).

(50) إبراهيم مدكور، مجمع ص 30.

(51) الملاحظ أن التعديل كثيراً ما لحق التعريف العلمي للفظ.

الجذاذة III: مصطلحات مرتبة حسب الدورة والجلسة.

دالية: Varix (Varice).

(نفس المحتوى).

جراحة، مجلس د/ 24/ ج/ 1.

الجذاذة IV: مصطلحات مرتبة حسب الأبجدية الرومانية.

(نفس المحتوى سابقاً).

الجذاذة V: مصطلحات مرتبة حسب الأبجدية العربية.

(نفس محتوى الجذاذة III) د/ 24/ ج/7 ـ مؤتمر.

وللمجمع جذاذات أخرى لا نهتم بها لأنها معروفة، منها جذاذات خزانة الكتب[52] التي تشتمل على أمهات الكتب، ومعاجم اللغة العربية، والمجلات، والمخطوطات النفيسة أو المصورة التي تعتمد كلها في الدراسات والأبحاث في المجمع[53]. وتسهر على المكتبة لجنة خاصة قدمت عنها تقريراً أول لم نعثر له على أثر[54]. وتزود المكتبة بالكتب شراء أو هبة أو تبادلاً مع هيئات علمية وجامعية. ولقد تكون رصيدها في مراحل ثلاث.

4 - 1 فلقد توفر لها قبل الحرب عددٌ هام من المؤلفات من خارج مصر: فوصلت الدفعة الأولى من ليبيا ولينينغراد، وعززتها هبة مهمة من المستشرق الألماني أوغست فيشر[55] واقتصرت مدة الحرب على اقتناء كتب مصرية. وبعد الحرب خصصت لمدة 9 سنوات أموال مهمة لاقتناء مؤ لفات من الخارج، واستجلبت مكتبتين خاصتين لمجمعيين قديمين وهما الشيخ حسين والي وعبد العزيز البشري. ولقد كانت الأموال المرصودة لا تفي بحاجاتها كلها. فالمفروض أن يخصص لها سنوياً في عهدها الأول 1000 جنيه مصري لتوفر للمجمع وللمجمعيين ما يحتاجون إليه من مصادر ومراجع[56]. ولقد كان تنقصها مؤلفات مختصة في اللغة، ودائرات المعارف،

---

(52) نفس المصدر 57/1، 138، 159.

(53) نفس المصدر ص 429.

(54) نفس المصدر 378/3، مجلة مجمع القاهرة 546/14 - 547.

(55) نفس المصدر 378/3.

(56) إبراهيم مذكور، مجمع ص 30.

والمعاجم التقنية. لأن مؤلفاتها أصبحت معدومة الفائدة أو قليلة. فلقد كانت تحتوي إلى سنة 1962 على: 75 مؤلفاً في البيولوجيا و 80 في الفلاحة وبلغت مؤلفاتها في التاريخ 1500 مؤلفاً وفي التاريخ الأدبي 2000 مؤلف، ووضع أول فهرس لها في 1957 أثبت وجود 12,298 مجلداً موزعة على 28 علماً[57].

أما المجلات فلقد بلغ عددها 2247 منها 949 بالإنكليزية، و 298 بالفرنسية، و 350 بالألمانية، و 50 بلغات أخرى. وهي تحتفظ بـ 101 مخطوط نفيس أو مصور. وما انفك عدد كتبها يتزايد فبلغ 20,000 مجلد سنة 1964. إلا أن كثيراً من المؤلفات المهمة كانت مفقودة بها وكان نظامها وتنظيمها يحتاجان إلى مزيد من العناية لأن تبادلها مع المجلات الاستشراقية كان ضعيفاً ومحدوداً رغم الجهود المبذولة للتغلب على تلك العقبات ولأن فهرستها وجذاذاتها كانت تحتاج إلى تنسيق ولأنها كانت تحتاج إلى مقر لتصبح مكتبة عمومية يستفاد منها[58].

المنشورات:

4 - 2 كان التبادل يعتمد على **مجلة المجمع** التي كانت تهدف (حسب دستور **المجمع** ـ المادة 4) إلى نشر الدراسات التاريخية، وقائمات المصطلحات والعبارات التي يجب استعمالها أو تجنبها، كذلك تحقيق ونشر المخطوطات التي لها صلة بوضع معجم **المجمع**، وتقدم الدراسات في فقه اللغة. ولقد غير النظام الداخلي (المادة 4) هذا التصور قليلاً، فأكد على طابعها اللغوي المحض وشدد على أن يبرر ذلك من خلال محتواها. فتركت الدراسات التاريخية، وقبلت النصوص القديمة دون أن تنشرها[59] واعتمدت بالخصوص الدراسات اللغوية ونشرتها[60]. وكلفت بالمجلة التي تدعى اليوم «**مجلة مجمع اللغة العربية**»، لجنة تتكون من المصريين فحسب مع التأكيد على استعداد الأعضاء الشرقيين والمستشرقين لمد يد المساعدة للنظر في الدراسات التي تعرضها عليهم اللجنة وللمساهمة حسب المستطاع في المجلة وذلك

---

(57) مجلة مجمع اللغة 298/9، 291/10.

(58) إبراهيم مدكور، مجمع ص 31.

(59) محاضر 5/1، 388/2.

(60) نفس المصدر 65/1.

بنشر دراسات لغوية على صفحاتها[61]. فالمشاركة في المجلة كانت مفتوحة في وجه جميع المجمعيين والجمهور المتعلم الذي كانت ترجى منه دراسات نقدية ومقترحات حتى تصبح المجلة منبراً مفتوحاً في وجه دارسي اللغة من المجمعيين وغيرهم[62]. وكان للمجمعيين الحق في نشر ما يعن لهم بالمجلة وغيرها شريطة ألا تتعهد بمسؤولية آرائهم وأفكارهم. وكذلك الشأن بآراء وملاحظات اللجان التي لم يسبق أن أقرها مؤتمر المجمع. فالمصطلحات المنشورة بالمجلد الأول من المجلة كانت من أعمال اللجان وليست من أعمال المجمع[63].

كانت هذه الإجراءات على غاية من الأهمية بقدر ما كانت تطبق كذلك على قرارات المجمع التي لا تقر نهائياً إلا بعد مرور سنة من نشرها بالمجلة[64].

خصصت في العهد الأول من تاريخ المجمع 50 قرشاً مكافأة لكل صاحب مقالة تنشر في المجلة فضلاً عن 50 فصلة من تلك المقالة. وتنشر المجلة سنوياً مقالة واحدة للمجمعي الواحد حتى يتمكن كل الأعضاء من الإسهام بها وحتى تتنوع المواضيع[65].

4 - 3 إن العناية الداعية إلى التمييز بين قرارات المجمع وآراء المجمعيين الشخصية، فرضت ضرورة تقسيم المجلة إلى قسمين مختلفين، قسم رسمي وقسم غير رسمي ينشر في أولهما القرارات المجمعية وفي ثانيهما دراسات الأعضاء والجمهور التي لها علاقة بأهداف المجمع[66]. إلا أن هذا الرأي لم يطبق تماماً في المجلدين الأول والثاني. ولقد خصص القسم الأول من المجلة عادة لمواضيع دائمة: التقرير السنوي عن نشاط المجمع **المجمع في عام، وكلمات حضرات الأعضاء، والقرارات العلمية والإدارية، والمصطلحات العلمية التي أقرها** المجمع. أما القسم الثاني من المجلة، فلقد خصص لدراسات وبحوث ذات صبغة عامة. ولقد أقرت في

(61) نفس المصدر ص 424 - 425.

(62) نفس المصدر ص 60.

(63) نفس المصدر ص 445 - 446.

(64) نفس المصدر 313/2.

(65) محاضر 444/2، 425/3.

(66) نفس المصدر 60/1، انظر كذلك ص 446.

الدورة التاسعة صيغة جديدة لتقديم مواضيع المجلة، وبالتالي اعتنت المجلة خصوصاً بالدراسات والمحاضرات التي تعالج قضايا لغوية مختلفة وبكلمات الأعضاء الجدد **في الاستقبال** أو **في التأبين**. واحتفظت بالقسم المخصص للمصطلحات العلمية وأوجزت قسمها المخصص للقرارات الإدارية والعلمية، لأنها أصبحت حسبما يبدو معروفة ومقررة. وكادت الانتقادات ضد المجمع ومجلته أن تفرض تخصيص قسم **للرد على السائلين**، دفاعاً عن تصورات المجمع اللغوية وتقريبها من الجمهور وجواباً عن اهتماماته في ميادين اللغة(67). ولم يكتب الحظ لذلك القسم من البروز إلى الوجود.

ولقد آلت تلك الاهتمامات إلى نقد حقيقي ومبرر يتعلق بقيمة محتوى المجلة التي كانت طيبة على العموم، وإن كانت لها أخطاء مختلفة واضطرابات متنوعة أشار إليها المجمعيون أنفسهم، لا سيما وأنها تحط من قيمة بعض الدراسات وتشكك في كفاءة أعضاء لجنة المجلة الذين كان عليهم تجنب نشر ما لم يكن قيماً كيفاً(68). ولقد جاءت تلك الأخطاء من نوعين سنعرض منها نماذج لا سيما من مقالات بعض الأعضاء الشيوخ أو المثقفين الذين كانوا يجهلون اللغات الأوروبية التي كانوا يتحدثون عنها. من ذلك ما جاء(69) في مقال الشيخ عبد القادر المغربي:

«au mons au plus» عوضاً عن Plus ou moins؛ Electriser عوضاً عن Electrique؛ Pour que nous puissons joindre Les deux brints de l'année عوضاً عن Pour que nous Puissions Joindre les deux bouts de l'année؛ Remoreds عوضاً عن remords؛ L. Masignon عوضاً عن L. Massignon.

ونجد في مقال آخر Portemanteau(70) (عوضاً عن Porte - manteau) Endocorine (عوضاً عن Endocrine). ونجد في مقال للشيخ الخضر حسين(71) Der/Canq (عوضاً عن Der Gang)، Kemitnis (عوضاً عن Die Kenntnis) وDer Sielt (عوضاً عن Die Sicht) Der Komnen (عوضاً عن Das Kommen).

(67) محاضر 178/1 - 180، 374 - 377، 185/2 - 186، 27/3 - 35، 209 - 210، 375/4.

(68) نفس المصدر 388/2، 29/5 - 31.

(69) مجلة مجمع اللغة 336/1، 344، 367.

(70) نفس المصدر 91/2، 147.

(71) نفس المصدر 153/8، 156.

وذلك شأن أسماء أعلام معروفة[72] جاءت مذكورة في مقالة للعقاد Cillieron (وهذا الاسم مكتوب صحيحاً Gillieron في المجلة ج 380/7) وToynbec عوضاً عن Toynbee ويخطىء الشيخ المغربي[73] كذلك في Phour (عوضاً عن Four) و mashe (عوضاً عن Masque) و Allons, Alons (Allons! Allons!). ونجد كذلك Fhonologie (عوضاً عن Phonologie)[74].

إن هذه الأخطاء تبدو ثانوية بالنسبة لغيرها لا سيما الأخطاء الواردة في تعريف المصطلحات العلمية. فلقد ورد في المجلة ص 62 تعريف الزاوية وهو: «الانفراج المحصور بين خطين متقاطعين اسمهما الضلعان». وهذا التعريف ناقص ويصبح كما يأتي: «الانفراج المحصور بين خطين متقاطعين أو جملة سطوح متلاقية في نقطتين»[75]. ونلاحظ كذلك نسبة دراسات إلى مؤلفين من غير أصحابها[76]. أما حواشي المجلة فإنها تشير إلى مواضيع غير منشورة في المكان الذي تعنيه[77].

4 - 4 إن هذه الهنات والأخطاء لا تحط من قيمة مجلة مجمع اللغة العربية التي لم توضع فيها فهارس تشمل محتوياتها مثلما كان الشأن بالنسبة لمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[78]. وكانت مجلة المجمع لا تصدر بانتظام. وإن كان بعض المجمعيين يرى وجوب صدورها مرتين في السنة ويرى البعض الآخر الاقتصار على إصدارها عند الضرورة[79]. ولقد قررت لجنتها المشرفة على إصدارها مرتين في السنة لتوافق السنة المالية 1934 - 1935[80]. إلا أن الصعوبات المالية والإدارية حالت دون

---

(72) نفس المصدر ص 157، 159.

(73) نفس المصدر 114/10.

(73) نفس المصدر 106/12.

(75)محاضر 268/5.

(76) مجلة مجمع القاهرة 313/7، 66/2.

(77) نفس المصدر 447/8 حيث يحيل إلى مقالة كان من المفروض أن تنشر بالمجلد الثامن لكنها نشرت بالمجلد 14/9.

(78) رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 6.

(79) محاضر 59/1.

(80) نفس المصدر ص 444.

ذلك. وترك الأمر للجنة لإقرار ما تراه صالحاً[81] في الأمر. ولم يرق هذا التردد للقراء وخاصة للبرلمانيين لأن لجنة التعليم بالبرلمان كانت تلح على طبع المجلة مهما كان الأمر، ولأن كثيراً من الناس لم يكونوا على علم بالقرارات المتخذة بالمجمع ولا عن المصطلحات المقررة[82].

وقدمت اقتراحات في هذا الشأن منها إصدار المجلة خمس مرات سنوياً شريطة اختصار عدد صفحاتها[83]، وإن كان حجمها يفرض أن يتناسب والمادة المعدّة للنشر. وقد ضبط باستثناء الحالات الخاصة، بمعدل 350 صفحة[84]. وتوزع المجلة مجاناً على العلماء والهيئات العلمية العربية وتباع بثمن زهيد. وقد كلفت وزارة التعليم في البداية بتوزيعها لأنها كانت تمولها. ونزع منها ذلك الحق لأنها لم تؤد تلك المهمة في أحسن حال[85].

أصدر المجمع من 1934 إلى 1962 أربعة عشر مجلداً من مجلته. ولقد صدر الأول منها في 28 جمادى الأخير 1354 هـ/ 26 سبتمبر 1935 م، بالمطبعة الأميرية ببولاق. وتأخرت أعمال المجمع عامين كاملين قبل نشرها بالمجلة. وانقطع هذا التواصل ابتداءً من 1939 إثر الحرب العالمية الثانية. ولم تصدر المجلة إلا في 1948. وخصص المجلدان الخامس والسادس لأعمال ما يفوق ثلاث دورات عادية[86]. وخصصت المجلدات الصادرة من 1951 إلى 1962 إلى الأعمال الملخصة لدورتين متتاليتين وذلك لاستدارك الأعمال المتأخرة[87]. فاشتمل المجلد الرابع عشر على أعمال الدورات 24، 25، 26 ومكّن المجمع من استدراك التأخير والنظر حتى في إصدار المجلة مرتين سنوياً[88] مثلما نص على ذلك منذ تأسيسه. ولقد ازدادت هذه الصعوبات ببروز صعوبات أخرى تتعلق بالخصوص بحاجة المجمع إلى مطبعة تقوم

(81)نفس المصدر 382/3.

(82) نفس المصدر 200/4 - 201.

(83) نفس المصدر 30/5.

(84) نفس المصدر 444/1، 389/2.

(85) نفس المصدر 103/2، 375/4، 29/5 - 31.

(86) مجلة مجمع القاهرة ج 5 (المقدمة). .

(87) نفس المصدر ج 7 (المقدمة).

(88) نفس المصدر ج 15 (المقدمة).

بشؤونه لأنه لا يملك مطبعة وليس له ناشر ينشر أعماله مثلما هو الشأن في المجمع الفرنسي مثلاً. فكان لذلك أثر سيء على أعماله لا سيما على مجلته التي كان يعتبر طبعها مغامرة في حد ذاتها: فلقد طبعت في خمسة أماكن مختلفة: المطبعة الأميرية ببولاق (الأجزاء 1 إلى 4، 9، 11 و14) ومطبعة دار الكتب (الجزء 5) ومطبعة المعارف (جزءا 7، 8) ومطبعة التحرير (جزءا 10 و 12) ومطبعة الكيلاني الصغير (الجزء 13) ومطبعة مصر (الجزء 15).

4 - 5 والملاحظ أن المجمع كان قد أكد على ضرورة استقلاله بمطبعة خاصة به وعبر عن ذلك بتاريخ 12 مارس 1949. وكلف مؤتمر المجمع إدارة المجمع بدراسة مقترح عرضه عليه لويس ماسينيون مفاده تمكين المجمع من مطبعته الخاصة حتى يطبع أعماله في ظروف حسنة وحتى ينشر النصوص القديمة المحققة المنصوص عليها في دستوره[89]. ولا شك أن تحقيق هذا المشروع متصل اتصالاً وثيقاً باستقلال المجمع النهائي الذي سيتحقق فيما بعد من دون أن يضمن له ما ابتغى. وجاهد المجمع للوصول إلى غايته المنشودة. وسعى إلى أن يفيد من تراث دار الكتاب المصري وأن يستملك مطبعة دار الكتب. إلا أن ذلك لم يتحقق مما تسبب في تأخير طبع أعماله ودراساته. وكان له اعتبار فيما يتعلق بعزمه على نشر المعجم الكبير[90]. وظلت القضية في نهاية الأمر معلقة.

إن تلك العراقيل لم تمنع المجمع من إصدار عدد محدود من المنشورات التي تعتبر مؤلفات ووثائق مهمة للغاية لأنها تقوم شواهد بأعماله. فرأينا من المفيد أن نذكرها بحسب تاريخ صدورها دون أن نقف عندها لأن أغلبها سيكون محل عناية في مواضعها في الفصول القادمة. وهي:

1 ـ مرسوم **إنشاء المجمع** والمراسيم المعدلة له واللائحة الداخلية وأعضاؤه ولجانه ـ القاهرة 1952، 116 صفحة.

2 ـ **معجم ألفاظ القرآن** ـ 3 أجزاء ـ القاهرة 1953.

3 ـ **المعجم الكبير** ـ المجلد الأول ـ القسم الأول ـ الهمزة ـ أخي ـ القاهرة 1956 - 519 ص.

---

(89) نفس المصدر 313/7، 66/8.

(90) إبراهيم مذكور: مجمع ص 31.

4 ـ **المعجم الكبير** (مرقون) مواد من حرف الهمزة ـ القاهرة 1962/1381 ـ 1963/1382[91].

5 ـ **معجم المصطلحات العلمية والفنية** ـ 4 أجزاء ـ القاهرة 1957 ـ [92] 1962. وهي تشمل المصطلحات التي وضعها المجمع.

6 ـ **البحوث والمحاضرات** ـ 4 أجزاء ـ القاهر 1959 ـ 1962.

وهي تكون نشرية جديدة تكملة للمجلة وتشتمل على مقالات ومحاضرات عمومية كتبها أو ألقاها المجمعيون أمام جمهور المتعلمين، أو بالراديو والتلفزة[93] ليتمكن المجمع من شرح وتوضيح قراراته اللغوية وليتحسس رد فعل الرأي العام في شأن حلول بعض القضايا الحساسة مثل إصلاح النحو أو الكتابة.

7 ـ **المعجم الوسيط** ـ جزءان ـ القاهرة 1960 - 1961.

8 ـ **مجمع اللغة العربية**: قانونه، لائحته، هيأته، أعضاؤه العاملون والمراسلون، خبراء اللجان ـ القاهرة 1961.

ويتعلق الأمر هنا بالوثائق الرسمية الخاصة بدستور المجمع وهيكله، حسبما وضعت في نطاق الوحدة السياسية السورية المصرية التي استوجبت علاقات خاصة بين مجمع القاهرة ومجمع دمشق.

9 ـ **مجموعة القرارات العلمية**، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين.

10 ـ **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**: ماضيه وحاضره ـ القاهرة 1383 هـ/1964 ـ 160 صفحة.

11 ـ **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**: المجمعيون ـ القاهرة 1386 هـ/1966 ـ 233 صفحة.

12 ـ **المعجم اللغوي التاريخي** ـ القسم الأول من أول حرف الهمزة إلى أبد ـ القاهرة 1387 هـ/1967، 53صفحة.

5 - 1 وأشرف مجمع اللغة على نشر عدد مهم من المؤلفات لا سيما عندما

---

(91) وضعنا هذا المؤلف مستقلاً عن سابقه لنوعيته وإن كانا يكونان جزئين من معجم واحد. ولقد طرأ منذ تاريخ وضع عملنا هذا تطورات على كل منشورات المجمع من حيث الكم والكيف.

(92) رشاد الحمزاوي ـ عرض للموضوع بمجلة ARABICA 15 (1968)ص 106 - 107.

(93) محاضر 178/2 - 180، مجلة مجمع القاهرة 291/10.

اعتمد عليه وعلى سلطته للحكم على قيمة مؤلفات تعليمية أو مخصصة للدراسات اللغوية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بأهداف المجمع[94]. إن هذه الأعمال الجديدة التي قبلها بعض المجمعيين بامتعاض سبق أن اعتمدت في مجامع أخرى لا سيما في المجمع العلمي العربي بدمشق[95]. ولقد مكنت المجمع من توجيه الأبحاث وتوحيد مصطلحاته في بعض العلوم. ووزع إثر ذلك جوائز تقديرية ساعدت على نشر مؤلفات علمية وأدبية مختلفة كان له أثر على الدراسات اللغوية[96].

إن رسالة المجمع وطبيعة أعماله وأهدافه، كسبت له شهرة عربية ودولية مكنته من المشاركة في نشاطات كثيرة، وعادت عليه بتجارب مفيدة مما بوأه إلى أن يكون منبراً لغوياً مهماً تصدر عنه قرارات كان لها أثر كبير على تطور القضايا اللغوية العربية وحلولها. فلقد أسهم المجمع في ندوات عربية لغوية وعلمية كثيرة، وفي مؤتمرات المستشرقين الدولية، وفي نشاطات اليونسكو إلخ... [97]. واهتم اهتماماً خاصاً برحلات علمية إلى الأقطار العربية [98]. ونمّى التعاون والتبادل مع مجامع اللغة العربية والأجنبية وعمل جاهداً لإنشاء اتحاد المجامع العربية والاتحاد العلمي العربي[99].

5 - 2 إن هذه المنشورات والأعمال تبدو قليلة إن نظرنا إليها من حيث الكم. إلا أنه يجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار عراقيل المجمع المالية وما تخبط فيه من صعاب يستغرب من أن يكون قد تغلب عليها وهي قائمة في وجهه. فلقد حقق كثيراً

---

(94) محاضر 310/2، 377/5 - 384، 432. مجلة مجمع القاهرة 88/5، 176/5، 176/6، 67/8.

(95) رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 67.

(96) مجلة مجمع القاهرة 19/5، 307/8 - 308، ومن المؤلفات التي زكاها المجمع نذكر بالخصوص:

عبدالله درويش: المعاجم العربية ـ القاهرة 1956.

محسن حسين فهمي: المرجع في التعريب: المصطلحات العلمية والفنية والهندسية، القاهرة 1958.

وإن كان هذان المؤلفان في نهاية الأمر من الأعمال المتواضعة جداً التي تكاد تكون هزيلة.

(97) محاضر 19/5 - 20؛ مجلة مجمع القاهرة 9/5، 89، 91، 195، 18/6، 79 - 78، 46/7، 167، 170، 173، 312، 328/12، 369/13.

(98) مجلة مجمع القاهرة 306/5.

(99) نفس المصدر 20/5، 247/8، 450، 453، 297/9، 271/19.

بوسائل قليلة وواجه تلك المشاكل الهائلة بإمكانيات كادت أن تكون معدومة.

إن حل تلك المشاكل لم يكن أمراً هيناً لا سيما وأنها كانت مقترنة عن بعد أو قرب بحسن استعداد الحكومة المصرية التي كان لها الفضل في دعم خطى المجمع الأولى وفرض وجوده إلى يوم الدين هذا[100]. والجدير بالعناية هو أن يحظى المجمع ـ وهو الهيأة العلمية العربية والدولية الفريدة من نوعها ـ بشخصية قانونية مستقلة وبمالية عربية جماعية تحفظه نسبياً من السياسة وغيرها ومن الصعوبات المالية، وتؤيد سلطته اللغوية ليخصص أعماله وأبحاثه لإقرار إجماع لغوي وعلمي عربي.

إن تطور بناه تدل على أنه قادر على أن يبلغ تلك المرتبة كما كان الشأن بالنسبة للمجمع الفرنسي الذي قيل في شأنه «وليبق مستقلاً في نطاق كفاحه من أجل المحافظة على مثل عليا حتى تأمن السيدة الحالمة [ويعنى بها المجمع الفرنسي المؤنث] ويلات الدهر»[101].

---

(100) ولقد توفرت للمجمع وسائل هائلة وخرج من محنته نسبياً منذ أن وفر له مقر جديد لائق تألّق فيه بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة على إنشائه وذلك سنة 1984.

(101) R. Peter; l'Académie Française et le 20e Siècle, Paris 1949 p. 245 (المجمع الفرنسي والقرن العشرون).

الباب الثاني

المجمع ومشاكل تأصيل اللغة وإصلاحها تنظيراً وتطبيقاً

الفصل السادس

أسس الإصلاح النظرية

المسائل الكبرى:

1 - 1 إن إصلاح أسس اللغة يكون في حد ذاته هدفاً على غاية من الأهمية، يستوجب إدراكه واعتماد مقاربة واضحة له. وذلك يستدعي أساساً وصف المشاكل الداعية إلى الإصلاح وتحليلها، كذلك تحديد المبادىء العامة الموفية بروح الإصلاح الذي من أجله أنشىء المجمع الذي أحيا، لأول مرة ومن جديد، المصادرات اللغوية وأطروحاتها مهما كانت قيمتها ومصادرها.

ولذلك اهتممنا اهتماماً خاصاً بالتصورات التي أقرها المجمع في هذا الشأن منذ ثلاثين سنة لبلوغ ذلك الهدف. فنلاحظ أن المجمع قد حصر رسالته الأساسية في دراسة المصطلحات وربط أطروحاته بها بغية الحفاظ على سلامة اللغة، وتطويرها لوضع مصطلحات عصرية تواكب العصر. فلقد ظل دستور المجمع يؤكد[1] على ذينك المظهرين بالخصوص لا سيما وأنه كان مدعواً دون غيره للقيام بتلك المهمة، إذ لم يؤازره في تحمل ذلك العبء، منظمة علمية أخرى حتى يتفرغ تفرغاً تاماً لمواجهة المشاكل اللغوية البحتة. وازدادت القضية تعقداً بانعدام مؤلفات وكتب علمية مختصة في الموضوع[2]. فيكفي أن نتتبع عدد الجلسات المخصصة، في الدورة الثالثة للمجمع مثلاً للمصطلحات لندرك التصور الخاص الذي نحاه المجمع في هذا الميدان. فنلاحظ في هذا الشأن أن المجمع خصص واحدة وعشرين جلسة من

(1) إبراهيم مذكور ـ مجمع ص 113 (المادة 2).

(2) نفس المصدر ص 52.

خمس وثلاثين جلسة، للمصطلحات العلميـة أو العامة[3]، وأربع جلسات لنقل تلك المصطلحات نقلاً صوتياً في حالة تعريبها[4]. وقسمت الجلسات الباقية على مواضيع مختلفة تهم المصطلحات، والمنهجيات والإجراءات الإدارية[5]. ألم يؤكد لنا إبراهيم مدكور أن سبعين في المائة من نشاط المجمع كـان مخصصاً لقضـايا وضـع المصطلحات[6]؟ ولقد ربطت الدراسات المخصصة للصرف بالمصطلحات لأنـه أساس وضع المصطلحات والمعاجم. وبالتالي اعتبرت الدراسات الأخرى (إصلاح الكتابة، الأصوات، اللهجات، النحو، الأسلوبية) المتصلة مباشرة بالمصطلحات دراسات ثانوية. فهي في نظر المجمع خاضعة كلها لهدفه الأساسي الرامي إلى إصلاح اللغة ونحوها لمواجهة القضايا التي يتسبب فيها التوليد اللغوي.

التـــرادف:

1 - 2 فما هي وجوه ذلك الإصلاح؟ وكيف تصورها جيلان من المجمعيين؟ وما كان أثر اختلافاتهم في تلك القضايا وفي أعمال المجمع؟ هذه تساؤلات مهمة من شأنها أن تساعدنا على استخلاص أهم المحاور النظرية اللسانية والمواضيع التطبيقية المدروسة بالمجمع بغية تحقيق هدفه المذكور. ولهذا فإننا ركزنا بحثنا بالخصوص على المداولات، والمقالات والدراسات اللسانية التي ركزت عليها اختيارات المجمع العامة، والتي كيفت على العموم أعماله ومناهجـه اللغويـة العملية (المجـاز، الاشتقاق، النحت والتعريب).

فنلاحظ أن المجمع قد ركز على ميدانين اثنين: علم الدلالة (أو السيمية) ونحو اللغة الفصحى. لأن اعتماد علم الدلالة يسمح باستقراء عيوب ذلك العلم وبالتالي عيوب المعجم العربي. ولقد اهتممنا في هذا الميدان بالقضايا التي يثيرها الترادف الذي كان يعتبر الداء، إن لم نقل طامة العربية الكبرى. ولقد سبق لحمزة بن حسن

---

(3) محاضر 428/3 حيث نلاحظ أن مداولات الجلسة الرابعة إلى مداولات الجلسة الحادية عشرة، قد خصصت باستثناء الجلسة التاسعة، لعلم الأحياء وجزئياً للطب. وخصصت الجلسات من 19 إلى 28 لمصطلحات التاريخ.

(4) نفس المصدر (انظر بالخصوص جلسات 18 و19 و31).

(5) نفس المصدر (انظر بالخصوص الجلسات 3، 32، 34).

(6) إبراهيم مدكور، مجمع ص 60.

الأصبهاني (ت 970 م) الذي اعتمده الجارم كذلك[7]، أن لاحظ **أن الأربعمائة اسم المخصصة للداهية تكون في حد ذاتها داهية كبرى**. إن للموضوع شأناً استوجب بحثه عناية الجلسة الأولى للمجمع عندما تعلق الأمر، باقتراح من الشيخ الإسكندري، بتحديد مجموعة المناهج والقواعد التي يجب أن تعتمد لوضع المصطلحات. وقد حصرت في ست مسائل منها الترادف الذي أخذ في شأنه قرار يفيد[8] «بالاعتماد على لفظ واحد عوضاً عن اثنين فأكثر وإلا الاقتصار على الترجمة الحرفية».

إلا أن هذا القرار الغامض والمتعجل لم يف بالحاجة حسبما يبدو لأنّ علي الجارم[9] قد عاد إلى الموضوع[10] في نفس الجلسة. فما كانت غايته؟ عرض آراء اللغويين القدامى، لا سيما آراء الفيروزآبادي المذكورة في مؤلفه **الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف**[11]، والتي ساقها السيوطي في مزهره[12] الذي اعتمده الجارم مرجعاً أساسياً، من دون أن يهمل آراء التهانوي في الموضوع[13] المؤكدة على أن التواصل اللغوي لا يحتاج إلى الترادف إذ يكفي كلمة واحدة للمتكلم أو للمخاطب ليفهما[14]. إن هذه الملاحظة التي تدعو إلى إقرار **وحدانية لفظية**، تستند إلى نتائج دراسة أوروبية حديثة[15]، سمحت لمجمعيّنا تجاوز الدراسات اللغوية العربية المخصصة للمسألة سعياً منه إلى التجديد فيها، انطلاقاً من تحليل نقدي لمترادفات «العسل» مثلما جاءت مذكورة في المزهر[16]. فيلاحظ الجارم مثل السيوطي، إنها لا تكون مترادفات محضة في جلها، بل صفات أو أسماء نسبة، واستعارات أو

(7) انظر الحاشية 21 من هذا الفصل.

(8) محاضر 429/1 - 433. مجموعة القرارات ص 141.

(9) نفس المصدر ص 432.

(10) علي الجارم: الترادف ـ مجلة مجمع القاهرة 303/1 - 343.

(11) نفس المصدر ص 303.

(12) الآراء المنسوبة إلى السيوطي مأخوذة كلها من المزهر 407/1 ويذكرها الجارم كما جاءت حسب ترتيبها عند السيوطي.

(13) علي الجارم، الترادف، مجلة مجمع اللغة 304/1.

(14) نفس المصدر ص 307.

(15) نفس المصدر. ونعني بذلك Study of Words لبطريق دبلان R.C. Trench الذي يبدو غير متخصص في الموضوع.

(16) نفس المصدر حيث نجد الأمثلة التي استعملت بالمزهر 407/1 - 409.

كنايات[17]. فهي ناتجة عن نزعة اللغة الاعتباطية التي لا تخضع لقواعد منطقية. وبالتالي فإن الترادف متولد من عناصر كثيرة منها التداخل اللغوي والتماثل والمعرب. فهو على العموم متولد من الخلط بين المعنى الخاص والمعنى العام للكلمة[18]. والملاحظ أن علي الجارم لا يجدد في هذا الميدان لأنه يكتفي بإعادة مفهوم التداخل اللغوي الذي يعتمده مبدأً لغوياً عاماً ومطلقاً ليفسر به كل شذوذ لغوي.

2 - 2 ولكن ما العمل لمواجهة هذه المسألة في العصر الحديث؟ إنّ الحلول التي اقترحت لم تكن طريفة. ويكفينا أن نشير إلى الرأي الذي يلاحظ أن من مصلحة اللغة العربية أن تستخرج كنوزها القديمة، وأن تجدد معاني مصطلحاتها، وأن يخصص لكل مصطلح جديد مفهوم واضح في اللغة[19]. وذلك مما دعا المجمعي كارلو نللينو إلى اقتراح قرار أكثر وضوحاً سيأتي ذكره، لا سيما وأن مقالة الجارم المتعلقة بالترادف كانت تشتمل على تناقض صريح. فهو يدعو إلى نوع من المجاز كما يدعو إلى وضع مترادفات عديدة للتعبير عن مفهوم عصري واحد، لا سيما في مستوى المصطلحات العامة. فعلي الجارم لا يرى مانعاً من تخصيص ثلاثة مترادفات للتعبير عن «balai» وهي: مكنسة ومنظفة ومهوقة[20]. أليس هذا التناقض بعينه[21]؟ ويبدو ذلك بوضوح من خلال رأي الجارم الذي لاحظ أنه وجد بمجلة المجمع ألفاظاً قديمة غير مستعملة، وقد اعتمدت للتعبير عن أشياء جديدة تختلف معانيها عن معانيها في المؤلفات القديمة. فهو لا يستسيغ تلك الطريقة كما لا يستسيغ وضع مصطلحات عدة للتعبير عن أنواع الشيء الواحد، بل يرى تخصيص اسم الجنس بمصطلح واحد وتخصيص الإضافة للدلالة على الأنواع[22].

---

(17) نفس المصدر ص 320.

(18) نفس المصدر ص 323 - 329 حيث نجد الأمثلة التي ذكرها علي الجارم لتحليل مختلف المظاهر اللغوية المعنية.

(19) نفس المصدر ص 331.

(20) محاضر 75/2 - 76.

(21) علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع القاهرة 314/1 حيث يذكر الكاتب حمزة الأصبهائي من دون أن يستفيد من ملاحظته التي توصف الترادف بالداهية.

(22) محاضر 77/2.

ولقد وافق المجمع على روح هذا الاقتراح الذي انتقده ضمنياً الشيخ حسين والي، عندما لاحظ أن اللغة لا تستغني عن الترادف[23]. وتلك ملاحظة مصيبة في حد ذاتها، وإن كانت تدل على تحفظ ومحافظة. إلا أنها كانت مدعاة للتعديل من اقتراح الجارم لأن إمعان النظر فيه يفيد استحالة تطبيقه في جميع العلوم[24]. ولهذا اتخذ في شأنه قراران أولهما متعلق بالمصطلحات التقنية والعلمية «الاصطلاحات العلمية والتقنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى».

أما القرار الثاني فهو ينص «في شؤون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص للمعنى الخاص. فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أتي بالعام ويخصص بالوصف أو الإضافة»[25]. ولا بد أن نضيف إليهما إضافة[26]، يقر مبدؤها أن نعتمد مثلاً المصطلح «بساط» مصطلحاً عاماً دلالة على كل زربية و«طنفسة» مصطلحاً خاصاً للدلالة على كل زربية لها أهدابٌ دقيقة أو سميكة[27]. ويبدو أن المجمع باعتماده هذه الإضافة ـ وهي تكرار ـ قد أتى بما يعتبره الحل النهائي لهذه القضية أي الترادف.

2 - 3 ولكن ما هي الأسباب التي دعت إلى تخصيص دراسات جديدة لمسألة الترادف بالمجمع؟ فهل هذا يعني أنها تفند ما اتخذه المجمع من قرارات سابقة في هذا الشأن؟ إن الأمر يبدو غامضاً، وإن كان لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار النزعة الموسوعية السائدة بين أعضاء المجمع والتي تظهر لنا من خلال الدراسة التي خصصها الشيخ الطاهر بن عاشور للموضوع[28]. ولقد دعا بالخصوص إلى استقراء شامل لجميع المفاهيم اللغوية المختلفة لتستخرج منها المترادفات أو الألفاظ المتداخلة[29]. ولكن كيف العمل؟ ذلك ما لا تقترحه الدراسة سعياً وراء تحقيق هذا الهدف الضخم. ويمكن لنا أن نبدي نفس الملاحظة في شأن دراسة أحمد أمين[30]

(23) نفس المصدر 78 - 79.

(24) نفس المصدر 02 - 117.

(25) نفس المصدر 118.

(26) مجموعة القرارات ص 141 - 142.

(27) نفس المصدر ص 143 فنقول بسطا طنفسة.

(28) الشيخ الطاهر بن عاشور ـ المترادف، مجلة مجمع القاهرة 241/4 - 268.

(29) نفس المصدر ص 266.

(30) مهدي علام، المجمعون ص 23 - 26.

الذي دعا إلى أخذ قرار لتخليص اللغة من مترادفاتها الكثيرة[31] التي لا تجدي نفعاً: فما الفائدة من وجود ثمانين إسماً للعسل، وأكثر من خمسين للسيف، وخمسين للجنة ونحو أربعمائة للداهية عندما لا يوجد إلا اسم واحد لشيء أهم من كل هذا[32]؟

ولقد عارض رأيه الشيخان محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش اللذان بررا وجود الترادف لأنه جزء لا يتجزأ من اللغة ومن تاريخها[33]. فهو يعبّر عن واقع أدبي، وتاريخي وجمالي سيضمحل باضمحلاله. والملاحظ أن الدراستين السابقتين متناقضتان لأنهما لا تقاربان الموضوع كما بيّن ذلك خليل السكاكيني[34] مقاربة منظمة، ولا تصنفانه تصنيفاً علمياً[35]. ولذلك يتجاوز السكاكيني الدراسات النظرية والحلول الكلاسيكية، ويطرح مسألة التوليد اللغوي الحديث ومستلزماته. ويرى أن الضرورة في الحاضر تدعو المجمع إلى اعتماد الارتجال، والاشتقاق، والمجاز، والكناية، والتعريب، والنحت حتى لا تتيه اللغة المعاصرة في تأييد المترادفات القديمة التي جعلت من اللغة العربية لغة مجموعات لفظية أكثر منها لغة مجموعة من الألفاظ[36].

2 - 4 ولقد لاحظ مجمعينا عن صواب أن قضية الترادف لن تحل باتخاذ قرار مجمعي، لأن الأمر يحتم اختياراً واضحاً من اختيارين: إما اختيار لغوي طبيعي يفرضه الاستعمال وإما اختيار مصطنع[37]، لا سيما وأن الاختيار المزمع اعتماده كثيراً ما يؤول إلى العودة إلى المترادفات القديمة واستعمالها. وتلك طريقة خاطئة لأن المادة اللغوية التي ستعتمد في هذا الشأن تحتاج إلى نظر باعتبار المشاكل التي تثيرها لأنها حصيلة جمع لغوي قديم قد استند إلى مقاييس لغوية متنافرة[38]، يحسن أولاً أن توصف وتنتقد قبل أن تستغل علمياً.

(31) أحمد أمين، اقتراح، مجلة مجمع القاهرة 86/6 - 92.

(32) نفس المصدر ص 89.

(33) مجلة مجمع القاهرة 93/6 - 108.

(34) مهدي علام، المجمعيون ص 73 - 74.

(35) خليل السكاكيني، الترادف ـ مجلة مجمع اللغة 124/8 - 130 حيث يصنف مختلف أنواع المترادفات التي تبلغ حسب رأيه إثني عشر نوعاً.

(36) نفس المصدر ص 124.

(37) نفس المصدر ص 130.

(38) أحمد أمين: جمع اللغة، مجلة مجمع القاهرة 209/8 - 213 حيث يؤكد المجمعي على تناقض المقاييس اللغوية القديمة ومناهجها في الاستقراء اللغوي.

نستخلص من كل ما سبق أن المجمع لم يكن قادراً على تجاوز القرارات المتخذة في مؤتمراته السابقة لأن مداولاته المخصصة لهذا الموضوع كانت نظرية لا تجدي نفعاً، لا سيما وأنها كانت تنظر في حالات تاريخية ليست لها صلة بمشاكل المترادفات في العصر الحديث. فهي تكون دراسات جزئية كانت نتائجها عفوية، لأنها انطلقت من مقاييس كلاسيكية متنافرة ستكون نتائجها متناقضة بالطبع.

الأضـــداد:

2 - 5 إن هذا التناقض سائد ولو مبدئياً في مستوى الأضداد كذلك. ألا يصح أن نقول إن اللغة العربية ليست لغة الضاد بقدر ما هي لغة الأضداد؟ وإن كانت هذه المسألة أقل تشعباً من مسألة الترادف. وذلك مما يفسر قلّة الاهتمام بها إذ خصصت لها دراسة واحدة من وضع أمين سر المجمع الدائم منصور فهمي[39]. وهذا أمر مستغرب لأنه أنكر أثر تلك الأضداد في الدراسات الكلاسيكية التي ما انفكت تعتمدها وتؤيد قيمتها بالرغم من مشاكلها. وتبدو دراسة منصور فهمي شبه الرسمية ناقصة، قد تجاوزتها الأحداث بالرغم من اعتمادها مصادر عربية وأجنبية غايتها الاعتناء بكل وجوه القضية. إلا أنها تعتمد أساساً مزهر السيوطي[40]. وذلك عين الخطأ الذي لا يساعد على إدراك السطحية التي تختص بها مختلف الدراسات العربية القديمة في شأن الأضداد التي ينكرها البعض، ويقرها البعض الآخر باعتبارها متولدة عن التداخل اللغوي المشهور، المعتمد لتبرير الترادف والأضداد وكذلك المجاز. أما فيما يتعلق بالدراسات الأوروبية المعتمدة لمقاربة هذه القضية، فإنه قد غاب عن منصور فهمي أنها تقتصر في جلها على نظرة فيلولوجية فحسب «مما يدل على قلة متانة استنتاجاتها التي تعتبر سلبية في مجملها والتي ليس لها أثر واضح عندما يتعلق الأمر بواقع وجود الأضداد وبطبيعتها الحقيقية»[41].

ولكن ما هو مفهوم هذه الأضداد؟ يعالج منصور فهمي المسألة معالجة

---

(39) منصور فهمي: الأضداد، مجلة مجمع القاهرة 228/2 - 244 ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى دراسة سابقة للشيخ الطاهر بن عاشور. ولقد سبق لأحمد أمين أن عالج القضية معالجة خاطفة.

(40) السيوطي: المزهر 387/1 - 402.

(41) D.Cohen, Aḍḍād, L'Ambivalence ص 26 (د. كوهين: الأضداد ص 26).

مضطربة لا تسمح باستخلاص عناصرها اللغوية البحتة[42]، ولا عناصرها الخارجة عن اللغة[43] التي تولدت عنها حتى أصبحت تكون مقولة دلالية خاصة. وهو لا يعتني كذلك بالطرائق البلاغية وغيرها[44] التي أوجدتها. فلا يحصر موضوعه إلا في الميدان المعجمي الذي يعتبر عنده أساساً لوضع المصطلحات التي من أجلها أنشىء المجمع. وذلك ما يفسر محتوى مقترحاته التي توحي باستقراء جميع المفردات الأضداد وبإعطاء كل واحد منها مفهوماً محدداً، يبرره معناه الشائع في الاستعمال. وعلى هذا الأساس يخصص لفظ «جون» للون الأسود ولا تخصص «سدفة» إلا للنور والظلام معاً، بل للفترة التي يمتزجان فيها كما أقر ذلك ابن سيده. وفي النهاية يقترح منصور فهمي أن تفرغ الأضداد الخاطئة من مفاهيمها وتعاد إلى معانيها الأصلية[45].

إن هذا التصور الساذج والسائد جداً في العالم العربي، يعتمد غالباً على نوع من التلفيق الذي يتجنب طرح المشكل وتعقداته وبالتالي يتجنب وضع تصور لغوي شامل للموضوع. إن مقاربة منصور فهمي التي حاولت تجاوز التصورات العربية القديمة، قد أقرّت عن خطأ أن قضية الأضداد قضية تاريخية خاصة باللغة الكلاسيكية، من دون أن تدرك أنها قضية قائمة، لا يمكن حشرها في البحث عن أصولها وإعادتها إليها؛ فهي تنكر مما تنكر منزلة تلك الأضداد، التي تقرها النصوص الأدبية والعلمية، وتوهم بأنه يكفي أن تحرس الأضداد الأربعمائة حراسة مشددة وتراقب، لتحمى اللغة منها ومن شرها. فالمقصود ليس أن نقضي عليها أو أن نكيّفها بل أن ندرك ماهيتها، وأن نحدد سياقها لندرك منزلتها اللغوية التي يمكن أن تساعد على الحكم على حالات مشابهة لها أو مختلفة عنها. ولذلك فإن مقاربة منصور فهمي المعتمدة على نظرة تقعيدية أكاديمية، لم تكن صالحة للوصول إلى نتائج إيجابية وعملية.

---

(42) نفس المرجع ص 31 وما بعدها حيث يؤكد الكاتب على أهمية الأخطاء السياقية، والاختلافات الشكلية. وهي غالباً صرفية، وأنواع التراكيب والمستويات اللغوية المتسببة كلها في نشأة الأضداد.

(43) R. Blachere, Theorie des addad, Ambivalence (ريجيس بلاشير، نظرية الأضداد ص 397 - 403) وفيها ينبه الكاتب إلى الدور الذي لعبته الشعوبية، والمعتزلة، والخلافات الدينية والتفسير القرآني في نشأة الأضداد التي لا يمكن أن تحصر في الجاهلية وألا تفسر بالتداخل اللغوي فحسب والمحبب للغويين القدامى ولمنصور فهمي.

(44) D. Cohen المذكور أعلاه ص 35 يذكر أسباباً أخرى للأضداد وهي المبالغة، والعناصر الهيكلية.

(45) منصور فهمي الأضداد، مجلة مجمع القاهرة 243/2.

المجـاز:

3 - 2 ألا يمكن للمصطلحات المترادفة والأضداد التي يُسْعَى إلى القضاء عليها أو إلى تكييفها، أَنْ تَعُودَ عند اعتماد المجاز المرسل[46] الذي يرتكز حسب ابن جني على التوسع، والتأكيد، والمقارنة[47]؟ ألا تعتمد اللغة في كل المستويات على كل عناصر ذلك المجاز الذي يكون منبعها الأساسي للتكيف مع التطور والتجديد؟ ألم يعتبر ابن جني أن اللغة تعتمد غالباً على المجاز[48]؟. فيبدو أن الذي ينكر وجود المجاز في اللغة ينكر الضرورة[49] التي تفرض على كل لغة أن تعتمد المجاز لتتطور. ولقد قبل المجمع منذ البداية ذلك المبدأ[50]. لكن كيف كان تصور المجمع له؟ فلقد كلّف الشيخ محمد الخضر حسين ليكون حال لسانه في هذا الميدان[51]. فلخص المجاز[52] من جهة بأنه يعتمد مناسبة مشابهة تنطلق من الاستعارة، ومن جهة أخرى بأنه لا يعتمد أية مناسبة مقررة. إن هذه الحالة الثانية التي تعتمد السببية أو المجاورة[53] تعرف بالمجاز المرسل الذي يعتبر أساس التوليد اللغوي وحتى الوضع المعجمي. فالسيوطي مثلاً لا يتجرأ على اعتباره نوعاً من الارتجال الذي سيأتي ذكره. ونظراً إلى أنه لا يخضع لقواعد مضبوطة ومحددة، فلقد اختلف في شأنه البيانيون لا سيما في شأن مشروعية اعتماد الأمثلة المجازية التي وضعها العرب القدامى. والملاحظ أن تلك المعركة قد تجاوزتها الأحداث لأن الأدباء لم يأخذوا بعين الاعتبار إلا طبيعة المناسبة، ولم ينظروا إلى المصطلح في حد ذاته، حتى يدركوا إن كان العرب قد استعملوه في مثال مجازي[54].

---

(46) السيوطي: المزهر 355/1 - 368.

(47) نفس المصدر ص 356.

(48) نفس المصدر ص 357 حيث يقول «إعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة».

(49) نفس المصدر ص 364.

(50) محاضر 448/1 حيث يقترح علي الجارم في نطاق لجنة العلوم الاجتماعية والفلسفية، الاعتماد على وجوه المجاز ـ انظر كذلك محاضر 117/2.

(51) الشيخ محمد الخضر حسين، المجاز، مجلة مجمع اللغة 291/1 - 302.

(52) لقد بذل الشيخ الخضر حسين جهداً كبيراً لذكر مختلف وجوه المجاز واقتصر على ذكر بعض تعريفات المجاز منها تعريف ابن رشيق بالعمدة.

(53) نفس المصدر ص 293.

(54) نفس المصدر ص 294.

إلا أن شيخنا المجمعي يخشى، رغم تجاوزه مهاترات القدامى، هذا المجاز الجارف الذي يمكن أن يؤول إلى تضاد. ولذلك دعا إلى أن يخضع المجاز للذوق السليم، الذي يحتاج في حد ذاته إلى تحديد. وهو يساوي عند شيخنا الاستعمال الفصيح المقعد، ويهدف إلى مراقبة فوضى المصطلحات المجازية التي يمكن لها أن تخرج من حيزها الأصلي لتعبر عن معناها المجازي الجديد. إن هذا النوع من المجاز الذي يدعى **المجاز الراجح**، تتولد عنه مصطلحات قد تطور معناها وهي تدعى **بالمنقول**. فالقدماء كانوا يسمون هذا الوجه **بالتورية** أو **بالتعسف المعنوي**. أما Dormesteter فإنه كان يعتبره نوعاً من **النسيان البحت**(55). إن آراء شيخنا تصف لنا نتيجة هذه الظاهرة لكنها لا تفسر لنا أسباب هذا النقل الذي ينشأ عن تغير طبيعة المسمى أو المرجع، وعن تطور معرفتنا له، وكذلك عن تغير موقفنا منه(56). ولقد كان ذلك شأن الكلمات الإسلامية مثل صلاة، وزكاة، وصيام، وكفر الخ... فالشيخ الخضر الذي يقبل هذا النقل، لا يقدم لنا حلولاً تساعد على تطوير اللغة وتجديدها، ويقتصر في نهاية الأمر على حثنا على مجاراة الأمثلة القديمة أو المتروكة. وبالتالي فإن هذا النوع من الاستنباط اللغوي يعني في مفهوم الخضر حسين، إقرار المجاز القديم الذي تنتسب أغلب مصطلحاته إلى مجموعة من كلمات البدو أو الرعاة.

وانطلاقاً من كلمة قطار (صف من الأبل)، المستعملة للتعبير عن Train، يدعونا شيخنا إلى تعويض الكلمة المصرية «شنطة» Valise بمترادفات ثلاثة: «سنفليجة» و«العيبة» و«الخريطة» التي تدل كلها على وعاء من جلد وتعتبر كلها، حسبما يبدو، أدوات كان يستعملها الراعي العربي في القديم(57).

الحداثة والارتجال اللغوي:

3 - 3 والملاحظ أن محاولات طريفة كانت تبذل من حين لآخر لإعادة النظر، ولو نظرياً، في تلك التصورات والمبادىء التي قررت بعجل، لا سيما وأن المجمع قد عالجها قبل أن يواجه المشاكل اللغوية التطبيقية. ولقد قام بتلك المحاولات مجمعيون

---

(55) P. Giraud, La Semantique, , Que Sais - je? p. 60

(56) إن كلمة ذرة لا تدل على النملة الصغيرة فحسب. أما مفهوم الذرة، فلقد تطور منذ عهد بيثاغور. ونلاحظ من جهة أخرى أن الذرة أصبحت لها علاقة متينة بمفهوم القنبلة الذرية.

(57) الشيخ محمد الخضر حسين: المجاز، مجلة مجمع القاهرة 301/1.

محدثون ممن تكاملت بحوثهم على الأقل في أهدافها الأساسية. فلقد سعوا أولاً إلى تحديد وظيفة اللغة بغية بلوغ الأهداف المنتظرة التي يمكن أن تؤول، إن أدركت، إلى تطبيقات عملية مفيدة. ولذلك سعى إبراهيم مدكور إلى أن يدلل على عدم وجود لغة مثالية في حد ذاتها[58]، خاصة وأن اللغة العربية مدعوة إلى أن تكون أداة اتصال اجتماعية. فهي تعبّر بواسطة المعاني، عن ردود فعل وعن حالات نفسية، وأفكار وآراء. ولقد هجرت هذه الوظيفة في سبيل مثالية لغوية، يؤيدها علماء بمصر كانوا يعتقدون، منذ خمسين سنة خلت، أن كل لغة تطمح إلى مثال يجب إدراكه أو يجب الاقتراب منه. وهؤلاء العلماء وأمثالهم يعتبرون أنه لا توجد لغة يونانية سوى لغة أفلاطون وأرسطو، ولا توجد لغة عربية سوى لغة الجاهلية أو لغة القرن الثاني العباسي، فالمصري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار في القرن العشرين بأوصاف طرفة، واستعارات بشار بن برد، ليس فصيحاً ولا عربياً[59].

إن هذا الرأي موقف صريح من أصحاب التقعيد والفصاحة القديمة التي تخلط بين اللغة والأدب، وتجهل المناسبة القائمة بين اللغة والمجتمع. وعلى هذا الأساس لا بد من الاقتناع باستحالة وجود لغة مثالية مقيدة بفترة معينة: إذ لا يوجد إلا تطور ومثالية نسبيين. فاللغة المكتملة المثلى هي اللغة التي تعبر عن عصرها وعن حاجات مجتمعها العملية والعلمية[60]. وبالتالي ترفع عن اللغة قداستها ولو ضمنياً فتصبح أداة تواصل اجتماعية لا تروق لنظرالسلفيين وتصورهم لها[61] كما رأينا سابقاً.

3 - 4 ولقد تسببت هذه المقاربة في مقاربة أخرى من وضع أحمد حسن الزيات[62] الذي أثار قضية حق العرب المحدثين[63] في تصور لغة عربية حية

(58) إبراهيم مدكور: اللغة المثالية، مجلة مجمع اللغة 11/7 - 15.

(59) نفس المصدر ص 15.

(60) نفس المصدر.

(61) انظر الفصل 1 حاشية 97 من هذا المؤلف.

(62) مهدي علام: المجمعيون ص 33 - 35.

(63) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي، مجلة مجمع القاهرة 110/8 - 116.

وعصرية، تمكن المجمع من الإقلاع عن نظرته المستبدة التي تسعى إلى مواجهة مشاكل العصر الحديث باعتماد حلول قديمة، تنكر على المحدثين حق الوضع والتجديد، إذ إن الأمر يتعلق بحق طبيعي لا يقبل النقاش[64]. وهو يعتمد بالطبع على مبادىء ومناهج لغوية منها **الارتجال**، و**الاشتقاق**، و**التجوز**، و**القياس** وخاصة **السماع** الذي يجب أن يعتمد بدون تقيد حتي يمكن لنا استقراء اللغة الحديثة المعبرة عن مختلف الطبقات الاجتماعية لا سيما لغة أصحاب الحرف.

ولقد كان لهذه المقاربة الجريئة صدى حقيقي. فلقد مثل لها بثلاثة قرارات[65] يمكن الأول منها المجمع من النظر في جميع الألفاظ والتراكيب المستعملة لتصويبها. أما القرار الثاني الذي يعيد القرار الأول جزئياً، فيهدف إلى دراسة كل مصطلح مستعمل شريطة أن يكون سهلاً وليس له مرادف قديم يمكن أن يعوضه. في القرار الثالث الذي يبدو لنا أهم القرارات، يقر المجمع **السماع** من **المحدثين** شريطة أن يكون كل لفظ موضوع دراسة خاصة قبل إقراره نهائياً. لكن ما كانت مساهمة هذه القرارات في أعمال المجمع؟ إنها لا تأتي بأي تعديل، ولا تشير إلى أي معيار لغوي جديد. فهي تؤيد في الحقيقة القواعد الكلاسيكية وتبعد كل تصور جريء في الميدان اللغوي كما تؤكد على ذلك دراسة إبراهيم[66] أنيس المخصصة **للارتجال**[67] الذي أشير إليه مرات عديدة في مداولات المجمع. إن ذكره يفترض الاعتراف له، ولو نظرياً، بالأسبقية في التوليد اللغوي. ويبدو أنه يعادل فيما يدعى اليوم في علوم اللسان الحديثة **باعتباطية الكلام**. إلا أن أغلب المجمعيين الذين ذكروه قد مروا عليه مرور الكرام، مما يفيد أن الارتجال يكون بالنسبة إليهم مظهراً تاريخياً من مظاهر اللغة يحفظ ولا يقاس عليه. فاللغة قد اعتمدته في عهودها الأولى ولا يمكن لها أن تستند إليه في الحاضر لأنه أصبح خاضعاً لمبدأ **التوقيف**. لكن ما كانت الغاية من دراسة إبراهيم أنيس للارتجال؟ من المحتمل أنه كان يهدف لإحيائه. ولقد وضع تلك الدراسة عندما كان خبيراً بلجنة الأصول واللهجات، قبل أن يصبح عضواً عاملاً

---

(64) نفس المصدر ص 115.

(65) مجموعة القرارات ص 12 - 14.

(66) مهدي علام: المجمعيون ص 1 - 2.

(67) إبراهيم أنيس: الارتجال، مجلة مجمع القاهرة 306/8 - 314.

بالمجمع. ويبدو أنه قام بمحاولة لمس النبض واستقراء رد فعل المجمعيين وبالخصوص المحافظين منهم، لا سيما وأنه كان ينتسب للغويين المحدثين الذين كانوا أكثر استعداداً من غيرهم لمواجهة المشاكل اللغوية المعاصرة. وخاصة مشاكل ثنائية اللغة التي يجد فيها الارتجال مرتعاً خصباً. وكان يرى أن الارتجال يعادل عنده الاختراع، فهو اختراع لغوي بحت ليس له صلة بالمعجم ولا بالصرف[68]، إلا أنه من الممكن أن يخضع للاشتقاق كما تدل على ذلك كلمة آقعنسس المنسوبة إلى الشاعر رؤبة بن العجاج (ت 762 م) والتي يعتبرها ابن جني كلمة قياسية. إلا أن ابن جني نفسه يفيدنا بأن البدوي الفصيح له الحق بأن يتصرف في اللغة ويضع كلمات جديدة يسميها بالكلمات **المخترعة**، ومثال ذلك كلمة **الجبر** التي تعني الملك. ورأينا أن هذا المثال غير صحيح وليس كلمة مخترعة لأنها مأخوذة من العبرية. وهي تفيد «الرجل القوي، العزيز» ويؤيدنا في ذلك الخليل بن أحمد الذي يفيد في كتاب العين[69] أن «مخترع» الكلام يدل على الكلمات المقترضة من لغة أخرى.

3 - 5 إن هذا الخلل لا يقلل من قيمة هذه المحاولة المتعلقة بالكلمات المرتجلة التي تستوجب منا استقراءها كلها لتدرس دراسة عميقة ومركزة. ويكفينا أن نقر أن تلك الكلمات ناتجة، لا سيما في كلام الكهول، عن ارتجالات لغوية فردية، مشكوك فيها غالباً ومنسوبة إلى شعراء[70] أو إلى معجميين[71]. وهي ناتجة كذلك عن الحكاية الصوتية اللغوية، وعن مصطلحات تقنية، واصطلاحات كان يستعملها

---

(68) نفس المصدر ص 307 - 308 حيث يطرق قضية الارتجال مطبقة على أسماء الأعلام. وهي كنيات اختلف في شأنها النحاة والمجمعيون. ويعتبر السيوطي في المزهر 368/1 أن الارتجال ناتج عن نقل معنى كلمة عندما لا يكون ذلك النقل مبرراً.

(69) الخليل بن أحمد: كتاب العين ص 58.

(70) إبراهيم أنيس: الارتجال ص 309 حيث يذكر أن الشاعر رؤبة بن العجاج قد اخترع كلمة **الفطحل** في **الزمان الفطحل** وعرفه بالزمن الذي كان فيه الحجر أملس. ـ وذلك مجرد سخرية.

ويبدو أن المراد من هذا الكلام هو السخرية من أصحاب المعاجم واللغويين المحافظين ومن تعريفاتهم الخاطئة. ويذكر لنا إبراهيم أنيس كذلك مخترعات ابن العنبس وبشار الذي ينسب إليه اختراع كلمة **الخنشفار**، وهي كلمة غريبة تخريجاتها عديدة.

(71) السيوطي: المزهر 182/1 حيث نجد كلمات **مصنوعة** تنسب إلى الخليل ولمعجميين آخرين.

أصحاب الحرف والجمعيات السرية. وتتولد كذلك من لغة طبقات اجتماعية معينة تسود فيها الملاحنات. وقلّ أن تدخل هذه المصطلحات اللغة الأدبية، وبالخصوص اللغة العربية الفصحى[72].

ولقد دعا إبراهيم أنيس المجمع إلى عدم الاستئناس بالارتجال. إلا أننا لا ندرك معنى تساؤله الذي يطلب من المجمع أن يختار بين الارتجال والمبادىء الأخرى مثل الاشتقاق والقياس والمجاز أو الاستعارة[73]. والملاحظ أن هذا التساؤل يدل على الحيرة التي يشعر بها اللغويون المحدثون من أمثاله الذين تقيدهم اختيارات المجمع التي تفرضها المعايير الكلاسيكية والعوامل غير اللغوية. ولا شك أن المنهج الذي عرض به الارتجال قد حكم عليه بالإعدام، وحرم اللغة من لغة أصحاب الحرف المحدثين[74]، ومن لغة مجتمعات وطبقات اجتماعية معينة غالباً ما كانت مغلوبة على أمرها اجتماعياً وسياسياً وبالتالي لغوياً وأدبياً. فالتنكر للارتجال تنكر للرصيد التعبيري الأدبي والشعبي الذي اعتمدته اللغة الكلاسيكية نفسها[75]، وإقرار لوحدانية لغوية مستبدة قضت بالانقراض على لغات طبقات مختلفة لصالح لغة طبقة اجتماعية وثقافية واحدة.

علم الدلالة والاستعمال

4 - 1 ومن الطبيعي أن نلاحظ أن تلك الاحترازات على القسم التعبيري من اللغة قد تهاونت بالمظاهر الإيجابية للارتجال. فهو، وإن دعاه المتفصحون **بلغة الخنشفار**، يدل على رد فعل المبدعين من الشعراء والكتاب والمتكلمين الداعين إلى تجاوز قواعد البلاغة والمعجمية المقعدتين وإلى وضع «طاقية حمراء على رأس المعجم العجوز» كما قال فيكتور هوجو[76]. إن الارتجال ظاهرة لغوية تهم بالخصوص المعجمية الاجتماعية، لا سيما إذا كانت الكلمات المرتجلة كلمات شواهد تساعدنا على تفسير حقبة من حقبات مجتمع أو حضارة ما اعتماداً على الكلمات التي تتولد عنهما.

(72) إبراهيم أنيس، الارتجال ص 314.

(73) نفس المصدر.

(74) محاضر 76/2 حيث يذكر كلمات استعملها أصحاب الحرف.

(75) إن جمهرة ابن دريد تحتوي على كلمات رباعية أغلبها متولدة من الحكاية الصوتية المخترعة.

(76) G. Matoré, La Methode en Léxicologie P.10.

ويؤيد ذلك ما دعا إليه إبراهيم مدكور، الذي يشير إلى الصلة المتينة التي تربط **بين اللغة والفكر**(77) لأن الأولى مرآة الثاني، ولأن المصطلحات تكون الوسيلة للتعريف بالأفكار ولتمييزها الواحدة من الأخرى. فإن تنوعت المفاهيم، من الضروري أن تتنوع علاماتها(78). أوَليس هذا الرأي مدخلاً إلى موضوع **السيمية أو علم الدلالة**(79) الذي عرضه على المجمع لأول مرة محمود عباس العقاد(80)؟ فما أتانا به من جديد؟ يرى العقاد أن «Sema»(81) اليونانية تطابق تماماً السِّمة العربية المتصلة بوسم ووشم ووصم.

إن هذا العلم الذي طوّره Ogden، و Richards Ulmann و Stewart Chase يعتبر في رأي العقاد الذي قدم لأعمالهم بعجالة، مدعاة إلى الاختلافات بينهم لا سيما عندما يسعون إلى التمييز بين اللغة والكلام الذي يعتبر في رأيه عبثاً لا يستفاد منه(82). فهل يفهم من هذا أن العقاد يريد أن يوحي إلى قرائه العرب المبدأ اللساني الحديث الذي يقول باعتباطية الكلام؟ ذلك ما لا يوضحه الكاتب المعروف بموسوعيته لا سيما وأنه لم يدرك من السيمية المعاصرة إلا الحاجة إلى مراجعة سبل التعبير حتى يتجنب الفكر أخطاءها(83).

إن هذه المقاربة المسطّحة والمستعجلة تفيدنا بتصور لغوي تقعيدي، لأنها كانت نظرية وعامة لم تطبق على مثال عربي واحد يجنب الكاتب تقديم عرض تاريخي للقضية، ليس من ورائه نفع للمجمع ولأعماله ولا للعربية المعاصرة.

إن هذا التصور لا يستغرب من العقاد ومن بعض زملائه المجمعيين الذين يعتبرون أن اللغة جوهر وليست شكلاً. فهي مثال أعلى يدرك بصعوبة تكون مدعاة لتبرير جهود الأفراد للاقتراب منه ومن الثقافة عموماً.

---

(77) إبراهيم مدكور: الفكر واللغة، مجلة مجمع القاهرة 9/9 - 13.

(78) نفس المصدر ص 11.

(79) محمود عباس العقاد: السيمية، مجلة مجمع القاهرة 14/9 - 18.

(80) مهدي علام: المجمعيون ص 84 - 87.

(81) P. Giraud, La Semantique, Que Sais-Je? P.5 - 6.

(82) محمود عباس العقاد: السيمية ص 16.

(83) نفس المصدر ص 18.

4 - 2 وذلك ما لم يوافق عليه ولو ظاهرياً محمود تيمور[84]، عندما تعرض للصلة القائمة بين اللغة والمجتمع[85]. فاللغة عنده ظاهرة اجتماعية تتولد من الحاجة الاجتماعية. وبالتالي فإن الصحة اللغوية تستمد من الاستعمال الشائع الذي يمكن أن يؤخذ من الخطأ المشهور. ألم يقل العرب سابقاً: خطأ مشهور أحسن من صواب مهجور؟ وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تفرض اللغة فرضاً. فلا بد أن تؤخذ ألفاظها مما تستوجبه الضرورة والواقع الاجتماعي. ولكن ما هي حدود تلك اللغة، عندما نعلم أن لغتين تتنازعان ذهن المتكلم العربي المتعلم؟ إن ذلك المتكلم، حسب تيمور، يعرف العربية ويستعملها بصعوبة ليعبر عن بعض آراء تحتاج إلى عناية. ولا بد أن تؤخذ لغته المستعملة مثالاً يحتذى شريطة ألا تستبد بها لغة المتفصحين المقعدة[86].

المراد من هذا أن لا يتكلف المجمع بتوليد المصطلحات بل بتسجيل المصطلحات التي تدخل الاستعمال دون اختيارها نهائياً. ومثال ذلك كلمتا لوكنده وفندق المقابلتان لـ Hotel. فالاستعمال يميل حسبما يبدو إلى الثانية. وكذلك الشأن بالنسبة لأجسخانة وصيدلية المقابلتين لـ Pharmacie. والملاحظ أن هذا الاختيار أو الرأي يطرح قضيتين: أولاهما متعلقة بوجوب القيام باستقراء لغوي جدي للبت في الكلمة الغالبة الشائعة في الاستعمال. أما القضية الثانية فتتمثل في أن الكلمات المذكورة كلمات معربة لم يبين الكاتب موقفه منها. فاختياره اختيار شخصي لا تؤيده حجة من حيث الكم والكيف ولا معاييرالتنميط والتقييس اللسانية المعاصرة[×].

4 - 3 إن هذه المحاولات لم تجنب تيمور التناقض ودحض آراءه النظرية السابقة، وذلك شأن دأب عليه بعض المجمعيين[87]. فهو يخول للجمهور المثقف الحق (وبأي حق؟) بأن يقوم مقام الحكم في الميدان اللغوي. وبالتالي يخول لنفسه

(84) مهدي علام: المجمعيون ص 206 - 209.

(85) محمود تيمور: لغة المجتمع، مجلة مجمع القاهرة 19/9 - 31.

(86) نفس المصدر ص 21.

(×) محمد رشاد الحمزاوي المنهجية العامة لوضع المصطلحات العلمية وتوحيدها وتنميطها؛ دار الغرب الإسلامي بيروت 1986، 130 ص.

(87) سهير القلماوي: دراسة، مجلة مجمع القاهرة 173/11 - 180 حيث يعتمد نفس الأسلوب.

توليد ألفاظ، بل ترجمة ألفاظ أجنبية تعتمد ألفاظاً قديمة أو مشتقة. ولقد مثل لها في مؤلفه **معجم الحضارة**[88]. ولا شك أن مجمعينا قد نسي أن هذا المبدأ لا يطبق إلا على اللغات التي مرت بتغييرات كبيرة، والدليل على ذلك أن **معجم ليتري الفرنسي** يعتمد عموماً لغة الكتاب المهرة، الشائعة المبدعة، وإن كانت وجهة النظر الحديثة لا ترى من اللزوم ربط اللغة المعيارية بلغة الكتاب أو الجمهور المتعلم. فالكلمات المفاتيح أو الشواهد التي تدل على تطور المجتمعات، لا توجد بالضرورة عند الكتاب ولا عند الجمهور المتعلم. إن هذه المحاولة مؤشر على موقف جيل من الأدباء الذين ظلوا يترددون في اتخاذ موقف واضح من المقاييس الكلاسيكية والمقاييس الجديدة المحتملة التي يمكن لها، دون الإخلال بالمقاييس القديمة، أن تجعل من العربية أداة تخاطب بين المتكلمين بها. إن جيل المجمعيين من أمثال تيمور، جيل لا يعرف الأطروحات التي وضعها علم اللسان الحديث. فلا يستطيع أن يقترح إلا حلولاً وسطاً ليست دائماً مقنعة، لأنها رغم ما تدّعيه من جرأة لم تتخلص بتاتاً من التقاليد الثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية التي خلقتها. **وبالتالي فإن تلك الحلول، كما سنرى، مستمدة من اعتبارات ثقافية وعاطفية وبالخصوص من خشية تحمل مسؤولية التجديد الخطيرة التي تستوجب القطيعة بينها وبين التراث الثقافي. إن دعاة هذا التوقيف اللغوي الذي اعتمده القدامى سابقاً، لا يدركون أن تلك التقاليد المستبدة بهم تستمد قيمتها مما لها من قدم وشهرة أكثر مما تستمدها من محتواها الحقيقي الذي يحتاج إلى نظر وإلى نقد تاريخي بناء.**

فما عسانا أن نقول في النهاية في هذه المقاربات المتعلقة بعلم الدلالة؟ يبدو لنا أنها تعبر عن تصور لغوي غامض تتجاذبه نزعة إلى المحافظة والتقوى[89]، وتوق إلى التجديد قد استبدا بمداولات المجمع حتى الستينات على الأقل. فنلاحظ أن تلك المقاربات ظلت تعالج المصطلحات الحديثة باعتماد مبادىء ونماذج قديمة، ليست لها أحياناً صلة بتلك المصطلحات. فهي تضع قضايا مستقبلية باسم سلفية لغوية، لا

---

(88) محمود تيمور: معجم الحضارة ـ القاهرة 1961، 178 ص.

(89) السيوطي: الإتقان 113/1 حيث يذكر خشية الخليفة أبي بكر الصديق من تفسير بعض كلمات «الغريب» الموجودة في القرآن. ويشهد التاريخ الأدبي والعربي بمواقف أدباء عديدين قد أحرقوا مؤلفاتهم لأنهم كانوا يخشون الخطأ.

تتحرج من خرق مقاييس الموضوعية[90]، وكثيراً ما تؤول هذه النزعة إلى نوع من «المغامرة» اللغوية[91] التي تتجاوز التبجيل البسيط، فتصبح دعوى خطرة لا سيما وأنها تعتمد توفيقية شبه علمية.

قضايا أصول القياس:

4 - 4 إن دار لقمان قد ظلت على حالها، إن أخذنا بعين الاعتبار المبادىء العامة التي اعتمدت لإصلاح النحو وأصوله اللغوية.

يبدو أن المجمع قد تهاون بتلك المظاهر في جلها، وركز في قانونه الأساسي الأول على الكلمات والتراكيب التي يجب استعمالها أو تجنبها[92]. ولقد ظل على ذلك، رغم ما أدخل على ذلك القانون الأساسي من تحويرات[93]، وإن كانت تلك العبارة العامة الغامضة قد عدلت بنصوص جديدة منها اللائحة الداخلية للمجمع الذي أكد على ضرورة دراسة قواعد اللغة، وعلى أن يختار، إن لزم ذلك، من آراء أهل الذكر ما هو صالح لمضاعفة صيغها حتى تصبح أداة نافعة تعبر عن المفاهيم العلمية وغير العلمية[94].

ولقد جاءت اللائحة الداخلية الثانية بنص جديد يوضح ضرورة اهتمام المجمع، فضلاً عن الألفاظ والتراكيب، بدراسة كل ما من شأنه أن ييسر الكتابة العربية وقواعد النحو والصرف[95].

إن هذه المجموعة من التعليمات تذكرنا، مع الفارق، بالمهمة التي عهدت سابقاً إلى المجمع الفرنسي[96]، وتقدم لنا فكرة عامة عما يجب أن يقوم به مجمعنا

(90) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 112 وما بعدها حيث يذكر المجمعي الأب ماري أنستاس الكرملي الذي كان يشتق Acheter من اشترى و Agreer من أغرى و Tabac من الطّبّاق الخ..

(91) عبد الحق فاضل: مغامرات لغوية، بيروت 1952، 371 ص وقد جاء فيها كثير من التبجيل المتعسف.

(92) مجلة مجمع القاهرة 6/1، 15 (النصان العربي والفرنسي).

(93) إبراهيم مدكور: مجمع ص 122، 129.

(94) نفس المصدر ص 139.

(95) نفس المصدر ص 144.

(96) انظر المادتين 24 و66 من القانون الأساسي لسنة 1634 حيث ينص «إن وظيفة المجمع الفرنسي الأساسية ستهدف باعتماد كل عناية وبكل اعتناء ممكن إلى توفير قواعد صحيحة للغتنا ولجعلها صافية =

في هذا الميدان. ولا بد أن نحسب هذه العبارات الإجمالية على الظروف الصعبة التي أنشىء فيها المجمع وبالخصوص على المعارضة الشديدة التي أبداها أعضاؤه المحافظون من المجمعيين الأول، دفاعاً عن سلامة اللغة وصفائها، وهو مبدأ قد أقر حرفياً بدستور المجمع. فكان من الضروري أن يعمل على مراحل، لأن كل محاولة جريئة كفيلة بأن تنشأ عنها مواقف عاطفية جارفة، كلما وضعت مشكلة تهم القواعد اللغوية والنحوية، واضطرابها وعدم مواكبتها لحاجات العصر[97].

4 - 5 فكيف عالج المجمع ولو جزئياً تلك القضايا؟ نلاحظ أولاً أنه قاربها مقاربة متداخلة خالطاً القضايا العامة بالقضايا الجزئية. ولذلك نقترح، سعياً إلى التعبير عن مواقفه في هذا الشأن، أن نصنفها إلى صنفين: الأول يخص القضايا العامة والثاني يخص القضايا الجزئية التي تعتبر تطبيقات سنعالجها في الفصل المخصص للنحو التربوي.

فلقد أسند المجمع في أول الأمر دراسة النحو والقضايا اللغوية إلى **لجنة الأصول**[98]. ولا بد أن نلاحظ أن العناية الخاصة التي حظيت بها قضايا اللغة والنحو، قد برزت إلى الوجود بعدما كلفت وزارة التربية المصرية المجمع بتيسير النحو وإصلاحه[99]، لأن المجمع لم يعالج فيما سبق القضية معالجة الغاية منها النفع والتطبيق، بل من حيث توفير صيغ صرفية جديدة لوضع المصطلحات الفنية والعلمية.

إن مشروع الإصلاح الذي كلف به المجمع قد مكن المجمعيين المحدثين من وضع القضايا التي لها صلة بمبادىء النحو العامة، ومن الضغط على المجمع لجعل تلك المبادىء تواكب الحاجات العصرية. فبادروا في هذا الميدان، حسب عبارة

= وأنيقة. وسيوضع بالاعتماد على ملاحظات المجمع، معجم، ونحو، وبلاغة، ونقد».
انظر كذلك Kukenheim, Esquisse Historique p 25 - 26.

(97) إبراهيم مدكور: مجمع ص 73 - 76.

(98) مجلة مجمع القاهرة 32/1 - 33. وكانت اللجنة المعنية متكونة من ستة أعضاء منهم أربعة من شيوخ الأزهر.

(99) مجلة مجمع القاهرة 181/6 - 197 حيث يوجد قرار وزارة التربية وتقرير لجنتها في الموضوع.

أمين سر المجمع، بمحاولات نقدية وبمشاريع إصلاحية[100] ركزت أولاً على موضوع القياس المشهور الذي جاء ذكره في قانون المجمع الأساسي[101]. فلقد كثر الحديث عنه في الدورات الأولى، لا سيما وأن تعريفه كان مدعاة للاختلافات حتى بين الأعضاء الأزهريين[102] المقتنعين باعتماده. إن مقاربته كانت عويصة على قدر ارتباطه بمسألة السماع أو الاستعمال، الذي كان يساوي عند بعض المجمعيين اللهجة العامية. فلقد كان الشيخ أحمد الإسكندري، الذي كان يعتبر حجة في هذا الميدان، يستغرب من تعريف القدامى للقياس متسائلاً عما يعنون بالقياس الذي لم يعثر له، حسب رأيه، على سند واضح عند النحويين. فهم يعرفونه بحسب الإطراد والشذوذ. لكن هل يمكن لنا أن نقيس الإطراد والشذوذ[103]؟.

وبقي الحل معلقاً لأن المجمعيين ظلوا حتى الدورة الثانية منقسمين في شأن الصيغ القياسية والسماعية[104]. ولم يأتِ ذلك الحل إلا في الدورة الرابعة، عندما اهتم المجمع بتعريف القياس الذي كان يعتبر أمره مقضياً[105]. ولقد أجبر المجمع على الاهتمام به إثر الصعوبات الناتجة عن التطبيقات العملية. إذ إنه فضلاً عن تعريفه الغامض القديم[106]، فقد كان موضوع نظر، خصوصاً وأن هذا المصطلح الفقهي[107] يفيد مفاهيم تقنية متنوعة. فالقياس يدعى كذلك الإطراد والغالب، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة. ولذلك تقرر ترك هذه الكلمات العديدة[108].

(100) إبراهيم مدكور: المجمع ص 74 وما بعدها.

(101) نفس المصدر ص 139.

(102) محاضر 351/1.

(103) نفس المصدر 353/1.

(104) نفس المصدر 4/2 - 10.

(105) نفس المصدر 38/4 وما بعدها.

(106) السيوطي: المزهر 226/1 - 233 حيث يذكر اختلافات المؤلفين القدامى في القياس وفي وجوهه الغامضة ومنها الإطراد والشذوذ.

(107) السيوطي: كتاب الاقتراح ص 20 وما بعدها حيث نلاحظ غزو مصطلحات الفقه مصطلحات النحو. أما حامد عبد الحميد في مؤلفه **القواعد النحوية** القاهرة 1946 ص 222 - 224 فإنه ما زال يتحدث عن **الحكم الواجب، والممنوع، والقبيح، والجائز**، وهي كلها مصطلحات فقهية مطبقة على النحو.

(108) محاضر 38/4 - 55.

5 - 1 إن هذه المصطلحات التي يستوجب تحديدها، كانت موضوع تأويلات مختلفة(109). فتقرر اعتبارها مترادفات تدل كلها على القياس(110). وهذا توضيح مهم في حد ذاته. لكن كيف يعرّف القياس، إن وجد قياس جديد؟ لا توجد لدينا إشارة واضحة إلى ذلك. فأكتفي بالتأكيد على أن تلك المترادفات تسمح للعرب المحدثين بتطبيق القياس على كل ما لم يسمع باعتماد ما سمع، وباعتبار المصطلحات المقاسة على كلام العرب من كلام العرب(111). ولا شك أن هذه القاعدة التي ترمي إلى تحديد القياس، قاعدة تحيرنا لأنها لا تجتهد في القضاء على هذه المترادفات من الاصطلاح النحوي. وهي تثير بالتالي قضية السماع الذي يفرض علينا أن نتساءل إن كان يعني به السماع الكثير أو السماع الشاذ، وما إليهما من صلة بالقياس. فلا جواب! ويبدو لنا أن المجمع قد سلّم بالتصورات القديمة، الموروثة عن القدماء في السماع والقياس(112). ونحن نلاحظ أن القياس المعني بالأمر، هو قياس عقلي وشكلي، لا يعتبر حجة في وضع قواعد اللغة. إن اعتماد اللغة على القياس غير جائز حسب السيوطي(113)، وذلك ما أكد عليه الشيخ عبد القادر المغربي في محاولته الداعية إلى استخلاص القواعد اللغوية من الاستعمال الحي ولا من القياس الشكلي(114). فالملاحظة جديرة بالعناية لأن كل إصلاح، يستوجب حسب رأيه، قواعد جديدة تعبر عن طبيعة اللغة وعن مختلف مراحل تطورها. إن الاستثناءات الموجودة في اللغة الكلاسيكية، تسمح بأن نقر بأن قواعد القياس القديمة، تعتمد

---

(109) نفس المصدر ص 39 - 40 حيث نجد أن تلك الكلمات يراد منها أيضاً **المتلأب** الذي استعمله سيبويه، **والمنقاد**، **والمتقاود**، **والشائع**، **والشيوع**. ويلاحظ كذلك أن الفرق بين الغالب والكثير هو أن ما ليس كثيراً فهو نادر وأن ما ليس غالباً ليس نادراً يمكن أن يكون كثيراً.

ولا شك أن هذه الملاحظات الناتجة عن القياس الشكلي (Syllogisme) لا تفيدنا نفعاً.

(110) مجموعة القرارات ص 44.

(111) نفس المصدر. يتعلق الأمر بالعبارة المشهورة التي ينسبها ابن جني إلى المازني بالخصائص 357/1 وما بعدها. وهي تعبر عن الصعوبات التي كان يواجهها اللغويون القدامى في فرض بعض التحديدات، لا سيما فيما يتعلق بقبول المعربات التي حكم عليها المفسرون بالإعدام باسم القرءان.

(112) السيوطي: المزهر 227/1 - 229.

(113) نفس المصدر ص 346. وينسب هذا الرأي إلى أبي البقاء (ت سنة 162 هـ).

(114) الشيخ عبد القادر المغربي: بين النحو واللغة، مجلة مجمع القاهرة 257/7 - 260.

الاستعمال، وحتى عثرات اللسان التي كان يسميها القدامى توهم أصالة الحرف[115]. وعلى هذا الأساس كان شيخنا يدعو إلى اعتبار الشذوذ في الفصحى نفسها، ويؤيد ضمنياً وضع أسس النحو على الخطأ الشائع أو ما يسمى بالقياس الخاطىء، وبالتالي على قياس جديد سيحقق إن أقر، ثورة لغوية مباركة.

5 - 2 إن المجمع الذي كان قد أدرك عاقبة رفض اقتراح المغربي، اقتصر على إبداء ملاحظة عامة يقول فيها بأن بعض الألفاظ العربية قد وضعت بحسب مبدأ توهم أصالة الحرف[116] وذلك يعني رفض تلك الأمثلة، خشية أن تخرق قواعد الفصحى، وأن تسمح للهجات بأن تصبح أصلاً لسماع وقياس جديدين. إن هذا الرفض الرافض لمواجهة قضايا اللغة الحقيقية، لم يمنع أحمد أمين من السعي إلى وضع أسس مقاييس جديدة للقياس، انطلاقاً من القياس القديم[117]. إن محاولته التي تعتبر أقل نفعاً من محاولة المغربي، كانت تدعو أيضاً إلى الإصلاح انطلاقاً مما هو موجود. فالأمر يقضي تجاوز شكليات النحويين القدامى وذلك باتخاذ قواعد خمس: وضع صيغ إسمية انطلاقاً من صيغ فعلية موجودة، واستغلال صيغ مختصة لوضع مصطلحات لم يعرفها العرب، وقبول المصطلحات المولدة والدخيلة، الخاضعة لصيغ كلاسيكية، واعتماد المجاز، وأخيراً استغلال الحكاية الصوتية[118].

إن هذه المقترحات قد سمحت باتخاذ قرار يفيد باعتماد القياس في مادة اللغة، حسب القواعد التي وضعها المجمع سابقاً، والتي يمكن أن تخضع للاجتهاد إذا توفرت شروطه (حسبما أشار إلى ذلك أحمد أمين في مقالته حول مدرسة القياس في اللغة)[119]. والمقرر أن هذه القواعد لم تكن مجهولة لدى العرب القدامى. فالاجتهاد المقترح في شأنها ينحصر في نهاية الأمر في استغلال صيغ قديمة استغلالاً مكثفاً. ولذلك فإن روح التجديد الهادفة إلى إقرار مبادىء جديدة لمواجهة القضايا العصرية،

(115) عبد القادر المغربي: شواهد على توهم زيادة الحرف، مجلة مجمع القاهرة 7/361 - 374.

(116) مجموعة القرارات ص 10.

(117) أحمد أمين: مدرسة القياس، مجلة مجمع اللغة 7/351 - 358.

(118) نفس المصدر ص 356.

(119) مجموعة القرارات ص 11.

تبدو لنا معدومة، مما دعا إبراهيم أنيس، الذي أدرك غموض القرار الجديد، إلى أن يقترح على المجمع اجتهاداً آخر في الموضوع.

فما هي طبيعة اجتهاده؟ إنها نابعة عما يدعوه صاحبنا **بقياس المحدثين**[120] الذي لا يتقيد زماناً ولا مكاناً بالعرب القدامى، بل بمجموعة القضايا اللغوية التي خزنتها ذاكرة الإنسان. وليس له كذلك أن يتقيد بالشيوع البصري بل بمجموعة الأشياء المخزونة في ذاكرة الفرد. بحيث يمكن للقياس أن يعتمد، بالنسبة للفرد، مثالاً أو إثنين. وبالتالي لا يوجد ما يدعى **بالسليقة** التي كانت من ميزة بعض العرب. وهكذا يفند إبراهيم أنيس النزعة التي تعادل القياس بالفطرة اللغوية والتي تعتمد على ما يسمى **باللغة المثالية** التي نقدها سابقاً[121] زميله إبراهيم مدكور. فالقياس عندئذٍ يرتكز على عوامل اجتماعية لغوية ونفسانية تؤثر في المتكلم. فهو يعتمد حتى لغة الأطفال. إلا أنّ ذلك لا يدعو إلى اعتماد قياس الأطفال والجمهور، بل الأخذ بقياس المبدعين من العلماء الذين يفتحون باب القياس في وجه الكتاب والشعراء الموهوبين[122]. ولكن أي قياس يعني هنا؟ فالمشكلة ظلت قائمة لأن مقاربتها تشهد بحيرة المجمعيين المحدثين الممزقين الذين يبدون آراء نقدية مفيدة لكنها تظل في نهاية الأمر سلبية، لأنها لا تتوصل إلى اقتراحات تطبق لأفكارهم المعروضة.

أصول النحو العربي وإصلاحها:

5 - 3 لقد كان بعض المجمعيين يرى من المستحيل وضع تحديد للقياس، إن لم يربط بالعناصر التي ينشأ منها، ومنها التأكيد أولاً على أثر النحو اليوناني[123] في النحو العربي وتفوقه على أثر النحو الهندي فيه[124]. فالقياس العربي

---

(120) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص 28 - 30.

(121) انظر حاشية 58 من هذا الفصل.

(122) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص 30.

(123) إبراهيم مدكور، مجلة مجمع القاهرة 171/7 - 172. وكان على المؤلف أن يعالج القضية المعنية أمام مؤتمر المستشرقين السابع المجتمع بباريس. وكان موضوع مقالته «المنطق والنحو العربي». ولقد عالجه ثانية تحت عنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» بمجلة مجمع القاهرة 338/7 - 346.

(124) إبراهيم أنيس: جهود العرب، مجلة مجمع القاهرة 41/15 - 42 حيث يتحدث عن النظرية القائلة بـ أثر =

قد اعتمد المنطق الأرسطي وتأثر به حتى تأثر بشكلياته وغاص في ترهاته. فلقد دعا إبراهيم مدكور في هذا الشأن إلى تصور نحو عربي خالص من كل ما ليس لنا به حاجة. وهو كثير... من ذلك التأويلات، والتقديرات المستبدة بالصيغ والتراكيب التي تمنع نحونا من مواكبة روح العصر[125].

إن التعلق الشديد بإعادة كتابة تاريخ النحو العربي، يجد مبرراً له في رغبة المجمعيين المحدثين في تأسيس وتأصيل نقد تاريخي وعلمي لأصول النحو العربي. والملاحظ أن مقارباتهم التي تعتبر تكراراً لمحاولات سابقة فيها نظر[126]، قد أخذت مأخذ التجديد من قبل المجمعيين المحافظين بالمجمع الذين ما فتئوا يؤكدون على عروبة النحو الكلاسيكي وخلوده. وفي هذا الإطار يمكن لنا أن ندرك اهتمام المجمعيين بإحياء قضايا مثل **التوقيف والإصطلاح**[127] وقد اشتهر بهما أبو علي الفارسي (ت 359 هـ/1004 م) وتلميذه ابن جني (ت 392 هـ/1002 م) اللذان جعلا من اللغة دائرة مغلقة[128]، لا سيما منذ رد الفعل الحنبلي الذي يرى أن اللغة **توقيف**، وأن الله أوحاها لعباده ليتواصلوا وليتعارفوا وأنه «علم آدم الأسماء كلها». ولقد اعتبر بعض المجمعيين هذه المهاترة مهاترة عقيمة لأن «الزمن يتطور وعلى اللغة أن تواكب تطوره»[129]. والملاحظ أن مهاجمة نظرية أبي علي الفارسي كانت تهدف إلى مهاجمة من يؤيده من المجمعيين الذين كانوا يقولون **بتوقيف ضمني**[130].

= النحو الهندي في النحو العربي. وهي نظرية المستشرق الألماني ك. فولرز (K. Vollers) حسبما ذكر ذلك فلاش Fleish في Traite ص 23.

(125) إبراهيم مدكور: منطق أرسطو، مجلة مجمع القاهرة 346/7.

(126) إبراهيم السامرائي: دراسات ص 14 - 15 حيث يفند رأي إبراهيم مدكور لا سيما رأيه القائل بأن حنين بن إسحاق ناشر الفكر الهيليني، كان معاصراً للخليل بن أحمد الذي توفي حوالي 180 هـ. ولا يمكن له أن يعاصر حنين الذي توفي حوالي 194 هـ.

(127) إبراهيم مصطفى: أصول، مجلة مجمع القاهرة ٤٤١/٨.

وفي أصل اللغة Origine de Language بمجلة أربيكا Arabica 10 (1963) ص 254 وما بعدها، لا يذكرها لوسيل H. Loucel أن المصطلحين يونانيان أصلاً حسبما يقر ذلك كوكنهايم (Kukenheim) في مؤلفه Esquisse Historique ص 11.

(128) محمد كامل حسين: أصول، بحوث (1959 - 1960) ص 169.

(129) إبراهيم مدكور: الأدب العربي، مجلة القاهرة 5/15.

(130) الشيخ عبد القادر المغربي: الاشتقاق ص 17 - 18 حيث يفند التخريج القديم الذي يركز التوقيف على الآية المذكورة.

5 - 4 ولقد تركت المقولات النحوية اليونانية، حسبما يبدو(131) أثرها في النحو العربي، وفي بعض الميادين المعجمية والصرفية(132) التي سنرى فيما بعد الأهمية التي ستحظى بها في المجمع عند وضع المصطلحات الجديدة. والملاحظ أن التأثير المعني غير مقبول لا سيما وأن المقاربات التي عبرت عنه ليست واضحة، لأنها تستند إلى عموميات لا تسمح بالوقوف على تطبيقات ذلك الأثر لا سيما في العصر الحديث، فضلاً عن أن ما قدّمه المجمعيون من محاولات لا يعدو أن يكون تكراراً لما اقترحه المستشرقون في هذا الشأن، وإن كان قد سبق لبعض المستشرقين كذلك أن أبرزوا ما للنحو العربي من أصالة وطرافة لا تقر أثر النحو اليوناني فيه(133).

إن هذه المقاربة لقضايا النحو لا تبرر إلا بقدر سعيها إلى إقرار موقف نقدي للنحو العربى نفسه(134)، ومسائل الخلاف فيه(135). فلقد أصبح من المتعارف أن تعلم النحو يبدأ دائماً بتعلم مسائل الخلاف فيه. وأصبح من المتحتم تخليص هذا العلم من خطر ظاهر، يتمثل في أساطيره التي تنسب وضعه إلى مصادر دينية أو سياسية لم تكن لها صلة مباشرة به. ولذلك وجب القضاء على الأسطورة التي تنسب وضعه لأبي الأسود الدؤلي (ت 681 م)، لأن واضعه هو أبو عبد الله

(131) Merx, L'origine de la grammaire arabe, Bulletin de L'Institut Egyptien 2 (1891) p. 13 - 26.
(أصول النحو العربي). ولقد فنّد نظرية مركس المستشرق Weiss في دائرة المعارف الإسلامية 2 (1) 576 - 579، وعبد الرحمان الحاج صالح في «النحو العربي» بمجلة كلية الآداب، ج 1 السنة الأولى ص 67 - 86.

(132) لويس ماسينيون Louis Massignon, Notes sommaires, REI 8 (1934) p. 507 - 512

(133) لويس ماسينيون Louis Massignon, Reflexions, Arabica 1 (1954) p.6
حيث بيّن أن النحويين العرب قد سعوا إلى وضع نحو عربي طريف يرتكز على ثنائية العمدة والفضلة، أو المبتدأ والخبر.

(134) إبراهيم مصطفى: أصول، مجلة مجمع القاهرة 136/8 - 146. ولقد سبق له أن عبّر عن هذا الرأي في المؤتمر الثاني والعشرين للمستشرقين ببروكسيل سنة 1938. انظر Actes du Congrès ص 278. وهو رأي مستمد من استقراء كتاب سيبويه.

(135) مصطفى السقا: نشأة الخلاف، مجلة مجمع القاهرة 91/10 - 103. هذه الدراسة تشابه سابقتها لكنها تستند أكثر إلى العوامل الاجتماعية التاريخية التي كانت أساساً لإنشاء مدينتي البصرة والكوفة. فهي تعيد آراء المستشرق Charles Pellat في مؤلفه محيط الجاحظ البصري Le Milieu Basrien de Jahiz الذي ترجمه إلى العربية إبراهيم كيلاني تحت عنوان: الجاحظ في البصرة وسامراء، دمشق 1961.

ابن إسحاق الخضرمي (ت 117 هـ)[136]. فلقد وضع النحو، حسب إبراهيم مصطفى[137] في أوائل القرن الثاني الهجري، انطلاقاً من **السماع**. وهذا رأي مهم للغاية لأنه يعارض رأي المدافعين عن **القياس المطلق** وعن **التوقيف**، ولأنه يبرر دور الكلام المقول في وضع أسس اللغة. ولقد نظّم ذلك السماع شيئاً فشيئاً حتى أصبح نظرية بما لها من إيجابيات وسلبيات قد **حدّت** من **الفصاحة وفرضت صفوية لغوية متشددة وأكثرت** من **العلل**.

5 - 5 إن التشدد المذكور الذي أيدته الحنبلية اللغوية قد أقر استبداد **النقل بالعقل**. فلقد أجيزت علوم وحرمت أخرى ومنعت مؤلفات ابن صالح والنووي ولقن الناس: من تعلم المتون اكتسب كل الفنون[138]. فما عسى أن يكون الحل عندئذٍ؟ فلقد اقترحت حلول كثيرة: أولاها تدعو المجمع إلى اعتماد معايير **جديدة** **للفصاحة**، مهما كان العصر الذي ينتسب إليه المؤلف أو الكاتب الذي لا تعتمد لغته مصدراً إلا بعد تحليلها[139]، وثانيتها أن تتعاون الهيئات العلمية المختصة في اللغة مع المجمع «لوضع درس النحو على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة وعلى الإكثار من البعثات لدرس علوم اللغة بأوروبا وأميركا والتخصص فيها حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا من العلماء في نحو «ألفية ابن مالك»»[140].

إن **إبراهيم مصطفى** مؤلف **إحياء النحو** يهدف من مواقفه هذه إلى نقد النحو العربي والدراسات الكلاسيكية المخصصة له. وتلك مقاربة جريئة، بقدر ما يعتبر صاحبها لغوياً أزهرياً له وعي بالقضايا اللغوية الحديثة. فدارس النحو، على غرار دراسة سيبويه له، مثله، حسب كامل حسين[141]، مثل **دارس** علم الطب الحديث على غرار دراسة ابن سينا له. وبالتالي فإن كتاب سيبويه قد عرقل كثيراً تطور الدراسات النحوية،

(136) إبراهيم مصطفى، أصول، مجلة مجمع القاهرة 138/8.

(137) مهدي علام: المجمعيون ص 11 - 13.

(138) إبراهيم مصطفى، أصول، مجلة مجمع القاهرة 145/8.

(139) في الفصل المخصص للأسلوبية سنرى أن المجمع قد اتخذ قراراً يؤيد الكتاب المحدثين الكبار حجة في اللغة.

(140) إبراهيم مصطفى، أصول، مجلة مجمع القاهرة 146/8.

(141) مهدي علام: المجمعيون ص 191 - 192.

اعتباراً لنظريته القروسطية[142]. وعلى هذا الأساس وجب إعادة النظر في النحو وتخليصه من العلوم الفرعية، لأن المشكلة كل المشكلة ناشئة عنهما، لا سيما وأن اللغة شيء والعلوم الفرعية شيء آخر. فالمحافظة على اللغة ليس بالضرورة المحافظة على علومها الفرعية[143]. فالأمر يفرض أن يخلص النحو من علم التفسير، ولا سيما من الفقه[144]، وأن نتجنب الرأي القائل بأن اللغة العربية أشرف اللغات وبأن الرسول قد تميّز بإعجاز القرآن لتميز العرب عن غيرهم بفصاحتهم. وذلك ادعاء ليس له سند ولا مرجع يؤيده[145]. ولا شك أن هذا الرأي يناقض الآراء التبجيلية التي قال بها المجمعيون الأولون[146]. فوظيفة النحو تنحصر فقط في إدراك الهدف من اعتماد الحركات الإعرابية. أما الصرف فهو علم عسير، وجب أن نلخص محتواه، حتى ندرك منه خلاصته الأساسية. وكذلك الشأن بالنسبة لنحو الجمل الذي وجب تركيزه على تركيب الجمل ومعانيها[147]. فالقضية لا تتعلق باتخاذ موقف سلبي بحت بل باعتماد مقاربة نقدية يؤيدها تاريخ النحو العربي ويؤكدها.

6 - 1 وكان ابن مضاء الأندلسي، الذي نشر مؤلفه بمصر سنة 1947[148] قد انتقد المظهر السلبي من النحو العربي مستمداً آراءه من ابن حزم في كتابه **مخصص إبْطال القياس**، ومن المؤلفات النحوية البصرية والكوفية[149] التي كانت موجودة

---

(142) محمد كامل حسين: أصول، بحوث (1959 - 1960) ص 145 - 179. حيث يذكر هذا الطبيب الكاتب بموقف ERASME والجاحظ النقدي من المتفصحين.

(143) نفس المصدر ص 145.

(144) R. Blachere, Introduction p. 81; L. Kojf, religious - influence on medevial Arabic philology, Studia Islamica V (MC MIVI) p. 33 - 59. انظر كذلك:

بنت الشاطي: اعجاز، مجلة مجمع القاهرة 203/12 - 220.

(145) محمد كامل حسين: أصول ص 178.

(146) انظر الفصل الرابع، حاشية 55 وما بعدها.

(147) نفس المصدر، محمد كامل حسين: أصول ص 176. ومن المفيد العودة إلى الصفحات 181 - 193 للوقوف على انقسام المجمعيين إلى محافظين وإصلاحيين.

(148) طه حسين: كتاب الرد على النحاة، مجلة مجمع القاهرة 77/7. ويوعز الكاتب طرافة ابن مضاء إلى محيطه الغربي، ولعله الأوروبي الذي عاش فيه النحو الأندلسي. وسعياً للإصلاح اعتمد محمد كرد علي نحوياً أندلسياً آخر، لا سيما في الصرف، وهو ابن القوطية (ت 997 م).

(149) رشاد الحمزاوي: تكملة في ترجمة ابن سيده، حوليات 5 (1968) ص 42.

بالأندلس قبل أن يصلها كتاب سيبويه ويغمرها جميعاً. وكان **الخلاف** القائم بين البصريين والكوفيين يوحي بأن البصريين كانوا دعاة نحو **تربوي**، غايتهم وضع نحو قياسي، مقنن، ويوحي بأن الكوفيين كانوا دعاة نحو **تحليلي**. فالأولون كانوا يعتمدون مقاربة آنية سنكرونية للغة بينما كان معارضوهم مهتمين بالمظهر التطوري الديكروني للغة. وذلك ما لم يفرط في إدراكه ابن مضاء، لأن البصريين لم يدركوا أن الأسس التي تعتمد عليها النظرية الكوفية هي عين الصواب لأنها متصلة اتصالاً وثيقاً بطبيعة اللغة[150].

إن تلك الآراء بدت على غاية من الأهمية، بقدر ما كان المجمعيون يميلون إلى العناية والاعتناء بالنحو الكوفي[151]، وأحياناً الأندلسي المشابه له، أخذاً بآراء علم اللسان الحديث، مما دعا إلى النظر بحذر إلى مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت 1181 م) لأنه كان ميالاً إلى البصرة. لا سيما وأنَّ بعضهم أشار إلى أنه قد سبق لابن هشام (ت 1360 م) أن عدل في مؤلفه **المغني** من تطرف ابن الأنباري. ولقد زاد ذلك في اهتمام المجمعيين بنشر المؤلفات الكوفية سواء بمجمع القاهرة أو بمجمع دمشق[152]. فكأننا بهم كانوا يهدفون إلى هدفين إثنين: إحياء التراث الكوفي وتقييمه تقييماً علمياً، والمساهمة في إصلاح النحو بالاعتماد على نصوص سابقة ثابتة.

ولقد تنبه المجمعيون إلى أن إصلاح اللغة عموماً والنحو بالخصوص، لا يمكن أن يؤولا إلى نتيجة مرضية، ما لم ينظر في طرق الاستقراء اللغوية القديمة، ودون أن يعتمد النظريات اللغوية الحديثة بغية استعمالها للوصول إلى الهدف المنشود.

الحديث والرواية عن القدماء:

6 - 2 ولقد سبق لنا أن ذكرنا آراءهم فيما يتعلق **بالقرآن والفقه** وما لهما من أثر

(150) مصطفى السقا: نشأة الخلاف، مجلة مجمع القاهرة 100/10.

(151) صدر الدين الحنفي: الموفي في النحو الكوفي، نشره المجمعي محمد بهجة الأثري البيطار. بمجلة مجمع دمشق 417/24 - 432، 560 - 582، 223/25 - 246، 399 - 414، 511 - 534، 85/26 - 100، 199 - 222، 407 - 444، 577 - 589، 623|27 - 626.

(152) حقق عز الدين التنوخي ونشر مؤلفات أبي الطيب اللغوي. وهي (أ) كتاب الإبدال بمجلة مجمع دمشق ج 175/29 - 183، (ب) كتاب المثنى ج 445/32 - 452، (ج) كتاب الاتباع ج 306/36 وما بعدها، 246 - 282، 444 - 468، 629 - 662. ولقد قدم هذا المجمعي كذلك دراسة بعنوان: أبو الطيب اللغوي: بحوث (1960 - 1961) ص 191 - 205.

في النحو. والملاحظ أن القرآن يعتبر ـ على ما يطرحه من قضايا ـ[153] المنبع الأصلي للعربية. لكـن ذلك ليس شأن الحديث والشعر الجاهلي والإسلامي اللذين كانا موضوع مداولات جدية. فكان الأمر يستدعي النظر في ضرورة الاستشهاد **بالحديث** احتجاجاً للقرارات اللغوية بالمجمع، الرامية إلى إثراء اللغة[154]. فكان ذلك مدعاة إلى الحيرة أحياناً لأن علماء العربية كانوا يحتجون لتقعيد القواعد، ووضع مبادىء النحو، بالقرآن المجيد، وبلغة العرب العاربة، ولكنهم كانوا يختلفون عندما يتعلق الأمر بالاحتجاج بالحديث الشريف المروي[155].

فهل يعني ذلك الاغتناء عن الحديث حرمان اللغة من مصدر خصب لوضع المصطلحات والقواعد النحوية ألا يحسن أن نرحب به وأن نقبله مع مجابهة كل الأحاديث المضطربة والموضوعة؟ وفي النهاية اتفق على أن يكون الحديث أساساً من الأسس المعتمدة للنهوض باللغة. إذ لم يوجد عالم من علماء العربية قد اعترض على ذلك، باستثناء الشيخ أبي حيان في شرح التسهيل، وأبي حسن الضائع في شرح الجمل، وقد حذا حذوهما جلال الدين السيوطي[156]. وفي الواقع اعتمد علماء كثيرون الحديث لأنه يمثل كلام الرسول الذي يعتبر أفصح العرب، فضلاً عن أن أصحاب المعاجم قد استعملوه ولم يأخذوا باحترازات اللغويين. ألم يذكر ابن منظور مؤلف **النهاية في غريب الحديث** لابن الأثير الجزري مصدراً أساسياً من مصادر اللسان الخمسة؟ إن هذه السابقة دليل واضح على اعتماد الحديث حجة لغوية لا ينفيها إلا أهل المحافظة والتعنت.

وآل الأمر بالمجمع إلى اتخاذ قرار باقتراح الشيخ أحمد الخضر حسين[157]. وهو يفيد باختلاف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لروايتها بالمعنى

(153) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 13، 29 - 30، 30 - 40، 30 - 49، 60 - 65، 124، 131، 133، 183، 154، 173، وإبراهيم السامرائي: دراسات ص 17، 21، 66، 68، 69، 80، 81، 85، 116 ولقد ذكر المؤلفان الشواذ الواردة بالقرآن وحللاها. ولا تختلف مقارباتهما في هذا الميدان عن مقاربة السلفية الذين برعوا في تبرير تلك الشواذ عوضاً عن تفسير أصلها وأسبابها.

(154) الشيخ محمد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث، مجلة مجمع القاهرة 197/3 - 210.

(155) نفس المصدر ص 199.

(156) نفس المصدر، انظر أيضاً السيوطي: كتاب الاقتراح ص 16 وما بعدها حيث يذكر تلك المسألة.

(157) الشيخ محمد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث، مجلة مجمع القاهرة 208/3 - 210، انظر كذلك مجموعة القرارات ص 4. ولقد أتاح هذا القرار الفرصة للطفي السيد لاقتراح **معجم ألفاظ الحديث** على غرار معجم فنسنك. إلا أن ذلك لم يحقق.

فضلاً عن أن رواتها من الأعاجم وكانوا كثيرين»[158].

ولقد نص قرار المجمع:

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبـوية، لجـواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي:

1 ـ لا يُحْتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصِّحاح الست فما قبلها.

2 ـ يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي:

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

(ج) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

(د) كتب النبي (ﷺ).

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان (ﷺ) يخاطب كل قوم بلغتهم.

(و) الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(ز) الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين.

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة»[159].

6 - 3 إن هذا القرار مهم بالطبع إلا أنه يستند إلى رأي محافظ لا يأمن اللبس. فهو يقر معايير فيها نظر من ذلك اعتماده **الجنس العربي الخالص**[160]، وإقراره **فساد اللغة في فترة معينة والطعن في رواة الحديث لأنهم أعاجم**، دون التنبه إلى أن الإمام البخاري ليس عربياً. وتلك عراقيل ومتناقضات من شأنها أن تثير قضايا ومشاكل عند تطبيق هذا القرار (وسنرى في الفصل المخصص للمعاجم أن المجمع سيعتمد على تسع صحاح في الحديث لا على ست)، فضلاً عن المشاكل الناجمة عن المادة

---

(158) الملاحظ أن أغلب الصحاح في الحديث هي من وضع «أعاجم» في الغالب كما أن كتاب العربية هو من وضع سيبويه وهو «أعجمي» كذلك.

(159) لن يؤخذ بهذا الرأي. وسنرى ذلك في حديثنا عن اللهجات.

(160) الإمام الشافعي (ت 820 م) يعتبر هنا من جامعي الحديث الفصحاء.

اللغوية المأخوذة من الحديث الذي ينتسب إلى لغة خاصة، يصعب تطبيقها في ميدان المصطلحات العصرية على غير العارفين به.

ورأينا هذا مبرر بقدر ما يهدف المجمع، مع محافظته على اللغة، إلى جعلها مواكبة لروح العصر، إذ يعتبر بعضهم أننا من جيل يتعلق بمبادىء الاقتصاد والتقدم في كل ميدان، ويكره الألفاظ والتراكيب التي تعرقل فكرنا وتحركنا لأننا نفضل الوضوح الذي تستوجبه الديمقراطية والحياة الحرة الصريحة[161].

واعتباراً لذلك فإن استقراء اللغة[162] الذي أصبح ضرورة، يستوجب شرطين: أولهما مجابهة الاستقراء القديم ونزعة المحافظة المستمدة من المعاجم والمؤلفات اللغوية الموجودة. فيجب التخلص من كثير من الألفاظ وتعويضها في المعاجم بمصطلحات جديدة[163]، وذلك هو الشرط الأساسي للتجديد الذي يعبرعن نوع من الحيرة أمام الهوة التي تفصل المعجمية العربية عن المعجمية العصرية.

أما الشرط الثاني، فهو يتعلق بمشكل رواية اللغة لأن معايير تلك الرواية قد خرقت مبادىء اللغة نفسها، مما يستدعي البحث عن مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية التي **نحلت** الشعر[164]، ونقد الأطراف التي نسبت بعض المؤلفات القديمة لغير مؤلفيها[165]، والنظر في قيمة المصادر اللغوية العربية القديمة[166].

معايير التطور اللغوي:

6 - 4 اهتم المجمعيون، كل حسب كفاءته، وأحياناً بطريقة سطحية، بالمشكلة الكبرى المتعلقة برواية اللغة ونتائجها لا سيما في ميدان النحو. ولقد اكتفى

---

(161) إبراهيم مدكور: اللغة المثالية، مجلة مجمع القاهرة 15/7.

(162) أحمد أمين: جمع اللغة، مجلة مجمع القاهرة 209/8 - 213.

(163) نفس المصدر ص 212.

(164) عبد الحميد العيادي: (أ) ثلاثة حوادث، مجلة مجمع القاهرة 47/9 - 52 - (ب) الصلة بين الشعر والتاريخ السياسي، مجلة مجمع القاهرة 23/11 - 34. انظر في شأن هذا المجمعي، مهدي علام: المجمعيون ص 12 - 9.

(165) محمد رضا الشبيبي: مصادر الشك، مجلة مجمع القاهرة 43/10 - 44. وهو يشك في نسبة كتاب العين للخليل مكرراً ما قاله الأزهري وأعاده السيوطي في المزهر 77/1 - 86.

(166) الشيخ محمد الخضر حسين: من وثق، مجلة مجمع القاهرة 51/12 - 54 حيث يطعن في حجة لغويين عديدين قدامى.

المجمعيون في هذا الميدان بتكرار ما قاله المؤلفون القدامى[167] والمحدثون[168] الذين عالجوا القضية أحسن مما عالجوها. إلا أن ذكرها ولو بإيجاز في نطاق المجمع له معنى مهم، لأنها تفيدنا بدرجة الضغوط التي تسلطها الثقافة المعاصرة على النخبة العربية الحديثة وعلى المجمع، وتساعدنا على إدراك مكانة الحلول المقترحة وقيمتها. وبالطبع فإن التداخل الحاصل في المجمع بين ثقافة المحافظين والمحدثين، خلّف وعياً جديداً بحاجة المجتمع العربي المعاصر في مستوى التربية، إلى مواجهة متطلبات نشر التعليم ودمقراطيته. إن ذلك الوعي قد آستوجب ضرورة البحث عن معايير تربوية جديدة تستدعي، حسب بعضهم، حذف القواعد النحوية[169]، إن كان الإصلاح الذي تدعو إليه وزارة التربية المصرية سيثير مشاكل عديدة تساوي المشاكل التي تدعو إلى إصلاحها. فالمقترح عندئذ التنقيص من عدد كتب النحو التعليمية ومناهجها، واعتماد طريقة ابن خلدون الاستدلالية حتى تعلم اللغة كما يتعلم الطفل لغة أمه. فيسمعها ثم يعتمدها تقليداً ويستوعبها[170].

إن هذا النوع من التبسيط الساذج المنتشر، لا يدرك متناقضاته الذاتية، لأنه يقابل منهجين في تلقين لغتين مختلفتين: لهجة الأم العامية، وهي اللغة الأولى في اصطلاح الألسنيين، واللغة الكلاسيكية الملقنة في المدرسة. وهو لا يدرك طبيعة تطور اللغة التي كثيراً ما تخلط معاييرها بمعايير اللغة القديمة، كما لا يدرك أن السماع يُكَوِّنُ أساساً لغوياً جوهرياً حتى لا نعرقل اللغة ونحكم عليها بالجمود[171].

والملاحظ أن ذلك التبسيط يتجاهل أزمة الثنائية اللغوية، ويكتفي باعتبار المدرسة وسيلة مؤيدة للحفظ لا للفهم وللكم لا للكيف. فتصبح عاجزة عن تكوين القارىء المدعو إلى فهم ما يقرأ، والكاتب الواعي لما يكتب، والمفكر القادر على

---

(167) السيوطي: المزهر 103/1 - 183 حيث نجد أغلب الآراء التي عبّر عنها الشيخ محمد الخضر حسين المذكور سابقاً.

(168) (أ) Regis Blachere, les Savants iraquiens, Melanges Willam Marçais, p. 37 - 48.

(ب) طه حسين: في الأدب (ط 1958) ص 113 - 173.

(ج) J. Blau, The role of the Bedouins as arbiters in linguistic questions, Journal of Semitic Studies 8 (1963) p. 42 - 59.

(169) خليل السكاكيني: النحو، مجلة مجمع القاهرة 325/7 - 329.

(170) نفس المصدر ص 327.

(171) محمود تيمور، لغة المجتمع، مجلة مجمع القاهرة 21/9.

التعبير تعبيراً طريفاً[172]. ولذلك وجب أخذ تطور اللغة بالاعتبار[173] وترك ما ليس ضرورة. ولا يتم ذلك، حسب بعض المجمعيين المختصين المطالبين بحق تطوير اللغة، إلا بوضع معايير لغوية كانت مقصورة على السلف الصالح. فلا داعي إلى وضع مصطلحات بالقياس على الصيغ العربية، إذ سبق أن عربت ألفاظ حسبما نطق بها في لغاتها. إن العلم تراث الإنسانية كلها، وهو يحتاج إلى حرية التبادل المشترك وإلى تبسيط مناهجه[174]، مما يستدعي نظرة أوسع للظاهرة اللغوية ومعاييرها حتى يمكن اعتمادها وسائل تساعد على الحكم على قيمة ثقافة تلك اللغة كاملة وتوجيهها إلى طريق التقدم[175]. وذلك ما دعاه لويس ماسينيون بقوانين الميتالغة أو ما ورائية اللغة التي تسمح بإدراك قدرة كل لغة على تصور أشكال من التراكيب والمعايير النظرية[176].

6 - 5 إن هذه المقاربة قد سمحت لمجمعيين آخرين من وضع قضية أخرى مفادها أن دراسة معايير اللغة ليست حكراً على اللغويين وحدهم فهي من مسؤولية علماء الاجتماع، والأجناس، والإحصاء، واللهجات الخ... وبالتالي وجب أن تخضع تلك المعايير كذلك لتلك العلوم التي تعطيها أبعاداً جديدة، وتبرر أسباب تطور اللغة لتصبح أكثر اتصالاً بالعلم وما إليه، لأن عوامل عنيفة، منها ما هو عالمي ومنها ما هو محلي، قد طرأت على البشر عن سبيل اللغة حتى تسببت فيما يسميه بعضهم «الثورة اللغوية»[177]. إن رجل الشارع الذي شعر بمكانته في المجتمع بفضل التعليم، قد أصبح يحاسب الخطباء والسياسيين، والصحافيين على لغتهم. وقد أصبحوا بدورهم مجبورين على الاتصال به عن سبيل لغة مشتركة[178]، تكيفت حسب الظروف وتجددت، وتطورت بالنسبة للمعايير الكلاسيكية التي كانت سبباً في تلك الأزمة الكبرى التي أدرك بعض المجمعيين أسسها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية[179] التي

(172) أحمد حسن الزيات: سنة التطور في اللغة، مجلة مَجمع القاهرة 59/11 - 61.
(173)
(174) إبراهيم مدكور: مدى حق العلماء في التصرف في اللغة، مجلة مجمع القاهرة 148/11.
(175) لويس ماسينيون، ميتالنغوستيك، مجلة مجمع القاهرة 110/11 - 112.
(176) نفس المصدر.
(177) سهير القلماوي: دراسة، مجلة مجمع القاهرة 173/11 وما بعدها.
انظر كذلك أ. جرمنوس: تطور، بحوث (1959 - 1960) ص 15 - 23.
(178) سهير القلماوي: دراسة، مجلة مجمع القاهرة 175/11.
(179) أحمد حسن الزيات: لغتنا في أزمة، مجلة مجمع القاهرة 47/10 الذي ينعت «بالرأسماليين اللغويين»

ظهرت من خلال مأساة الثنائية اللغوية التي استبدت بها مهاترات عاطفية منذ ما يقرب من قرن. ولقد عرقلت تلك المهاترات تطور اللغة باسم صفوية لغوية، فندها تطور اللغة نفسه حتى في العصور القديمة.

إن المجمع الذي تكاثر فيه الأعضاء المحدثون، اتجه بتأثير منهم نحو اعتماد آراء أكثر جرأة لم تطبق دائماً كما سنرى ذلك. إلا أن أفكارهم واقتراحاتهم تشعرنا بصدى جديد لا سيما عندما يتعلق الأمر باللغة الكلاسيكية، وتطورها، وتصورها أداة اتصال، وبكتابتها، وأصواتها، وخاصة بمواجهتها اللهجات التي نكرها المحافظون أو الوطنيون باسم الفصاحة والقومية العربيتين، دون أن يدركوا حسب محمود تيمور أن الويل كل الويل لكل لغة تصبح مصخرة لعلماء اللغة وفقهائها الذين يقتصرون على دراستها حسب مبادئها الأولى وأسسها الأصلية(180).

7 - 1 إن ذلك الرأي الذي عبر عنه رجل قد أتقن العربية وقربها من طبقات عديدة من القراء، معتمداً في البداية اللغة العامية، بغية تقديم صورة عن حالة مجتمعه اللغوية، يطرح في الحقيقة مشكلة المعايير اللغوية وصلتها بالصفويةالمحافظة وبالمعاصرة. وتلك مشكلة عظمى. فهي تشمل الكتابة، وعلم الأصوات وكذلك اللهجات، والصرف، والنحو، والأسلوبية، والتربية، والمعجمية، كل هذه العلوم التي طرحنا في هذا الفصل مبادئها العامة ومشاكلها. إنها مظاهر لغوية تستوجب في حالة مثالية، حلاً شاملاً في سبيل إصلاح عام ومنسق. فهل يمكن تحقيق ذلك؟ ولذلك رأينا من المفيد أن ندرس كيف تتوافق أو تتضارب مع الواقع تلك الآراء المعروضة في هذا الفصل لا سيما وأن بعضهم قد اعتمدها لتقديس اللغة باسم قداسة القرآن والحديث، واعتمدها البعض الآخر لنزع تلك القداسة عنها باسم الحداثة. فالمهم هو أن نعلم كيف ستطبق في الواقع، وما عسى أن تكون النتائج النظرية وخاصة التطبيقية التي سنصل إليها، علماً منا بأن تلك الآراء تكون أرضية من المعارف والمصادرات الطريفة والجريئة التي تعتبر شبه ثورة لغوية جديدة زكاها المجمع وتحمل سلبياتها وإيجابياتها.

= الشيوخ المحافظين و «بالشيوعيين اللغويين» الشبان المحدثين الذين يقاومون محافظة الشيوخ باسم اللهجات، لغات الجماهير الشعبية. ولقد دعا الكاتب المجمع إلى أن يقوم بدور القوة الثالثة المتوسطة واقتراح حلولٍ «معتدلة».

(180) محمود تيمور: لغة المجتمع، مجلة مجمع القاهرة 21/9.

الفصل السابع

قضايا الكتابة العربية

معطيات تاريخية وإصلاحات فنية:

1 - 1 أنشىء المجمع لحل مشاكل اللغة، لا سيما مشاكلها العاجلة، التي لم تشتمل ظاهرياً على قضايا الكتابة العربية التي لم تذكر صراحة، على حدتها، وعلى ما لها من أثر على حل مشاكل أخرى عديدة، ذات صبغة لغوية وتربوية. ولقد تجاهلها دستور المجمع الأول الذي اعتنى مثلاً باللهجات. ولا يمكن لنا أن ندخلها ضمن ذلك الدستور إلا إذا خَرَّجنا أهداف المجمع (المادة 2، فقرة همزة) تخريجاً خاصاً، يسمح لنا بإدراج الكتابة في برنامج المجمع الواسع الذي يهدف إلى الاهتمام بكل المسائل التي لها صلة بتطور اللغة التي تعرض عليه بقرار من وزير التعليم العمومي[1].

وسكت دستور المجمع الجديد عن الموضوع، لأنه لم يعتن إلا بوضع نظام لرسم الأصوات الأجنبية، وتجاهل تماماً مثل سابقه، قضية إصلاح الكتابة العربية في مجملها. ولقد نص فيه أن على المجمع أن ينظم دراسات علمية للهجات العربية المعاصرة في مختلف الأقطار العربية، والألفاظ وأسماء الأعلام المستعارة من اللغات الأجنبية بغية تطوير اللغة العربية الفصحى والبحث العلمي[2].

فنستنتج مما سبق أن إصلاح الكتابة يكاد يكون مشكلاً محلولاً، لأنه لم يذكر

---

(1) مرسوم ص 11. إن تدخل وزارة التربية، سيدعو المجمع، كما سنرى في ما يلي إلى الاهتمام بالموضوع.

(2) مجمع اللغة (1961) ص 12.

ذكراً صريحاً [3]. وذلك موقف غريب. إلا إذا اعتبرنا أن الموضوع قد أهمل تحذراً. لأن واقع المشكل، ومختلف عناصره لا تقر إهماله المحض بالمجمع، لا سيما إن اعتمدنا طبيعة ذلك المشكل وتعقده[4] فظل قائماً وبنفس الصيغة منذ 12 قرناً. فالكتابة العربية لم تتخلص من رواسبها الأولى[5]، لأنّ اعتماد الكتابة غير المشكولة[6] في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (646 هـ/705 م) كان يعتبر في ذلك العهد خطوة هامة في تطور الكتابة العربية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، لأنّ ما اقترح من حلول لم يكن كاملاً. فآل الأمر إلى حالة ركود فرضتها اعتبارات دينية، وقواعد معيارية حافظ عليها العالم العربي حتى القرن العشرين. ولم يوافق تطور أصوات العربية تطور في كتابتها.

1 - 2 كان من المفروض أن تطرح مشاكل الكتابة العربية على المجمع لأن حلولها كانت مربوطة بإصلاح الكتابة التي نعتت مصاعبها بكارثة اللغة العربية[7]. وقد أحالها القرن التاسع عشر كلها على المجمع الذي ورث في نفس الوقت عدداً كبيراً من المشاريع الداعية إلى إصلاح الكتابة إصلاحاً جذرياً لا يخلو من جرأة. وأضاف إليها القرن العشرون مشاريع أخرى وضعت مشاكل جديدة.

---

(3) Pellison et D'Olivet, Histoire 1/491

يفيدنا بأن دستور المجمع الفرنسي (المادة 44) كان أقر بأن على المجمعيين الفرنسيين «اتباع القواعد التي ستقر في الإملاء». أما المجمع الإيراني المنشأ في 1344 هـ/1926 م، فإنه قد ارتأى تكوين لجنة دائمة لدراسة مشاكل الكتابة الفارسية التي لا تختلف طبيعتها وصعوباتها عن طبيعة الكتابة العربية وصعوباتها .انظر مجلة REI 13 (1939) ص 67.

(4) M. Danisman: Transcription مجلة R.E.I (1935) ص 97 - 98 وانظر كذلك Vincent Monteil: L'Arabe Moderne p. 42 - 46.

(5) دائرة المعارف الإسلامية الفرنسية 1 (1) 387 - 399؛ وانظر ابن النديم: الفهرست ص 4 - 20؛ وأبو عمرو الداني: المحكم ص 1 - 13؛ والقلقشندي: صبح الأعشى 1/3 - 222، و J. Cantineau: Le Nabateen، ص 35 وما بعدها، و J. Fevrier, Histoire de L'ecriture ص 262 وما بعدها.

(6) أبو عمرو الداني: المحكم ص 14 - 203؛ و R. Blachere, Introduction ص 4 وما بعدها، وص 78 وما بعدها.

(7) إبراهيم مذكور: مجمع ص 84.

وضعت تلك المسائل كلها في جو سياسي وثقافي غير ملائم لوضعها، فاستبدّت بها آراء وأفكار لا تمت لها بسبب. فتركت الحلول الفنية واعتمدت الاعتبارات الدينية، والسياسية، والثقافية، والجمالية[8]، مما يذكرنا بالمهاترات التي دارت حول إصلاح الكتابة في عهد عبد الملك بن مروان[9]. ولقد دعا بعضهم إلى المحافظة على الكتابة غير المشكولة لأنها تميز الكتابة العربية وإملاءها[10].

إن هذا الجو وما تولّد عنه من مداولات ومهاترات، يُبَرّر نوعاً ما تحذر المجمع في وضع قضية إصلاح الكتابة وضعاً صريحاً، لا سيما وأنه قد سبق لمجمع دمشق أن وضعها ولكن بدون جدوى[11]. ويبرر ذلك التحذر أيضاً ثلاثة أحداث أخرى وقعت قبل إنشاء المجمع بقليل، كان لاثنين منها أثر مباشر على القضية. ونعني بهما حسب الترتيب التاريخي: انعقاد مؤتمر كوبنهاغن سنة 1925 وقراره بوضع نظام دولي لرسم الأصوات ونقلها ولقد نشر ذلك النظام سنة 1926[12]. فأوصى بصفة غير مباشرة بتطبيق المقترحات الداعية إلى اعتماد الحروف اللاتينية، ابتداء من 24 يوليو 1929، حروفاً دولية بتأييد خاص من المعهد الدولي للتعاون الفكري المنبثق عن جمعية الأمم[13]. أما الحدث الثاني فهو يتعلق بقرار بعض البلدان الإسلامية، لا سيما الموجودة منها في

---

(8) رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 37 - 40.

(9) R. Blachere, Introduction p. 96

(10) J. Fevrier, Histoire de L'ecriture p. 269 - 70

حيث يذكر أن عبد الله بن ظاهر، والي خراسان (844 - 845) كان ينكر استعمال الشكل. أما فيما يتعلق بالعصر الحديث انظر V. Monteil, L'arabe moderne p.42 حيث يشير إلى نفس الموقف الذي وقفه اللبناني يوسف غصوب من الشكل. والغريب أن الكاتبة الفرنسية Colette كانت حسب L. Kukenheim. Esquisse Historique p. 139 (note 1) تدعو إلى اعتماد إملاء Pittoresque et herissée?

(11) رشاد الحمزاوي: المجمع العلمي ص 59 - 61.

(12) Transcription phonetique et Transilitteration. Propositions établies par laConférence deCopenhague, en Avril 1925, Oxford 1926. 179 pages.

(نظام رسم الأصوات ونقلها ـ مقترحات وضعتها ندوة كوبنهاغن في أفريل 1925 ـ أكسفورد 1925، 197 صفحة).

(13) إقرار استعمال الحروف اللاتينية دولياً ـ باريس 1934، 197 صفحة.

المعسكر الشرقي وبآسيا[14] ثم تركيا سنة 1928، باعتماد الحروف اللاتينية في الكتابة. ولقد زيد في الطين بلّة لما حشرت مصر[15] عن خطأ في زمرة تلك الدول بالضبط في سنة 1932 الموافقة للسنة التي أنشىء فيها المجمع ذاته. وهذا ما يفسر حسب تخريجنا مرور المجمع مرور الكرام على القضية التي كانت تهدد كيانه، إن طرحت في تلك الظروف التي كانت تؤول به إلى متاهات لا تقدر عواقبها.

1 - 3 إن تتبعنا لمحاولاته في هذا الشأن، ستبين لنا أنّ المجمع لم يطرق الموضوع مباشرة حتى يتجنب المواقف العاطفية، ويضمن لنفسه الوسائل الكفيلة بالوصول إلى نتائج مفيدة. ولذلك فإن مقاربته للموضوع لم تتبع مخططاً واضحاً، ولم تواجه مجموع مشاكل الكتابة العربية العويصة. فقصر جهده أولاً على «نقحرة»[16] المعربات التي كانت تحتاج في الحقيقة إلى وضع نظام كتابة صوتية عصرية وملائمة لها[17]. فالنقحرة لا تتطلب جهوداً كبيرة كما لا تدعو إلى تبديل الحروف العربية الأصلية. ولقد أدركت باعتبارها وسيلة ضرورية للعلم والعلماء المختصين. فاجتهد فارس نمر في إقناع غيره بهذا الهدف، لا سيما وأنه قصر الموضوع على نقل أسماء بعض الشهور الرومانية، وأسماء الأعلام والأماكن. ولم يفت مقصده البعيد الأعضاء الأزهريين الذين لم يتأخروا عن وضع أسئلة دقيقة تتعلق خاصة بنقل الألفاظ العلمية لا سيما الألفاظ اليونانية واللاتينية الأصل.

نقل الأصوات الأعجمية إلى العربية: المبادىء والقرارات:

فلقد طرحت أسئلة تتعلق بنقل الحروف الأجنبية إلى العربية (النقحرة)، من ذلك نقل الألفاظ العلمية اليونانية مثل موسيقى وجغرافيا. فالغين في الثاني كانت جيماً

---

(14) نفس المصدر ص 58. انظر كذلك - Rondot; L'adoption des caractères latins, REI 9 (1934) p. 87 وانظر 96 N. Danišman: Transcription, note 34 (d).

(15) القرار الدولي (L'adoption Universelle) ص 180. ولقد رفضت إيران هذا المشروع. وكذلك المحافظون من اليهود. انظر صفحتي 109 و183.

(16) هذا المصطلح منحوت من «نقل الحروف» أي نقل حُروف لغة حسب حروف لغة ثانية. ويعبر عن ذلك بالأوروبية بـ Translitteration.

(17) محاضر، 1/306 - 307.

في الأصل. فلمَ أصبحت غيناً؟ وعلى هذا الأساس وضع السؤال: هل علينا أن ننقل تلك الحروف اليوم كما نقلها القدماء أو نتدبر طريقة جديدة لذلك[18]؟

1 - 4 واضح أن هذه المقاربة التي وافق عليها مبدئياً المجمعيون المحدثون والمستشرقون، لم ترق للأعضاء الأزهريين، وكان حال لسانهم الشيخ أحمد الإسكندري الذي لاحظ إذاك أنّ على المجمع تأييد طرق القدماء مع اتخاذ طريقة جديدة بالنسبة لألفاظ وأسماء العصور الحديثة باستعمال الحروف العربية، ودون التلفظ بالحروف الأجنبية. فلا يمكن مثلاً أن نعتمد صورة الحرف (V) للنطق بفكتوريا[19]. ولقد تعارضت آراء النزعتين في الموضوع واعتدلت شيئاً فشيئاً باتخاذ حل وسط أرضى الجميع، مفاده اعتماد الإصلاح دون قطيعة مع ما تقدم من معربات أصبحت قائمة الذات في النصوص الأدبية المقررة. ولقد كان لذلك الحل آثار على إقرار نظام نقل الحروف الأجنبية بحروف عربية (النقحرة) الذي كان المجمع يزمع اعتماده.

ترك الموضوع في مداولات الدورة الثانية، لكنه طرح على بساط البحث في الدورة الثالثة التي أحالته على لجنة مختصة[20] لدراسته. وقد كوّنت من الأعضاء الشيخ أحمد الإسكندري، والأب ماري أنستاس الكرملي، وكارلو نللينو، ولويس ماسينيون الذي دعي إلى الانضمام إليهم. وقدمت اقتراحات من وضع الأب أ. الكرملي. إلا أنها لم تعتمد لأنّ الأزهريين من المجمعيين منعوا اللجنة من الاجتماع، إذ إن القضية حسبهم لا تدعو إلى ذلك لا سيما وأن هذا الموضوع قد درس مراراً ولم تحصل منه نتيجة. وقد سبق أن درسه اليازجي وسيبويه وغيرهما[21].

1 - 5 وطرحت القضية من جديد على لجنة الشؤون العامة التي قدمت للمؤتمر اقتراحاتها الأولى يوم الأربعاء 12 ذو القعدة 1345 هـ/5 فبراير 1936 م. فاتخذها

---

(18) نفس المصدر ص 421. ولقد سبق لمجلة المقتطف التي كان يديرها فارس نمر أن نشرت رأيين في هذا الشأن لكاتبين عربيين وهما الزهاوي، المقتطف 1913 ص 304 - 305، وموسى ديوان، كيف نعبر عن الحروف الإفرنجية، المقتطف 74 (1929) ص 421 - 423.

(19) محاضر 421/1.

(20) نفس المصدر 32/3.

(21) نفس المصدر ص 189.

المجمع أساساً لأعماله وخصص لها غالب مداولات دوراته الثالثة والرابعة والخامسة. فأقر إثرها سلسلة من القرارات سبقتها مهاترة عنيفة. وتشتمل المجموعة الأولى على ستة عشر قراراً (كانت سبعة عشر) منها ثمانية تنص على مبادىء عامة. أما القرارات الباقية فهي تعتبر تطبيقات لحالات خاصة. فهي مخصصة للأصوات الساكنة والأصوات اللينة المقررة حديثاً. وعلينا أن نعرضها كما أقرها المجمع، مع احترام وحدة الموضوع الذي يستوجب جمع القرارات التي تعالج نفس المسألة. ولا بد أن نشير إلى وجوب التعليق على بعض القرارات(22) في شأن مظهرين هامين على الأقل: أولهما يفرض أن نؤكد على أن تلك القرارات قد اتخذت لتكييف المعربات ونقلها إلى العربية. وهي تهدف إلى سد الفراغات الموجودة في المعجم العربي بإدماج المعربات فيه. وهي بالتالي تشير ضمنياً إلى هنات الكتابة العربية التي ما زالت عاجزة عن إقرار نظام كتابة صوتية علمية. ويؤيد ذلك الأسبقية التي أولاها المجمع لوضع ذلك النظام، قبل أن يخوض في إصلاح الكتابة العربية في حد ذاتها.

2 - 1 أما المظهر الثاني فهو يتعلق بذلك التكييف الذي يستوجب، ليصبح ملائماً، إقرار مصطلحات فنية صعبة التصور كما سنرى. فنلاحظ أن المجمعيين قد استعملوا مصطلحات لغوية وخاصة صوتية قديمة غير متناسقة. فالحاجة الملحة إلى إقرار مصطلحات صوتية للتعبير عن مختلف أصوات الكلمات المعربة، لا تعتمد عند المجمعيين على مصطلحات فنية دقيقة. ولذلك اعترضتنا باستمرار صعوبات كبرى في إدراك ما إذا كانت تلك القرارات تهدف إلى نقل المعربات وتكييفها أو إلى وضع نظام صوتي لكتابتها. فالقرارات التي ستعرض هنا تفيد الإثنين معاً. ولتلك الاضطرابات سببان: أولهما رغبة المجمع الخفية في إقرار نظام كتابة صوتية دولية، الأول من نوعه في تاريخ العربية، يشابه نظام كوبنهاغن المقرر سنة 1925. وتدل على ذلك بالخصوص بعض القرارت. أما السبب الثاني، فإنه ناتج عن التداخل السائد في دراسات المجمع ومداولاته التي لا تخضع للمعايير الضرورية التي تحتم إقرار نظام

---

(22) محاضر 319/4 - 398 مجلة مجمع القاهرة 18/4 - 21؛ مجموعة القرارات ص 95 - 100 حيث يوجد النص النهائي لتلك القرارات التي سنسعى إلى ضبط تتابعها وذلك عند عرض كل قرار وفي حواشينا.

كتابة صوتية(*) وعلمية، لأن المجمعيين الأول سواء أحادي اللغة أو ثنائييها، لم يكونوا من الاختصاصيين في اللسانيات، ولا في علم الأصوات الحديثين. فلقد اتخذوا قرارات لم تكن دائماً صائبة فكانت ـ وتدل على ذلك القرارات المبدئية ـ تهدف إلى إقرار نظام كتابة صوتية، لكنها كانت دوماً تؤول إلى وضع قرارات تتعلق بالنقحرة فحسب.

إن البحث المضني عن حل وسط يساعد على التوفيق بين: نقل الأصوات حسب القدماء، ورسمها صوتياً حسب المنهج الحديث، قد آل غالباً إلى اتخاذ قرارات مختلطة. ويظهر ذلك من خلال التعريف الذي يستعمل مصطلح «حرف» للدلالة على الصوت الساكن وعلى الصوت اللين. ولقد دعانا هذا التداخل إلى اختيار مصطلحين لسانيين عامين للتعبير عن بعض المصطلحات اللسانية والفنية المختلفة التي يستعملها المجمع. فالمصطلح الأول يتعلق بعبارة «**نقل الأصوات**» التي تسيطر، شكلاً ومضموناً على قرارات المجمع، لا سيما التطبيقية منها. ولقد اخترنا عند الضرورة مصطلح «صوت» لحل المشكل الذي تثيره مصطلحات مثل «حرف» و «حركة» تعبيراً عن الأصوات الساكنة والأصوات اللينة. وهو يفيد رسم الأصوات الملفوظة رسماً صوتياً، لتميزها عن الحروف التي يتكوّن منها النظام الألفبائي للغة ما وخاصة النظام الألفبائي العربي، موضع قرارات المجمع التالية:

(1) يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية ومع اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية، على حسب ما يقره المجمع في شأن كتابه الأصوات الـتي لا نظير لها في العربية مثل: «بوردو Bordeaux»[23].

2 - 2 يعتمد هذا القرار، مبدئياً، أصوات اللغات الأوروبية، أكثر مما يعتمد إملاءها التي تعتبر تحريفاً لها. وهو ينزل النقل العربي للأصوات منزلة علمية غير

(*) ونطلق عليها **النقصوة** تعبيراً عن Transcription أي نقل أصوات لغة ما حسب نظام صوتي متفق عليه يؤدي بدقة أصوات اللغة المنقولة.

(23) محاضر 224/3 (المشروع الأول للقرار). فالإحالة إلى المشروع الأول إحالة إلى المداولات المتعلقة بكل قرار وإشارة إلى أن القرارات المتخذة نهائياً في الدورة الرابعة هي القرارات نفسها المقرة في الدورة الثالثة.

محققة في الكتابة العربية نفسها. فـ Bordeaux و Lille و Doughty و Wrothem تنقل بوردو، وليل وداوتي، وروثم. إلا أن الأزهريين عارضوا هذا المبدأ لاعتباره (وإن كان مخصصاً للمؤلفات العلمية)، يهدد اللغة العربية وأصواتها، ويمكن أن يقر اللحن[24]. فكلمة Venise تبدو للشيخ أحمد الإسكندري مدعاة إلى لوي اللسان للنطق بها حسبما ينطق بها أهلها. ولذلك احتج على هذه المقاربة وطلب من اللجنة عدم مناقشة المقترحات المعروضة عليها، مهدداً بقطع مشاركته في مداولاتها، ومطالباً، إن استمرت في أعمالها، بتسجيل اعتراضه عليها في محاضر الجلسات[25].

إن ذلك الاعتراض المبدئي قد طرح مسألة اللغة الأوروبية المثلى التي يجب النقل عنها[26]، فانتقد مشروع اللجنة من وجهتين، لأنه لم يكن صالحاً للغات القديمة التي كان يجهل أصواتها، ولا للغات الحديثة المعروفة في العالم العربي والتي كانت تلفظ الكلمة الواحدة منها بطرق مختلفة. فهل يصح أن نقول لندن أو لندرة أو لندر؟ هل نقول بريطن أو بريطانيا؟ لنن أو لنين أو لنيين؟ ولقد اقترح مجمعي في هذا الصدد أن تكون اللغة الأساس هي اللغة التي يترجم منها[27].

إن هذا التصور كاد يؤول، لو طبق، إلى الزيادة في اللبس لأنه لم يدرك أن ذلك القرار قد اتخذ ليطبق على أسماء الأعلام فحسب. لكن اتخاذ القرار كان أساسياً لأنه مكن من اتخاذ قاعدة نظرية أساسية لنقل الألفاظ صوتياً، وذلك ما سينكره القرار الثاني التابع:

(2) تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية، أي كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب، مع مراعاة ما يأتي من القواعد، مثل روثم Wrotham[28].

2 - 3 يبدو هذا القرار زائداً للأول، لو لم يخصص للغات دون الفرنسية والإنكليزية فهو مخصص لنقل أصوات اللغات المكتوبة بالحروف السيريلية، والصينية، والسنغالية، واليونانية الخ... التي ستكون موضوع قرار مبدئي آخر،

---

(24) نفس المصدر ص 220.

(25) نفس المصدر ص 226.

(26) نفس المصدر ص 227 - 230.

(27) نفس المصدر ص 231.

(28) نفس المصدر ص 234، 368 (المشروع الأول للقرار).

ستتبعه قرارات مفصلة عديدة لا تؤيد هذا القرار الذي يعتبر قراراً واسعاً مبدئياً، ليس له حظ في التطبيق. وليس ذلك شأن القرار الثالث المخصص للأسماء التي نقلها ولفظها العرب القدامى.

(3) جميع المعربات القديمة من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين في التاريخ التي ذكرت في كتب العرب يحافظ عليها كما نطق بها قديماً. ويجوز أن تذكر الأسماء الحديثة التي شاعت بين قوسين، وإذا اختلف العرب في نطقين رجح أشهرهما[29].

هذا قرار محافظ يرمي إلى الإبقاء على بعض الأشكال القديمة. ولذلك لا مانع من المحافظة على أسماء من أمثال القسطنطينية، وإشبيلية وقرطبة وصقلية، والمجر، والنمسا. إلا أن العرب المحدثين قد تركوا تلك الاستعمالات وقالوا مدريد عوضاً عن مجريط، وباسك عوضاً عن بشكنس، وألمانيا عوضاً عن جرمانية، وبريطانيا عوضاً عن برطانيا، وفرنسا عوضاً عن بلاد الغول. ولقد تسبب رسم الأسماء المعتمد على هذا القرار في الخلط واللبس لأنه مدعاة إلى المحافظة على أسماء قد اندثرت من ذلك أبلافيا للتعبير عن Blaye، وقام عن Caen، وهنفلات عن Honfleur، وبيطرش عن Poitiers ورخالة عن La Rochelle، وبدرون عن Verdun[30]، لا سيما وأن المجمع لم يسع إلى استخراج نظام موحد في الرسم من تراث الأدباء العرب والمسلمين في القديم وكأنّنا بالمجمع عند إقراره هذا القرار قد اعتبر هذه القضية محلولة. وذلك ما دعاه إلى التخفيف من وطأته باعتماد القرار الرابع التالي:

(4) أسماء البلدان والأعلام الأجنبية التي اشتهرت حديثاً بنطق خاص وصيغة خاصة مثل: باريس، والإنجليز وإنجلترا والنمسا وفرنسا وغير ذلك تبقى كما اشتهرت نطقاً وكتابة[31].

---

(29) نفس المصدر ص 234 (المشروع الأول للقرار).

(30) Notes sur les toponymes français dans Le Livre de Roger. Melanges René Grozet, Poitiers 1956, p. 803 - 805: شارل بلا Ch. Pellet

(×) إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - دار الغرب الإسلامي - بيروت 1985 - جزءان، حيث يقدم دراسة نصية تاريخية تسعى إلى استقراء نظام صوتي من النصوص العلمية العربية القديمة.

(31) محاضر 235/3 (المشروع الأول للقرار).

2 - 4 ونلاحظ أن هذا القرار[32] ليس إلا استثناء للقرار الأول. فنقائصه واضحة لأن أسماء من أمثال الإنقليز، والإنغليز، والإنكليز شائعة مثل شيوع الإنجليز. ولا شك أن هذه القاعدة محدودة لأنها تفتقر إلى معايير دقيقة تضبط طرائق الاختيار بين كل هذه الرسوم.

أما القراران الخامس والسادس فإنهما قد خصصا بالتوالي للغات اللاتينية واليونانية والسامية. وينص القرار الخامس:

(5) الأعلام القديمة، يونانية ولاطينية، ينظر في وضع قواعد خاصة بها[33].

2 - 5 وستدرس القضية فيما يلي. أما القرار السادس فهو ينص:

(6) الأعلام السامية القديمة التي تكتب بحروف الهجاء الخاصة بها، ينظر في وضع قواعد خاصة بها[34].

وستعالج في هذا الشأن أسماء من أمثال يشوع لعيسى، وموشي لموسى، وداود الخ. وخلافاً للقرار الخامس، فإن المجمع سيهمل هذا القرار السادس في دراسته التابعة باعتبار أن تلك الأسماء لا تكون مشكلاً في حد ذاتها، لأنها معربة في أغلبها، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يطبق عليها القرار الثالث.

إن القرار السابع كان القرار الثامن عند وضع مشروع القرارات. ولقد قدم ليسمح للمجمع بدراسة القرار السابع السابق دراسة عميقة. وأخذ المرتبة الحادية عشرة لأن أغلبية المجمعيين لم توافق عليه. فنتج عن ذلك أن كل القرارات التالية قد قدمت بمرتبة بالنسبة لمرتبتها الأولى بالمشروع الأساسي. ولقد أعيدت فحوى القرار السابع بالقرار الحادي عشر، وذلك خلط واضح. وينص القرار السابع:

(7) بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة خاصة لا يستعملونها غالباً في الكتابة، وإنما يكتبون باللغة العربية. ولكن لهم أعلاماً بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية، وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق، في بعض الأحيان تكون

---

(32) نفس المصدر ص 238.

(33) نفس المصدر (المشروع الأول للقرار).

(34) نفس المصدر.

هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد، فرأى المجمع أن يختار هذه الإصطلاحات في كتابة هذه الأعلام. وقد وافق المجمع على كتابة الحرف «جاف» كافاً بثلاث نقط[35].

إن هذا الرسم الجديد يخص الفارسية، والمالوية والأردية، وسيفصل فيه في القرار الحادي عشر. ولقد اعتبر رسماً اعتباطياً لأن مائة وخمسين مليون مسلم من الشرقيين يكتبون الحرف /g/ كافاً تعلوه فتحة. فكيف يجوز أن يطلب منهم أن يستعيضوا عن ذلك بكاف تعلوها ثلاث نقط[36]؟. واحتفظ المجمع بقراره خشية أن تخلط علامة الكاف بالفتحة العربية.

وينص القرار الثامن، رغم غموضه على ما يلي:

(8) الأعـلام الأجنبية النصرانية الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق، فمثلاً يقال بطرس في «Peter» وبقطر في «Victor» وبولس في «Paul»، ويعقوب «Jacob» وأيوب «Job» وهكذا[37].

3 - 1 لكن ما يعني بالأسماء النصرانية؟ فإن كان الأمر يتعلق بمن كانوا نصارى، فلا يمكن أن ننعت أيوب ويعقوب بأنهما إسمان نصرانيان؟ أما إذا تعلق الأمر بالأسماء المذكورة في الكتب المقدسة، فلقد لاحظ شفيق غربال أن علينا أن نرسم أسماء كل القبائل والشعوب والأفراد الواردة في الكتب المقدسة، وإن كانت تدل على أسماء يهودية ونصرانية لأن هذا يناقض القرارين الأول والثاني[38]. وفي الحقيقة فإن هذا القرار الذي يبدو تطبيقاً جزئياً للقرار السادس، يهدف إلى معارضة النزعة الحديثة إلى رسم تلك الأسماء كما ينطق بها بالفرنسية أو الإنكليزية. ولذلك ترى العرب المعاصرين يلفظون ويكتبون بيير وبيتر للتعبير عن Pierre و Piter، وياكوب للتعبير عن Jacob وبول للتعبير عن Paul. والملاحظ أن الطريقة المعتمدة لا تأخذ بعين الاعتبار الأسماء البيزنطية. ولقد رأى بعضهم، وهو على صواب، أن يقتصر

---

(35) نفس المصدر ص 372 (المشروع الأول للقرار) ولا ينص القرار النهائي إن كانت تلك النقط علوية.

(36) محاضر 396/4.

(37) نفس المصدر 373/3 (المشروع الأول للقرار الذي يرفض الرسم الصوتي بحسب استعمال عرب المغرب).

(38) شفيق غربال، كتابة الأعلام الأجنبية بحروف عربية، بحوث (1960) ص 153 - 164 انظر في شأن هذا المجمعي مهدي علام: المجمعيون ص 180 - 181.

القرار على الأسماء الإسرائيلية قبل تهديم الهيكل أو على الأسماء المسيحية بالقرن الأول[39].

وبالقرار التاسع ندخل في ميدان تطبيق القرارات الأولى السابقة. فهو ينص:

(9) قبل المجمع إدخال الحروف الآتية:

پ ليقابل الحرف «P» وچ وينطق تش ليقابل الحرف المركب[40] «ch» وژ وينطق چي ليقابل الحرف «J» وگ وينطق «جاف» ليقابل الحرف «g» ليشار به إلى الأصوات غير الموجودة في اللغة العربية، وإنما اختيرت هذه الحروف لتداولها في اللغات الفارسية والتركية والهندية والملاوية[42].

وسيعدل القرار فيما بعد بالنسبة لحرف «چـ» المخصص لرسم tš. ولقد اتفق على أن «چـ» ترسم لتأدية tš في اللغات الإسلامية وأن «تش» ترسم لتأدية tš في اللغات الأوروبية.

أما القراران العاشر والحادي عشر فإنهما قد خصصا لتأدية الأصوات الموجودة في اللغات الإسلامية:

(10) قبل[43] المجمع أن يكتب الحرف (v: ف) فاء بثلاث نقط[44].

3 - 2 وكان من المفروض أن يرسم هذا الصوت بواو فوقه ثلاث نقط، لكن هذا الحل استبعد نظراً لاختلاطه المحتمل بما يستعمله العرب المغاربة لرسم الصوت /g/. والمالويون لرسم الصوت /p/ . وهذا الرسم هو في النهاية ملحق برسم نفس الصوت الموجود في الكتاتيب الفارسية والأردية، موضوع القرار الحادي عشر:

(11) اللغات التي لا تزال تكتب بالحروف العربية ولكن فيها أصواتاً ليس لها

---

(39) نفس المصدر.

(40) استعمل المجمع المصطلح «الحرف المركب» المناسب للمعطشة /č/.

(41) يتعلق الأمر بالهندستاني.

(42) محاضر 374/3 (المشروع الأول للقرار).

(43) وفي المحاضر «قبلت اللجنة» لعل ذلك عائد إلى زلّة أقامت كلمة «لجنة» مقام «مجمع» وينص المشروع الأول للقرار على «قبلت اللجنة».

(44) محاضر 374/3 (المشروع الأول للقرار).

حروف عربية، ولهذه الأصوات في كتابتها حروف خاصة اصطلح عليها كالفارسية والملاوية والهندية والتركية في الحكم العثماني، رأى المجمع بشأنها أن تدرس هذه المصطلحات وتتخذ لها الحروف التي وضعها لها أهلها. ويستثنى من هذا القرار ما يأتي:

(أ) أن الحرف إنج في لغة الملايو يرسم في العربية نوناً وجافاً (نڠ) وهو يرسم في لغة الملايو (ڠ)، فمثلاً فلمبنغ اسم مدينة ملاوية يرسم في العربية هكذا: بلمبنڠ.

(ب) الحرف الهندي المرسوم دالاً بأربع نقط فوقها وينطق به بين الراء والضاد يكتفى بكتابته دالاً عربية. وكذلك الراء التي فوقها طاء أو أربع نقط يكتفى بكتابتها راء عربية.

(ج) في بلاد الصحراء الغربية وبلاد الملايو:
الأعلام الجغرافية المنتهية بحرف مفتوح تختتم بالتاء المربوطة إذا عربها العرب كذلك، مثل ولات فيقال ولاتة، ومندر يقال مندرة. أما الأعلام التي لم يعربها العرب فتبدل فيها الفتحة ألفاً[49].

3 - 3 لقد تميز هذا القرار بطوله لأنه في الحقيقة يكون حلاً وسطاً بين القرارين السابع والثاني عشر. ولقد رتب في المرتبة الحادية عشرة لأن اعتراضين قد تسببا في تأجيله. فالاعتراض الأول يرى أن لا حاجة إليه لأنه يتطلب دراسة عميقة ليست ضرورية لأن تلك اللغات ليست لغات ثقافية عامة[50]. أما الاعتراض الثاني فإنه

---

(45) هذا التبرير واه لأن p ترسم في المالوية بـ ڤ بينما حرف ڨ المغربي المطابق لـ Ġ ليس شائعاً. فحرف G يرسم عادة بـ ڧ.

(46) - La Grande Invention 1/84 M. Cohen ويتعلق الأمر بالصوت الظهري اللثوي الذي يرسمه المختصون في الهنديات بـ/n̄/.

(47) نفس المصدر- ويتعلق الأمر هنا بالنطعية الرأسية الأردية.
التي يرسمها المختصون في الهنديات بـ (ڈ) كما يمكن أن ترسم بـ دط.

(48) نفس المصدر. وتسمى كل هذه الأصوات الساكنة بـ «الآسيوية» الانقلابية.

(49) محاضر 239/3، 371 - 372؛ 375 (المشروع الأول للقرار).

(50) نفس المصدر ص 239.

يرفض اعتماد علامات جديدة ستفرض علينا أن ننطق كما ينطق الأجانب[51]. ولقد جمد الأعضاء الأزهريون طويلاً هذا القرار الذي سيدعو إلى ضرورة وضع قاعدة جديدة[52].

واعتماداً على تقريرين كلف بتقديمهما الشيخان إبراهيم حمروش والخضر حسين، أقر هذا القرار على أثر اختلاف آرائهما[53]، وأسقط منه الفقرة التي كانت مخصصة للأسماء التركية قبل وبعد استعمال الحروف اللاتينية لكتابة التركية[54]. وهي تتميز بالاضطراب لأنه لا يقر في فقرته (ج) رسمين ممكنين. ولقد كان من المفروض كذلك تخصيص الألف النهائي لرسم الأسماء التي تنتهي بألف قصيرة، باستثناء أسماء مثل بخارى، بصرى، وكسرى الخ... التي لم تؤخذ بالاعتبار في نهاية الأمر[55]. ولقد رأى بعضهم أن يرسم صوت اللين الأخير /a/ بـ /ɤ/ الوقف، دون اعتبار التقاليد التي خصصته لرسم أصوات اللين النهائية /o/ و /u/ الموجودة في الأسماء الإسبانية والإيطالية مثل بطره (Pedro) وتجوه (Tajo) وبروه (Baru التي أصبحت اليوم (Bari).

3 - 4 ونجد نفس الاضطراب واللبس في مستوى أصوات اللين التي كانت موضوع القرارات التالية:

(12) يكتب الصوت المقابل لـحرف «هـ» وما يشابهه واواً إذا كان الصوت ممدوداً مثل Hood و Wood. أما إذا كانت الواو مائلة إلى الألف مثل Rome و Home و Slaughter فإنها تكتب واواً أيضاً، وتوضع علامة قصيرة كالألف على الحرف السابق للواو[56].

إن اعتماد أشباه أصوات اللين العربية ذات الطبيعة الفونيمية، يمكن أن يقود إلى الخطأ، لأنها ليست على غاية من الضبط لتأدية مختلف نطق أصوات اللين. فلا

(51) نفس المصدر ص 241.

(52) نفس المصدر ص 242.

(53) نفس المصدر ص 244، 367 - 372.

(54) نفس المصدر ص 381.

(55) نفس المصدر ص 381 (المشروع الأول للقرار)، محاضر 399/4 - 400.

(56) محاضر 376/3 - 377.

يمكن أن نعتمد الألف مثلاً للتعبير عن صوت اللين المستدير الخلفي /o/ الموجود في Rome. وهذا الأمر ناتج عن انعدام مصطلحات صوتية عربية محددة.

وتظهر تلك العرقلة في القرار الثالث عشر الذي ينص:

(13) حرف A الإنجليزي[57] يكتب ألفاً، وإذا كان في أول الكلمة كتب ألفاً عليها همزة. والحروف الإنجليزية e، i، y، وكل ما أشبهها في النطق تكتب بالعربية ياءً، وإذا كان الحرف ممالاً في اللغة الأجنبية، وضعت ألف قصيرة قبل الياء لتدل على أنه ممال، ويكتب الحرف e المُشَمُّ في الفرنسية أو غيرها واواً، ويرسم على حرف العلة علامة كالرقم ٨ مثل كوْته Goethe[58].

لقد فضل الاعتماد على أشباه أصوات اللين لرسم مختلف نطق أصوات اللين الأوروبية، على أصوات اللين القصيرة لأن وضع الحركات ليس شاملاً في الكتابة. فاعتماد أصوات اللين مفيد للقارىء ليفهم عند انعدام الحركات[59].

واعتمدت كذلك أرقام مثل الرقم ٨ الهندي لرسم (oe) دون استعماله في حالات أخرى. وكان من المفروض اعتماد الرقم ٢ الهندي لرسم النطق /ãe/ في Morin= مؤرن. إلا أن المجمع رفضه، لأنه كان لا يرغب في تصور وضع علامات أخرى للتعبير عن نطق آخر كما هو في Brun /õe/ وBlanc/ã/وDupont/õ/، و/ Jules le Maitre /إلخ...

3 - 5 وكانت الموافقة على القرار الرابع عشر تهدف إلى وضع علامة للدلالة على الإمالة المذكورة في القرار السابق. وهو ينص على ما يلي:

(14) فيما يتعلق بالإمالة، رأى المجمع أن توضع علامة أشبه بالمدة الرأسية للدلالة على هذا الصوت كما في Seine مثلاً فيكتب «سيٰـن»[60].

---

(57) يستعمل المجمع «حرفاً» للتعبير عن (a) و «صوتاً» للتعبير عن (o) في القرار السابق.

(58) محاضر 379/3 (المشروع الأول). ونلاحظ أن رسم g بـ ج لا يأخذ بعين الاعتبار القرارين التاسع والسادس عشر اللذين يرسمانه بـ ڭ التي أقرت بعد ذلك. انظر محاضر 384/3 ومجموعة القرارات ص 99.

(59) محاضر 379/3.

(60) نفس المصدر ص 383 - 384.

يبدو أن هذا القرار كان مدعاة لاستدراك كل أنواع النطق المتروكة والمذكورة إثر القرار الرابع عشر. إلا أن ذلك لن يمنع الغموض من أن يتطرق إلى القرار الخامس عشر الذي ينص:

(15) يكتب الحرف J كما ينطق به أهل كل لغة، فإنه في الألمانية ينطق ياء كما في يينا Jena، وفي الإسبانية خاء كما في موخاكار Mojacar وهكذا[61].

ونحن لا نعلم إن كان نطق هذا الصوت الموجود في Rouge وJoli يستوجب أن يرسم بالحرف العربي (ج) أو بـ (ژ) المخصص في القرار التاسع ليرسم فقط نفس اللفظ الموجود في اللغات الإسلامية.

ويبدو أن القرار السادس عشر يقر الرسم الثاني[62].

(16) رأى المجمع أن توضع علامتان للدلالة على حرف u، o المخففتين. والمثل على الأول العلم Jean de Luz فيكتب في العربية: «ژان ده لؤس» وعلى حرف العلة ما يشبه الرقم v للدلالة على هذا الصوت. والثانية كما في Goethe فيكتب في العربية (گؤته) وعلى الواو علامة تشبه الرقم ٨[63].

4 - 1 وبديهي أن هذا القرار يبرر الاضطراب المسيطر على تعريف /oe/ في Goethe الذي نزل، باعتبار طريقة رسمه، منزلة صوت اللين الحيادي /e/ في القرار الثالث عشر وبـ /o/ في القرار السادس عشر. فهل يعني ذلك رسم علامتين مختلفتين بقطع النظر عن تداخلها في اسم Goethe؟ يبدو ذلك ممكناً فيما يتعلق بالصوت المستدير الخلفي /u/. لكن لم اختير اسم Goethe للتدليل عليهما؟ يبدو أن الغاية كانت رسم نطقين متقاربين ونعني بذلك /oe/ في كلمة Peur و/o/ في كلمة Peu اللذين يتداخلان في اسم Goethe. ونلاحظ من جهة أخرى تناقضاً يخص رسم /g/ المرسوم بـ (ج) في القرار الثالث عشر وبـ(گـ) في القرار السادس عشر هذا. ومن الغريب كذلك أن نلاحظ اعتماد الحرف h لرسم صوت اللين الحيادي /ə/ في «de» «ده» في آخر الأسماء مثل گؤته (قارن ذلك مع حرف (∀) العربي الذي استعمله القدامى لرسم

---

(61) نفس المصدر (المشروع الأول).

(62) نفس المصدر ص 384 حيث يستعمل ج العربي لرسم j في جيبور الذي هو اسم منطقة شبه الجزيرة الهندية. أما j في Jean فهو يرسم في نفس الصفحة بـ ژ.

(63) نفس المصدر (المشروع الأول).

/o/ في Pedro. فقالوا بطره وإن كان في هذا الرسم نفسه نظر). ولم يوافق المجمع على هذه القواعد إلا بعد قراءتين. واستلزم الأمر لجنة خاصة لتطبيقها على بعض الحالات الخاصة بالأطالس الجغرافية(64) (انظر اللوحة I في آخر هذا المؤلف)(65).

4 - 2 إن هذا النوع من النقحرة للأصوات الذي اتفق عليه تقريباً في نفس الوقت الذي وافقت فيه ندوة كوبنهاغن على قراراتها، ونشرت نظامها للكتابة الصوتية (النقصوة) وللنقحرة، يكون خطوة هامة في سبيل النقل بالحروف لأصوات قد تجاهلتها العربية إلى ذلك التاريخ. إلا أنه لا يمكن بأية حال أن يفلت من ثلاثة اعتراضات هامة: فهو يدعو إلى النقحرة المنطوقة من دون أن يضع المقابلات العربية لتلك الأصوات. فكان الأمر يستوجب أولاً وضع لوحة كاملة هدفها ضبط العلامات الجديدة التي كان تعريفها يستوجب النظر. ويضاف إلى ذلك أن ذلك النظام لم يكن مكتملاً ولم يخصص إلا لبعض الأصوات الساكنة. وهو فضلاً عن ذلك يميز بين نطق الأصوات اللينة المتعدد. فهو ليس نظاماً عملياً لأنه يعتمد في الأساس على كتابة عربية منقوصة من شأنها أن تؤدي نطقاً خاطئاً خلوا من الدقة.

ولذلك كان هذا النظام موضوع اعتراضات عديدة عندما تعلق الأمر بتطبيقه. فلقد انتقده أعضاء من المجمع الذي كون لجنة لتطبيق تلك القواعد على الأطلس الجغرافي المقسم إلى مناطق مختلفة، عهد بها إلى مجمعيين مختلفين(66). ولقد قرر هؤلاء تكوين لجنة أخرى لمراجعة تلك القواعد التي عارضتها مرة أخرى لجنة الأطلس بوزارة التعليم(67). إذ عيب على أطلس المجمعيين رسم الأسماء رسماً معقداً، لا يمكن اعتماده في التدريس. ولقد اقترحت اللجنة استعمال (ج) للتعبير عن /tš/ الموجودة في أسماء البلدان الإسلامية و (تش) للتعبير عن نفس العلامة الموجودة في الأسماء الأوروبية. وأقرت تمييزاً يتعلق برسم مختلف أنواع نطق (G) فأقرت (جْ) للتعبير عن /dj/ في Georgetown و (ج) للتعبير عن (g) في Galway و Grenoble و (چـ) للتعبير عن /j/ في Geneve.

(64) نفس المصدر 110/4 - 111، 391 - 398.

(65) نفس المصدر 385/3.

(66) نفس المصدر 385/3.

(67) نفس المصدر 23/4 - 24، 194 - 199.

4 - 3 إن مراجعة القرارات الأولى من جديد أتت بأحد عشر قراراً جديداً لها جدوى نسبية[68]، لأنها تكون في النهاية تطبيقات للقرارات السابقة. فلقد قبل المجمع التعديل الأول المقترح من قبل لجنة وزارة التعليم، واكتفى بتخصيص العلامة العربية (ج) للتعبير عن جميع أنواع نطق العلامة /g/ الأوروبية[69]. وقرر أن تشكل شكلاً نسبياً جميع أسماء الأعلام العربية والأجنبية مع مقابلاتها العامية، إن اقتضت الحاجة بين قوسين. وتكون تلك العلامة مشكولة في حالة الرفع. وعلى هذا الأساس ترسم: أبو قيرة (أبو قير)، سيدي ابن العباس (سيدي بلعباس)، عنيزة (عنيزه)، أبو رصفي (برّصف).

والملاحظ أن القرارين الأخيرين ظلا حبراً على ورق، ولم يعتمدا في الأطالس اللغوية، فضلاً عن أنهما يدعوان إلى إقرار ازدواجية في الرسم غير مستحبة. إلا أن القرارات الجديدة قد استثنت أمرين أولهما المحافظة على أسماء الأعلام والمكان التي أقرها الاستعمال في صيغة المثنى أو الجمع المذكر السالم. فعلينا حينئذ أن نكتب: البحرين لا البحران، والقصرين لا القصران. أما الاستثناء الثاني فهو يتعلق باستعمال أداة التعريف «أل» أمام أسماء الشعوب. فعلينا أن نتجنب كتابتها أمام البلدان: التركستان، الزنجبار، الفرنسا، الإنكلترا. وإن كان الاستعمال يقر مثلاً: الكونغو، البرتغال إلخ. . .

ويهمنا من هذه القرارات الجديدة[70] ما خصّص منها لنقحرة الأسماء التركية ووضع علامات جديدة للدلالة على النبر في بعض الأسماء الأوروبية حسبما جاء في القرار التالي:

«تكتب الأعلام التركية بالحروف العربية كما كان يكتبها الترك قبل الكتابة بالحروف اللاطينية ويضاف إليها بين قوسين العلم مكتوباً بحروف لاطينية على طريقتهم الحديثة. أما الأعلام الجغرافية التي جدت بعد ذلك فتجري عليها قاعدة كتابة الأعلام الإفرنجية».

---

(68) محاضر 203/4، 310، 312، 316 - 317، 319 - 320: مجلة مجمع القاهرة 9/5 - 10 حيث المداولات المتعلقة بالقرارات الأولى وبنصوص القرارات الإحدى عشرة التي تكون في مجموعها 27 قراراً.

(69) فما عسى أن نفعل بـ ڭ المختار لرسم /g/؟.

(70) مجموعة القرارات ص 114 - 115.

4 - 4 إن هذا القرار الذي يفترض أن يكون جزءاً من القرار الحادي عشر من المجموعة الأولى من القرارات، لن يطبق تطبيقاً مجدياً لأن نظام النقحرة الذي وضعه المجمع محدود وعاجز عن نقحرة كل أنواع النطق المتصلة بالأصوات الساكنة والأصوات اللينة في اللغات التركيـة والأوروبية. ولقد سعى المجمع إلى تدارك ذلك في نطاق القرار الحادي عشر من مجموعة القرارات الجديدة. وهو ينص:

«تصوّر الحروف المتحركة في الأعلام الأجنبية بحروف العلة عند كتابتها بالحروف العربية كلما اقتضت الحالة ذلك، وبخاصة في مواطن النبر مثل: ملانو (Milàno) وبنارو (Panàro) ونابلي (Nàpoli) وتانر (Tànaro) وعند طول مدّ الحرف /o/ المتحرك مثل هور (Hoare)، أو عند التباس علم جغرافي بآخر مثل بريمن (Breman) وبرمن (Barmen)[71].

إن أهمية هذا القرار ليست كامنة في رسم الأصوات اللينة وأشباه أصوات اللين بل في قبول رسم النبرة[72] ووجود صوت لين طويل في مقطع مغلق (التقاء الساكنين) لذلك يمكن لنا أن نكتب تشرشل Tsirŝil، مالطة، قونيـه، بريمن، بنثاله إلخ... إن هذا المبدأ الذي كان يعتمده ياقوت الحموي مثلاً في معجم البلدان، لم يكن مقبولاً لدى النحويين ولدى أعضاء المجمع من الأزهريين اللذين كانوا لا يسمحون به في كل وقف[73] من ذلك: العالمين، الرجال، أكسيجين، مغنسيوم إلخ...

وسيطبق المجمع هذا المبدأ نفسه فيما بعد على أسماء الأعلام والمصطلحات العربية[74].

أما تحقيق النطق ببعض الأصوات البسيطة و«المركبة»، فإنه وفر لنا أربعة قرارات جديدة تخص (a) و(z) و(zz) و(gl) و(gn) و(n) و(e)[75]. والمنتظر أن ترسم بحسب نطقها المختلف وتداخلها مع غيرها من الأصوات.

---

(71) نفس المصدر ص 115.

(72) إن المجمع قد عرف النبر كما سنرى ذلك إلا أنه لم يخصص له علامة في ذلك التعريف.

(73) محاضر 327/5 - 330.

(74) مجلة مجمع القاهرة 241/8 - 244.

(75) محاضر 330/5 - 331، مجلة مجمع القاهرة 11/5 - 12 حيث يوجد مشاريع تلك القرارات الجديدة ونصوصها المتفق عليها نهائياً. وهي تكون جميعها مع القرارت السابقة 31 قراراً.

إن نقلها بالحروف تطبيق للمبدأ الأول الذي قبله المجمع الداعي إلى رسم كل صوت بحسب نطقه في لغته. ولذلك فإن الصوت /zz/ يرسم زاياً مشددة في العربية في كلمة Mezzo أي النصف، وبسين مشددة في Mezzo (الثمرة الناضجة) وتس في Mazzoline. ونلاحظ في هذه القرارات الأربعة، رسم الصوت /e/ بياء تسبقها (ي) ألـف قصيرة. فيكتب عندئذ Takkaze وهو نهر بأثيوبيا، تكـزٰي. إن هذه العلامة الجديدة عوضاً عن أن تساعد على النطق بصوت اللين المعني، ستساهم في خلق بلبلة إضافية بقدر ما كانت الياء المسبوقة بألف قصيرة قد خصصت للتعبير عن نطق /ei/ الموجودة في كلمة Seine وغيرها.

4 - 5 إن مجموع هذه القرارات الأربعة عشر والتعديلات، هي من مبادرة المستشرق الإيطالي نللينو(76) الذي سعى متحذراً إلى وضع نظام في نقل الأصوات بالحروف غايته تطبيق قرارات المجمع المبدئية، دون أن يصدم ذلك زملاءه لا سيما الأزهريين. وذلك ما يفسر نوعاً ما المظهر الارتجالي والمضطرب المستبد أحياناً بتلك السلسلة من القرارات. وهو يدل كذلك على المعارضة المستمرة لها ولوضع نظام في نقل الأصوات بالحروف نقلاً منتظماً ومكتملاً، فضلاً عن أن المجمع لم يحظ مثلما حظي مؤتمر كوبنهاغن بكفاءة ومهارة اختصاصيين في علم الأصوات للوصول إلى غايته المنشودة. إن التعديلات والتحسينات التي أدخلت على بعض القرارات، تكون في حد ذاتها الدليل على جدواها النسبية وعلى نظامها الجامع لها والذي قدمنا عنه هنا فكرة عامة.

والملاحظ أن هذه التجربة قد ساعدت المجمع على الاعتناء اعتناءً خاصاً بمجموعة أخرى من القرارات المتعلقة بنقل الأصوات اليونانية واللاتينية بالحروف. ولقد كان لذلك العمل هدفان: القضاء على الاضطراب الذي استبد بنظم النقحرة الفردية والمتناقضة، والسماح للعرب المحدثين باعتماد نظام موحد ومنسق لنقل الأسماء القديمة والحديثة. وتكون هذه السلسلة في الواقع تطبيقاً للقرار الخامس من

(76) كارلو نللينو Les noms géographiques ص 4 قد دعا منذ 1907 إلى ضرورة وضع نظام لنقل الأصوات بالحروف. وكان يؤكد على «الأهمية العلمية الكبرى في معرفة أصول أسماء المكان لنستخلص منها معلومات كثيرة بالنسبة لعدد كبير من القضايا الإتنوغرافية، والتاريخية واللغوية ولنحلها في بعض الأحيان حلاً نهائياً».

مجموعة القرارات الأولى التي كانت تدعو إلى إقرار نظام نقحرة خاص بالأصوات اليونانية واللاتينية[77]. وهي تخضع كذلك للمبدأ الأول من تلك المجموعة التي توصي بوضع نظام نقحرة يعتمد نطق الأصوات في لغاتها.

ولقد اقترحت تلك القواعد لجنة كوّنت من الأعضاء العاملين الشيخ محمد الخضر حسين، وح.ح عبد الوهاب، ومنصور فهمي، ومحمد كرد علي، وهـ. جب، وكارلو نللينو، فكانت اقترحت تلك القواعد على الأدباء والباحثين لاعتمادها على القواعد العربية المتبعة في القرون الوسطى بسوريا والعراق لأن اللجنة ترى أن هذه الطريقة تتفوق على غيرها من جميع طرق النقحرة في القرون الوسطى[78]. فهي تستمد أصولها من نظام النقحرة السرياني الذي يرسم ∩ اليوناني بـ P أو F[78]. إلا أن تلك القواعد فيها استثناء متعلق ببعض الأسماء التي أصبحت كتابتها مشهورة من ذلك أُبْسِقْلَاوِس لـ Hypsicles. وكان من المنتظر رسمه هَبْسِقْلَسْ. واعتباراً لتلك الاستثناءات أوصى المجمع بنقل الأسماء اليونانية في حالة الرفع، مما يبعد كل نقل على أساس النطق الفرنسي أو الإنكليزي. ولذلك نكتب فطاغورس ولا فطاغور، ويوليانس لا غوليان. وتعتبر القاعدة الأولى قاعدة عامة وهي تنص: «الأسماء اليونانية واللاتينية التي تبدأ بحرف ساكن، يزاد همزة قطع مكسورة في أولها، إلا ما عرب قديماً، فيحافظ عليه كما نطق به العرب، أما إذا كان المقطع الثاني من الاسم المراد تعريبه محركاً بالضم مقصوراً كان أو ممدوداً، فيحرك الحرف الأول بالضمة».

أما القواعد الباقية، فإنها تكون حالات تطبيقية قد مثلنا لها باللوحتين 1 و 2 الموجودتين في آخر هذا المؤلف حيث توجد الأصوات اللينة والأصوات الساكنة، المجموعة عن قصد ليحاط بها إحاطة شاملة ومكتملة.

---

(77) محاضر 404/4 - 406؛ مجلة مجمع القاهرة 31.0244 - 38، 124 - 140. انظر كذلك مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 118 - 125 حيث نجد أمثلة تطبيقية لتلك القرارات.

(78) محاضر 405/4. ويفيدنا مصطفى الشهابي في المصطلحات العلمية ص 118 أن أمين المعلوف كان قد وضع تلك المعايير، ولقد عثرنا عليها منشورة بالمقتطف 38 (1911) ص 561 - 565، 39 و (1911) ص 56 - 59. وأعيد نشر نفس الموضوع بنفس المجلة 82 (1933) ص 144 - 151.

(79) الملاحظ أن ذلك النقل بالحرف ناتج عن النطق الانفجاري لمجموعة الأصوات الساكنة اليونانية.

5 - 1 ولا شك أن المجمع قد قام بمجهود كبير لوضع نظام لنقل الأصوات بالحروف يسمح برسم كل نطق بسيط ومركب في اللغتين اليونانية واللاتينية. وبذلك يكون قد أتم ما بدأه في النظام السابق بدون أن يشعر، لأنه كان يميز بين نقل أصوات اللغات القديمة وأصوات اللغات الحديثة. إن هدف هذا النقل قد ظل نسبياً لأنه لا يطبق إلا على أسماء الأعلام التي وجب نقلها نقلاً صحيحاً. إلا أن البحث عن الدقة لا يمنعنا من ملاحظة قدم هذا النظام ومن الإشارة إلى تناقضاته الكثيرة(80). فنلاحظ على سبيل المثال أن العلامة /أ/ تعتمد لرسم ثلاثة أصوات لينة لها أجراس مختلفة من ذلك /a/ و/e/ و/o/. أما /ق/ فهي تعتمد لنقل /K/ و/c/ و/q/. ولقد اختير القاف للخروج من الذبذبة بين القراسية والكرز للتعبير عن Ceresia، وبين قيليقية وكليكية للتعبير عن Cilicia إلخ... لكن كيف يمكن تفسير نقل Ciceron بكيكرون لابقيقرون؟ ألم يتفق أن تنقل /y/ بحرف الواو؟ لكن ما رأينا في Hydra و Phrygie اللتين نقلتا بـ أدره وفريجيه؟.

ولقد دعت هذه التناقضات الناتجة عن مجموعتي القرارات الكبرى الموصوفة، إلى السعي، مرتين، إلى وضع نظام نقحرة جديد غايته التوفيق بين مختلف المشاريع، والتطبيق على اللغات القديمة منها والحديثة. فكان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار القرار الداعي إلى اعتماد الحروف العربية لنقل الأصوات الأعجمية، والمبدأ الذي يفرض نقل الأصوات بحسب نطقها البسيط والمركب(81). وعلى هذا الأساس اتخذت أربعة قرارات، اختيارية وجزئية. وهي تنص على ما يلي:

القرار الأول: يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية. ولقد دعا الشهابي إلى اختيار النطق الفرنسي(82) إن زاحمه النطق الأنكليزي.

القرار الثاني: يرسم حرف الـ «g» اللاتيني في الكلمات التي يعربها المجمع جيماً وغيناً.

القرار الثالث: ترجح كتابة الكلمات الأجنبية التي يعربها المجمع مما ينتهي بالحرف «A» أو بالكاسعة «gie» الدالة على العلم بتاء في آخرها.

(80) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 125، 127، 166.

(81) مجلة مجمع القاهرة 281/10 - 283، مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 150.

(82) محاضر ـ الدورة 21 (مرقونة).

القرار الرابع: الكلمات العربية التي نقلت إلى اللغات الأجنبية وحرفت، تعود إلى أصلها العربي إذا ما نقلت إلى اللغة العربية مرة أخرى»[83].

5 - 2 ولقد طرأت على كل القواعد السابقة تحويرات أساسية قد آلت إلى النظام الجديد. فهي حصيلة التجربة التي استبد بها التداخل فيما سبق. وهذا النظام نسبي بطبيعة الحال، وإن كان يدعي نقل الأصوات بحسب نطقها في لغاتها القديمة أو الحديثة. فهو يروم وضع قواعد تشمل كل اللغات مع السعي حسب المستطاع إلى رسمها بحروف عربية، حتى لا يدخل لغتنا أصوات وعلامات جديدة وعديدة[84].

ويعتمد هذا النظام الجديد على أربعة مبادىء عامة وعلى ثلاث قواعد. ويدعو المبدأ الأول إلى تطبيق القواعد على جميع المعربات. أما الثاني فهو يستوجب النقحرة بحسب نطق الصوت في لغته[85].

ويقر المبدآن الثالث والرابع المحافظة على طريقة التعريب القديمة الشائعة[86] مع وضع الاسم الأعجمي بين قوسين. والملاحظ أن تلك القواعد لم تكن مضبوطة لأنها وضعت للتعبير عن الأصوات الأعجمية بحروف عربية، وحتى لا تفرض على نظامنا الألفبائي أصواتاً وعلامات جديدة وعديدة[87].

وعلى القارىء الاعتماد على اللوحتين 4 و5 في آخر هذا المؤلف للإحاطة بالنظام المذكور الأخير.

وعلينا أن نقر أن هذا النظام نظام غير مكتمل[88]، لأن كل نظام للكتابة الصوتية

---

(82) محاضر ـ الدورة 21 (مرقونة وبدون صفحة).

(83) محمد رضا الشبيبي: إصلاح ما حرفه الأعاجم، مجلة مجمع القاهرة 37/12 - 40.

(84) محاضر، الدورة 12.

(85) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 166 حيث يدعو إلى التمعن في أمثلة من نوع William بالإنكليزية، و Wilhelm بالألمانية و Guillaume بالفرنسية.

(86) نفس المرجع ص 167. يستحسن فعلاً المحافظة على أفلاطون، وعسقلان، وغانة لأنها رائجة في الاستعمال. وفي الحالات الأخرى لا بد من اعتماد الاستعمال الرائج في الحاضر فنقول ليبيا لا لوبيا وباريس لا باري، وإنكلترا لا أنقلند والسويد لا إسفنج.

(87) نفس المرجع ص 166.

(88) نفس المرجع ص 170 - 174 حيث يشير المؤلف إلى هنات هذا النظام الجديد.

يدعي الشمولية، مدعو إلى أن يستوعب إمكانات في التوسع في جميع الاتجاهات[89]. وذلك ليس شأن هذا النظام الذي اقتصر تطبيقه على أعمال اللجان المجمعية، لا سيما لجنة المعجم الكبير[90].

ولقد اقترح الخبير خليل عساكر نظاماً لنقل أصوات اللهجات العربية، لا سيما الشرقية منها، دون أن يتخذ في شأن هذا المقترح قرار من المجمع[91].

وحصيلة هذه الأعمال تقر الجهود العديدة، العتيقة منها والجديدة التي بذلها المجمع لتجنب الفشل في مهمته[92]. فالنتائج المتوفرة تبين أن طموحات المجمع لم تكن على قدر المناهج والمعايير المعتمدة للوصول إلى إصلاح مفيد في هذا الميدان. لكن ما الفائدة من هذه الجهود وهذه الأعمال للوصول إلى هذه النتائج؟.

5 - 3 لقد أصاب المجمع جزئياً في مسعاه لأنه لم يوفق بين المعايير العلمية وانشغالين غالبين قد تسببا أساساً في دراساته وبحوثه: أولهما العثور على معوض يعوض رفض العرب اعتماد الحروف اللاتينية، التي اعتمدتها بعض الشعوب الإسلامية، لنشر التعليم والثقافة. أما الانشغال الثاني الذي يبدو نتيجة للأول، فإنه يهدف إلى إقرار الكتابة العربية كتابة صالحة للتعبير عن حاجات العصر. وعلى هذا الأساس كان يكفي أن توضع بعض القواعد باعتماد الكتابة العربية لحل المشكل القائم وسدّ الثغرات الموجودة. وبالطبع لا يمكن سد تلك الثغرات باعتماد نظام هناته كثيرة. لأن القضية الأساسية تنحصر في هذا الشأن في التساؤل عما إذا كانت الكتابة العربية توفي بطموحات المجمع. ألم يكن من الأصلح البدأ بالأهم أي بإصلاح الكتابة العربية نفسها؟.

ولقد عرض إصلاح الكتابة العربية في حد ذاتها[93] بصفة رسمية بمجلة

---

(89) Transcription phonetique et Translitteration. (النقصوة والنقحرة) مؤتمر كوبنهاغن 1925 ص 8.

(90) إبراهيم مدكور، مجمع ص 95. انظر كيف أن معجم المنجد مثلاً يطبق قرارات المجمع في هذا الشأن.

(91) محمود خليل عساكر، طريقة، مجلة مجمع القاهرة 1810248 - 192.

(92) سنرى فيما يلي أن تلك القواعد سترفض عند حديثنا عن المعجمية.

(93) تيسير الكتابة ص: ج ـ هـ؛ انظر كذلك مجلة مجمع القاهرة 283/9 - 286؛ وإبراهيم مذكور، مجمع ص 85 - 91 حيث يمكن الإطلاع على مختلف مراحل الإصلاح ضمن المجمع.

المجمع، إن اعتبرنا الموضوع الذي خصصه له الشيخ أحمد الإسكندري[94] الذي عالج وضع الكتابة العربية في العصر الحديث. فلاحظ أن كتابتنا كتابة مختزلة لا تحترم رسم الأصوات. فهي إرث ورثناه من كتابة المصحف التي كثرت آراء المحدثين المختلفة في شأنها. ولقد كانت الاختلافات، المنبثقة من أفكار وآراء مضطربة، نقطة الانطلاق في وضع مشاريع تهدف إلى تعويض الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية. إن هذه المقاربة التي أثارت مسألة الإملاء العربية بالخصوص، أشارت كما سنرى، إلى أثر الاعتبارات النحوية في تلك الإملاء التي أصبحت مشكلة من مشاكل الكتابة العربية، وما انفكت مدعاة للخلاف من بلد إلى آخر وبين معلم وآخر[95].

إصلاح الكتابة والطباعة العربيتين:

ولقد تدارس المجمع القضية في دورته الثانية سنة 1935، لأن ذلك الإصلاح يعتبر موضوعاً هاماً[96]. فعرض على لجنة الأصول التي عرضته بدورها على مؤتمر المجمع، مقترحة الاعتماد على مشروع الشيخ الإسكندري المذكور سابقاً[97] والذي ترك، لأنه كان يدعو إلى إصلاح مرحلي وجزئي، ولأن المجمع لم يكن على استعداد لمعالجته.

5 - 4 عاد المجمع إلى الموضوع سنة 1938، إثر اقتراح قدمه في هذا الشأن أمين سره منصور فهمي الذي دعا إلى ضرورة مواجهة تلك القضية وتكوين لجنة كبيرة لدراسة جميع وجوهها بغية الوصول إلى نتيجة مفيدة[98]. وكاد المقترح أن يرفض لما عسى أن يثيره من ردود فعل، إلا أنه أحيل على لجنة متكونة من أعضاء مصريين فحسب لأسباب عملية. وكانت مسؤوليات تلك اللجنة تنحصر في أول الأمر في النظر في الأعمال التي سبق أن قدمها في هذا الشأن الأدباء العرب السابقون من أمثال إبراهيم اليازجي، والشيخ مصطفى عبد الرازق، والأب أنستاس ماري الكرملي[99].

---

(94) الشيخ أحمد الإسكندري، تيسير الهجاء، مجلة مجمع القاهرة 369/1 - 380.

(95) إبراهيم مدكور، مجمع ص 90.

(96) محاضر 250/2.

(97) نفس المصدر ص 267 - 270

(98) نفس المصدر 341/5.

(99) نفس المصدر ص 342 - 346. ولقد اقترح جلهم حذف التعريقات. وكان ذلك شأن اليازجي الذي =

ولم تحدد مسؤوليات اللجنة بدقة إلا في الدورة الثانية والثلاثين التي كان عليها أن تعتمد جميع الوسائل المقبولة لتيسير الكتابة والتجديد في هذا الميدان، حتى تضمن القراءة الصحيحة، شريطة ألا يصبح ذلك الإصلاح وذلك التجديد مبدأين أساسيين وعامين للكتابة[100]. ولقد سبق اللجنة إلى معالجة القضية، والحرب قائمة، مشروع عبد العزيز فهمي المعروض على المؤتمر في 2 فبراير 1941. وكان يهدف إلى إصلاح داخلي المقصود منه أن يجنب القارىء اللحن والقراءة الخاطئة[101].

أجلت المداولات في شأن هذا المشروع إلى 8 فبراير 1941، ثم ألغيت نهائياً ليحل محلها المرسوم الوزاري رقم 5434، بتاريخ 6 فبراير 1941[102] الذي نزل القضية منزلة رسمية ضمن المجمع، وألزمه بأن يعرض في آخر السنة النتائج التي توصلت إليها دراساته[103]. ولقد بادر بهذه المبادرة الكاتب محمد حسين هيكل[104] الذي كان إذاك وزيراً للمعارف بمصر والذي سيصبح فيما بعد عضواً من أعضاء المجمع.

وعرضت لجنة الأصول[105] المكلفة بالإصلاح المسألة وبصفة مؤقتة على لجنة فرعية كانت مسؤولياتها تنحصر في فحص مختلف المقترحات المعروضة عليها. وتناولت لجنة الأصول الموضوع من جديد في أبريل 1941 عندما عرض عليها علي الجارم تقريراً عن المشاكل التي تطرحها الكتابة العربية التي قدم في شأنها مشروعاً

= اعتمد طريقة رزق الله حسون (انظر المحاضر 351/5)، وطريقة عبد الرازق التي يذكرها الكرملي بالمقتطف 82 (1933) ص 143 - 144. ويبدو أن طريقة الكرملي مستمدة من طريقة الأديب العراقي الزهاوي ـ انظر المقتطف 1913 ص 303 - 304.

(100) محاضر 351/5.

(101) تيسير الكتابة ص 85.

(102) مجلة مجمع القاهرة 179/5 انظر كذلك:

H. Rizzitano, Discussioni et proposte, O.M. 22 (1942) P. 336 - 351.

(103) مجلة مجمع القاهرة 179/5.

(104) مهدي علام، المجمعيون ص 169 - 170.

(105) مجلة مجمع القاهرة 194/5. وكانت اللجنة تتألف من 12 عضواً ويترأسها عبد العزيز فهمي، الوزير السابق. انظر في شأن هذا المجمعي، مهدي علام: المجمعيون ص 103 - 104. وكان مقرر اللجنة أحمد العوامري المتفقد بالتعليم بمصر.

خاصاً به، نظرت فيه اللجنة لتعديله. وتلاه في 3 مايو 1943 مشروع آخر قدمه لمجلس المجمع عبد العزيز فهمي. وعرض بدوره على لجنة الأصول[106] ثم عرض المشروعان سنة 1944 على مؤتمر المجمع. وأعطيت الألوية لمشروع عبد العزيز فهمي لعرضه على المجمعيين في 17 يناير 1944. ولم تبدأ المداولات في شأنه إلا في 24 يناير 1944 لتمكين صاحبه من تقديم مدخل في شأنه[107]. فعرض على الدرس في جلستي 19 و 21 فبراير 1944. ولقد اقتصر على تعويض الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية. والملاحظ أن هذا المشروع ليس جديداً في حد ذاته لأن مشاريع كثيرة مشابهة له قد عرضت منذ زمن بالمشرق[108]. وتبدو جدته في أن المجمع قد قبل مبدأ مناقشته. وكان مرفوضاً رفضاً مبدئياً لأن بعضهم كان يعتبره خرقاً لقانون المجمع الأساسي (انظر اللوحة 6 في آخر هذه المؤلف).

5 - 5 ولقد رفض المشروع لرفض أغلبية الأدباء له[109] ولأنه كان على غاية من الجرأة، فضلاً عن أنه يقطع الصلة مع الماضي ويقود إلى متاهة لا سيما وأن الحروف اللاتينية لا تناسب طبيعة لغة الإعراب والاشتقاق[110]. إن هذا الرأي الذي يستحق النظر، لم يمنع أدباء عرباً ومسلمين ومستشرقين من اعتماده في محاولات أخرى[111].

المشروع الثاني الذي عرض على المجمع هو مشروع علي الجارم[112] الذي

---

(106) مجلة مجمع القاهرة 18/6.

(107) نفس المصدر ص 85 في شأن التقرير المدخل، ومحتوى المشروع، انظر تيسير الكتابة ص 1 - 43.

(108) (هل سيلتّن العرب كتابتهم؟). S. Dey, les Arabes vont - ils latiniser leur alphabet? BEA 4 (1944) P. 80 - 82.

(109) تيسير الكتابة ص 44 - 80، انظر كذلك لويس خليل، ترقية اللغة، المشرق 1 (1944) حيث يعتبر المشروع بدعة.

(110) إبراهيم مدكور، مجمع ص 86.

(111) في كراريس الأورنت Cahiers d'Oronte، السنة الأولى 1966 ص 62 لاحظ اللبناني سعيد عقل الذي طبع ديوان شعره «يرى» بالحروف اللاتينية، أنه لا يرغب في كتابة هيروغليفية أو رمزية. أما الكردنال Tisserand المستشرق الفرنسي، فإنه اقترح بجريدة Le Monde الفرنسية، بتاريخ 5 فبراير 1963 ص 9 نظاماً جديداً لكتابة العربية بالحروف اللاتينية.

(112) تيسير الكتابة ص 81 - 113 حيث نجد هذا المشروع نفسه وتطبيقاته والاعتراضات التي أثارها.

قدم في 2 فبراير 1944، ودرس بالمؤتمر أيام 5، و 7، و 9 فبراير 1944. ويدعو مبدؤه العام إلى إدراج الحركات ضمن هيكل الكلمة. والملاحظ أن تلك الحركات التي تختلف عن الحركات العربية التقليدية لا ترسم في بعض الحالات. واستنبطت علامات أخرى للتدليل على التنوين والسكون، كما اقترحت قواعد لرسم الهمزة، والألف المقصورة ولتطبيق ذلك بالمطبعة. وهو يقر كذلك المحافظة على الأصوات الساكنة العربية دون تعريقاتها الأخيرة.

والملاحظ أن هذا المشروع ليس جديداً. فهو يذكرنا في مبدئه بمشروعين أكثر فائدة منه. وكان وضع الأول منذ 1913 المستشرق الفرنسي Louis Machuel[(113)] مدير التعليم العام سابقاً بتونس. ووضع الثاني توفيق العظم سنة 1938[(114)]. وهو يذكرنا كذلك بمشروع الأب أنستاس الكرملي الذي رفضه المجمع، لأنه كاد أن يحول الكتابة العربية إلى كتابة سريانية. ونحن نعتقد أنه مستمد كذلك من مشروع Machuel، وقد اعتمده الكرملي لكتابة الشعر[(115)].

وعلى أثر رفض المجمع لما سبق رصدت 1000 جنيه مصري لجزاء أحسن مشروع لإصلاح الكتابة العربية. فكونت لهذا الغرض لجنة لدراسة المقترحات المعروضة ضمن هذه المسابقة التي دامت من 1944 إلى 1947[(116)]. ولقد سبق اللجنة بالمبادرة الكاتب والمجمعي محمود تيمور[(117)] الذي قدم سنة 1951 مشروعاً[(118)] يحتفظ بالحروف العربية القديمة وحركاتها. وهو مشروع خاص بالطباعة يرتكز على تمييز الحروف بشكل واحد وهو ما يسميه «بالحروف من الأول». ولا تحتفظ فيه إلا الأصوات الساكنة د،ذ،ر،ز،و بصورتها الأصلية. أما الكاف فإنه يتميز بصورة مسطحة. وتلخص هذه الطريقة الداعية إلى شكل النصوص شكلاً تاماً، عدد

(113) Louis Machuel, Note sur la reforme de l'ecriture arabe, Tunis 1913, 12 pages

(114) توفيق العظم Pour aider à une reforme de l'alphabet Arabe, ETI, 1938 p 169 - 76

(115) A. Arberry, Towards a reform, R.E.I. 19 (1951) p 107

(116) مجلة مجمع القاهرة 85/6، 240 - 243، تيسير الكتابة ص 112 - 113 كذلك إبراهيم مدكور، ص 86.

(117) مهدي علام: المجمعيون ص 206 - 209.

(118) محمود تيمور: ضبط الكتابة، القاهرة 1951، 47 صفحة؛ مجلة مجمع القاهرة 350/8 - 351.

الكاسات من 300 إلى 30 كاسة على أن نموذجها[119] المتعارف بالبلاد العربية ليس جديداً.

6 - 1 يستمد مشروع تيمور أصوله من الكتابة الكوفية. ولقد سبقته إلى اعتماد ذلك الأصل مشاريع عصرية كثيرة منها مشروع المهندس التركي دامد علي كنان[120] الموضوع سنة 1921، ومشروع يوسف غصّوب[121] المعروض سنة 1930 ومشروع جبرائيل قاروت[122].

وإثر إحالة مشروع الجارم على لجنة لتحسينه تكنت لجنة الأصول المكلفة بدراسة المشاريع المعروضة في نطاق المسابقة ضمن المجمع، من تقديم استنتاجاتها إلى المؤتمر سنة 1953. ولقد قررت رفض ما يقرب من 200 مشروع[123]. لأن أغلب المشاريع المعروضة لم تحقق الغرض المطلوب[124]. ولذلك قرر المجمع مواصلة دراسة الموضوع بالتعاون مع الجامعة العربية، ومؤتمر المجامع العربية، المجتمع بسوريا من 29 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 1956، ومع وزارة التربية بمصر[125] ابتداء من سنة 1958.

وقد آلت تلك الدراسات المشتركة إلى إقرار ثلاثة مبادىء عامة:

(أ) ترك إصلاح الكتابة اليدوية في سبيل إصلاح الطباعة.

---

(119) محمود تيمور: ضبط الكتابة ص 46؛ مجلة مجمع القاهرة 351/8.

(120) D.A. Kenan, Ecriture Koufique, Constantinople 1921; 33 pages; J. Sauvaget, Suggestions pour une reforme de la typographie arabe, R.E.I. 19 (1951) p. 127 - 132.

يعرض علينا محاولات أخرى مشابهة سابقة منها مبادرة المستشرق الإسباني Ribera الذي اعتمد الخط الكوفي لإصلاح الطباعة العربية.

(121) يوسف غصوب، إصلاح، المشرق 28 (1930) ص 29 - 34.

(122) La simplification de l'ecriture arabe, M.I.D.E.os 5 (1958) p. 433 - 435

(123) إبراهيم مدكور، مجمع ص 86.

(124) نفس المرجع ص 87، انظر كذلك مجلة مجمع القاهرة 284/9 حيث يوجد تقرير اللجنة وتحليلها لمختلف المشاريع، انظر كذلك صالح الطعمة: الكتابة العربية (The Arabic Writing) MES 15 (1962) p. 401 - 415 حيث يعرض علينا مجموعة من المشاريع برزت إلى الوجود قبل إقرار مسابقة المجمع.

(125) إبراهيم مدكور، مجمع ص 87.

(ب) شكل النصوص وجوباً لا سيما في المستويين الابتدائي والثانوي. ويختصر ذلك الشكل في مستوى التعليم العالي.

(ج) ضبط مواقع النقط والحركات ضبطاً ثابتاً ضمن هيكل الكلمة[126].

وظل المجمع يتابع دراساته من أجل إصلاح الطباعة. واعتمد في هذا مبدأين: أولهما اختصار صور الحروف وذلك بإعطاء كل واحد منها صورة ثابتة تختصر أشكاله إلى شكل واحد مهما كان موقعه. أما المبدأ الثاني فإنه يرفض كل مشروع يقطع الصلة بالكتابة العربية القديمة وبجمال الخطاطة العربية[127]. ولقد اعتمدت مشاريع عديدة[128] النسخي والكوفي لإصلاح الطباعة. وتوصلت إلى اختصار أشكالها من 470 شكلاً إلى 135 شكلاً[129] بما في ذلك اعتماد كل الحركات، ومختلف رسوم الهمزة وعلامات التنقيط[130] والأرقام. ويمكن اعتماد تلك الأشكال في اللينوتيب والمونوتيب وحتى التلتيب، لأنها قد صهرت كلها مع لواحقها بطريقة تضبط بدقة أماكنها الثابتة فوق الأصوات الساكنة وتحتها (وتعطي اللوحات 7، 8، و 9 المعروضة في آخر هذا المؤلف صورة عن ذلك).

6 - 2 وفي النهاية توصل المجمع بعد ثلاثين سنة من الأعمال في هذا الميدان

---

(126) نفس المرجع ص 86 - 87، انظر كذلك مجلة مجمع القاهرة 273/11 - 276 وبحوث (1959 - 1960) ص 236 حيث يمكن الاطلاع بالتفصيل على مختلف مظاهر هذا النظام في الشكل، لا سيما شكل القرآن، والحديث وكذلك علامة الفتحة التي تستعمل كذلك جزئياً.

(127) بحوث (1959 - 1960) ص 219 - 231 حيث توجد كل التفاصيل المتعلقة بتلك المؤالفة المهمة.

(128) نفس المصدر ص 247 - 253.

(129) تستعمل الطباعة اللاتينية 115 شكلاً. ويفيدنا V. Monteil في كتابه العربية العصرية (L'Arabe Moderne) أن المغربي أحمد الأخضر غزال قد لخص تلك الأشكال إلى 90 شكلاً، أما التونسي بشير ابن سلامة فلقد لخصها إلى 92 شكلاً. وهو يعتمد مشروع المجمع، ويترك بعض علامات الشكل ويختصر أشكال بعض الحروف مثل ح وخ إلى شكلين بينما يحتفظ بأربعة أشكال للعين مثل المجمع. انظر في شأن هذا المشروع، مجلة الفكر ج 516/13 - 524.

(130) أخذ مشروع المجمع أصوله من قرار وزارة التربية المصرية المتعلق بحروف التاج وعلامات الترقيم، المصادق عليه سنة 1931. والملاحظ أن الشكل والتنقيط خاصة قد تأثرا بعامل الازدواجية اللغوية الظاهر في اللغة العامية. انظر في هذا الشأن M. Cohen, Ponctuations du discours empruntées en Français par L'Arabe d'Algerie, Extrait des Melanges géographiques et l'orientalisme offerts à E.F. Gauthier, Tours 1937 p. 152 - 156.

إلى إصلاح داخلي للكتابة العربية، أصبح يطبق تطبيقاً متواصلاً لا سيما بجريدة الأهرام[131]. والملاحظ أن المجمع اعتبر أن هذا الإصلاح ليس هدفاً في حد ذاته، بل خطوة مبدئية يمكن أن ينسج على منوالها، لا سيما وأنها تفتح الأبواب في وجوه المبتدئين وتسهل عليهم القراءة بعرض الشكل الكامل. ولقد حققت توفيراً كبيراً في المال والوقت باختصار أشكال حروف المطبعة. ولا شك أن جميع المشاريع الأخرى وتطبيقاتها مأخوذة منها، من ذلك المحاولات الجارية في المملكة المغربية.

إن تلك الإصلاحات التي فرضتها مشاغل تقنية ومادية، لم تجد حلاً لمشكل الكتابة العربية التي تفرض على أهلها، حسب توهم بعضهم، أن يفهموا ليقرأوا، عوضاً من أن يقرأوا ليفهموا. ولقد ظل المشكل قائماً. وتحسنت بعض عناصره إثر الإصلاحات التقنية والتكنولوجية[132]. التي زودت بها التكنولوجية الحديثة الطباعة ومتعلقاتها.

إصلاح الإملاء العربي:

إن هذا الفصل سيبدو غير مكتمل، إن لم نطرح فيه قضية الإملاء التي وضعت بمناسبة عرض نفس المشروع الذي قدمه الشيخ أحمد الإسكندري إلى الدورة الأولى للمجمع[133]. فلقد عالج إذاك مسألة الألف المقصورة، والممدودة والجمع، والوصل والفصل والهمزة. واعتمد في مقاربته المرحلية النظريات القديمة، مقترحاً حلين، سمي الأول بالحل المعتدل، وسمي الثاني بالحل المختزل[134]. وهما يتركزان على نفس المبدىء الذي يقر كتابة الكلمة بحسب الأصوات التي ينطق بها، باعتبار صورتها المجردة **على تقدير الابتداء بها والوقوف عليها**. ولا يمكن إضافة صوت آخر باستثناء

(131) محاضرة شفوية ألقاها إبراهيم مذكور بمعهد الدراسات الإسلامية بباريس سنة 1957.

(132) G. Higounet, L'Ecriture p. 119 حيث يتحدث عن الكتابة Futura المعروفة بـ Europe بفرنسا ويلاحظ: «أن ذلك البحث الخطاطي لا يمكن أن يتجاوز مرحلة مؤالفة العتاد الكلاسيكي لذوق العصر، لأن الطعن في الأشكال اللاتينية الأساسية، لا يقتصر على عملية تصويرية فحسب».

(133) انظر حاشية عدد 94 من هذا الفصل.

(134) إن الأمر يتعلق هنا بالاختزال الحديث الذي يضع مشاكل عديدة بالنسبة للعربية. انظر في هذا الشأن:

a) A. Scharman: Arabische Kurzchrift, Archiv fur Schreib und Buchwesen, N.I Mai 1927 p 13 - 16.

b) Vincent Monteil, L'Arabe moderne p. 49.

ولقد تجاهل المجمع بتاتاً هذا المظهر من القضية.

واو عمرو واو الجمع الخ ولا يمكن كذلك حذف أي صوت باستثناء ألف بسم الله، وبالله والرحمن.

أما الهمزة فيجب أن ترسم باعتبار القواعد التالية: في الأول تكتب على الألف مهما كانت حركتها. في وسط الكلمة تكتب على ألف، أو واوا أو ياء بالتوالي بعد (ـَ) و(ـُ) و(ـِ)، مثال: كأس - بؤس، بئس، أو بعد الجزم مثال: مرأة، أرؤس، يسئم أو بعد **حركات قصيرة أو طويلة** مثل ساءل، يؤدي، مائه، جاءه، تساؤل، سائل. وفي **نهاية الكلمة** تكتب على السطر بعد الجزم أو حركة طويلة: جزء، جزاء. وهي تكتب على ألف، أو الواو أو الياء بعد (ـَ) (ـُ) (ـِ) مثال: خطأ، تكافؤ، اقرىء.

واعتبرت تلك الآراء محتشمة ومحافظة. فلقد جاء في محاضر المجمع أن الحاجة تدعو إلى مقترح أكثر جرأة من ذلك أن تكتب الهمزة تسهيلاً على الأطفال، على الألف في الأول، والنبر داخل الكلمة، وعلى السطر في آخرها[135].

إن هذه المقترحات تشير إلى أهم مشاكل الإملاء العربي الذي يعتبر سهلاً مقارنة بغيره. ولقد اهتم المجمع به من 1934 إلى 1960؛ فعرضت عليه مشاريع عديدة وتعاون مع وزارة التربية المصرية، ودار المعلمين العليا ببغداد لوضع قواعد تخص الهمزة[136]. والملاحظ أن كل المشاريع كانت تدعو إلى اعتماد إملاء صوتية مع بعض الاستثناءات. ولقد احتفظنا منها بالمشروع الذي وافق عليه المجمع في 12 يناير 1960. وهو متعلق بكتابة الهمزة ويعتمد على ثلاث قواعد توجد باللوحة 10 في آخر هذا المؤلف.

6 - 3 ووضعت في شأن قضايا الإملاء الأخرى، حلول شبه رسمية[137] لم تبدل شيئاً يذكر من الإملاء القديمة. ولقد ترك المجمع القضية بعد قراره الخاص

(135) محاضر 270/2.

(136) انظر فيما يتعلق بمراحل دراسة الاملاء بالمجمع، مجلة مجمع القاهرة ج 56/8 - 57 (حيث الدعوة إلى المحافظة على إملاء المصحف اعتماداً على قرار الأزهر سنة 1987) وج 103/8 - 106؛ ج 287/9 - 294؛ 117/12 - 125 بحوث (1959 - 1960) ص 209 - 215.

(137) د. عبد الباقي: التذكرة (بدون تاريخ) 45 صفحة، حيث يسعى إلى تطبيق قواعد الهمزة والإصلاحات الأخرى اعتماداً على قرارات المجمع.

بفصل الأعداد المركبة قبل المائة[138]. وكان من المنتظر أن يلي هذا القرار قرار يخص اختصار الكلمات «الفواتح»[139] من المستعملة بكثـرة اليوم في الآداب والعلوم[140].

إن النتيجة الوحيدة المتعلقة بالإصلاحات المعروضة على المجمع، تنحصر في النزعة المحتشمة الداعية إلى ربط الإملاء بعلم الأصوات حتى تتخلص من القواعد النحوية والصرفية. ولقد ظلت تلك النزعة غير مطبقة، وأجِّل بالتالي إصلاح الكتابة العربية إلى أجل غير مسمى، وإن كان المجمع قد اقترح بعض الحلول التربوية. وهي ذات بال لأنها تبشر بإجراءات لاحقة ممكنة.

إن تجربة المجمع في هذا الميدان كفيلة بأن تساعدنا على إبداء ثلاث ملاحظات منها أن إصلاح الكتابة الذي طرق لمدة قرن تقريباً، لن يتحقق إلا على مراحل باعتبار مادته المتصلة بالثقافة والدين. وهو غير مرتبط في المستقبل بالأدباء، كما جرت العادة، بل بجهود التقنيين من مهندسين وتكنولوجيين وأصحاب المهن الذين سيطورون الكتابة بقدر ما سيدخلون عليها من تحسينات. وهو مرتبط كذلك بالضغط الذي ستؤثر به الجماهير المتعلمة، وقوى التقدم والتطور الاقتصـادية والاجتماعية على المجمع، والمجتمع، والسلط المسؤولة عن التربية بالأقـطار العربية، لحثها على تصور قواعد بسيطة ووظيفية تساعد على مواجهة حاجات العصور الحديثة واستيعابها.

---

(138) مجموعة القرارات ص 60.

(139) ابن الشنب .Listes des abreviations, R.A. 61 - 62 (1920 - 1921) p. 134 - 138
وتستحق تلك المختصرات أن ترتب وتبوب.

(140) Vincent Monteil, L'Arabe Moderne p 146 ؛M. Souissi, La Langue de des Mathématiques. p. 394 - 396.
حيث يؤكدان على أن العربية لها تقاليد تساعدها على مواجهة قضية الكلمات المختصرة.

الفصل الثامن

علم الأصوات واللسانيات

نحو التجديد:

1 - 1 إن دراسة علم الأصوات لم يكن مذكوراً في حد ذاته في النصوص الرسمية القديمة والحديثة التي أنشأت المجمع وحددت أهدافه. ولم يذكر هذا العلم الشائع الصيت اليوم، بل أشير إليه، ضمنياً في الحديث عن علم آخر هو فقه اللغة، الذي يعتبر مصطلحاً عاماً لا يكون في حد ذاته هدفاً من أهداف المجمع. فلقد نص عليه في القانون الأساسي، عند الحديث عن مجلة المجمع التي عليها أن تنشر حسب المعايير العلمية، المخطوطات القديمة الضرورية لأعمال المجمع، والدراسات في فقه اللغة[1].

إن تلك العبارة التي تكررت في القوانين الأساسية والنظم الداخلية المعدلة[2]، لم تذكر في القانون الأساسي لسنة 1963[3]. وبالتالي يبدو أن المجمع لا يهتم كثيراً بهذا العلم بقدر ما كان العرب القدماء قد اعتبروه ملحقاً تنتهي به عادة دراساتهم اللغوية[4]. ويبدو أن العرب المحدثين من المجمعيين قد اكتفوا بالاقتصار على ما ورثنا عن الأجداد في هذا الميدان[5]. فلم يهتموا بعلم الأصوات العربي وبقضاياه،

(1) إبراهيم مدكور، مجمع ص 113 (المادة 3).

(2) نفس المرجع ص 123، 139، 144.

(3) نفس المرجع ص 128، 148.

(4) خصص الخليل بن أحمد مقدمة العين للأصوات. ونحا نحوه، باستثناء الجوهري، كل أصحاب المعاجم. وكان ابن جني النحوي الوحيد الذي خصص مؤلفاً مستقلاً للموضوع وهو سر صناعة الإعراب.

(5) المؤلفون المدرسيون العرب وغيرهم لا يخصصون عادة في كتب النحو، ولو مدخلاً بسيطاً لعلم الأصوات، ليشرحوا مثلاً دور بعض قواعد هذا العلم في تفهم بعض الصيغ الصرفية وتعريفاتها.

بل اهتموا ببعض المفاهيم اللغوية والصوتية لإصلاح الكتابة العربية أو لوضع معجم المصطلحات الصوتية واللغوية.

في قراراته المتعلقة بوضع نظام صوتي لنقل الحروف لرسم أسماء الأعلام والبلدان[6]، اقتصر المجمع على اعتماد المفاهيم الصوتية القديمة، واعتماد بعض الالتباس الذي يجعله يطلق مثلاً مصطلح حرف[7] على الصوت الساكن وصوت اللين على السواء. فنلاحظ مثلاً أن الصوت المزجي المعطش المهموس (tš) ثم (en) قد سميا «الحرف المركب»[8]. وما انفك المجمع يستعمل **الحرف الساكن والحرف المتحرك**، مثلما كان الشأن عند النحاة القدامى[9]. ولقد ظل ذلك الفهم سائداً تدل عليه القرارات التي سنتعرض إليها في هذا الفصل. فحتى خليل عساكر لم يسع، وهو يضعُ نظاماً صوتياً لرسم اللهجات[10] العربية، أن يضع تعريفات صوتية أولية تأخذ بعين الاعتبار الدراسات والأبحاث العصرية المخصصة للعلم الذي يعنينا هنا.

1 - 2 اهتم المجمع متأخراً بضرورة إصلاح مصطلحات علم الأصوات. فكلّف لجنة اللهجات واللغة بوضع معجم لغوي عصري بأربع لغات (ألمانية وإنكليزية وعربية وفرنسية) وبتصنيف اللغات[11]. والملاحظ أننا لم نحظ بمحاضر جلسات تسجل لنا كيفية الموافقة على تلك المصطلحات المتعلقة باللسانيات عموماً، وعلم الأصوات خصوصاً، مما كان يساعد على استشفاف المقاييس المعتمدة لوضعها. ورأينا أن وضعها يعود أساساً إلى مبادرة من المجمعيين الثنائي[12] اللغة

(6) مجموعة القرارات ص 95 - 116.

(7) Henri Fleisch, La Conception Phonetique Z.D.M.G 108 Heft 1 (1958) p 74, 105.
حيث يؤكد المؤلف على استبداد مفهوم «الحرف».

(8) مجموعة القرارات ص 105، 112.

(9) نفس المصدر ص 101، 114.

(10) انظر الفصل 7، الحاشية رقم 91.

(11) مجموعة المصطلحات 137/3 - 143، 91/4 - 96، 53/5 وما بعدها 71/6 - 75. ولم يوافق على تلك المصطلحات إلا في الدورة السابعة والعشرين، سنة 1960 أي بعد عشرين سنة من تكوين المجمع.

(12) نشير هنا بالخصوص إلى الدور الذي لعبه اللغوي إبراهيم أنيس الذي خصص مؤلفات عديدة للسانيات العربية المعاصرة لا سيما مؤلفه «الأصوات اللغوية». ويبدو أنه لعب دوراً هاماً في وضع قرارات المجمع التي تدل في الحقيقة على تصوراته الموجودة في مؤلفه السابق الذكر.

الذين اعتمدوا مبدئياً مؤلفات أجنبية أوروبية لبلوغ ذلك الهدف، دون أن يذكروا أسماءها[13].

إن طرح القضية يعتبر حدثاً هاماً في حد ذاته، لأنه يدل على رغبة المجمع في مراجعة التصورات الصوتية واللسانية العربية من خلال تعريف الوحدات الصوتية والمفاهيم اللسانية العامة المعروضة علينا. فالقضية قد طرحت باعتبار أن المجمع يهتم بالدراسات العلمية الأكثر حداثة والتي تعنى باللغة[14].

ولما كانت أعمال المجمع في هذا الميدان تعتمد نظاماً منسقاً، رأينا من المفيد أن نجمع أعماله بحسب نظام منطقي مع احترام السياق التاريخي الذي نشأت فيه. ولذلك سنقاربها حسب العناوين التالية:

(أ) تعريف علم الأصوات　　(ب) الجهاز الصوتي

(ج) تصنيف أصوات اللغة　　(د) مفاهيم في علم اللسانيات العامة

وسنؤكد في هذا العرض على المساهمة التي وفرها المجمع في القضية.

تعريف علم الأصوات:

1 - 3 دعي علمنا بعلم الأصوات، خلافاً لعلم الصوت المقابل لـ Acoustique[15]. إن هذا الاسم هو ترجمة حرفية عن اللغات الأوروبية. وهو يختلف عن مصطلح **المشترك**[16] أو **سر صناعة الإعراب** اللذين خصصهما بالتوالي الزمخشري وابن جني لهذا العلم. إلا أنه معروف في العالم العربي الذي تستعمل فيه ألفاظ أخرى إذ إن بعضهم يطلق عليه **الأصوات اللغوية**[17] أو علم الفونيتيك[18]. ومهما كانت قيمة

---

(13) نشير بالخصوص إلى مؤلفات مثل: Marouzeau: Le Léxique de la Terminologie linguistique

- Marcel Cohen; A. Meillet: Les Langues du Monde.

- Carl. Brockelmann: Le Précis de linguistique Sémitique.

الذي نسخت منه بعض التعريفات نسخاً كما سنرى فيما يلي.

(14) مجلة مجمع القاهرة، مدخل السطر 12 - 13.

(15) مجموعة المصطلحات 71/6 - 75.

(16) Cantineau, Cours p 132.

(17) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية. وهو مؤلف مخصص لعلم الأصوات العربية.

(18) أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة ص 66.

تلك التسميات، يهمنا أن نعلم كيف عرفه المجمع. فلقد جاء في مجموعات المصطلحات: «علم الأصوات: علم يبحث في الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية صدورها»[19]. وهذا تعريف عام يقر علم أصوات وصفي أو ستاتيكي، رغم أنه لا يستبعد في التطبيق بعض التعريفات الفرعية، كما سنرى، والتي تعتمد علم الأصوات التطوري وترتكز على بعض الأمثلة المأخوذة من اللهجات العربية الحديثة. إن الخلط متولد من ضرورة ترجمة بعض المظاهر الصوتية العامة التي لا توجد في العربية الفصحى. المهم أن هذا التعريف الذي وضع بعد مفاهيم أخرى، سنتعرض إليها هنا، لا يعبر عن التعريفات الحديثة المتعلقة بهذا العلم[20]، فهو يثير قضيتين لهما صلة بمصطلحي **الأصوات اللغوية**، **وصفات الأصوات**. فما يعني أولاً مفهوم **صوت**، لا سيما إن أخذنا بعين الاعتبار ما تسبب فيه من ملابسات؟ فلقد لاحظ ابن جني اعتماداً على مقاربات معجمية وفسيولوجية، أن هذا المصطلح يعبر عن مفهوم عام، لا عن مفهوم معين[21]. أما اللسان فيعرفه بما يلي: **الصوت: الجرس معروف مذكر**[22]. وذلك تعريف غامض خصوصاً وأن مفهومه هذا واسع في اللغة، مما كان له أثر في علم الأصوات نفسه[23]. إن مصطلح صوت وخاصة جمعه مستعمل، بدون تمييز، للدلالة على جميع الحروف[24]. إن هذا الاستعمال المشترك، كان بدون شك، عرقلة هامة في دراسة علم الأصوات عند العرب[25]. ويبدو أن المجمع قد أهمل، باعتبار تتبعنا للترتيب التاريخي لمصطلحاته، تلك التعريفات القديمة، دون أن يوفر لنا تعريفاً فذاً لهذا المصطلح صوت. فلقد عرفه أولاً بأنه «الأثر السمعي الذي تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما»[26].

1 - 4 إن هذا التعريف العام الذي هو من خصائص الفيزيا، لا يأخذ بعين

---

(19) مجموعة المصطلحات، 95/4.

(20) J. Cantineau, Cours p 132; J. Marouzeau, Léxique p. 175; Martinet, Elements p.45.

(21) حسب هـ. فلاش (H. Fleisch) مجهورة مهموسة بـ M.U.S.J ج 17 (2) 1958 ص 209.

(22) لسان العرب 57/2.

(23) هـ. فلاش، مجهورة مهموسة ص 209 - 210.

(24) نفس المرجع.

(25) نفس المرجع ص 210.

(26) مجموعة المصطلحات 139/3.

الاعتبار مظهرين أساسيين في كل تعريف صوتي. ونعني بذلك أن الصوت في علم الأصوات يفيد كل تصويت بسيط أو ملفوظ. إلا أن الجمع يوفر لنا فعلاً مصطلح voix بالفرنسية والإنكليزية والألمانية ومقابله العربي **الصوت الإنساني** دون أن يحاول تعريفه[27].

فيكفي أن نفحص التعريفات المخصصة للسانيات لنفوز بتعريف صوتي فيه مسحة صوتية وظائفية لمصطلح **صوت**. ولقد وصف بأنه **الصوت اللغوي** أو **الفونيم** مع ذكر مقابلاته الفرنسية والإنكليزية والألمانية.

ولقد عرف بالتفصيل كما يلي: «الصوت اللغوي ـ الفونيم: أسرة صوتية تشتمل على أصوات متشابهة تختلف نطقاً بحكم ما يجاورها، وتكتب غالباً بصورة واحدة مثل: اللام في الله، وبالله، والراء في راض، ورسم»[28]. إن اعتماد مصطلح فونيم الذي سيترجم عادة بصوت قد تسبب في شبه انقلاب ضمن تصور علم الأصوات التقليدي، لأنه سيوفر لنا إمكانية وضع تعريفات أكثر دقة للأصوات اللغوية. إذ نجد تعريفاً للصوت في المعجم الوسيط الذي صدر بعد مصادقة المجمع على مجموعة مصطلحات علم الأصوات. وهو نفس التعريف الوارد في مجموعة مصطلحات المجمع[29].

1 - 5 لا شك أن هذا التعريف يمثل تطوراً مهماً بالنسبة لتعريف لسان العرب السابق الذكر. ولا شك كذلك أن هذه التعريفات تخضع للصعوبات القائمة في وجه توضيح موضوع اللسانيات العربية. وهي متولدة من الاختلافات القائمة بين اللغويين المحافظين والمحدثين في المجمع.

إن هذا الاضطراب في تعريف مفهوم واحد قد خلق التباساً في قائمة مصطلحات المجمع. وذلك يطبق بالطبع على مفهوم آخر وهو **صفات الأصوات**. فما يعنى به، لا سيما وأنه نسخة طبق الأصل للعبارة **صفات الحروف** المستعمل عند القدماء، والذي كان يفيد درجة الانفتاح وطريقة التلفظ؟

---

(27) نفس المصدر.

(28) نفس المصدر 95/4.

(29) المعجم الوسيط 530/1 (ط. أولى). ولقد عدّل المجمع هذا التعريف ووحّده في الطبعة الثانية للمعجم الوسيط الذي ورد في طبعته الأولى تعريف مغاير.

فلا يمكن أن ندرك مفهوم صفات **الأصوات** اللغوية بدقة، إلا إذا فحصنا المفاهيم اللغوية المذكورة في التعريف الأول المخصص لعلم **الأصوات**، وطرحنا منها بالتوالي ما لا صلة له بالموضوع. إن التعريفات التي توفرها لنا القائمة المجمعية، تساعدنا على أن ندرك أن **مخرج الصوت** ج **مخارج** يفيد **نقطة التلفظ** أي: «موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق **بالصوت** مثل الشفتين ينحبس الهواء بانطباقهما عند النطق بالباء، ومثل طرف اللسان يلتقي بأصول الثنايا فيضيق مجرى الهواء عند النطق بالسين والزاي ونحوهما»[30].

الجهاز الصوتـي:

ومن البديهي كذلك أن مفهوم مصطلح **كيفيات صدور الأصوات**، وهو مصطلح جديد لا أثر له في المصطلحات القديمة، يمكن أن يفيد طريقة النطق. فإن كان الأمر كذلك فما يعني **بصفات الأصوات**؟ فهل تفيد مفهوم **درجة الانفتاح**؟ إنها تفيد ذلك بالتدقيق وتفصل لأول مرة عن مفهوم **كيفيات صدور الأصوات**، لأن القدماء كانوا يطلقون عليها مصطلحاً واحداً [31]. ولا يمنعنا هذا التجديد من أن نلاحظ أن هذه المفاهيم الحديثة، كانت تستوجب معرفتها وتوضيحها للتأكيد على المفاهيم الجديدة التي أدرجتها. ويزداد استغرابنا من سكوت المجمع، بقدر ما نلاحظ أنه ابتدأ بتعريف مصطلح **التلفظ** وكذلك النطق اللذين لهما صلة وثيقة بما سبق من مصطلحات. فلقد عرف الأول بأنه «تموجات هوائية مصدرها في الغالب الحنجرة تشكلها أعضاء الصوت»[32]. أما الثاني فهو «مجموع حركات أعضاء النطق وقت التلفظ»[33].

2 - 1 إن هذين المصطلحين الجديدين المهمين في حد ذاتهما، يثيران مسألة الجهاز الصوتي الذي أصاب القدامى في وصفه[34]، والذي لم يعره المجمع اهتماماً كبيراً، ولا خصص له دراسة مركزة تعتبر ضرورية. فيبدو أنه اكتفى بآراء القدماء، دون

---

(30) مجموعة المصطلحات 95/4.

(31) J. Cantineau, Cours p.21.

(32) مجموعة المصطلحات 139/3.

(33) نفس المصدر.

(34) J. Cantineau cours p. 10 - 11 حيث يقر أن علماء الأصوات العرب قد درسوا بالتفصيل التلفظ الفموي، وكيفياته ووفروا وصفاً مصيباً عنه. ولم يغفلوا كذلك عن إدراك الرنين الأنفي.

أن يعالج هناتها. فلقد أشير أحياناً إلى بعض الأعضاء المصوتة في بعض التعريفات المخصصة لكيفيات الأصوات أو صفات الحروف. ولذلك فإننا سنترك جانباً ما هو معروف منها وسنسعى في عرضنا هذا إلى الإشارة إلى التسميات الجديدة المخصصة لها والتي تجاهلها القدامى ونعني بذلك **الوترين الصوتيين، والحنجرة، وغشاء الحنك، ومكانة اللسان من الفم، ودور الرنان الأنفي.**

ولقد جاءت تلك التسميات كلها مذكورة في مجموعة مصطلحات المجمع باستثناء المصطلح الأخير، دون أن توصف ودون أن تعرف، خلافاً لما فعله إبراهيم أنيس[35]. فالوتران الصوتيان قد ذكرا لمّا عرف المجمع **الصوت المجهور، والصوت المهموس، والدرجة الصوتية**[36]. وتلك مفاهيم تسمح لنا بأن نتجاوز المهاترة التي تفيد بأن الجهر والهمس والشدة والرخاوة لا تقابل نفس المفاهيم في اللغات الأوروبية، باعتبار أن العرب قد جهلوا دور **الوترين** الصوتيين[37].

أما **الحنجرة**، فلقد أتت مذكورة في مفهومين، **التلفظ والهمزة المحققة**[38]. ويستعمل مصطلح الحنجرة للدلالة على الحلقوم أو الحلق عند القدامى، وإن كان بعضهم قد خصصه للبلعوم[39].

2 - 2 ودعي **غشاء** الحنك **بالحنك الأعلى** الذي كان يطلق عند القدماء على أعلى الحنك[40]. ولقد أصبح له مفهوم جديد عندما يستعمله المجمع لتعريف «ترطيب الصوت والصوت المستعلى»[41] الذي يتلفظ به الجزء الأمامي من اللسان إلى الوراء للالتصاق بالحنك اللين أو غشاء الحنك الذي خصص له مصطلح جديد،

---

(35) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 17 وما بعدها حيث يوجد وصف الجهاز الصوتي.

(36) مجموعة المصطلحات 140/3، 94/4.

(37) W. Gairdner, The Arab phoneticians, M.W. 25 (1935) p. 242 - 257; J. Cantineau, Cours P. 21 - 23; H. Fleisch, Etude phonétique M.U.S.J.T, T28 f..s. 6 p. 253 sq.

إبراهيم أنيس: جهود العرب، مجلة مجمع القاهرة 41/15 - 49.

(38) مجموعة المصطلحات 139/3، 143.

(39) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 19.

(40) J. Cantineau, Cours p. 10.

(41) مجموعة المصطلحات 142/3.

هو جزء **الحنك اللين أو أقصى الحنك**[42]. وهو ترجمة حرفية للمفهوم الأوروبي[43]. ولم يوفر لنا المجمع مثل سابقيه من القدماء وصفاً دقيقاً عن مكان اللسان من **الحنك** لاستسقاء معلومات مفيدة[44]. فلا يذكر إلا **طرف اللسان** أو أقصى اللسان **ومؤخر اللسان**[45]، وهي مفاهيم يبدو لا صلة لها بالأسنان، والشفتين، والتجويف الفمي الأنفي الخ. . وتجاهل المجمع بتاتاً دور الأنف الرنان، وإن كان قد عرف في **علم الصوت** مفهومي **الرنين والرنّان**[46]. ويستعمل بعض المجمعيين من المختصين في الأصوات **الفراغ الرنان** في مستوى **القصبة الهوائية، والحلق والفراغ الأنفي**[47]. والملاحظ أن المجمع قد ترك مصطلح **النفس** الذي استعمله القدامى وكذلك إبراهيم أنيس[48]. فلقد استعيض عنه **بالهواء** الذي يدعونا إلى الاهتمام بمفهوم **مجرى الهواء**[49] الذي سيكون مفهوماً أساساً في مجموعة المصطلحات الموضوعة. إذ على انفتاحه أو انغلاقه بالتعامل مع ذبذبة الوترين الصوتيين، تتوقف تعريفات تلك المصطلحات.

تصنيف أصوات اللغة لسانياً:

ولقد أصاب المجمع في تجنب عثرة القدماء عندما أهمل التركيز على مفهوم **الحرف** واستبداده، ودور الحركة الذي اعتبر عندهم طارئاً. فهي عندهم لا توجد بدون حرف والعكس بالعكس. واعتباراً إلى أن مفهوم **الحرف** يشمل أصواتاً غير متشابهة، منها ما هو أصوات ساكنة، ومنها ما هو أصوات لينة، مال المجمع إلى مفهوم **الصوت** للتدليل على كل عنصر لغوي شفوي، وإن كان قد خصص المصطلح للتدليل على فونيم كذلك، المترجم إلى العربية **بالصوت اللغوي**، وهي ترجمة طويلة يعسر

---

(42) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 19.

(43) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 19. Marouzeau, Léxique p. 240

(44) W. Gairdner, The Arab Phoneticians p. 251.

(45) مجموعة المصطلحات 139/3، 142.

(46) نفس المصدر 71/6، 75.

(47) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 18 - 19. ويستعمل المؤلف **التجوف الأنفي**.

(48) نفس المصدر.

(49) مجموعة المصطلحات 139/3 - 140.

استعمالها في التلقين والاشتقاق. إلا أن مفهوم الصوت هذا الذي سيوضح فيما بعد، قد سمح بتصور وإدراج مفهومي **المقطع والكمية**، في مجموعة المصطلحات الموضوعة، وقد أغفلهمـا القدماء.

2 - 3 وكان من شأن ذلك أن طُرح مفهوم **الحرف**، مع المحافظة على مفهوم **الحركة**، مع تطو رمعناها، لأنها تستعمل كما سنرى للتدليل على حركة الربط وعلى حركات أخرى. ولقد بذل المجمع جهوداً على غاية من الفطنة، للتوفيق لأسباب تربوية، بين تعريفات القدماء والمحدثين العرب في مستوى أصوات اللين والأصوات الساكنة، ليؤكد على أن صوت اللين يعتبر الصوت الأساسي، وليتجاوز بالتالي نظرة ابتدأ بتعريف الصوت، فإنه اهتم أكثر فأكثر بتعريفات أصوات اللين قبل الأصوات الساكنة، ليؤكد على أن صوت اللين يعتبر الصوت الأساسي، وليتجاوز بالتالي نظرة القدماء وتصنيفهم لأصوات اللغة.

صوت اللين مصطلح موضوع لتمييزه عموماً عن **الصوت** الذي يخشى منه أن يفيد، مثل **الحرف** قديماً، صوت اللين والصوت الساكن. لكن لَمَ اعتماد مفهوم **اللين** القديم الملتبس، إذ إن القدماء كانوا يطلقون حروف **اللين** على الساكنات: واو، ياء، وألف، المسماة كذلك حروف **المد**[50]؟ فلقد فصل المجمع بين **اللين والمد** واستعملهما حسب مفهومين مختلفين. فالأول يخص كل صوت لين أو تصويت لا يجد حاجزاً أمامه، أما الثاني فهو لن يفيد حروف **المد** التي لم يحتفظ منها إلا بكيفية التصويت بها[51]، بل بأنها تفيد أصوات اللين الطويلة والطويلة جداً.

فصوت اللين هو: «صوت لغوي لا يصحبه في صدوره صفير أو حفيف وليس في مجراه حوائل، وأقسامه من حيث الكم»[52].

فلقد عرف بحسب **الكم** الذي يبدو حسب بعضهم أنه كان مجهولاً عند القدامى[53] وهو ينقسم بحسب ذلك **الكم** إلى:

---

(50) J. Cantineau, Cours p. 24.

(51) H. Fleisch, La Conception Phonétique p. 193.

(52) مجموعة المصطلحات 139/3.

(53) H. Fleisch، La Conception Phonetique ص 105 حيث يلاحظ أن هذا المفهوم قد ظهر متأخراً عند=

(أ) **صوت مختلس**[54] تمثله **الحركة المختلسة** المعروفة لدى قراء القرآن **بحركة الروم**[55]. والملاحظ أن الروم يساوي **الإشمام** الذي يتلخص في صوت ذي كمية ذات قصر أقصى. فينوى الحرف وتكون له شبه رائحة عابرة[56]. فالمحافظة على الاسمين تبدو متعسفة إلا أنها كانت ضرورية لأسباب تربوية انتقالية.

(ب) **صوت لين قصير** أو **حركة عادية**[57]. وستوصف وصفاً مفيداً عند الحديث عن الكم أو كيفية النطق.

(ج) **صوت لين طويل** مثله مثل أصوات المد[58].

(د) **صوت لين مديد** وهو «صوت المد حين تكون بعده همزة أو ساكن مثل: يَشَاء والضَّالِين»[59] كما جاء في القراءات.

نلاحظ أن طول صوت اللين المعني في يشاء، مستقل عن وجود الهمزة التي تعتبر صوتاً ساكناً، مصوتاً أو موقوفاً عليه. وبالتالي فإن هذا التعريف ليس تعريفاً عاماً لأنه ينطلق من حالة خاصة، وهي حالة الهمزة التي يبدو أن مكانها وصعوبة رسمها قد أوحيا هذا المثال.

3 - 3 ولقد عرف صوت اللين بحسب كيفيته، وهو مفهوم عرفه القدماء ولم يوضحه المجمع في تعريفاته، لا سيما وأن القدماء قد أغفلوا دور الشفتين والأسنان واللسان في هذه العملية. ويظهر ذلك الإهمال في التعريفات الجديدة التالية التي نلاحظ فيها إقرار مصطلحات فنية جديدة للتعبير عن صفات أصوات اللين. ولقد

= القارىء الهروي (ت 1014 هـ/1605 م). فيرى Cantineau أن ذلك المفهوم قد أدرك منذ القديم على أساس أن العرب كانوا يدركون أن المقطع الطويل يساوي عندهم مقطعين قصيرين.

(54) J. Cantineau, Cours p. 113 (note 1) ولقد استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على الأصوات القصيرة الموجزة.

(55) مجموعة المصطلحات 139/3.

(56) J. Cantineau, Cours p. 115.

(57) مجموعة المصطلحات 139/3.

(58) نفس المصدر.

(59) يتعلق الأمر بصوت لين طويل في مقطع مغلق.

وضعت بحسب كيفية صدورها[60]:

1 ـ **صوت لين أمامي** وهو «صوت يشترك في صدوره طرف اللسان. ومثاله الكسرة والفتحة الممالة إلى الكسرة[61] لقراءة الكسائي في إمالة الفتحة التي قبل تاء التأنيث عند الوقف: كما في «رحمة» وكقولهم في بعض اللهجات الحديثة في «امبارح: امبيرح».

إن هذا التعريف محدود لأنه يربط حالة هذا الصوت بقراءة فردية، وهي قراءة الكسائي، وبنطق مأخوذ من اللهجة المصرية. ومن المهم أن نلاحظ في هذا الصدد أنه يخلط بين نوعين من الإمالة: الإمالة في آخر الكلمة والإمالة في وسطها دون أن يدرك أن الأمر يتعلق بحالة غير مقيدة تطرأ على الـ (ـتا) الطويلة التي لها طرق نطق مختلفة[62].

ويوجد في وسط الكلمة أربعة أنواع من الإمالة[63]: إمالة شديدة جداً تقترب من (i)، وأخرى شديدة ومتوسطة يمكن أن تقرب من /ä/ وأخرى تقرب من /e/. وفي آخر الكلمة تبرز الإمالة بروزاً خاصاً. ويمثل لها في العربية بالألف المقصورة. وهي تطرأ على صوت لين التاء المربوطة (ـة) التي تصبح (ه) في الوقف. فهي قصيرة لكنها تدرك طويلة. وهي التي تنسب إلى الكسائي الذي يفترض، خلافاً للقراء الآخرين، أن تكون مسبوقة بـ: كـ، هـ، ر، أو همزة يسبقها (ـِ) أو (ي)[64].

2 ـ صوت لين خلفي وهو «صوت لين يشترك في صدوره أقصى اللسان ومثاله الضمة والفتحة الممالة إلى الضمة كالنطق العامي لكلمة، يُـوم، ونطق بعض القبائل لكلمة الصلاة: الصلوة»(*).

---

(60) مجموعة المصطلحات 3/139 - 140 حيث توجد جميع تعريفات أصوات اللين المعنية هنا.

(61) W. Gairdner, The Arab phoneticians p. 253.

يرى أن صوت اللين ذلك يساوي /ê/ و /è/ في «تلاتة (ثَلاَثَةٌ)، وباتنا (بَيْتُنَا)، وبات (بَيْتٌ)» ويرفض أن تكون الإمالة تساوي /à/

(62) J. Cantineau, Cours p. 98.

(63) نفس المرجع ص 99.

(64) نفس المرجع ص 100.

(x) مجموعة المصطلحات 3/139 - 140.

فالمجمع قد اعتمد التصور التقليدي لتعريف هذا الصوت، وإن كان قد أطلق عليه اسماً جديداً. فكان القدامى يدعونها **تفخيم الألف**، ومفادها النطق ببعض الـ (ـَ) الطويلة نطق الـ (ـُ) التي يعبر عنها بالضمة أو بالفتحة ممالة نحو الضمة. ويهم أن نلاحظ أن «هذا النطق هو خلاف الإمالة لأن جرسها يميل إلى الواو»[65].

3 ـ **صوت لين متسع** وهو «صوت يتسع معه مجرى الهواء أكثر من اتساعه مع أصوات اللين الأخرى مثل الفتحة المفخمة في: صبر وقطع»[*].

إن مصطلح متسع ليس ترجمة حرفية مثل أغلب المصطلحات الأخرى: فلقد فضل على مصطلح **مفتوح** الذي سيخصص كما سنرى للمقطع المفتوح. أما **الفتحة المفخمة** فهي ليست إلا رواية عن الفتحة المفتوحة التي يمكن التمثيل لها بـ (ـَ) أو (ـَا).

4 ـ **صوت لين ضيق** وهو «صوت لين يكون مجرى الهواء معه ضيقاً يمكن أن يصل إليه مع أصوات اللين الأخرى بحيث لا يدخل في نطاق الأصوات الساكنة مثل الضمة والكسرة في اللغة العربية الفصحى»[*].

3 - 4 الملاحظ أن هذه التعريفات قد عالجت صوت اللين في العربية الفصيحة وأكدت بالخصوص على جرسه الذي لم يكن له اسم عند القدامى. ولقد أقر المجمع هذا الاسم وكان يفيد عند القدامى الصوت نفسه ـ وعرّفه تعريفاً عاماً لا يوضح أهميته في علم الأصوات عموماً وفي العربية خصوصاً. فلقد عرّفه بأنه «الظاهرة الصوتية التي تميز الأصوات الموسيقية بعضها عن بعض»[66] والملاحظ أن **الجرس** مذكور كذلك في التعريفات المخصصة **للصوت المختلس**، **والصوت الأمامي**، **والصوت الخلفي** الخ... ويمكن أن نبرر إقرار هذا التعريف الأخير بكونه قد جاء بعد تعريفات الأصوات المعنية هنا.

واعتمدت تعريفات أخرى لحركات الوصل[67]. واستعمال حركة الوصل،

J. Cantineau, Cours p. 100. (65)

(*) مجموعة المصطلحات 139/3 - 140.

(66) مجموعة المصطلحات 96/4.

(67) نفس المصدر 140/3 حيث توجد جميع التعريفات المخصصة لمختلف الحركات.

استعمالٌ جديد لأنه يجنبنا استعمال المصطلح القديم **همزة الوصل**، وهو غير صالح لأنه يخلط بين الهمزة، وهي الصوت الساكن الشديد الحلقيّ، وصوت اللين. وتنقسم **حركة الوصل** إلى ثلاثة أنواع تدعى كلها **حركة**. ويهدف اعتماد هذا المصطلح لتعريف تلك الأصوات، إلى التأكيد على أن الأمر لا يتعلق بصوت لين معين كما يشاهد بذلك التعريف الأول.

(أ) **حركة الوصل البدئي** «هي كل حركة يؤتى بها في أول الكلام للنطق بالساكن مثل: اُضرب»[68].

وهذه صفة جديدة وطويلة وغامضة. وكان يكفي اعتماد حركة **البدإ**. فكلمة الوصل زائدة. وهي تصلح لمكانة هذا الصوت داخل الكلمة. والملاحظ أن هذا التعريف مقتضب جداً لأن هذه الحركة لا تؤدي النطق بصوت ساكن واحد بل بصوتين ساكنين مثل «إبن». وتكون في الغالب (ـِ) أو (ـُ).

(ب) **حركة الوصل الوسطي** «وهي كل حركة وصل في وسط الكلمة، مثل نطق بعض اللهجات الحديثة لكلمة البَحُر والعُمُر في حالة الوقف»[69]. ويتعلق الأمر هنا بما كان يدعوه القدامى **بالنّقل** (وهو ضد **الاتباع**) الذي يحدث في آخر المقطع[*].

(ج) **حركة الوصل الربطي** «وهي كل حركة بين كلمتين للتخلص من التقاء الساكنين مثل: من البيت، من الكلام»[70].

3 - 5 ويحسن بنا قبل كل شيء أن نوضح أن هذه الحركة تطرأ بين العنصرين الأولين من مجموعة ثلاثة أصوات ساكنة. وهذا المظهر قليل في العربية الفصحى، وكثير في اللهجات العربية. وهذه الحركة هي حركة الوصل بالذات وتحدث في ثلاث حالات[71]: في ضميري أنتم وهم، وفي الكلمات التي لا تنتهي بصوت لين عندما

---

(68) Marouzeau, Léxique p. 191 (note 1); J. Cantineau, Cours p. 122 ومجموعة المصطلحات 140/3.

(69) J. Cantineau, Cours p. 114

(*) مجموعة المصطلحات 140/3.

(70) مجموعة المصطلحات 140/3.

(71) نفس المصدر.

تبتدىء الكلمة اللاحقة بصوتين ساكنين مثال: خرجتِ ٱلبنت، وفي الكلمة الثانية التي بها صوت لين (ـُـ) مثال: قالت أُخرج. ويمكن أن تكون تلك الحركة (ـَـ) مع حرف الجر «من» مثلما تدل على ذلك الأمثلة التي وضعها المجمع الذي أهمل حالات أخرى مختلفة تظهر فيها تلك الحركة.

الملاحظ أن كل هذه الحركات هي أصوات لين قصيرة أو قصيرة جداً، كان من الممكن أن تدعى صوت لين لأن صوت اللين القصير، قد دعي كما رأينا، **صوت لين قصير** أو **حركة عادية**. فيبدو أن مفهوم صوت لين قصير جداً كان عبارة طويلة، ففضل تجنبه وتجنب الترادف وملابساته. لكن لمَ لم يحتفظ في هذه الحالة بمصطلحات مثل روم وإشمام الخ... حتى بإطلاق مفهوم جديد عليها، لا سيما وأن هذين المصطلحين التقنيين لم يستعملا بدقة في قائمة مصطلحات المجمع الذي يبدو أنه لم يحترم مبدأه الداعي إلى موالفة المصطلحات القديمة لتأدية مفاهيم جديدة؟.

إن حركة الوصل المقصودة هنا، قد درست[72]، ثم اتخذ في شأنها قرار بالمجمع يهدف إلى تصور حالة رابعة لها، ليبرر، من حيث الإملاء، وجود صوت لين طويل في آخر الكلمة الأولى من الإضافة عندما تكون تلك الكلمة، صحيحة أو معتلة، في الجمع المذكر، مثال ذلك: «ممثلو الشّعب» أو «محامي الخصم». وذلك لرفع الالتباس مع المفرد المذكر: «ممثل الشّعب» و «محامي الخصم». ولقد أجاز المجمع ذلك المد قائلاً «لا حرج من أن يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن»[73].

4 - 1 والمراد من هذا في الحقيقة تجنب الاختصار الطارىء على أصوات اللين الطويلة في المقاطع المغلقة. وهذا ليس بجديد لأن العربية القديمة محافظة على ذلك. فوجود «الواو» و «الياء» للدلالة على الجمع في «مندوبو» و «مندوبي» وكذلك السياق، كفيل بأن يرفع اللبس المتحدث عنه هنا في هذا القرار. فهو لا يوفر لنا حالة رابعة بل يؤكد على حالة ثالثة معروفة لدى القدماء[74]، اللهم إذا أردنا أن نميز

---

(72) أ.ح الزيات: اقتراح زيادة، مجلة مجمع القاهرة 241/8 - 244 حيث نجد مشروع المجمع وتقرير لجنة الأصول العامة.

(73) مجموعة القرارات ص 59.

(74) J. Cantineau, Cours 94 حيث يذكر الحالتين الأخريين في: دَابَّة ومتّقِينْ.

بينها وبين حالة المثنى مثال: بنتا الجار، وبنتي الجار.

أما فيما يتعلق **بالأصوات الساكنة**، فلقد وفّر لنا المجمع تعريفات تتعلق خاصة **بصفات الأصوات**. ولقد عرفت نقط تلفظها وكيفيات صدورها، بحسب صفاتها، إلا ما جاء في حالة استثنائية. إن هذه المقاربة التي تعتمد تداخلاً ذكياً، قد استوجبها حرص المجمع على إقرار التعريفات العلمية العامة، حتى يمكن له أن يدرج مفاهيم جديدة دون المساس مباشرة بالتعريفات الصوتية العربية القديمة.

ولقد عرف **الصوت الساكن**[75] صوتياً بأنه: «صوت يضيق عند صدوره مجرى الهواء فيسمع له صفير أو حفيف أو ينحبس لحظة فيسمع له انفجار مثل: ص، ف ومثل: ب، كـ»[76].

وهذا تعريف عام مصيب إلا أنه لا يوضح ما يعني **بمجرى الهواء**. أما **الصوت المجهور** الذي عرف بحسب كيفية صدوره فهو «صوت يهتز معه الوتران الصوتيان اهتزازاً منتظماً، مثل الزاي والضاد والدال والذال ونحوهما»[77].

وخلافاً لذلك فإن **الصوت المهموس** «صوت لا يهتز معه الوتران الصوتيان ومثاله: السين والصاد والتاء والثاء»[78].

وبالتالي فأين نحن من الرأي القائل: لمّا كان العرب قد جهلوا دور الوترين الصوتيين فإن، مهجورة ومهموسة لا توافقان «Sonore» و«Sourde» بل **قوية وخفيفة**[79]؟

4 - 2 إن هذه التعريفات الصائبة ستساعدنا على النظر في التعريفات

(75) إن مفهوم Consonne أو Consonnant من اللاتينية Consonantia أي التي تصوت مع غيرها توحي بمعنى **السكون** إن كانت وحدها ـ انظر Marouzou, Léxique p. 59 و(Consonne) في Le Grand Larousse 3/4/6. والملاحظ أن الصوت الساكن الذي يصعب تصوره دون صوت لين يسبقه أو يتبعه قد أصبح يعرف تعريفاً صوتياً وجهل أصل اشتقاقه الأول.

(76) مجموعة المصطلحات 140/3.

(77) نفس المصدر.

(78) نفس المصدر.

(79) H. Fleisch, études phonétique arabe, M.U.S.JT 28 (1949 - 1950) p. 234.

وهذا الرأي مصيب نوعاً ما لأن القدامى كانوا يعتبرون المهموسات: الهمزة والقاف والطاء، من المجهورات.

المخصصة **للأصوات المطبقة وترطيب الصوت**. ولا يمكن تعريف الأولى منها إلا باعتبار **الصوت المستعلي** الذي يعلو فيه طرف اللسان عند النطق به نحو الحنك، وتتكون الأصوات العربية للاستعلاء من: ص، ذ، ط، ض، ق، خ، ر، ل»[80].

وبالتالي فإن **الأصوات المطبقة** أو المفخمة هي «أصوات تمثل عند النطق بها أقصى درجات الاستعلاء وهي في اللغة العربية: الصاد، الضاد، الطاء، الضاء»[81] لكن ما المفهوم من **ترطيب الصوت**، وهو مصطلح جديد تماماً، مرتبط منطقياً وصوتياً بالتعريفات التي سبقته؟ فهو يثير قضية ترجمة مقابلاته الأوروبية إذ رادف مجموعة من المصطلحات اللسانية: Palatisation, Prepalatisation و Mouillure. والمصطلح أخذ من «رطّب» أي أبلّ. ويبدو أن المصطلحات الأوروبية مترادفات تدل كلها على كيفية صدور واحد للأصوات[82]. فهو يعرف عند المجمع بـ «تغير مخارج بعض الأصوات إلى مكان من الحنك الأعلى، قريب من أصول الثنايا العليا، فيشوبه ما يشبه الياء، مثاله: الجيم الصعيدية أو السودانية حين تنطق مشوبة بالياء، والكاف حين تنطق مشوبة بالياء في بعض اللهجات وغيرها»[83].

والملاحظ أن هذا التعريف قد أهمل حالة الزائدة الشفوية «و» الموجودة في «لكـُ ان» (Lukʷàn).

4 - 3 لقد قدم لنا المجمع تعريفاً عاماً، فيه التباس. وهو عبارة عن ترجمة حرفية للمعاجم الأوروبية[84]، مخصصة فضلاً عن ذلك، للهجات التي أهملت تماماً في هذه التعريفات. وهو يخلط بين مفهومين أوروبيين جائزين في العربية وهما Palatisation التي يختص بها الصوت المرطب الذي جرسه (ـِ)[85] و Prépalatisation التي تصبح «Mouillure» أي ترطيباً عند تغيير لاحق بالأصوات

---

(80) مجموعة المصطلحات 142/3.

(81) نفس المصدر.

(82) نفس المصدر، و J. Cantineau, Cours, p. 58, 59, 67

(83) مجموعة المصطلحات 142/3.

(84) J. Marouzeau, Léxique p. 151, 165, 185 حيث يعتبر المصطلحات التالية مترادفة Palatalisation و Prépalatalisation و Mouillure.

(85) J. Cantineau, Cours p. 13; A. Martinet, Elements p. 50

الساكنة الشديدة النطعية. وفي العربية الفصحى تهم هذه الظاهرة خاصة الأصوات الساكنة الخلفية الحنكية(86).

إن اهتمامنا بصفات الحروف يوفر لنا مصطلحين، بل صفتين لكل صوت ساكن أو مجموعة من الأصوات الساكنة. وذلك يعود إلى التأكيد على معيارين اثنين: انحباس النفس وطلقه، أو انفجار الهواء واحتكاكه. ويدور الحديث حول الأصوات الشديدة أو الانفجارية (وهي تسعة في قائمة المجمع)(87). وكان القدماء يسمون الصوت الشديد **أو الانفجاري**(88) بالآني(89). وهو يعرف كما يلي: «الصوت الشديد ـ الصوت الانفجاري ـ صوت ينحبس معه الهواء بسبب التقاء عضوين من أعضاء النطق وعند انفصالهما فجأة يسمع للصوت انفجار.

الأصوات الشديدة في اللغة العربية هي: الهمزة والباء والتاء والدال والضاد (النطق الشائع اليوم في معظم اللهجات العربية) والطاء والقاف والكاف والجيم الخالية من التعطيش»(90). ونلاحظ أن الأمر يتعلق هنا بالصوت الشديد المعطش /ج/ لأنه مجهور.

فالترتيب الذي اتبع في ذكر الأصوات الشديدة (ب، ت، ث، ذ، ر، ك، ق الخ. . .) يخضع باستثناء الهمزة، لمخارج نطقها، ابتداء من الشفتين إلى الحنجرة. ولا بد أن نتساءل عما يراد بالنطق الشائع للصوت (ض)؟ فهل يعني به الصوت المطبق الذي يماثل (ظ) في تونس أو ذلك الذي يكاد يماثل /d/ بلبنان؟ يبدو أن الأمر يتعلق بـ (ض) لأننا نلاحظ في اللهجات العربية الحديثة أن الضاء القديمة قد أصبحت ظاء واختلطت نهائياً مع مختلف أصوات أخرى ض، ذ، ط، إلخ. .(91). أما ž (j) فهي في الحقيقة نطق من المعطشة /ج/. ويمكن أن تدمج في الأصوات الشديدة.

4 - 4 إن داعي التبسيط قد أوحى إلينا فكرة تخالف رأي المجمع، وهي أن

(86) J. Cantineau, Cours p. 57, 64.

(87) مجموعة المصطلحات 140/3.

(88) J. Cantineau, Cours p. 22 يذكر بالاعتماد على النحويين، ثمانية منها لأنه لا يدخل العين في الحساب.

(89) نفس المرجع.

(90) مجموعة المصطلحات 141/3. والملاحظ أن /ض/ قد أصبحت تماثل اليوم /د/.

(91) J. Cantineau, Cours p.56 ولم نتبع في هذا الرأي الرسم الذي اتبعه المؤلف.

نرتب ضمن الأصوات اللّينة الهمزة المحققة ومختلف نطقها. وهي تتميز «بحركة في مستوى الحنجرة يستوجبها التلفظ بحرف ساكن في أول الكلمة.

وهي تنقسم إلى قسمين:

(أ) همزة القطع[92] التي يبدأ فيها المقطع الأول بهمزة منطوقة مثال: أكبر في ألله أكبر، إبراهيم، إسماعيل، إبن.

(ب) همزة الوصل وهي تتميز بتخفيف الهمزة في المقطع الأول كما هو الشأن في آستغفر، آستخرج»[93] وهي نطق مختلف من الهمزة المحققة يعتمد التخفيف، أو التسهيل أو التليين حسب قراءة ورش خاصة[94]. ولا شك أن هذين التعريفين قد تركا تعريفاً ثالثاً يتعلق بالهمزة المحققة في آخر المقطع مثال بَأْسٌ.

ولقد اعتبر المجمع صوت اللين الرخو أو الاحتكاكي صوتاً متماد أو منطلقاً أي «هو الصوت المتمادي الذي تسمع حركة الهواء عند صدوره»[95].

ولقد كانت الأصوات المتمادية تدعى عند القدماء بالزمانية[96]. وبالتالي فإن أصوات اللين الرخوة في العربية هي: «الهاء والحاء، والعين والخاء والغين والشين والجيم الكثيرة التعطيش، والسين والضاء والزاي والضاد والذال والثاء والفاء»[97].

إن هذا التعريف يحور لأول وهلة التعريف القديم، ويدعو إلى التجاوز في شأن مفهوم الرخاوة. ولقد رتّب المجمع العين في الأصوات الرخوة، خلافاً لرأي علماء الأصوات القدامى الذين كانوا يعتبرون ذلك الصوت الانسيابي الحلقي الشديد، صوت لين مجهور بين الشدة والرخاوة[98]. ويتردد بعضهم في القطع بشأن الخاصية

---

(92) نفس المرجع، الحاشية رقم 1 لا يوافق على ذلك الوصف ويقترح أن تعتبر الهمزة صوتاً شديداً مثل غيره. أما Blachere, Grammaire p.26 فهو يعتبرها «Une attaque vocalique».

(93) مجموعة المصطلحات 143/3.

(94) J. Cantineau, Cours p. 77 - 78.

(95) مجموعة المصطلحات 141/3.

(96) J. Cantineau, Cours 22.

(97) مجموعة المصطلحات 141/3.

(98) J. Cantineau, Cours p.22, 73.

«بين بين» التي تمتاز بها الهمزة[99]. إلا أن ذلك التردد غير قائم بالنسبة لمصطلح «الشدة» الذي يفيد الانفجار. فالمصطلحان رخوة أو احتكاكية (مع اعتبار حدة مفهوم الاحتكاكية) قد اعتمدا لأن المجمع قد ترجم «Spirante»، بمصطلح انسيابية، وهو مصطلح جديد كذلك. فهو مصطلح قد استوحي من التعريف الأوروبي الذي اعتمد لأن Marouzeau[100] يرى أن «Spirante» قد أخذت من السنسكريتية للتعبير عن الأصوات الانسيابية، التي يقال لها الرخوة، والتي يتميز نقطها بفتحة ضيقة في مجرى الهواء مثل ف، س. . .[101].

4 - 5 كان من المفروض أن تعتمد هذه التعريفات على معايير واضحة. وكان من الممكن إدماجها في تعريف واحد مع الربط بين ضيق مجرى الهواء واحتكاك الهواء به، مثلما هو الشأن بالنسبة للتعريف المخصص للأصوات الشديدة أو الانفجارية، وإن كانت تعتمد خاصيات مختلفة. فتقليد بعض المصطلحات اللغوية الأوروبية التي تجاوز الزمن البعض منها، قد تسبب في وضع مترادفات لا حاجة لنا بها (من ذلك أن رخوة تفيد إنسيابية لأنهما تدلان على الانسيابيات).

ينقسم الصوت الرخو أو الاحتكاكي، حسب احتكاك الهواء ـ وهو مصطلح غامض ـ إلى[102]:

(أ) أصوات الصفير «وتتميز بأنها أضيق الأصوات الرخوة مجرى، والهواء معها أكثر احتكاكاً بالمخرج كالزاي والسين والصاء».

(ب) صوت التفشي «وهو الشين ومجهورها، ويتميز بأن مجرى الهواء معه أكثر اتساعاً منه في أصوات الصفير وأن الهواء معها لا يقتصر تسربه على المخرج بل يتوزع في جنبات الفم»[103].

(ج) الأصوات الانسيابية[104] «وتتميز بضعف حركة الهواء لأن مجراه معها أقل ضيقاً

---

(99) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 26.

(100) J. Marouzeau. Léxique p 60.62.99 حيث نجد fricative = constrictive =continue.

(101) نفس المرجع.

(102) مجموعة المصطلحات 141/3 وما بعدها حيث نجد تعريفات الصوت الرخو الاحتكاكي.

(103) نفس المصدر.

(104) H. Fleisch. Etudes phonetiques p.238 note (1) يرى أن تعريف الانسيابية بـ Constrictives خاطىء ويخير عليها Spirantes.

من غيرها» ولقد مكنت الأصوات الانسيابية المجمع من تعريف الأصوات الساكنة من حيث مخرجها. ويتعلق الأمر مرة أخرى بتعريفات عامة لم تؤيد بأمثلة من العربية. وبالتالي أصبحت ترجمة المصطلحات اللغوية غاية في حد ذاتها. وتنقسم الأصوات الانسيابية، بحسب مخرجها إلى[105].

1 ـ «شفوية أسنانية[106] وهي الفاء».

2 ـ «أسنانية وهي الثاء والذال والظاء الفصحى» وتجاهل المجمع تماماً الإسنانيتين س، ز.

3 ـ «الأصوات اللهوية كالغين والخاء المعجمتين» من دون الإشارة إلى القاف الذي أدرج في التعريف الذي خصصه المجمع للصوت المستعلي أو الصوت المطبق[107] وذلك تناقض واضح. أما الكاف، فإنها لم تدرج في أي تعريف من التعريفات المخصصة للأصوات بالمجمع.

4 ـ «حلقية وهي الهاء والخاء والعين». إن هذا التعريف يخلط بين الأصوات الأدنى حلقية والأصوات الحنجرية ويجهل هنا تماماً أمر الهمزة المحققة وإن كان سيأتي الحديث عنها فيما بعد.

5 ـ الأصوات المتوسطة أو المائعة وهي تسمية قديمة تفيد بأن الأصوات المعنية ليست انفجارية ولا احتكاكية[108]. ولقد سماها بعض الصوتيين العرب المعاصرين «بالمائعة»[109] وهي ترجمة لـ «Liquides». فاحتكاك الهواء يكاد لا يسمع عند التلفظ بها. وهي حسب المجمعيين: ر، ل، م، ن.

---

(105) مجموعة المصطلحات 3/141 - 142.

(106) H. Fleisch Op. cit. p. 230; J. Cantineau, Cours p.20.

يذكران أنها كانت تدعى لثوية .gangivales. ويمكن أن تسمى «بين أسنانية» إذ اختير مصطلح «أنفمي» للتعبير عن bucco - nasal كما سنرى ذلك فيما يلي.

(107) مجموعة المصطلحات 3/142.

(108) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص25. أما حسب J. Cantineau, Cours p. 24 فلقد كان العرب القدامى يسمونها المذلقة أو حروف الذلق. وهو مصطلح حسب رأينا عام جداً ويدل على سهولة النطق أكثر مما يدل على نطق معين.

(109) إبراهيم أنيس المذكور سابقاً.

وهي تنقسم بحسب مخرجها إلى[110].

(أ) «صوت أنفي وهو النون والميم».

(ب) «صوت فمي وهو الراء واللام».

وهي معرفة بدورها بحسب درجة الانفتاح ومنها:

1 ـ «الصوت المكرر وهو صوت يتميز بحركة ترديدية في طرف اللسان أثناء النطق به وهو الراء[111].

2 ـ الصوت الجانبي وهو الصوت الذي يتسرب هواؤه إما من أحد جانبي الفم كالضاء العربية القديمة في رأي، وإما من كلا الجانبين كاللام والضاء العربية القديمة في رأي المجهور»[112].

5 - 1 فالرأي الفردي المشار إليه هنا فيما يتعلق بالضاء هو رأي ابن يعيش الذي يقر إمكانية النطق به عن اليمين أو عن اليسار. ويعني بالجمهور سيبويه والزمخشري الخ. .

3 ـ الصوت الأنفمي «وهو صوت مجراه الأنف والفم مثل الواو وفي قراءة «من وّال» والياء في قراءة «من يكون»[113]. والملاحظ أن الكتابة العربية عاجزة صوتياً عن رسم هذين النطقين وكذلك الشأن بالنسبة لنظام نقل الأصوات الذي وضعه المجمع الذي فكر في نقل الصوت المالاوي /n̄/، لكنه تجاهله بالنسبة للعربية وفي هذا الصدد بالذات.

والمثالان يقران صوتياً تماثلاً سببه الصوتان «و» «ي» ـ وذلك تماثل صوتي غير مكتمل فيه **غنة** أمام الواو والياء «وبعبارة أخرى تسمع أمام الواو والياء واواً وياءً أنفيين»[114] وبالتالي ينطق المثالان كما يلي:

---

(110) مجموعة المصطلحات 141/3 - 142 حيث توجد التعريفات الموالية لهذا.

(111) نفس المصدر.

(112) نفس المصدر.

(113) Cantineau, Cours p. 55.

(114) نفس المرجع ص 39.

من وال ـــــــــــــــــ مووال

من يكون ـــــــــــــــــ مييكون

ولقد رأى المجمع من المفيد القيام بتعريف عام للصوت المزجي أو شبه الانفجاري[115]. وهو «صوت يتكون من امتزاج صوت شديد بصوت رخو ومثاله: تس، تش، دج»[116]. ولا يروى في اللغة العربية الكلاسيكية إلا مثال (دج). ولقد أقر المثالان الآخران لرسم الأسماء الأجنبية باعتبار القرارات التي خصصها المجمع لتلك الأسماء[117].

أما فيما يتعلق **بأحوال التعامل الصوتي** التي أدرج البعض منها لأول مرة في الصوتيات العربية، لا يوجد لدينا إلا تعريفات خاصة بالأصوات الساكنة. فلقد عوضت مصطلحات حديثة المصطلحات القديمة مثل **الإدغام والإبدال والقلب**. وتبدو المصطلحات الحديثة ترجمة حرفية، وإن كانت صائبة، لا سيما عندم نقارنها بالترجمات المضطربة التي يقترحها الصوتيون العرب المعاصرون[118]. فلم يعرف المجمع إلا مفهومي **المماثلة والمخالفة**[119]. **فالتماثل** هو «تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض وفيها درجتان:

(أ) تماثل جزئي مثل (من أنبأك) ويجب أن يرسم المثال صوتياً كما يلي (من امبأك)». وبالتالي فإن مجمعنا قد أهمل باعتماد **مصطلح التماثل**، المصطلح القديم وهو **الإقلاب** الذي تصحبه غنة[120]. والملاحظ أن المجمع يتعثر لأن التماثل الجزئي يتعلق عموماً بالمجاورة وخصوصاً بمجاورة النون للأصوات

---

(115) مجموعة المصطلحات 142/3.

(116) نفس المصدر.

(117) مجموعة القرارات ص 97.

(118) صالح القرمادي: دروس ص 208، 213 يترجم **بتجانس** أو إدغام مصطلح Assimilation **وبتبادل أو قلب** مصطلح Metathese. أما إبراهيم أنيس في الأصوات اللغوية ص 126، 134 فإن **المماثلة والمخالفة** قد وضعتا للتدليل على Assimilation و Dissimilation. ولقد احتفظ القرمادي من جهة أخرى بالمصطلحات القديمة مثل الإدغام الكبير، الإدغام الصغير والإبدال.

(119) مجموعة المصطلحات 142/3 - 143، انظر كذلك J. Cantineau. Cours ص 15 لمقارنة هذه المصطلحات الجديدة بالمصطلحات القديمة.

(120) J. Cantineau. Cours 39.

الساكنة: و، ي، م، ن، ل، ر[121].

(ب) تماثل كلي مثل (الشمس).

وتأثر الأصوات المتجاورة نوعان:

1 ـ إتباعي. وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول كما في: آزدان من ازتان ـ فقد تأثرت التاء المهموسة بالزاي المجهورة فقلبت التاء دالاً ليجتمع صوتان مجهوران.

2 ـ تخلفي. وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وهو كثير الشيوع في اللغة الفرنسية. من أمثلته في العربية الإدغام ومثل قراءة الكسائي لقوله تعالى ﴿حتى يصدر الرعاء﴾ في «يصدر».

5 - 2 أما **التغاير** فهو «حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة. وللتغاير عدة صور منها:

(أ) تغاير المجاورة كقولهم، انجاص، إجاص، وانجار في اجار.

(ب) تغاير المباعدة كقولهم: بغدان في بغداد[123]». والمثال الأخير نادر في العربية.

وهو يذكرنا مبدئياً بكلمة شمس من السامية «سمس» الذي يصبح في العامية العربية «سمش». واعتماداً على ما سبق من الأمثلة نلاحظ أن المجمع قدّم لنا فكرة منقوصة عن أنواع التماثل **والتغاير**[124]. فلم يعتمد تعريفات تنظيرية صالحة للغة العربية المعاصرة، تهم كل أنواع التغاير مثل ذلك التماثل الإتباعي الكامل، والتماثل المتبادل الخ... وكذلك الشأن بالنسبة للتغاير. ولعلنا نغالي إن طلبنا من المجمع ان ينظر كذلك في شأن التماثل بين صوت لين وآخر. وبين صوت لين وصوت ساكن، أو في شأن التغاير الكمي والكيفي بالنسبة لأصوات اللين الخ...

إن هذه الهنات لم تمنع المجمع من تدارك هنات أخرى، إذ أنه زودنا

(121) نفس المرجع.

(122) مجموعة المصطلحات 143/3.

(123) الجواليقي: المعرب، القاهرة 1361 هـ ص 73 - 75 يشير إلى مختلف أحوال التغاير في كلمة بغداد.

(124) Brockelmann, Précis, p. 80 - 107 حيث يذكر جميع أنواع التغاير والتماثل في العربية خاصة.

بمصطلحات هامة أخرى تتعلق بأحوال التعامل بين الأصوات من ذلك **التجهير والتهميس**[125]. فالأول يفيد النطق بالصوت المهموس مجهوراً والثاني يفيد النطق بالصوت المجهور مهموساً.

ولقد عرف المجمع كذلك مصطلحاً آخر له صلة مباشرة بعلم الأصوات ونعني بذلك مصطلح **الإلصاق التوهمي**[126] الذي يعتبر نوعاً من النحت اللغوي. وهو مصطلح مهم لا سيما في مقاربة بعض التراكيب والألفاظ العامية مثل «جابلك» و«عقباله» اللذين يعتبرهما المجمع نحتاً من «جاء بك» و«عقبى له».

5 - 3 إن هذه المصطلحات الجديدة تعتبر مهمة، لأنها تعرف مفاهيم كانت مهملة نسبياً مثل التماثل الاتباعي والتخلفي اللذين عبّر عنهما بعض الصوتيين العرب المحدثين بمصطلحات لها صلة بمصطلحات العلوم السياسية أكثر منها بعلوم اللغة[127]. إلا أنها لم تمكن المجمع من مراجعة تعريفات المصطلحات القديمة مثلما راجع مفهوم Diphtongue المهم الذي تجاهله القدامى لأنهم كانوا لا يعترفون بوجود صوت لين في (أو) و (أي) الذي يعتمد عليه حرفا الواو والياء.

ولقد سبق أن رأينا أن المجمع قد أسماه **بالحرف المركب** من دون أن يؤكد على دوره الهام في الصوتيات العربية[128]. ونحن نقترح أن تعوض «حرف» بـ «صوت» فيكون **الصوت المركب** كما اقترح ذلك المجمعي إبراهيم أنيس[129].

إن **الصوت** المركب المعتبر عنصراً مقطعياً متكوناً من صوتين لينين[130]، يدعو إلى تعريفه نظراً للقضايا التي تحيط به في علم الصرف حيث أن أمثلة كـ: وَصَلَ،

---

(125) مجموعة المصطلحات 143/3.

(126) نفس المصدر 93/4.

(127) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 128 وصالح القرمادي، دروس، ص 124 قد عبرا عنهما برجعي Regressif وتقدمي Progressif. وهما ينتسبان إلى المصطلح السياسي أكثر منه إلى المصطلح الصوتي.

(128) مجموعة القرارات ص 105.

(129) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 111. أما صالح القرمادي، دروس ص 210 فإنه يسميه حركة مزدوجة.

(130) Marouzeau, Léxique p. 76

يَوْصِلُ، يَصِلُ يعسر شرحها للمتعلم العربي إن لم يكن واعياً بدور الصوت المركب هنا.

إن التمييز بين الصوت الساكن وصوت اللين قد حمل المجمع إلى وضع مسألة المقطع والمقطعية. إن هذا المصطلح الجديد كان معروفاً لدى القدماء وكان مرادفاً لكلمة **مخرج**(131). ولقد تطور مصطلحا المقطع والمقطعية وتميزا بمعنى جديد. ولذلك عرف المقطع بأنه «جزء الكلمة المشتمل على صوت لين أو ما يشبهه»(132).

إن هذا التعريف الذي يكاد **ينقل حرفياً تعريف المقطع عند التهانوي**(133)، كاد أن يكون مصيباً لو وضح أن «أو ما يشبهه» يفيد صوتاً ساكناً مقطعياً مثل: Pstt في الفرنسية. والملاحظ كذلك أن المقطع يعتمد أساساً على صوت اللين. ولذلك خلط **المعجم الوسيط** ذلك المفهوم «بالوحدة الصوتية»(134) التي يمكن أن تفيد كذلك الفونيم.

ولقد عالج المجمع كذلك مفهوم المقطع المغلق وضده المقطع المفتوح. فعرف الأول بأنه «المقطع الذي ينتهي بصوت ساكن مثل: من، كم والمقطع الأول والثاني في مستفعل»(135).

5 - 4 أما المقطع المفتوح، فهو «المقطع الذي ينتهي بصوت لين مثل: مو- ما - مي والمقطع الثالث في مستفعل». والواضح أن المجمع قد أهمل توضيح مفهوم الكمية الصوتية لصوت اللين. ولقد عرفت فيما بعد، وأطلق عليها مصطلح **طول الصوت** و «هو الوقت اللازم للنطق بالصوت سواء أكان صوت لين أم صوتاً

(131) H. Fleisch, La Conception Phonetique p.81 (ب) حامد عبد القادر، الثنائية، مجلة المجمع 113/11؛ (ج) أ.م. الحسيني، المقطعية في اللغة العربية، مجلة المجمع 51/15 - 56. ويسعى المقال الأخير إلى تعريف المقطع وتبيان اهميته التربوية وهو تلخيص لمقال آخر لنفس الكاتب ظهر بكتاب Arabic and Islamic Studies p. 319 - 325.

(132) مجموعة المصطلحات 96/4.

(133) التهانوي، كشاف 1200/5.

(134) المعجم الوسيط 753/2.

(135) مجموعة المصطلحات 96/4 حيث توجد كذلك كل التعريفات الأخرى المتعلقة بالمقطع.

ساكناً»[136]. أما المعجم الوسيط، فهـو يعرفـه لكن باستعمـال عبارتي **حـرف وحركة**[137]. والملاحظ أن تعريفه هذا جاء بعد تعريفات المجمع، وبالتالي فهو يدل على تناقض واضح.

إن تعريف صوت **اللين المقيد**، وصوت **اللين المطلق**[138] يدل على موضع صوت اللين في المقطع المغلق أو المفتوح ـ سواء كان ذلك الصوت قصيراً أو طويلاً. والملاحظ أن مصطلحي «مقيد ومطلق» هما من مصطلحات العروض ويفيدان بالتوالي البيت الذي ينتهي بصوت ساكن أو بصوت لين[139]. فصوت اللين المقيد هو «صوت لين يكون بين صوتين ساكنين في المقطع الواحد مثل: الحركة في من ومثل الضمة والفتحة في مستفعل، ولا يكون هذا إلا في المقطع المغلق».

أما صوت اللين المطلق فهو «صوت لين ينتهي به المقطع المفتوح مثل: ألف المد في: ما ومثل الكسرة في مستفعل»[140].

ولا يخفى أن هذه التعريفات تأخذ بعين الاعتبار الكتابة الصوتية [141] التي لا تستعمل في كتابة العربية. والغريب أن البحث على حل وسط بين مصطلحات القديم والعصر الحديث قد زاد في تناقضات مفاهيم تلك التعريفات.

عرف النبر بأنه «إبراز أحد مقاطع الكلمة عند النطق»[142] ويمكن لهذا النبر أن يكون **نبر الضغط**. وهو «تأكيد النطق بالكلمة لبيان أهميتها»[143]. لكن أين هي تعريفات الأنواع الأخرى من النبر؟ وهي مهمة لا سيما لدراسة اللهجات ووصف خصائصها.

---

(136) نفس المصدر ص 93.

(137) المعجم الوسيط 753/2.

(138) مجموعة المصطلحات 96/4.

(139) W. Wright, a Grammar p. 352.

(140) مجموعة المصطلحات 96/4.

(141) نفس المصدر 94/4حيث يوجد تعريف الكتابة الصوتية ويعترف المجمع أن هذه الكتابة تختلف عن الكتابة العادية ـ ولقد أشرنا إلى محاولاته في هذا الشأن في الفصل السابق.

(142) نفس المصدر ص 93.

(143) نفس المصدر.

يعود الفضل إلى المجمع في إدراج تعريفي **الدرجة الصوتية والتنغيم** في مصطلحات علم اللغة العربي. فالأولى «هي صفة يتميز بها الصوت تبعاً لعدد ذبذبات الوترين الصوتيين في الثانية»[144]. أما التنغيم «فهو توالي درجات صوتية مختلفة في أثناء النطق مثل اختلاف التنغيم في عبارة: إيه لأ يا شيخ!»[145].

والملاحظ أن التعريف الأول ذو علاقة باللسانيات. أما التعريف الثاني فلقد ربط بالعربية العامية، مما يجعلنا نشير إلى أن المجمع قد تجاهل دورهما في العربية الفصحى.

5 - 5 إن المفاهيم السابقة تساعدنا على إدراج مفهوم عام، وهو مفهوم **الإنضواء** و «هو ارتباط كلمة بأخرى ارتباطاً صوتياً فينطق بهما كأنهما كلمة واحدة ذات نبر واحد مثل يغري بي في قول الشاعر:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي ... وأنثني وبياض الصبح يغري بي »[146]

إن مفهوم الإنضواء الذي يسمح للكلمة المعدومة **الطنين** أن ترتكز (من اليونانية) على كلمة سابقة لها طنين، فيكونان **وحدة منبرة**[147]، لم ييسر للمجمع تعريف الطنين في هذه المجموعة من المصطلحات المخصصة لعلم الأصوات. بل وجدناه في القسم المخصص لمصطلحات علم الصوت، وهو مذكور مع نوعيه: أي **الطنين الكبير ونصف الطنين**[148].

إن أغلب التعريفات التي استعرضناها تعتمد تعريفات عامة متصلة عموماً باللسانيات، وهي علم قد أخذ المجمع على نفسه أن يعرف مفاهيم كثيرة منه. ونحن مدينون لذلك العلم بتعريف علم الأصوات، والفونيم أو الصوت اللغوي، والتلفظ، والنطق، والتنغيم، وصوت اللين إلخ... ولقد سعى المجمع بعمله هذا إلى ربط

---

(144) نفس المصدر ص (94).

(145) نفس المصدر.

(146) نفس المصدر.

(147) Marouzeau, p.85.

(148) مجموعة المصطلحات 75/6.

الصلة بين علم الأصوات واللسانيات الحديثة، وإلى التأكيد بالخصوص على وضع أسس علم جديد قد سمح بإدراج مفاهيم جديدة في العربية والتمهيد لأسس لسانيات وصفية عربية. ولقد نتج عن ذلك أيضاً اعتماد تعريفات عديدة، لا سيما التعريفات المتعلقة باللهجات والملاحنات التي تجاهلها علم اللغة القديم التقعيدي أو رفضها.

مفاهيم لسانية عامة:

6 - 1 ولقد عرضت علينا تلك المفاهيم العامة[149]، حسب نظام لا يخضع لمنطق معين. فلقد عرف المجمع مثلاً **الملاحنات** قبل أن يعرف اللسانيات وأغراضها. إلا أن ذلك لا يمنع من أن نقر أن تلك المفاهيم تعبر في جلها على حرص المجمع على التعريف بمبادىء ضرورية لوضع أسس لسانيات عربية حديثة. وبالتالي فلقد استقرينا من ذلك العمل تعريف اللسانيات[150] أو علم اللغة الذي كاد تعريفه أن يكون نسخاً للتعريف الوارد عنه في مؤلف Marouzeau[151]. فلقد عرف بكونه يهتم بدراسة الأحداث اللغوية المشتركة لكل اللغات الإنسانية، بقطع النظر عما لها من صلات وما لها من علاقات تاريخية. فالتأكيد على مفهوم «الأحداث اللغوية» يوحي بأن المجمع يدعونا إلى دراسة اللغة دراسة علمية تعتمد ملاحظة تلك الأحداث، من دون تمييز بين تلك الأحداث باسم مبادىء تقعيدية، وبالتالي لا بد من الاعتناء بمختلف مظاهر تلك الأحداث التي عالجتها مختلف فروع علم اللغة أو اللسانيات العامة، من ذلك اللسانيات التاريخية، والاجتماعية والمقارنة[152] إلخ... التي عرفها المجمع كلها. إلا أن تلك المجهودات لا تفي بالحاجة، لأنها تجهل اللسانيات الوظائفية ولا سيما اللسانيات البنيوية التي تؤكد على دور علم النطقيات

---

(149) مجموعة المصطلحات 93/4 - 96 حيث نجد كل التعريفات المخصصة لمفاهيم اللسانيات. ولن ندرج في عملنا هذا المفاهيم العامة المخصصة للفصائل اللغوية، الموجودة بمجموعة المصطلحات 53/6 - 60، 35/8 - 47.

وتلك محاولة مهمة للغاية منها تنزيل اللغة العربية منزلتها من اللغات السامية وبالتالي تخلصها من هالة التقديس المحيطة بها. إلا أن تلك الفصائل التي وضعها المجمع لا تأتي بجديد بالنسبة لما هو موجود في مؤلف M.Cohen وA.Meillet في «لغات العالم» Les Langues du Monde.

(150) مجموعة المصطلحات 93/4.

(151) Marouzou, Léxique p.137.

(152) مجموعة المصطلحات 93/4.

(فونولوجيا)[153] الذي عرفه المجمع ولم يطرح من خلاله قضية علم النطقيات الآني أو السنكروني، وعلم النطقيات التطوري أو الدياكروني، وإن كان مصطلح السنكروني قد ترجم بـ **المتزامن**، في المصطلحات المخصصة لعلم الصوت[154]. أما الثاني، فلقد كان من الممكن أن يوضع ضمن التعريف المخصص **للتطور اللغوي** الذي عرف بأنه «هو كل تغير يتناول العناصر الصوتية للغة من اللغات وفق قوانين مطردة ومتجانسة»[155].

إن التطور المقصود يسمح بالتالي بإدراك وتبرير أهمية علم آخر، وهو **علم اللهجات**، والملاحنات، واللهجات المحلية والاجتماعية[156] الخ. . . وإن كان المجمع قد اتخذ مواقف مضطربة لا تعتمد هذه المبادىء عندما درس اللغة العامية العربية، موضوع الفصل القادم من مؤلفنا هذا. إن المفاهيم السابقة التي تعبر كلها عن حرص المجمع، لا سيما حرص أعضائه اللغويين الثنائي اللغة، على اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، تستوجب منا أن نصف وأن ندرس جميع مظاهرها لاستخلاص القواعد التقعيدية الصحيحة التي تساعد على أن تجعل من اللغة أداة تواصل اجتماعي.

عرف المجمع مصطلحات Léxicographie و Léxicologie[157] بمصطلح عربي واحد وهو **المعجميات**. وذلك خلط واضح لأن المصطلح الأول يدل على صناعة المعاجم، ولأن المصطلح الثاني يدل على علم اجتماعي جديد يعتمد مما يعتمد تداخل علوم كثيرة لغوية واجتماعية واقتصادية الخ. . . وهدفه أن يبين التوافق بين الحضارة (أو المجتمع) أو اللغة. وبعبارة أخرى يهدف إلى أن يبين أن الألفاظ شواهد على عصرها، أو حضارة زمانها، أو مجتمعها[158].

---

(153) نفس المصدر ص 95 وصالح القرمادي، دروس ص 214 الذي يعرفه بأنه علم **وظائف الأصوات**.
وإننا نعتبر أن هذه الترجمة أقرب إلى الصحة من ترجمة المجمع التي يمكن أن تختلط بما أسماه **النطق** وهو باب آخر سبق لنا أن عرفناه.

(154) مجموعة المصطلحات 71/6.

(155) نفس المصدر 94/4.

(156) نفس المصدر 94 - 95 حيث نجد تعريف **الجغرافية اللغوية والجزيرة اللغوية**.

(157) نفس المصدر.

(158) G. Matoré, La Méthode p.50.

إن المصطلحات التي اعتمدها المجمع تعتبر اختيارات تعبر عن تصوره الحديث للسانيات في العربية. وعلى هذا الأساس فالسؤال المطروح هو. ما هو الجديد الذي زودتنا به في هذا الميدان؟ لقد زودنا المجمع بما يسمى بالحل الوسط الذي اعتمد الترجمة الحرفية، والألفاظ المترادفة التي يمكن أن تؤول إلى الخلط أحياناً. إلا أن ذلك لا يمنع من أن نقر أن المصطلحات المقترحة لا تخلو من طرافة، وتؤكد على رغبة المجمع في الوصول إلى إصلاح مفيد. فكثيراً من مصطلحاته تعتبر تصويباً للمصطلحات اللغوية القديمة. وهي توفر مفاهيم جديدة مهمة للغاية بالنسبة للسانيات العربية.

6 - 3 إن مساهمة المجمع في هذا الميدان تهدف بالخصوص إلى القضاء على نوع من الفوضى السائدة في المصطلحات الرائجة التي تدل بدورها على سعي العربية إلى وضع أسس علم لسانيات خاص بها. ولذلك كثر الخلاف والاختلافات في شأنها بين الصوتيين العرب. فبعضهم يرفض رفضاً باتاً تعديل مصطلحاته القديمة[159]، وبعضهم يرفض إقرار علم أصوات علمي وحديث. إن المهاترة القائمة تذكرنا بمهاترة مماثلة نسبياً حدثت في عهد Renan الذي كان يدافع عن فقه اللغة (Philologie)، وعلم الأصوات بالخصوص معتبراً «أنه لا هدف له في حد ذاته، بل له قيمة تعتبر شرط لزوم بالنسبة للفكر الإنساني»[160] ولحاجاته ولتطوره. ويبدو أن ذلك الهدف مستبد بالصوتيين واللغويين المعاصرين الذين استمروا في وضع المصطلحات من دون العناية بتنسيقها مع مصطلحات أخرى[161]. إن هذه المهاترة الحديثة تضع قضية مصداقية تطبيق المصطلحات التي وضعها المجمع. وتعتبر

---

(159) يمثل هذه النزعة اللبناني صبحي صالح في مؤلفه فقه اللغة، دمشق 1960 ص 318 - 337. أما الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح في مقالاته بمجلة كلية الآداب 1 (1936) ص 67 - 86 فإنه يدعو إلى التمعن في المصطلحات القديمة والاستفادة منها لما تحتوي عليه من صواب ودقة نظر تحسدها عليها مصطلحات الألسنية الحديثة.

(160) G. Matoré, La Méthode p.50.

(161) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، بيروت 1955 - 217 ص. وهو يعتبر عندنا أكبر صوتي عربي «فوضوي» في وضع المصطلحات الألسنية؛ انظر نقدنا لتلك الفوضى في محمد رشاد الحمزاوي: الفصاحة وقضايا المصطلحات اللغوية ص 89 - 97 في مؤلف العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات - بيروت 1986؛ ص 229.

القضية مهمة جداً بقدر ما نلاحظ أن المصطلحات المقترحة لا تفي بالحاجة كمّاً على الأقل، فضلاً عن أنّ المفاهيم اللسانية وتعريفاتها ما انفكت تتطور وتتجدد. وتبدو الحاجة ملحة خاصة في علم النطقيات الذي تجاهله المجمع رغم أهميته العلمية الحالية. فيبدو أن تطور المفاهيم اللسانية والصوتية بالمجمع مربوطة ربطاً وثيقاً بجهود الألسنيين العرب الرامية إلى تعميمها وتنسيقها ونشرها في التعليم(162). وذلك ما يدعو المجمع وكذلك اللسانيين إلى وضع خطط منهجية تفي بالحاجة كماً وكيفاً وتواكب تطور هذا العلم الجديد والحيوي(163).

---

(162) إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**؛ صالح القرمادي، **دروس**. ولقد ساهم هذان العملان الجيدان في نشر مبادىء علم الأصوات وتعميمه. وكذلك الشأن بالنسبة لأعمال محمود السعران لا سيما في مؤلفه **اللغة والمجتمع**، مجلة كلية الآداب بنغازي ج 1 (1958) ص 67 - 187. ولا بد أن نذكر معهم أعمال تمام حسان:

(163) ونضيف إلى ذلك المؤلفات في العربية الحديثة التي يجد فيها القارىء العربي زاداً جديداً مجدداً قد تجاوز بكثير ما وضعه مجمع اللغة ومن ذلك:

أ - محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية - حوليات الجامعة التونسية ج 14 (1977)، 129ص.

ب - محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري مكتبة لبنان - بيروت 1982؛ ص 401.

ج - معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، وضع نخبة من اللغويين العرب مكتبة لبنان - بيروت 1983 ص 102 - 103.

د - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات - الدار العربية للكتاب/ تونس 1984؛ 280 ص.

الفصل التاسع

الثنائية - اللغوية العربية "اللهجات"

القضيــة:

1 - 1 لقد جاءت اللهجات مذكورة في دستور المجمع وفي لائحته الداخلية، لأن المرسوم الملكي الأول الذي أنشأ المجمع (المادة 2)، وكذلك اللائحة الداخلية الموافقة له (المادة 3)، ينصان على وجوب تنظيم دراسة علمية للهجات العربية المعاصرة بمصر وبالأقطار العربية الأخرى. ولقد تداولت الموضوع بالمناقشة الجلسة الرابعة من الدورة الأولى للمجمع يوم الأحد 19 شوال 1354 هـ/ 4 فبراير 1934 م[1]، لأن أعضاء المجمع قد تناولوا بالبحث مفهوم المادتين المذكورتين في النصوص الرسمية.

فلقد دعا الأعضاء الأزهريون، لا سيما الشيخان محمد الخضر حسين وأحمد الإسكندري إلى ضرورة ضبط مفهومهما. فلقد رأى أحمد الإسكندري أن المراد بهما هو «إرجاع الألفاظ إلى أصولها العربية»، أو ذكر أصولها الصحيحة مثلما فعل ذلك المرحوم أحمد تيمور باشا[2]. وذلك يعني حسب رأيه أن المجمع غير مخول لاعتماد اللغة العامية لغة تخاطب[3]. والملاحظ في هذا الصدد أننا نجهل إلى يومنا هذا اسم المجمعي أو الشخص الذي بادر بإدراج هذه الدراسة في برنامج المجمع. ومن

---

(1) محاضر 27/1 وما بعدها، انظر كذلك ص 145، 168.

(2) نفس المصدر.

(3) نفس المصدر.

المفيد أن نشير إلى أن أول مؤلف أهدي إلى مكتبة المجمع كان مخصصاً لدراسة اللهجة العامية ببرقة[4].

ونظر في مبدأ إنشاء لجنة للعناية بهذه المسألة في الجلسة الثانية من الدورة الأولى للمجمع في 10 ذو القعدة 1352 هـ/ 2 فبراير 1934 م، حيث أخذت مأخذ لجنة المعجم التاريخي ثم لجنة الآداب. واتفق في نهاية الأمر على تكوين لجنة مستقلة، متصلة بلجنة العلوم الاجتماعية والفلسفية[5]. وكان أعضاؤها سبعة منهم أزهريان. وكان الشيخ محمد الخضر حسين رئيساً لها[6]. ولقد طرأت عليها تغييرات عديدة لا سيما في الجلسة الرابعة سنة 1937[7]. وركزت أعمالها أساساً على الألفاظ العامية، ولم تدرس أصوات العامية ونحوها إلا فيما بعد. وبالتالي فإن دراستنا في عرض هذه القضية ستلتزم بهذا التطور التاريخي لدراسات اللجنة المذكورة.

1 - 2 كان فارس نمر أول من أثار، ضمن المجمع، قضية دراسة اللهجات. ولقد أيده في ذلك العضو اللبناني عيسى إسكندر المعلوف، المتخصص في اللهجات العربية والذي نبه زملاءه من المجمعيين منذ الجلسات الأولى، إلى أهمية القضية في الدراسات العربية القديمة، وإلى منزلة الآداب الشعبية التي تتمثل في آثار رائعة مثل **ألف ليلة وليلة والموشحات** إلخ... وإليه يعود السبق كذلك في توعية المجمع بشأن الثنائية اللغوية في العصور الحديثة، من دون أن يعرّفها ويحلل مظاهرها[8].

فكان عرضه[9] مقاربة تكاد تكون نقدية وفرت لنا قائمة شاملة استعرض فيها مؤلفات كثيرة وضعها مؤلفون من المسلمين والعرب من القدامى والمحدثين، وكذلك

---

(4) نفس المصدر ص 162.

(5) محاضر 245/1 - 247.

(6) نفس المصدر ص 277 - 287. وكان علي الجارم في الأول عضواً من أعضائها وعوّض بالمجمعي التونسي حسن حسين عبد الوهاب، حتى يحصل فيما يبدو توازن في تمثيل الأقطار العربية باللجنة المذكورة.

(7) محاضر 31/4، مجلة مجمع القاهرة 175/5، 191 - 192.

(8) W. Marcais, La diglossie Arabe, l'Enseignement Public, decembre 1980 - P. 401 - 409.

(9) عيسى إسكندر المعلوف، اللغة العربية العامية، مجلة مجمع القاهرة 350/1 - 368؛ اللهجة العامية، مجلة مجمع القاهرة 349/3 - 371.

مستشرقون[10]. وهي تشهد كلها بأهمية قضية الإزدواجية اللغوية. وذلك ما دعا المجمعي نللينو إلى تقديم الأسباب التي تستوجب دراستها، مؤكداً على أهميتها بالنسبة لتاريخ الدراسات اللغوية العربية[11]. فهو يرى أن الدراسة تهدف إلى دراسة صرفيات اللهجات، ونحوها والتطورات الطارئة عليها، وإلى مقارنة كل لهجة بأخرى للوصول إلى ضبط الصلات التي تربط بينها. وبالتالي يمكن استخلاص تعريف لمفهوم **الفصيح** الذي لم تدققه المعاجم[12]. ولقد رأى بعضهم أن تلك الدراسة من مشمولات الجامعات، وليست من مشمولات المجمع الذي أخذها على عاتقه باعتبار دستوره. وذلك ما دعا الشيخ عبد القادر المغربي إلى التأكيد على أن تلك الدراسة كفيلة بأن توفر لنا أسس لغة «بين اللغة الفصحى واللغة العامية»، يمكن أن تنبع حسب فارس نمر من اللغة العامية. إلا أن الشيخ أحمد الإسكندري ومحمد كرد علي رفضا رفضاً باتاً حتى التطور المبدئي لتلك اللغة، وأكدا على ضرورة إيجاد لغة فصحى بدون **إعراب**[13]. ويعنيان بذلك **المولد** الذي يشمل جزءاً من العامية على كل حال.

العامي والمولد والفصيح:

1 - 3 والملاحظ أن المجمعيين لم يكونوا على بينة من التعريف الدقيق **للمولد**[14] ولحقله المفهومي. فالشيخ الإسكندري كان يرى أن **المولد** يعرف باعتبار مفهوم **الفصاحة**. وهي من مميزات العرب **الفصحاء**[15] «الذين يعتد بعربيتهم». إلا أن شيخنا لا يوضّح مميزات تلك الفصاحة لكنه يكتفي بتعريفها مكاناً وزماناً. فهو يعتبر أن القرن الثاني الهجري يحدد نهاية اللغة الفصيحة في الأقطار العربية، ويحدد القرن الرابع نهاية تلك اللغة في الجزيرة العربية. وبالتالي فهو يعتمد تعريفاً قديماً متعارفاً،

---

(10) J. Cantineau, La dialectologie, Orbis T. IV. N. 1 (1955) P. 149.

حيث يتجاوز المستشرق الفرنسي قائمة المعلوف ـ انظر كذلك H.Hareel, Arabic Dialect Studies, Washington 1962. وتبين الدراستان أن الاهتمام كان مركزاً على لهجة المدن على حساب لهجة القرى والأرياف.

(11) محاضر 1/289 - 292.

(12) نفس المصدر ص 287.

(13) نفس المصدر، ص 292 - 293.

(14) نفس المصدر، ص 296 - 297.

(15) نفس المصدر ص 303.

دون أن يشير إلى تناقضاته الكثيرة. فلقد تجاهل، ولعل ذلك عمداً، أن تلك الفصاحة ليست من خصائص القبائل العربية الموجودة بتخوم الجزيرة، كما تشير إلى ذلك نظرية القدماء[16]، يضاف إلى ذلك أن الفصحاء يقسمون إلى قسمين: **الفصيح والأفصح**. ألم يذكر أبو عمرو بن العلاء أن أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم[17]، ناكراً حتى على قريش مكانتها المرموقة من الفصاحة؟.

إن مفهوم الفصاحة يستمد مفهومه من نزعة بدوية انقلبت في القرن العشرين **إلى توقيف من درجة ثانية**. فيبدو أن المولد يبدأ حيث ينتهي **الفصيح**. إلا أن الشيخ الإسكندري كان يبدو غير واثق تماماً من ذلك التعريف لأنه يقر مع زميله الأزهري، الشيخ حسين والي أن الفصاحة من مميزات العرب الفصحاء من القرن الخامس. ولقد وصف منصور فهمي[18] تلك التحديدات بأنها تحديدات مصطنعة لأن الزمخشري والإمام الرضى الاسترباذي قد خرقاها بالتوالي في **المفصل والتعليق على كافية ابن الحاجب**. أما الجرجاني وابن هشام فلقد تجاوزاها باعتماد شعر المتنبي وذلك في كتابيهما **الوساطة** و **المغني**[19].

إن هذا النوع من التصنيف للفصاحة مرفوض «لأنه مستوحى من تصورات دينية أكثر منها من بديهيات تاريخية وأدبية. وهي تصطدم عند التفصيل بمعضلة نسبة الأقوال والأشعار وحياة المؤلفين. فهي تقر عدم تواصل التقاليد الشعرية الذي لا يؤيده شيء يذكر»[20]. ولقد اعترض الفصاحة قضايا من هذا النوع، لأن الذين عرفوها كانوا يتصورون لغة فصيحة عليا، لا يدركها حتى القرآن نفسه. فكانوا لا يتصورون بأنه لا شيء يؤهل لهجة ما في مستوى بنيتها إلى أن تصبح لغة وطنية، أو أن تنحط إلى مستوى اللهجة المحلية. فذلك عائد إلى ظروف خارجية عنها. ولذلك يمكن أن نقول «إن كل لغة كانت لهجة قد حالفها الحظ»[21].

---

(16) نفس المصدر.

(17) السيوطي، المزهر 211/1

(18) محاضر 303/1.

(19) نفس المصدر.

(20) R. Blachere, H.L.A. 2/244. انظر كذلك محمد رشاد الحمزاوي، الفصاحة فصاحات أو الدعوة إلى ضرورة مراجعة أصول الفصاحة، العربية والحداثة ـ بيروت 1986 ص 11 - 26.

(21) Larousse encyclopédique 4/52.

1 - 4 إن مداولات المجمع في هذا الشأن كانت أحياناً عنيفة، ولم تكبح جماح المجمعيين المحافظين عن الدفاع عن التصور الكلاسيكي للفصاحة، بالرغم من كل التناقضات. فالشيخ والي[22] كان يرى أن المولد يستحيل تعريفه إلا بالاعتماد على أمهات الكتب القديمة. فهو يربط ذلك التعريف بما جاء في تلك الأمهات من تخريجات لأصول الكلمات ومعانيها، ومن اعتبارات تاريخية وأسلوبية. وبالتالي كانت مقاربته ضعيفة لأن الأمهات نفسها لا تؤيد ذلك باعتبار ما ذكرته من اختلافات وتناقضات إذ توجد، **بلسان العرب** و**المزهر** اللذين يعتمد عليهما، اختلافات جوهرية تتعلق بمقاربة المسألة، ولم ينتبه إليها الشيخ والي عند عرضه الموسوعي لها. إن **اللسان** الذي أخذ عنه (وكذلك **القاموس**، و**المصباح**، و**أسرار البلاغة**)، يقدم لنا ثلاثة تعريفات: «ورجل مولد، إذا كان عربياً غير محض ـ؛ ابن شميل: المولدة التي ولدت بأرض وليس بها إلا أبوها أو أمها». (. . .)[23]. فالمصطلح يشمل العبد أو الأمة المولود في وسط عربي. وهو يشمل كذلك الشعراء، العرب أو غير العرب من المولودين بعد القرن الثاني الهجري، أو المؤلف المصنوع «جاءنا بكتاب مولد أي مفتعل». فهذه التعريفات الغامضة، واختلافاتها المتداخلة، تسيء إلى التحديد الذي يسعى اللسان إلى وضعه في شأن «الخطاب المولد»: «وسمي المولد من الكلام مولداً إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى»[24].

وجاء في **المزهر**: «وهو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم؛ والفرق بينه وبني المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح»[25].

فالمولد الذي يعتبر جزءاً من كلام العرب، لا يعتد به حسب رأي السيوطي. وتعسر محاولاتنا لإدراكه عندما نلاحظ أن ثعلباً يفيد بهذا المصطلح **التغيير**، وأن الخفاجي يفيد به **المعرب** الذي عربه المتأخرون[26].

---

(22) محاضر 317/1، وانظر خاصة ص 334 - 345.

(23) لسان العرب 469/3. فهل يعني به هجيناً ثقافياً؟ أما المصطلح الثاني، وإن كانت فيه سخرية، فهو يوافق المفهوم الذي عناه دعاة الفصاحة للحطّ منه ولو جزئياً.

(24) أيعني بالمستحدثين العرب الفصحاء أم العرب المولدين؟ فالنص يفيد الأولين. وفي هذه الحال لِمَ يوصفون وكلامهم بصفة المولد، إن كانوا عرباً؟.

(25) السيوطي، المزهر 304/1.

(26) محاضر 334/1. إن تعريف الخفاجي ليس واضحاً لأن معرباً يفيد عنده أحياناً مولداً.

فاللبس في هذه الحالات ناتج عن تعريفين مختلفتين [ونحن نحذف التعريفات العرقية التي لا أساس لها من الموضوعية]: أولهما معجميٌّ بحتٌ، إن لم يكن سيمياً دلالياً، والثاني صوتي تماماً. ولقد عبر عنهما مثالا ثعلب اللذان أوردهما السيوطي[27]. وهما متكاملان في نهاية الأمر، وإن لم ينتبه إلى الصلة القائمة بينهما، والتي تساعد بدون شك على وضع تعريف مفيد **للمولد**. ولا شك أن تلك الصلة واضحة في الأمثلة العديدة التي قدمها السيوطي[28].

1 - 5 وذلك ما أدركه الشيخ عبد القادر المغربي[29] في عرضه الطريف المخصص للمظهر المعجمي من المسألة، حيث يسعى إلى تعريف مفهوم **المولد** الذي يفيد الكلمات غير القاموسية والعامية. ففي استقرائه المتعلق «بالكلمات غير القاموسية»[30]، والمعروض على الدوائر اللغوية المعاصرة، سعى إلى تصنيف **المولد** إلى سبعة أنواع. فالخمسة الأولى منها تشمل مصطلحات غير قاموسية، استعملها العرب من الفصحاء وغير الفصحاء (فالأولون يمثلهم محمد عبده! والآخرون الطبري!). أما النوع السادس فهو يهم تعريب الأساليب. أما النوع السابع الذي يهمنا فهو يخص المصطلحات التي لا يستعملها **الخواص** بل **العوام** للتخاطب.

ولقد اعترف الشيخ المغربي، على الرغم من استغراب زملائه، بالفصاحة للنوع السابع المذكور، لأن الكثرة من المتخاطبين بالعربية يستعملونه[31]. ولا شك أن هذا التصور يطعن في المقاربة التاريخية العرقية **للمولد**، التي دافع عنها الصفويون من المجمعيين، لا سيما الأزهريون منهم الذين يعتمدون موضوع الفصاحة المحبب لديهم للمحافظة على تصورهم الاستاتيكي لعروبة اللغة.

ولقد استخلص المجمع من هذه المداولات في نهاية الأمر تعريفاً للمسألة،

---

(27) نفس المصدر ص 335 حيث يقدم لنا الشيخ حسين والي أمثلة متضاربة من المولد.

(28) السيوطي، المزهر 304/1 - 321.

(29) محاضر 297/1، 321 - 330.

(30) نفس المصدر.

(31) إن هذه المقاربة تذكرنا برأي أبي عمرو بن العلاء الذي كان يعرف الفصيح بما «يحمل على الكثير». وهي تذكرنا أيضاً برأي ابن جني الذي يفيد بأن جميع اللهجات «حجة». انظر السيوطي ـ المزهر 185/1، 257.

فأقر أن **المولد** يفيد اللفظ الذي استعمله **المولدون**. وهو يختلف عما استعمله العرب، ويتكون من نوعين:

النوع الأول هو الذي يستنبطونه باعتماد طرق الكلام العربي ومنها المجاز، والاشتقاق وما شابههما. فهو يشمل المصطلحات العلمية والتقنية إلخ. . . فهو عربي يعتد به.

أما النوع الثاني فهو الذي لم يعتمدوا فيه طرق الكلام العربي سواء باستعمال لفظ أعجمي، لم يعرب (ولقد سبق للمجمع أن اتخذ قراراً في شأنه) أو لفظ قد تغير صوتياً أو دلالياً لا يمكن تصويبه أو لفظاً مرتجلاً. والمجمع لا يجيز إدراج النوعين الأخيرين في الكلام الفصيح(32).

2 - 1 إن هذا القرار المتعلق باختيار الألفاظ والتعريفات الصحيحة نسبياً يميل في نهاية الأمر إلى المقاربة التاريخية العرقية والاستاتيكية للغة التي ترفض العامية باسم معايير فصاحية قد وضعت في القرن الثاني الهجري. وبالتالي يمكن أن ندرك رد فعل فارس نمر، الصحفي الذي يواجه يومياً مشاكل اللغة. فلقد بين أن ذلك القرار لا يأخذ بعين الاعتبار الألفاظ التي يستعملها الشعب في ظروف خاصة(33)، من ذلك الأزجال التي تتميز بفصاحة عالية، وكذلك المصطلحات العامية التي لا مقابل لها في العربية(34). لكن رأي الشيخ أحمد الإسكندري، المكلف بالاحتجاج لذلك القرار باسم المجمع، جاء مخالفاً له إذ إنـه اعتبر أن إدراج العامية في اللغة الفصيحة، مثلما هو الشأن في لغة المسرح، والصحف، يكون خرقاً للغة. ولقد دعا الدولة والرعايا المصريين إلى محاربة هذه الآفة التي ستقضي على اللغة وآدابها. وذلك حسب قرار المجمع المتفق عليه أثناء الدورة الأولى للمحافظة على اللغة ووقايتها من الكلمات الأعجمية والعامية(35).

---

(32) محاضرة 330/1، انظر في هذا الشأن أيضاً ص 333، 346، 348؛ ومحاضر 6/2، ومجلة مجمع القاهرة 6/2 - 8.

(33) B. Faris, les difficultés d'ordre linguistique, culturel et social que rencontre un ecrivain arabe moderne, spécialement en Egypte, R.E.I. 1936 P. 221 - 242.

(34) محاضر 347/1.

(35) مجلة مجمع القاهرة 8/2.

إن هذا النوع من ردود الفعل لا يريد أن يقر أن اللهجات ولا سيما اللهجات المحلية قد أثارت مسائل هامة ضمن جميع اللغات بما في ذلك اللغتين اليونانية والفرنسية «إننا نفكر، عندما نستمع إلى العرب، في القس غرغوار Gregoire وفي تقريره عن ضرورة القضاء على اللهجات المحلية، وقد تلاه أمام لاكنفنسيون، 16 براريال السنة الثانية (6 يونيو 1749)»[36]. أي أيام الثورة الفرنسية.

إن المداولات التي جرت حول هذا القرار المتفق عليه نهائياً، تبين أن قضية المولد والعامية ظلت معلقة لا سيما عندما نلاحظ الاتفاق الضمني بين المجمعيين على إدراج العامية في الفصيح لا سيما في المستوى العلمي[37].

2 - 2 إن هذا الموقف الواقعي لا يرتكز على قرار علمي واضح. ولقد كلف المستشرق الألماني ليتمان بتقديم تقرير يوضح فيه الطرق التي ستعتمد لدراسة اللهجات[38]. وكان عليه أن يقدم ذلك التقرير إلى المجمعيين في الدورة الثانية. ولم ينتظر المجمع ذلك التقرير، إذ أنه شرع منذ دورته الأولى في اعتماد المولد في مستوى التطبيق. ولقد اقترحت لجنة اللهجات إذاك دراسة معجم الألفاظ العامية لأحمد تيمور باشا، الذي يعرفه المستشرق نلينو[39] بأنه معجم هام يشتمل على الألفاظ العامية مصحوبة بتفسير تاريخي واجتماعي[40] ولقد تهاون المجمع والإدارة المصرية في الاهتمام به فلم يصدر إلا سنة 1960، اعتباراً لمصاعب كثيرة منها المصاعب المالية[41]. ولم تعالج قضية اللهجات معالجة جدية إلا في الدورة الثانية للمجمع، على أن تلك المعالجة لم تأخذ بعين الاعتبار مشاكل اللهجات في حد ذاتها بل مشاكل اللغة العربية الفصيحة. إذ إن بعضهم كان يرى من الأحسن استعمال عامية مهذبة ومؤالفة، والاستغناء عن مصطلحات عربية مهجورة[42]. ويبدو ذلك أمراً

---

(36) J. Cantineau, La dialectologie arabe P. 169 (note 1).

(37) محاضر 348/1 - 349.

(38) نفس المصدر ص 379 وما بعدها.

(39) نفس المصدر ص 291. ولقد كان نللينو قد اقترح نشر ذلك المعجم.

(40) نفس المصدر ص 443.

(41) نفس المصدر ص 443 - 444؛ مجلة مجمع القاهرة 329/12.

(42) نفس المصدر 117/2 - 119، انظر كذلك ص 121.

غريباً إذ قد فضل العامي على الفصيح. فلن يقوم مقام العامية المجاز والتعريب والاشتقاق إلا إذا لم تـفِ تلك اللغة بالحاجة. فعلي الجارم مثلاً كان يرى ضرورة البحث عن المصطلحات في مرجعين أساسيين: المعاجم وفي اللغة العامية. ومثال ذلك أن المعاجم توفر لنا مصطلح «الصنبور» والعامية مصطلح «حنفية الماء». فالصواب عنده أن نأخذ بهما ونعرضهما على المستعملين لاختيار الأنسب منهما[43]. وبالتالي يستحسن اختيار «عقرب الساعة» على المصطلح المشتق «المشير» ـ وعلى هذا الأساس اقترح بعضهم أن تعوض كلمة «المعاجم» بكلمة «المراجع» حتى لا يقتصر البحث على معاجم اللغة فحسب. إلا أن هذه المقاربة لم تفلح لأن المجمع قد دعي إلى اعتماد الفصيح دون غيره حسبما تنص على ذلك لائحته الداخلية[44].

2 - 3 واتفقت الأغلبية من المجمعيين على هذا الرأي الأخير، رغم رأي فارس نمر الذي تساءل إن كان الهدف من ذلك اعتماد المصطلح الذي هجره العرب أنفسهم ليقوم مقام المصطلح الأوروبي أو العامي[45]. وكان الجواب يبعث على الحيرة إذ إن بعض المجمعيين من الشيوخ كان يرى الاحتفاظ بالألفاظ العربية المهجورة التي يمكن أن نجد لها مقابلات في اللغة الشعبية، للتعبير عما يجب أن تعبر عنه[46]. لكن ما المراد **باللفظ المهجور**؟ فهو يفيد عند بعضهم **الممات ويفيد الغريب**[47] عند البعض الآخر، دون أن يقدم أحد الشقين البراهين الضرورية على صحة هذا أو ذاك، فضلاً عن مفهوم مصطلح **المتروك**[48] الذي يستعمله شق ثالث. المهم من كل هذا أن المصطلح يثير مشكلتين عندما يستعمل حسب مفهوم ليس له صلة بمفهومه الأصلي، أو عندما يستعمل حسب مفهوم جديد تماماً نابع من العامية. ولقد ظلت الحالة في هذا الشأن على ما هي عليه من اضطراب وارتجال[49].

---

(43) نفس المصدر ص 123. والملاحظ أن «الصنبور» تفيد النخلة القديمة و«الحنفية» نسبة إلى أبي حنيفة الذي يعتبر أول من استعملها.

(44) نفس المصدر ص 125.

(45) نفس المصدر ص 138.

(46) نفس المصدر ص 139.

(47) نفس المصدر ص 143.

(48) السيوطي، المزهر 218/1 - 220.

(49) محاضر 144/2 وما بعدها.

دراسة اللهجات بين التأييد والرفض:

ولم تدرس الدورة الثالثة قضية اللهجات المدرجة قانونياً في دستور المجمع الأساسي وفي قراراته[50]. ولقد أثارت القضية وزارة التربية في الدورة الرابعة، بإيعاز على ما يبدو من مجمعيين وجهاء أدرجوا المسألة في المراسيم الجديدة المتعلقة بالمجمع[51]. والملاحظ في هذا الشأن أن محاضر الجلسات تشهد بأن اللغة العامية كانت موضوع جدال عنيف في تلك الدورة بين مؤيدين، ومنهم فارس نمر، ومنصور فهمي، ونللينو، وماسينيون، وليتمان، ومعارضين ومنهم علي الجارم، والشيخ الإسكندري وأحمد العوامري، وهم ثلاثتهم من متفقدي التعليم. ولقد أيدهم في موقفهم رئيس المجمع الذي لم يفلح في أن يجنب المجمع المهاترات العنيفة التي جرت بين أعضائه، مما جعل المجمع **يقرر عدم نشر محاضر جلسات هذا الموضوع حتى لا يمس بمنزلة المجمعيين الذين طرحوا الموضوع على البرلمان.**

إن هذه المجابهة التي انتهت بالمحافظة على تلك الدراسات بقانون المجمع[52]، قد وجهت توجيهاً جديداً أعمال لجنة اللهجات، انطلاقاً من سنة 1941. فاتسع ميدان عملها وأصبحت تدعى **لجنة اللهجات والنصوص القديمة**، وعدلت هيأتها، وترأسها فارس نمر الذي قدم تقريراً للمجمع يعطي الأولوية للهجة المصرية بالنسبة للهجات العربية الأخرى القديمة منها والحديثة[53]. وتشمل تلك الدراسة، باعتماد كل الوسائل والطرق الحديثة، أصوات اللهجة المصرية وصرفها ونحوها وأساليبها، وكل المؤلفات العربية والأجنبية التي عالجتها.

2 - 4 إلا أنّ مجلس المجمع ومؤتمره لم يوافقا على هذا البرنامج الواسع، واقتصرا على الموافقة على مبدىء وعلى بعض التطبيقات. فانحصر الأمر في دراسة اللهجات العربية باعتماد مبدىء القراءات القرآنية[54] القديمة. ولقد دعي بعض

(50) مجموعة القرارات ص 15.

(51) محاضر 31/4 - 33، 56 - 57؛ مجلة مجمع القاهرة 175/5.

(52) مجلة مجمع القاهرة 175/5، 178/6. ولقد حافظ النظام الجمهوري كذلك على تلك الدراسات. انظر مجلة مجمع القاهرة 8/هـ.

(53) أينوليتمان: لهجات عربية، مجلة مجمع القاهرة 247/3 - 253 وكان ليتمان المجمعي الوحيد المهتم باللهجات العربية القديمة جداً.

(54) مجلة مجمع القاهرة 193/5؛ مجموعة القرارات ص 16.

المجمعيين إلى تطبيق هذا المبدىء على اللهجة المصرية، وكلف آخرون بتقديم تقرير عن الطرق الصالحة لدراسة تلك اللهجات، وربط تلك الدراسة بمختلف العلوم وبدراسات المستشرقين في هذا الميدان. ولقد طلب من اللجنة أولاً أن تنهي أعمالها السابقة بعد أن تكون قد شرعت في وضع أسس أعمالها المقبلة.

ولقد اقتصر المجمع على هذه المواقف العامة التي لن تطبق مثلما كان الشأن بالنسبة لقرارات سابقة. وعمد إلى تغيير أعضاء لجنة اللهجات اللذين كانوا، باستثناء الشيخ حسين والي، من أصحاب نزعة الحداثة(55). ولقد كلفت هذه اللجنة بوجود حل وسط بين اللغة العامية واللغة الكلاسيكية(56). ونتج عن هذا التصور نتيجة مهمة تنحصر في مشاركة أخصائيين في اللهجات(57) من العرب والأجانب في أعمال اللجنة، فأدخلوا على طرق عملها تحويرات جوهرية، مما مكن من وضع مقاربة واضحة ودقيقة كان لها أثرها على الدراسات المتوالية التي جرت بالمجمع أو التي قدمها المجمعيون(58). ويعود الفضل في هذا الميدان بالخصوص إلى المجمعي محمد فريد أبو حديد، عضو اللجنة(59) الذي تجرأ، بعد محاولة عيسى إسكندر المعلوف، على إبراز خصائص ومميزات اللغة العربية العامية مبيناً أنها تكون في حد ذاتها لغة مستقلة تستحق قواعدها أن تقارن بقواعد العربية الكلاسيكية. فلقد لاحظ أن وجود العربية العامية ضمن العربية الكلاسيكية ليست بدعة في تطور اللغات، بل تُبين بوضوح أن اللغة صورة حية عن حياة الشعوب. فالمتتبع للغة العربية الفصيحة يدرك أنها تتغير وتتطور عبر التاريخ(60) وباستمرار. فلقد تطورت ألفاظها ونحوها وأساليبها، حتى بعد نزول القرآن الذي فرض لهجة قريش وقواعدها. وكان للحدث القرآني

---

(55) نفس المصدر 178/6.

(56) مجلة مجمع القاهرة 42/7.

(57) نفس المصدر ص 169.

(58) محمد كرد علي: عجائب اللهجات، مجلة مجمع القاهرة 128/7 - 133. إن هذا الموقف المؤيد للهجات يدل على تطور بالنسبة لما سبق منه. انظر مجلة مجمع دمشق 115/28 - 116 حيث ينتقد مقالاً بجريدة **الأخبار** يقترح عدم تلقين الفصيح للأطفال. انظر كذلك الحاشية 13 من هذا الفصل حيث يهاجم دعاة اللهجات بالمجمع.

(59) محمد فريد أبو حديد: موقف اللغة، مجلة مجمع اللغة 205/7 - 218.

(60) نفس المصدر ص 205.

وقدسيته نتيجة هامة بالنسبة للغة الفصيحة: وضع قواعد مقننة ونظام لغوي دام 13 قرناً. ولقد كان ذلك الاستقرار عاملاً على تحجرها حتى فقدت مرونتها التي تعتبر ضرورة للتطور، ومنعها من التعبير عن حاجات الحياة اليومية والعلاقات الإنسانية. فنشأت قطيعة بين لغة الثقافة والآداب والفكر، ولغة الأسواق والعلاقات الإنسانية اليومية. فأصبحت اللغة الفصيحة لغة دراسات بعد أن كانت لغة تخاطب في جميع الميادين[61]. إننا قد ورثنا موقفنا هذا عن القدامى الذين رموا بكل تطور. فالقضية تستلزم، حسب رأيه، أن نقر اختياراً خطيراً مثل الاختيار الذي أقدم عليه القدامى، من ذلك أن نميز بين أمرين: أما الاكتفاء بحياة فكرية معزولة عن الحياة الجماعية وبدمقراطية مصطنعة خادعة ترمي بالجماهير، التي تكون الأمة، في غياهب الجهالة والقحل الثقافي والنفساني، وإما أن نفضل الحياة المعاصرة والمقبلة وذلك بالتضحية بالثقافة القديمة وبقطع الصلة مع ماضينا المجيد[62]. ولا شك أن هذا الرأي لا يبعد عن رأي ميخائيل نعيمة في المسرح، إذ كان يرى وجوب كتابة كل المسرحيات باللغة العامية رغم ما لذلك من وقع على اللغة الأدبية. وذلك ما يكون كارثة. لكن ما الحل[63]؟.

2 - 5 إن استبداد الماضي الذي يخشى سلطانهُ أكثر مما يخشى محتواه ومتناقضاته، قد آل غالباً إلى نتائج تحير العقل، باعتبار الآراء النقدية والإصلاحية المذكورة أعلاه. فيبدو أن النقد يتجمد بدون داع، كلما تعلق الأمر باعتماد اختيار معين. فينقلب ذلك النقد عند جميع المجمعيين الإصلاحيين إلى تحفظ ومحافظة لغوية يخفيان في الواقع حيرتهم، ويشهدان على ترددهم بين الإقبال على الإصلاح وخشية التهمة بالقضاء على العربية[64]. ولذلك لا يمكن أن نستغرب من الموقف المتناقض الذي يرى أن أغلب الألفاظ العامية تعتبر ألفاظاً فصيحة قرشية، أو فصيحة

---

(61) نفس المصدر. والملاحظ أن المؤلف يعمم لحاجة في نفس يعقوب لأن العربية الفصحى لم تبق لغة تخاطب منذ القرن الرابع هجرياً/ العاشر ميلادياً انظر J. Füch, Arabiya P. 131 - 159.

(62) محمد فريد أبو حديد، موقف اللغة، مجلة مجمع القاهرة 206/7.

(63) J. Lecerf, Litterature dialectale, B.E. 02 (1932) P. 18.

(64) محي الدين الخطيب: لغة القرآن والتطور ـ مجلة الفتح عدد 850، ذو الحجة 1366 هـ ص 1 - 14 حيث يتهم المجمعي فريد أبو حديد والمجمع بتعويض لغة القرآن باللغة العامية. ولقد رد عليه المجمعي بمقال عنوانه «لقد ظلمتني» بمجلة الفتح عدد 852، صفر 1367 هـ، ص 5 - 8.

بالنسبة للهجة عربية أو محرفة بغية النطق بها بسهولة[65]. وبالتالي وجب تقويمها باعتبار مبدأين: إقرار كل ما يمكن من الألفاظ المعروضة ثم صوغ كل لفظ عامي حسب صيغة تكون أقرب ما يمكن من الفصحى. ويمكن المضي في اعتماد هذين المبدأين المتناقضين «بالرفق والتدرج».

ولقد ظلت مقاربات المجمعيين متضاربة، بقدر ما ظلت العربية العامية منبوذة باعتبار مكانة اللغة العربية التي أفسدها، حسب رأيهم، الأعاجم من المسلمين[66]. ولا شك أن ذلك يكون أحكاماً مسبقة لا أساس لها من الصحة لغوياً وتاريخياً، لأنها خاطئة، غايتها أن تحول دون كل محاولة إلى وضع قواعد مجددة.

3 - 1 ولم يمنع ذلك التهافت الأخصائيين من أعضاء لجنة اللهجات من أن يعرضوا على المجمع برنامجاً جديداً يطمح إلى الشمول، ويسعى إلى استخلاص مقاربة نهائية وواضحة لدراسة اللهجات. وقد عرض هذا البرنامج بمبادئه الخمسة على المؤتمر[67]. فهو يؤكد أولاً على استقراء الألفاظ والتراكيب المستعملة في الأقطار الناطقة بالعربية، لضبط أصواتها ومعانيها التي يجب أن تسجل بالمعاجم والأطالس اللغوية. وعلى هذا الأساس كان لا بد من النظر في الدراسات العربية وغيرها من اللغات المخصصة للهجات العربية للاستفادة منها. ولقد خصصت نشرات استفتائية لتعالج جميع المواضيع اللغوية ولتحقق ذلك الاستقراء. ودعي الدارسون إلى الاتصال بالجمعيات المتكونة من العرب غير المصريين الموجودين بمصر، لاستقراء لهجاتهم، وضبط معجم ألفاظ كل مجموعة. ويستكمل ذلك باستقراءات يقوم بها أخصائيون في أقطار تلك المجموعات. يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من العمل يحتاج إلى تجهيزات علمية وإلى اعتماد نظام صوتي عربي لرسم مختلف المظاهر الصوتية الخاصة بكل مجموعة.

---

(65) محمد فريد أبو حديد، موقف اللغة، مجلة مجمع القاهرة 209/7.

(66) تقرير لجنة العامية والفصحى، مجلة مجمع القاهرة 233/7. وذلك رأي خاطىء تماماً لأن العربية مدينة في علومها وآدابها لكتاب ولغويين ومحدثين ومفسرين لم يكونوا عرباً بل مسلمين.

(67) دراسة اللهجات في المجمع: تقرير لجنة اللهجات وقرار مؤتمر المجمع ـ مجلة مجمع القاهرة 316/7 - 318 ـ انظر كذلك إبراهيم مدكور: مجمع ص 48 - 49. ولقد وضع هذا البرنامج المستشرق نللينو.

أما المبدأ الثاني، فهو يستوجب تحقيق ظروف مناسبة للباحثين والمستقرئين، حتى يقوموا باستقراءات تتعلق بالخصوص باللهجات المعاصرة المحلية منها والاجتماعية، أي السائدة في منطقة أو في شريحة اجتماعية معينة. وذلك من شأنه أن يربط تطور اللغة بالوسط الجغرافي والمستوى الاجتماعي السائد[68]. وهذا من شأنه أيضاً أن يقودنا إلى المبدأ الثالث الذي يستوجب القيام بدراسات مقارنة صوتية ومعجمية بين مختلف اللهجات العصرية، ثم مع اللهجات القديمة لاستخلاص قوانين ومبادىء لغوية. وفي هذا السياق لا بد من وضع أطالس لغوية لضبط التطور الصوتي والمعجمي بدقة في مختلف مناطق العالم العربي.

المبدأ الرابع الذي يذكّر بمبدىء قد سبق أن أقـرّ، يعتبر تكملة للمبـدىء السابق لأنه يطرق مسألة روايات اللهجات العربية القديمة المستخرجة من المعاجم والمؤلفات التراثية. ولقد اختير لسان العرب ليكون محل دراسة في هذا الميدان، ليقارن محتواه بما يستجمع من لهجات عربية حديثة. ولقد دعي الأخصائيون في التاريخ الإسلامي إلى المساهمة في الأبحاث التي تخص هجرة القبائل العربية في مختلف العصور، لأنها قد أثرت على اللهجات المحلية وعلى تطورها وتنوعها[69]. لقد كانت مجموعة تلك المبادىء مثالية، لأنها كانت تريد أن تقدم لنا نظرة شاملة عن الموضوع، وأن توفر مقاربة علمية في شأن دراسة اللهجات. لكن يجدر أن نلاحظ أن هذا البرنامج الجديد واسع للغاية، مما يعسر تطبيقه كله، فضلاً عن بعض مظاهره المصطنعة، وعن وسائل المجمع المادية الضعيفة. يضاف إلى ذلك عدم توفر الأخصائيين في الموضوع، ومعارضة المحافظين من اللغويين لهذا البرنامج الجريء بل الثوري. **فالعملية كلها تشهد بالجهود اليائسة من أجل التوفيق النظري المرجو والمستحيل بين العربية الفصحى ولهجاتها**. ويعود ذلك الفشل في جله إلى معارضة دعاة الفصاحة والصفوية اللغوية.

اللهجات ومفهوم السماع من المحدثين:

3 - 2 عاد المجمع إلى الموضوع من جديد، عندما نبهه إلى تلك المشاكل

(68) دراسة اللهجات ص 317.

(69) نفس المصدر ص 318.

المستعصية المجمعي أحمد حسن الزيات[70] الذي دعا إلى تخليص موضوع الفصاحة من بوتقة تعريفها القديم الغامض، وإلى السماح للعرب المحدثين بتجديد قواعد العربية، لأنه كان يرى أن المجمع الذي يعتبر الحجة اللغوية، محق بأن يضيف، وأن يحذف وأن يعدل من قواعد العربية في نطاق مبادئها العامة. فالمجمع، حسب رأيه، يكبل نفسه، ولا يستعمل حقه في التشريع اللغوي الذي يعتمد فيه على القدماء[71]، فلا داعي إلى اعتماد ابن فارس وتعريفاته العرقية والمكانية والزمانية للفصاحة. ولا بد أن ندرك أن المتكلمين بالعامية كانوا يمثلون 90 في المائة من الأمة العربية الفصيحة في عهدها المجيد. فإن كانت الفصحى نهراً ينشأ من الأمطار، فالعامية بحر تصب فيه جميع الأنهار[72]. فأزمة العربية يستجد حلها عندما تتداخل العامية والفصحى وتنشأ منهما الفصاحة الحديثة.

فلقد وجب عندئذٍ إقرار هذا الواقع والاعتقاد خاصة بأن وضع المصطلحات لا يحده حد، لأنه حق مطلق من حق كل فرد من الأمة ونخبتها وجماهيرها الشعبية. وبالتالي وجب فتح الأبواب واسعة لوضع المصطلحات بالوسائل المعروفة من ارتجال وتجوز.

ولا بد من جهة أخرى إعطاء قيمة جديدة للمولد، حتى تساوي مفرداته المفردات القديمة، ولا بد كذلك فتح باب القياس حتى يشمل الصيغ المقررة قياسياً والتي لم تقرر كذلك. ولذلك وجب تحرير السماع من الحدود الزمنية والمكانية حتى يسمع من الشرائح الاجتماعية المختلفة مثل الحدادين، والنجارين والبنائين وكل الذين لهم حرفة أو مهنة[73]. ولقد نتج عن هذا الموقف قراران يقران مبدئياً الأخذ بالألفاظ العامية. فهما يؤكدان على مبدىء دراسة الألفاظ الشائعة وعلى قبول السماع من المحدثين. ويدعو القرار الأول إلى دراسة كل كلمة شائعة شريطة أن تكون مستساغة، وإن كان ليس لها مقابل عربي يمكن استعماله[74]. أما القرار الثاني فإنه

---

(70) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي، مجلة مجمع القاهرة 80/8 - 116.

(71) نفس المصدر ص 110.

(72) نفس المصدر ص 115.

(73) نفس المصدر ص 116.

(74)مجموعة القرارات ص 13.

يقر السماع من العرب المحدثين شريطة أن تدرس كل كلمة على حدة قبل قبولها[75].

3 - 3 والملاحظ أن هذين القرارين المحدودين، لا يكونان خطراً على العربية الفصيحة بل يساعدان على تيسيرها بإرجاع كل شيء إلى قواعدها، وإن كان من العسير على القرارين أن يدعوا إلى حل جديد أو إلى حل وسط. وعلى كل حال فإن اللغة العامية التي تتسرب باحتشام إلى المجمع لم تعتبر مرجعاً من مراجع الفصاحة المذكورة في القرارين. وبالتالي ظلت الازدواجية اللغوية مشكلاً، بقيت حدته متعلقة بالتعريف التقعيدي المعياري الذي استبد بها وبالمداولات والمهاترات الحادة التي تحيط بها، والتي ما انفكت في جلها تعتبر اللغة العامية حادثة طارئة في تاريخ اللغة العربية. فالغالب على الظن أن المجمعيين لم يدركوا كل الإدراك أن حدة المشكل لم تنشأ في العصر الحديث، لأن الجاحظ قد أشار إلى تعقد المسألة منذ القرن الثاني الهجري، وإلى ما طرأ على اللغة الفصيحة البدوية وعلى تغيرها عندما احتكت بالمدن والفلاحين وباللهجات المحلية التي تستعملها الطبقات الدنيا، وبملاحنات الباعة أو الشحاذين وبمصطلحات التجارة وأصحاب المهن، والنطق الخاطىء وبالتشدق اللغوي[76].

لقد آلت أغلبية القرارات والاحترازات المتخذة في هذا الشأن إلى نوع من **التوقيف الفرعي** الذي يستمد أسسه من الدفاع عن العربية الكلاسيكية وسلامتها. وأصبحت المبادرات أو المقاربات الجريئة تكراراً[77] يدعو إلى المحافظة، دون التقدم

---

(75) نفس المصدر ص 14.

(76) دائرة المعارف الإسلامية 588/1 الطبعة الثانية.

(77) يظهر التردد في مقالات عدة. انظر مقالات رضا الشبيبي.

أ - بين الفصحى ولهجاتها، مجلة مجمع القاهرة 70/9 - 77.

ب - بلبلة اللهجات، مجلة مجمع القاهرة 135/12 - 137.

ج - في تاريخ اللهجة، مجلة مجمع القاهرة 129/12 - 134.

انظر. كذلك أ. أ. أمين: كلمات من اللهجات السودانية، مجلة مجمع القاهرة 122/9 - 127، وفي مقالات محمود عباس العقاد.

أ - من اللهجات العامية آمال، مجلة مجمع القاهرة 107/10 - 109.

ب - أغراض البحوث في الفصحى والعامية، مجلة مجمع القاهرة 75/11 - 78.

وفي مقالات محمود تيمور: سلطان اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 63/11 - 74.

وفريد أبو حديد: بعض ملاحظات، بحوث (1960) ص 137 - 151.

بالمسألة. ولقد أشار أحمد حسن الزيات إلى ذلك مبيناً أن المجمع لا يأبه باللغة العامية، لغة المنزل والشارع والأسواق والصناعة والمعامل والحقول[78]. ولقد سبقه في ذلك شفيق حسين المصري عندما لاحظ أن جمال اللغة العامية وجلالها لا يحجبهما إلا ما تلاقيه من احتقار ونفور عند المثقفين. ففيها فلسفة مخلصة، وحكمة قويمة، وروح طريفة، ومرح مستطاب[79]. أما محمود تيمور الذي تتناقض آراؤه في شأنها، فلقد سعى إلى تلخيص المسألة من الاضطرابات التي تتخبط فيها، مبيناً أن الخلافات القائمة بين المجمعيين في شأنها، تبدو واهية لو درست اللغة العامية دراسة عميقة، لأن تاريخ تلك اللغة قديم قدم اللغة الفصحى. وهي تستمد خصائصها المعجمية والصرفية والنحوية والأسلوبية من الفصيح، مثلما تشهد بذلك الآداب العربية نفسها[80]. فكان يرى أن انعدام الإعراب في النصوص العامية، مبرر بقدر ما يبرر وجود الإعراب في النصوص القديمة. وبالتالي علينا ـ حسب رأيه ـ أن نقبل حذف الإعراب لنقبل جميع الألفاظ العامية بدون تحفظ.

المعجمية العامية:

3 - 4 ولم يكتب النجاح لهذه الخاتمة، بل إنها آلت إلى عكس ذلك أي إلى تطويع العامي إلى الفصيح، لأنه مستمد منه في جله[81]. ولقد اعتمد نفس التأويل بالنسبة للألفاظ العامية المستعملة في المصطلحات العلمية، لا سيما في ألفاظ الزراعة والمواليد، لأن مجمعيين سوريين، وهما عبد القادر المغربي[82] ومصطفى الشهابي[83]، قد دعيا إلى الاستئناس بالألفاظ العامية لملء الفراغ بالمعاجم الكبرى التي غفلت عن جمع تلك الألفاظ العلمية، المستعملة عند الفلاحين، والمهنيين، والبياطرة الخ. . . إلا أن ذلك لم يمنع المجمع من الرمي بالمظهر العامي من المولد باعتبار أن القدامى لم يستعملوه[84]. ولقد تجاهل المجمع مؤلفات الأخصائيين الذين

(78) أحمد حسن الزيات: المجمع واللغة العامة، مجلة مجمع القاهرة 33/9.

(79) H. Peres. Preface des auteurs arabes a leurs romans A.I.E.O. 5 (1939 - 1941) P.74.

(80) محمود تيمور: العامية الفصحى، مجلة مجمع القاهرة 123/13.

(81) إبراهيم مدكور: مجمع ص 49 - 50.

(82) عبد القادر المغربي: تصويب كلمات شائعة، مجلة مجمع القاهرة 97/9 - 100.

(83) مصطفى الشهابي، المولد، مجلة مجمع القاهرة 91/13 - 94.

(84) نفس المصدر ص 92.

يجنحون إلى المولد بجميع أنواعه عند وضع المصطلحات العلمية. فمن الغريب مثلاً أن لم تحظ الألفاظ المعجمية العامية بدراسة، ولم يعتن كذلك بألفاظها المعربة والدخيلة التي تستعملها العربية الفصحى نفسها.

والمهم في هذا المظهر من هذه القضية معرفة رأي المجمع والمجمعيين في تلك المعربات في العامية سواء القديم منها والحديث، وهي متأتية من منابع شتى، تنتسب حسبما يبدو إلى مستوى ثالث بالنسبة للعربية الفصحى، فضلاً عن نسبتها للعامية. ولا شك أن الاعتناء بها كان يبدو تافهاً في تلك الظروف لأسباب عدة، إلا أنه لم يصدر في شأنها أحكام تخص بالذات الاعتباطية اللغوية التي تتميز بها كل المعربات والدخيلات. وذلك ما يجعلنا نؤكد على أن المجمع قد طرق قضايا المعرب والدخيل، دون أن يميز بين ما هو معروف بالمعرب العلمي والشعبي، ومالهما من اختلافات. ولقد دعا بعضهم، رغم كل ذلك، إلى اعتبار الفائدة التي يمكن أن نفيد منها بوضع معاجم خاصة باللغة العامية، واللهجات المحلية، والملاحنات، ولغو مختلف الأقطار العربية، وذلك على غرار المعاجم الأوروبية[85]. لكن كان من العسير قبول هذا المبدىء سنة 1946. وقد أشار إليه الجاحظ فيما سبق. وذلك ما دعا محمد كرد علي إلى الاعتناء بالمسألة لأن أجدادنا كانوا ـ حسب رأيه ـ ينقلون الألفاظ العلمية إلى العربية باعتماد كل لفظ توفر لديهم، دون التعلق لزوماً بالفصاحة. ولعل أجداد العرب كانوا اعتمدوا نفس الطريقة، عندما نقلوا إلى العربية أسماء المأكولات الفارسية مثلاً[86].

3 - 5 ولقد كان من الممكن اتخاذ قرار يؤكد على ضرورة الاعتناء بأصول العاميات[87] في كل قطر عربي. وكان من الممكن أيضاً إقرار وجود لغات مشتركة بقدر «ما يوجد من أقطار عربية. . . ، فلقد تكونت بصفة مستقلة في مراكز متعددة وما

---

(85) محمد كرد علي: عجائب اللهجات، مجلة مجمع القاهرة 137/7. انظر كذلك Esquisse Historique, I.Kukenheim ص 156 - 166 فيما يتعلق بتعريف اللهجة، واللهجة المحلية، والملاحنة.

(86) محمد كرد علي: عجائب اللهجات ص 130.

(87) شارل كوينتز، آثار، مجلة مجمع القاهرة 326/8 - 334؛ عبد الوهاب عزام: الألفاظ الفارسية، مجلة مجمع القاهرة 362/8 - 365.

زالت منتشرة إلى الآن بالعالم العربي»[88]. إن هذا النوع من المقاربة سائر إلى الفشل لأن دعاة المحافظة والصفوية قد يجدون فيه مبرراً إلى استحالة اختيار لهجة مثال. لكن ذلك لم يثن المجمع، سواء عن طواعية أو عن مضض، عن النظر في بعض المعاجم المخصصة للعامية، ومنها معجم أحمد عيسى الذي قدم للمجمع معجماً عامياً أصوله فصيحة، بغية نشره[89]. وهو معجم في العامية المصرية وعامياتها، مثله مثل معجمي تيمور والداسوقي. ولقد أخذته وزارة التربية المصرية فيما بعد على عاتقها، وقدمته إلى المجمع تحت عنوان «أصول الكلمات العامية في العربية»[90].

إن تدارسه في المجمع يعتبر غنيمة مهمة لأنه سيؤكد من جديد على صولة دعاة المحافظة في هذا الميدان. ويكفينا أن نذكر مثالين لذلك أولهما فعل «برتع»[91] الذي يطلق على الحيوان. فلقد نسبه بعض المجمعيين إلى «بركع»[92]. أما المثال الثاني فهو فعل «دحدح» الذي يجرى به القول في مصر «مش بتدحدح». فالمؤلف اعتبر أنه رباعي من «دحّ» الذي يفيد «أخفى الشيء». أما المجمعيون فلقد رأوا أنه مشتق من «دحداح» إذ يقال «رجل دحداح» أي قصير القامة.

وعلى أساس المثالين السابقين[93] يمكن إبداء ملاحظتين: أولهما أن هذه الصفوية اللغوية المحافظة تقول بأصولية الألفاظ التي تعد من أصعب العلوم، فضلاً عن أن التفسير المقدم يحتاج إلى اعتبار علم دلالة العامية نفسها، لأن «دحدح» تفيد فيها «مشى متمايلاً»، وذلك ما لم يدركه المعجم الوسيط الذي أصدره المجمع،

---

(88) D. Cohen, Koiné, Arabica 9 (Mai 1962) P.144. ويمكن مراجعة:

I.Ronzevalle, notes de dialectologie arabe comparée N.U.S.J. (1914 - 1921).

أما فيما يتعلق باللهجات العربية الأخرى انظر:

Pearson, Index Islamicus 1/723 - 728.

(89) محاضر 57/4.

(90) نفس المصدر ص 377 - 384.

(91) Dozy, Suppl 1/73.

(92) المعجم الوسيط 272/1.

(93) أنيس فريحة: الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية (بدون تاريخ) ص 8 و 51 حيث يعتمد على السريانية والعبرية ليبين أن «دحدح» تفيد «رمى». وهو يفيد في لبنان الشخص الذي يمشي بسرعة.

والذي يرى أن «دح الشيء، في الأرض: أخفاه ودسه فيها». أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق بالاختلافات والتناقضات القائمة بين دعاة المحافظة والصفوية في شأن هذه المعاجم، إذ أن بعضهم قد رفض الموافقة على طبعها، مقدماً تصوره الشخصي في المحافظة على تصور غيره. ولقد سلطت ضغوط رسمية على المجمع، انتهت بطبع المعجم المذكور بعد أن راجعته لجنة خاصة[94] من المحافظين، وإن كانوا غير متفقين على الإصلاح. والمهم من كل هذا أن نشر هذا المعجم يبرر نوعا ما مكانة اللغة العامية ضمن تطور العربية.

4 - 1 فالعربية الحية[95] تبين أن البحث عن مصطلحات عربية موحدة، لا يمنع من إدخال ألفاظ عامية في معاجم العربية المعاصرة، وذلك لتأييد قرار مجمعي يقر السماع من المحدثين، لأن شيوع تلك الألفاظ بالأقطار العربية، يفيد بأنها من أصل عربي، وإن كانت المؤلفات اللغوية قد تجاهلتها[96].

وتؤيد دراسات معاصرة[97] تلك النزعة. لكن ذلك لا يمنع من أن نقر أن دراسة المعجمية العامية لم تأخذ حظها من التروي والتعمق[98]، لأن وضع أسس تلك المعجمية التي تسود فيها الارتجالية لوضع الكلمات[99]، لا يعني مؤالفة الكلمات وإخضاعها للعربية الفصيحة المعاصرة، بل يعني قبولها كما هي، وإن ألزم الأمر إخضاعها إلى قواعد تعتمد مميزاتها واختصاصاتها التي يمكن أن تستفيد منها العربية الفصحى. إن هذا التصور الذي يعسر على المحافظين قبوله، هو رهين دراسات تحضيرية لوضع أسس تلك المعجمية.

أطلس العامية وأصواتها ونحوها:

ولقد اقترح المجمع من خلال ترداداته، وضع أطلس لغوي يسمح بوضع دراسة مستفيضة وعلمية، تستخلص منها أسس العامية التي يمكن أن تعتبر المظهر الدياكروني

---

(94) محاضر 54/5 - 57، 288 - 289.

(95) Ch. Pellat. L'Arabe Vivant, Paris 1952pp. 617 - 77 (en Arabe).

(96) محمد كرد علي: عجائب اللهجات ص 73.

(97) Vincent Monteil, L'Arabe Moderne P.73.

(98) أنيس فريحة: محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها ـ القاهرة 1955؛ ص 99.

(99) عبد القادر المغربي، السليقة في الكلام، مجلة مجمع القاهرة 78/9 - 82.

التطوري للعربية الفصحى الحية. فقدمت مشاريع كثيرة في هذا الشأن منها مشروع نللينو الذي كان يدعو إلى وضع أطالس لتبرير دراسة اللهجات في المجمع[100]. ولقد قدمه ثانية إلى الدورتين الثانية والخامسة، عندما تعلق الأمر بوضع قواعد ـ فيها نظر ـ تهدف إلى أن ترسم رسما صوتيا الأسماء والأماكن الجغرافية التي نطقها عامي أو أجنبي. ولم يكن الأمر يتعلق بمعجم أعلام وبلدان، وهو مشروع عولج فيما بعد خارج المجمع[101].

4 - 2 كانت تلك الاقتراحات تهيئة لقرار لجنة اللهجات التي أكدت على أهمية تلك الأطالس، وعلى ما عسى أن توفره من توضيحات في شأن تاريخ الكلمات، وما تحققه من ضبط لحدود كل لهجة ومناطقها. وبالتالي فهي ستساعد على اكتشاف واقع تاريخي واجتماعي سيكون له أثره في اكتشاف الأصول اللغوية[102]. ولقد ركزت اللجنة بصفة خاصة على التقنيات والطرق الواجب اعتمادها لوضع تلك الأطالس[103]. فاعتني بالطرق الفرنسية والألمانية في هذا الميدان، اعتماداً على أعمال Wenker و Gillieron وبالشروط التي يجب أن تتوفر في **الرواد والرواة اللغويين**[104] الذين سيتعهدون بوضع الأسئلة اللغوية[105] وتطبيقها.

وتبع هذه المبادرة مبادرة أخرى قدمها المستشرق ماسينيون[106] تعالج مستلزمات أطلس مصري يهتم بألفاظ الحرف والمهن، على غرار **قاموس الصناعات الشامية** للقاسمي[107] ويتجاوز حتى مؤلف Gillieron. ولقد عرض على المجمع نموذجان منه، لا سيما التعليمات التطبيقية التي وضعها سنة Marcel Maget 1949، مصحوبة بأربعين لوحة؛ وهي عبارة عن نسخ من الأثاث المنزلية من ريف فرنسا

---

(100) محاضر 289/1.

(101) أنيس فريحة: أسماء المدن والقرى اللبنانية، بيروت 1956 ص 368.

(102) مجلة مجمع القاهرة 318/7.

(103) خليل عساكر: الأطلس اللغوي، مجلة مجمع القاهرة 379/7 - 384.

(104) انظر في هذا الشأن: J. Cantineau, Enquête B.L. S.P.T. 34 (1933) P.173 - 185.

(105) خليل عساكر المذكور سابقاً ص 318 حيث يستعمل طريقة الألماني Wenker.

(106) لويس ماسينيون: أشياء ضرورية لوضع أطلس مصري، مجلة مجمع القاهرة 157/8 - 158.

(107) قاموس الصناعات الشامية ـ نشر ظافر القاسمي ـ جزءان باريس ـ لاهاي Mouton - 1960.

وقراها. وسبق إلى المستشرق كانتينو أن نبه إلى ضرورة هذا المعجم العربي، لا سيما وأن الآثاث والتحف العربية آخذة في الاندثار بسبب انتشار التعليم والتقنيات الحديثة وخاصة الراديو[108].

4 - 3 ولقد باءت كل هذه المشاريع بالفشل، فأتى عليها غبار ملفات اللجان. وكذلك كان شأن مجهودات شارل كوينتز، الاختصاصي في اللهجات، والخبير لدى المجمع الذي ألف أطلساً لغوياً[109] في إحدى عشرة لوحة صوتية، وست عشرة لوحة صرفية وثلاث لوحات في الألفاظ[110] لم يستفد منها أبداً حسبما وصل إليه علمنا.

نختم هذا القسم المخصص لألفاظ اللغة العامية، بدراسة أعمال لجنة اللهجات وبقرار المجمع المتعلق باستعمال أسماء الشهور[111] التي تختلف من قطر لآخر، لا سيما وأن منها ما يعتمد أسماء موحدة قبل الإسلام، مأخوذة من السريانية، والقبطية واللاتينية. ولقد أقر القرار المذكور[112] اعتماد الرزنامات الهجرية والرومانية والسريانية والقبطية. أما في سوريا فلا تستثنى إلا الأسماء القبطية. ولقد تجاهل هذا الحل الوسط تسمية الشهور في المغرب العربي، وفضل اعتماد النطق الإنكليزي عند نقلها إلى العربية.

أما علم أصوات العامية[113] فلم يعرض على المجمع إلا في نهاية الدورة الثانية. ولقد بادر بذلك المجمعي التونسي حسن حسني عبد الوهاب الذي كان مشروعه[114] يهدف إلى «توحيد النطق بالحروف العربية»، ويدعو إلى مكافحة اختلافات اللهجات التي نشأت من تآلف المتكلمين بالعربية مع مناخاتهم، ومن تهاون النحاة بإدراج علم الأصوات في دروس النحو. وكان يريد أن يقر المجمع نطقاً

---

(108) J.Cantineau, Enquête P.173.

(109) Ch. Kuentz, L'Atlas Linguistique d'Egypte in Proceeding of the XXI Ind Congress of Orientalists (Istanbul 1951) Vol II P.227 - 228.

(110) نفس المصدر ص 228.

(111) مصطفى الشهابي: أسماء الشهور، بحوث (1960) ص 17 - 23.

(112) مجموعة القرارات ص 62.

(113) لقد فضلنا أن نعرض لهذه القضية هنا لنؤكد على تفضيل المجمع الخوض في شأن ألفاظ العامية على علم أصواتها التي وضع فيها مشاريع مهمة فيما بعد.

(114) محاضر 354/2 - 257.

مضبوطاً للأصوات، وذلك باختيار لهجة مثالية[115]. وتلك مبادرة طريفة في حدّ ذاتها تدعو إلى الاتفاق على «نطق مشترك وموحد» يمكن أن يقوم مقام النطق القديم المشترك[116]. إلا أن زملاءه لم يدركوا قصده هذا ورأوا فيه محاولة لتقريب نطق العامية من العربية الفصيحة[117]. ولقد رأى فيها البعض الآخر دعوة إلى وضع أسس علم أصوات تربوي. ولقد عهد بهذا المشروع إلى نللينو[118] ولجنة مختصة بعد أن تخلى عنه صاحبه.

4 - 4 أما المحاولات الأخرى الجزئية والمذكورة على عجل أو إجمالاً، والواردة في المقالات المخصصة للغة العربية العامية، فكانت تهدف إلى إدراج كل ما هو عامي في العربي الفصيح. من ذلك أن «مبارح» المصرية تعتبر حسب بعضهم من لهجة حمير باليمن. ويحتج لذلك بالحديث «ليس من مبرّ مصيام في مسفر» أي «ليس من البر الصيام في السفر». ويسمى ذلك «**الطُمْطُمَانية**»[119]. إن هذا التغيير غير المشروط للصوت الساكن /ل/ الذي نجده كذلك عند قبيلة طي لا يشهد أن /م/ منقلبة عن /ل/. فالميم هنا أداة ثانية من أدوات التعريف مثلها مثل الألف واللام[120]. ولنا حالات أخرى من التماثل والتباين الصوتي لهذه اللام[121]، **تشهد بخطورة موقف دعاة التفصح والإدماج اللغوي**.

ولم تسع المبادرات بالمجمع إلى الاهتمام بالمبادىء الصوتية العامة التي تستحق العناية والدراسة والتعريف مثل الإبدال والقلب، والزيادة والنقصان، والتصحيف والتحريف[122]. والحال أن قرارات المجمع قد أكدت بالخصوص على

(115) نفس المصدر.

(116) يبدو أن حسن حسني عبد الوهاب كان يعد العدة لتكون اللهجة التونسية تلك اللهجة المشتركة لاقترابها من العربية الفصحى في أصواتها. أما الشيخ المغربي فقد كان يفضل المصرية لمكانتها وأناقتها ورواجها بالراديو والسينما. انظر مقالته: دراسة في اللهجة المصرية، مجلة مجمع القاهرة 290/3 - 301.

(117) محاضر 357/1 - 363.

(118) نفس المصدر ص 378.

(119) عيسى إسكندر المعلوف: اللهجة العامية، مجلة مجمع القاهرة 295/4.

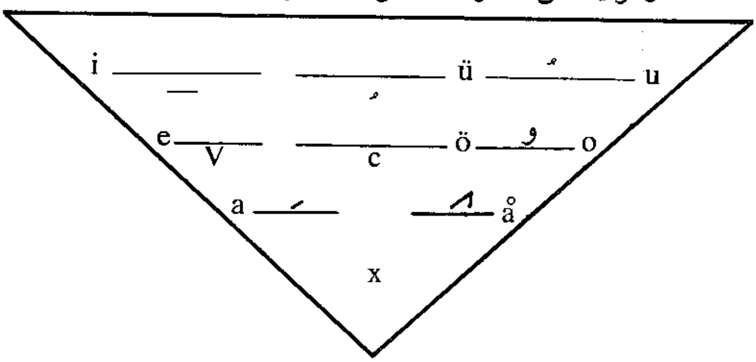
(120) J. Cantineau. Cours P.51.

(121) نفس المصدر ص 51وما بعده.

(122) عيسى إسكندر المعلوف: اللهجة العامية، مجلة مجمع القاهرة 299/4 - 311.

العناية التي يجب توفيرها للدراسات الصوتية المتعلقة باللهجات، رغم ما جاء في تلك القرارات من الآراء المحافظة[123]. فهي تدعو إلى تطبيق مبادىء القراءات التي تحتاج في حد ذاتها إلى نظر، على ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة. إذ لا يمكن أن نتصور علم أصوات عربي إلا من خلال التطبيقات التجريبية. فلقد وجدت أعمال في هذا الشأن. إلا أنها لم تنشر باستثناء أعمال Gairdiner السطحية. وأما الدراسات الوصفية للهجات فإنها لم تتناول بالدرس على العموم إلا اللهجات المعزولة، ولم تشمل بتاتاً مساحات لغوية شاسعة[124]. يضاف إلى ذلك انعدام تخصيص دراسات لعلم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، ضمن المجمع وفي العالم العربي، باستثناء بعض المبادرات المفيدة، وإن كانت مقتصرة على تونس[125] وكانت مؤلفة بالفرنسية.

4 - 5 لكن ذلك لا يمنع بأن نلاحظ أن مبادرات المجمع لم تكن كلها سلبية من ذلك أن مجمعنا قد أيد تأييداً شبه رسمي نظام رسم أصوات العامية الذي وضعه خليل عساكر[126]، لأن أصوات العربية الفصحى لا تسمح برسم أصوات العامية رسماً صوتياً[127]. ولقد مثل عساكر لنظام الأصوات اللينة بما يسمى **العقد الحركي** الذي يبدو لنا ناقصاً. وهو يخص أصوات اللين القصيرة والطويلة[128].



(123) مجلة مجمع القاهرة 192/5 - 193، 316/7 - 318.

(124) J. Cantineau, Cours p.8.

(125) Travaux de phonologie: Parlers de Djemmal Gabès, Mahdia (Tunisie) et Treviso (Italie), Cahiers de CERES, Série linguistique 2 (Juin 1969) Tunis 1969; p.115. Par T. Baccouche, H. Skik, A.Attia et M.M. Ounali.

(126) خليل عساكر: طريقة، مجلة مجمع القاهرة 181/8 - 192.

(127) نفس المصدر ص 181.

(128) نفس المصدر ص 185.

أما نظام الأصوات الساكنة، فلم يعالج منه إلا الأصوات /ج/، /ق/، /ث/، /ذ/، /ظ/ و /ع/ التي تطرأ عليها تغييرات في اللهجات العربية. ولقد رسمها المؤلف حسب أربعة نظم: النظام الكلاسيكي الفصيح، ونظام الطريقة الصوتية، والطريقة الاشتقاقية الصوتية(129) ونظام الرسم الخاص بالمستشرقين.

ولقد زودنا خليل عساكر بعلامتين جديدتين: أولاهما ما أسماه علامة الإهمال أو انتقال /ā/ إلى /ä/ الذي يمثل له بـ /مـِ/. ومثال ذلك والدي التي تصبح وَلـدِي. أما العلامة الثانية فهي تتعلق بالنبر الذي مثل له بـ /ـُ/ في مثال مَدْرَسَة ومَدْرَسَـة.

في هذا النظام السكون معدوم، إلا في حالات خاصة، وكذلك الشأن بالنسبة لأصوات اللين الطويلة. وتعتبر هذه المبادرة كسباً للعربية الفصيحة والعربية العامية(130)، لأن نظامها يحقق اقتصاداً في الكتابة، لا يعرقل القراءة الصحيحة والسريعة. من ذلك أن «نام سامي» لا تحتاج إلى شكل. أما كلمتا «مَحمود ومَسْجِد»، فإنهما لا تستوجبان بالتوالي إلا صوتاً أو صوتي لين مع سكون.

5 - 1 ولا يمكن تطبيق هذا النظام إلا بشرطين: حذف الإعراب وتدريب طلاب العربية الفصيحة والعامية على تقنياته. وذلك ما يستوجب تدريس علم أصوات حديث بالمعاهد ومدارس الدولة. ومهما كانت ميزات هذا النظام، فإنه يستوجب ملاحظتين: أولاهما تخص عدم اكتماله، لأنه لا يقدم حلاً لمجموعة أصوات اللين القصيرة الكثيرة والثرية، فضلاً عن أصوات اللين القصيرة جداً أو الحيادية المتواجدة في اللهجات العربية. فهو لا يسلم بالتالي من التعسف، وإن كان يزعم أنه ينتسب إلى عقد حركي عربي موحد(131)، يستدعي إقراره والموافقة عليه، وضع دراسة واسعة النطاق. وهو يتهاون كذلك بالبت في قضية النطق المشروط وغير المشروط لأصوات اللين الجديدة التي يقترحها علينا. إذ لا يوجد ما يبرر أن /å/ الخلفية تكون حالة

---

(129) نفس المصدر ص 187. فهل يعني بذلك كتابة صوتية وظائفية (فونولوجيا)؟ إن المؤلف لا يوضح ذلك لأنه يفيد أن هذا الرسم يمثل كتابة الفصحى مبيناً اشتقاقها مع اعتبار نطقها بالعامية.

(130) نفس المصدر ص 190 - 192 حيث يطبق الكتابة الصوتية والصوتية الاشتقاقية على لهجات بأم درمان (السودان) والقاهرة وحلب وبغداد.

(131) W.H.G. Gairdner, The phonetics of Arabic, Oxford 1925 P.37 - 45.
ويبدو أن المؤلف قد تأثر في كتابه باللهجة المصرية.

مشروطة «فالانتقال المطرد لكل أصوات اللين الطويلة /ā/ إلى جرس خلفي /å/ يعتبر بالعكس ظاهرة شاذة»[132].

ويمكن أن نطلق نفس الملاحظات على نظام الأصوات الساكنة لأن مختلف وجوه النطق، ومختلف تعاملات الأصوات الخاصة باللغة العامية، تتجاوز بكثير الأصوات الساكنة الستة الواردة في مشروع خليل عساكر، والتي تطرأ عليها هي نفسها تغييرات لم تذكر في ذلك المشروع إلاّ أن هذا النقص لا يمنع من أن تعتبر هذه المبادرة جديرة بالعناية، وإن كانت لم تطبق إلى يومنا هذا.

وكان النحو في العامية موضوع مبادرات مماثلة، إلا أنها لم تأت بجديد مما يدعونا إلى عدم الاهتمام بها لأنها إما سطحية أو جزئية. فلن نهتم إلا بما كان له صبغة رسمية خاصة من ذلك اقتراح لجنة اللهجات المتعلق بدراسة نحو وصرف وأسلوب العامية بغية وضع قواعد لها[133]. ولقد عوض هذا المبدأ بقرار عام كلف لجنة من المجمعيين بعرض مشروع يعالج خاصة اللهجة المصرية[134]. ولم يطبق ذلك القرار، فضلاً عن أن نحو العامية وصرفها وأسلوبها قد عولجوا حسب ترتيب يحتاج إلى نظر. فلم تتوفر مبادرة واحدة لاستخلاص «الخصائص المميزة الصالحة مبدئياً لكل مجموعات اللهجات»[135]. ولقد وفر لنا المجمعي محمد فريد أبو حديد، (والشيخ عبد القادر المغربي بنسبة أقل منه)، مساهمة تعتبر الوحيدة من نوعها لجرأتها وباعتبار البيئة التي قدمت فيها[136]. فلقد قدمت عرضاً وجيزاً[137] عن خصائص اللهجة المصرية وما لها من قواعد نحوية وصرفية، تميزت بمعاييرها ومبادئها التي يعتبر خرقها خطج لهما[138].

(132) J. Cantineau, Cours P.100.

(133) مجلة مجمع القاهرة (ج) 139/5.

(134) نفس المصدر، القرار الثاني.

(135) D. Cohen, Koiné P.125.

(136) محمد فريد أبو حديد: موقف اللغة، مجلة مجمع القاهرة 205/7 - 219 انظر في شأن هذا المجمعي: مهدي علام: المجمعيون ص 188 - 190.

(137) إن هذه الدراسة المتسرعة تذكرنا بمقارنة Harris Brikland في مؤلفه «GRowth and Structure of the Egyptian Arabic». ويستحسن مقارنة تلك الدراسة بدراسة Nadia Tomiche التي عنوانها Le Parler arabe du Caire, La haye 1964, P.236.

(138) فريد أبو حديد، موقف اللغة ص 211.

إن النتائج التي وصل إليها، آلت به إلى إخضاعها إلى قواعد العربية الفصحى، لا سيما عندما قارن نظام الفعل العامّي بنظام الفعل بالعربية الفصحى.

5 - 2 اهتم المجمع اهتماماً نسبياً بالأساليب في العامية واعتبرها مخالفة للأساليب الفصحى، وإن كانت تقترب منها[139]. فنحوها الذي يعتبر هاماً بالنسبة لتطور العربية الحديثة، يستحق الاعتبار لدراسة الآداب العامية وأمثالها[140]. ولقد أثار هذا الموضوع مهاترات مثلما أثار من مهاترات في القرن التاسع عشر[141]. فلم يتخذ المجمع موقفاً منها. وأدى ببعضهم إلى أن ينكر على العامة حتى إمكانية التعبير عن «أفكار واضحة وراقية»[142] ولقد قبل هذا النكران باعتبار «أن العامية لا تعتمد لأهداف ثقافية إلا باستعمال الكتاب لها. فمن زعم تفسير نص أدبي باستعمال لهجة محلية، تعسف بالشعور الأسلوبي الخاص بالمفارقات والابتذال، اللّهمّ إذا أراد أن يعبّر عن مقصد تهكمي مثل مقصد Gagailous[143]».

إن التعبير عن كل الآراء السابقة لا يكفي لتحل قضية الازدواجية اللغوية[144] التي ما انفكت موضوع جدال بين دعاة العربية الفصيحة المعاصرة، وأهل الحل الوسط[145]، ومناصري الدفاع عن العربية ضد الفصحى[146]. فالعامية التي يصفها بعضهم بالأخطبوط، لا بد أن تضمحل لأن دعاتها من الكتاب قد تركوها. ويشهد بذلك تيمور. أما قصة عبد الرحمان الشرقاوي الذي كتب ثلثيها بالعامية المصرية، فإنها أصبحت لاغية لأن نجيب محفوظ[147] قد ألف ثلاثيته المشهورة بالعربية الفصحى الحديثة التي تنبىء بنشأة آداب لغتها عربية موحدة ولها تقنيات

---

(139) E. Littman: لهجات عربية، مجلة مجمع القاهرة 252/3. انظر كذلك مجلة مجمع القاهرة (ج) 193/5، 169/7 حيث توجد محاولات ولجان مهتمة بها.

(140) محمود تيمور: الأمثال العامية، طبع لجنة نشر المؤلفات التمورية، القاهرة 1969/1968، صفحة 433.

(141) محمد الفاسي: الأمثال المغربية، بحوث (1960 - 1961) ص 207 - 246.

(142) محمد فريد أبو حديد: موقف اللغة ص 217.

(142) J. Lecerf, Esquisse d'une problematique de L'Arabe actuel, Afrique, Afrique - Noir N.25 (1945/2) P.46.

(144) أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة ص 134 - 166.

(145) حول مشكلات العامية: الرسالة الجديدة ـ أبريل 1958 ص 49.

(146) بشير خريف: خطر الفصحى على العربية ـ الفكر ـ يوليو 1950 ص 19 - 21.

(147) A.Miquel, la technique du roman chez Nagib Mahfuz, Arabica 10 (1963) fas. 1 P.74 - 90.

طريفة، تجعلنا نتجاوز المهاترات المتولدة عن الازدواجية اللغوية[148]. وبالتالي برز انتصار دعاة الفصاحة واضحاً ونهائياً، لا سيما وأنهم كانوا يخشون إقرار أسلوبين، لا يعلم أحد بما عسى أن يطرأ عليهما من تطور. ولذلك دعموا موقفهم باعتبار أن تجديد الآداب العربية، لا يمكن أن يتم إلا إذا احترم مبدأ المواصلة الذي يوثق الصلة بين الآداب الكلاسيكية والآداب الحديثة، دون أي اعتبار للعناصر الاجتماعية[149] التي أدت إلى ازدواجية الأسلوب الأدبي. فدعاة المحافظة لم يدركوا «أن الهدف الحقيقي لهذه [اللغة العامية] يكمن في وجهة جديدة [للآداب العربية] باعتبار أن الآداب تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى رسم حياة شعب من الشعوب»[150]. والملاحظ أن تلك العربية الفصيحة الحديثة لم تفرض نفسها إلا بعد أن قبلت بعض التنازلات في جميع المستويات. فيكفي مطالعة قصة «الحرام» ليوسف إدريس، لندرك التواجد المستقيم بين أسلوبين، ليس فيهما حرج على الإعراب، ولقد خلقا لغة جديدة تسربت إلى الآداب وضروبها.

5 - 3 وبعد هذا كله فما عسى أن تكون الخاتمة؟ يبدو أن مشاكل القضية ومعطياتها ما زالت قائمة[151]. فالمجمع الذي عايش هذه المعركة التي تكاد تكون أبدية، كان له الفضل الكبير في توفير المناسبات الملائمة لهذا الحوار الرسمي، الأول من نوعه في تاريخ العربية، وما امتاز به من جدل وحدة. ولقد يسر في نفس الوقت، بفضل بعض المقاربات الفنية الطريفة والنيرة، التأكيد على أن اللغة أداة تواصل اجتماعي، ووسيلة تبليغ وتربية توفر الثقافة لأكبر عدد ممكن من المواطنين. لأن التضامن العربي، وقيم الثقافة العربية الإسلامية القديمة والحديثة، لا تنشأ من مثال

---

(148) إن قراءة مؤلف نفوسة سعيد: الدعوة... مهمة جداً لأنها تعرض فيه معطيات المعركة في مصر، لا سيما في الميدان الأدبي (القصة، الأقصوصة، الشعر، المسرح). ولقد شارك في هذا الجدل مجمعيون كثيرون. وتحدثنا المؤلفة في ص 123 - 136 عن موقف لطفي السيد، ثاني رئيس للمجمع الذي كان من دعاة «تمصير» اللغة.

(149) J. Lecerf. l'orientation de la Litterature arabe contemporaine et l'action des tendances sociales. Correspondances d''Orient N.5 (extrait) p.14.

(150) J. Lecerf, Litterature dialectale N.5 (extrait) P.14.

(151) رشاد الحمزاوي: مبادىء ومناهج، جريدة العمل التونسية ـ الملحق الثقافي عدد 22 (5 أوت 1969) ص 1، 6، 9 حيث نلاحظ أن تلك المعطيات لم تتغير منذ القرن التاسع عشر. وتدل المقالات المنشورة في العمل وفي ملحقه الثقافي عدد 24 على أن القضية ما زالت على حدتها.

لغوي جامد، لا يمكن له بالطبع من إحياء تلك الثقافة وقيمها، الفكرية والشعبية إذا ظل موقوفاً على الفئة القليلة.

ولقد عولجت كل المشاكل السابقة بحسب ثقافة ومستوى المجمعيين الذين كانت مقارباتهم تتأرجح بين الوضوح والإلتباس. ولم يكن في مقدور المجمعيين المحدثين حل المشاكل المطروحة، نظراً إلى المناهج المتبعة والمعايير المعتمدة، التي كانت لا تصلح لاستخلاص حصيلة واضحة في الموضوع. ولذلك كان من العسير أن نقيم المكانة الدقيقة للغتين ومدى تداخلهما، والدور الذي يمكن أن تقوما به في مستوى التعليم والتربية. فلقد كان من أهداف المجمع ومن طبيعة أعماله أن ينظر في قضايا عدة من دون أن يجد لها حلاً، مثلما فعل مجمعنا في قضية الثنائية اللغوية التي رأى بعضهم أن يعهد بها إلى مدرسة اللغات الشرقية بباريس[152]، على أن ينحصر دور المجمع في انتظار الدراسات الجامعية في هذا الشأن للنظر فيها واتخاذ موقف منها. ولذلك قرر المجمع أن يخصص مجهوداته للعربية الفصحى المعاصرة والاهتمام بها اهتماماً كبيراً. وعلى هذا الأساس يحقّ لنا أن نفحص عن كثب حصيلة أعماله لمدة ثلاثين سنة. وذلك ما سندرسه في الباب الثالث من هذا المؤلف.

---

(152) إبراهيم مدكور، مجمع ص 50.

الباب الثالث

قرارات مجمع اللغة المتعلقة باللغة العربية وبطاقاتها التوليدية

الفصل العاشر

تجديد الصّرف والتوليد اللّغوي

مدخل :

1 - 1 عالج المجمع هذا الموضوع بعد المصادقة على لائحته الداخلية الثانية التي نص فيها على تيسير قواعد النحو والصرف[1]. وكان الرأي السائد يميل، على ما يبدو إذاك، إلى مؤالفة الصرف حسب حاجات العصر دون تجديده بالضرورة.

فالصرف المعني هنا لا يختلف أساساً عن النحو كما تصوره النحويون القدامى. إلا أن الحاجة إلى التيسير كانت تفيد بوجود مشكل قائم في مستوى التصنيف، وكذلك في مستوى التعريف، ومقاصد هذا العلم. فالصرف الذي اختلف القدامى[2] في تعريفه، هو حسب تعريف صادر سنة 1962 عن المجمع «علم يبحث في صيغ الكلمات واشتقاقها»[3].

إنَّ هذا التعريف لا يقر بأن الصرف، فضلاً عن أنه دراسة تحول الأشكال بتحول الوظائف، مادة تهدف إلى تأويل تلك الأشكال وربطها بظواهر سابقة لها.

إن هذا التعريف المصادق عليه، بعد أن نظر المجمع في مظاهر كثيرة من القضية، يخلص مفهوم الصرف من مفهوم الأعراب[4]، وذلك ما لم يدع إليه المعجم

(*) سيكون هذا الفصل طويلاً لأن الصرف يعتبر المادة الأساسية لأعمال المجمع بغاية تجديد المعجم العربي وألفاظه. فلقد خصص المجمع أغلب مداولاته وقراراته للصرف ليبرر الطرق اللغوية المختلفة المعتمدة لوضع المصطلحات من اشتقاق ونحت، وتعريب (انظر محاضر 90/1).

(1) إبراهيم مدكور: مجمع ص 144.

(2) ابن جنّي: المنصف 280/3 حيث يؤرخ ناشرو هذا المؤلف لتلك الاختلافات التي تناولت من سيبويه إلى ابن هشام، قضية تعريف المادة ومحتواها. ولقد سبق أن خلطت بالنحو وخاصة بالإعراب.

(3) مجموعة المصطلحات 95/4.

(4) سيبويه، الكتاب 135/1، 1/2 - 13؛ التهانوي: كشاف 839/3 حيث يدرس الأعراب في مادة الصرف.

الوسيط[5]؛ والملاحظ أن تعريف المجمع لم يأتنا بجديد لأنه يكرر تعريف الصرف الوارد عند ابن الحاجب (1175 - 1249 هـ) الذي يعتبر الصرف ـ (يسميه التصريف مثل سابقيه) ـ معرفة الأصول التي تسمح بتعريف مختلف صيغ الكلام التي ليست لها صلة بالإعراب[6].

فتعريف المجمع قد زودنا بمصطلح فذّ للتعبير عن اسم هذه المادة، إلا أنه لم يغيّر من طبيعة ومن قيمة الدراسات التي خصّصها لهذا الميدان.

1 - 2 ومن البديهي أن المجمع لم يعالج، في أعماله ومشاريعه من أجل التيسير، كل القضايا الصرفية الشائكة. فلقد دارت دراساته وأعماله، وقراراته حول موضوعين اثنين: أولهما يهم وضع نحو تربوي، وسيكون موضوع الفصل الثاني عشر من هذا المؤلّف. أما الموضوع الثاني، وهو الذي نعالجه هنا، فهو يشمل عدداً مهماً من الدراسات الفردية أو الجماعية التي لا صلة بينها في الظاهر، والتي تبدو مرتجلة ارتجالاً. فمنها ما هو نظري، قد خصّص للتعبير عن تصورات المجمعيين المتناقضة في هذا الميدان. ولقد استبد بها أعضاء المجمع الأزهريون الذين كان لهم أثر كبير على قرارات المجمع الخاصة بهذه المادة. ومنها ما هو تطبيقي، قد خصص لمعالجة مسائل صرفية عملية، الغاية منها وضع مصطلحات جديدة ومعاجم فنية وعلمية. وهي كلها دراسات مهمة من وضع مجمعيين محدثين تسمح لنا بتقدير مساهمة المجمع في الدراسات الصرفية العربية وفي تجديدها، وإن عسر علينا عرضها عرضاً تاريخياً يستحيل معه كلّ توضيح وبيان للقضية؛ لأن المجمع الذي عالجها بحسب الحاجة والضرورة، كان مهتماً بحل المشاكل العملية لا بوضع نظام صرفي منسق. فلقد مزج قضايا عامة بقضايا خاصة ومختصة، مثلما تشهد بذلك بعض الدراسات[7]، ومنها دراسة الشيخ أحمد الإسكندري الذي كان أول من عالج المسائل الصرفية دون أن يميز بين صيغ الأفعال وأسماء المكان، والزمان، والآلة، ومبادىء الاشتقاق،

(5) المعجم الوسيط 516/1. يقر أن الصرف يطابق الصرف حسب فهمنا له اليوم، إلا أنه يعالج حسب هذا المعجم، الأسماء الممنوعة من الصرف. وهذا الخلط عائد إلى كون الوسيط قد أخذ تصوره للموضوع عن لسان العرب.

(6) ابن جني: المنصف 280/3.

(7) محاضر 190/1 حيث تذكر وسائل التوليد والوضع مثل التضمين، والتوليد، والاشتقاق والتعريب إلخ.

والقياس، والقياس بالسماع[8] إلخ. وبالتالي فإن الوضوح في العرض يفرض علينا أن نقسم قضايا الصرف إلى ثلاث مسائل كبرى:

1 ـ الاشتقاق.
2 ـ النحت.
3 ـ التعريب.

وسنبحث في تطبيقاتها في مكان آخر[9] سعياً للحكم في شأن المسألة من خلال تطبيق قرارات المجمع اللغوية في هذه الميادين.

الاشتقــاق

1 - 3 إن الاشتقاق الذي صنفه السيوطي ضمن التصريف وهو «أعم من الاشتقاق»[10] كان موضوع مداولات المجمع الأولى سنة 1948، عندما اتخذ قرارات عملية عديدة[11] ذات صبغة مبدئية عامة. ولقد سعت لجنة الأصول إلى أن تعرفه تعريفاً رسمياً، لم يلق معارضة أو تحفظاً. وخصصت له دراستان: إحداهما من وضع عبد الله أمين[12] والأخرى من وضع الشيخ حسين والي[13]. ونشر تلخيص من الدراسة الأولى على صفحات مجلة المجمع، وهو مأخوذ من كتاب **الاشتقاق**[14]. أما دراسة الشيخ حسين والي فإنها كانت تشير إلى أن الدراسة السابقة لها لا توافق تماماً آراءه **ولا** آراء أعضاء المجمع من الأزهريين، وإن كانت الدراستان تعتمدان على مصادر قديمة، **لا** سيما مؤلفات أبي الفتح ابن جني، فضلاً عن أنهما تعالجان قضايا مهمة منها بالخصوص قضية تعريف الاشتقاق، وأنواعه، وخاصة أهميته بالنسبة لترقية اللغة العربية وتطورها. ونلاحظ أن الدراستين تتفقان على وضع تعريف للاشتقاق يكاد

(8) أحمد الإسكندري: صيغ الزوائد، محاضر 351/1 وما بعدها.
(9) انظر الفصلين 13 و14 من هذا المؤلف.
(10) السيوطي: المزهر 330/1.
(11) أحمد الإسكندري: الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع القاهرة 177/1 - 268، 8/2 - 33 - 35. حيث يحتج لقرارات المجمع المتعلقة بصيغ صرفية عديدة.
(12) عبدالله أمين، بحث، مجلة مجمع القاهرة 381/1 - 393.
(13) حسين والي، الاشتقاق، مجلة مجمع القاهرة 195/2 - 228.
(14) عبدالله أمين، الاشتقاق الطبعة الأولى، القاهرة 1956، ص 463.

يكون مشابهاً وتختلفان في شأن أنواعه[15] فالشيخ والي يحصرها، بالاعتماد على ابن جني، في **الاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير**، اللذين يفيدان **الاشتقاق** في جوهره، **والتقليب الموروث عن الخليل بن أحمد**[16] الذي وفر لنا بالاعتماد على ذلك تقليبات عدة ومتنوعة لا نهاية لها، بغية وضع معجم نظري يشمل 12 مليون كلمة. ولقد صنف عبد الله أمين الاشتقاق تصنيفاً جديداً مضيفاً نوعين جديدين، وهما **الاشتقاق الكُبَار والاشتقاق الكُبَّار** الموافقين **للإبدال والنحت**.

أما حامد عبد القادر المختص في اللغات السامية، فإنه قد دعا ضمن دراسة مخصصة **لثنائية الأصول**[17]، إلى تصنيف ثالث أرادهُ طريفاً، لأنه سعى[18] إلى تحليل أسس الاشتقاق تحليلاً مخالفاً لما سبق. فهو ينقسم عنده إلى خمسة أنواع:

1 ـ **الاشتقاق الأول أو الأولي** الذي يرتبط بالأصول الثنائية (مثال: قد ـ دق).
2 ـ **الاشتقاق الأكبر** (مثال: قَطْعٌ ـ قَطَعَ). وهو ينحصر في اشتقاق الأفعال من الأسماء ويحبذه البصريون.
3 ـ **الاشتقاق الكبير** (مثال: ق ـ و ـ ل، و ـ ق ـ ل) وهو ما يوافق **القلب** عند الخليل وابن جني.
4 ـ **الاشتقاق الصغير** (قَطَعَ ـ قَطَّعَ) وينحصر في اشتقاق الأفعال.
5 ـ **الاشتقاق الأصغر** الذي ينحصر في زيادة السوابق على الحروف الأصول (قطع ـ مقطع).

1 - 4 إن القضية لا تدور حول تسمية أنواع الاشتقاق، بل تدل في الحقيقة على الأهمية التي يوليها كل واحد من الدارسين للاشتقاق. فالأمر لا يتعلق بمسألة اصطلاحية، كما أشار إلى ذلك حامد عبد القادر[19]، إذ إن الاشتقاق حصر في نوعين

---

(15) عبد الله أمين: بحث، مجلة مجمع القاهرة 381/1؛ حسين والي، سبيل الاشتقاق، مجلة مجمع القاهرة 196/2 حيث يعتمد نفس التعريف تقريباً.
(16) الخليل بن أحمد، كتاب العين ص 66.
(17) حامد عبد القادر، ثنائية الأصول، مجلة مجمع القاهرة 113/11 - 133.
(18) مهدي علام، المجمعيون ص 60 - 63.
(19) حامد عبد القادر، ثنائية الأصول ص 115.

كما فعل الشيخ والي بالاعتماد على ابن جني الذي ذكر في الحقيقة الاشتقاق الكبير لغاية نظرية بحتة[20]. ولقد استنتج، شيخنا المجمعي، من ذلك أن الاشتقاق الذي يجب أن يعتمد لإثراء العربية، هو **الاشتقاق الصغير**[20]. أما الاشتقاق الكبير فلا يعتمد ولا يعول عليه لأنه **غير مطرد**. وبالطبع فإن هذا الرأي يتحاشى اعتماد أنواع الاشتقاق الأخرى التي تهدد سلامة اللغة، **لا** سيما **النحت** الذي سيقبله على مضض المجمعيون الأزهريون، كما سنرى ذلك في هذا الفصل وغيره من هذه الدراسة.

أما المجمعيان الآخران، فإنهما يعتبران أن الاشتقاق لا يفيد ولا ينفع ما لم تعتمد جميع وسائله وأنواعه. وتلك نظرة حركية للاشتقاق، لا يوجد لها باستثناء النحت، أمثلة مطبقة مطردة، إلا أنها تخول لعبد الله أمين من وضع طريقة آلية، الغاية منها **الاشتقاق** من كل مقولات الكلام العربي. وذلك ما ينكره تماماً الشيخ حسين والي، وإن تاه بنا في مقالة خصص الكثير مِنْها للبحث في الخلاف بين البصريين والكوفيين وفي الأصل الذي يشتق منه: أهو المصدر أم الإسم؟ ويتجاوز تلك المهاترة باعتماد حل وسط لا يؤيد كما سبق نظرية البصريين في الموضوع. فلقد قال بأن المسألة متعلقة «**بالظن والاجتهاد**»[21]. وتلك خاتمة فيها لبس لا تتخذ موقفاً واضحاً، وإن كانت قد تركت الباب مفتوحاً للاجتهاد الذي يدعو إليه المجمعيان السابقان، والذي يفيد عندهما إعادة النظر في الأسس اللغوية القديمة، وذلك باعتماد **القياس** أساساً لتنمية ذلك الاشتقاق الحركي الذي لا يحصر، خلافاً لما دعا إلى ذلك سيبويه، في الصيغ المسموعة عن العرب، حتى نقر أن **ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**.

إن هذا الرأي[22] الذي ساد المجمع، مكّن من وضع قرار في اشتقاق المصادر غير الموجودة من أفعال موجودة، والعكس بالعكس. ولقد تجرأ شيخنا فاعتبر الرأي

---

(20) حسين والي، سبيل الاشتقاق، مجلة مجمع القاهرة 200/2.

(21) نفس المصدر ص 203.

(22) نفس المصدر ص 205، ويسند هذا الرأي عموماً إلى أبي علي الفارسي وإلى ابن جني الذي يسنده إلى أبي عثمان المازني ـ انظر الخصائص 357/1، وهو رأي ينتسب إلى القياس الشكلي وأصبح مبدأ من مبادىء اللغة، وإن كان يستعمله أصحاب **التوقيف والإصطلاح** على السواء.

القائل بأن اللغة لا تنمو إلا بالقياس، رأياً «**مختاراً**».

1 - 5 فهذه المواقف والملاحظات الصادرة عن مجمعي أزهري مقتنع بضرورة إصلاح أوضاع اللغة، تكون رغم ما فيها من التباس، مجموعة من الأسس النظرية التي سيعتمدها كل مجمعي بحسب نزعته، بغية تبرير قرارات المجمع التطبيقية المتعلقة **بالاشتقاق الأصغر**. ولقد أكد على أهميته في بحوث ودراسات أخرى، خصص البعض منها **للاشتقاق الكبير**، الذي تهاون بشأنه الشيخ حسين والي. والملاحظ أن هذا النوع الأخير من الاشتقاق قد نزل منزلة الكلمات الثنائية الأصول، لأن بعضهم قد شاء اعتماده لوضع مصطلحات جديدة. وبالرغم من أن هذه المسألة وما إليها من تخريجات وتأويلات، مسألة تاريخية بحتة، فلقد اهتم بها الشيخ إبراهيم حمروش[23] والأب مرمرجي الدومنيكي[24]، وأحمد عبد القادر، وإبراهيم أنيس[25]. والثلاثة الأخيرون من المختصين في اللغات السامية، ولهم نظرياتهم الخاصة في الموضوع.

فالشيخ حمروش الذي يعتمد رأي ابن جني - دون ذكره - في شأن نشأة اللغة بالحكاية وأهمية أصولها الثنائية، قد جعل كل همه في دحض النظرية الثنائية وتأييد نظرية الأصول الثلاثية التي يعتمدها **الاشتقاق الصغير**، والتي يقرها النحويون القدامى لأن الثلاثي كما يقول سيبويه: «متمكن في العربية»[26]. ولقد سبق للخليل أن سمى تلك الأصول **بالابتداء والحشو والوقف**[27]. وذلك ما يؤيده جل المعجميين. وبالتالي لا دعوة للأصول الثنائية بأسس اللغة لأن تلك الأصول الزعومة هي، حسب هذه النظرية، ثلاثية في الأصل قد حذف منها حرف أو أسقط، ويمكن إعادتها إلى صيغتها الثلاثية باعتماد وسائل عدة منها التصغير أو الجمع[28].

فالنظرية الداعية إلى الحكاية والتي كانت تدعو إلى تجاوز الرأي القائل

---

(23) إبراهيم حمروش، في الاشتقاق الكبير، مجلة مجمع القاهرة 245/2 - 255.

(24) الأب مرمرجي الدومنيكي، الثنائية، مجلة مجمع القاهرة 374/8 - 383.

(25) إبراهيم أنيس، البنية، مجلة مجمع القاهرة 165/11 - 172.

(26) سيبويه، الكتاب 62/2؛ خديجة الحديثي، أبنية الصرف ص 133.

(27) الخليل بن أحمد، كتاب العين ص 12.

(28) سيبويه السابق الذكر يستخرج أصل «دم» من «دُمَيٌّ» و «شفة» من «شفيهة».

بالتوقيف، لا تُعتمد ولا تُطبق حسب الشيخ حمروش، لا سيما في المجتمعات الحديثة لأن الصيغ الثنائية المحدودة عدداً، لا يمكن لها أن تعبر عن حاجات الإنسان الاجتماعية، مما يدعو إلى زيادة حرف ثالث مع العلم أن الحرفين الثنائيين أصل الكلمة[29].

إن هذا الرأي الذي يسعى إلى البحث عن حل وسط، يمثل تطوراً ملحوظاً، مقارنة بآراء القدماء، على الرغم مما جاء فيه من تعريفات وتخريجات. فهو يفيد أن المادة اللغوية لا تقر أساساً الأصول الثنائية أصلاً للغة. إلا أنه لا يسلم من النقد باعتبار أنه يسعى إلى التوفيق بين الأصول الثنائية والأصول الثلاثية، مع ترجيح واضح للأصول الثلاثية، لأن القدامى يقولون بها. وذلك هو محل ضعف هذا الرأي الذي لا يعتمد شواهد إحصائية للحكم في الموضوع والبت فيه، ولا يرتكز على مقارنة، لا سيما في مستوى اللغات السامية التي لها رصيد مشترك مع العربية.

2 - 1 يمكن أن نطلق نفس الحكم على دراسة الأب مرمرجي. فلقد أشار في دراسته إلى مسألتين اثنتين: أولاهما وضع القضية في إطارها السامي، حتى ندرك أبعادها الحقيقية. أما المسألة الثانية فهي تتعلق بحصر القضية في تصور متناسق يعتمد نظرية عامة ومبدىء للتطبيق. وينطلق ذلك التصور حسب رأيه من خاصية من خصائص اللغات السامية المرتكزة على التطور مِن القليل أو الناقص نحو الكثير أو المكتمل[30]، إن هذا التوسع لا يؤول إلى تقلص الصيغ والأشكال إلا في حالة موات الكلمات أو اللغات. ويجري هذا التوسع على **سبيل السماع**، ثم **يصبح قياسياً**، وبالتالي يصبح قاراً مقرراً بواسطة الكتابة. أما آليته أو مبدؤه الأساسي، فإنه يعتمد على المزيدات التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: **التتويج والإقحام والتذييل**[31].

إن دراسات الأب مرمرجي التي تتميز بمعلومات ضافية عن القضية، مفرطة باعتمادها آراء وأحكاماً مطلقة، قد نزلت أطروحته منزلة الواقع الملموس. وعلى هذا الأساس فإن عمله يتسم بالعيوب التي آخذنا عليها الشيخ حمروش، لخلطها بين

(29) إبراهيم حمروش في الاشتقاق الكبير السابق الذكر، حاشية 23.

(30) الأب مرمرجي الدومنيكي، الثنائية، مجلة مجمع القاهرة 376/8.

(31) وتلك المصطلحات ليست إلا مقابلات لـ : **الابتداء، والحشو والوقف** التي ذكرها الخليل في كتاب العين ص 55 ـ وتقابل Prefixe، Infixe و Suffixe في اللغات الأوربية.

الأطروحة أو الفرضية والحقيقة العلمية المقررة. فالنتيجة الحقيقية في هذا الميدان لا يقرها إلا الواقع اللغوي(32) المستمد من النصوص.

أما حامد عبد القادر وإبراهيم أنيس، فإنهما كانا على طرفي نقيض في وضعهما للقضية. فنلاحظ أن الأول يعود بنا تقريباً إلى وجهة نظر الشيخ حمروش، أما الثاني فإنه يبدأ مما انتهى إليه الأب مرمرجي الدومنيكي. ولقد تميزت مقاربتاهما بما اعتمدا من مناهج علمية في البحث.

2 - 2 فحامد عبد القادر مقتنع بالنظرية القائلة بالأصول الثلاثية لوجود قرائن تدل عليها، عند النظر، في مستوى البنية المقطعية باللغات السامية، وفي المقارنة بين تلك اللغات واللغات الهندوأوربية واللغة الصينية. ويؤيد ذلك الرأي، حسبما يبدو، التقاليد العبرية المسيحية(33) التي اعتمدها كذلك العلماء العرب والأوربيون المعاصرون من أمثال فارس الشدياق، وجرجي زيدان، وحفني ناصف وجسبرسن، ومسكاتي(34) (Moscate, Jasperson).

ويعتمد زميله نفس المصادر للتدليل على خلاف ذلك، محتجاً بالنظرية القائلة بأن الثنائية هي نهاية المطاف، وليست بداية اللغة، لا باعتبارها تقلصاً يفترضه الاقتصاد اللغوي الذي تبدو مظاهره واضحة في جميع اللغات، بل بالمقارنة وبالاحتجاج على ذلك بنتائج الدراسات المخبرية التي أجراها مع طلابه في مخبر دار العلوم، وذلك باعتماد قائمة من المصطلحات الرباعية، والخماسية المأخوذة من أمهات الكتب، ومنها **المفضليات**، **وحماسة أبي تمام**، **وجمهرة العرب**، وأربعون ديواناً من دواوين الشعر العربي. ولقد قورنت مصطلحات تلك القائمة، وهي 1792 مصطلحاً بقائمة فيها 2601 مصطلحاً، مأخوذة من الجزء الثالث من الجمهرة لابن دريد. ولم تتوافق القائمتان إلا في أربعمائة مصطلح، مما دعا إبراهيم أنيس إلى

---

(32) H. Fleish, traité P. 257.

(33) حامد عبد القادر، ثنائية الأصول، مجلة مجمع القاهرة 117/1 - 19.

(34) S. Moscaté: an introduction P. 72 - 75 et dans «Ilbiconsonantismo nelle lingue semitiche», Biblica XXVIII P. 113 - 135.

أي الثنائية في اللغات السامية، حيث يتحذر في هذه القضية. فهو يقر «الثنائية» من دون أن يعممها. ويفسر عبورها إلى «الثلاثية» باعتماد «زيادات» لا تخضع طبيعتها للتحليل المنطقي المنظم.

الملاحظة بأن مجموع مصطلحات **الجمهرة** لا يوجد بالمؤلفات المجردة، مع العلم أن أغلب المصطلحات المدروسة ليست مستعملة كثيراً. فلقد هجرت، لا لأن معانيها لا تعبر عن حاجات البيئة الجديدة، بل لأن بنياتها طويلة لها مقاطع كثيرة[35]؛ وتلك ملاحظة جديرة بالاعتناء دون أن تكون عملية، «إذ لا يمكن أن نتصور وجود الثنائية اللغوية إلا في فترة سابقة للفترة التي تسمح بها المقارنة السامية الحامية»[36]. والمجمع عاجز بالطبع عن القيام ببحث من هذا القبيل للبت في القضية. فلا يمكن له إذاك إلا أن يبدىء فرضيات مثل فرضية الأب مرمرجي التي كانت تستمد آراءها من الدروينية مطبقة على اللغة[37]. إن هذه المحاولات جديرة بالعناية لأنها تحسس أهل الذكر للعناية بهذه المباحث، وتبين على ما فيها من نقص، أن الأمر يستوجب طرقاً ومناهج مقارنة في النحو والمعجم، وأعمالاً مخبرية ومصادر ومراجع ضرورية لا يمكن بدونها أن نقارب القضية في جوهرها، وإن كانت ستساعد إن اعتمدت، على ضبط العناصر التي يجب توفرها لوضع معجم تاريخي في اللغة العربية، يواكب حاجات العلوم الحديثة. إن هذه الدراسات على حسناتها وسيئاتها العامة والخاصة، قد كانت مدعاة ومدخلاً إلى الدراسات الخاصة المخصصة في نطاق المجمع لقضايا الصرف العربي، لأن هذه الدراسات، تكون رغم تشتتها، المادة الصرفية العملية التي يحتاج إليها بالمجمع، باعتبار المشاكل والقضايا التطبيقية المطروحة، والتي لم تفز أحياناً بالحل المرضي والمطلوب.

2 - 3 ولقد كانت القضية الأولى المطروحة التي وضعها ماسينيون تتعلق بالأصل الثلاثي للكلمات وقد، كان النحاة القدامى يعتبرونه الأساس في اللغة العربية، وذلك ما تؤيده الدراسات المقارنة المعاصرة، انطلاقاً من النص القرآني إذ اتضح «أن الأصول الرباعية لا تعتمد بالنسبة للأصول الثلاثية باعتبار رتبها أي: 15 إلى 1185 أصلاً»[38]:

إن هذه المعطيات التي لم ينتبه إليها المجمعيون، قد أدركت في المستوى

---

(35) إبراهيم أنيس، تطور البنية، مجلة مجمع القاهرة 171/11.

(36) Marcel Cohen, Essai comparatif, p.159.

(37) إبراهيم أنيس المذكور سابقاً ص 167.

(38) مصطفى الشويمي، الفعل في القرآن (بالفرنسية) ص 5 Le verbe dans le Coran.

الصرفي والمعجمي[39]. فكان على المجمعيين حل مسألة مركبة أي الحكم على طريقة القدماء بإحصاء تلك الأصول الثلاثية ثم تصور طريقة أخرى، إن استوجب الأمر ذلك، لتقوم مقام النظرة السابقة. ولقد كان من المفيد وضع المسألة، ولو نظرياً، قبل الاهتداء إلى حل في المستوى التطبيقي، ولذلك استوجب الأمر إعادة النظر في الأصول الثلاثية المقدرة بـ 3276 أصلاً والمستمدة من رأي ابن جني المركز على الاشتقاق الأكبر. لأنه لم يؤخذ في الحسبان التغييرات الاتباعية والتخلفية التي تطرأ على الأصول الثلاثية[40]، فضلاً عن أن هذا العدد لا يعتبر التقليبات. فهو لا يمثل سوى 6/1 من مجموع الأصول الثلاثية الممكنة المتكونة من أصوات مختلفة مصنفة بحسب مبدأ الترتيب الرياضي. والأصول المعنية هي:

$$19.656 = 26 \times 27 \times 28$$

ومجموع تلك الأصول الثلاثية بما في ذلك أصول الأفعال المضعفة هي: $4060 \ (= 28 + \frac{2268}{3} + \frac{19656}{6})$، إن أحصيناها بدون ترتيب أو تمييز[41]. أما العدد الكامل لتلك الأصول فهو: $21.952 = 28 + 2268 + 19656$ وهو يمثل مجموع الأصول الثلاثية الممكنة.

ولقد كان من الضروري، سواء بالنسبة للبحث الصرفي أو بالنسبة لكل دراسة معجمية، أن تحدد الأصول الممكنة في الواقع، إذ يجب أن تصنف على حدة الأصول غير الممكنة صوتياً، لا سيما الأصول المتكونة من صوتين متنافرين مثل السين والصاد، والصاد والضاد، والعين والهاء[42]. فكان المجمع مدعواً إلى الاهتمام بهذه القضية، لا سيما وأننا لم نضع إلى الآن قائمة الأصول الثلاثية الممكنة صوتياً والتي لا توجد في الواقع. ولا يمكن أن يقوم بهذه الدراسة إلا خبراء أكفاء[43]، فضلاً عن أن ماسينيون قد قدم إحصاءات لم تكن كلها واضحة.

---

(39) لويس ماسينيون، الأصول الثلاثية، مجلة مجمع القاهرة 348/8 - 349.

(40) نفس المصدر ص 349.

(41) نفس المصدر، ونلاحظ أن العدد $2268 = 3 \times 756$، فالرقم 756 يمثل عدد الأصول المضعفة المتحصل عليها بالتقليب حيث إن $756 = 27 \times 28$ أما العدد $378 = \frac{756}{2}$ فهو يمثل الأصول الثلاثية من دون قلب.

(42) نفس المصدر ص 349.

(43) نفس المصدر.

ولم يوافق المجمع على هذه الاقتراحات المنهجية التي تضع في الحقيقة مسألة تصور صرف شامل، لا يمكن الفوز به ما لم يتوفر للمجمع الوسائل التي تسمح بتقويم موضوعي ودقيق للمسألة المطروحة التي عالجها كذلك مجمعي آخر، وهو إبراهيم أنيس الذي أخذ على عاتقه أن يحلل، بالاعتماد على معطيات إحصائية، مسألة تغيير حركة الأفعال الثلاثية ذات الأصوات الساكنة الصحيحة بالقرآن(44). ولا يشمل ذلك التغيير إلا الماضي والمضارع مع آستثناء الأمر الذي له مشاكله الخاصة.

2 - 4 يعتبر إبراهيم أنيس أن النحاة العرب قد اختلفوا في شأن تصنيف تلك الأفعال إلى أنواع مختلفة، وقدموا تفسيرات لم تسلم، وإن كانت تنشد الاعتماد على الأصوات وعلم الدلالة، من التخريجات الفردية(45)، لا سيما وأنها كانت ترتكز على معايير لا تدرك ولا تتحدد ومنها الاستحسان والاستخفاف(46).

فالنحاة كانوا يقرون الصيغ (ماضي ـ مضارع) التالية:

أ ـ فَعَلَ ← يَفْعُلُ ـ يَفْعِلُ ـ يَفْعَلُ.

ب ـ فَعِلَ ← يَفْعَلُ ـ يَفْعِلُ.

جـ ـ فَعُلَ ← يَفْعُلُ.

وتعتبر ثانوية لا تصنف، الصيغ التي يقرها القرآن خاصة وهي:

د ـ فَعُلَ ← يَفْعَلُ ـ يَفْعِلُ.

هـ ـ فَعِلَ ← يَفْعُلُ.

والملاحظ أن السلسلة الأولى من الصيغ تضع في حد ذاتها مشكلاً مركباً أي: كيف يجب أن تحلل؟ وما هو معنى صيغها التي اطرادها قليل، لا سيما ونحن نبحث عن أفضل طريقة لتيسير نحونا؟.

ذلك ما سعى إبراهيم أنيس إلى تفسيره تفسيراً معقولاً، مركزاً على التغيير في حركة الفعل. فهو يرى أنها ناتجة أولاً عن المعنى الدلالي المضمن في الفعل، لا سيما عندما يقتضي الأمر أن نميز بين فعلين لهما أصلان متشابهان، سواء أكانا لازمين

(44) إبراهيم أنيس: أبواب الثلاثي، مجلة مجمع القاهرة 172/8 - 180.

(45) مصطفى الشويمي، الفعل في القرآن ص 44.

(46) نفس المصدر، ص 45.

أو متعديين. ولقد تهيأ لبعضهم أن ذلك التغيير ناتج عن المقابلة بين الأفعال **الاختيارية والأفعال الإجبارية**[47] أما السبب الثاني لذلك التغيير، **فهو يعود إلى** المغايرة أو ما يسميه ابن جني **بالمخالفة** التي تعني تغير الحركة أو صوت اللين بالذات. وتختلف عن إبدال الأصوات الساكنة[48] (أي الحروف) التي لم تطرق في الدراسات العربية. وهي تتعلق مثلاً بتغير حركات (أو أصوات لين) المزيدات المشتقة من الصيغة المجردة. ويطرأ ذلك الإبدال إثر ظاهرة **المماثلة الجزئية** التي تجمع بعض الحركات (أو أصوات اللين) ببعض الأصوات الساكنة. ومن ذلك أن يكون المضارع مفتوح العين في الأفعال التي تكون عينها أو لامها صوتاً حلقياً. ويمكن أن يضاف إلى هذه المبادىء مبدأ رابع وهو ما سماه ابن جني **بتداخل** أو **تراكب اللغات** الذي يساعدنا على تفسير الحالات الشاذة بالنسبة للقاعدة وبالأحرى **للقياس**[49]. ولا شك أن إبراهيم أنيس يبني، آراءه من دون أن يطور مفهوم ذلك **التراكب** الذي تحدّث عنه ابن جنّي، على حجج منطقية ليست بالضرورة لغوية في منطق الدراسات اللغوية الحديثة[50].

2 - 5 إن هذه المبادىء المطبقة على القرآن والقاموس المحيط اللذين أحصى أفعالهما إبراهيم أنيس إحصاء نسبياً، تبدو جديرة بالعناية لأنها سمحت له بأن يعرض علينا تصنيفاً معقولاً ومنظماً للفعل العربي. فهو تصنيف جديد بالنسبة للمستفيدين منه بالمجمع. فهو يوحي بأن الأفعال الواردة في القرآن تقر اطراد التغيير من نوع فَعَلَ ← يَفْعُلُ وفَعِلَ ← يَفْعَلُ. وهي لا تقر التغيير فَعِلَ يَفْعِلُ الذي يذكره النحاة. أما فَعُلَ←يَفْعُلُ فلا يقره في القرآن إلا فعلان[51]، أما التغيير فَعَلَ←يَفْعَلُ الناتج عن

---

(47) إبراهيم أنيس: أبواب الثلاثي المذكور سابقاً حيث يعبر عن تلك المفاهيم بالإنجليزية بـ Involuntary, Voluntary.

(48) Kurylowiz, esquisse d'une theorie de l'apophonie en semitique B.S.L.P. Tome 53 (1957 - 1958) fas 1 P. 1 - 38.

حيث يقر في ص 2 الفرق بين هاتين الظاهرتين، وإن كان يشير إلى الصلة التي تربط بينهما «لأن المماثلة الجزئية (apophonie) هي على العموم استخلاص استعمال صرفي من تناوب حركي موجود في اللغة. . . . فالمماثلة الجزئية هي بالتالي انعكاس للتناوب الحركي الفونولوجي».

(49) ابن جني، الخصائص ١/٣٧٤ وما بعدها.

(50) Wenreich, languages in contact, la Haye 1966.

(51) وهما كَبُرَ وبَصُرَ. انظر الشويمي، الفعل في القرآن ص 83 حيث يقر خلافاً لإبراهيم أنيس أنه يوجد بالقرآن 11 أصلاً فعلياً تقر تلك الصيغة.

المماثلة، فهو في المرتبة الثالثة. وهو وارد في كل الأفعال المحصاة باستثناء البعض منها(52) التي يفسر تغيير حركتها باعتبار مبدأ التراكب(53) والذي تعود طبيعته بحسب الأمثلة الواردة إلى أسباب دلالية لا صوتية. وتعتبر مقاربة إبراهيم أنيس مقاربة مفيدة بقدر ما تعتمد على مناهج حديثة تسمح لها بالحصول على نتائج أيدتها دراسة أخرى خصصت لنفس الموضوع. ولقد أقر صاحبها بأن نماذج هذه الصيغة لا يوجد فيها إلا نموذجا فَعَلَ وفَعِلَ. أما فَعُلَ فهي فرع من فَعِلَ(54) وعلى هذا الأساس رغب إبراهيم أنيس في أن يلخص باسم القياس، الصيغ الثلاث في الماضي وتغييراتها في المضارع، في صيغتين وأربعة تغييرات في عين المضارع.

أ ـ فَعَلَ ← يَفْعُلُ ← يَفْعِلُ ـ يَفْعَلُ.

ب ـ فَعِلَ ـ يَفْعَلُ.

وهو يعتقد أن في الاستطاعة رد فَعَلَ ← يَفْعِلُ إلى فَعَلَ ← يَفْعُلُ، لأن الصيغة الأولى فرع للثانية حسبما تقر ذلك الإحصائيات(55). إلا أنه لا يمكن أن نرد فَعَلَ ← يَفْعَلُ إلى فَعَلَ يَفْعُلُ من دون خرق القواعد الصوتية الثابتة المتعلقة بالمماثلة والمتمكنة في اللغة، رغم قلة عدد أمثلتها، أكثر من قاعدة المغايرة التي تعتبر غير ثابتة حسبما تفيد بذلك طبيعتها.

إن رد صيغة إلى أخرى يصبح أمراً ضرورياً، لا سيما في الأفعال التي لها أصول ثلاثية متشابهة، والتي اختلفت حركاتها التي تؤدي في الغالب وظيفة دلالية تمييزية. وقد قدر إبراهيم أنيس تلك الأفعال بـ 1300 فعلاً في المحيط. ورأى أن دراستها تستوجب إلغاء الأزواج التي لا صلة دلالية بين عناصرها(56)، مع الاحتفاظ بالصيغ التي تعبر ألفاظها عن نفس المفهوم الأساسي(57). ويشتمل المحيط على هذا النمط

---

(52) مثال ذلك نَكَحَ، ونَزَعَ، وبَلَغَ، وقَعَدَ، وزَعَمَ.

(53) يبدو أن قريشاً لم تكن تستعمل هذه الأفعال وتفضل عليها مثلاً تَزَوَّجَ، وقَلَعَ، وعَادَ إلخ..

(54) الشويمي، الفعل في القرآن ص 82.

(55) نفس المصدر حيث ترد صيغه يَفْعُلُ 215 مرة ويَفْعِلُ 190 مرة وذلك بنسبة 28 في المائة و25 في المائة من مجموع الأفعال الواردة في القرآن.

(56) مثال ذلك خَرَفَ (قَطَفَ الثمرة) وخَرُفَ (اختبل عقله) أولهما من باب نَصَرَ والثاني من باب كَرُمَ.

(57) مثال ذلك: عَرَفَ يَعْرِفُ من نموذج ضَرَبَ يَضْرِبُ وعَرِفَ يَعْرَفُ من نموذج فَرِحَ يَفْرَحُ.

من الأفعال بما قدره 500 فعل موزعة على نماذج مختلفة دقيقة[58]، منها بالخصوص نموذجي نَصَرَ ـ ضَرَبَ اللذين أكد النحويون القدامى عليهما، واللذين يمكن أن نعتمد على تغييرات أحدهما، إن لم يمنع من ذلك القياس[59].

3 - 1 ولقد أيدت هذه الظواهرَ القرآنية، اللهجاتُ العربية المعاصرة، لأن لغة القرآن، وهي لهجة عربية موحدة ومنسجمة، تؤيد استعمال الأفعال التي من نموذجي ضَرَبَ ونَصَرَ: ولقد استعملت ستة من **النموذج الأول وستة من النموذج الثاني**. وتلك معادلة تستحق الاعتبار[60]. أما النماذج الأخرى فيجب أن ترد إلى نماذج أبسط منها[61]، وإن كان بعضهم يصنفها في نوع غير واضح[62].

إن محاولة إبراهيم أنيس جديرة بالعناية، لا سيما بعد أن اتخذ المجمع قرارات عديدة[63] في شأن تلك التغييرات في عين المضارع، اعتماداً على نظرية النحاة القدامى. فهي تدعو إلى تصور نظام جديد في تغيير حركة المضارعة، تخضع للترتيب والتحليل، ووفر إمكانية وضع نظام فعلي عربي يصنف وتستمد مادته من معاجم عربية، يستوجب إعادة ترتيب مداخلها.

ولقد كان الهدف من هذا إعادة ترتيب الأفعال بالمعاجم، لا إعادة ترتيب النظام الفعلي، العربي، لأن هم المجمع الأول في هذه المسألة، كان يتعلق بوضع صيغ فعلية جديدة انطلاقاً من أسماء الأعيان العربية والأعجمية منها.

---

(58) نَصَرَ ـ ضَرَبَ (50 في المائة)، نَصَرَ ـ فَرِحَ (14 في المائة)، ضَرَبَ ـ فَرِحَ (12 في المائة)، فَرِحَ ـ كَرُمَ (12 في المائة) ـ نَصَرَ ـ كَرُمَ (10 في المائة) كَرُمَ ـ ضَرَبَ (2 في المائة).

(59) يوعز إبراهيم أنيس هذا التغيير للتراكب اللغوي، فالنموذج ضَرَبَ حجازي والنموذج نَصَرَ بدوي.

(60) إبراهيم أنيس ـ أبواب الثلاثي ص 160.

(61) هذا يفترض أن هذه الأفعال تعبر عن نفس المفهوم: وهي من ثلاثة أنواع أي التي تتصل تغييراتها بالنماذج التالية:

أ ـ ضَرَبَ وفَرِحَ اللذان يجب أن يردا إلى التغيير الطارىء على ضَرَبَ أو نَصَرَ إن كانا يدلان على صفة.

ب ـ فَرِحَ وكَرُمَ يردان إلى التغيير الطارىء على كَرُمَ.

جـ ـ كَرُمَ ثم ضَرَبَ ونَصَرَ يردان إلى التغيير الطارىء على كَرُمَ للدلالة على الكيفية.

(62) الشويمي، الفعل في القران ص 72.

(63) مجموعة القرارات ص 18 - 20.

والملاحظ أن هذه المحاولات في ميدان المعجم وبالتالي في ميدان الصرف، لم تخضع لنظام التغييرات المقترح سابقاً، وإن كانت تستمد مبادئها من نفس المقصد الداعي إلى تجاوز القواعد التي وضعها القدامى الذين كانوا يجيزون بحذر اشتقاق صيغ فعلية ثلاثية ورباعية من أسماء الأعيان والأشياء، وكانوا لا يجيزون اشتقاق مصادر من الأفعال المستعملة كلما خالف ذلك القياس وخاصة السماع. فالسؤال المطروح في هذا الشأن هو: هل يمكن أن نجيز، في سبيل مواكبة حاجات العصر، ما لم يجيزوا؟ وذلك ما دعا إليه الشيخ حمروش الذي اعتمد الضرورة للمطالبة بإقرار ذلك الاشتقاق(64)، شريطة أن يكون محصوراً في الميدان العلمي فحسب(65)، مثلما يشير إلى ذلك قرار المجمع التالي: «اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هذا الاشتقاق ـ للضرورة ـ في لغة العلوم»(66). ولقد سارع المجمع، خشية توسع الناس في استعمال هذا القرار(67)، إلى الحد منه بقرار آخر فيه غموض، ينص على ما يلي: «يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب»(68).

إن هذا القرار الأخير والمقتضب، يهدف في الحقيقة إلى مواجهة المقترحات(69) الداعية إلى تكملة مادة لغوية لم ترد في المعاجم العربية، وفي المؤلفات اللغوية التي أهملت توضيح بعض المسائل، من ذلك أنها كانت تذكر المصادر وتهمل أفعالها التي يجيزها القياس والاشتقاق.

3 - 2 ولا بد أن نؤكد على هذه النقطة بالذات التي تذكرنا بمقاربة المستشرق

---

(64) محاضر 354/1.

(65) محاضر 356/1 ولقد علق منصور فهمي على هذا القرار داعياً المجمع إلى وضع قرارات تشمل اللغة كلها وتثري جميع فروعها.

(66) محاضر 356/1؛ مجلة مجمع القاهرة 36/1؛ مجموعة القرارات ص 7.

(67) الشيخ الخضر حسين: الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع القاهرة 232/1 - 262 حيث يشير إلى معارضة البصريين إلى هذا النوع من الاشتقاق لأن كل اشتقاق يستوجب **حدثاً** يكون أصله **مصدراً** وإن كان بعض العلماء لم يعتبر تلك الملاحظة. ولقد دعا بعض المجمعيين المحدثين (انظر مجموعة القرارات ص 7) وكذلك عبدالله أمين في كتابه **الاشتقاق** ص 161، 181 إلى وضع صيغ فعلية حتى من الأفعال الجامدة ومن حروف المعاني.

(68) مجموعة القرارات ص 8.

(69) حسين والي: تكملة، محاضر 81/2 وما بعدها؛ محمد الخضر حسين، تكملة، مجلة مجمع القاهرة 36/2 وما بعدها.

الهولندي دوزي، في مؤلفه: **تكملة المعاجم العربية** (Supplement aux diction-naires arabes). ولقد حاول المجمع تجاوز دوزي لينفخ في روح الصرف والمعجمية **العربيين**. وعلى هذا الأساس اتخذ القرارين التاليين باعتبار حالتين:

1 ـ «الأولى: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز أن نصوغ منها ما لم يذكر، على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعي وملحقه ومزيده»[70].

وبالتالي يمكن لنا أن نشتق من الطحلب فعل طحلب[71]، أو نقول اليوم تلفن من تلفون وتبرجز من برجوازية كما قيل في الماضي بيطر من بيطار.

إن النظر إلى هذين المثالين يفيد أن الاشتقاق لا يرد إلا في الأفعال الرباعية وهو اشتقاق ذو اتجاه واحد، أي أنه يسمح باشتقاق الأفعال دون الأسماء. يضاف إلى ذلك أن الأمثلة التي احتج بها قديمة لا صلة لها بواقعنا. فيبدو عندئذ ـ وذلك ما سيأتي ذكره ـ أن هذا الاشتقاق لن يكون ذا فائدة إلا في تكييف الألفاظ المعربة، وأنه سيكون مفيداً في ميدان الألفاظ الثلاثية مثلما يدل على ذلك القرار الثاني:

2 ـ «الثانية: أن تكون المادة ثلاثية والمذكور حينئذ إما فعل، وإما مصدر، وإما مشتق من الفعل».

ولقد أشرنا لهذا القرار في المسرد 11 في آخر هذا المؤلف، حيث تذكر جميع المبررات النظرية والعملية للاحتجاج لهذه الحالات. وتعتمد هذه القواعد، ما لم يذكر أن فعلها **ممات** أو محضور أو لا يتوافق مع فعل مسموع، فإن كان مسموعاً فإنه يخضع إما للسماع أو للقياس.

3 - 3 إن هذه المبادىء منقولة عن الشاطبي (توفي سنة 1194 م) الذي يقر أن كل لفظ يرويه حجة لغوية، يعتد به، وإن لم يروه حجة أخرى[72]. وذلك تفتح جدير

---

(70) مجموعة القرارات ص 18 - 20.

(71) عبدالله أمين، بحث، مجلة القاهرة 337/4.

(72) محمد الخضر حسين، تكملة مجلة 36/2.

بالعناية ييسر على اللغويين أمرهم لإثراء اللغة. ألا أنه لا يسلم من النقد، إن اعتبرنا المعايير التي يجب أن تعتمد لإقرار تلك الحجة[73]. ولقد مال المجمعيّون إلى إقرار هذه المبادىء لأنها نظرياً ضرورية في الفترة الحديثة التي تمر بها اللغة العربية، فضلاً عن أن لغويين آخرين يؤيدونها، ومنهم ابن القوطية (توفي سنة 977 م) في **كتاب الأفعال**[74] الذي ييسر فيه حتى الاشتقاق من الأوصاف[75]. ولقد نسج على هذا المنوال مجمعيون وعلماء محدثون، ممن دعوا إلى تجاوز القياس نفسه. ألم يعتبر الحريري (توفي 1122 م) في **درّة الغواص**[76] أن الاقتصار على ألفاظ **العرب العاربة والمستعربة** يؤول باللغة إلى الجمود ويحول دونها وخلفهم؟ لكن هذه الآراء المفيدة في حد ذاتها، لا تمنعنا من أن ننظر إليها نظرة تحذر لسببين اثنين: أولهما خشية الوقوع في تصور مادة لغوية لن تسلم من الاضطراب الذي طرأ على جمع ألفاظ اللغة عند القدامى. فالأمثلة الواردة عند الجارم في هذا الشأن، كفيلة بأن توضح لنا مخاطر هذه المنهجية وملابساتها التي ستعوض لبساً بلبس آخر، زيادة عن أنها تعتمد على ألفاظ أغلبها بدوي لا فائدة لنا منها، لأن جلها موجود بالمعاجم. أما السبب الثاني فهو يحتم علينا أن نلاحظ أن تلك الطريقة، المحدودة، لن تطبق ما لم يوضع معجم تاريخي للغة العربية. فالطريقة التي يقترحها الجارم لا تسمن ولا تغني من جوع، إن اعتبرنا أن المصطلحات الجديدة التي يريد وضعها موجودة بالمعاجم العربية القديمة أو الحديثة التي يرغب في سد فراغاتها؛ وهي في هذه الحال لا تدعونا إلا إلى العناية بالتناقض القائم بين المعاجم القديمة والمعاجم الحديثة من نوع لسان العرب، والمعجم الوسيط، والمنجد، وبللو (Belot) إلخ. . .

3 - 4 ولقد كان المجمع في غنى عن تلك المداولات، لأنه كان في الحقيقة مشغولاً بقضايا أكثر اتصالاً بحاجات الناس، ومنها حل مسألة استعمال الصيغ الفعلية

---

(73) السيوطي: المزهر 79/1 وما بعدها؛ 103/1 وما بعدها، 537/1 وما بعدها حيث يطعن في تلك الحجج اللغوية. انظر كذلك محمد الخضر حسين: من وُثّق، مجلة مجمع القاهرة 50/12 - 54 حيث أعاد ما قاله السيوطي من دون الاحتجاج له، ودون التعليق على اضطراباته ومتناقضاته.

(74) محمد كرد علي: أفعال للاستعمال، مجلة 277/3 - 289.

(75) محمد علي النجار، الوصف وفعله، مجلة مجمع القاهرة 73/10 - 81. ولقد كرر صاحبنا تقريباً ما سبق للجارم أن تعرض إليه (انظر اللوحة عدد 11 الصيغة رقم 5 من المصادر).

(76) شوقي أمين، جواز التعريب، مجلة مجمع القاهرة 200/11.

المشتقة للتعبير عن الألفاظ الفنية، وخاصة الكيميائية منها التي تفيدُ التأثر فكان الأمر يتعلق بأن تقر إن كانت تلك الصيغ سماعية أو قياسية[77] لا سيما **صيغ المطاوعة**، لأن بعضهم يرى أنها تخضع للقياس، إن تعلق الأمر بالمحسوسات لا بالمجردات[78]. لكن ما المراد من مفهوم **المطاوع** وقد ذكر تعريفاته القديمة مجمعيونا المحدثون، وإن كان المجمع لم يرَ داعياً كما سيأتي، إلى تجاوز مفهومه الغامض، وذلك في تعريفاته لمختلف وجوهه الواردة في مصطلحاته المخصصة لعلم اللغة والأصوات العربية؟ ولقد سبق للمجمعيين العرب وللاين (Lane) أن نزلوه منزلة الفعل اللازم والصيغة المطاوعة[79]، مما يفيد أن المطاوعة تطبق حتى على الفعل المجرد. أما التهانوي فإنه يربط **المطاوعة بالتعدية**. فهي عنده تفيد **حصول الأثر** عند وجود مناسبة بين الفعل المتعدي ومفعوله، مثال ذلك: جمعته فاجتمع، فاجتمع **مطاوع** أي **موافق** لفاعل فعل متعد وهو جمعت[80]. ومن الواضح أن هذا التحديد الذي يرمي إلى استكمال ما سبق، لا يفيدنا بجديد إن اعتبرنا المصطلح الغامض المرادف وهو **الموافقة**، وإن كان المثال المضروب ينزل **المطاوعة** منزلة الصيغ المعنية بالأمر والدالة عليها.

ولقد سعى الشيخ أحمد الإسكندري، المكلف بالاحتجاج لقرارات مجمع اللغة في هذا الشأن، إلى أن يعرف **المطاوعة بالتأثر** الذي يفيد أن يعود الفعل على فاعله أو عليه بالفائدة[81]، ويرى أن **المطاوعة** تشمل الأفعال اللازمة والمتعدية، ويوفق بين المجمعيين العرب والتهانوي. إلا أنه يبين أن **المطاوعة** ليست **شكلية**، فإن كان **انفعل مطاوع فعل عموماً**، فمن الممكن أن يقتصر على فعل ثلاثي، وإن لم يكن له **مطاوع**. من ذلك **طردته فذهب**[82]. وبالتالي جاء قرار مجمع اللغة العربية ينص، في شأن **المطاوع** من الصيغة المجردة، على ما يلي: «**كل فعل ثلاثي متعد دال على**

---

(77) محاضر 222/1، 351.

(78) نفس المصدر ص 351.

(79) (أ) ـ لسان العرب 241/8، 328/10 **حيث مطاوعة ترادف موافقة وكذلك التوافق والملاءمة والتظاهر**.

(ب) ـ Lane Arabic, English lexicon 2/1892.

(80) التهانوي: الكشاف 915/4.

(81) مجلة مجمع القاهرة 222/1.

(82) نفس المصدر 223.

معالجة حسية، فمطاوعه القياسي (انفعل) ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً، أو ميماً أو راءً، ويجمعها قولك: «ولنمر»، فالقياس فيه افتعل»[83].

3 - 5 ويبدو لنا أن صيغتي انفعل وافتعل لم تُعرّفا تعريفاً كافياً، لأنهما لا تقتصران على **المطاوعة التي كثيراً ما لا تفيد التأثر** فحسب. فانفعل مثلاً تفيد **التأثر** كما تفيد «**التأثر الوسط**» أو «**المطاوع الوسط**»، الذي ليس له مصطلح في العربية والذي له في القرآن اطراد يفوق مفهوم التأثر البسيط[84]. والملاحظ كذلك أن صيغة افتعل تعبر كذلك عن «**التأثر الوسط**» وعن **المشاركة** الواردين باطراد في القرآن الكريم[85]. ولقد طبق كذلك التعريف العام على صيغة تفعّل التي تعتبر مطاوع فعّل وبالتالي نصَّ قرار المجمع على أن: «قياس المطاوعة (فعَّلَ) مضعف العين (تفعَّلَ). والأغلب فيما ضُعِّفَ للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيه»[86].

ويبدو أن المجمع قد تنبه في هذا الشأن إلى عدم قصر هذه الصيغة على مفهومها البسيط، إذ أقر أنها تفيد كذلك **المبالغة والصلة**[87]. ولقد خصصت قرارات أخرى لمطاوع فاعل وهو تفاعل، **ولتعدية** أفعل، ولمطاوع أفعل وفعلل وهما بالتوالي استَفْعَلَ وتَفَعْلَلَ[88]، مع الملاحظة أن الفروق[89] التي تدل عليها صيغة تفاعل قد أهملت، إذ على من أراد أن يعبر عن كون المفعول يتأثر بالفعل، أن يشتق من بُعْدٍ تَبَاعَدَ، ويجعل من مفعول باعد فاعل تباعد[90] ومثال ذلك باعدته فتباعد. والجدير بالذكر أن تباعد ليس مطاوع باعد بل مطاوع بُعْد، وإن كان لا يوجد ذكر للمطاوعة من مصدر بل من صيغة مجردة أو مزيدة.

---

(83) نفس المصدر 222.

(84) الشويمي، الفعل في القرآن ص 198.

(85) نفس المصدر ص 199 - 213 فالنتيجة المعنية تفيد بأن مطاوعة هذه الصيغة (افتعل) أقل الصيغ وروداً في القرآن الكريم من المعاني الأخرى مثلما يدل على ذلك الإحصاء: المتوسط (53./.) المطاوع (25./.)، المشاركة (13./.) المطاوع المتأثر (9./.).

(86) مجلة مجمع القاهرة 223/1، ويجوز أن يقال اليوم ألّمته فتألم، ولا يجوز أن يقال فرّحته فتفرّح بل ففرح.

(87) مثال قطّعته فتقطّع، وقيّسته فتقيّس (له نسب بقيس).

(88) مجلة مجمع القاهرة 224/1 - 232 انظر في شأن هذه القرارات **مجموعة القرارات** ص 39 - 43.

(89) الشويمي، الفعل في القرآن ص 186 - 194 حيث يؤكد على تلك الفروق.

(90) مجلة مجمع القاهرة 231/1 - 232.

4 - 1 أما الصيغ الأخرى، فلقد درست منها صيغتا فعَّل وأفعل. ولقد أقرت الأولى **قياسيةً** للتعبير عن **الكثرة والمبالغة**[91]. وأعيد النظر في القرار المتخذ في شأنها في مؤتمر 1944 ليقر تعبيرها عن ثلاثة معان: اشتقاقها من الأسماء، والتعبير عن الصلة، ونزع الشيء[92]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا القرار كغيره من القرارات الأخرى، يؤيد بتأخير زمني، ما كان مقرراً عند النحاة القدامى والعصور الحديثة. فكانت إعادة لعلها للإفادة.

أما القرار الخاص بصيغة أفعل فلا صلة له **بالمطاوعة** بل **بالتعدية**، إذ إن المجمع قد أقرّها صيغة التعدية الأساسية القياسية، من دون أن يحتج لذلك بالإحصاء، مع العلم أنها تذكر ثلاث مرات أكثر من غيرها من الصيغ بالقرآن الكريم[93]. وقد غفل عن معناها الدال على **السببية**، فلم يؤكد إلا على حرف التعدية (أ) الذي يعتبر العنصر الذي ينقلب منه الفعل من **اللزوم** إلى **التعدية**. أما صيغة استفعل فلقد كانت محظوظة لأنها تفيد، بالاعتماد على القياس، **الطلب**، **والصّيرورة**[94] التي لا توجد بالقرآن، ثم تفيد **الجعل والاتخاذ**[95].

ولم نلاحظ إشارة تفيد بأن هذه الصيغة **مطاوع** أفعل، وإلى أنها تشتق من الأسماء أحياناً وتفيد «التسمية في وظيفة»[96].

ولقد ختمت صيغة فعلل هذه السلسلة من أفعال **المطاوعة**، إذ اعتبرت تفعلل **مطاوعاً** لها. ويعود هذا الاختيار إلى كونها المطاوع الوحيد لكل فعل رباعي[97].

ونحن نعتقد أن هذا الاختيار عائد إلى كونها الصيغة الوحيدة للأفعال المزيدة من الرباعي لا سيما في صيغتها تفعلل وهي من المطاوع[98]. ولا بد أن نضيف أن

---

(91) مجلة مجمع القاهرة 272/6.

(92) نفس المصدر.

(93) الشويمي، الفعل في القرآن ص 128.

(94) مجموعة القرارات ص 42.

(95) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 203 وهي تفيد معان أخرى مهمة.

(96) Regis Blachere, Grammaire P. 70.

(97) مجلة مجمع القاهرة 225.0241.

(98) Regis Blachere, Grammaire P. 76.

المجمعيين قد أهملوا الإشارة إلى كونها، أي فعلل، الصيغة التي تكثر فيها المعربات، والحكاية وبالتالي فهي الصيغة العربية الأساسية التي تعرب وتكيّف وتآلف بين المعربات والأفعال المشتقة منها لتصبح جزءاً من اللغة العربية.

فالمفهوم من هذه القرارات أن هذه الصيغ تخضع للقياس والقاعدة، وذلك من شأنه أن يحسم مهاترات هامشية كانت تمنع استعمال صيغ شائعة في العربية، انطلاقاً من نظريات ذاتية بينت الإحصائيات عدم جدواها.

4 - 2 ولقد انكب المجمع كذلك على دراسة المصادر التي تكون في حد ذاتها مجموعة معقدة بقدر تعذر خضوعها لتصنيف معقول. ولقد ورثنا منها عدداً كبيراً عن النحاة القدامى الذين اعتمدوا مراجع عدة لوضعها، سواء انطلاقاً من الفعل أو الإسم. فنتج عن ذلك مجموعة متضاربة من العناصر من الأسماء والأوصاف، وهما مقولتان يصعب التمييز بينهما[99]. ولقد جمعها السيوطي فوجدها تعد 1210 صيغة[100]، وهو عدد لم يهتم به المجمع، كما أنه لم يهتم بالفوضى السائدة في المصادر، إذ أنّ لبعضها عشر صيغ مشتقة من أصل واحد[101].

وتبدو المشكلة قائمة كلّها بتعلق الأمر بتصنيف تلك المصادر بالاعتماد على معايير القياس والسماع، لأن من النحاة من قصر صيغها القياسة على تسع صيغ فحسب[102]، وهي ثلاث وعشرون[103] أو أربعون[104] حسب نحاة آخرين. أما الباقي فهو يخضع للسماع، فضلاً عن جميع المصادر التي أهملتها المعاجم، والتي لم تذكر إلا أفعالها[105]. ولقد عالج المجمع هذه القضية حسب مقاربة عملية بحتة، تتلخص في اختيار بعض الصيغ القياسية لوضع مصطلحات عربية جديدة[106]. ولم يعتمد

(99) نفس المرجع ص 77.

(100) السيوطي: المزهر 4/2.

(101) نفس المرجع 82/2 حيث يذكر عشرة مصادر لمادة ل ـ ق ـ ي، انظر كذلك إبراهيم أنيس: اللهجات العربية ص 132 حيث إن «أصبع» تنطق حسب صيغ عديدة بتغير حركات الحروف فيها.

(102) خديجة الحديثي: أبنية الصرف ص 208 وينسب هذا العدد لسيبويه.

(103) السيوطي: المزهر 96/2.

(104) Regis Blachere, Grammaire P. 78.

(105) محمد الخضر حسين، تكملة، مجلة مجمع القاهرة 36/2.

(106) محاضر 353/1.

المجمع في هذا الشأن نظاماً معيناً للتمييز بين مصادر الصيغة المجردة، والأسماء والصفات المشتقة من المزيدات مثلاً. والملاحظ أن تلك الصيغ المدعوة بالقياسية، ليست سوى الصيغ التي اعتبرها سيبويه قياسية كذلك. ولقد أقر بعضها للتعبير عن مفهوم معين، وذلك شأن بعض الصيغ الدالة على الأسماء أو الصفات.

وسعياً منا إلى ترتيب هذه الصيغ وتصنيفها تصنيفاً معقولاً وواضحاً، حدنا عن التاريخ المسلسل لوضع قرارات المجمع المتخذة في شأنها، وذلك ما يدعونا إلى أن نشير إلى أن خمسة منها قد اتخذت في قرار واحد[107] في الدورة الأولى، باعتبار مجموع الثلاثة والعشرين قراراً المتخذة في شأن المصادر المجردة والمزيدة والأوصاف والأسماء. أما القرارات الثمانية عشر[108] الأخرى فهي مذكورة في المسرد عدد 12 في آخر هذا المؤلّف.

4 - 3 ولا بد أن نضيف إليها قرارات أخرى تتعلق باسم النسبة ومنها القرار الخاص بما يسميه بعضهم **بالمصدر الصناعي** أو **المصدر اليائي**. وحكمه زيادة ياء النسب والتاء المربوطة إلى كل لفظ لوضع مصدر جديد يدل عموماً على مفهوم مجرد[109]، وهو يكون، رغم أن النحاة القدامى قد حشروه في السماع، مقولة لغوية حية تشتق من جميع المقولات الصرفية. ولقد أقره المجمع مصدراً قياسياً بقرار ينص «إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء»[110] والملاحظ أن هذا القرار لا يشير إلى المقولات الصرفية التي يجب أن يشتق منها، لا سيما وأن المجمعيين قد رفضوا اقتراحاً لأحمد حسن الزيات يدعوهم فيه إلى اشتقاق هذا المصدر من كل المقولات في الكلام العربي، وذلك تأييداً للاستعمال المطرد[111]. ولم يبد المجمع رأياً نهائياً في هذا الشأن، وإن كان قد اتخذ من جهة أخرى قراراً واضحاً يتعلق باسم النسبة للتدليل على بائع الشيء[112] للتمييز بينه وبين صانعه الذي

(107) يتعلق الأمر بصيغ أخرى غير صيغة فُعَال (فَعَل) وفَعَّال المذكورتين في اللوحة عدد 12 في آخر هذا المؤلف.

(108) مجموعة القرارات ص 21 - 38.

(109) محاضر 213/1 - 215.

(110) مجموعة القرارات ص 21.

(111) نفس المصدر.

(112) نفس المصدرص 36.

يعبر عنه بصيغة فَعَّال (مثال زجَاجي وزجَّاج).

إلا أن اعتماد هاتين الصيغتين لم يأت على المشاكل المتعلقة باستعمال المصدر الصناعي في صيغة جمع التكسير، لأن بعض المجمعيين لا يجيزون[113]، قدوة بالقدامى، اشتقاق مصدر صناعي من جمع، وإن كانت اللغة قد أوجدته في الاستعمال[114]، فأجبرت اللغويين على تجاوز هذا المبدأ الصلب الذي وضعه البصريون ـ فلقد وقع بعض المجمعيين في مأزق لما قالوا، عالم حيوي (biologiste) وجزء حيوي (une partie vitale) ومظهر حيوي (un aspect vital) لأن «**حيوي**» فيه لبس لاشتراكه في هذه المعاني المختلفة، ولذلك قيل عالم الحياة أو الأحياء الذي أخذ منه اسم النسبة فقيل العالم الأحيائي. ولقد اعتمد على رأي البصريين لوضع اسم النسبة من «الحياة» فحسب[115].

4 - 4 وقبل المجمع وضع اسم النسبة من الجمع عند الضرورة[116]. ويخول القرار، وضع اسم النسبة باعتماد الأوصاف وكذلك أسماء الأعلام من أمثال الثعالبي والطيالسي الخ. . ولقد احتج بعض المحدثين كذلك برأي ابن قتيبة الذي يجيز اشتقاق اسم النسبة على وزن فَعَلِي، انطلاقاً من أسماء الأعلام[117]. وطبّق هذا المبدأ بالإطلاق على أسماء الأعيان من ذلك بديهة بدهي، طبيعة طبعي. إلا أن الميل إلى حذف حرف العلة الأصلي قد يقود إلى بعض الالتباس من ذلك أن الشهابي يرى وجوب المحافظة على الياء الواردة في قطيفة (Amarantus) عندما نقول الفصيلة القطيفية (Amarantacées) حتى لا يطرأ لبس مع القطف (La cueillette) والقطيفة (Amarantus)[118].

---

(113) محاضر 186/2 - 190، مجلة مجمع القاهرة 45/2 - 50.

(114) Regis Blachere, Grammaire p. 101. ونذكر أن ابن جني قد أسمى كتاباً من كتبه «الصرف الملوكي» نسبةً إلى ملوك.

(115) محاضر 193/2، انظر كذلك في هذا الشأن مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 198 حيث يتحدث عن اختصاصي وأخصّائي.

(116) محاضر 199/2، مجلة مجمع القاهرة 50/2، مجموعة القرارات ص 52.

(117) مصطفى الشهابي، ملاحظات لغوية، بحوث (1961 - 62) ص 257 - 262، حيث يعرض مثالي ربيعة ربعي وحنيفة حنفي.

(118) نفس المصدر ص 258.

ولهذا اقترح بعضهم اعتماد صيغة فَعِيلة بالنسبة لكل الأسماء مهما كان نوعها[119] دون أن يكون على يقين من تطبيقها في أعمال المجمع ومن دون أن يدرك أن صيغة فعَلِي واردة بكثرة في أسماء الأعلام والقبائل: حنفي، ثقفي الخ. .

عالج المجمع قضايا صرفية أخرى لا سيما مسألتي الجنس والعدد[120] اللذين كثيراً ما درسا دراسة تقليدية. فلم يؤخذ بعين الاعتبار الأمثلة الحديثة منها التي لم تكن لها منزلة الأمثلة القديمة. ولقد استعملها المجمعيون تدليلاً على قدمها، واحتجاجاً بآراء الأئمة القدماء، سعياً إلى إقرار إصلاحات تسلم من نقد دعاة التشدد اللغوي[121]. والمراد من هذه المقاربة تطويع تلك القواعد المعروفة باضطرابها[122]، الناتج عن اختلافات النحاة القدامى[123] الذين ما زالت آراؤهم تؤثر في المحدثين من اللغويين[124].

ففي العدد مثلاً شواذ تستحق النظر لأن جنسها مضطرب مثال ذلك سلاح، صاع، سكين، عسل التي تأتي مذكرة ومؤنثة، وإن كانت العربية الحديثة تؤ نثها، يضاف إلى ذلك وجود ألفاظ مؤنثة تدل على ذكور والعكس بالعكس. فيقال رجل راوية أو علامة وامرأة كاعب وناهد، ويختلط المؤنث والمذكر عندما نقول شاب أو شابة أملود، وجمل وناقة ضامر[125] فما الحل عندئذ؟

4 - 5 يرى أحمد أمين وجوب قواعد موحدة وذلك بزيادة تاء مربوطة في آخر جميع الأسماء الدالة على المؤنث أو التي لم يضبط جنسها في نص صريح. أما الأسماء التي لا تدل على مؤنث حقيقي والمعدومة التأنيث (مثال دلو، بئر، نجم،

---

(119) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 194 - 195.

(120) كان علينا أن ندرس أولاً الأفعال والأسماء الرباعية. لكنها درست مع الأفعال (انظر فعلل) ومع أسماء الكثرة (انظر مفعللة) في اللوحة عدد 12 بآخر هذا المؤلف.

(121) أحمد أمين، اقتراح، مجلة مجمع القاهرة 86/6 - 96.

(122) خليل السكاكيني، التشويش في اللغة، مجلة مجمع القاهرة 117/8 - 123.

(123) السيوطي، المزهر 84/2، 173 - 224.

(124) V. Monteil, L'Arabe moderne p. 126. 59

(125) السيوطي: المزهر 84/2 حيث يقدم لنا مثالين يتغير فيهما الجنس إذ يمكن أن نقول ناقة حلوب، وركوب، وحُلْبَى، ورُكْبَى، وحلبانة وركبانة، وحلبوتة وركبوتة.

أرض)[126]، فيمكن أن تنزل منزلة المذكر أو المؤنث لأن العرب حسب أحمد أمين، يذكّرون الاسم المؤنث الخالي من التاء المربوطة[127]. وذلك ما لم يقره المجمع، وإن قام في شأنه خلاف بين أعضائه من الأزهريين[128]. ولقد تغلبت النزعة المحافظة باسم «**رشاقة الأسلوب**» التي كان يدافع عنها بعض الأدباء المحدثين[129]. والملاحظ أن تلك النزعة المحافظة لا تفسر بقصور المجتمع العربي عن تصور المؤنث كمقولة موحدة ومنسقة بل لأن هذا الاضطراب السائد في عدة لغات، يعود، في نطاق الماضي السامي المشترك، إلى السحر الذي كان له دور هام كما يشير إلى ذلك فنسنك (Wensinck) «يبدو أن الأسماء المؤنثة قد احتفظت بنصيب كبير من تلك القوة السحرية لتظل بدون علامة التاء المربوطة»[130].

ولقد أهمل المجمع إتمام النظر بتعمق في هذه القضية، واقتصر على النظر في جنس لفظ موسيقي الذي أقر بوصفه مذكراً للدلالة على العلم[131] أو على الفن، وبوصفه مؤنثاً إن دل على الصناعة.

فالعدد رغم هذه الآراء ظَلَّ موضوع نظر لما فيه من اضطرابات أقرّتها التقاليد مبادىء لغوية[132].

وتطبق الحال على المثنى الذي انقرض في العربية العامية، وخلط أمره في العربية الفصيحة بالمفرد والجمع، من دون أن ننسى اضطراب استعماله مع الفعل. فالنصوص القديمة ومنها القرآن، لا تقر قواعد ثابتة بالنسبة للمثنى[133] الذي لم يعره المجمع عناية خاصة. فعالجه معالجة عرضية متخذاً قرارين متعلقين بتطبيق المثنى

---

(126) الملاحظ أن أحمد أمين لا يفرق بين نجم وهو اسم جمع وبئر وهو اسم مفرد.

(127) هذا رأي ابن الأنباري حسب رواية أحمد أمين.

(128) مجلة مجمع القاهرة 93/6 - 102.

(129) Vincent Monteil, L'arbe moderne p. 127

(130) Regis Blachere, grammaire p 116

(131) مجموعة القرارات ص 86.

(132) خليل السكاكيني، التشويش في اللغة، مجلة 117/8.

(133) إبراهيم السامرائي، دراسات ص 61 يوجد ذلك الاضطراب عند بعض مشاهير الأدباء من أمثال الجاحظ والمتنبي؛ انظر كذلك خليل السكاكيني التشويش في اللغة ص 117 الذي يثير نفس القضية.

على جموع المصادر وجمع الجموع[134]،. وإن كانت تثنية جمع الجموع غير جائزة عند القدامى[135]. فيجوز على هذا الأساس أن نقول «جِمَالٌ ـ جِمَالان»، وإن كان يحق لنا أن نتساءل عن جدوى هذا المثنى والمثال المطبق له بالنسبة لتطوير العربية وتقدم أعمال المجمع ووضع المصطلحات.

5 - 1 خصص المجمع اهتماماً ملحوظاً للجمع وكرّس له اجتماعات ومداولات الدورة الرابعة. فاعتنى بالجموع التي لم تذكر مفرداتها في المعاجم والعكس بالعكس، فوجب عندئذ وطبقاً للقياس اعتماد صيغ لوضع تلك الجموع السالمة والمكسرة ومفرداتها المفقودة[136].

وذلك يعني تطبيق المبدأ المقرر بالمجمع سابقاً، والداعي إلى تكملة مادة لم يذكر القدماء جزءاً منها في مؤلفاتهم ومعاجمهم. ولقد تشعبت المشكلة لما لوحظ أن بعض النحاة من أمثال ابن مالك والسيوطي، لا يذكرون خلافاً للسلف من النحاة، إلا الجموع التي يمكن اشتقاق المفرد منها، ولذلك رأى المجمعيون النظر في طريقة سيبويه التي تعتبر المفرد **أصلاً** والجمع **فرعاً** [137]. فيشتق من المفرد جمعان قياسيان: أحدهما **جمع قلة** والآخر **جمع كثرة**. أما الجموع التي ليس لها مفرد، فإنها لن تحظى بعناية مجمعنا لأنها لا تخضع للقياس ولأنها لا تتسبب في مشاكل عويصة.

وكان من العسير اتخاذ قرار في هذا الشأن، لأن الأمر كان يتطلب أولاً دراسة إحصائية في المعاجم لضبط كل حالات المفرد والجمع غير المثبتة، إذ يخشى عند وضع مفرد أو جمع لاسم معين أن يظهر علينا ذلك المفرد أو الجمع في مؤلف لم يستقرأ[138]. إلا أن هذه الصعوبات لم تمنع المجمع من اتخاذ القرار الذي ينص: «يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع في اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وجد لها صيغتان لجمع الكثرة، **مع التساوي في القوة**، اختيرا معاً، **وعند التفاوت في القوة** يختار جمع واحد هو أقواها ويكتفى بجمع واحد

---

(134) مجموعة القرارات ص 54.

(135) السيوطي: المزهر 89/2.

(136) محاضر 36/4 وما بعدها، أحمد الإسكندري: جموع التكسير مجلة 184/4 - 210.

(137) أحمد الإسكندري المذكور سابقاً ص 175 - 186.

(138) نفس المصدر ص 175.

في المصطلحات العلمية أياً كان»[139] فالغاية من هذا القرار حصر تعدد صيغ الجمع، لا سيما جمع الكثرة وذلك باختيار جمع القلة للحد من تلك الكثرة. أما جمع الكثرة فتختار منه جميع الصيغ لينتقى **أكثرها قوة**.

5 - 2 ولا شك أن هذه القرارات تستدعي ملاحظات عدة منها أنها لا تحدد مفهوم **القوة** (ويعني الشدة والعظمة وحتى الاطراد). وهي لا تهتم، زيادة على ذلك بموضوع الجموع السالمة، وإن كانت قد أشارت إلى اعتماد جمع السالم المؤنث لوضع المصطلحات التي لم تسمع لها جموع[140]. فكان من المحتم الحكم مسبقاً على هذه القرارات باعتبار الحواجز القائمة في وجهها: فالمعجم الوسيط مثلاً لم يأت بحل مشاكل الألفاظ المفردة والمجموعة التي ذكرها السيوطي في المزهر[141]، فضلاً عما يعترضنا من مشاكل خاصة بمفاهيم **القلة والكثرة والقوة والأقوى** التي طلب منا اعتمادها لاختيار جمعٍ من جمعين لمفرد واحد. والمعروف أن **جمع القلة** يستعمل للدلالة على عدد محدد من الأشخاص والأشياء[142]؛ وهو ما كان سيبويه يدعوه بجمع **أدنى العدد**[143]. أما جمع **الكثرة** فهو يشمل جموع السلامة المؤنثة أو المذكرة، وجموع التكسير الرباعية ومشتقاتها، وهو يطلق على عدد كبير من الأشخاص والأشياء. وتلك تحديدات قديمة أقرّها المجمع من جديد، إلا أنها لا تناسب الواقع لأن قصر جمع القلة على حدوده تلك أمر وارد في اسم **العدد**، لكنه قد انقرض تماماً في مظاهر اللغة الأخرى[144]. ولقد أهمل المجمعيون من جهة أخرى تعريف مفهومي **الكثرة والقلة**، منزلين الأول منهما منزلة **الإطراد** الذي لم يضبطه ضابط واضح عند النحاة القدامى الذين قالوا بأن صيغة فعْل لا تجمع على أفعال إلا

---

(139) مجموعة القرارات ص 44.

(140) محاضر 66/4. وينسب هذا الرأي إلى ابن عصفور (توفي 1265 م).

(141) السيوطي: المزهر 107/2 وما بعدها حيث يذكر الألفاظ التي لا مفرد لها ومنها: الحلابس، الأساطير. أما المعجم الوسيط 248/1، 431 الذي ينسخ السيوطي فإنه يوفر لنا مفرد أساطير وهو أسطار، وأسطير وأسطور من دون أن ينبه إلى تلك التغيرات في الحركات الناتجة عن السعي إلى تطويع هذا المصطلح الأعجمي المعرب (Historia).

(142) Regis Blachere, Grammaire p 166

(143) مجلة مجمع القاهرة 191/4.

(144) Regis Blachere, Grammaire p 178

في ثلاث حالات[145]. إلا أن الإحصائيات تفيد بإمكانية جمعه على أفعال في ثلاث وأربعين حالة[146]. ولقد أصاب أحد المجمعيين عندما لاحظ أن التمييز بين جمع القلة وجمع الكثرة هو من باب **التمحك** الذي لا مبرر له[147].

أما مفهوم **القوة**، فلقد أطلقه بعضهم على الصيغ المتخصصة مثل الصيغ التي نعبر على الصراخ، والمهن الخ، وأراد البعض الآخر حصره فيما أسماه **بالذوق**، وقصره جانب ثالث على **القياس الأقيس** الذي يحتاج في حد ذاته إلى تعريف. وتلك كلها محاولات تدل على اللبس المستبد بآراء المجمعيين في هذه المسألة، وإن كان لم يمنع المجمع من أن يظل على التمييز بين **الكثرة والقلة**، معتبراً أن الكثرة تفيد **الكثير الذي يعني القياس** حسب قرار مجمعي سابق[148]. ولقد أثبتنا في المسرد عدد 12 بآخر هذا المؤلف أهم جموع التكسير، مشيرين عند الحاجة إلى جمع **القلة وجمع الكثرة** وكذلك جموع السلامة، وهي كلها **قياسية** في نظر مجمع اللغة[149] (انظر المسرد عدد 12).

5 - 3 أما جمع السلامة المؤنث والمذكر فإنه اعتمد خصوصاً في الأوصاف **الثلاثية**[150]، والأسماء، والأوصاف التي ليست على صيغة فَعْلَى وفُعْلَى، وفي مفرد **أفْعَل**[151]، وصيغتي المبالغة: فَعَّال وفِعِّيل[152]، وأسماء الفاعل والمفعول الميمية، والأسماء والأوصاف الخماسية[153]، وأسماء النوع التي تعرف باسم **الجنس**

---

(145) محاضر 51/4 حيث ينسب إلى ابن هشام ألفاظ مفردة مثل فرخ وحمل وزند تجمع على أفراخ وأحمال وأزناد.

(146) نفس المصدر ص 51 - 52 والعدد مأخوذ من احصاء مستخرج من أمهات اللغة.

(147) نفس المصدر ص 70 ويرى بعضهم أن الفرق بينهما وارد في مستوى الأسماء النكرة ويبطل عند دخول لام الاستغراق عليها.

(148) مجموعة القرارات ص 44.

(149) نفس المصدر ص 44 - 51.

(150) نفس المصدر ص 46 فلا يمكن أن نقول حَسَنٌ حُسَنَاء، وفَرِحٌ فُرَحَاء.

(151) نفس المصدر ص 49 والأمر يتعلق بصيغة مختصرة، خلافاً لرأي القدامى الذين كانوا يقولون صحراء ج صحاري، صحار، وصحراوات.

(152) نفس المصدر ص 50، مثال ذلك صَرَّاف، خِمِّير.

(153) نفس المصدر، انظر كذلك 104/4، ومن تلك الأسماء ما هو مستعمل لكن بقلة مثال: سفرجل، أما الباقي فلقد أهمل مثل قطعمل.

الجمعي[154] أو **شبه الجمع**. وقد كان الكوفيون يعتبرونه جمعاً خلافاً للبصريين.

ولقد اعتمد المجمع رأي البصريين في هذا الشأن واعتبره «قريباً من المطرد» أي أنه يكاد يكون قياسياً، وذلك مفهوم لا يسلم من اللبس. ولقد اعتمد جمع السلامة المؤنث كذلك للتعبير عن أسماء الشعب والطوائف والرتب في عالم الحيوان[155]. فكان الهدف من هذه القرارات العديدة المتعلقة بالجمع، اعتماد صيغة واحدة لتدل على القلة أو على الكثرة، وإن كان المجمع قد أظهر تهاوناً واضحاً وذلك بذكر القلة والكثرة بالنسبة لبعض الصيغ وإهمالها تماماً بالنسبة لصيغ أخرى. والملاحظ أن هذا المبدأ الداعي إلى حصر عدد الصيغ وتنظيمها، ولو ظاهرياً، في مستوى الإفراد والجمع، يمنع من اعتماد صيغتين أو ثلاث للفظ واحد. وبهذه الطريقة التي تترك الخيار بين صيغتين من الجمع، أراد المجمع أن يدرك هدفين اثنين: أولهما تخصيص تلك الصيغ دلالياً من ذلك صحيفة، صحيفات (ورقة ورقات)، وصحيفة، صحف (جريد جرائد). أما الهدف الثاني فيقصد منه اعتماد صيغ حية معاصرة، عوضاً عن صيغ أخرى أهملها الاستعمال مثال ذلك: **سكرانة تجمع باطراد على سكرانات ولا على سكرى**. وفي هذه الحالات كلها عول المجمعيون على أمهات الكتب، وعلى حسهم الخاص. فلم يأتونا بنظريات علمية مفيدة، واعتمدوا في غالب الأحيان قواعد النحاة القدامى، من دون أن يعيروا اهتماماً إلى اطرادها سواء في المفرد أو الجمع. ودليلنا على ذلك أن صيغة **أفعال** مرتبة حسب قرار المجمع في **جمع القلة** وإن كانت أكثر الجموع اطراداً[156]. وهو جمع للصيغ المفردة المطردة التي وزنها على فَعْلٌ، وفِعْلٌ، وفَعَلٌ وفُعْلٌ[157]. ويليه في الإطراد صيغة فعول التي تجمع من صيغ فَعْلٌ،

(154) مجموعة القرارات ص 51؛ انظر كذلك خديجة الحديثي: أبنية الصرف ص 336 - 339 حيث تثبت أن سيبويه كان يميز بين **اسم الجمع** (قوم ـ نفر) الذي لا مفرد له، واسم **الجنس الجمعي** الذي يدل على النوع ومنه يشتق اسم الوحدة الذي يجمع منه جمعاً سالماً مؤنثاً، حمام ـ حمامة ـ حمامات. إلا أن هذا الجمع الذي يعتبر جمع قلة عند سيبويه، ليس حسب المجمع، **الجمع** الوحيد إذ يمكن أن نقول شجرة ـ شجرات ـ أشجار، وهو ما يعتبره الشريف الرضي جمع كثرة (انظر مجلة مجمع القاهرة 209/4).

(155) بحوث (1959 - 1960) ص 144.

(156) A. Murtonen, Broken plurals p,1 (جموع التكسير).

(157) نفس المرجع ص 2 ولقد رتبت تلك الصيغ المفردة بحسب الاطراد التالي: 312 مرة، 269 مرة، 264 مرة.

وفِعْلٌ، وفُعْلٌ. ويأتي في المرتبة الثالثة صيغة فِعَال[158].

4 - 4 ولقد أيدت تلك النتائج دراسات خصصها مجمعيون محدثون للنص القرآني ومؤلفات من أمهات الكتب[159]. وكان الغرض منها التقليل من عدد صيغ الجمع الثلاثي وغير الثلاثي للحصول على أكثرها اطراداً. ولقد أثبت النص القرآني والمؤلفات المذكورة اطراد الصيغ التالية: أَفْعَال، فُعُول، فِعَالٌ، فُعْلَان، فَعْلَان، وأَفْعُل[160] وذلك من شأنه أن يفند آراء النحاة القدامى القائلين بأن صيغة أَفْعُلٌ أكثر الصيغ اطراداً في مشتقات الثلاثي. فالإحصائيات تفيد أنها ليست أكثرها اطراداً[161].
ولقد أصبح من الممكن تصنيف هذه الصيغ تصنيفاً معقولاً، إن أخضعت للدراسة الاحصائية[162] التي تيسر استقراء خصائصها المختلفة. وذلك من شأنه أن يجعلنا نقر أن الجموع الرباعية تنقسم إلى أربعة أقسام كبرى وهي حسب الأهمية:

1 ـ الجموع التي تختص بنيتها بزيادة ألف الميزان إلى المفرد وهي الجموع العادية كذلك الجموع المشتقة من الأصول الرباعية[163].

2 ـ الجموع على صيغة فُعَل وما إليها والتي تجمع من المفرد الذي ينتهي بتاء مربوطة أو ألف مقصورة. وتختص تلك الجموع بفتحة على العين وحذف علامة التأنيث: مثال: حُجْرَة حُجَر.

3 ـ الجموع على صيغة فَعْلٌ المأخوذة من الصيغ المفردة على وزن فَعيل، فُعال وفَعول.

---

(158) نفس المصدر.

(159) أ) محمد فريد أبو حديد، نظرات، مجلة مجمع القاهرة 53/9 - 60، جموع، مجلة مجمع القاهرة 78/11 - 88.

ب) إبراهيم أنيس: تعدد الصيغ، مجلة مجمع القاهرة 159/13 - 165.

(160) محمد فريد أبو حديد: نظرات ص 55 حيث يقر أن تلك الصيغ واردة في القرآن بالاطّراد، التـالي: 99، 49، 30، 10، 6 و 2.

(161) نفس المصدر ص 54.

(162) المعطيات الإحصائية التي وفرها فريد أبو حديد مستقراة من القرآن ومن 40 مؤلفاً. فهي تشمل 12011 صيغة جمع.

(163) Regis Blachere, Grammaire p. 167. 59

4 ـ الجموع على صيغة ف. ع. ل التي تتحرك فاؤها وعينها بالحركات الثلاث على السواء، وهي مأخوذة عادة من ألفاظ مفردة تدل على أوصاف.

5 - 5 ويضاف إلى هذه الأقسام الأربعة الكبرى، قسمان فرعيان كبيران يشملان أربع صيغ وهي حسب الأهمية: فُعَّال، فُعَّل، فُعَلَة، فَعَلَة، أفعِلَة ثم فُعَلاء، فَعْلَى وفُعْلَان. ويعتبر ما تبقى من الصيغ شاذاً لا **يخضع لقياس**(164). إلا أن هذا القياس يحتاج إلى توضيح إذ يقابل **القياس المعياري، القياس الخاطىء**(165) الذي نشأت عنه حسب رأينا في الحقيقة كل صيغ الجمع المتكاثرة في العربية. وهو مبدأ لغوي أساسي ينشأ من حرية المتكلم في استنباط صيغ جديدة أو في تقديم بعضها على بعض، مؤيداً بذلك القياس المعياري، إن كان يفيد الاطّراد والكثرة. إن هذا المبدأ الذي تجاهله المتشددون، وإن كانوا يقرون حالات منه واردة في العربية، جزء لا يتجزأ مما يسميه بعضهم **نحو الأخطاء**. وهو يكون قاعدة من قواعد القياس المعياري، وفائدته ناتجة عن كونه يساعد على إدراك أسباب نشوء صيغ الجمع في العربية الكلاسيكية، مثلما يبين قصور أية صيغة على المحافظة على قياسيتها إلى الأبد. وذلك يوحي بأن تلك المعيارية(166) في حاجة حتمية إلى المراجعة باعتبار المعطيات الإحصائية، المعتمدة بالضرورة على الاستعمال، بغية تجديد أسس النحو العربي وبالخصوص صيغ جموعه.

لقد قدمنا لهذه المحاولات المختلفة بقطع النظر عن مختلف قيمها. فهي لا تأتينا بجديد، باستثناء قرارات مبدئية سيكون من الصعب التكهن بمساهمتها في حل الوضع اللغوي، لأنها محل نظر باعتبار الاعتراضات المتعلقة بالمعايير المعتمدة، ومنها بالخصوص اعتماد الاحصائيات بصفة مطلقة، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق التي يستوجبها الذوق والاستعمال. إلا أنها لا تخلو من فائدتين اثنتين عندما ننزلها في المحيط الذي طرأت فيه. فهي تقر، ولو باحتشام، ضرورة مقاربة نقدية موضوعها تصنيف الجموع بحسب نظرة القدماء. فهي ترمي إلى اقتراح منهجية، وإن

---

(164) محمد فريد أبو حديد، جموع، مجلة مجمع القاهرة 84/11.

(165) إبراهيم أنيس: تعدد الصيغ، مجلة مجمع القاهرة 162/13 وما بعدها. ولقد استند إلى المؤلفات المعتمدة من قبل أبو حديد، واستغل بعض الاستقراءات التي أجريت في المدارس الثانوية.

(166) نفس المصدر حيث لا يعبِّر المؤلف عن رأيه بوضوح.

كان فيها تلفيق، للمساعدة على معالجة القضايا التي تطرحها الجموع وذلك بالاعتماد على معايير لغوية منها: استعمال الاحصائيات المركزة على استقراء أمهات الكتب، وتحليل بنى الصيغ، واعتماد «القياس الخاطىء» - حتى يمكن لنا أن نستخرج منها مقدمات إصلاح شامل للنحو العربي الذي ما انفكت مبادؤه خاضعة لنظرة النحاة القدامى -.

6 - 1 عالج المجمع مقولات نحوية أخرى وذلك لغايات عملية ونفعية ليس من ورائها غاية إصلاحية كاملة. فلقد اهتم أولاً بمسألة أداة التعريف /ألـ/ التي أثيرت عرضاً ثلاث مرات، عولج في أولها استعمال تلك الأداة أمام الأسماء الجغرافية الأعجمية ولقد انتهت مداولات المجمع في هذا الشأن إلى الاقتداء بالقدامى في هذا الميدان لأن قراره في هذا الشأن ينص: «لم يدخل العرب أداة التعريف على الأعلام المعربة إلا إذا كان العلم اسم شعب أو كان له صيغة عربية، لذلك يجب اتباع ما جرى عليه العرب، وعدم إدخال أداة التعريف على الأعلام الجغرافية الأعجمية»[167].

وكان هذا القرار محل نظر في رحاب المجمع نفسه، لأن بعض المجمعيين يقر أن العرب قالوا الزنجبار والتركستان مثلاً[168]. ويقال كذلك الأصفهاني والجرجاني والأفغاني وهي نسبة إلى أصفهان وجرجان وأفغان، ويقول العرب المحدثون الباكستان والبرتغال والكونغو عوضاً عن باكستان وبرتغال وكونغو، وهي أسماء جغرافية لا تدل على أسماء شعوب وليس لها بنية تخضع لصيغة عربية، وإن كان من الممكن أن تخضع أسماء مثل الهند والصين واليرموك والروس والفرس لصيغ عربية أو لمصادر عربية. ولقد أقر هذا القرار قاعدة عامة لا يؤيدها الواقع اللغوي والمعطيات الإحصائية.

واتبعت نفس الطريقة، دون تعمق في البحث، وذلك باعتبار /لـ/ من أداة التعريف مساوية لـ /م/ الواردة في الحديث الشريف، وفي لهجتي طي واليمن[169].

---

(167) مجموعة القرارات ص 113.

(168) محاضر 137/4.

(169) انظر حاشية 121 بالفصل التاسع من هذا المؤلف.

فاعتمد هذا الاستعمال الفريد مدعاة لتكون /لـ/ مرادفة لـ /م/، وبالتالي اعتبار هذا الحديث حجة لغوية، لأنه يندرج في الأحاديث المروية التي تدل على أن رسول الله كان يخاطب كل مجموعة من العرب بلغتها[170]. ونحن لا يسعنا إلا أن نلاحظ عدم توفر معطيات كافية للتدليل على أن /أل/ كانت في الأصل علامة التعريف، خلافاً لما هو مقرر بالإجماع اليوم. فعلم اللغة المقارن بين أن التنوين كان العلامة الأولى للتعريف[171]. أما /ألـ/ التي وضعت علامة للتعريف، فتعتبر في الواقع تجديداً لأداة التعريف التي كان يمثل لها سابقاً بالتنوين. «فالواضح أن نموذج حَسَنٌ يمثل طبقة من أسماء الأعلام أكثر قدماً من الْحَسَنُ، وهو نموذج محدث عوضت فيه أداة التعريف (ن) بأداة التعريف الحية»[172]. وبالتالي لا تستعمل تلك الأداة /ألـ/ المعرفة أمام الأفعال[173] والحروف. إلا أن المجمع قد قرر في دورته الثانية أن توضع سابقة أمام أداة النفي لا، السابقة للاسم، في ميدان العلوم فقط للتعبير عن السابقتين اليونانية واللاتينية /a/ و /in/[174] الآتي ذكرهما في القسم المخصص للتعريب. ولقد قررت هذه الإجازة في الدورة الثامنة التي رأت تطبيقها على الاسم المفرد، شريطة أن يكون ذلك موافقاً للذوق السليم ويستسيغه السمع[175]، على الرغم مما في مفهوم الذوق من لبس..

6 - 2 واعتنى مجمعنا كذلك بالأعداد المركبة التي عالجها في مجلسه المضيق، باقتراح من عضوه أحمد حسن الزيّات الذي أثاره سعياً إلى حل مسألة قراءة الأعداد التي تقرأ من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار. وكان القدامى يفضلون الطريقة الثانية. ولقد قرر المجمع اعتماد الطريقتين، مفضلاً الثانية[176]، من

---

(170) مجموعة القرارات ص 3.

(171) Kurylowiez, la mimation et l'article en arabe, Archiv Orientalni 181 - 11 (1950) p. 323 - 328.
(التمييم وأداة التعريف في العربية).

(172) نفس المصدر ص 325.

(173) لقد ورد خلافاً لذلك اليحموض، واليلموع.

(174) مجموعة القرارات ص 58.

(175) نفس المصدر.

(176) نفس المصدر ص 60.

دون أن يسلم من النقد، لأن العرب المحدثين يفضلون الطريقة الأولى. إلا أن ذلك لم يثن عزم المجمع عن قراره الذي عقب بقرار آخر يتعلق برسم الرقم 2 الذي يختلط شكله بشكل الرقم 3 في الكتابة الهندية. ولذلك قرر رسم شكلين مختلفين للتمييز بينهما[178].

توحي مجموعة هذه المقاربات والقرارات، الناشئة عن حاجات ملحة، بأن المجمع قد ركّز جزءاً كبيراً من أشغاله على هذا الجزء من الصرف لإصلاحه، بغية الفوز بحلول ناجعة تتعلق بالمشاكل التي تطرحها قضية وضع المصطلحات العلمية الحديثة. وذلك ما حدا به إلى توحيد القواعد الصرفية أو إلى قصرها على حالات بسيطة ومعقلنة لا تسلم من التلفيق أحياناً. فالدراسات التي عالجها تشهد بروح نقدية تهدف إلى ضرورة وضع منهجية واضحة المعالم في هذا الميدان. فإليها يعود الفضل في استكشاف صفات مظاهر كثيرة من الصرف العربي. ولقد اقترح بعضها طرقاً ومناهج في البحث لو طبقت تطبيقاً مفيداً لآلت إلى إصلاحات مفيدة، تقر في نهاية الأمر، أنَّ الدراسات اللغوية الجادة تستوجب، بقطع النظر عن تطبيقاتها، ضرورة اعتماد افتراضات ومعايير لغوية دقيقة. وذلك ما لم تعتمده كثير من قرارات المجمع التي استطاعت التأكيد على بعض تناقضات النحاة القدامى، ووفرت للغويين والمجمعيين مجموعة من المبادىء المركزة التي يستأنسون بها لمواجهة القضايا المتولدة من وضع المصطلحات.

وعلى هذا الأساس تبدو لنا قرارات المجمع في هذا الميدان مستوحاة من إصلاح حيادي متأخر زمنياً، يقر في نهاية الأمر وباحتشام ما أقره الاستعمال الحديث منذ أحقاب. فهي تكرار يؤكد ما جاء مثبتاً في كتب الصرف القديمة الإصلاحية، أو المستحدثة، وتعكس الضغط الذي ما انفكت آراء القدامى وآراء أتباعهم المحدثين تسلطه على أعمال المجمع. إن معالجة القضايا الجزئية لم تفلح، بالرغم من محاولات المجمعيين الحميدة، في استخلاص نظرة شاملة تيسر إصلاحاً متناسقاً لهذا الجزء من الصرف الذي ما زال في انتظار حلّ مرضي. ولعل ذلك سيظل مستحيلاً،

---

(177) مصطفى الشهابي: ملاحظات لغوية، بحوث (1961 - 1962) ص 258.

(178) مجموعة القرارات ص 199.

إن اكتفى المجمع بحلول **ترميمية**، وما لم يعتمد الدراسات اللغوية الحديثة التي ستخرق كثيرا من مبادىء المحافظة اللغوية وستساهم مساهمة فعّالة في تطوير الفصحى ومواكبتها لحاجات العصر.

ـ النحـــت ـ

6 - 3 لقد كانت قرارات المجمع وقواعده السابقة المتعلقة بالاشتقاق سلفية في غالبها. فهي لا تدرك إصلاح الصرف ووضع المصطلحات إلا في **نطاق الاشتقاق الصغير** وتجهل **النحت** أو **الاشتقاق الكبير** الذي يجب أن يقصى ـ كما رأينا ـ[179] مبدئياً من أعمال المجمع، وإن كان بعض المجمعيين قد احتباه وسيلة من وسائل التوليد اللغوي ووضع المصطلحات[180]. فالسيوطي الذي كان يدعو إلى ضرورة الإلمام به[181] لم يعن بذلك وجوب اعتماده مثل اعتماد الاشتقاق لأنه يُولِّد «مصطلحاً جديداً خارجاً عن السياق»[182]. فهو يكتفي، في عرض وجيز ومضطرب، إثبات وجوده المحدود في نطاق اللغة. ويوهم أن هذه الوسيلة التي تستوجب مبادؤها وتطبيقاتها التحديد والتعريف لا تتطلب عناية خاصة. أما الشيخ المغربي فإنه يعتبره شكلاً من أشكال الاشتقاق[183] دون أن يوضح أهميته في الصرف وفي مستوى الاشتقاق الصغير ذاته.

كانت هذه الاعتبارات مدعاة إلى التحفظ الذي أبداه علي الجارم في معالجته للقضية[184]. فلقد تساءل عما إذا كان من الجائز أن ننحت من كهرباء ومغنطيس لفظ كهرطيس، وذلك لتيسير أعمال مؤلفي[185] الكتب العلمية بالاعتماد على **الإيجاز** الذي يعتبر من خصائص العربية. ولقد كان هذا الاقتراح المتحفظ الاتقائي يسعى إلى إقرار ذلك في حدود معينة، لا سيما وأنه تجنب عمداً تعريف **النحت** ووجوهه، حتى

---

(179) انظر حاشية 16 من هذا الفصل.

(180) انظر حاشية 20 من هذا الفصل.

(181) السيوطي: المزهر 482/1 - 485.

(182) A. Martinet, Elements p 131

(183) عبد القادر المغربي: كتاب الاشتقاق ص 13.

(184) محاضر 293/2.

(185) نفس المصدر.

لا يوهم أن هذه الوسيلة جزء من مبادىء اللغة. وذلك ما لم ينطل على الشيخ أحمد الإسكندري الذي رفض إطلاقاً قبول ذلك، وهدد بمغادرة قاعة المداولات إن قرر المجمع إثبات النحت وسيلة لغوية للتوليد[186]. إن هذه الأحكام المسبقة كانت قطعية نظراً للحجج التي قدمتها للتدليل على أن **النحت** يعتبر خرقاً لقواعد اللغة. فلقد اعتمدت على بعض المقارنات الملفقة والسطحية لتحقر من شأن النحت. فهي تقر، حسب رأيها، بوجوده في اللغة الصينية، وتنكره باللغة الإنجليزية (كذا!)[187] ثم تعتبر من السماع أو من المحضور الممات، كل الألفاظ المنحوتة الموجودة في العربية والتي اعتمدها دعاة **النحت** من المجمعيين[188].

ولقد اتخذ المجمع موقفاً حكيماً عندما ترك باب المناقشة مفتوحاً في هذا الميدان، ولم يبق فيه على رأي المجمعيين الرافضين له. وعلى هذا الأساس ظل المشكل قائماً.

6 - 4 ويعود هذا الموقف إلى قلة تجربة المجمع في هذا الموضوع الذي طرحه من جديد متفقد من التعليم الثانوي، مشيراً إلى الصعوبات التي تعترضه في تعريب مصطلحات علم النفس[189]. فلقد لاحظ أولاً وجود زوائد باللغات الأوروبية تسمح لها بوضع كلمات مركبة لها معان جديدة[190] مثل (Abreaction, Actograph) وغيرها. فكان أول من وضع، دون أن يشعر شعوراً واضحاً، قضية الصدور واللواحق، مهملاً المشاكل المترتبة عنها والتي برزت إلى الوجود بحدة عندما أعاد المجمع النظر في ترجمة المصطلحات الأوربية المزيدة بلاحقة (-scope-) التي عبّر عنها بمجلاة[191]. فكانت هذه الترجمة التي فرضها دعاة الاشتقاق، مدعاة إلى صعوبات تجلّت بالخصوص في ترجمة (Unité microscopique)[192] التي عبّر

(186) نفس المصدر ص 294 ولقد خصصنا لهذا الموضوع مقالاً عنوانه: «نظرية النحت العربية المغبونة» سيصدر بحوليات الجامعة التونسية وبكتابنا المخصص للموضوع حيث نعيد النظر في أسس هذه القضية.

(187) نفس المصدر ص 295.

(188) نفس المصدر.

(189) مظهر سعيد: مصطلحات، مجلة 316/4 - 327.

(190) نفس المصدر.

(191) محاضر 352/4 - 355.

(192) نفس المصدر ص 353.

عنها بالوحدة المجهرية، إذ كان من الصعب اشتقاقها من **مجلاة الدقاق** المقابلة لمصطلح (Microscope). فكان من الصعب أن نقول وحدة مجلاوية دقاقية. ومن هنا تبين الحل المصطنع الذي ارتضاه المحافظون لمجابهة مسألة لغوية ليست من شجاعة العربية. فما الحل عندئذ؟

استقر الرأي على العودة إلى القاعدة القديمة المتمثلة في اعتماد الصيغ الدالة على أسماء الآلة مثلما تشهد بذلك الأمثلة التالية(193):

مصوات: Microphone، مجهر: Microscope، مكشف: Radioscope، مقرب: Periscope، مطياف: Spectroscope، مرصدة: Telescope. فالحل ليس جديداً، وإن كان يشمل تجاوزاً للقاعدة القديمة، وذلك باشتقاق أسماء الآلة من أسماء الأعيان فضلاً عن اشتقاقها من الأفعال الثلاثية. إلا أن هذا القرار لم يثبت قاعدة نهائية وعامة تشمل وجوه ظاهرة النحت. فلقد استبدت بالنحت الحلول العملية التي تشهد برفض المجمع الاعتراف بالنحت مبدأ لغوياً أساسياً **وقانونياً**. فاقتصر، خشية التكرار والتناقض، على اقتراح حلول جزئية للصدور واللواحق لا تخضع لمنهج عام، يهتم أولاً بالصدور ثم اللواحق للفوز بنظرة مكتملة ومتكاملة في شأنها. فلقد ركّز المجمع عمله على ما تأتى له(194) منها، دارساً تارة حالة اللاحقة - Metre - وطوراً حالة اللاحقة -Graphe- ثم يعود إلى Scope و Oïde وينتهي به المطاف إلى اقتراح حل عام يتصل بأسماء الآلة ذوات اللواحق التي يجب أن تترجم باعتماد صيغ مِفْعَلٌ، مِفْعَلَة ومِفْعَال مضافة إلى كلمة ثانية(195). وبالتالي استطاع المجمع تجاوز المشكلة وذلك بترجمة الأسماء المركبة التي كانت زوائدها تدعى مرة **كاسعة** ومرة أخرى **مقطع**(196). وعلى ذلك الأساس وضعت مترجمات لها. فلقد ترجمت الألفاظ المركبة المنتهية بـ Graphe كما يلي:

---

(193) نفس المصدر ص 354.

(194) نفس المصدر 87/5، 101 - 102؛ 153 - 164.

(195) نفس المصدر 277 - 296.

(196) نفس المصدر 153/5، مجلة 37/5، والملاحظ أن مصطلح **المقطع** يستعمل في علم الأصوات للدلالة على Syllabe.

مرسمة الضغط : Barographe	، منساخ	:	Pantographe
منوأة : Météographe	، مبرقة	:	Télégraphe

أما الألفاظ المنتهية بـ **Mètre**، فلقد ترجمت بما يلي:

مضغط : Baromètre	، مِحَرٌّ طَيْفي	:	Balomètre
مَسيل : Hydromètre	، مِشعّ	:	Radiomètre

وترجمت الألفاظ المنتهية بـ **Scope** بـ:

مِشْمَس : Helioscope	، مِطياف	:	Spectroscope
مِسْمَع : Stethoscope	، مِقْرَاب	:	Telescope

6 - 5 ولقد اعتبرت تلك الحلول بمثابة الاختراع الذي كان له، حسبما روي، وقع عظيم على أعضاء مؤتمر الطب المجتمع ببغداد سنة 1938[197]، ووصفت بأنها اختراعات مصيبة ومتفتحة[198]. لكن ذلك لا يمنع من أن تظل تلك الحلول، بما في ذلك الحل الخاص بـ -Able-[199]، مبادرات لا تفي بالحاجة ولا تشمل الصدور واللواحق الأوربية الكثيرة، فضلاً عن أن ترجمتها ترجمة سطحية أو تقريبية، إذ إن مصطلح Photomicrographie قد ترجم بالصورة المجهرية[200]، وتأتي الترجمة أحياناً جملة كاملة للتعبير عن مصطلح واحد. فقيل **الصورة المجهرية المسجدية** مقابلة لـ Stéréomicrographie[201]، يضاف إلى ذلك عدم التناسق في ترجمة اللاحقة الواحدة من ذلك أن -Mètre- تترجم تارة بمفعال أو بمقياس مضافاً إلى لفظ آخر. فيقال **مدوار** لـ Cyclomètre، **والمقياس الفلتي** لـ Voltomètre[202] الخ.. ولقد بين الاستعمال كذلك أن مبرقة قد أهملت لتقوم مقامها برقية تعبيراً عن Télégraphe. أما الألفاظ التي تشابه Baromètre و Balomètre، فإنها لم تخضع للقواعد الموضوعة، كما سيأتي، بل سيقتصر على تعريبها فحسب.

---

(197) مجلة 93/5.

(198) نفس المصدر.

(199) نفس المصدر ص 89 - 90، ولقد عبّر عن هذه اللاحقة بالمبني للمجهول يُفْعَلُ.

(200) محاضر 294/5.

(201) نفس المصدر ونلاحظ أن هذه الإضافة واردة في وضع أسماء الآلة الدالة إلى أسماء مخترعيها.

(202) مجلة مجمع القاهرة 38/5 - 39.

أما **الصدور**[203] ج صدر للتعبير عن Préfixe، فإنها قد عولجت معالجة اللواحق المذكورة. فلقد عبر عن a ـ و an **بلا** و **عدم**. ومثال ذلك **اللاجفني تعبيراً** عن Ablepharia **واللامقلة تعبيراً** عن Anophtalmus. وترجمت السابقة Hyper **بفرط** ومثال ذلك **فرط الحساسية** تعبيراً عن Hypersensibilité. ولقد سعى المجمع إلى الإحجام عن التكثير من مقابلات الصدور فأضاف إليها اثنين جديدين فحسب وهما gene و oïde المعبر عنهما بـ **مولدة وشبه**[204] ومثال ذلك: **مولد المضاد تعبيراً** عن Antigene، **وشبه غرائي وشبه مخاطي تعبيراً** عن Colloïde و Mucoide.

7 - 1 ولقد أعيد النظر في القرار المتعلق بـ **Oïde** الذي عوض سنة 1943 بقرار يقضي بالتعبير عنه وعن **Like** بالزائدة **آني**[205]، ومثال ذلك **غرواني تعبيراً** عن Colloïde. والقرار طريف في حد ذاته، إذ إنه يقابل لاحقة أوربية **بلاحقة عربية** مشابهة. إلا أن هذه المبادرة لا تفيد بأن محاولات المجمع قد بلغت الهدف المنشود لأنها متولدة من مقترحات جريئة، لكنها جزئية لم توفر لنا سوى ثلاث سوابق وثماني لواحق[206]. وذلك عدد هزيل مقارنة بعدد الزوائد اللاتينية واليونانية المستعملة في اللغات الأوربية الحديثة المترجم عنها. فهو يدل على إهمال **المجمع** للموضوع الذي أحيل في نهاية الأمر على لجنة متكونة في جلها من الشيوخ ذوي اللغة الواحدة الذين أقروا لأول مرة ضرورة قضية النحت وإمكانية الاستفادة منه[207]. إن هذه المقاربة التي تطرح القضية كاملة، هي على غاية من الأهمية، لأنها ستسمح لنا لأول مرة بالتعرف على موقف **المجمع** الرسمي من المسألة. ولكنها لم تأت مع الأسف بجديد لأنها لا تختلف عما قاله السيوطي في الموضوع[208]، مع استثناء بعض التفاصيل الثانوية. فهي تعترف بخاصية النحت عند وصفها الطرق القديمة المستعملة لوضع الكلمات المنحوتة، لكنها تتعمد ذلك للاحتجاج للاضطراب السائد في وضع تلك المنحوتات

---

(203) نفس المصدر 209/5.

(204) نفس المصدر.

(205) نفس المصدر 75/6 يعود الفضل في وضع هذا القرار للمجمعي رمسيس جرجس في مقالته عن النسب، انظر نفس المصدر 181/11 - 198.

(206) نفس المصدر 159/7.

(207) نفس المصدر 201/7.

(208) انظر الحاشية 181 من هذا الفصل.

التي لا تخضع لقاعدة معينة فيما يخص الحروف المكونة منها، وتقر بالتالي عدم الحاجة إلى النحت الذي تعتبره ضرباً من **التفنن**[209] الذي يختلف فيه كثيراً[210].

فنستخلص من هذه المقاربة انعدام قواعد واضحة يعول عليها لوضع المنحوتات، لكن الغريب في شأن اللجنة أنها تقر من جهة أخرى نظرية ابن فارس التي طرح فحواها الشيخ عبد القادر المغربي[211] من جديد والداعية إلى اعتبار الرباعيات والخماسيات من الكلام العربي ألفاظاً منحوتة[212].

7 - 2 ولقد قرّ القرار على اعتبار النحو سماعياً، لأنه يولد ألفاظاً ليس للعرب بها من عهد[213]. **فالمجمع مدعو إلى اعتماده عند الضرورة القصوى لتوليد ألفاظ عربية موجزة في ميدان العلوم والفنون**[214]. ولقد ولدت بالنحت ألفاظ عدة منها **حَلْمَأَةُ** (حلّل بالماء) لمقابلة Hydrolyse، **وشبقلي** (شبة قلي) مقابلة لـ Alkaloïde **وفحمائيات** (فحم وماء) تعبيراً عن Carbohydrates[215] الخ. . والجدير بالذكر في هذا الشأن أن هذا القرار الجديد قد نزل النحت من **الصرف** العربي، دون أن يزودنا بقواعد واضحة لضبط الحروف الأصول التي يتركب منها المنحوت. وذلك ما أشار إليه المجمعي رمسيس جرجس[216] في محاولة تاريخية لغوية مفيدة، عرض فيها لكثير من وجوه المنحوتات الواردة في اللغة العربية[217]. وعلى الرغم من مناصرته نظرية ابن فارس التي تحتاج إلى تأسيس، فإنها دعوة إلى الدفاع عن النحت والاحتجاج له، لأنه ليس بدعة حسب رأيه[218]. ولقد اعتمد هذا الرأي ليقدم مقترحات عدّة لم يكتب لها

---

(209) مجلة مجمع القاهرة 201/7.

(210) نفس المصدر ص 202.

(211) عبد القادر المغربي: كتاب الاشتقاق ص 14 - 15.

(212) نفس المرجع حيث يرى أن دحرج منحوت من دحر وفجر وفي ذلك نظر لأنه يرى أيضاً أن خرمش منحوت من خرم وشوّه أو خرم وشرم، أما النظرية القائلة بأن خرمش هي متأتية من حشو الراء في خمش ← خرمش فإنها لم تطرح بتاتاً.

(213) مجلة مجمع القاهرة 203/7.

(214) نفس المصدر.

(215) نفس المصدر ص 204.

(216) مهدي علام: المجمعيون ص 75 - 76.

(217) رمسيس جرجس: النحت في العربية مجلة مجمع القاهرة 61/13 - 76.

(218) نفس المصدر ص 62.

التوفيق والتطبيق لأن قبولها في المجمع، يعني حتماً تنزيل النحت منزلة قانونية ينكرها البعض نكراناً باتاً، ويمجها البعض الآخر باسم الذوق لأن المنحوتات كثيراً ما تولد كلمات بشعات[219].

وظلت قضية **النحت** قائمة رغم كل الاعتبارات السابقة، إذ إن المجمع قد أقر[220] في جلسة مخصصة للنحت سنة 1964 - 1965 أن اللغة قد اعتمدت النحت وستظل تعتمده، مما استوجب ضرورة اعتباره قياسياً. فيجوز توليد كلمة أو فعل عند الضرورة من كلمة أو عدة كلمات. ويستحسن عند ذلك اعتماد الحروف الأصول في المنحوت الجديد، الذي يجب أن يخضع للأوزان العربية إن كان اسماً. أما اسم النسبة فلا بد أن تلحقه ياء النسب. وعلى الفعل أن يكون على وزن فعلل وتفعلل. باستثناء ما تفرضه الضرورة[221]. وبهذا أصّل المجمع النحت بعد ثلاثين سنة من المداولات في كيان الصرف العربي، **واعترف بعروبته التي أصبح يعتد بها دون أن يمس** ذلك بموقف المجمعيين المحافظين وخاصة الأزهريين الذين اتخذوه علة لمحاربة **التعريب**.

ـ التعـريــب ـ

7 - 3 إن **التعريب** الذي لم يذكر له تعريف، كان من أهم القضايا التي شغلت بال المجمع منذ نشأته[222]. فما هو سبب ذلك؟ ولِمَ التعريب؟ لأنه اعتبر وسيلة من وسائل التوليد اللغوية التي يلجأ إليها بعد استنفاذ وسائل التوليد الأخرى، مثل المجاز والاشتقاق. فلقد نزل منزلة تفوق منزلة **النحت** الذي لم يذكر في قانون المجمع، وإن كان وارداً ضمنياً في باب الاشتقاق. فلقد أقر **التعريب** وسيلة تكميلية لوسائل التوليد القانونية التي لا تفي دائماً بكل الحاجات، شريطة ألا يمس استعماله بأصوات اللغة وصيغها التي يجب المحافظة عليها حسب-المستطاع. فنستخلص من هذا أن المعربات التي تعتبر في هذه الحال ألفاظاً دخيلة، خاضعة بالضرورة لقواعد اللغة

---

(219) نفس المصدر ص 72.

(220) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 204.

(221) نفس المصدر.

(222) مجلة 22/1.

الأدبية المقررة. ومن هنا ينشأ المشكل من صعوبة التوفيق بين اعتماد التعريب في حدود ضيقة، وضرورة استعماله لإثراء اللغة. وهذا عين التناقض والعسر، لا سيما وأن القانون الأساسي للمجمع لم يعرِّف التعريب تعريفاً واضحاً.

ولقد تسبب انعدام ذلك التعريف في تعارض تيارين في شأنه، يمثل أولهما المجمعيون الأزهريون المتشبثون بآراء القدماء، أما التيار الثاني فيمثله المجمعيون المحدثون والمستشرقون الداعون إلى اعتماده للمساهمة في إثراء اللغة. فنشأ عن ذلك خلاف كبير كان له آثار كثيرة في مختلف المقاربات التي ظلت تعرف التعريب وتعيد تعريفه لمدة طويلة. فلقد اكتفى المجمعيون الأزهريون بحشره في باب السماع باعتباره ظاهرة لغوية شاذة، يستوجب إخضاعها لقواعد الفصاحة، وهي من خصائص العرب الذين يعتد بعروبتهم[223]. وذلك ما اعتبره فارس نمر من الآراء الغامضة التي سبق للمجمع أن استمع إلى الكثير منها[224]. فلقد رأى أن المشكل الأساسي ينحصر في ضبط طرق التعريب ضبطاً دقيقاً، وذلك باستقراء طرق العرب القدامى في هذا الشأن. ودعا مع نللينو إلى اعتماد الصالح من تلك الطرق، واستنباط قواعد جديدة للمصطلحات الحديثة التي لم تعرب من قبل[225]. ألا يحسن ـ كما أشار إلى ذلك نللينو ـ أن يهمل التعريب وينظر في **المعرب** الذي سعى الشيخ عبد القادر المغربي إلى اعتباره قياسياً[226]؟. فكان على المجمع أن يخرج من تلك الآراء المتعارضة بقرار توفيقي ينص: «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم»[227].

7 - 4 إلا أن هذا القرار المبدئي لم يحظ برضى الشيوخ الأزهريين بالمجمع الذين كانوا يحرصون على إخضاع التعريب «إلى العرب الذين يعتد بلغتهم»[228].

---

(223) محاضر 302/1.

(224) انظر الفصل 8: الثنائية اللغوية.

(225) محاضر 307/1. ولقد وضع المجمع لهذا الغرض القواعد المخصصة لنقل الحروف الأعجمية إلى العربية والمذكورة في الفصل الذي خصصناه لإصلاح الكتابة بهذا المؤلف.

(226) نفس المصدر ص 307 - 308.

(227) نفس المصدر ص 309؛ مجموعة القرارات العلمية ص 83.

(228) نفس المصدر. وقد أكد على هذا الموضوع الشيخ حسين والي في مقالة بعنوان: **المعرب**، محاضر 310/1 - 316.

وكان لا بد، حسب رأيهم، أن نميز مصطلح **المعرب** الذي ظهر لأول مرة، من مصطلح **المولد**(229)، فالأول يفيد الألفاظ الأعجمية التي أدخلها إلى العربية **الفصحاء**. وهو بالتالي **أفصح** من **المولد** الذي أدخله إلى العربية **المولدون** الذين لا يعتد بعروبتهم. وهذا يعني رفض المعربات وطرق التعريب التي اعتمدت في العصور الذهبية، التي توجد خارجة بطبيعة الحال عن عصور **الفصاحة**، والتي أصبحت فيها العربية لغة حضارة وعلم استوعبت الكثير من المصطلحات المعربة الفنية اليونانية والفارسية. **فالفصاحة** التي يدعو إليها الشيوخ الأزهريون لتطبق على **المعرب**، تقتصر على لغة البداوة التي لا يمكن لها بحال أن تفي بحاجات الحضارة المعاصرة.

والغريب في هذا التمييز هو أن مصطلح **المولد** يفيد كذلك **المحدث**(230) ولقد استعمل المصطلح الثاني الخليل بن أحمد(231)، وهو فصيح دون أن يميزه عن مصطلحات مرادفة له وهي **المبتدع** وهو من مصطلحات الفقه، **والدخيل**. أما المفسرون فلقد أطلقوا عليها كلها مصطلح **الغريب**. فيبدو أن هذا التصور الفقهي(232) اللغوي قد كان له أثر في آراء المجمعيين المحافظين الذين ظلوا متعلقين بالتقاليد القديمة وتصوراتها في هذا الميدان. فالشيخ والي كان لا يتحرج من اعتماد تفسيرات القدماء وتخريجاتهم الخاطئة والسطحية(233) لبعض الألفاظ المعربة(234). ألم يقل إن

---

(229) محاضر 318/1 وما بعدها حيث المداولات المتعلقة بالتمييز بين المصطلحين.

(230) نفس المصدر ص 318.

(231) الخليل بن أحمد، كتاب العين ص 58.

(232) السيوطي: الإتقان 113/1 ويستحق مصطلح الغريب، الذي يشمل الأصوات والصرف والنحو، أن يدرس دراسة مستقلة للتدليل على الدور الحقيقي الذي لعبه المعرب في اللغة العربية لا سيما لغة القرآن في محيطها الاجتماعي اللغوي حيث كان تداخل الثقافات يكون ظاهرة مهمة. انظر محمد رشاد الحمزاوي: العقيدة مرآة اللغة أو موقف المفسرين والفقهاء من المعرب بـ: العربية والحداثة - أو الفصاحة فصاحات بيروت 1986.

(233) محاضر 313/1.

(234) فهمي حسين علي: الدخيل، مجلة كلية الآداب بالقاهرة ج 10 الفصلة الثانية (ديسمبر 1948) ص 75 - 112 وج 11 الفصلة الأولى (ماي 1949) ص 27 - 56، الفصلة الثانية (ديسمبر 1949) ص 2 - 44، ج 12 الفصلة الأولى (ماي 1950) ص 38 - 74 وهو يعالج فيها قضية الدخيل في العربية ساعياً إلى ضبط أصوله وعدده.

دينار كلمة فارسية وأصلها دينهار[235]، وأن قمقم كلمة بيزنطية أصلها كمكم[236]. وهكذا تؤول مقاربة القضية إلى تخريجات تتنافى وقواعد الموضوعية العلمية.

وبالطبع فإن المجمع لم يطعن لسنوات عدّة في آراء الشيوخ الأزهريين في هذا الميدان: فكأننا به كان يقبل ويقر رأي الشيخ أحمد الإسكندري الذي كان يزعم أن للعربية وسائلها الخاصة للتعبير عن جميع المفاهيم[237].

7 - 5 ولقد أهمل أمر **التعريب والمعرب** لفترة معينة لصالح **المولد** الذي عرف كذلك **بالتعريب اللفظي**، وهو نوع من المعرب من درجة ثانوية، كان يشمل حسب الشيخ المغربي جميع الألفاظ الجديدة التي قسمها إلى سبعة أقسام سواء أكانت عربية صحيحة أم عامية أم معربة[238] لم تدخل المعجم العربي الذي لم يستوعب استيعاباً وافياً **الفصيح**، **والمولد الفصيح**، **والأعجمي** الخاضع للصيغ والأوزان، والألفاظ العربية المعاصرة والعامية. ولقد دعا إلى إعادة النظر في هذا الرصيد اللفظي مقترحاً إقراره في جله. فلم يحظ بتأييد المجمع الذي رفض الألفاظ المعربة والعامية التي لا تخضع للأوزان العربية. ولقد شمل هذا الرفض المستعجل والقطعي الذي أيّده الأزهريون[239] ودعاة الحداثة[240]، اقتراحاً آخر قدمه الشيخ المغربي، راجياً ألا يكون القرار المتخذ في شأن **التعريب** نهائياً، وأن يكون مؤقتاً قابلاً للتعديل في المستقبل[241]. ولقد رفض كذلك رأي نللينو الداعي إلى تعديل قرار المجمع في شأن **التعريب**[242]، لا سيما وأنه كان من الضروري التمييز بين أربعة أنواع من **التعريب**[243] أي القديم والحديث **والتعريبين** المتعلقين **بالألفاظ** الفنية وأسماء

(235) نفس المصدر ج 10 ص 110 حيث يقر أن دينار أصله (Denarion) من اليونانية.

(236) نفس المصدر ج 11 ص 18 حيث يقر أن أصل قمقم من اللاتينية (Cucumus).

(237) مجلة مجمع القاهرة 20/1.

(238) الشيخ عبد القادر المغربي: الألفاظ غير القاموسية، محاضر 321/1 - 329.

(239) الشيخ حسين والي: المولد محاضر 334/1 - 345 حيث يسعى إلى تفنيد آراء زميله الشيخ عبد القادر المغربي.

(240) محاضر 348/1 حيث يرفض علي الجارم إقرار الألفاظ العامية والمعربة التي لا تخضع للأوزان العربية.

(241) نفس المصدر ص 357.

(242) نفس المصدر ص 419 - 422.

(243) نفس المصدر ص 422.

الأعلام. ويبدو أن هذه المحاولة قد عززت موقف المتشددين مما جعل الشيخ **والي يؤكد على أن المجمع ليس في حاجة إلى تعريف التعريب**[244]. ثم أوحى بقرار أكثر محافظة وأكثر غموضاً من سابقيه، مفاده أن المجمع يجيز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، اقتداء بالطريقة التي استعملها العرب لتعريب بعض الألفاظ[245] ويبدو أن المجمع قد أيد رأي الشيخ المذكور عندما قرر: «يفضل اللفظ العربي على اللفظ المعرب»[246]. ولقد أيّد قراره الأول بقرار آخر ينص على ما يلي: «ينطق بالاسم المُعَرَّب على الصورة التي نطقت بها العرب»[247].

وستجد هذه السلفية اللغوية عبارتها وفحواها في مقاربات استبد بها التبجيل[248]، والموسوعية[249]، والتمحك لتأييد وتركيز المعايير المحافظة. فلقد كادت محاولة الشيخ المغربي القيمة المتعلقة بتعريب الأساليب الحديثة في العربية المعاصرة[250] تهمل، لو قارناها برأي الشيخ أحمد الإسكندري الذي كان يؤكد باسم المجمع على أن قراره السابق كاف للمحافظة على سلامة اللغة من استبداد المعرب الذي يهدد بتحويلها إلى لغة أخرى[251].

8 - 1 والملاحظ أن هذا القرار لم يكن سوى انتصار أول لصالح المحافظين على حساب المحدثين. وكان يمثل النزعة الأولى الشيخ أحمد الإسكندري، ويمثل النزعة الثانية الشيخ عبد القادر المغربي، مما أدى بالشهابي إلى اعتبار الأول منهما «عدواً أزرق للتعريب» والثاني مجيزاً له جزئياً إن لم يكن كلياً[252]، إلا أن النزعة

(244) نفس المصدر.

(254) نفس المصدر.

(246) مجموعة القرارات ص 84.

(247) نفس المصدر ص 85.

(248) الأب أنستاس ماري الكرملي: تناظر العربية واليونانية، مجلة مجمع القاهرة 269/1 ـ 279 ـ 280 ـ 289 حيث يبين تفوق العربية على اللغتين اليونانية واللاتينية اللتين أخذتا حسب رأيه الكثير من العربية.

(249) علي الجارم: الترادف مجلة مجمع القاهرة 326/1 - 327 حيث يبين أن الترادف في العربية ناشىء عن الألفاظ المعربة التي يبدو أنها تلعب دوراً سلبياً في حياة اللغة.

(250) الشيخ عبد القادر المغربي: تعريب الأساليب، مجلة مجمع القاهرة 332/1 - 349 وسنشير إلى ذلك في حديثنا عن الأسلوب في فصل قادم.

(251) مجلة مجمع القاهرة 6/2.

(252) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 71.

المحافظة لم تستبد تماماً بآراء المجمعيين باعتبار ما لحقها من مقاربات معتدلة قدمها بعض الإختصاصيين في الموضوع[253]، لأنها كانت تدعو إلى الارتكاز على أمثلة مطبقة غايتها دحض الآراء التقليدية التي كان يدعو إليها المجمعيون من ذوي اللغة الواحدة. ولقد كان لها الفضل في التأكيد على المظهر التقني للتعريب القديم والحديث الذي أعرب عنه فيما سبق نللينو، فهدى المجمع إلى اتخاذ قرارات عديدة ومهمة تتعلق بنقل الألفاظ اليونانية واللاتينية والأوربية المعاصرة بحروف عربية. فكان من شأن ذلك أن تجاوز المجمع المناقشات النظرية والمهاترات المدرسية إلى وضع نظام نقل الحروف الأجنبية (النقحرة) إلى جروف العربية[254] بالاعتماد على اعتبارات تكاد تكون علمية وعصرية.

ولقد كان لهذه الفجوة أثر على تصور مظاهر المعرب التقنية والعلمية، مما آل إلى بروز اقتراحين يدعوان إلى إعادة النظر في دراسة المعرب في رحاب المجمع. ولقد قدم الاقتراح الأول عيسى اسكندر المعلوف الذي أتى بفكرة **الدخيل** الموجود بالعاميات العربية ولا يخضع للأوزان[255]. ولقد نحا المعجم الوسيط الصادر سنة 1960 نفس النحو. فميز بين نوعين من المعرب[256] أولهما **المعرب** الذي يفيد الألفاظ الأعجمية الخاضعة للأوزان العربية. وثانيهما **المولد** الذي يفيد الألفاظ الأعجمية المأخوذة بعد عصور الفصاحة. أما المعرب الذي لا يخضع لتلك الأوزان في الحالتين فهو **الدخيل**، سواء أكان متسرباً عن طريق العربية الفصحى أم عن عاميتها. إلا أن استقراءاً سريعاً لحرف الألف بالمعجم الوسيط يُفيدنا أن التجربة العملية لن تقر ما يدعى **بالمولد**، وإن كانت ألفاظ مولدة واردة في الحروف الأخرى من هذا المعجم. فنجد في حرف الألف تسعة وعشرين لفظاً معرباً وتسعة عشر لفظاً **دخيلاً** خاضعة خضوعاً نسبياً للأوزان العربية[257]، والملاحظ أن هذا الاستقراء لا يشمل الألفاظ الموصوفة في الوسيط **بالمعجمية والمحدثة** والتي يوجد فيها ألفاظ معربة **ودخيلة** حديثة تزيد في الطين بلة.

(253) بندلي جوزي: بعض إصطلاحات يونانية في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 3/330 - 348.

(254) انظر الفصل المخصص للكتابة من هذا المؤلف.

(255) عيسى اسكندر المعلوف، اللهجة العامية، مجلة مجمع القاهرة 4/309.

(256) المعجم الوسيط 1/14.

(257) نفس المصدر ص 3، 16 - 18، 20 - 22، 28، 31.

8 - 2 إن هذا التصنيف الجديد، على ما فيه من محافظة نسبية، يدل على تطور مهم يعكس المظهر الاعتباطي للفظ الأعجمي. وذلك ما دعا الشيخ المغربي إلى الطعن في قرار المجمع الخاص به(258) لأنه قرار غامض وفيه لبس(259). فهو قرار، حسب رأيه، اعتباطي لأن معيار الضرورة الذي يعتمد عليه لا يخضع للتعريف. فاقترح تكوين لجنة جديدة لوضع مشروع قرار جديد بغية إقناع المجمع بضرورة قبول المعربات المستعملة التي تغزو لغتنا والتي يصعب الاستغناء عنها(260). فلا داعي إلى وضع مصطلحات عربية مثل بريد، وردهة، وفندق لتقوم مقام بوسطة وصالون وأوتيل الرائجة. وذلك موقف لا يخلو من صواب لأنه يفيد أن المجامع التي سبقت مجمع القاهرة قد فشلت، لأنها حصرت قضية اللغة في مسألة التعريب.

ولقد كان لتلك المحاولات شأن في تاريخ أعمال المجمع، وإن كانت لم تأت تماماً على عناد المتشددين، ومنهم الشيخ أحمد الإسكندري الذي ظل يقترح ألفاظاً عربية لمصطلحات كيمائية مثل المُسْجِحُ والمُخْصِب مقابلاً لـ (Azote) والمُلْصِف لـ (Flore)، والمُقْرِم لـ (Iode) الخ... ولقد تطورت إلى دراسات متنوعة وجزئية(261) كونت في مجموعها نوعاً من الاستقراء المحدود، الهادف إلى استكشاف مظاهر تقنية ولغوية تتعلق بالمعرب في العربية. وظهرت دراسات أخرى ذات نزعة حديثة غايتها تطويع الألفاظ العلمية العصرية للغة العربية(262). فكانت كلها تؤكد على تنوع وثراء ظاهرة المعرب وتشير إلى ضعف قرار المجمع السابق في شأنه، فهي تفيد كلها أن المعرب لا يعبر عن مصطلحات متجولة، بل يعبّر عن حاجة ملحّة إذ لا يعقل أن نعرب إلا ما نحن في حاجة إليه. فالتعريب وليد الحاجة(263). والملاحظ أن تلك الحاجة الملحة ليست بتاتاً الحاجة المجحفة والمقيدة التي يعتمدها مجمع اللغة.

8 - 3 وبالرغم من أن المجمعي مصطفى المراغي شيخ الأزهر، قد رفض

(258) الشيخ عبد القادر المغربي: حول قرار التعريب مجلة مجمع القاهرة 94/5 - 98.

(259) نفس المصدر ص 94.

(260) الشيخ أحمد الإسكندري: اقتراحات، مجلة مجمع القاهرة 5749/5.

(261) أ) البحث في النسب إلى كلمات كيميائية، مجلة مجمع القاهرة 100/5 - 101.

ب) بحثان في كلمة موسيقى، مجلة مجمع القاهرة 101/5 - 105 حيث يقدم الكرملي وفيشر رأيين متخالفين في أصل موسيقي.

(262) مجلة مجمع القاهرة 41/5 - 75.

(263) Claude Deroy, L'emprunt p, 133

رفضاً باتاً ذكر أصول الكلمات في معجم القرآن الذي أعده المجمع[264]، فلقد عرضت دراسات وبحوث جديدة مخصصة للمعرب باعتباره ظاهرة حضارية لا يمكن نكرانها إلا دعاة الأفق الضيق أو المتشبثون ببداوة لغوية تعتبر من خصائص المجتمعات ذات الثقافات المسدودة. فالمعرب وليد الاعتباطية اللغوية وعناصر أخرى، منها الميول الشخصية[265] وخاصة التداخل الثقافي الذي دعا مجمعيينا إلى البحث عن الألفاظ المعربة والألفاظ المأخوذة من العربية، مع التأكيد على التبادل اللفظي الذي كان متواتراً بين العربية وغيرها من اللغات الإسلامية[266]. فالعربية، وهي لغة العبادة قد أثرت في اللغات الإسلامية[267] مثل الفارسية[268]. ولقد سعى بعضهم إلى العناية بالصلة القائمة بين العربية واللغات السامية[269] وكذلك اللغة الفرعونية[270]. ولم تنحصر تلك الدراسات في العربية الفصحى بل تناولت كذلك اللهجات التي لعبت دور اللغة الأساس بالنسبة للغة العربية الفصحى أو العامية[271] وتناولت تلك الدراسات كذلك الصلات بين العربية واللغات الأوربية المعاصرة مثل الفرنسية[272]

(264) مجلة مجمع القاهرة 84/6، محاضر 36/7 (مرقون). إن مراجعة السيوطي في الإتقان 135/1 وما بعدها تفيدنا بأن هذا الموقف يذكرنا بموقف الشافعي بالتعظيم في القول على كل من قال بالمعرب في القرآن لأن ذلك يمس حسب رأيه بعروبة القرآن.

(265) C. Deroy, L'emprunt p, 177 حيث يبرر وجوده بما تفرضه الطقوس والحالات العاطفية، والبذخ والتشدق.

(266) عبد الوهاب عزام: صلات اللغة العربية مجلة مجمع القاهرة 230/7 - 234.

(267) عبد الوهاب عزام: الألفاظ العربية في اللغات الإسلامية غير العربية، مجلة مجمع القاهرة 85/9 - 86.

(268) حسين عبد القادر: بين العربية والفارسية، بحوث (1959 - 1960) ص 83 - 130.

(269) الشيخ عبد القادر المغربي:

أ) آثار اللغات السامية في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 159/8 - 166.

ب) الوغى بين أهل اللغى، مجلة مجمع القاهرة 111/10 - 117.

جـ) في اللغة أبناء علات كما في البشر ـ مجلة مجمع القاهرة 119/10 - 125.

(270) رمسيس جرجس:

أ) اللغة الفرعونية وصلتها باللغات السامية، مجلة مجمع القاهرة 109/14 - 122.

ب) ع. بدوي: اللغة المصرية القديمة وصلتها باللغات السامية، بحوث (1960 - 1961) ص 263 - 295.

(271) أ) عبد الوهاب عزام: ألفاظ فارسية، مجلة مجمع القاهرة 362/8 - 365.

ب) شارل كوينز: آثار، مجلة مجمع القاهرة 326/8 - 334.

(272) الشيخ عبد القادر المغربي: الإقليم في العربية، مجلة مجمع القاهرة 17/14 - 23.

والمجرية[273]. ولقد سعت دراسات تحليلية تابعة إلى أن تعتني، ولو سطحياً، بنشأة المصطلحات الفلسفية الإسلامية وأثر اليونانية فيها[274]، وبإقرارأصول المصطلحات الأجنبية من أمثال كيميا وملغم[275] وبالعثور على آثار المصطلحات الأعجمية في كتاب النبات للإدريسي[276].

8 - 4 فباستثناء بعض الدراسات السطحية التبجيلية، كانت جل هذه المحاولات العامة تهدف إلى التعبير عن رد فعل المحدثين من المجمعيين، باسم النقد التاريخي وبالأمثلة والنصوص التطبيقية الحية، على نظرية التعريب الرسمية المجحفة. فكان المقصود منها الطعن، من خلال هذه المقاربات الأصولية، على التصور المحافظ للتعريب الذي يمثله المجمعيون الذين لم يسهموا بشيء يذكر في هذه الدراسات المقارنة. ولقد كان الغرض منها التدليل على الطابع الكوني الدائم لظاهرة التداخل اللغوي والمعرب الذي لم يدرك فحواه وأهميته، باستثناء الشيخ عبد القادر المغربي، إلا المجمعيون من أصحاب الثقافة المزدوجة.

تبدو هذه المحاولات في مظهرها سلبية، لأنها لم تتجاوز الوصف والتاريخ إلا أن طرافتها تكمن في دعوتها إلى كون اللغة وتطورها لا يتصوران ولا يدركان إلا من خلال تصنيفهما وإدماجهما ضمن لغات العالم وتطورها كما سبق لنا أن رأينا[277]. فهي تدعو في الحقيقة إلى إعادة النظر في محتوى المعجم العربي على ضوء هذه الدراسات المقارنة، وتشير إلى أن نظرة المجمعيين إلى التعريب قد تطورت كثيراً لأن زملاءهم من أهل الاختصاص في العلوم قد أصبحوا كثرة في المجمع. فزودوا القضية بمساهمات جديدة تغلبت فيها العقلانية على المواقف العاطفية والتبجيلية. فلقد تجرأ بعض الاختصاصيين في حديثه عن لغة العلم العربية أن يعوض مبدأ **الضرورة**[278]

---

(273) عبد الكريم جرمنوس: مقارنة بين اللغة المجرية واللغة العربية مجلة 101/14 - 106.

(274) إبراهيم مدكور: نشأة المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 261/7 - 268.

(275) مصطفى الشهابي: بحث، مجلة مجمع القاهرة 305/7 - 306 وهو رد على الكرملي في شأن كيمياء واسم نسبته.

(276) رضا الشبيبي: المصطلحات العلمية، مجلة مجمع القاهرة 159/9 - 164.

(277) انظر فصل الأصوات، الحاشية 149 من هذا المؤلف.

(278) مصطفى نظيف: نقل العلوم، مجلة مجمع القاهرة 242/7 - 253.

المقرر في عدة قرارات من قرارات المجمع الخاصة بالتعريب بمبدأ **الحداثة**(279). ودعا بعض الأدباء من المتعلقين بالقديم إلى وضع مصطلحات دون الاعتماد على الصيغ والأوزان(280).

8 - 5 وكادت تلك المبادرات أن تصبح في خبر كان، لو لم يكتب لها بعض التطبيق. فيعود الفضل إلى مصطفى الشهابي الذي أخذ على نفسه البت في قضية التعريب لضبط حدوده وشروطه، لا سيما في ميدان العلوم الطبيعية. فالشهابي يؤيد، الشيخ الإسكندري في ضبط التعريب بالضرورة لأن بعض الأساتذة المتكاسلين لا يتحملون عناء الترجمة لوضع مصطلحات عربية تكفينا مشاكل التعريب(281). غير أن للتعريب ظروفاً وأحكاماً تؤيد آراء الشيخ المغربي. فيمكن أن يُوفق بين النزعتين المتقابلتين إن حللتا تحليلاً تقنياً. وذلك ما حقق في مستوى مصطلحات علم الأحياء. فلقد اتخذ المجمع، باقتراح من مصطفى الشهابي قراراً هاماً وطويلاً يتعلق بالتعريب(282) ومفاده أن التعريب لا يطبق في الألفاظ الخاصة **بالشعب والطوائف، والرتب** لأن مفاهيمها ومعانيها قابلة للترجمة فيمكن أن نقول الزاحفات والطير والثدييات تعبيراً عن Oiseaux, Reptiles و Mammifères.

ويستحسن في **الطوائف** أن نقول الشائكات الرؤوس، والشائكات الرعانف تعبيراً عن Acanthocephales و Acanthoptères. وكذلك الشأن بالنسبة لـ Coléopteres و Orthopteres التي تترجم بمغمدات الأجنحة ومستقيمات الأجنحة(283) مع وضع المصطلحات الأجنبية بين قوسين. وتعتمد الترجمة أو التعريب عندما يتعلق الأمر **بالفصائل والقبائل**. فنقول الفصيلة البقرية والفصيلة الغورية تعبيراً عن bovidae و Felidae، لكن نقول الفصيلة السلورية تعبيراً عن Siluridae(284).

---

(279) محمد شوقي أمين: جواز التعريب، مجلة مجمع القاهرة 11/199 - 207.

(280) مصطفى الشهابي: مدى التعريب، بحوث (1959 - 1960) ص 131 - 139. انظر كذلك ص 139 - 144 حيث توجد مداولات المجمعيين في هذا الموضوع.

(281) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 72.

(282) مجموعة المصطلحات ص 90 - 91.

(283) مصطفى الشهابي: مدى التعريب ص 132.

(284) نفس المصدر ص 133.

9 - 1 أما الأسماء الدالة على الأجناس فلا بد من تعريبها إن كانت تدل بالخصوص على أسماء أعلام مثل دهلية Dahlia، ودروينية Darwinia و بوغنفلية Bougainvillée. وتترجم إن دلت على معنى مثل مصطلحات Flox و Campanula و Araneria التي تترجم بالتوالي بـ: القبس والجريس والرملية. أما مصطلح Metrosideros فلا بد أن يعرب، وإن كان ممكناً ترجمته بالقلب الحديدي[285]. ويستبعد التعريب من الألفاظ الدالة على **النوع**، فتترجم Rosa Alba و I. Fragans بالورد الأبيض والخزامة العطرة مثلما فعلت اللغة الفرنسية التي ترجمتهما من اللاتينية بـ: Rosier blanc و Lavande Odorante[286].

ويستعمل التعريب والترجمة للتعبير عن المصطلحات الدالة على **السلالة والصنف** أو الضرب. فننسج على منوال الفرنسية التي اقترضت Achmouni و Hamaoui للدلالة على القطن المصري ومشمش حماة[287]. وفي هذه الحال يمكن الاعتماد حتى على العامية[288]. ألم تعبر الفرنسية عن Solanum tuberosum بـ Pomme de Terre؟

ويجوز أن تخضع كل تلك المقولات إلى القواعد الصرفية، إذ يجوز كما سبق لنا أن رأينا في باب الاشتقاق أن نجمع جمعاً مؤنثاً سالماً الألفاظ الدالة على الشعب والطوائف والرتب. أما الألفاظ الدالة على الفصائل والقبائل فإنها ترد في المفرد والمؤنث[289]. وبالطبع فإن هذه القواعد المطبقة على علم الأحياء صالحة للتطبيق على العلوم الأخرى. وذلك ما سنسعى إلى التحقق منه في القسم التطبيقي من عملنا هذا[290]. ومهما كانت النتائج فإن هذا القرار قد أصاب في التوفيق بين **التعريب** (أو

---

(285) نفس المصدر ص 135.

(286) نفس المصدر ص 136.

* ـ **ملاحظة**: الشعب والطوائف والرتب والفصائل والقبائل والأجناس والنوع والسلالة والصنف أو الضرب مصطلحات علم الأحياء وهي تقابل بالتوالي:

Ordres, Classes, embranchements, souches, Tribus, espèces, genres, familles, Variété.

(287) نفس المصدر ص 137.

(288) مصطفى الشهابي: المولد والعامي، مجلة مجمع القاهرة 13/91 - 94.

(289) مجموعة القرارات ص 91.

(290) انظر الحاشية 150 من هذا الفصل.

المعرب) لأول مرة والترجمة. ولقد تبعته مقاربة أخرى آلت إلى قرارات تتعلق بنقل الألفاظ المعربة بحروف عربية قد طعن فيها في حينه[291].

فما كانت في النهاية حصيلة هذه المقاربات؟ إنها لم تنجح في إقناع أصحاب التشدد الذين أَوَّلُوا هذا الحل الوسط[292] بطريقة فيها لبس، لأنهم أقروا بأن وضع الألفاظ خاضع للاشتقاق والتعريب على السواء[293]. ولقد أقروا رغم أنفهم أن الدفاع على اللغة لا يقوم على طرق تعتمد على النسخ أو على وضع مصطلح جديد باعتماد طرق تقليدية. فلقد كانت القواعد التي وضعها المجمع في هذا الشأن لا تسلم من الجدل والمجادلة. وهي تكون مع القرارات الخاصة بالاشتقاق والنحت مجموعة من الاختيارات الصرفية التي سيبين لنا تطبيقها في الصفحات الموالية[294]، عما إذا كانت اللغة العربية جاهزة لكسب الرهان من أجل الحداثة والحضارة.

---

(291) انظر آخر الفصل 15 من هذا المؤلف.

(292) محمد بهجة الأثري: بين الاشتقاق والتعريب، بحوث (1960 - 1961) ص 91 - 95.

(293) نفس المصدر ص 95.

(294) انظر الفصلين 13 و 14 من هذا المؤلف.

الفصل الحادي عشر

تنمية النحو العربي

1 - 1 إن مسألة إصلاح النحو قد وضعت في نفس الظروف التي وضعت فيها مسألة إصلاح الصرف(1)، لأن المجمع لما عالج في دورته الأولى سنة 1934 مسألة التضمين الدلالي والصرفي والنحوي والأسلوبي، كان واعياً بالمشكلة التي يثيرها إصلاح النحو العربي الحديث الذي كان عرضة، أكثر من الصرف، للتأثير بأساليب اللغات الأجنبية لا سيما اللغتين الإنجليزية والفرنسية. إن المجمع لما وضع قضية التضمين التقليدية، كان يهدف في الحقيقة إلى لفت النظر إلى المشاكل النحوية القائمة، مع الإيعاز بحلها ضمن مبادرات لا تخرج عن نطاق أسس لغوية معهودة، تنحصر بالخصوص في مقولة التضمين التي سنتحدث عنه فيما يلي(2): والملاحظ أن هذا الاختيار لم يحظ بإجماع المجمعيين الذين سعى بعضهم إلى معالجة المشكلة بتجاوز قضية التضمين في حد ذاتها.

لقد خصص المجمع دراسات عدّة لموضوع إصلاح النحو، وإن كان لم يقارب القضية مقاربة شاملة ومنظمة. وتشهد تلك الدراسات على اهتمام أصحابها بالقضية وتفاصيلها. وهي تعبر عن حرصهم على ضرورة اتخاذ موقف من إصلاح النحو القديم، بغية مؤالفته لمتطلبات الاستعمال الحديث الذي أصبح يهدد البنية النحوية الكلاسيكية. ولا شك أن الدراسات المخصصة بالمجمع للقضية نابعة في الحقيقة عن رغبة عامة سائدة بالعالم العربي المعاصر، غايتها البحث عن حلول للمشاكل النحوية القائمة. ولقد خصصت للموضوع دراسات عدّة، يحسن أن تكون موضوع

(1) انظر الفصل 10 الحاشية 1.

(2) انظر الحاشية 56 وما يليها في هذا الفصل.

دراسة خاصة لضبط خصائصها ونزعاتها. أما غاية هذا الفصل فهي مقصورة على مساهمة المجمع في هذه القضية بالذات.

مفهوم الزمن ومعانيه في العربية الحديثة:

1 - 2 إن وضوح العرض يقتضي منا أن نبدأ بالنظر في المداولات التي دارت حول تعريف مفهوم الزمن في اللغة العربية الذي أثار قضيته عباس محمود العقاد[3] لدحض نظرية المستشرقين التي تفيد بأن اللغات السامية، ولا سيما اللغة العربية عاجزة عن التعبير عن جميع المعاني الزمنية وفروقها الواضحة والبينة في اللغات الهندو أوروبية. وتعتبر مقاربة العقاد من حيث تأريخها رداً غير مباشر على دراسة نقدية لمجمعي ثنائي اللغة ـ وذلك آت ـ ينتقد فيها تصور النحاة القدامى لمفهوم المعاني الزمنية في العربية. لذلك يقر العقاد أن العربية ـ دون أن يوضح أية عربية يريد ـ، قادرة على التعبير عن جميع المعاني الزمنية ودقائقها، بفضل ما لها من طرائق صرفية ونحوية وسياقية[4]. واحتجاجاً لذلك، يعتمد العقاد مقاربة متداخلة العناصر يستعمل فيها عنوة واعتباطاً نظريات عربية كلاسيكية ونظريات أوروبية معاصرة لتأييد رأيه وليبين تفوق العربية. فهو يرى أن الأمر «أكتب» يعبر عن المستقبل بأكثر دقة من «Write» الأنجليزية المحايدة. فالمتكلم الإنجليزي يخرج حسب العقاد، من ذلك الغموض باستعمال (Do you write?) أو (should You write?). إن هذه المقارنة التبجيلية تؤخذ حجة ليبين بها العقاد تفوق العربية في ميدان تعريف مفهوم الزمن، وتوزيعه إلى ماض وحاضر ومستقبل. ويقر مثل النحويين القدامى، أن أساس الفعل هو الماضي الذي يشتق منه المضارع والأمر، من دون أن يبين أن ذلك غير وارد في بعض اللغات الأخرى. أما مفاهيم الماضي والحاضر والمستقبل، فهي تلخص، حسب رأيه، في حالتين أي الماضي والمستقبل لأن الحاضر شيء نبحث عنه ولا ندركه[5]. إلا أن العقاد لا يؤيد هذه الملاحظة النظرية بمثال عربي مستعمل. فيكتفي بالعودة إلى يسبرسن (Jesperson) ليقر أن الحاضر هو في الحقيقة زمن حيادي. وبالتالي يربط

---

(3) محمود العقاد، الزمن، مجلة مجمع القاهرة 37/14 - 44.

(4) نفس المصدر ص 39، حيث يقصر العقاد الطرائق على التصريف والاشتقاق، كما يقصر الطرائق النحوية على بعض الكلمات والأدوات.

(5) نفس المصدر ص 40.

هذا الرأي برأي النحاة العرب الذين يقولون بأن الحاضر لا يوجد بالفعل، لأنه مربوط دائماً بالمستقبل[6]. إن هذه النظرية التلفيقية التي تهمل معاني الماضي أساس الفعل العربي حسب رأيه، ستكون له وسيلة لعرض معاني المضارع المعروفة دون أن يقارنها بمعاني المضارع في اللغات الأوربية، أو في الاستعمال العربي الحديث الذي هاجمه ودحضه. فيستنتج رغم ذلك كله، أن العربية لغة الزمن لأنها تعبر عنه تعبيراً وافياً، ولأنها قادرة على التطور مع عصرنا ومع العصور القادمة[7]. لكن كيف تتطور اليوم، وكيف ستتطور في المستقبل؟ ذلك سؤال لن يكون له جواب.

1 - 3 إن هذه الاعتبارات العامة تشهد بتصور معين لقضية النحو وإصلاحه. فلقد مكّنت العقاد من اعتماد تلك المقارنة ذاتها التي كان اعترض عليها، لاعتماد المستشرقين عليها في دراسة العربية. فهي تنتسب في الحقيقة إلى اهتمامات تبجيلية وتهاترية، لا تسمن ولا تغني من جوع، بل تؤكد بصفة غير مباشرة على حدة القضية المطروحة، وعلى ضرورة إعادة النظر في الدراسات المخصصة للموضوع. فهي وليدة اعتبارات مجانية، تعبر عن صفوية لغوية سائدة، تعتمد على مقارنة شبه علمية، يغلب عليها التعميم واللبس. والملاحظ أن هذه المقاربة لم تحظ بالتأييد حتى في المجمع[8]، وإن كان بعض المجمعيين، واللسانيين المختصين في اللسانيات الحديثة قد أقروا، بهدف الدفاع عن إصلاح النحو، خاتمتها العامة التي تفيد بأن العربية قادرة على التعبير عن جميع الدقائق الزمنية. ولقد عيب عليها الخلط بين الزمان والزمن لأن الأول فلسفي والثاني نحوي[9]. ولم ينتبه ولو مجمعي واحد إلى مقاربة المستشرقين التي تميز بين **المظهر** الناتج عن مقابلة الماضي للمضارع **والزمن المعين**[10]. وهي تقر أن العربية، في تطورها، قد أصبحت تعبر عن الفترة

---

(6) ابن جني، الخصائص 375/1 وما بعدها يقر توزيع الزمن على ماض ومضارع ويؤكد بالخصوص على مظاهرهما البنيوية المختلفة.

(7) محمود العقّاد ص 44.

(8) نفس المصدر ص 45 - 52 حيث نجد التعقيبات على ملاحظات العقاد.

(9) نفس المصدر ص 47 حيث يبين أن الزمن الفلسفي الذي لا يتصور الماضي والمستقبل قد أثّر على مجادلات النحاة القدامى الذين يعتد بهم العقاد.

(10) إن المصطلحين «Aspect» و «Temps situé» اللذين يصلحان لإدراك كنه القضية، لا مقابل لهما بالعربية، ولا يوجد لهما تعريف. ورأينا أن نترجم الأولَ **بالزمن المعين** والثاني **بالمظهر**، وإن كان =

الدقيقة التي يجري فيها الفعل. فلقد لاحظ المختصون منهم في اللغات السامية أن استعمالات جديدة قد مكّنت من التعبير عن مفهوم الزمن في الفعل[11]. وبالتالي يعاب على المداولات المجمعية بأنها لم تزودنا بتلك الاستعمالات القديمة والجديدة، لأن البحث عن تاريخها وتطورها، يعتبر أمراً أساسياً ويوفر لنا ما يجعلنا نقدر تقديراً علمياً أهمية تلك الاستعمالات المختلفة، لا سيما الاستعمالات المعاصرة المنتقدة والمنبوذة.

ويصح أن نلاحظ نفس الملاحظة في شأن التمييز الأقصى بين الماضي والمضارع، بالاعتماد على النظرية الكلاسيكية العربية التي تقر أن المضارع يشتق من الماضي. فأغلبية أعضاء المجمع لم يدركوا الحالة التي امتزج فيها الماضي والمضارع، لأن اللغة السامية المشتركة التي لا تقر إلا المضارع، وتجهل التمييز بين الشكلين لأنه طرأ في فترة لاحقة متأخرة جداً [12]. ولقد عبّر إبراهيم أنيس عن هذا الرأي بطريقته الخاصة، مبيناً أن النحاة العرب لم يعتمدوا الماضي باعتباره أصل مفهوم الزمن، بل لأن صيغة الغائب المفرد «ضرب» مثلاً، أوجز من الصيغ الأخرى. وذلك تخريج تربوي حسن في حد ذاته، لكنه لم يأت بحل لمسألة التمييز بين مظهرين مطلقين من الفعل. ويعود لإبراهيم أنيس الفضل في التأكيد على التمييز المتحجر بين الماضي والمضارع والأمر. وهو يستحق أن ينتقده المستشرقون، لأن النحاة القدامى قد أقروا معاني ثابتة ومطلقة لتلك الأزمنة، متهاونين بمعانيها المشروطة التي تتطور باستمرار. فكان ينتظر منهم أن يقروا أن المضارع يدل على المستقبل عندما يستعمل وحده، وعلى ماضي الماضي عندما يقترن بفعل آخر مثل «عفا الله عما سلف»[13].

1 - 4 إن هذه الاعتراضات كانت في محلها، بقدر ما كانت تواجه صفوية لغوية يمكن أن تهمش المشاكل المطروحة، وتنبذ كل محاولة للتفكير في تلك المشاكل،

= يوسف السودا في كتابه «الأحرفية» ص 20 قد خصص الثاني منهما للتعبير عن «Attribut» وهو يفيد في الحقيقة الخبر.

(11) نظام الفعل ص 12 وما بعدها: Marcal Cohen, Le Systeme verbal.

(12) نفس المصدر ص 16 - 17.

(13) مجلة مجمع القاهرة 51/14.

بغية إصلاح النحو العربي، ولو بتجديد مصطلحاته. ولقد جدت في هذا المجال محاولتان، غير متعادلتين لتحليل معاني الفعل الزمنية والسياقية. ولقد جاءتا عرضاً، لأنهما اهتمتا باستعمالات موجودة في مقولات اتسمت بالاضطراب والقدم[14]. فلقد لوحظ أن **بعتك الدار** تفيد **أبيعك الدار** وأن **يقول الشاعر** تفيد **قال الشاعر** الخ. .[15].

إن التعرض السريع إلى هذه المعاني المشروطة للماضي والمضارع بالعربية، دعت حامد عبد القادر إلى تدقيق معاني الماضي والمضارع في القرآن[16]. والملاحظ أن مقاربته التي تعتبر جدية، تعتمد على مقارنة تربط معاني الفعل العربي بمعاني الفعل في لغات أوروبية. وهذا عين التعسف الذي ارتكزت عليه مقاربة العقاد. والملاحظ أن هذا الرأي هو رد فعل على رأي النحاة العرب الذين يُعَرِّفون الماضي بأنه الزمن الذي يدل على حدوث فعل قبل الزمن الذي يوجد فيه المتكلم. وانطلاقاً من أن الفارسية والإنجليزية تعبران عن الزمن بخمسة أنواع من الماضي، اجتهد حامد عبد القادر في البحث عن مقابلات لها في القرآن، وبالتالي في اللغة العربية. إن البحث عن تلك المعاني الجديدة مهم، لأنه يدل على مشاغل تربوية جديدة في العالم العربي الذي ظهرت فيه مشاغل تعليمية أخرى مستوحاة من النماذج الأوربية. ويظهر ذلك في الأمثلة المنقولة نسخاً عن النماذج الأوربية للتعبير عن معاني الفعل العربي. فيبدو النحو العربي المعاصر مثله مثل النحو العربي القديم، خاضعاً حسبما يبدو، للمثال النحوي الأوربي. فلقد قال القدماء **بالماضي المطلق**، وسماه المحدثون **بالماضي الكامل**[17]. فهو يتكون من الفعل الأصلي ولواحق الجنس والعدد، ويدل عن حدث تمّ في الماضي[18]. فهو نوع من الماضي البعيد الذي تدل عليه الآية ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾[19]، إلاَّ أننا نرى أن الأمر يتعلق بحدث وقع في الماضي البعيد الذي يجب أن يصنف في معاني الماضي المطلقة، التي لا تنفصل عن المعاني

---

(14) خليل السكاكيني: التشويش في اللغة، مجلة مجمع القاهرة 117/8 - 123.

(15) نفس المصدر ص 120.

(16) حامد عبد القادر، معاني المضارع، مجلة مجمع القاهرة 149/13 - 158.

(17) الشرتوني، مبادىء 9/4.

(18) حامد عبد القادر، معاني الماضي، مجلة مجمع القاهرة 65/10.

(19) القرآن الكريم 4/12.

الأخرى. فإن غفل مجمعينا عن هذه الظاهرة فذلك يفسر بتعلقه المجحف بتجاوز تلك المعاني المطلقة الجامدة.

1 - 5 أما المظهر الثاني المقترح فهو **الماضي الاستمراري** أو **التعودي** الذي يسميه الشرتوني **الماضي الأكمل**[20]. فهو يدل على حدث وقع في الماضي ويعبر عنه بكان وفعل مضارع مثل: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[21]. ويتعلق الأمر عندنا باستعمال قديم، إذ يغلب على الظن أن الماضي المتصل بضمائر كان، قبل أن يصبح ماضياً، **ماضي دوام** مثل **ماضي الدوام الأكاديمي**[22]. ولهذا وجب أن نصنف هذا الماضي في المعاني المشروطة بسياق، والخاصة بالمضارع الحادث في الماضي. ويدل الماضي كذلك على أن الحدث الذي وقع في الماضي، يعبر عن فعل قريب أو مؤكد. وذلك هو **الماضي القريب أو المؤكد** الذي يمثل له بـ ﴿فَقَدْ سَأَلُوا يُوسُفَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾[23]. فإن كان مسبوقاً بقد فهو يفيد **القطع**، ويعبر عن **التحقيق**. والملاحظ أن حامد عبد القادر قد أهمل أن يشير إلى أن قد، إذا كانت قبل فعل كان، فإنها تفيد **النتيجة**[24]، فضلاً عن أن هذا المعنى الجديد ناشىء في الحقيقة عن السياق، لأن الماضي المسبوق بقد يفيد عموماً الماضي فحسب.

أما الماضي البعيد، فهو يدل على **ماضي الماضي**[25]. والشرتوني يسميه **الماضي السابق**[26]. ويُمَثَّل له بـ ﴿جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[27]. وهو يقابل **الماضي الاستقبالي** فهو يدل على وقوع حدثين بالتوالي في المستقبل، فهو مركز على الفعل الأول، وإن كان الحدث الذي يعبر عنه سيقع وجوباً في المستقبل. ولقد أكّد حامد عبد القادر بالخصوص على الدور الذي لعبه فعل **يكون** الذي يطرأ أحياناً قبل فعل

---

(20) الشرتوني، مبادىء 10/4.

(21) القرآن الكريم 75/5.

(22) مرسيل كوهين، نظام الفعل ص 18. ولقد ذكر المؤلف في هذا الصدد مثالاً من القرآن الكريم 169/7. ويعبر عنه بالفرنسية بـ Duratif ou permansif.

(23) القرآن 153/4.

(24) مرسيل كوهين، نظام الفعل ص 166 ويعبر عنه بالفرنسية بـ: Résultatif.

(25) نفس المصدر.

(26) الشرتوني مبادىء 9/4.

(27) القرآن الكريم 14/54.

مضارع[28]. لكنه يقر أن هذا الماضي قليل الاستعمال، وليس له مثال في القرآن[29]. إلا أننا نرى أن هذا الماضي المتحدث عنه يدل في الحقيقة على مضارع بالسياق ويمثل له بـ ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[30].

2 - 1 إن استعمال الماضي مكان المضارع وارد للتعبير عن نكتة بلاغية تنزل أحداث المستقبل منزلة الأحداث الماضية للدلالة على أن حدوثها أمر محقق[31]. والغريب في هذا أن حامد عبد القادر لا يلاحظ أن هذا المعنى من معاني الماضي المطلق كثير الاستعمال للدلالة على الدعاء. ومثال ذلك أن «رحمك الله» تعادل «يرحمك الله»، لأن الداعي يرى أن دعاءه أو التزامه أمر محقق الإنجاز[32].

ولقد أوعز الباحث المجمعي بأن هذه المعاني المؤيدة بالأمثلة[33]، تسمح بأن نلاحظ بأن آراء النحاة القدامى في الماضي تحتاج إلى نظر[34]. إن لهذه الملاحظة ميزة تربوية مهمة جداً، لو استقرأ حامد عبد القادر كل معاني الماضي المطلقة والسياقية التي يوجد منها كثير في القرآن الكريم[35].

والآن ما هي حال الفعل المضارع؟ يلاحظ الباحث أن للمضارع، خلافاً لآراء النحاة القدامى، بنية معقدة: فهو يتكون من صدر، وهو في الغالب ضمير متصل[36] بالجذر الفعلي الثلاثي، ومن لاحقة. إن هذا التحليل البنيوي السريع، يهدف إلى دحض آراء النحاة القدامى الذين يشتقون المضارع من الماضي. فلقد جهلوا بنيته، وذلك بتنزيل **الصدور** تلك منزلة حروف المضارعة، التي تطلق في الحقيقة على اللواحق التي يشابه (يضارع) بمقتضاها الفعل الإسم.

---

(28) Regis Blachere, Grammaire, p 20 ويعبر عنه بـ: futur anterieur.

(29) حامد عبد القادر: معاني الماضي، مجلة مجمع اللغة 70/10.

(30) القرآن الكريم 1/10.

(31) حامد عبد القادر، معاني ص 71.

(32) Regis Blachere, Grammaire p 248

(33) حامد عبد القادر، معاني 71 - 72.

(34) نفس المصدر ص 72.

(35) Regis Blachere, Grammaire, p 247 - 250

(36) H. Fleish, Esquisse p 107 يعتبر أنها ضمائر منفصلة قد انقرضت.

- **2** إن مفهوم المضارع الذي ينزله يوسف السودا، في دعواه إلى تجديد النحو، منزلة الـ (Aoriste) اليوناني[37]، يعبر حسب النحاة القدامى عن حدث **في الحال أو في المستقبل**، ويمكن اعتماد بعض **الأدوات** ليدل على الحال أو الاستقبال، دون فرض معنى جديد مثلما فعل البلاغيون الذين أضافوا إليه معنى **التجدد**. واعتباراً إلى هذه المعطيات سعى حامد عبد القادر إلى أن يقترح علينا مقاربة جديدة لمعاني المضارع.

فلقد استخرج معنيين أساسيين: **المضارع الحكائي** و**المضارع التعودي**. فالأول يستعمله المذيعون، وهو يجري في الماضي. مثال ذلك: «مجلس الوزراء يجتمع أمس ثلاث ساعات ثم يصدر قرارات هامة». إن هذا المضارع لا يدل على أن **الحدث** وقع في الزمن الذي يتحدث فيه أو في المستقبل[38]. وهذا استعمال يبدو مأخوذاً من اللغات الأجنبية، وإن كانت له أمثلة في الأدب العربي القديم. ولقد أسماه المستشرق Wright **بالحاضر التاريخي**[39]، وتلك تسمية يبدو أن مجمعينا قد تبناها. أما المظهر الثاني الذي يعبر عن **المضارع الحكائي**، فإنه يقر استعمالات جديدة في العربية. فهو يعبر عن **مضارع الظواهر الطبيعية**، و**المضارع المسند إلى الله تعالى**، فيستنتج من ذلك أنهما لا يعبران عن حدث معين. وبالتالي يمكن أن يعبر كذلك عن **المضارع على سبيل الاستمرار** كما يمكن أن يعبر عن **استمرار تعودي قابل للتخلف أو عن استمرار مطرد لا يتخلف**[40].

والمضارع قابل كذلك لأن يعبر عن معان زمنية[41] منها إقرار المضارع في معنى الاستمرار والدوام الذي تحدثنا عنه سابقاً.

أما المعاني الأخرى فهي تتعلق بوقوع المضارع في الماضي، ويعبر عنه بأسلوبين: **الاستفهام** وبالجمل المسبوقة **بإذ** ومثال ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ﴾[42]،

---

(37) السودا: الأحرفية ص 20 حيث يبين أن المضارع (Aoriste) يعبر عن الحاضر والمستقبل.

(38) حامد عبد القادر، معاني المضارع، مجلة مجمع القاهرة 150/13.

(39) W. Wright, a grammar p 18 (Part III, syntax)

(40) نفس المصدر. ولقد تبنى حامد عبد القادر هذا التعريف.

(41) حامد عبد القادر، معاني المضارع ص 151.

(42) القرآن الكريم 189/2.

و﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[43]. ويمكن للمضارع أن يدل على الماضي فحسب، مثل ﴿ يا زكريا إِنَّما نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾[44]. فالسياق يفيد أنَّ «نُبَشِّرُكَ» قد وقع في الزمن المتحدث فيه.

2 - 3 ويدل المضارع على المستقبل عندما يكون مصحوباً بحروف مختلفة مثل: س، سوف، لن، حتّى، كي ولا الناهية، ولام التأكيد ولام الأمر. والملاحظ أن هذه الدراسة لا تأتينا بجديد في هذا الشأن، إن استثنينا نظرتها الإجمالية التي شملت جميع وجوه المسألة. ويوجد في القرآن الكريم من الأمثلة العديدة مما يؤيد معنى المضارع هذا، الذي له معنى ثانوي وهو التعبير عن المستقبل **المتصل**. فالفعل يدل على حدث هدفه إقرار حكم أو قاعدة يُعَبر تطبيقها عن حدث في الزمن الذي يقرفيه، للالتزام به باستمرار. ومثال ذلك: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[45]. فمفهوم **الاتصال** يعبر في الواقع عن ملاحظة تتعلق بحدث يدوم أو قابل للتكرار، فهو يعبر في الحقيقة عن **حاضر أو حال غامض**.

وللمضارع استعمالات ثانوية، فهو يستعمل **مساعداً أو مكملاً** [46] لفعل في الماضي، وله ثلاثة وجوه. فالأول يفيد بأن الحدث وقع في الماضي. فيسبق المضارع بفعل كان. ومثال ذلك: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهُونَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾[47].

وذلك ما يسميه حامد عبد القادر **الماضي الاستمراري** أو **التعودي**. وتوجد الحالة الثانية والثالثة في جمل مركبة مثل: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى على العَرْشِ يَدَبِّرُ الأَمْرَ﴾[48] و﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِه يَتَمَطَّى﴾[49]، فالفعلان «يدبر» و«يتمطى» يوصفان بأن الأول من صنف المضارع **المتصل التقديري** أو **الاعتباري**، وأن الثاني من صنف **الماضي الاقتراني**. فالأول يفيد بأن حدثين قد وقعا الواحد بعد الآخر، في الماضي، أما الثاني

(43) نفس المصدر 124/3.

(44) نفس المصدر 7/19.

(45) نفس المصدر 228/19.

(46) السودا، الأحرفية ص 157 يشير إلى المساعدات مثل كان، صار، ما زال الخ...

(47) القرآن الكريم 79/5.

(48) نفس المصدر 3/10.

(49) نفس المصدر 33/75.

فيفيد أن حدثين متصلين بفاعل واحد قد وقعا في الماضي. والملاحظ أن هذا التفسير متعسف بتخريجه المجحف لبعض الأغراض، لأن الأمر يتعلق بكل بساطة بالمضارع الدال على الدوام والذي يعبر في حالات ثانوية عن الهدف أو الحالة.

ونستنتج من كل ما سبق أن المضارع لا يفيد زمناً معيناً، بل يفيد أن الحدث الجاري متواصل في أي وقت كان، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. فالزمن المحدد مربوط على هذا الأساس بقرينة[50]. والملاحظ أن مقاربة مجمعينا لم تأخذ بعين الاعتبار، على فضل نواياه التربوية، كل المعاني المطلقة والمشروطة للمضارع، الواردة في القرآن، ولم تهتم كذلك بحالات أساسية ترد بالخصوص في الجملة المركبة.

2 - 4 فالأمر يدعو إلى العناية بالتطور الطارىء على استعمال حالتي الفعل العربي في الفترة السابقة للعهد الكلاسيكي والفترة التابعة له، لا سيما في العصور الحديثة. لأننا نلاحظ مثلاً أن المضارع كثيراً ما يحل محل الماضي. «ويفسر هذا التطور بأن التعبير عن المعاني ذات الصبغة العامة كثيراً ما يرد في الجمل المركبة في المضارع»[51].

إن هذه المقاربة، على الرغم من هناتها الواضحة ونقائصها سواء في عرض الموضوع أو في تخريجه للمعاني الزمنية، قد بادرت باعتماد تصور، في العالم العربي، لتلك المعاني التي طالما غفل عنها النحاة القدامى وتابعوهم أو تركوها جانباً. فهي تعرض علينا مفاهيم جديدة، وعلى هذا الأساس تعتبر جديرة بالعناية لأنها صالحة لأن تكون نقطة انطلاق لوضع مصطلحات جديدة تعبر تعبيراً منسجماً عن المعاني الزمنية لنظام الفعل العربي. فهي تتميز بكونها تقترح علينا منهجية في البحث، أساسها القرآن الكريم، وغايتها التطبيق على العربية المعاصرة. وذلك من شأنه أن يفتح الباب لتصور نظام نحوي متجدد. والمعروف أن أعضاء المجمع كثيراً ما اعتمدوا القرآن في دراساتهم، لإقناع المحافظين من اللغويين الذين لا يريدون التخلي عن تصنيف قديم لمختلف معاني الفعل في العربية. إن روح هذه المقارنة

---

(50) حامد عبد القادر، معاني المضارع، مجلة مجمع القاهرة 158/13.

(51) Regis Blachere, Grammaire p, 453

تهمنا بقدر ما تضع مشكلة أخرى متعلقة بعمل الفعل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموضوع الذي عالجناه أعلاه. ألا يضع عمل الفعل قضية النظر من جديد في شأن ذلك العمل على ضوء تطور اللغة وعلى ضوء الاستعمال الحديث؟

ولقد عالج المجمع قضية عمل الفعل عندما ناقش مسألة **التضمين** ومسألة عمل **صيغة أفعل**. إنها قضية عويصة تفرض علينا أن نذكر أولاً بالقرار الذي اتخذه المجمع في شأن صيغة أفعل، وإن كانت قد عولجت بعد القرار المتخذ في شأن **التضمين**. فلقد عالج المجمع تلك الصيغة بسرعة واتخذ في شأنها قراراً لا يوضح طبيعتها التي تتطلب مفعولين، بل تناول تعدية تلك الصيغة التي تصاغ بزيادة ألف التعدية أمام الفعل الثلاثي. فهي تعتبر أوجز[52] وأقيس صيغة من الصيغ الأخرى، لا سيما في الفعل الثلاثي [53] الذي يعتمد فيه، حسب المجمع، على السماع. إن هذه الاعتبارات ناتجة عن الرأي الذي يفيد بأن واضع المصطلحات العلمية لا يستفيد إلا من الأفعال المتعدية والأفعال المتعدية إلى مفعولين فأكثر[54]. والملاحظ أن هذه الاعتبارات غريبة لأنها تصنف ضمن السماع، صيغاً أخرى قد أقرها الاستعمال. فهي تناقض قرارات المجمع المتعلقة بالقياس عموماً، وهي من جهة أخرى تدحض قرار المجمع المتعلق **بالتضمين** حيث يعترف، رغم جميع الخلافات، أن تلك الصيغ قياسية، وذلك بالاعتماد على الإيجاز، الذي يعتبر كما سنرى، أنه أساس **التضمين**. ولقد تنبّه بعض المجمعيين إلى هذا التناقض وطالبوا بتطبيق القياس على صيغ متعدية مثل «خابرته»[55] الذي يستجيب لقواعد الصرف العربي مثله مثل «نابأته».

التضمين والأسلوبية الحديثة:

2 - 5 إن **التضمين**[56] الذي يضع قضية التعدية المباشرة أو بحرف، قد تسبب في مداولات طويلة ومتحمسة: «لأن آثار **التضمين** واردة في الكلمات والأفعال (حيث

---

(52) مجلة مجمع القاهرة 230/1 حيث ترد اختلافات النحاة القدامى المتعلقة بتصنيفها في السماع أو القياس.

(53) مجلة مجمع القاهرة 75/6. ولقد اعتمدت هذه الصيغة فيما بعد صيغة قياسية.

(54) مجلة مجمع القاهرة 123/1، لم يذكر فيها حجة للتدليل على مفهوم الإيجاز في هذا الميدان بالذات.

(55) أحمد أمين، مجلة مجمع القاهرة 90/4 حيث يلاحظ أن «خابرته» أي كلمته هاتفياً كانت تفيد «زارعته». انظر لسان العرب 288/4 حيث يؤيد ذلك.

(56) Louis Massignon, La structure primitive, Arabica 1/1954 p 14 - 16.

يتعثر الكاتب) وحتى في حروف المعاني»[57].

ولقد نظرالمجمع في **التضمين** ابتداء من الدورة الأولى التي عهدت بدراسته إلى **لجنة الأصول**[58]. وكان المجمعيون من الأزهريين قد تعلقوا بهذه القضية لحماية عبقرية العربية من اللحن والإجازات التي قد تقبل باسم **التضمين**. وهو مفهوم مصطلح عليه قديماً قد عالجه كثير من مشاهير اللغويين بالعصور الوسطى، لا سيما ابن جني. ولقد اعتمدته كتب التفسير كثيراً لتوضيح استعمالات القرآنية التي لا تخضع لقواعد النحو العامة. فالتضمين يشهد في المستوى النظري بتطور التراكيب اللغوية العربية، لا سيما النحوية منها. لكن ما شأن ذلك في المستوى التطبيقي؟ إن القضية جديرة بالعناية، ومدعاة للجدل لأنها متصلة أساساً بالتراكيب النحوية وكذلك بالأسلوبية (علم البيان) وعلم الدلالة. فالأمر الذي يفيد بأن المسألة متعلقة في نهاية الأمر بالنظر في الصلة القائمة بين قواعد النحو والصرف المقننة، واستعمالاتها وتطبيقاتها في مؤلفات الكتّاب المعاصرين من العرب. وذلك ما دعا أعضاء المجمع إلى الحرص على تعريف التضمين[59]. فهل وفقوا إلى ذلك، لا سيما وأن المجمعيين من الأزهريين قد تميزوا في هذا الشأن بالبحث عن ذلك التعريف، سواء لتوضيحه أو لضبط ميادينه في حدود ضيقة، وذلك باعتماد قرارات تمنع المحدثين من التوسع فيه؟ ولقد قبل دعاة الحداثة اعتماد هذا المصطلح القديم تدعيماً لأطروحتهم التي تهدف إلى اتخاذ قرارات باسم **القياس** وباعتماد أمثلة مستقاة من القرآن الكريم. وعلى هذا الأساس **فإن قضية تطور النحو العربي كثيراً ما آلت إلى قضية إجرائية أكثر منها قضية فنية ولغوية**.

3 - 1 إن التضمين[60] حسب الشيخ حسين والي نوعان: نحوي وبياني.

(57) نفس المرجع ص 15.

(58) محاضر 202/1 وما بعده؛ مجلة مجمع القاهرة 32/1، 180 - 199.

(59) أ) الشيخ حسين والي: التضمين محاضر 209/1 - 225.

ب) الشيخ أحمد الإسكندري، التضمين، محاضر 237/1 - 239.

جـ) الشيخ محمد الخضر حسين: التضمين، محاضر 227/1 - 230.

د) الشيخ إبراهيم حمروش: التضمين، محاضر 264/1 - 268.

(60) من ضمّن الشيء الوعاء ونحوه أي جعله فيه وأودعه إياه. أما في الشعر فالتضمين يفيد إدراج بيت شاعر في قصيد شاعر آخر.

فالتضمين النحوي عنده هو إشراب فعل معنى فعل آخر كي يتعدى بمثل ما يتعدى. أما التضمين البياني فهو يتكيف بحسب **الحال**[61]. والتضمينان **مقيسان** حسب رأيه الذي لم يقبله بعض المجمعيين من الأزهريين اعتقاداً منهم أنه **سماعي**، وبالتالي فإن التضمين في مجمله لا يجوز أن يعتمده كل الناس. فهو مقصور على أهل الذكر الذين لا يستعملونه إلا عند الضرورة، لأن فتح باب التضمين يعني فرض أساليب خاطئة وتحويل معاني الأفعال عن مقصودها، مما يدعو إلى ضرورة وضع قواعد وإلى ضبط شروط استعماله التي لا يمكن اللجوء إليها إلا عند الضرورة[62]. ويرى بعض المجمعيين أن التضمين لا يجوز إلا في الأفعال وفي الألفاظ التي تحدد نوعية تعديتها. أما الأفعال والألفاظ التي لها تعدية معروفة، فهي لا تخضع للتضمين[63].

إن هذه الخلافات تعبر في الحقيقة عن خلافات القدامى التي تعرض لأهمها المجمعيون[64]. والمهم من كل هذا أن التضمين يتعلق في الواقع باستعمال الأفعال وتعديتها لا سيما تعديتها بحرف ليس مخصصاً لها أساساً. وذلك ما يدعو إلى النظر في هذا النوع من التراكيب في القرآن، وفي مؤلفات الكتّاب من القدامى، ومن المعاصرين. إن هذا «اللحن» الذي لا يجوز للكتاب، جائز في النص القرآني يعلله التضمين ويبرره إذ يعتبر في نظر بعضهم حيلة لغوية. إن هذا الإجراء الفقهي اللغوي غريب في حد ذاته لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار ازدواجية تلك التراكيب. فاللحن بمعناه البياني لا يقبل عندهم لحناً أسلوبياً أو تطوراً طارئاً على تعدية الفعل التي لم تدرس في حد ذاتها بتاتاً. فكل لحن بياني يعاد إلى القاعدة المعيارية، شأن ذلك شأن التعدية الواردة في الآية التالية: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[65].

ففعل «خلا» يتعدى عادة بحرف «ب». ويبرر استعمال «إلى» مكان «ب» باعتبار أن فعل «خلا» هنا يفيد «انتحى» أو «أفضى»، وذلك شأن الاستعمال الوارد في الآية

(61) محاضر 203/1.

(62) نفس المصدر.

(63) نفس المصدر ص 204.

(64) انظر الحاشية 59 من هذا الفصل.

(65) القرآن الكريم 14/2.

الأخرى: ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[66].

3 - 2 ففعل «يعلم» لا يتعدى بحرف، وتعديته هنا بحرف «من» يستوجبها معناه الذي يفيد «ميز». والملاحظ أن مؤلفات كثيرة ذات صيغة محافظة قد خصصت للتضمين وهدفها رفض الغريب الذي يهدد سلامة اللغة وخاصة إعجازها. إلا أننا في القرآن الكريم نجد أمثلة أخرى من هذا القبيل، كما نجدها في النثر العربي القديم، وفي النثر الحديث الذي تأثر بأساليب اللغات الأجنبية التي يمكن أن يطبق عليها التضمين لتبريرها وتقعيدها. صحيح أن الخروج عن القاعدة ليس بالضرورة تضميناً، لأن التضمين يهدف، حسبما يبدو، إلى الإيجاز، وليس ذلك دائماً وارداً. فهو يحتاج إلى قرينة تسمح بتعدية الفعل بحرف، وإن كان لا يتعدى به والعكس بالعكس، فهو يخضع إلى شرط أساسي وهو وجود مناسبة بين الفعلين الحقيقي والمضمن. فالاستعمال يفيد بأن التضمين وارد في النثر وفي الشعر، وفي كلام كل متكلم، شريطة أن تحترم تلك المناسبة. فلا يجوز أن يقال: «خرجت على الكرسي»، إذ لاتوجد مناسبة بين «خرجت» و«صعدت» أو «جلست». والجدير بالملاحظة هنا أنه يصعب تعريف تلك المناسبة وضبطها، لأن التضمين متغير الوجوه إن اعتبرنا أشكاله المختلفة[67]. وفي الحقيقة فإن التضمين يعبر عن الصعوبات التي يواجهها البلاغيون في الخضوع إلى القواعد النحوية، مما يؤدي إلى الحلول المصطنعة وإلى الخلافات القائمة.

ويحق لنا أن نتساءل عن الأسباب الداعية إلى هذه الشروط النظرية المجحفة التي لا تأخذ الاستعمال بعين الاعتبار. فإن أصبح «خرجت على الكرسي» مستعملاً رائجاً، استوجب الأمر اعتماده مثلما اعتمد النص القرآني ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[68]. فالنص القرآني الذي اعتمد استعمالاً يبدو خارجاً عن القاعدة،

---

(66) نفس المصدر 220/2.

(67) L. Massignon, La structure primative P. 15.

حيث يبين أن التضمين ثمانية وجوه على الأقل يميل إليها النحويون القدامى. فهو يعتمد المجاز المرسل حسب رأي البلاغيين وابن جني، وابن هشام. أما الجرجاني فهو يربطه بالمجاز. والخفاجي يعرفه بالإضمار.

(68) القرآن الكريم 2/4.

يستحيل في نظر بعضهم اعتماده كسابقة تاريخية مقررة تسمح، إن أيد ذلك الاستعمال، بوضع قاعدة عامة تؤيد الاستعمال الجديد. لكن يبدو أن بعضهم لا يقبل الاستعمال القرآني ولا يعتمده حجة تطبق على اللغة بأجمعها.

3 - 3 إن المداولات التي جرت في المجمع في هذا الشأن، تدل دلالة واضحة على تشعب القضية[69]. إلا أن المجمع انتهى في آخر المطاف إلى قرار يعكس موقفه من التراكيب الخارجة عن القاعدة، والواردة في الاستعمالات الحديثة التي تعكس تطور البنية النحوية العربية. ولقد جاء هذا القرار تقعيدياً ينص على أن: «التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزومية.

ومجمع اللغة الملكي يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، يؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي»[70].

والملاحظ أن الشرط الأول يؤكد على الصلة الدلالية المعنوية بين الفعلين لتجنب التراكيب الخاطئة لأنه لا يمكن أن نقول **أكلت إلى الفاكهة**، وإن كان فعل أكل قد يفيد «مال»[71]، أما الشرط الثاني فهو الأهم، إذ يستحيل بدونه أن نعلم إن كان الفعل قد اكتسب معنى جديداً توسعاً[72]، ويظهر ذلك الترابط المعني بالأمر في مستوى حروف المعاني التي تستوجب التعدية. مثال ذلك: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، حيث تفيد سمع الذي يتعدى بدون حرف، معنى استجاب. إن هذا الشرط يوضح أنه ليس من المتحتم افتراض التضمين في الفعل المتعدي بدون حرف والفعل المتعدي بحرف، مثلما هو الشأن في شكرته وشكرت له. ويمكن اعتماد نفس الملاحظة فيما

---

(69) محاضر 230/1 وما بعدها.

(70) محاضر 236/1، مجموعة القرارات ص 5. وسنرى عند الحديث عن الأسلوبية كيف سيكون موقف بعض المجمعيين منها.

(71) مجلة مجمع القاهرة 196/1.

(72) نفس المصدر ص 197.

يتعلق بالفعل المتعدي إلى مفعولين مثل «اختار»، «استغفر»، «دعا» و «صدق» وعيّر، إلخ[73]. . .

3 - 4 أما الشرط الثالث فهو يهدف إلى تنبيه الكاتب والشاعر والخطيب إلى أن اللجوء إلى التضمين لا يكون إلا لأسباب بيانية أسلوبية، تختلف عن أخطاء المبتدئين وغير المحيطين بأصول اللغة. والجدير بالعناية أن هذا القرار يدل على وعي بتطور التراكيب النحوية العربية التي أتت بها الصحافة التي كثيراً ما تنسخ التراكيب الأوربية. غير أن الغريب في هذا القرار أنه لم يأخذ بعين الاعتبار هذا المظهر الجارف، بل اكتفى برد تطور التراكيب الحديثة إلى نموذج التراكيب القديمة المقررة. وكان من المفروض العناية بهذا التطور الذي يجد فيه التضمين مجالاً جديداً وحديثاً. ولا يخفى أن قرار المجمع يكوّن، بقطع النظر عن قيمته المطلقة، سلاحاً ذا حدين، إذ يتيسر للمحافظين اعتماده بقدر ما يعتمده المحدثون سواء لدحض التراكيب الحديثة أو لتبريرها. وعلى كل حال فإن قرار المجمع بتصنيف التضمين ضمن القياس، يفيد أن مجمعنا كان حريصاً على أن يوفر إمكانات التطور اللغوي باعتبار ما يواجهه النحو العربي الحديث من القضايا والمشاكل المعاصرة.

مسائل جوهرية: حروف المعاني والتضمين:

إن معالجة هذه القضايا المهمة والعويصة، لم تمنع بعض المجمعيين من النظر في مسائل جزئية عبروا فيها عن موسوعيتهم وتفننهم، دون أن يربطوا أمرها بالعربية وتطورها المعاصر. وذلك شأن المقال المخصص لاسم الأداة «كل». وغايته الوحيدة دحض رأي صاحب القاموس الذي يقر أن «كل» تفيد أحياناً «بعض»[74]. فكاتب المقال يستعرض وظائفها، لا سيما قيامها مقام البدل عند استعمالها مع الجمع، ويتخذ موقفاً محافظاً يرفض كل تركيب جديد حتى من كبار المعجميين من أمثال صاحب القاموس، الذي انتقد ـ وسنرى ذلك في الفصل المخصص للمعجم ـ لأنه اعتمد كلمات علمية كثيراً ما كانت معربة. ولا شك أن مثل هذه المقاربة لا تشجع على تصور وضع معجم عربي تاريخي يعبر عن الاستعمال وتطوره.

---

(73) نفس المصدر؛ والملاحظ أن شكرته وشكرت له روايتان منهما ما هو متأثر بالاستعمال الدارج.

(74) الشيخ الطاهر بن عاشور: كلمة «كل» حقيقة في الكثرة أيضاً مثل الشمول، مجلة مجمع القاهرة 193/8 - 195.

3 - 5 ونجد نفس الاتجاه في شأن النحو الخاص بتطابق الألفاظ ونكتفي منه بذكر قرار المجمع المتعلق بوصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء[75]. ولقد تعرض لهذا الموضوع المستشرق كرنكو (Krenkow) الذي آخذ الأب أنستاس الكرملي على استعماله «الأشجار الخضراء» عوضاً عن «الخضر»، وهي الصيغة الواردة في القرآن الكريم[76]. وكان هدف المستشرق التنبيه إلى خطأ وبالأحرى إلى تطابق غير ثابت تكلف الأب أنستاس الكرملي والشيخ الخضر حسين بتبريره، لأنه كثير الاستعمال عند الكتّاب من القدامى والمحدثين الذين يستعملون ثلاث صيغ للتعبير عن الأوصاف الخاصة بجمع غير العاقل: وهي فاعلة (الأيام الخالية) وفعلى (من آيات ربه الكبرى) وفعلاء مؤنث أفعل. لكن يبدو أن الاستعمال قد أيد «فعلاء» رغم قلة ثباتها. وعلى هذا الأساس قرر المجمع باقتراح من الشيخ الخضر حسين، اعتبارها قياسية تدل على ثراء العربية فنص: «**يجوز وصف غير العاقل بصيغة فعلاء إلى جانب الصيغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربي**»[77].

إن هذه المقاربة تنتسب، مثل كثير من شبيهاتها المطروقة في المجمع، إلى الحالات الخاصة، لا إلى الدراسات المعمقة لأن المثال القرآني الذي تعرض إليه المستشرق كرانكو كان يحكم عليه بالخطأ لو استعمله كاتب أو شاعر مثلاً.

4 - 1 أما فيما يتعلق بحالة «أي»[78] المعروضة فإننا كنا نرى عرض شأنها في القسم المخصص للبيان والأسلوبية ولا سيما للأساليب المعربة. إلا أن المنهج الذي اعتمد لمعالجتها حتّم علينا ذكرها في هذا الفصل الخاص بالنحو. ويظهر ذلك من خلال تفسير استعمال «أي» مضافة إلى نكرة[79] في المثال التالي: «لم يصدر عني أي تصريح».

فالشيخ المغربي يعتبر هذا الاستعمال خاطئاً، ويتعسف في تنزيله منزلة الشرط

(75) وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، مجلة مجمع القاهرة 254/4 - 256.

(76) مجلة مجمع دمشق 463/23 - 466.

(77) مجموعة القرارات ص 57.

(78) الشيخ عبد القادر المغربي، مجلة مجمع القاهرة 320/8 - 325.

(79) Regis Blachere, Grammaire P. 311.

الذي حذف من جملة شرطية[80]، وعلى هذا الأساس فإنه يرى أن (لم يصدر عني أي تصريح) يساوي: أي تصريح نسبوه إليّ لم يصدر عني. ولقد رفض هذا التخريج إبراهيم مصطفى[81] الذي ينزل «أي» منزلة وصف محايد لاسم نكرة مقيد. فتكون الجملة لم يصدر عني أي تصريح، مساوية لـ: لم يصدر تصريح. ولم يلاحظ واحد منهما أن «أي»، الذي لم يستعمل مسبوقاً بلم في العربية الكلاسيكية، منسوخ عن الاستعمال الفرنسي (Aucun)، لا سيما وأن (Aucun) الفرنسية لم تصبح تفيد النفي إلا بعد استعمال طويل مقترن بـ (Ne)(*). والغريب في المقاربتين العربيتين أنهما لم تأخذا بعين الاعتبار في القرن العشرين أثر الثنائية اللغوية في تطور العربية. فهما تذكراننا بتأويلات المفسرين القدامى الذين كانوا لا يتحرجون من خرق مبادىء العربية التي يعتمدون عليها في أعمالهم وحججهم[82].

إن هذا الصنف من المداولات يخرق الصواب لأنه يسعى إلى تنزيل القضايا المطروحة من نماذج قديمة ليست قياسية ولا مطردة. فهل تجنّبه أعضاء المجمع لما عالجوا قضية نحو الجمل الذي سيعود بنا مرة أخرى إلى **التضمين**؟ إن السؤال جدير بالعناية لأننا نريد أن نعرف إن كان **التضمين** متولداً عن تغير معنى الفعل الدلالي الذي يفرض بدوره حروف المعاني المناسبة له، أو عن المبدىء الذي يفيد أن حروف المعاني تنوب عن بعضها بعضاً، لأنها تعبر في حد ذاتها عن مفاهيم مختلفة عما أثبت منها في المعاجم.

4 - 2 لم يسلم المجمع من معالجة هذه القضية القديمة والحديثة[83]. ولقد مال بعض المجمعيين إلى المبدىء الأول، مستشهدين بمدرسة البصرة التي ترى أن

---

(80) الشيخ عبد القادر المغربي: إقالة عثرة ص 320 يساوي الجملة المعنية بالجملة: أياً تفعل أفعل.

(81) مجلة مجمع القاهرة 324/8 - 325.

(*) Larousse du 20e siecle, Paris 1928/ 1/431.

(82) انظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 239/5 وما بعدها حيث يورد 18 تأويلاً، متنافراً لـ «هيت لك» في القرآن الكريم 23/12: ﴿ وغلقت الأبواب وقالت هيت لك ﴾.

(83) محاضر 240/1 - 242.

أ ـ نيابة بعض الحروف عن بعض.

ب ـ الشيخ حسين والي: هل تنوب بعض حروف الجر عن بعض؟ محاضر 248/1 - 263.

جـ ـ الشيخ إبراهيم حمروش: التضمين محاضر 264/1 - 268.

لكل حرف معنى واحداً[84]، اعتماداً على نوع من القياس الشكلي الذي يفيد بأن نيابة حرف عن آخر مستحيلة بقدر استحالة نيابة أداة عن أخرى، إذ لا يمكن أن تنوب أدوات الجزم عن أدوات النصب. لا شك أن المثال مصيب رغم أنه غير مطلق. **فهو يستمد قوته من المنطق لا من الواقع اللغوي**، لأن الدراسة اللسانية البنيوية التي نحن في أمس الحاجة إليها، تفيد ـ والأمثلة الشاهدة عن ذلك كثيرة ـ[85] أن المجمعيين كانوا مهتمين قبل كل شيء بتلك النظرة الشكلية المركزة على الخلاف القائم في هذا الشأن بين البصريين والكوفيين الذين يقرون تلك النيابة، حسبما أورده ذلك ابن هشام في مغني اللبيب. وعلى هذا الأساس، رأى المجمعيون أن ما يهم المجمع في الموضوع أن بعض الحروف تنوب عن بعضها بعضا، شريطة توفر مناسبة بينهما. ويعتبر ما يخالف ذلك من باب الشذوذ[86]. لكن كيف يمكن تحديد تلك المناسبة وذلك الشذوذ؟ الجواب عن هذا السؤال ضروري لأن الخلافات في مستوى التطبيق كثيرة ومتنوعة. فلقد اختلف مجمعيان من أنصار مدرسة البصرة في شأن معنى «في» في الآية الكريمة: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[87].

فلقد رأى أحدهما استحالة تخريجها باعتماد التضمين. أما الثاني فهو يقر خلاف ذلك معتبراً أنها من باب الاستعارة[88]. ورأى مجمعي ثالث من نفس النزعة أن التضمين لا يكفي إذ توجد حالات لا تكتفي بالتضمين ولا بالاستعارة[89]. ولكن ليته ذكر تلك الحالات الأخرى! فهو في الحقيقة يجهلها لأنها ناتجة عن تطورات لغوية لم يدركها النحويون من القدامى ولا من المحدثين.

ولا شك أن القضية تستوجب منا أن نبحث في شأنها **باعتبار أثر اللهجات العربية واللغات الأعجمية في العربية**. فما هو مقدار ذلك الأثر في تلك التراكيب المتنوعة التي تعبر في الحقيقة عن تجاوزات بيانية، لم يعن بدراستها في حد ذاتها؟ إن

(84) محاضر 241/1.

(85) R. Blachere, Grammaire P. 392 - 59.

(86) محاضر 241/1.

(87) القرآن الكريم 71/20.

(88) محاضر 241/1 - 242.

(89) نفس المصدر ص 242.

تلك التناقضات لم تمنع مجمعنا من أن يعتبر تلك التراكيب من باب لتضمين. فلقد اتخذ في شأنها قراراً، ذكرناه فيما سبق، دون أن يوضح إن كان التضمين من عمل الفعل أو من عمل حروف المعاني[90]. ولقد سعى بعض المجمعيين إلى إبراز الاشتراك الملحوظ في استعمال تلك الحروف لا سيما وأن ابن جني يقر: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه»[91]. ومعنى ذلك أن التضمين أولى بالحروف منها بالأفعال. وذلك ما خالفه مجمعيون آخرون باعتبار رأي ابن قيم الجوزية، في كتاب بدائع الفوائد حيث يقول: «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره»[92].

ويبدو أن المجمع الموقر قد فضل هذا الرأي على ما فيه من متناقضات عند أصحابه مما تدل عليه الشواهد المعتمدة عندهم، والتي تفيد أن نيابة الحروف عن بعضها بعضاً أمر وارد[93].

4 - 3 والملاحظ أن المجمع الذي يقر أن التضمين قياسي، امتنع عن تطبيق ذلك القياس على حروف المعاني بالرغم من اطراد نيابة بعضها عن بعض، سواء في العربية القديمة أو الحديثة. فهو يدرك التضمين في مجمله ويلحق الحروف بالأفعال التي يعتبرها أساس التضمين، وبالتالي فإنه يميل إلى تصور مجمعي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا المعنى الأصلي للحروف، ويحشر في باب **الشذوذ** معانيها الثانوية والمستحدثة الواردة بكثرة في الاستعمال لا سيما الحديث. فلا يعتبر الأمر الذي يقر أن: «حروف المعاني تنشىء صلة بين عناصر اللغة التي يتحول معناها والتي تؤثر في مفاهيمها»[94]. إن قصر الموضوع على الشذوذ يُكَوِّن لأول وهلة حاجزاً ضد كل

---

(90) نفس المصدر.

(91) نفس المصدر ص 243 ذكر في المحاضر بالاعتماد على الخصائص.

(92) نفس المصدر.

(93) نفس المصدر ص 251 وما بعدها.

(94) R. Blachere, Grammaire P. 329.

محاولة تسعى إلى أن تشمل القاعدة النحوية الاستعمالات الحديثة لحروف المعاني. ولقد لُفِتَ النظرُ إليها سنة 1961- 1962 وإلى مظاهرها المعاصرة[95]، فأقر أن ما ضبط منها في المعاجم يحتاج إلى استدراك لأن تلك المعاجم قد غفلت عن كثير من معانيها القديمة، فضلاً عن معانيها الحديثة التي أصبحت مخالفة تماماً لمعانيها الأصلية، ذلك أن الرافضين لنيابة الحروف عن بعضها بعضاً لا يأخذون بعين الاعتبار الواقع اللغوي الذي يفيد بأن استعمال المتكلمين حجة[96]. فالعربية المعاصرة تؤيد هذا الرأي كما سنرى ذلك في الفصل المخصص للأسلوبية. وسيصدر في شأنه قرار عن المجمع.

مسألة العدد في العلوم:

3 - 5 يلي دراسة حروف المعاني، دراسات متفرقة قد عالجها مجمعيون من أهل المحافظة، لن يكون لها أثر في قرارات المجمع[97]، وعلى العكس من ذلك، عالج خليل السكاكيني قضية معاصرة مهمة تتعلق باستعمال العدد استعمالاً صحيحاً وبما يسببه من مشاكل للكتاب والشعراء والمربين والمذيعين[98]، فلقد أورد مثالاً على ذلك البيت الذي يقول فيه الشاعر:

في النحو لا يقهرني إلا تفاصيل العدد.

ثم يعرض علينا سبع عشرة قاعدة تتعلق بالأعداد المفردة والمركبة والمعطوف والعقود، وكذلك بالعدد الذي يرد وصفاً في المؤنث والمذكر، والكسور، وأيام الأسبوع التي ترد في المثنى والجمع، وبضع، ونيف إلخ. . . فيقف المتكلم أو الكاتب مِنها أربعة مواقف:

أ ـ اعتماد الاستعمال العامي من دون أن يدرك أن للعامي مشاكل ذاتية خاصة به.
ب ـ تجنب تلك الأعداد باستعمال قليل وكثير، إن كان العدد أقل أو أكثر من عشرة.
جـ ـ نسخ تلك الأعداد دون النطق بها.

---

(95) أ. العزاوي، التضمين، بحوث ((1961 - 1962 ص 223 - 227.

(96) نفس المصدر ص 227.

(97) الشيخ الطاهر بن عاشور، قولهم مما كان يفعل كذا، مجلة مجمع القاهرة 116/9 - 121.

(98) خليل السكاكيني، خواطر في اللغة، مجلة مجمع القاهرة 66/9 - 69.

د ـ احترام بعض القواعد وترك الباقي منها. وذلك كان شأن الشاعر الذي قال في بنت أربع عشرة سنة: «بنت سبع وأربع وثلاث»[99].

إن هذه المشاكل التي وضعها السكاكيني لم تحظ بالعناية، لأنها ظهرت في مظهر النوادر التي يتندر بها أديب من أمثاله. لكن ما العمل عندما يعود إلى نفس الموضوع مجمعي من أهل الاختصاص العلمي، وهو الطبيب محمود كامل حسين[100] الذي نبه إلى المشاكل التي يعانيها الرياضي، والفيزيائي، والكيميائي الذين يستعملون الأعداد بكثرة[101]؟ فهذه مقاربة جديدة، وإن غفلت عن أن تذكر أن المشكل المطروح ليس من خصائص العربية وحدها[102]. المهم أن تشعب القضية تسبب في مداولات عديدة وصاخبة أحياناً في رحاب المجمع، لأن ما يبدو حرجاً بسيطاً بالنسبة للأديب عند استعمالها، يكون مشكلاً حقيقياً في النصوص العلمية، إذ يجد القارىء نفسه مرغماً على التوقف كلما قرأ عدداً ليفكر في شأنه ليستوضح إعراب الاسم المعدود أو تمييز العدد حتى يستعمله في المفرد الذي يستوجب البحث عنه وعن جنسه، ثم تطبيق قواعد العدد عليه وفي النهاية النطق به[103]، وبالتالي على الأخصائي العلمي العربي أن ينقلب إلى نحوي ليقول بعد اسم ما: «قذائف» أو «مقذوفات» من قذيفة أو مقذوفة. فلو تكرر ذلك مائة مرة في مقال واحد، لاستحال على المتكلم أن يحترم القاعدة اللغوية، مع المحافظة على الصلة بالموضوع العلمي الذي يعالجه[104]. فما هو الحل؟ إن الأمر حسب رأيه هيّن لو نظر إلى العدد في حد ذاته، بقطع النظر عن الاسم المعدود، ولذلك يجب مثلاً وجود عدد «خمسة» لا صلة له بخمسة رجال أو بخمس نساء[105]، فيجب أن يكون «خمسة» في المؤنث والمذكر ويكون مفصولاً عن الاسم المعدود بالحرف «من» فنقول: خمسة من الرجال وخمسة من النساء. وذلك من شأنه

---

(99) نفس المرجع ص 68.

(100) تجدر العناية بآراء هذا الطبيب الأديب لما اتسمت به من رشد وجرأة وطرافة.

(101) محمد كامل حسين، رأي، مجلة مجمع القاهرة 133/14 - 134 ويوجد نفس المقال في مجلة مجمع القاهرة 68/15 - 69 وفي بحوث (1961 - 1962) ص 310 - 311.

(102) Moscati, An introduction P. 115 - 120.

(103) محمد كامل حسين، رأي، مجلة مجمع القاهرة 133/14.

(104) نفس المرجع.

(105) نفس المرجع 133 - 134.

أن يخلق عدداً محايداً مثلما هو الشأن في اللغات الأوربية.

4 - 1 إن هذا العدد الثابت يساعدنا على أن نكتب الأعداد كما يلي: واحد، اثنان للمفرد، أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر... واحد وعشرون، اثنان وعشرون إلخ... للأعداد المعطوفة... مائة وواحد... مائة وثلاثة... ويعطف عليها جميعاً بـ «من» فيمكن أن نقول: ثلاثة من النساء، أحد عشر من النساء، ثلاثة عشر من النساء. فالمشكل أصبح محلولاً إن قدرنا لفظة «عدد» كما لو قلنا: أحد عشر عدداً من النساء، وبالتالي يكتسب العدد حسب رأي مجمعينا جنساً ثابتاً من دون أن يخل بالإعراب، فهو يدعو إلى اعتماد نظام خاص بالعدد فيكون في صيغة المؤنث دائماً باستثناء واحد واثنان. إن هذا الإصلاح الجذري يستمد أصوله من قاعدة قديمة تفيد أن العدد مؤنث أصلاً دون تبرير ذلك(106)، وهي تقلب نطق التركيب المعتاد الذي كان يلي فيه المعدود العدد. ولقد آل هذا المقترح إلى نزاع بين مؤيدين(107) ومعارضين له(108) وكلهم من المجمعيين الأزهريين الذين أقروا تلك المشاكل واعترفوا بضرورة وجود حلول لها(109).

4 - 2 فلقد عارض الشيخ محمود النجار(110) ذلك المقترح باسم دقة العربية وسلامة قواعدها لأنه لا يصح أن نقول: (عندي من البنات اثنان). فالخطأ واضح، لكنه يهون إذا أصبحت القاعدة عامة لا تمنع الشذوذ. أما إبراهيم مصطفى فإنه أيد

---

(106) (1) Regis Blachere, Grammaire p. 369.

حيث يذكر أطروحة النحاة الغربيين الذين يرون أن العدد كان في الأصل مؤنثاً ولقد ميز بين المؤنث والمذكر أولاً في المعطوف على العشرة الثانية التي احتذيت للتمييز بين المذكر والمؤنث في العشرة الأولى.

(107) الشيخ محمد علي النجار: الأعداد في العربية، مجلة مجمع القاهرة 70/15 - 71 ويوجد نفس المقال في بحوث (1961 - 1962) ص 312 - 314. ولنفس الكاتب انظر اقتراح تيسير الأعداد، مجلة مجمع القاهرة 72/15 - 73؛ جنس العدد مجلة مجمع القاهرة 77/15 - 79.

(108) أ ـ إبراهيم مصطفى: الأعداد، مجلة مجمع القاهرة 74/15 - 76.

ب ـ أمين الخولي، تذكير، مجلة مجمع القاهرة 85/15 - 88 ويوجد هذا المقال أيضاً ببحوث (1961 - 1962) ص 322 - 331.

(109) مجلة مجمع القاهرة 80/15 - 81.

(110) مهدي علام: المجمعيون ص 182 - 184.

المقترح الجديد باعتماد المثال: (رَكْبٌ من الناس). فهو لا يشمل اسم العدد، الذي اختـلف في شأنه، ويبرر استعمال «من» ويجهل تماماً المشكل المتعلق باسم العدد. لكنه لم يلاحظ أن النص القرآني يورد (ثلاثة آلاف من الرجال)، على أنه يقر أن المقترح لن يكون مفيداً إلا إذا كان المعدود غير مذكور. وذلك من شأنه ألا يحل المشكل لأن العدد يرد عموماً مصحوباً بالاسم المعدود. ففي الحالة التي يذكر فيها تطبق عليه القاعدة الجديدة، شريطة أن يسبق اسم العدد أو يكون بعيداً عنه حتى لا ينزل منزلة تمييز العدد. مثال ذلك: رجال ثلاثة ونساء ثلاثة، لكن صاحبنا لا يوفر مثالاً ثالثاً عن المعدود البعيد عن اسم العدد. فما عسى أن نقول عندئذ في المثال القرآني التالي الذي ذكره الشيخ النجار وهو: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[111]، حيث إن عشراً لا تردف بتمييز العدد ولا تؤنث خلافاً للمقترح الجديد؟ ولقد تطورت المداولات في هذا الشأن وتجاوزت المقترح المذكور لتتركز على المثال القرآني الذي خرّج تخريجات عدة. ولقد عاد الشيخ النجار إلى استعمال كلمة «عدد» المقررة وبين أن «النساء الثلاثة» لا تعادل «النساء الثلاثة عددهن»، إلا أن زميله أمين الخولي قد أكد خلافاً لآرائه أن كلمة «عدد» قد وردت في القرآن من ذلك ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾[112]. والملاحظ أن المهاترة قد استبدت بالمداولات الجارية في هذا الشأن لأن كلمة «عدد» الواردة في القرآن لا تطبق على المقترح المطروح ولا تجيب على الاعتراض القائم عليها الذي لم يدرك روح القاعدة الجديدة المقترحة والمصطنعة.

4 - 3 فالمهم حسب الخولي في هذا الشأن هو اعتماد كلمة «عدد» كاستعمال حتى تدرج بين الاسم المعدود واسم العدد في الكلام اليومي[113] فيضاف اسم العدد لكلمة «عدد»[114]. وعلى هذا الأساس يؤكد الخولي من دون أن يصرح بذلك، رأي النحاة القدامى الذين يعتبرون أن اسم العدد من العشرة الثانية اسم مضاف في حالة نصب[115].

(111) القرآن الكريم 234/2.

(112) نفس المصدر 12/23.

(113) أمين الخولي، تذكير، مجلة مجمع القاهرة 84/15.

(114) نفس المصدر ص 87.

(115) Regis Blachere, Grammaire P. 369 (note 1).

إن ملاحظة الخولي كانت تهدف إلى اقتراح قاعدة جديدة تعدل مقترح محمد كامل حسين. فما هو مقصدها؟ إنها ترمي أولاً إلى اعتبار «واحد واثنان» صفتين معربتين في المؤنث والمذكر. أما الأعداد الأخرى، فلا بد أن تخضع للتراكيب التالية التي تستعمل فيها كلمة «عدد» مع «من» أو دونها:

ـ نِسَاءٌ عَدَدُ ثَلاَثَةَ عَشَرَةَ.
ـ عَدَدُ ثَلاَثَةَ عَشْرَةَ مِنَ النِّسَاءِ.

إن هذا المقترح قد ابتعد عن المقترح الأول الذي يقدر كلمة «عدد» ويدعو إلى الاقتصار على استعمال «من» التي تقر تركيباً جديداً مصطنعاً. ورأينا أن المقترحات الأخرى لم تسلم من الهنات، بل زادت في الطين بلّة، وعقدت المشكل المطروح الذي كاد أن يظل دون حل لولا اقتراح أمين السر الدائم الداعي إلى مواصلة النقاش في شأنه والاقتصار على أخذ قرار يتعلق بالعدد مستعملاً في النصوص العلمية. فلقد أقر المجمع المطابقة وعدمها عندما يكون اسم العدد وارداً بعد الاسم المعدود. ولا شك أن هذا الموقف يقر في نهاية الأمر الاضطراب القديم[116] الرائج في الاستعمال. وهو يستند إلى رأي النحوي الصبان (توفي 1206 م) الذي أورده أمين الخولي[117] والذي يجيز أن نقول: «مسائلُ تِسعٌ أو تِسْعَةٌ، ورجال تسعةٌ أو تِسْعٌ»، حيث يعتبر اسم العدد صفة. لكن لم يعتبر صفة؟ ولم يقتصر على الصفة؟ ولم ينزل منزلة لا استقرار فيها؟ ولم لا تعمم القاعدة وتوحد؟ ولم اقتصر على حالة واحدة أي على اسم العدد مذكوراً بعد الاسم المعدود؟ فالواضح أن هذا القرار لم يأت بحلول لكل المشاكل القائمة الأخرى، لا سيما في حالة ذكر اسم العدد قبل الاسم المعدود، فضلاً عن الاضطراب السائد في العربية قديماً وحديثاً، عند استعمال جمع القلة أو الكثرة مع أسماء الأعداد من ثلاثة إلى تسعة (مثال ذلك: ثلاثة أشهر أو شهور إلخ..).

4 - 4 أما فيما يتعلق بإعراب أسماء العدد، فإنه أهمل تماماً بالرغم من أن الاستعمال في العالم العربي بأجمله ولا سيما في تونس[118] قد سعى إلى حصرها في

(116) محمد الصبان، مؤلف الكافية الشافية، طبعة القاهرة 1872 م.

(117) أمين الخولي، تذكير، مجلة مجمع القاهرة 83/15.

(118) محمد رشاد الحمزاوي، تعريب وزارة الداخلية، كراريس CERES السلسلة اللسانية عدد 3 ديسمبر 1970 ص 65.

حالة الرفع فحسب. ولقد اقتصر المجمع على اتخاذ قرار ثانوي الأهمية[119] يتصل باستعمال أسماء الشهور الإسلامية وغير الإسمية دون ربطها بقضية اسم العدد.

في الدراسات **المخصصة للجملة**، لا يوجد شيء يستحق الاعتبار في مستوى الكم والكيف. ولقد سعى علي الجارم إلى معالجة الجملة الفعلية معتبراً إياها أساس «التعبير» في اللغة العربية[120]. إلا أنه لم يأت بجديد ويعيد إعادة سطحية رأي الجرجاني الوارد في هذا الشأن في **دلائل الإعجاز**. ولقد لاحظنا أنه كثيراً ما يعبر عن آراء عامة منها أن تقديم الفعل على الفاعل قاعدة أساسية باعتبار أن الإنسان يهتم أولاً بالحدث ثم بفاعله، لأن الحديث هو الفعل الذي يعْنيه. ويعاب على هذا النوع من المقاربات ليس رغبتها في التجديد، بل تجنيها على آراء الأقدمين ومسخها أحياناً. ولقد ظهرت من حسن الحظ مقاربات في العالم العربي[121] جديدة خلصت الجملة من إعراب المفردات. وهي محاولات تدعو إلى الاعتناء بمفهوم الوظيفة في الجملة وبوضع أسس كتب نحوية عربية حديثة.

إن أعمال المجمع في هذا الميدان لم تحقق نتائج باهرة، لأن النحو العربي مثقل بقضايا ومشاكل لم يعتن بها اعتناءً كافياً، وإن كانت تمثل أحسن الحالات التي تشهد بتطور العربية والتي تجيز وضع قواعد مسايرة لذلك التطور. ولكن الحق يفرض أن نعترف بأن المجمع قد سعى جهده إلى النظر في أهم القضايا التي خصص لها من وقته ما يقرب من ثلاثين سنة. إلا أن الحصيلة تبدو غير كافية. فالحلول المقترحة، وإن كانت قليلة، لم تكن على قدر القضايا المطروحة ولا على قدر المقترحات التي كان بعضها طريفاً. وكثيراً ما لاحظنا فشل المحاولات الإصلاحية التي ظلت مجرد مبادرات لا تسمن ولا تغني من جوع. إلا أنها تفيد أن مشاكل النحو العربي المعاصر تقر وجوب دراسات أساسية ومركزة للوصول إلى اعتماد إصلاحات مهمة وضرورية دون أن يمس ذلك بالقواعد والمبادىء. ولا شك أن هذا التصور يستوجب نظرة عصرية للنحو العربي، متحررة من خلافات النحويين القدامى التي سعى بعض المجمعيين إلى تعقبها أو تجاوزها، واقتراح بيان أو أسلوبية جديدة يردفها نحو «تربوي» يتماشيان والاستعمال الحديث.

(119) مجموعة القرارات ص 62.

(120) علي الجارم، الجملة، مجلة مجمع القاهرة 347/7 - 350.

(121) عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات 35/3 - 46.

البَابُ الرَّابِعُ

المصطَلح العِلمي: الحَديث
وَالمعجَم المعَاصِر: الحَصِيلة العَمليّة

الفصل الثاني عشر

الأسلوبيّة والنحو "التربوي"

عناصر الأسلوبية:

1 - 1 هل يحق لنا أن نتحدث عن **الأسلوبية** في أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة مع العلم أن **الأسلوبية** علم شامل يبحث في الأصوات والصرف، والنحو وعلم الدلالة الخ. . . أي في جميع الأساليب التعبيرية التي يتولد عنها **بيان لغوي جديد**؟ والمفروض أن من خصائص ذلك البيان الخروج عن القاعدة التقليدية مثلما تشهد بذلك الاستعمالات في العربية الحديثة. إن البحث عن مظاهر ذلك البيان المختلفة هي التي جعلتنا نزعم أن المجمع قد ميّز بين **البلاغة والنحو والأسلوبية**، وإن كان المجمعيون لم يدركوا ذلك التمييز في أول وهلة، لا سيما وأن الخلط بين **الأسلوبية**، و**النحو** والبلاغة أمر وارد باعتبار الصلات الوثيقة القائمة بين تلك العلوم. إلا أن النصوص الرسمية ومختلف المبادرات والمقاربات التي سيأتي ذكرها، تفيد بأن محاولات متنوعة قد بذلت وذلك بوضع القضايا الأسلوبية العربية التي سنقدّم عنها هنا تعريفاً عاماً.

إن مصطلح **البلاغة** التقليدي الوارد في مشروع **النحو** «التربوي» المجمعي، لا يشمل ـ وذلك ما سنراه فيما يلي ـ مفهوم الأسلوبية حسب **رأينا**. إن انعدام كل إشارة واضحة إلى الموضوع لا تنفي وجود مقاربة جديدة في هذا الشأن على الأقل في مستوى المبادىء. فلقد كلف المجمع فعلاً بالنظر في «ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب»[1].

لكن هذه الملاحظة العامة لا تحدد لنا موضوع وطبيعة ذلك **الاستعمال** المعني بالأمر. ولقد سعى المجمع إلى الإجابة عن ذلك عندما كوّن في دورته الأولى لجنة

(1) مجلة مجمع القاهرة 6/1، 7، 32 واعتمدت نفس العبارة عندما نظر في محتوى مجلة المجمع التي يجب أن تحتوي على قائمات الألفاظ والعبارات التي ينبغي استعمالها أو تجنبها. ولقد أيد القانون الداخلي للمجمع هذا المنحى.

تدعى لجنة الآداب والفنون الجميلة، ومهمتها **تصحيح الألفاظ والأساليب التي يغلط فيها**[2] ويعود الفضل في إدراج هذه المسألة في برنامج المجمع إلى الشيخ أحمد الإسكندري، كما يعود إليه الفضل في ضبط مهمتها التي استخلصنا منها تجاوزاً مفهوم **الأسلوبية**[3] بالمعنى المعاصر.

1 - 2 وتعد تلك المهمة من أقل مهام اللجنة المذكورة، لأنها قد وردت بعد التاريخ والجغرافية، والحفريات والفنون، والحرف والفنون الجميلة. ولذلك يعتبر هذا التصنيف ذو دلالة، لأنه يشهد بالمنزلة التي نزلت منها هذه المسألة المهمة، وبالمقام الذي حظيت به في أعمال المجمع التي كادت أن تتجاهلها. إن هذه المقاربة السريعة للموضوع والمتسمة بالمحافظة لغريبة، لا سيما وأنها أحيلت على لجنة متكونة من ثمانية أعضاء كانوا على طرفي نقيض في المسائل اللغوية. ولا شك أن كثرة الأعضاء تلك تشهد في الحقيقة بتشعب المشكل، وبالعناية التي يحظى بها في المجمع. فلقد كانت اللجنة متكونة من علماء جلهم من الأزهر، من ذوي اللغة الواحدة وهم الشيوخ: حسين والي رئيساً، وإبراهيم حمروش، ومحمد الخضر حسين، وعبد القادر المغربي، ومن أعضاء محدثين من ذوي اللسانين وهم: محمد كرد علي، وعيسى اسكندر المعلوف، والأب ماري أنستاس الكرملي والمستشرق لويس ماسينيون، إلا أن البحث عن تعريف موضوع **الأسلوبية** من خلال النصوص الرسمية ومن نزعات المجمعيين اللغوية، أمر يكاد يكون مستحيلاً، لأن سعينا إلى وضع ذلك التعريف بحسب النزعات، يبدو سطحياً لأول وهلة. فالصواب يجيز أن ندرج الأب أنستاس الكرملي مثلاً ضمن مجموعة الأزهريين الذين ينافسهم في المحافظة على القديم من اللغة لا سيما وأن أعضاء تلك المجموعة كانوا من الرافضين للنظر في هذه القضية أوالاهتمام بها، باستثناء بعض الآراء المتأخرة التي أبداها في هذا الشأن، الشيخ محمد الخضر حسين الذي أعاد على أسماعنا آراء الأقدمين في **أساليب العربية**[4].

إن الواقع يفرض كذلك أن نخصص مكانة منفردة للشيخ عبد القادر المغربي

(2) نفس المصدر ص 30 - 31.

(3) محاضر 405/1.

(4) الشيخ محمد الخضر حسين، دراسات في العربية ص 136 - 138 حيث يعيد آراء معروفة دون أن يعتني

الذي كثيراً ما عبّر عن مواقف إصلاحية، تدل على وعيه بقضايا العربية الحية المعاصرة، وإن كانت ثقافته تقليدية. فهو من المجمعيين القلائل الذين عنوا عناية خاصة بالموضوع وخصصوا له كتيباً مهماً جداً بعنوان **عثرات اللسان**(5).

1 - 3 فهو قريب في هذا الميدان من زميله السوري محمد كرد علي الذي تخصص في دراسة البيان، وفي جمالية اللغة القديمين اللذين أفرد لهما مجموعة نصوصه المختارة المعروفة **بأمراء البيان**(6). ولقد سبق له أن نشر مقالات عديدة في هذا الشأن في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، قبل أن تعرض المسألة على مجمع اللغة العربية بالقاهرة. أما عيسى إسكندر المعلوف، فهو من المختصين في اللهجات ومن المتعلقين بدراسة **ردود النزعة المحافظة اللغوية التاريخية التقليدية على جميع أنواع التراكيب الجديدة**، لا سيما ما كان معروفاً **بلحن العامة**(8) من جهة، و**بلحن الخاصة** من جهة أخرى. ولم يبق إلا ذكر لويس ماسينيون الذي كان أول من عالج القضية تحت عنوان **التضمين** مبيناً أنه أصل الأسلوبية العربية الإسلامية، ومنبعها الأساسي ومنطلقها الحديث، ومؤكداً على ضرورة النظر في الأسلوبية العربية **الحديثة**(9)، اعتماداً على التراث العربي الإسلامي في هذا الميدان. فيبدو لنا من

بدراسة بناء أسلوب بعض مشاهير الكتاب من أمثال الجاحظ أو المعري.

(5) الشيخ عبد القادر المغربي، عثرات اللسان، دمشق 1369 هـ/1949، ص 152.

(6) محمد كرد علي، أمراء البيان. ط أولى ـ القاهرة 1948، جزءان ط. ثانية دمشق 1957 - ص 578.

(7) محمد كرد علي:

أ) الإنشاء والمنشؤون، مجلة مجمع دمشق 80/5 - 90، 122 - 132.

ب) كتاب الأوراق للصولي مجلة مجمع دمشق 105/6 - 113، 161 - 172.

جـ) البلاغة في سبيل الوزارة، مجلة مجمع دمشق 193/7 - 218.

د) عبد الحميد الكاتب، مجلة مجمع دمشق 513/7 - 531، 577 - 600.

(8) عيسى إسكندر المعلوف: اللهجة العربية، مجلة مجمع القاهرة 350/1 - 368، 349/3 - 371 والملاحظ أن هذه المقالات تكون مجموعة من المؤلفات القديمة والحديثة تتعلق باللهجات العربية وبالعربية الفصحى.

(9) لويس ماسينيون:

أ) خواطر مستشرق في التضمين، مجلة مجمع القاهرة 21/8.

ب) فلسفة التضمين، مجلة مجمع القاهرة 59/10 حيث يعيد آراء سبق له أن عبّر عنها في مجلة Arabica (1954) ص 14 وما بعدها.

خلال هذا الفحص السريع أننا أمام مجمعيين يميل أغلبهم، بحسب تكوينهم وخبرتهم وبمقادير مختلفة، نحو تصور تقليدي لمفهوم الأسلوبية. والملاحظ أن تعويضهم بأعضاء من المحدثين[10] لم يغير، إن استثنينا الشيخ شلتوت[11]، من الأمر شيئاً، وإن كان المجمع قد غيّر اسم اللجنة وبالتالي مقاصدها. فلقد أصبحت تدعى **لجنة الألفاظ والأساليب** وألفاظ **الحضارة**[12] فهل يفيد ذلك عناية جديدة بالموضوع؟ ذلك ما لا يمكن تأكيده في هذه المرحلة من القضية.

لقد لاحظنا أن جميع التغيرات والتعديلات، سواء في مستوى الأفراد أو مهام اللجنة المدعوة إلى إقرار الاستعمال الصحيح، لم تتسم بالوضوح ولا بالتخصيص، إذ عرضت علينا في هذا الشأن ثلاثة نصوص[13] يكون كل واحد منها برنامجاً مميزاً ويختص بنزعة مستقلة. وذلك ما يدعونا إلى تحليلها ولو بعجالة لاستخلاص العبرة منها.

4 - 1 فالنصان الأولان لا يجيزان الاختيار بينهما، لأن المجمع قد نزلهما منزلة متساوية رغم الدقائق التي ينفرد بها كل واحد منهما. فكأنهما يمثلان معيارين متساويين في نظر **لجنة الألفاظ والأساليب وألفاظ الحضارة**، لا سيما إن اعتمدنا مصطلحي **الاستعمال** و **التجنب** السابقي الذكر أعلاه. فما هي المعايير التي تميز الواحد عن الآخر؟ وما هي حدود كل منهما؟ **لا** جواب عن ذلك. إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نلاحظ، لا سيما فيما يتعلق بالنصين الأولين، أن الموضوع يتعلق بربط تلك المفاهيم بقواعد اللغة المقررة. وذلك يعني أن دراسة الأسلوبية ضمن المجمع أصبح أمراً معدوماً، ودون مبرر، إن اقتصر الأمر على اعتماد أساليب قديمة. فإن أخذنا مصطلح «**الألفاظ**» المعتمد سابقاً، يبدو لنا أن القضية تنحصر في إرجاع تلك الألفاظ إلى معانيها الأصول، أو إخضاعها لأشكال ومواضيع البلاغة التقليدية. فكأننا بالمجمع مدعو إلى أن يعيد ما وضعه قدامة بن جعفر في **نقد الشعر**، أو عبد الرحمان

(10) مجلة مجمع القاهرة 41/7 حيث نجد القائمة الكاملة للأعضاء الجدد الذين منهم محمد كرد علي العضو القديم.

(11) مهدي علام: المجمعيون ص 210 - 211.

(12) مجلة مجمع القاهرة 61/8.

(13) انظر حواشي 1، 2 و12 من هذا الفصل.

ابن عيسى الهمذاني في **كتاب الألفاظ الكتابية** وغيرهما. وذلك للتمييز بين **الأسلوب السخيف والأسلوب الجزل**[14].

أما الالتباس الثاني فهو يشمل المصطلحين **التراكيب** و **الأساليب**. فهل يختلفان في المعنى؟ ذلك ما يبدو لأول وهلة، لا سيما عندما نلاحظ أن المجمع قد اختار الثاني. إن استعمال مفهوم **الأساليب ج الأسلوب، يفيد مبدئياً الاستعمال الحديث الذي اختير للدلالة على وعي واضح بالقضية التي تهمنا**. أما التراكيب فهي تنسب إلى علم الجمل وتفيد، ان اعتمدنا «التراكيب التي ليست في العربية» الواردة في مزهر السيوطي، الألفاظ والصيغ التي لا توجد في العربية[15]. لكن الأسلوب الذي يفيد حسب **المعجم الوسيط**، الطريق، فإنه يعرف كما يلي: «والأسلوب طريقة الكاتب في كتابته»[16]. فما هي تلك الطريقة؟ وهل يصح لنا أن نقرها باعتماد معايير معينة أو بحسب أساليب مختلفة متنوعة؟ ألا يتعلق الأمر بتعريف عام يجيز كل التخريجات في المستوى النظري، ويربط في المستوى التطبيقي كل أسلوب بتقليد كاتب مشهور[17]؟.

1 - 5 إن هذه الملاحظات ضرورية لأنها تعكس في الحقيقة تصورات مختلفة للاستعمال القديم. وهي في الحقيقة تعبر عن مبادرات بطيئة، وأحياناً مضطربة، بغية وضع أسس علم جديد يشمل التعبير العربي الحديث، والأساليب الفردية التي لم تدرك دائماً عناصرها. ولذا نلاحظ أن المجمعيين، باستثناء الشيخ عبد القادر المغربي، لم يدركوا مفهوم ما يسمى **بالأسلوبية الصوتية**. فهو الوحيد الذي خصص، خارج المجمع، دراسة بعنوان عثرات **اللسان** ليستخرج مثل السيوطي[18] زلات اللسان الحديثة عند متكلمين سوريين من الناطقين بالعربية الفصحى.. وتلك زلات تشمل الأصوات، خلافاً **للفصيح** المتداول عند المتكلمين[19] بالعربية. فهي نوع من

(14) J.Fück. Arabiya p. 123 - 130. 123 - 130 والملاحظ أن نقد النثر ليس من تأليف قدامة بن جعفر.

(15) السيوطي: المزهر 91/2 - 95.

(16) المعجم الوسيط 443/1.

(17) الشيخ محمد الخضر حسين: دراسات في العربية ص 17.

(18) السيوطي، المزهر 311/1 - 319.

(19) الشيخ عبد القادر المغربي، عثرات ص 5 من ذلك جَرْأة تصبح جُرْأة ونَسر تصبح نِسر وخُطَّة تصبح خِطَّة.

لحن الخاصة الذي يهدد، إن اطرد، سلامة اللغة وفصاحتها، وأن يأتي بفصاحة جديدة. وذلك ما دعا المؤلف إلى رفض تلك الفصاحة وإقرار الفصاحة القديمة[20]، دون أن يسعى إلى تفسير تلك الظاهرة وتقييم أهميتها كمّاً وكيفاً لاقتراح حلول تأخذ بعين الإعتبار تلك التطورات الصوتية وأثرها على تصور معجمية عربية حديثة. إن المجمع الذي غفل عن تلك القضية التي طالما عالجها النحاة القدامى، مال في نهاية الأمر ضمنياً إلى مقاربة الشيخ المغربي التقليدية التي تدعو إلى المحافظة على اللغة وتنقيتها من ذلك اللحن الذي كثيراً ما أوعز بأنه متولد من اللهجات[21].

ويعود الفضل إلى أحمد العوامري، قبل أن يصبح عضواً باللجنة المذكورة أعلاه، في تقديم أول نص عملي يطرح قضية الاستعمال القديم في العصر الحديث. فلقد عرض علينا في سلسلة[22] من المقالات غير المخططة، مجموعة من الألفاظ والتراكيب المعاصرة التي وصفها كلها بالخطأ. ولقد استسقاها من قراءاته في الصحف، والكتب، ودورات التفقد بالمدارس. فهي متعلقة في مجموعها بعلم الدلالة المتصل أساساً بالصرف والنحو. إن مقالاته مفيدة للغاية لأنها تتعلق بميادين يطرأ عليها باطراد لحن وتجاوزات تدل على تطور بنى اللغة. والمهم في شأنها أنها تقدم لنا نموذجاً من طريقة أحمد العوامري، خريج الأزهر ودار العلوم، ومتفقد التعليم في معالجتها: فلقد رأى من المفيد ألا يحلل تلك العناصر، وأن يقصر عمله على استخراج الأخطاء باسم القواعد المقررة، معتمداً في نهاية الأمر النموذج القديم: «لا تقل. . . بل قل. . .»[23].

2 - 1 في المستوى الصرفي كان همه أن يعلم، إن كانت الألفاظ المستعملة عند العرب المحدثين، موجودة، وإن كانت تخضع لقواعد الاشتقاق. فلقد لاحظ في كتب الجغرافية المعتمدة في المدارس الابتدائية استعمالات من نوع «المحيط الجامد، والمتجمد والمنجمد» بمعنى واحد يطلق بالصيغ الثلاث للدلالة على

---

(20) نفس المرجع ص 6.

(21) السيوطي: المزهر 131/1 وما بعدها، يوعز تلك التغييرات إلى **لحن العامة**.

(22) أحمد العوامري بحوث، مجلة مجمع القاهرة 138/1 - 169، 256/2 - 300 - 254/3 - 276.

(23) مجلة مجمع القاهرة 220/2.

(Glacial) في (Océan glacial)[24]. إن هذا التداخل موجود كذلك في الصيغ الفعلية فكأننا بـ: جَمَدَ يفيد تَجَمَّدَ مطاوع جَمَّد الذي لا تورده بعض المعاجم، كما يفيد انجمد الذي لا يمكن أن يكون، بحسب قرار مجمعي[25]، مطاوع جَمَد أو جَمَّد الذي يحتوي على حرف ميم، لأن الأفعال المشتملة على و، ل، ر، م، ن، لا مطاوع لها في صيغة انفعل. ولقد اعتبر أحمد العوامري هذه الأمثلة والكثير من غيرها[26] أخطاء يجب إصلاحها، دون أن يلاحظ أنها متولدة من القياس الخاطىء. وهو لا يأخذ بعين الاعتبار بأن انفعل، قديماً وحديثاً، لا تشتق بالضرورة من فعل متعد، ومثال ذلك: عَدِم ومنها انعدم ويمكن أن تشتق حتى من صيغة أفعل من ذلك أَغْلَق ومنها انغلق[27].

إن هذه الصفوية اللغوية التي تنتسب إلى المقاربات اللغوية المحافظة لا تتحرج أحياناً من دحض القواعد التقليدية المقررة[28]. فهي تبرز بعض الأخطاء الفادحة التي ترد في بعض المقولات الصرفية الأخرى مثل الصفة، واسم المكان الخ. . . من ذلك «مُخْطِر»[29] بمعنى خَطِرٌ. وهو من أخطر أي أخبر الذي يقوم مقام «خَطَر» فهو خَطِرٌ، أما «مطار»، فهو ليس اسم مكان مشتق من «طار» الذي كان موضوع اختلافات كبيرة بين المجمعيين. فرأى بعضهم أن اسم المكان منه يكون على وزن مَفْعِل فيكون «مَطِير»، وهو صيغة مشتقة من صيغة عينها مكسورة[30]. أما صيغة مَفْعَل، فهي حسب الأشموني مخصصة للمصدر. ولا شك أن هذه المهاترات تنتسب إلى نزعة محافظة انتقائية لا تريد أن تقبل بأن «مطار» مشتق، كما ورد ذلك في لسان العرب، من أطار الذي يمكن أن يشتق منه اسم مكان آخر وهو «مُطَار»[31].

(24) نفس المصدر 276/2.

(25) مجموعة القرارات ص 39 حيث يذكر أن انفعل يشتق من فعل المتعدي الدال على معالجة.

(26) أحمد العوامري، بحوث 299/2 - 300 حيث يشير إلى أن مصدر جذف ليس التجديف (أي النفي) وهو مصدر جذف بـ. . . (نكر).

(27) W. Wright, A grammar p, 41.

(28) أحمد الإسكندري، الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع القاهرة 223/1.

(29) أحمد العوامري، بحوث، مجلة مجمع القاهرة 297/2.

(30) نفس المرجع، 162/1 - 164.

(31) لسان العرب 514/4.

2 - 3 ولقد أصبح الكاتب والعالم، والصحافي، والمذيع عرضة للنقد لاستعمالاتهم التي تعتبر خاطئة تهدد النحو العربي ولا سيما مبدئي اللزوم والتعدية اللذين يخطأ فيهما كثيراً. فلقد اعتاد الكتاب المعاصرون على: «اكتشف طبيب دواء كذا» أو «اكتشفه». ويقال أيضاً «العالم المكتشف»[32]. وتعتبر كل هذه الاستعمالات مبدئياً خاطئة لأن استعمال هذه الفعل في اللزوم والتعدية لا يفيد المفاهيم الجديدة التي يجيزها الكتّاب المحدثون. فلا يمكن استعماله إلا لازماً في: «اكتشفت المرأة» أي تعرّت كثيراً. أما استعماله متعدياً فهو وارد في مثال: «اكتشف الكبش النعجة» ويصبح الخطأ فادحاً عندما يخلط «اكتشف» بـ «استكشف». ولا يفيد الثاني إلا الطلب إلى الغير، والكشف عن شيء أو إباحة سره.

إن هذه الرقابة اللغوية لا تقتصر على تلك الحالات، فهي تشمل مظاهر أخرى من النحو لا سيما نحو الجمل الذي عرضت منه نماذج. من ذلك استعمال «بينما» التي يستوجب استعمالها حسب ابن هشام في مغني اللبيب، في أول جملة الشرط. وذلك ما ينقضه الاستعمال الحديث في المثال التالي: «سافرت في القطار بينما سافر أخي في الطيارة»[33].

ويتساءل العوامري عما إذا كان من الصحيح أن يقال: «لا أعرف إن كان يرضي العلم أن نرى»[34]. فالنحو المقعد لا يقر السؤال غير المباشر بل يستوجب استعمال أداة الاستفهام: «لا أعرف أممّا يرضي العلم أن نرى»[35].

ومهما كان الموقف من هذه الألفاظ والتراكيب، فهي تعد من **الخطأ المشهور** فالعرب يقولون: **خطأ مشهور أحسن من صواب مهجور**. أليس هذا هو موضوع الأسلوبية بالضبط، على أساس أنها تهدف إلى الاعتناء بالاستعمال البياني القديم شريطة ألا يكون ذلك الاستعمال جامداً؟ والملاحظ أن أحمد العوامري الذي يمثل المحافظة اللغوية في المجمع، قد أهمل عنوة أو عن غير قصد، البحث عن الأسباب اللغوية الاجتماعية التي تسببت في تلك التراكيب التي تعد خاطئة. فهو لم

(32) أحمد العوامري، بحوث، مجلة مجمع القاهرة 147/1.

(33) نفس المصدر ص 214.

(34) نفس المصدر ص 102.

(35) نفس المصدر.

يزودنا بملاحظاته على تلك الجمل الحديثة التي تأثرت بالطبع بالجمل الأوربية التي اعتمدتها الصحافة والكتاب العرب المحدثون. فالازدواجية أو الثنائية اللغوية التي أثرت في هذه الاستعمالات، معدومة الذكر، ولم تحلل مظاهرها ولو تحليلاً بسيطاً. وقد اكتفى العوامري برد استعمالها إلى المعرفة اللغوية الرديئة السائدة في صفوف الصحافيين والكتاب والمربين. فنستنتج من ذلك أن الاستعمال الحديث يعد عنده هباء منثوراً مقارنة بالاستعمال القديم.

2 - 4 ولقد ازداد ذلك الموقف تأكداً، بقدر ما كان يستند إلى قرار مجمعي لا يجيز التضمين[36] إلا لأغراض بيانية. فالتضمين الذي يعتمد في القرآن لتخريج تراكيبه التي لا تتفق وقواعد اللغة، لا يجوز اعتماده حسب هذا القرار، إذا احتج به الكتاب المحدثون في استعمالاتهم. إلا أن النموذج القرآني يبين، دون أن نطرح قضية النثر العربي و «أخطاءه» التي لم تدرس إلى الآن دراسة علمية، أن كل لغة حية في حاجة إلى تضمين معين، يعبر عن استعمالاتها البيانية الجديدة. فما عسى أن يكون حظ العربية اليوم بدون تضمين، لا سيما في مرحلة تواجه فيها استعمالات ومفاهيم لم يسبق للعربية الفصحى أن جربتها؟ ألا يخشى، ونحن نتجنب هذه التراكيب، أن نفضل تراكيب شكلية على حساب الأفكار والمفاهيم الجديدة الحية مما سيؤول إلى استبداد البنى العتيقة بتلك الأفكار والمفاهيم. ذلك ما تؤيده مع الأسف الأمثلة المذكورة سابقاً.

نماذج أسلوبية حديثة:

ومن حسن الحظ أنَّ تلك النزعة الرامية إلى الحكم بالموت البطيء على العربية لم تنتصر. فلقد انتقدها في رحاب المجمع نفسه الشيخ عبد القادر المغربي. فإليه يعود الفضل في وضع قضية تلك الأساليب العصرية الناتجة عن تطور داخلي في العربية نفسها أو تأثراً باللغات الأجنبية. ولقد وصفها **بتعريب الأساليب**[37]، وعالجها في نفس الدورة التي عرض فيها العوامري آراءه المحافظة. فتعريب

(36) مجموعة القرارات ص 5.

(37) الشيخ عبد القادر المغربي: تعريب الأساليب، مجلة مجمع القاهرة 332/1 - 349 ولقد عالج نفس الموضوع في كتاب المؤلف المدعو بكتاب **الاشتقاق والتعريب** ط. ثانية، القاهرة 1366 هـ/1947 م - 114 صفحة). والملاحظ أن الموضوع نفسه قد طرقه شهاب الدين الخفاجي سابقاً في مؤلفه شفاء الغليل - القاهرة 1866 - 1867، 181 صفحة.

الأساليب حسب رأيه، وارد عن كون العرب قد ضمنوا في أساليبهم أسلوباً دخيلاً[38]. إن هذه الظاهرة التي تنحصر في اقتراض تراكيب وأساليب أجنبية ليست غريبة، لأنها متولدة عن علاقات العربي باللغات الأعجمية، وعن العدد المتزايد من العرب الذين يتكلمون اللغات الأعجمية[39]. فالظاهرة موجودة وواردة في الجاهلية، وفي العصور الذهبية العربية[40] ممّا يؤهلها لتكون حُجَّة تاريخية على تعريب الأساليب ومبرراً لإقناع بعض الكتاب والنحاة ممن سعوا إلى رفض تلك التراكيب وتعويضها بتراكيب عربية قديمة[41].

2 - 5 إن هذه الاعتبارات لم تمنع الشيخ عبد القادر المغربي من اعتماد مقارنات بين أساليب لم تكن دائماً مبررة، فآلت إلى تبجيل التراكيب المستحدثة. ولقد سعى شيخنا الذي يجهل الفرنسية، إلى إقرار الدور الهام الذي لعبته الثنائية اللغوية في هذا الشأن. فلقد أشار إلى وجود ثلاثة أنواع من التراكيب في العربية الحديثة: أولها التراكيب المتماثلة في جميع اللغات والناتجة عن توارد الأفكار[42]، أو ما يسميه النحاة ولا سيما المفسرون بتوارد اللغات. ولقد أشار إليه الطبري في مقدمة جامع البيان عن تأويل القرآن، مؤكداً على عدم وجود كلمات معربة في القرآن الكريم. ولقد كان بعضهم يفيد أن ذلك التوارد وارد في مستويات أخرى، إن استثنينا القرآن. ولقد قدم لنا المغربي نماذج من هذا النوع الأول في البيت المأثور: «وما الحب إلا للحبيب الأول» الذي يوافق حسب رأيه ما جاء في الفرنسية: L'homme revient toujours à ses premières amours. إن البحث عن هذا النوع من الأمثال العالمية[43] التي لا يؤكد على أهميتها ولا على أسبابها، يسوق إلى افتراض تعادلات فيها شيء من التعسف؛ من ذلك أن «افتح أذنيك» أو «خانته قواه» تُعَبِّران عنده عن معادلة للتركيبين الفرنسيين «Ouvrez les oreilles» و «Ses forces le trahirent»[43].

(38) نفس المصدر ص 332.

(39) نفس المصدر ص 333.

(40) نفس المصدر.

(41) نفس المصدر ص 332.

(42) نفس المصدر ص 334.

(43) نفس المصدر ص 335 - 336 ولقد بيّن إبراهيم السامرائي في مؤلفه دراسات ص 239 - 256 أن تلك المعادلة العالمية غير موجودة. والتراكيب مأخوذة من الفرنسية والإنجليزية.

أما النوع الثاني من تلك التراكيب، فهي حسب رأيه تراكيب عربية غير شائعة لأنها واردة في العربية الفصحى. وذلك شأن «ما عاد» الموافقة للفرنسية «Ne... plus». فاستعمال «عاد» جائز في العربية بمعنى «صار» «ورجع». مثلما يشهد بذلك الحديث الشريف «عدت فتاناً يا معاذ». فلو أجاب معاذ لقال «ما عدت فتاناً» ولاستنتجنا من ذلك أن «عاد» المرفوضة مبدئياً، تعبر في الحقيقة عن النفي الفرنسي المذكور.

3 - 1 إن هذه التبريرات تكاد تكون تخريجاً متعسفاً، يؤول غالباً إلى تناقض صارخ، لأنها تُفَسِّر تراكيب مستعملة باعتماد تراكيب مصنوعة من وضع شيخنا المجمعي فتنقلب في نهاية المطاف إلى محافظة لغوية تعتبر أن الألفاظ والتراكيب الأعجمية تصبح عربية عندما يستعملها العرب(44). إلا أن هذه المحافظة ليست مطلقة عند شيخنا لأنه يعترف بوجود تراكيب أعجمية صرفة في العربية(45)، من ذلك «ذرّ الرماد في العيون» (Jeter la poudre aux yeux). ويجوز لنا أن نتساءل عما إذا كان هذا التركيب يختلف عن التركيب التالي: قتل الوقت (Tuer le temps) الذي ضربه مثالاً على تركيب عربي متروك لَمَ يبرره المؤلف بنص ثابت؟

يبدو لنا أن المغربي لم يدرك أولاً أن تلك التراكيب هي تعابير وأقوال تحمل تصورات وأفكاراً لا صلة لها بالعربية. وهي تنقل نقلاً مباشراً وتَتَكيّف بحسب الكتاب. ولقد قدم لنا منها المؤلف بعض الأمثلة الغامضة(46)، مبيناً أن الأسلوب يتكيف بحسب صاحبه. فلقد دعا المجمع إلى اعتماد تلك التراكيب وإدماجها في معجمه الجديد(47) لا سيما معجمه التاريخي الذي عليه أن يسجل مراحل اللغة مولداً وتطوراً. فهو يقترح ضمنياً وضع معجم الاستعمالات والتراكيب على غرار معجم ليتري (Littré)، حتى يبين من خلال تلك الأمثلة العملية أن اللغة ليست مادة ولكنها شكل يتطور بتغير

---

(44) السيوطي، المزهر 269/1.

(45) الشيخ عبد القادر المغربي، تعريب، مجلة مجمع القاهرة 342/1.

(46) نفس المصدر ص 348 حيث يقدم ترجمتين لتعبيرين فرنسيين مختلفين تماماً وهما (Le revers de la medaille) و (L'autre son de cloche) اللذين خلط بينهما.

(47) نفس المصدر ص 349. ويثير المؤلف نفس المسألة في مجلة مجمع القاهرة 103-100/9 للتأكيد على ثبات تلك الظاهرة وللدعوة إلى اعتمادها.

الأساليب وحاجات الإنسان في المجتمع. ولقد ظلت مقاربته هذه مجهولة، كأنها كانت سابقة لأوانها، فلم يعتن بها المجمعيون الذين كانوا منشغلين بقضايا المصطلحات ووضعها وما إليها من مشاكل.

3 - 2 ولقد عاد المجمع ثانية[48] إلى الموضوع الذي طرحه مجمعي ثنائي اللغة من سوريا، وهو محمد كرد علي الذي تناول بالبحث بصفة شاملة قضية تطور الألفاظ، والتراكيب والمعاني في العربية. ولقد كانت مقاربته على غاية من الأهمية لأنها قد سعت إلى تقديم نظرة مدعمة بأمثلة دقيقة عن ذلك التطور من العصور الوسطى إلى عصرنا الحديث. فلقد ابتدأ بالتأكيد على تواصل تلك الظاهرة أي «اللحن الأسلوبي» مشيراً إلى أن لكل عصر ألفاظه وبيانه[49]. فاعتمد، خلافاً لزميله المغربي، على مؤشرات التطور والأساليب، انطلاقاً من نصوص ومخطوطات مما نشر وألّف، ومنها رسائل **البلغاء** التي جمع فيها نصوصاً لعبد الله بن المقفع (ت سنة 727 م)، وعبد الحميد الكاتب (ت سنة 749 م)، وغيرهما[50]. ولقد أيد ذلك بمؤلفات أخرى منها[51]: **سيرة ابن طولون للبلوي** (القرن الثالث الهجري)، **والمستجاد من فعلات الأجواد للمحسن التنوخي** (ت سنة 994 م) **وكتاب البيزرة لبازيار العزيز بالله الفاطمي** (من القرن الخامس الهجري) **وتاريخ حكماء الإسلام للبيهقي** (ت سنة 1066 م).

إن هذه المؤلفات التي تنتسب إلى علوم مختلفة، والتي صنفها مجمعينا عن قصد تصنيفاً تاريخياً، تشتمل على ألفاظ وتراكيب تشهد بتطور الأساليب والأسلوبية العربية. فهي توفر صورة أكثر واقعية عن الوضع اللغوي عبر عصور متعددة وفي أقطار عربية إسلامية مختلفة. ولقد أُغْفِل شأنها وشأن غيرها من المؤلفات، وإن كان المستشرق الهولندي دوزي قد استدرك على ذلك في معجمه «التكملة على المعاجم العربية» (Supplément aux dictionnaires arabes). ولم يفت محمد كرد علي أن يعبر عن خشيته من أن يمس ذلك الإهمال الألفاظ والتراكيب العصرية التي فرضتها

(48) محمد كرد علي، تطور، مجلة مجمع القاهرة 30/7 - 37.

(49) نفس المصدر ص 33.

(50) انظر الحاشيتين 6 و7 من هذا الفصل الذي فيه دراسات خصصها محمد كرد علي لأولئك الكتاب من المسلمين والعرب.

(51) محمد كرد علي، تطور، مجلة مجمع القاهرة 33/7.

طبيعة الأحداث التي أنشأت مفاهيم يعسر التخلص منها[52]، لأنها تعبر عن وقائع في عالم السياسة اليوم. فمن ذلك مثلاً الألفاظ المفاتيح: الإرهابيون، الوصوليون... الفوضويون، الاشتراكيون، الشيوعيون[53] الخ...

3 - 3 ولقد كانت هذه المناسبة فرصة لمحمد كرد علي لينبه إلى نقائص المعجم العربي وإلى إعادة النظر في قواعد الفصاحة التقليدية وصلاتها بمختلف الاستعمالات في مختلف العصور الأدبية. فعرض على المجمع لأول مرة منهجية موفقة في رأينا لمعالجة القضية ولترقية اللغة وتجديد أساليبها.

ولم تبق مبادرتا المغربي ومحمد كرد علي من دون جواب، لأن مجمع اللغة العربية قد قرر في 13 ماي 1948، وباقتراح من لجنة الألفاظ والأساليب، استعمال التراكيب والألفاظ الجديدة عندما تكون شائعة عند العرب[54]. وعلى هذا الأساس أجيز استعمال لفظي «التهريج»[55] «والطراز»[56] بمعنييهما المعاصرين.

أما فيما يتعلق بالتراكيب، فيجوز أن نقول «تأكدت من كذا» وإن كانت هذه الاستعمالات حسب بعضهم لا تصح إلا بتخريج، لأن الاستعمال القديم يقر: تأكد لي كذا، و«تأكد عندي كذا»[57]. ويصح كذلك أن نقول «جاء فوراً» وإن كان الأصح أن يقال «جاء من فوره». ولا يصح أن يقال «فور الحين»، أو «فور الساعة»[58]. وهكذا نلاحظ أن الخطأ المشهور ينقلب شيئاً فشيئاً إلى صواب، وإن كان ذلك على مضض. وتعد هذه الخطوة مهمة جداً بالنسبة للمجمع والمجمعيين الذين برهنوا في نهاية الأمر عن تعلقهم باللغة العربية الحية مع احترام قواعدها الأساسية.

ولقد تولد من ذلك قرار هام للغاية يتعلق بالنظر في الألفاظ والتراكيب السائدة

---

(52) نفس المصدر ص 34 - 36.

(53) نفس المصدر ص 33.

(54) من تعبيرات المحدثين، مجلة مجمع القاهرة 185/7 - 187.

(55) نفس المصدر ص 185.

(56) والملاحظ أن قبول الألفاظ الحديثة قد قرر باعتبار توافقها مع ألفاظ قديمة لا باعتبارها في حد ذاتها. فلقد قبلت لفظة «الطراز» لأنها جاءت مذكورة في شعر حسان بن ثابت، شاعر الرسول.

(57) نفس المصدر. فالتناقض واضح لكن «الخطأ» أصبح مقبولاً رغم التباسه.

(58) نفس المصدر ص 187.

في الاستعمال. فهو ينص: «**قرر المجمع تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة، إن في الصحف والمجلات أو المسرح والإذاعة أو الرسائل والكتب، واتخاذ قرارات فيها تنشر على الجمهور طبقاً لقانون المجمع، فتسد حاجة، وتحقق قسطاً من التهذيب والإصلاح**»[59].

ويبدو أن هذا القرار لم يرض المحدثين من المجمعيين لأنه لا يحسم في شأن الألفاظ والتراكيب الحديثة. فلقد طرح أحمد حسن الزيات من جديد، مدفوعاً إلى ذلك بحسب تجربته كاتباً وصحفياً، قضية مدى حق المحدثين من العرب في إثراء اللغة العربية[60]، فرأى أن معايير الفصاحة مقصورة على البدو وعرب القرن الثاني الهجري». هؤلاء هم الذين تنزل عليهم وحي اللغة، وألهموا سر الوضع. فكلامهم حجة، وأقوالهم حكمة، وصوابهم قاعدة، وخطؤهم شذوذ وضرورتهم مقبولة»[61].

فالمصلحة تدعو أن يكون من حق المتخصصين، مهما كانت ميادينهم، وضع أسس لغتهم، وعلى المجمع أن يقتصر على تزكية الاستعمال الشائع[62].

3 - 4 والمراد من هذا إقرار اللغة العربية أداة تخاطب اجتماعي وملكاً لمن يستعملها. فهو يعتمد على الارتجال، وبالأحرى على كلام الناس الذي يعتمد على الاستعمال اليومي أو السماع، لا سيما اللغة المقولة أو المولد الذي يستعمله أغلب المتكلمين، وهو ليس بالضرورة الكلام الذي يستعمله قلة من كتاب الدواوين ممن يستعملون، حسب تعبير الزيّات، لغة الأموات للتعبير عن حاجات أهل العصر من الأحياء.

لم يوافق المجمع على هذه الآراء الشبيهة بالثورية، واقتصر على اتخاذ قرارين معتدلين أولهما ينص على أن: «**تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس، على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال**»[63]

---

(59) مجموعة القرارات ص 12.

(60) أحمد حسن الزيات، الوضع اللغوي، مجلة مجمع القاهرة 8/110 - 116.

(61) نفس المصدر ص 111.

(62) نفس المصدر ص 116، وذلك ما عبر عنه جميل صليبا في مجلة مجمع دمشق؛ انظر في هذا الشأن، محمد رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 71 الحاشية 2 (بالفرنسية).

(63) مجموعة القرارات ص 13.

أما القرار الثاني فهو يفيد: «**يقبل السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها**»[64].

ويعود الفضل في القرار الثاني إلى مذكرة[65] النحوي المجمعي، إبراهيم مصطفى الذي طلب من المجمع، بعد أن نقد أصول النحو العربي، أن يعتبر حجة ما وضعه الكتاب والشعراء المحدثون المعاصرون المشاهير، حتى يؤخذ بآثارهم، مساهمة في إثراء اللغة العربية. والملاحظ أن هذا القرار المفيد يعبر عن التحفظ الذي يميز موقف المجمع من الموضوع، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الخلافات التي ما انفكت قائمة بين أعضائه من المحافظين والمحدثين. من ذلك أن محمود تيمور عالج في هذا المضمار مسألة الصلة القائمة بين اللغة والمجتمع[66] وبين أن السماع يكون الأساس الذي تتغذى منه كل لغة حتى لا يصيبها الجمود والموت[67]. إلا أن زميله العراقي محمد رضا الشبيبي[68] يبدو مناقضاً لكل ذلك، رغم جميع القرارات السابقة. فلقد نبّه إلى الفساد الذي طرأ على متن اللغة، وألفاظها وجملها، وأصواتها وكتابتها. فتولد عن ذلك تراكيب مكتوبة ولهجات مقولة ليست عربية ولا أعجمية... مما يخالف تماماً الأساليب القويمة[69]. أما بنت الشاطىء، وهي كاتبة مشهورة في مصر، فإنها رأت أن **الأسلوبي** مدعو إلى التعلق بأبدية **الإعجاز القرآني الذي يجب أن يظل مرجع الكتابة والإبداع**[70]. فهي تقف من الموضوع موقف الراغب الأصبهاني[71] وتعارض كل ما من شأنه أن يبادر بالجرأة في الموضوع. لكن ما عسى أن يأتي به المحدثون المنادون بأسلوبية جديدة وبيان مجدد؟ حتى التضمين لا يفيدهم لأن المجمع قد ضيق فيه وربطه بالضرورة وأحوالها. فما هي تلك الأحوال؟ وكيف تحدد حتى لا تصبح الأسلوبية تشدقاً والبيان تبايناً؟.

(64) نفس المصدر ص 14.

(65) مصطفى إبراهيم، في أصول النحو، مجلة مجمع القاهرة 136/8 - 146.

(66) محمود تيمور، لغة المجتمع، مجلة مجمع القاهرة 9/ 19 - 31.

(67) نفس المصدر.

(68) محمد رضا الشبيبي، فقه الأساليب، مجلة مجمع القاهرة 45/9 - 46.

(69) نفس المصدر ص 45.

(70) بنت الشاطىء، الإعجاز البياني، مجلة مجمع القاهرة 45/9 - 46.

(71) السيوطي: المزهر 201/1.

3 - 5 لقد ظلت الأسئلة مطروحة من دون جواب، واكتفى محمد عبد الجواد في **هواجس لغوية**(72) بمعالجة القضية مثلما عالجها أحمد العوامري من قبل، بالاعتماد على تراكيب منسوخة من الإنجليزية. وأيد الشيخ علي النجار آراءه وآراء بنت الشاطىء(73)، وإن كانت تحاليله غير المفيدة، لم تأت بجديد، واقتصرت على إقرار الصفوية محتجّاً بالقرآن الكريم والنحاة القدامى. وعلى هذا الأساس انقلبت دراسة الأسلوب والبيان إلى اعتبارات عقائدية ومذهبية صريحة بعيدة كل البعد عن قضايا اللغة المطروحة.

وبالتالي فإن المجمع ظل بعيداً عن الحلول والمعايير الواضحة والجريئة التي تقنع الجميع، لأنه كثيراً ما خلط الاستعمال الحديث بالخطأ. وذلك يعود إلى أن تصور قضية الأسلوبية كان مربوطاً بتكوين كل مجمعي وبثقافته. ولا شك أن ظاهرة التداخل اللغوي البارز في مواقف المجمعيين من ذوي اللسانين، قد لعبت دوراً مهماً في عرض الآراء الجديدة، وفي اتخاذ بعض القرارات التي يمكن لها أن تُكَوِّن، على كل حال، نواة أسلوبية عربية عصرية ما زالت تحتاج إلى تأييد وتأصيل.

ولقد عثرنا على بعض الآثار منها في دراسة لمحمد كامل حسين خصصت للأسلوبية الفردية التي تعرف عند العموم **بالكتابة**. فلقد اهتم مع غيره بأساليب ومعاني كتاب من القدماء(74). وهذا يدل، حسبما يبدو، على أن الأسلوب لا يدرس إلا إذا كان أسلوباً قديماً، وإن كانت مناهج دراسته مستمدة من مناهج أوربية لا سيما منهج ليو سباتسر (Léo Spitzer) الذي يتصور الأسلوب في نطاق نظرة شاملة لأعمال الكاتب «حيث تعكس اللغة شخصية المؤلف وتظل مرتبطة بكل وسائل التعبير الأخرى المتوفرة له»(75).

4 - 1 فكأننا بمحمد كامل حسين يدعو زملاءه من المجمعيين إلى تحليل كل عمل أدبي، لا بالاقتصار على إقرار قائمة من الألفاظ ومن الصيغ النحوية، بل يستوجب استخراج أسبابه النفسانية والاجتماعية. فأسلوب الفرزدق الذي يتميز بألفاظ تتجنى

(72) محمد عبد الجواد، هواجس لغوية، مجلة مجمع القاهرة 193/13 - 199.

(73) الشيخ محمد علي النجار، لغويات، مجلة مجمع القاهرة 81/14 - 84.

(74) محمد كامل حسين، أدب الهجاء، مجلة مجمع القاهرة 26/10 - 28؛ الفرزدق، مجلة مجمع القاهرة 33/10 - 37.

(75) P.Giraud, la stylistique, P.80.

على النساء، يبدو كأنه يعكس قصوره الجنسي[76]، وأسلوب المعري[77] يدعو بالخصوص إلى أن نعتبر تعلقه بالبحث عن ألفاظ مصطنعة في **اللزوميات**، وسيلة تدل على أن أدبه يعبر تعبيراً لا شعورياً عن أنانيته[78]. فالقضية تبدو لنا مهمة، إن اعتبرنا رأي روبرت بارت (R. Barthes) الذي يقول بأن الأسلوب تبليغ مزاج[79] وكتابة طبقية. إن عرض هذه الآراء بطريقة محتشمة في المستوى النظري، لا تفيد أن المجمع قد أصبح مستعداً إلى تطبيقها على أساليب الكتاب من المعاصرين. إلا أن تلك الأساليب أصبحت تعتمد نماذج كثيراً ما تكون فاشلة، لأنها لم توفق إلى العثور على وسائل تعبير مفيدة تؤدي المفاهيم الجديدة[80].

فلقد اجتاحت الشعر الحر المعاصر، والرواية والمسرح، أشكال وصيغ وتعابير جديدة تستحق أن توصف وأن تصنف، وإن كانت **الأسلوبية التوفيقية** لا تنفك تستهوي النفوس خوفاً من التغير ومن الفراغ.

ولا شك أن طبيعة الأسلوبية تستوجب اعتبار طبيعة ما يدعى **بالتجوز اللغوي** أو **اللحنة**(*)، وإن كان ليس من الضروري أن يكون كل تجوز أو لحنة أسلوباً. فلا بد أن تدرك تلك الطبيعة كما هي، وإلا تجنينا على طبيعة ديناميكية اللغة وتطورها. وعلى هذا الأساس فإننا نعتبر أن القاعدة اللغوية ضرورية، لكنها ليست غاية في حد ذاتها لأنه: «إن كان من واجب النقد الأسلوبي أن يستفيد من ملاحظات علم الأسلوب، فعليه في نهاية الأمر أن يتجاوز بالضرورة المقولات الضيقة»[81]. ولقد تميزت

---

(76) محمد كامل حسين، الفرزدق مجلة مجمع القاهرة 33/10 حيث يقارن شاعرنا بمركيز دي ساد (Marquis de Sade) وبامرىء القيس مشيراً إلى قصور الفرزدق الجنسي، الذي كثيراً ما يعبر عنه بقصائد بتراء في غالب الأحيان.

(77) محمد كامل حسين: أسلوب المعري، بحوث (1960 - 61) ص 37 - 27.

(78) نفس المصدر ص 30.

(79) عبارة ذكرها (P.Giraud) في كتابه (La stylistique) ص 94.

(80) J. Fontaine, naissance d'une nouvelle tendance litteraire en Tunisie, IBLA n. 124 (1969) P.1 - 27.
حيث يتحدث عن مولد نزعة أدبية جديدة بتونس وعن محاولاتها في وضع أسس أسلوبية عربية حديثة لم تخرج في الحقيقة عن الأساليب السلفية المعهودة.

(*) وهو ما يعبر عنه في علم اللسانيات الحديثة بـ **Ecart** ويشمل التغيرات الأسلوبية في مستوى الأصوات والصرف والنحو لأسباب بيانية.

(81) G.Giraud, La stylistique P.117.

الأسلوبية العربية بروح التضييق تلك لأنها ما انفكت متأثرة بمعايير الفصاحة القديمة التي لم تسلم من التقليد والاضطراب. فيمكن للأسلوبية العربية أن تتجاوز المقولات النحوية، والأشكال البلاغية المقررة عندما نُقِر أنَّ **الفصاحة فصاحات**(*). فهل يمكن أن يقر ذلك؟ يبدو أن المجمع[82] قد أعرض عن ذلك واهتم بالنظر في وضع أسس نحو وبلاغة تربويين معاصرين يقران ضمنياً، بأن النحو والبلاغة التقليدية يحتاجان إلى مراجعة. فكان عليه أن يبدي رأيه في مشروع تيسير النحو والبلاغة الذي اقترحته وزارة التربية بمصر سنة 1930، تحسباً لمواجهة دمقراطية التعليم التي كانت تهدف كذلك إلى تحديث المناهج والبرامج في تدريس العربية[83]، التي أصبحت لغة الإدارة والثقافة في جميع الأقطار العربية[84].

مشروع النحو التربوي:

4 - 2 ولقد أصبحت الحاجة ملحة إلى ذلك الإصلاح، بقدر ما كانت تستجيب في مصر إلى التعلق بتوجيه التعليم وجهة عصرية وتقنية منذ عهد محمد علي[85]. فكان لا بد من أن تواكب العربية حاجات العصر، لأن معرفة العربية في نظر المستعملين ضرورة إدارية في أقطار تعتبر فيها لغة رسمية[86]. ولقد عرضت بمصر مشاريع كثيرة من هذا النوع الذي عالجه المجمع. فهي تشهد كلها بأهمية المشاكل المطروحة والمتعلقة بتدريس العربية حسب مناهج أكثرها تقليدي. وهي تعبر كذلك عن الرغبة في البحث عن مناهج تربوية حديثة لتدريس اللغة باعتماد مجموعة من الكتب المدرسية المتدرجة الواضحة والمفيدة وتشمل النحو والقراءة وعدداً من التمارين المركزة[87].

(*) محمد رشاد الحمزاوي - العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، بيروت 1986 حيث ندعو إلى إعادة النظر في أسس الفصاحة.

(82) مجموعة القرارات ص 63 حيث يوجد قرار اتخذه المجمع سنة 1935 ويقر، إثر اقتراح من عضوه لويس ماسينيون، مبدأ اعتماد التعليم السمعي المصري في الابتدائي.

(83) H. Laoust, Introduction, REI 7 (1933) P.301 - 351.

(84) Pearson, Index, Islamicus P.819 - 824 حيث يمكن الاطلاع على عدد مهم من الدراسات المخصصة لقضايا التعليم والثقافة بالأقطار العربية في غير مصر.

(85) جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة ص 16 - 32.

(86) H, Laoust, Introduction p. 306.

(87) نفس المرجع ص 308.

وعلى هذا الأساس آسْتُنْبِط المشروع المطروح على المجمع[88]. فلقد عرض عليه سنة 1945، وكان يحتوي على ثلاثة أقسام أساسية وعلى ملحوظات تربوية، ومبادىء لغوية عامة، ومخطط لكتاب النحو المزمع وضعه وحتى عدد صفحاته. فكان المشروع الوحيد الذي وفر للمجمع فرصة للنظر في قضايا النحو ومعاييره، وذلك بالاعتماد على مخطط دقيق ومتناسق الأجزاء يعتبر وسيلة مهمة تسمح، وإن كان ذلك مقصوراً على التعليم الابتدائي، باستخلاص تصور المجمع المتعلق بتطور اللغة، وبطبيعة الحلول المنتظرة، لتواكب العربية حاجات العصر. ولقد خصص له المجمع ست جلسات دراسية أقر إثرها مشروعاً جديداً[89] اعتمد المشروع الأول بتعديلات طفيفة، مع التأكيد على أن كل رأي يدعو إلى تغيير مادة اللغة ومبادئها العامة، ليس من اختصاص اللجنة المكلفة بهذا التيسير[90].

4 - 3 ويبدو أن مؤتمر المجمع قد وافق على مجموع الملاحظات التربوية الواردة في المشروع الأول والتي تدعو إلى اكتساب اللغة بالممارسة والسماع المطرد، وباستعمالها لغة للتخاطب والتواصل[91]. إن هذه المنهجية السمعية التي تفترض أن النحو ليس غاية في حد ذاته، تعتبر مقاربة جديدة جديرة بالاعتبار، وإن كان تطبيقها سيظل محل نظر، لأنه يمنع رفت كل قديم. فالمراد منها ليس خرق مبادىء النحويين القدامى، بل السعي إلى أن تستخرج من النظريات النحوية القديمة ما عسى أن يؤدي مفهوم النحو العصري الميسر المخصص للأطفال[92].

إن هذا التصور السلفي للنحو الذي يشابه موقف الفقهاء من القوانين والدساتير العصرية، يهدف إلى تخليص النحو من شوائب ثلاث[93]: فلسفة نحوية يطغى عليها التخريج والتعسف بالنصوص، والإفراط في وضع القواعد في التكثير من المصطلحات النحوية والإكثار من العلل النحوية. وعلى هذا الأساس، وجب ربط

(88) مجلة مجمع القاهرة 180/6 - 193 حيث يعرض نص المشروع كاملاً.

(89) نفس المصدر ص 193 - 197.

(90) نفس المصدر ص 193.

(91) نفس المصدر ص 184 - 196.

(92) نفس المصدر ص 185 - 193.

(93) نفس المصدر ص 185 - 196.

الصرف، وهو علم العلل بلا منازع، بعلم الأصوات الذي يجب تعليمه في مراحل التعليم الثانوي أو العالي. إن هذه النظرة تحتم قطعاً، وذلك ما سنراه فيما بعد، ترتيب دروس الصرف. لأسباب تربوية واضحة، بعد دروس النحو، خلافاً للطرق التقليدية وطبقاً لما كان اقترحه ابن جني في مقدمة كتابه **المنصف**[94]. أما البلاغة التي كانت تعتبر مسألة ثانوية في العالم العربي وعند الأوروبيين من المستشرقين[95]، فإنها ألغيت من المشروع.

4 - 4 ولقد استنتج المجمع من هذه الاعتبارات التربوية بعض المبادىء التي أقرت تعريفات جديدة ومصطلحات نحوية تواكب الحاجات العصرية وتتعلق بالخصوص بالكلمة و**الجملة وتوابعها**، و**بالأساليب والتراكيب**. فهي تدرس الكلمة المقسمة إلى اسم وفعل وحرف مع الحرص على تجنب **الإعراب التقديري والإعراب المحلي**. إلا أن هذا التصور للإعراب، هو الذي أقر تصنيف علامات الإعراب إلى **علامات أصلية** وإلى **علامات فرعية**[96] مما يسمح بأن تقوم الأصوات الساكنة[*] مقام أصوات اللين[*] أو الأصوات الساكنة نفسها في مقولات نحوية عديدة. ومثال ذلك أن «الزيدان» مرفوع بالألف الذي يقوم مقام الضمة. ولقد استحال تصور هذا الإصلاح دون التأكيد على التعريف بعلامات الإعراب، لأن النحاة قد ميزوا بين **ألقاب الإعراب وعلامات البناء أو المانعة من الإعراب**[97]، وبالتالي أصبح من الضروري إقرار مصطلح واحد بالنسبة للإعراب والبناء[98] ولذلك فإن «الزيدان» مسند إليه مرفوع بالألف[99].

والملاحظ أن هذه القواعد ليست جديدة تماماً، فهي مستمدة من النظرية

---

(94) ابن جني، المنصف 4/1 — 5.

(95) مجلة مجمع القاهرة 186/6.

(96) نفس المصدر ص 187 - 193.

(*) يعني بهما قديماً الحروف والحركات.

(97) ألقاب الإعراب هي: رفع، نصب، خفض، جزم. أما علامات البناء فهي ضم، فتح، كسر، سكون.

(98) مجلة مجمع القاهرة 193/6. ولقد اعتمد المشروع الجديد خلاف ما جاء بالمشروع القديم الذي اعتمد ألقاب البناء.

(99) نفس المصدر.

النحوية الظاهرية التي وضعها ابن مضاء الأندلسي في شأن الإعراب التقديري، ومن مقترحات حنفي ناصف بموافقة جامع الأزهر[100]. إن تلخيص الإعراب بهذا الشكل، يهدف إلى التأكيد على منزلة الجملة التي تعتبر الوحدة الأساسية في الكلام، لأن النحاة القدامى قد تجاهلوا منزلتها تلك، باستثناء ابن هشام في كتابه المغني، ولذلك وجب ضبط عناصرها الهامة، والتأكيد على مفهوم الوظيفة فيها والتي يمكن أن تعرف بعنصرين أساسين وهما **المسند والمسند إليه** اللذين استعملهما سيبويه، وإن كانت قد نافستهما مصطلحات أخرى وهي **المحمول والموضوع، والحديث والمحدث عنه**. **وهي من استعمال المناطقة والمحدثين من العرب**[101]. إن اعتماد **علامات الإعراب** ومصطلحي **المسند والمسند إليه** في التطبيق، قد كان له أثر في تيسير النحو والتقليل من الإصطلاحات، وإدراج مقولات كثيرة تحت لواء **المسند إليه** من ذلك الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وإسما كان وإنّ. أما **المسند** فيدخل تحت لوائه خبرا كان وإنّ إلخ.

4 - 5 إن ضبط عناصر الجملة ومحتواها استوجب بالتالي ضبط توابعها، أي كل المفاعيل التي أطلق عليها مصطلح **التكملة** التي تكون دائماً منصوبة، إلا إذا كانت مضافة أو مجرورة، ووظيفتها التعبير عن **المفعول به/ تكملة**[102]، واسم المكان والزمان، والهيأة والمرة وبيان السبب إلخ... والملاحظ أن مصطلح التكملة ترجمة محضة للمصطلح الأوربي (Complement) الذي كان يعبر عنه النحاة العرب القدامى بمصطلح **الفضلة**[103]. وهو حسب رأينا أوفى بالقصد من سابقه الحديث.

ولا بد أن نضيف إلى هاتين المقولتين النحويتين الكبيرتين، مقولة أخرى تشمل

---

(100) حنفي ناصف: الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية القاهرة ط. ثانية 1340 هـ ولقد أكد المؤلف في الصفحة الثالثة على ضرورة الأمثلة والقواعد اليسيرة عوضاً عن التعريفات الطويلة المضطربة، المطولة أو المتشددة كما أكد اعتماده على الإعراب الظاهر وترك الإعراب التقديري.

(101) مجلة مجمع القاهرة 188/6.

(102) نفس المصدر 189/6، اعتمد المشروع الأول مصطلح «التكملة» تعبيراً عن كل ما ليس مسنداً ومسنداً إليه. لكن المشروع الجديد فضل الاحتفاظ بمصطلح «مفعول به» لشيوعه، أما **التكملات** الأخرى فلقد عبر عنها بمصطلح ثانٍ ومثال ذلك أن «قمت إجلالاً للملك» يشمل تكملة وهي «إجلالاً» التي تدل على «بيان السبب».

(103) L. Massignon, La structure primitive P. 16.

مثلهما مقولات فرعية. ويتعلق الأمر بما أسمته اللجنة **بالتراكيب**[104] ومنها التراكيب الحديثة المختلفة التي تحدثنا عنها في الأسلوبية. وهي تفيد كذلك التراكيب القديمة التي يسميها يوسف السودا[105] **العربيّات** نقلاً عن (Gallicismes) الفرنسية. ولقد تسبب إعرابها في وضع مشاكل عويصة متولدة من التعسف في التخريج والتأويل، فمن تلك التراكيب **التعجب والإغراء** اللذان كثر في شأنهما الخلاف، فالتعجب يأتي على وجهين:

1 ـ ما أجملَ زيداً!.

2 ـ أجْمِل بزيد!.

وكذا الشأن فيما يتعلق بالتحذير:

1 ـ النارَ! النارَ!.

2 ـ إيّاكَ وَالنارَ!.

والمقترح أن تدرس هذه المقولات باعتبارها تراكيب تستوجب عرض معناها واستعمالها عرضاً واضحاً حتى تقلد[106] تقليداً، فيقال مثلاً في «ما أَجْمَلَ» و «أَجْمِلْ بـ» إنهما صيغتا تعجب، وأن الأسماء التي تليهما هي **المتعجب** منه وتعتبر منصوبة(*).

5 - 1 وهذه لا شك طريقة جديدة تعتني بالوصف، وبتدريس التراكيب عناية خاصة، أكثر مما تعتني بإعرابها وتأويلها. إن إقرار هذه المصطلحات البسيطة والعامة، تتميز بكونها تولي التربية والنحو منزلة هامة وتتجاوز تضاربات المصطلحات القديمة التي كانت تنزل التربية منزلة حرجة. وتكمن طرافتها في نظرتها التي تقر، بالاعتماد على مصطلحاتها البسيطة، بنية واضحة للجملة العربية التي يعبر عنها بالمجموعة: مسند، مسند إليه، تكملة، تركيب إلخ...

محتوى النحو التربوي الجديد:

والآن ما عسى أن نقول في شأن محتوى هذا النحو الميسر الجديد؟ فهو ينقسم

---

(104) كان المشروع الأول يدعوها: أساليب.

(105) يوسف السودا: الأحرفية ص 20 وهذا المصطلح ينتسب إلى السياسة أكثر منه إلى النحو.

(106) مجلة مجمع القاهرة 196/6.

(*) الملاحظ أن الإعراب التقديري وارد لا محالة عندما يتعلق الأمر بتأويل إعراب «بزيد» في «أجمل بزيد».

إلى قسمين كبيرين[107] يشملان النحو والصرف، ويكونان مخطط الكتاب المرجو وضعه. ولقد غلب فيهما الصرف على النحو مع الإشارة إلى أنهما لم يسلما من النظرة التقليدية، فضلاً عن أنهما يشملان مع الجنس والأفراد والتثنية والجمع (بما في ذلك جمع التكسير)، كل ما له صلة بالنكرة والمعرفة وخاصة الإعراب والبناء اللذين كان من المفروض إلغاؤهما من المشروع المقترح. أما فيما يتعلق بالفعل، فلقد ركز على صيغه المشتقة، وعلى الفعل التام والناقص، واللازم والمتعدي، والمبني والمعرب، وما إلى ذلك من المفاهيم التي يستعصيها الأطفال بالمدارس الإبتدائية، والتي لا يُحتاج إليها في هذا المقام. ويهتم هذا المحتوى بالمفاعيل، والمصدر، وأسماء المكان والزمان، والآلة. ولقد قدم باعتباره يمثل تحسناً بالنسبة للمشروع الأصلي الذي ذكر فيه مثلاً الابدال واسم النسبة[108].

أما النحو فلقد اقتصر على الجملة البسيطة، وعناصرها الأساسية والإضافية، وعلى التراكيب والجملة المركبة ووظيفتها. والملاحظ أن هذه الدروس التي تؤكد على أهمية بنية الجملة، وعلى مختلف وظائفها، لا تناسب تماماً أطفال التعليم الابتدائي.

5 - 2 والغريب في الأمر أن هذا المشروع الذي يعرض إبراهيم مدكور لجميع مراحله، لم يحظ بالتطبيق بتاتاً في الأقطار العربية. فلقد انتقده في مصر[109] أمين الخولي[110] ومؤتمر جامعة الدول العربية[111]، وناقشته كتب أخرى ترعاها[112] وزارة التربية بمصر التي كانت وضعت هذا المشروع. ولقد تخلت عنه نهائياً لما أدركت أن

---

(107) نفس المصدر 196 - 197.

(108) نفس المصدر ص 190.

(109) أمين الخولي: مناهج تجديد ص 32، 39 - 59 حيث يعرض نقده للموضوع. ولقد أتى نقده متقطعاً تغلب عليه التفاصيل التي تشتمل على مقترحات جريئة خاصة فيما يتعلق بإلغاء الإعراب.

(110) مهدي علام: المجمعيون ص 48 - 50 حيث ترجمة هذا المجمعي.

(111) محمد رشاد الحمزاوي: مجمع دمشق ص 24 (الحاشيتان 5 و 6) حيث يشير إلى إحالة المؤتمر لهذا المشروع على الدراسة والتمحيص.

(112) نشير بالخصوص إلى النحو الواضح لعلي الجارم الذي شارك بصفته عضواً بالمجمع في مشروع المجمع. ولقد ظل كتابه مستعملاً بمصر حتى سنة 1956. وكذلك الشأن بالنسبة لكتاب مبادىء العربية للمعلم الشرتوني، وهما كتابان شائعا الاستعمال في جميع الأقطار العربية.

المعلمين عاجزين عن تدريس مادته لأطفال الابتدائي لعدم الحاجة إليه(113). إلا أنه أوحى إلى جميع أقطار العالم العربي بوضع كتب نحو تربوي في مستوى التعليم الثانوي الذي استثمر مصطلحاته ومبادئه لمواكبة حاجات العصر في تدريس قواعد اللغة(114). وكان له الفضل في توعية أهل الذكر بمفهوم النحو التربوي باعتبار أن منهجه يفترض أن صعوبات النحو العربي ليست ناشئة من مادته في حد ذاتها، بل من المناهج المعتمدة في تدريسه. وهذا لا شك ضرب من تنزيل المسائل من غير منزلتها. ورحم الله طه حسين الذي نبه إلى أن المسألة الأساسية تتعلق بالإعراب(115) أي بقواعد الفصحى في حد ذاتها.

مفهوم الإعراب عند المحدثين:

فالإعراب الذي يفيد عموماً الوضوح، لا يفيد بالضرورة المفاهيم التي ارتضاها له النحويون المحافظون، لأن اللغة وبالخصوص القرآن الكريم، كثيراً ما تجاوزاه. وعليهما يعول لتحرير النحو من ربقة الإعراب. وذلك ما دعا إليه أحمد حسن الزيات الذي اقترح تجاوز مفهوم الإعراب(116) بتصور نحو وظيفي يستحسن وضعه. ولذلك لا بد أن تستوحى وظيفة الكلمة من الجملة، ولا تستخرج من العلامة الإعرابية وبالأحرى من وظيفتها في الخطاب، مثلما هو الشأن في جميع اللغات السامية والأوربية. وعلى هذا الأساس اقترح إلغاء علامة الإعراب من المسند إليه في الجملة

---

(113) إبراهيم مدكور، مجمع ص 80.

(114) يوسف السودا: **الأحرفية**. إن هذا الكتاب قد استوحى مصطلحاته وتخطيطه من مشروع المجمع دون أن يذكر ذلك. فهو لم يأت بجديد بل يعمم اصطلاحات معروفة كما أشار إلى ذلك علي مراد في:
A propos d'une nouvelle grammaire arabe, al - ahrufiya, Arabica 12 (1965) P. 67 - 77.
والملاحظ أن مراد وغيره قد نزلوا هذا الكتاب أكثر مما يستحق لأنه يكرر، باستثناء بعض المصطلحات المستحدثة، آراء وأفكار أنيس فريحة في مؤلفه «هذا النحو، هذا الصرف»، الأبحاث، السنة الثامنة ج 1 (1955) ص 71 - 107، كما يكرر دروس مبادىء العربية للشرتوني. ويبدو لنا عكساً لذلك أن كتاب «النحو العربي» لعبد القادر المهيري وجماعته، والذي لا يستوحي إصطلاحاته من مشروع المجمع، قد أشار في تمهيده إلى مبادىء مشروع المجمع دون أن يسير عليها بالضرورة.

(115) طه حسين: مشاكل الإعراب، مجلة مجمع اللغة العربية 89/11 - 102 (ولقد شارك الجمهور في هذا الموضوع الذي طرح ضمن محاضرات المجمع العامة).

(116) أحمد حسن الزيات: رأي.. مجلة مجمع القاهرة 61/12 - 64 ويحسن أيضاً الاطّلاع على تقرير اللجنة المكلفة بالنظر في هذا الاقتراح: انظر مجلة مجمع القاهرة 65/12 - 69.

التالية: «سافَرَ مُحَمَّدْ علي حسن» وذلك على **الحكاية**[117] المعتمدة عند القراء والنحاة الذين طبقوها على القرآن والحديث مثلما تشهد بذلك قراءة ﴿ تبّت يدا أبو لهب ﴾[118].

5 - 3 إن الإعراب يستوجب أن نقرأ «تبّت يدا أبي لهب». وللحكاية استعمالات وتطبيقات عديدة تخرق في نهاية الأمر قواعد الإعراب وتبين أن الإعراب قاصر على حل جميع المشاكل المتولدة من استعمال اللغة. وهذا يوحي بتجاوز القواعد التقليدية، ووضع قواعد جديدة منها قواعد اللهجات حتى تدرك وظيفة الكلمة باعتماد وسائل يستحسن استنباطها.

ولقد أحيلت هذه المبادرة التي تبدو ثورية، وإن كانت في الحقيقة سلفية، إلى لجنة للنظر فيها. إلا أن مرماها واضح لأن احتمال الاتفاق عليها يعني فتح ثغرة واسعة في صرح النحو التقليدي مما عساه أن يؤول إلى تصور جديد لمفهوم الوظيفة في النحو العربي.

إن هذه المقترحات كلها، تكون في الحقيقة نقداً لمشروع المجمع، وهي تعبر في النهاية عن مهاترة هدفها الأساسي أصل الإعراب وغايته مما تاهت فيه النفوس شرقاً وغرباً. وتمخضت عنها مبادرتان عربيتان عصريتان تهمان موضوعنا. ولقد جاد بهما النحويان المجمعيان إبراهيم مصطفى[119] وإبراهيم أنيس[120] اللذان لاحظا في مؤلفيهما اللذين يذكران بـ **إحياء علوم الدين** للغزالي (ت سنة 1111 م) **وفقه اللغة وسر العربية** للثعالبي (ت سنة 1037 م)، أن الإعراب ليس إلا وسيلة مصطنعة يجب تجاوزها لتحرير النحو العربي من أغلاله. فلقد بين إبراهيم مصطفى أن العلامات المدعوة بالإعرابية، لا تعبر عن حالات ولا عن وظائف في الخطاب العربي. فالفتحة لا تعبر عن المفعولية، بل تكون حركة سهلة وخفيفة، مطردة في

---

(117) محمد رشاد الحمزاوي: مشاكل، حوليات الجامعة التونسية 6 (1969) ص 25، حيث الحديث عن مقترح اقترحه المجمعي التونسي حسني عبد الوهاب. والملاحظ كذلك أن أمين الخولي قد قدم مقترحاً مشابهاً في **مناهج تجديد** ص 49.

(118) القرآن الكريم 1/111.

(119) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة 1959، ص 200.

(120) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، القاهرة 1966، ص 339.

كلام العرب. ويبدو أنها وليدة قانون الجهد الأدنى اللغوي (وذلك ما لم يشر إليه المؤلف). فهي تساوي السكون عند العرب المحدثين، أما الضمة والكسرة فإنهما تعبران عن **الإسناد والإضافة**. وهما مفهومان لا يفيدان بالضرورة الإعراب.

5 - 4 أما إبراهيم أنيس فإنه يرى أن قواعد الإعراب وضعها نحاة العربية على غرار ما فعله نحاة اللغة اليونانية(121)، اصطلاحاً على قواعد عامة. وعلى هذا الأساس فإن الإعراب لا يؤدي حسب رأيه وظيفة نحوية محددة، لكن فرضه تواصل الكلمات في الكلام، وكذلك الإيقاع والتنغيم، لأن طبيعة الكلمة في العربية السكون، مثلما يشهد بذلك مبدأ **الحكاية** السابقة الذكر واللهجات العربية المعاصرة.

ولم تسلم المبادرتان من النقد العنيف أحياناً، لا سيما من قبَل الأزهريين(122). ولقد آخذ المعتدلون من النقاد إبراهيم مصطفى على بناء نظريته في فترة مجهولة من تاريخ العربية، أي فترة الجاهلية(123)، أما نظرية إبراهيم أنيس، فلقد عيب عليها أنها لم تأت بجديد لأنها تعيد على الأذهان ملاحظة منسوبة إلى الخليل بن أحمد ركّز أسسها قطرب بن المستنير(124). ولا شك أن هاتين المحاولتين اللتين تنتسبان إلى النحو التاريخي، تعتبران مرحلة هامة في تاريخ البحث عن تصور عربي عصري؛ وهما ترميان، على الرغم من النقد الموجه إليهما، إلى نفس الهدف أي كيف يصلح الإعراب حتى يصلح النحو العربي؟.

والملاحظ أن هاتين المبادرتين وكل ما سبقهما، قد فرط عليهما الاعتماد على نظرية شاملة تطرح القضية من زاويتين: الأولى مستمدة من استقرار مادة اللغة أو السنكرونية، والثانية مستمدة من تطور مادة اللغة أو الديكرونية، مما يقر أن الإعراب لا يمثل إلا مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية، وبالتالي يستوجب ذلك التطور

---

(121) يمكن أن نقر أن هذه الظاهرة واردة كثيراً في نحو لغات عديدة. فيكفي أن نتذكر النحو الفرنسي الذي وضعته مدرسة (Port - Royal). وهو متأثر جداً باليونانية.

(122) محمد عرفات: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ـ القاهرة 1937، ص 240 والعنوان شاهد على الاختلاف القائم بين التصور التقليدي للنحو بالأزهر والتصور الإصلاحي المعاصر الذي يدعو إليه المؤلفان.

(123) إبراهيم السامرائي: دراسات ص 15 - 16.

(124) نفس المصدر ص 12 - 15.

المرحلي اختياراً نحوياً يعتمد على المعطيات اللغوية الحية الفصيحة، وغير الفصيحة.

ولقد ظل المجمع وكل الهيئات المعنية بالأمر بعيدة كل البعد عن هذه المقاربة اللسانية الحديثة، النظرية والتطبيقية، وذلك لأسباب حضارية وتربوية ودينية. ولعل انعدام تطبيق مشروع المجمع يعود إلى كونه سعى إلى اعتماد حل وسط، يوفق بين التصور النحوي القديم وتقليد النموذج اليوناني اللاتيني الذي أثر سابقاً، وظل يؤثر[125] إلى يومنا هذا في تصور النحو العربي[126].

إن التعلق بالنحو التقليدي، قد آل بأعضاء مجمعنا إلى وضع مبادىء نحو ذهني للعربية المكتوبة، غايته الحرص على «المحافظة على عزة اللغة وذلك بأن يبرهن على أنها مطابقة لنظام لغة الاعتزاز»[127]. أما المحاولات الرامية إلى تحديث النحو، فإنها آنقلبت في نهاية الأمر إلى اختيار التصور التقليدي المستبد الذي ينظر إلى النحو باعتباره قائمة من الأخطاء وسلوى أساسية يتسلى بها أهل الترف[128].

---

(125) انظر الفصل 6، الحاشية 131.

(126) لقد أثر النموذج الأوربي، لا سيما فنياته، في كتب نحو عربية عديدة. فيكفي أن نذكر «**التحفة المكتبية في تقريب العربية**» (ط. حجرية) القاهرة 1286 هـ/ 1869 م لصاحبها رفعت رفاعة الطهطاوي الذي تأثر بنموذج «**التحفة السنية في تعليم العربية**» للمستشرق سلفاستر ده ساسي (S. de Sacy) الذي توافق طبعتها الثانية سنة 1829 وجود الطهطاوي بباريس. ولقد نسخ المؤلف الكثير منها حتى لوحاتها الاستخلاصية. أما اليوم فإن كتاب **الأحرفية** للسودا، يعتمد مصطلحات نحوية أغلبها منسوخة من الفرنسية. ولقد استوحى **النحو العربي** لعبد القادر المهيري وجماعته من مناهج أوروبية منها مناهج كتاب النحو العربي للمستشرق ريجيس بلاشير (La Grammaire de l'arabe de Regis Blachere) دون أن يقلده تقليداً أعمى، إذ إن من مزاياه التوفيق بين المناهج التربوية وروح **النحو** العربي الذي كاد أن يصبح أمراً ثانوياً. ويستحسن الاطلاع في شأن **النحو العربي** للمهيري على ما كتبه م. بورمان:

A. Bormans, A propos d'une nouvelle grammaire arabe tunisienne, IBLA, 123 (1969) P. 139 - 151.

(في شأن نحو عربي تونسي جديد).

(127) J. Ch. Chevalier, rapporté par E. Genouvrier et J. Petard in La linguistique et enseignement du francais, p. 81.

(128) نفس المصدر ص 84.

إن تجديد النحو تجديداً مجدياً يتطلب اعتماد مبدأين أساسين اثنين: أولهما ينحصر أساساً في وصف وضعية اللغة العربية المعاصرة، حيث يجب الاعتناء بالاستعمال والأسلوبية وما إليها من تراكيب شائعة عصرية خاصة في لغة الصحافة أما المبدأ الثاني فإنه يفرض بالضرورة أن نستخلص القاعدة النحوية[129] من المبدىء الأول أي مما جادت به المعطيات اللغوية الموصوفة الحية، حتى توضع مقاييس جديدة ليس من الضروري أن تعتبر خالدة إلى أبد الآبدين. إن هذين المبدأين اللذين نحتج لهما بما يدعى في العربية **بالخطأ المشهور**[130] (وقديماً قال العرب خطأ مشهور أحسن من صواب مهجور)، جديران بأن يعتمدا أساساً لمقاربة جديدة، وبأن ييسرا على المجمع وغيره، وضع نحو عربي عصري يكون فيه النصر للتربية على التشدق التربوي.

---

(129) يستحسن العودة في هذا الشأن إلى الأعمال الوصفية اللغوية التي قام بها جامعيون تونسيون وهم: صالح القرمادي، وأحمد العايد، وعبد المجيد عطية، وعبد القادر المهيري في «دراسة لسانية لكتابي القراءة الأولين المستعملين بتونس» كراريس معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية السلسلة اللسانية جزء 1، تونس 1968. (هذه الدراسة صدرت بالفرنسية).

(130) أحمد العائد، مساهمة في دراسة أخطاء في العربية في مستوى طلاب التعليم الثانوي، كراريس معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية جزء 13، مارس 1968 ص 63 - 128 (هذه الدراسة صدرت بالفرنسية).

الفصل الثالث عشر

حصيلة المجاز والاشتقاق

1 - 1 إن العرض المستفيض الذي قدمنا فيه المبادىء اللغوية العامة كما تصورها المجمع وأعضاؤه، يرمي إلى هدف أساسي وهو: التأكيد على مشاغل المجمع ذات الأولوية بغية إقرار فصاحة أو قل على صفاء لغوي يتغير بتغير الآراء، شريطة أن تكون مطابقة، ولو نظرياً، للمقاييس القديمة التي تعتبر في حد ذاتها محل نظر. ومعنى ذلك أن اللغة تستطيع أن تعتمد على وسائل الوضع العملية لوضع مصطلحات عصرية، إن احترمت الفصاحة المعنية بالأمر. ولقد رتبت تلك الوسائل بحسب الأولويات، بقطع النظر عن مردود الواحدة بالنسبة للأخرى وهي: **المجاز** الذي عرضنا له، **والاشتقاق والنحت والتعريب**. أما اللهجة العامية أو اللغة الدارجة فهي منبوذة لأنها تكون خطراً على **الاشتقاق** التقليدي، وذلك ليس شأن المجاز والنحت، **والتعريب**. وهي وسائل تخضع مباشرة أو غير مباشرة للاشتقاق وتعتبر في نهاية الأمر من صلب النظام اللغوي العربي.

إن دراستنا لأعمال المجمع تستوجب منا، بعد عرض المبادىء الأساسية التي اعتمدت، أن ندرس حصيلة أعمال المجمع العملية، لا سيما فيما يتعلق بوضع مصطلحات عربية علمية وفنية وتكنولوجية، تواكب حاجات العصر.

المجاز: ميزاته ومتاهاته

لقد كان المجاز موضوع القواعد الست الأساسية المشهورة التي اقترحها الشيخ أحمد الإسكندري على المجمع في دورته الأولى[1]، والتي لم يقر منها إلا خمس

(1) محاضر 429/1 - 433.

قواعد في رحاب المجمع[2]. ولقد نُزِّلَ ذلك المجاز منزلة مفهوم عام، يستمد مادته من جميع الألفاظ القديمة، سواءً أكانت عربية محضة أم معربة أم دخيلة، مع تفضيل المصطلح العربي على المصطلح المعرب شريطة ألّا يكون المعرب أكثر شيوعاً.

1 - ج فيختار مثلاً المزهر على البربط، والجدّ على البخت وزحل على كيوان والصحراء على الدشت[3]. وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من **التفصح** ينقلب إلى تصفية المصطلحات المعربة من اللغة، وإلى الطعن في حجة الكتاب والمؤلفين القدامى، ومنهم السيوطي الذي ذكر ألفاظاً معربة قد قامت مقام مصطلحات عربية[4]. فيفرض علينا عندئذٍ أن ندرك أن هذا النوع من المجاز ينحصر في تعويض الكلمات الأعجمية بكلمات عربية غير مستعملة، حتى وإن كان ذلك على حساب نقل المعنى نقلاً صحيحاً، فضلاً عن أن هذا المنهج يستوجب بحوثاً وأوقاتاً طويلة[5]، دون أن يأخذ بعين الاعتبار ذوق الناس والكاتب، كما نبّه إلى ذلك الشيخ عبد القادر المغربي[6].

إن المجاز المعني بالأمر في القاعدة الأولى، لا يقتصر على الألفاظ المعجمية بل يشمل كذلك الأصوات مثلما تنص على ذلك القاعدة الثانية التي تدعو إلى التلفظ بالكلمة الأعجمية المعربة على منهاج نطق العرب[7]. وتؤيد هذه القاعدة قاعدة ثالثة أكثر وضوحاً وإليها تنتسب. فهي تدعو إلى تفضيل المصطلحات التقنية القديمة على المصطلحات الموضوعة حديثاً، مع اعتبار اطراد كل صنف منهما.

ولذلك يستحسن تفضيل المصطلح الطبي القديم القَمَحْدُوَّة على العَظْم المُؤَخَّري ترجمة للفظ (Occiput). وفي الرياضيات يستحسن تفضيل الصورة والمخرج على البسط والمقام للتعبير عن (Le numérateur d'une fraction)[8]. لكن

(2) مجموعة القرارات ص 83 - 85.

(3) محاضر 429/1.

(4) السيوطي: المزهر 283/1، فصل في المعرب، حيث نجد قائمة غير وافية من المصطلحات العربية ومن المصطلحات الأعجمية التي تنافسها.

(5) محاضر 430/1.

(6) نفس المصدر.

(7) نفس المصدر.

(8) محمد سويسي: لغة الرياضيات (بالفرنسية) ص 91 و 152 حيث يبين أن البسط تفيد (Le numérateur). أما مصطلحات مخرج وإمام ومقام فهي مترادفات تفيد (Le dénominateur).

ألا يحتمل أن يؤول بنا هذا القديم إلى الركود كما عبر عن ذلك المستشرق جب[9] ومصطفى الشهابي؟.

ولعلي الجارم الحق أن يتساءل، فضلاً عن المشاغل العلمية العاجلة، عن قضية ربط العلم بالماضي والحاضر[10]. ولقد اعتدل هذا التيار الداعي إلى استعادة التراث المفقود الذي يمثله المجمعيون الأزهريون، وذلك إثر تدخل الشيخ حسين والي ومعارضة المجمعيين من المحدثين والمستشرقين. فأصبحت القاعدة تنص على تفضيل المصطلحات الفنية العربية القديمة على المصطلحات المستحدثة، شريطة ألا تكون المصطلحات المستحدثة شائعة في الاستعمال، وأن تكون المصطلحات القديمة معبرة عن المقصود تعبيراً دقيقاً[11].

1 - 3 ولقد سعت محافظة الشيخ أحمد الإسكندري اللغوية إلى الاستبداد بمقترح سادس لم يكتب له النجاح. وكان يدعو إلى تفضيل الكلمات المعرّبة القديمة على الكلمات الأعجمية الحديثة، كأن الكلمات الأعجمية القديمة ليست أعجمية محضة. وعلى أساس ذلك يصح أن نقول الخشكنان عوضاً عن البسكويت (Biscuit) والخوان عوضاً عن الطربيزة، والأبزن عوضاً عن البانيو[12]. ولا شك أن هذه المحاولة متولدة عن سذاجة لغوية تضرب عرض الحائط بكل محاولة منهجية لعرض القضايا اللغوية المطروحة والتعمق فيها. فيكفي أن ننظر إلى المسألة نظرة صوتية ومعجمية حتى ندرك أن «الأبزن» لا تختلف دلالياً عن (Bain) عند الشعوب التي اقترض منها والتي طورت النطق به. وهذا يفيد حسب شيخنا أن العرب مدعوون إلى أن يكونوا أكثر محافظة على قديم المصطلحات المعربة من الشعوب التي أخذنا منها تلك المصطلحات. وعلى هذا الأساس ندعى إلى أن نحافظ على سلامة الصيغ اللاتينية، والإيرانية، واليونانية القديمة التي عرفها العرب القدامى وإلى أن نقاوم «التحريف»

---

(9) محاضر 432/1؛ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 112 - 114، حيث انتقد هذه النزعة المحافظة السائدة بالخصوص عند الأب ماري أنستاس الكرملي من العراق.

(10) محاضر 432/1.

(11) نفس المصدر.

(12) نفس المصدر، ص 433 ولقد أقر المجمع هذا التيار المحافظ في الواقع عندما أقرت كلمة الأبزن (انظر محاضر 69/2) والخوان (محاضر 149/2 - 150) لكن من يستعملهما اليوم؟

الطارىء على تلك اللغات من استعمال أصحابها المحدثين لها في تطورها المعاصر.

تأصل ذلك المجاز تأصلاً واضحاً في الدورة الأولى، حتى نزل أحياناً منزلة **الغريب** من اللغة الذي يجب أن يعتمد اقتصاداً في الجهود، وتجنباً لخطر المصطلح **المشترك**. وبالتالي يفضل استعمال الأثيّ (النهر، مجرى الماء) للدلالة على (Siphon) والكوثل (مؤخر السفينة، عجلة القيادة) للدلالة على عجلة قيادة السيارة (Roue de direction)[13]. ولقد نزل بعضهم هذا المجاز منزلة **المهجور** الذي يمكن اعتماده، شريطة أن تكون مناسبة واضحة بين المصطلح القديم والمفهوم العصري للدلالة عليه، ولا بد أن يكون ثلاثياً، ليتيسر النطق به، ويشتق منه كثيراً، كما يجب أن يكون من المهجور الذي تركه الكتاب والعامة[14].

1 - 4 ولقد اعترض فارس نمر على ذلك مستفسراً عما إذا كان من الصالح ومن الضروري إحياء ذلك المهجور لوضع مصطلحات حديثة[15]. أما زميله المستشرق نللينو، فلقد لاحظ عدم جدواه لأن المفاهيم الحديثة واردة على صفحات الجرائد التي تعتمد مصطلحات عربية جديدة مستقيمة[16]. إلا أن جميع الاعتراضات لم تمنع المجمعيين من اعتماد حل وسط، يهدف إلى تفضيل بعض المصطلحات القديمة والمهجورة على المصطلحات الحديثة[17]. وهكذا تيسر استعمال الكشوة (وهي سلة تضع فيها النساء متاعهن وعطرهن) تعبيراً عن (Toilette)، وتعويضاً لكلمة التسريحة الرائجة[18] التي كادت أن تقر. فانقرضت الأولى واستعملت التسريحة للتعبير عن (coupe de cheveux) للسيدات. أما البنقرياس التي استعملها ابن سينا في الطب، فإن بعضهم أراد تعويضها بالمِعْقَد لما فيها من عقد أوبالدَوْثِ الرائج في تونس[19].

(13) نفس المصدر ص 448 المقترح من علي الجارم الذي كان مع ذلك يقاوم محافظة الإسكندري. والملاحظ أن المجمع قد أقر كلمة المثعاب للدلالة على (Siphon) في محاضر 69/2، والكوثل في القانون التجاري للدلالة على (Gouvernail). انظر مجموعة المصطلحات 89/1.

(14) محاضر 449/1.

(15) نفس المصدر 142/2.

(16) نفس المصدر ص 145.

(17) نفس المصدر.

(18) نفس المصدرص 70 - 71، 98، 144.

(19) نفس المصدر ص 146.

ولقد قرر المجمع أن يعبر عنها بأربعة مترادفات وهي : المِعْقَد، والبَنْقِرياس، ولَوْزَة المِعَدة، والحُلْوَة[20].

إن هذا المنحى يدعو إلى تتبع المجمعيين في مداولاتهم المتعلقة باعتماد الرصيد اللغوي القديم، للوقوف على ما سيكون لهذه المبادىء من تطبيقات عملية وعلى ما سنستخلص منها من مناهج لاستخراج المصطلحات العلمية والفنية ومن مراجع نستند إليها لبلوغ الهدف المطلوب. والملاحظ أننا لم نعثر على منهج واحد في هذا الميدان، مما جعلنا نعتقد أن أصحاب هذا المنزع قد اقتصروا على الممارسة المحضة، ابتداء من الجلسة الثالثة من الدورة الثانية سنة 1955 عندما شرعوا في وضع مصطلحات عامة جديدة[21] ترك أمرها بين أيدي موسوعيين، كان علمهم الفوضوي يسيء أكثر مما يفيد. وهكذا فإن مصطلح (Sky - Scrapper; Gratte ciel) الذي ترجمته الصحافة العربية بـ: ناطحات السحاب، قد عوض في المجمع بمصطلحات الطّربال، والصّرح والأطم التي اقترحها الشيخ أحمد الإسكندري المكلف بتعريفها حسبما جاءت مذكورة في القاموس المحيط، والمخصص، ولسان العرب. ولقد ختم مقترحه بالتأكيد على صلاحية كل منها للتعبير عن كل بناء يشابه العمارات العالية، لا سيما ما يدعى منها بناطحات السحاب[22]. إلا أن هذه المصطلحات المترادفات لم تجنب صاحبها الوقوع في خطأ أساسي يبرهن عن ضعف منهجه في البحث وعن اضطراب أسس ثقافته لما يتعلق الأمر بترجمة مصطلحات أجنبية. فلقد تبين أن الطربال ليست عربية بقدر ما يعتقد ذلك شيخنا وأعضاء اللجنة التي ترأسها. وكذلك الشأن فيما يتعلق بمصطلح الأطم. إذ يبدو أنهما من أصل يوناني مثلما نبّه إلى ذلك الأب أنستاس ماري الكرملي. فالأول معرب (Tripylum)[23]، ويعني به البناية القائمة على ثلاثة أسطوانات (وذلك ما لا يعبر عن ناطحات السحاب). أما المصطلح الثاني فهو معرب كلمة (Ethna) أي البركان. أما مصطلح «الصرح» فله مفهوم عام

---

(20) مجموعة المصطلحات (1942) ص 30.

(21) محاضر 30/2.

(22) نفس المصدر.

(23) نفس المصدر ص 32 حيث يفيد المجمعي حايم ناحوم أن أصل الكلمة كلداني من توربلخ أي توربابل. وذلك ما دعا زميله أحمد الإسكندري بأن يقر همساً أصله الأجنبي.

يعبر عن كل بناء عال. ولقد اقترح بعضهم اعتماد المصطلح الأثيوبي مفهد[24]. وانتهى الأمر برفض كل هذه المصطلحات بالرغم من تأكيد المجمعي التونسي حسن حسني عبد الوهاب على ضرورة الاحتفاظ بمصطلح «ناطحات السحاب» لأنه مكون من مضاف ومضاف إليه عربيين، ومستعمل استعمالاً رائجاً في الصحافة العربية وغيرها من الكتب والمجلات. فضلاً عن أنه يعبر عن مفهوم خاص[25]. **فنستنتج من كل هذا أن المجاز المعتمد هنا قد أقر منهجية التسيب الموسوعي على حساب الدقة العلمية والقضايا العاجلة المطروحة**. ويشهد بذلك الأمثلة التي عرضنا نماذج منها.

1 - 5 لقد كانت هذه الطريقة المعتمدة على غاية من الغموض، مما جعل من المستحيل الحصول على معلومات دقيقة عن مصادرها ومعاجمها المستعملة لإقرار المصطلحات المعروضة. فلقد اكتفى أصحابها بذكر عبارات عامة يحتمل منها أن بعض المصادر قد استعملت. وتشهد بذلك عبارات مثل: «ثم ذكر النصوص اللغوية»، «ثم قرأ النصوص اللغوية من المخصص والقاموس وغيرهما»[26].

وكان من الواجب سرد تلك النصوص لأنها تقوم مقام التعريف بالمصطلحات المقترحة. ولم تذكر إلا في الدورة الثانية سنة 1935، التي شارك فيها خبراء سعوا إلى تجنب أخطاء وهفوات المجمعيين والموسوعيين.

ولقد انتظر المجمع حتى الدورة الثانية لإقرار ضرورة وضع قائمة من المصادر والمراجع. فقدم لها الشيخ أحمد الإسكندري موفراً ثمانية وخمسين مرجعاً[26] أغلبها متكون من معاجم عامة ومن مؤلفات أدبية، كثيراً ما أسيء استعمالها. ولقد خلت تلك القائمة من المصادر العربية العلمية القديمة[28] ومن المصادر والمراجع العامة والعلمية الأوربية.

والواقع يفيد أن هذه المنهجية قاصرة لأسباب عدّة. فهي تعتمد على تخريج

---

(24) نفس المصدر ص 32 - 33 ولقد اقترحه المستشرق نللينو.

(25) نفس المصدر ص 32.

(26) نفس المصدر ص 34.

(27) نفس المصدرص 271 - 273، مجموعة القرارات ص 131 - 133.

(28) مجموعة القرارات ص 137 - 138 حيث الدعوة إلى استقراء مصطلحات الكتب العلمية القديمة التي لم يعتن بأهميتها إلا في الدورتين 12 و 21 للمجمع.

يتعسف مع النصوص، ويوفر لنا مصطلحات معقدة تكاد تكون مضحكة مثل مصطلحات: مسرّة، وارزيز، ومقول[29] التي اقترحت للتعبير عن مصطلح واحد (Telephone)، فضلاً عن كلمة هاتف المخصصة له أيضاً في الاستعمال العربي المعاصر.

لقد كانت المصطلحات المقترحة في جلها من وضع موسوعيين من غير المختصين من أمثال الأب أنستاس ماري الكرملي، والشيخ أحمد الإسكندري، ومحمد الخضر حسين الذين تطرقوا إلى دراسات تتعلق بالمصطلحات الكيميائية[30] والطبية[31]. فجاءت مصطلحاتهم غير مجدية في ميدان الكيميا مثلاً إن اعتبرنا ما اقترحه منها الشيخ أحمد الإسكندري الذي كان يرى أن على العرب أن يرفضوا المصطلحات الأعجمية مثلهم مثل الألمان الذين رفضوا كل المصطلحات اليونانية واللاتينية (كذا!) لتعويضها بكلمات جرمانية. وعلى هذا الأساس، فهو يقترح المُصْدِيء مقابلاً لأُكْسِجين والمُميه لهيدْروجين والمُفْحِم للْكَرْبون الخ...

وتلي هذه الألفاظ قائمة طويلة من هذا النوع محتوية على مصطلحات فيها من الغريب والمهجور، مما سيرفض المجمع والاستعمال جله. والملاحظ أن المُفْحِم مثلاً، يبدو هنا من ذوات الفحم الذي يقابله في الإنكليزية (Coal) و(Coke) وليس (Charbon) الذي يكون عنصراً معروفاً من نفس طبيعة الأكسجين، والبلاتين والراديوم[32].

2 - 1 إن هذه المقاربات تبدو واثقة من نفسها، بقدر ما تستمد آراءها من المجاز المستمد بدوره من مؤلفات قديمة، لا سيما معاجم اللغة التي تحتاج في حد ذاتها إلى نظر باعتبار هناتها وهفواتها[33]. إن تلك المعاجم التي تختلط فيها العموميات بالخرافات، تحتاج في حد ذاتها إلى مراجعة لأن تعريفاتها لا تناسب

(29) حسن حسني فهمي: المرجع ص 47 - 48.

(30) أحمد الإسكندري، اقتراحات، مجلة مجمع القاهرة 49/5 - 57.

(31) محمد الخضر حسين: طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها، مجلة مجمع القاهرة 366/8 - 373، وهو عبارة عن مقالة عامة تنقلب في نهاية المطاف إلى مقالة في الصرف.

(32) حسن حسين فهمي: المرجع ص 228.

(33) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 33 - 40؛ محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي - بيروت 1986.

مفاهيم العلم الحديث. فهي خالية تماماً من أسماء النباتات والحيوانات الموجودة بقارات إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهي لا تميز بين الرتب والأجناس حتى أنها تعتبر أن الأرز والسرول والصنوبر شيء واحد. وهي تخلط بين الأوزّ والبط وتخصص، مثلما هو الشأن في اللسان، تعريفاً واحداً لأجناس مختلفة: فكلمة الطير تطلق على كل ما يطير بما في ذلك الحشرات. ويحشر في مخصص ابن سيده مع الطيور، والجراد، والزنابير والذباب والنحل. أما النبات مثل السعتر والحنظل والكتان والسمق، فيطلق عليها كلها: معروف. فالمعاجم تقر مثلاً أن الدّلب خال من الزهر والثمر وكذلك الشأن بالنسبة للقرّاس الذي يبدو خاليًا من الزهر والحب فضلاً عن تحريف اسمه وأسماء غيره. فالسُّمَّق عند الفيروزآبادي يعرف بالعَبْرَد، والعَنْزَب والعَتْرَب. أما الأسماء المعربة فهي لا تسلم من ذلك لأن المعاجم تورد الياسمين والياسمون. ويوجد من الأسماء ما يستحق أن يبدل اسمه، من ذلك أن القَيْقَفرذي الذي كان يعرف بالأزادِرَخْت (Malia Azedarach) يفيد ما يدعى بالفرنسية العامية بـ (Erable) وبالفرنسية العلمية بـ: (Acer). أما الزُّعَن الذي كان يطلق على (L'Ivraie) فإنه يفيد اليوم (Seigle).

والملاحظ أن هذا البحث عبر المعاجم كثيراً ما يؤول إلى الاستغناء عن المصطلحات العامية الرائجة منذ مئات السنين، لأنها لم ترد في المعاجم. فالسّنديان وارد في القاموس المحيط مقابلاً لـ (Quercus Coccifera)، ويهمل فيه مصطلح الملّول العامي المقابل لـ (Quercus Lusitanica). ولقد بيّن مصطفى الشهابي أن القاموس قد احتفظ بالأول لأنه من الثقافة الفارسية المجيدة وترك الثاني الشائع لأنه سرياني الأصل. وتلك عقبة في وجه تطور لغتنا لا تغتفر[34].

2 - 3 ولا شك أن هذه الملاحظات واردة كذلك في شأن معاجمنا العصرية مثل **أقرب الموارد للشرتوني** و **المنجد للآباء اليسوعيين** لجامعة القديس يوسف اللبنانية وهما ملخصان للمعاجم الكبرى. فهل تجنب المجمع في **المعجم الوسيط** كل هذه الهنات والمتناقضات؟ يبدو أنه متيقن من جدواه التي سننظر فيها في الفصل المخصص للمعجمية العربية بمؤلفنا هذا.

---

(34) مصطفى الشهابي نفس المصدر ص 40.

إن هذه المقاربة النقدية العلمية التي اعتمدناها لمعالجة قضية المجاز واستثمار إيجابياته، تستوجب منا أن نخضع هذا الرصيد اللغوي القديم لفحص ممحّص إضافي، لأنه يحتاج إلى منهجية علمية لإدراكه وإدراك أساليبه، حتى يعتمد على بينة وروية في العصور الحديثة. فكان لا بد من إقرار مناهج ومعايير في البحث والتنقيب من شأنها أن تقر نظاماً يعتمد عليه المجاز الذي تستعمله جميع اللغات. وليس لدينا برهان واحد يدل على أن المجمع قد فكر في هذه المسائل. فلقد لاحظنا، خلافاً لذلك، أن البحث عن تلك المصطلحات كان ناشئاً عن قراءات شخصية متنوعة وطارئة. فتأكد لنا أن تلك القراءات والبحوث التي كانت في غالب الأحيان تصبو إلى تركيز المعايير التقليدية المحافظة، كانت تستمد مادتها من الفقه الذي استقرت مصطلحاته، فأصبحت لا تفي بحاجات العلوم الحديثة. ويدل على ذلك الدراسة المتعلقة **بالإصطلاحات الفقهية** للشيخ عبد الوهاب خلف[35] وغيرها مما يشابهها[36]. ولقد سعت دراسات مختصة أخرى أن تستخلص، على ضوء العلوم القديمة، حصيلة مصطلحات الفلسفة العربية القديمة، وأن تقارنها بمصطلحات الفلسفة الحديثة. فتبين أن البون شاسع بينهما لأن اللغة العربية لا تستطيع أن تدرك نقصها، إلا إذا اعتنى المتكلمون بها اعتناء الأروبيين بلغاتهم، مهما كانت الجهود المادية والمعنوية المطلوبة[37]. ويدخل في هذه القراءات، قراءات الشيخ عبد القادر المغربي المتعلقة بآلات الطرب عند العرب، وبطائر اسمه السّمرمر، وبمصطلحات عسكرية، واسم القطن في اللغة العربية، وبالفَرْنَسَة والمُفَرْنَسَة للدلالة على (Coquette و Coquetterie)[38] الخ... ولقد أكّدنا بالخصوص على دراسات الشيخ عبد القادر

---

(35) الشيخ عبد الوهاب خلف: الاصطلاحات الفقهية، مجلة مجمع القاهرة 235/7 - 241.

(36) الشيخ محمد علي النجار: اللفظ عند الفقهاء، مجلة مجمع القاهرة 161/13 - 169.

(37) إبراهيم مدكور: نشأة المصطلحات الفلسفية، مجلة مجمع القاهرة 261/8 - 268 ويمكن مقارنة هذه الدراسة بدراسة عامة قدمها م. ناصف، المخصصة لدلالة الألفاظ، مجلة مجمع القاهرة 19/13 - 29 وهي مقالة لا فائدة منها لأنها لا تتجاوز ما خصصه السيوطي للألفاظ الإسلامية في المزهر 294/1 - 304.

(38) الشيخ عبد القادر المغربي:

أ) لغة العرب وآلات الطرب، مجلة مجمع القاهرة 168/9 - 171.

ب) السمرمر، اسم الطائر، مجلة مجمع القاهرة 87/9 - 96.

جـ) تحقيق مصطلحين عسكريين (Sentier, ravin) مجلة مجمع القاهرة 104/9 - 107.

المغربي لهدف دقيق وهو: التنبيه إلى مواظبة هذا الشيخ المعاصر على التحليل اللغوي. فهي دارسات مترابطة مع تنوعها، فيها من الموسوعية ما لا يدل دائماً على تخصصها إلا أنها تمتاز باعتنائها بقضايا خاصة ودقيقة فيها منفعة عملية، إن قارناها بغيرها من المقاربات الطارئة والعامة[39].

2 - 4 إن هذا المجاز الداعي إلى إحياء رصيدنا من التراث لا يعتمد على قواعد مركزة، بل يستمد نفسه من موسوعية استأثرت بها مصطلحات البداوة والعلوم القديمة المحافظة على جلال قدرها.

ولقد رأى بعضهم أن المجاز ناشىء من خشية المترجمين من مصطلحات العمّال[40] وأبناء الشعب، حتى وإن خضعت مصطلحاتهم للأوزان الفصيحة. وهكذا فإن صُنْبُور تنافس حَنَفِيّة نسبة لأبي حنيفة، وصينيّة تنافسها نَضَد، وحَدِيقَة تنافس جُنَيْنَة وجَمَّاز تنافس تَرَمْوَاي، والحال أن «جمّاز» يفيد الناقة التي تقفز[41]. والملاحظ أن مجمل هذه المصطلحات يكون مولدات متفصحة صفوية، لأن أصحابها لم يتخذوا العدة من قبل للقيام باستقراء لغوي واسع للتعرف على المصطلحات الموجودة التي تتميز بشيوعها واستعمالها كما دلت على ذلك المصطلحات المذكورة سابقاً. فكان

د) روتين ورطيب، مجلة مجمع القاهرة 108/9 - 110.

هـ) الفرنسية والمفرنسة، مجلة مجمع القاهرة 41/12 - 45.

و) الأتاوى والتناوىء بينهما علاقة ونسب، مجلة مجمع القاهرة 55/12 - 58.

(39) نذكر من هذه الدراسات ما يلي:

أ) الأب أنستاس الكرملي: الصوت المجسّد، مجلة مجمع القاهرة 269/4.

ب) الشيخ الطاهر بن عاشور: الصوت المجسد (Note musicale) مجلة مجمع القاهرة 196/8 - 200 ولقد أقر مجمع اللغة هذا المصطلح في مجموعة المصطلحات (1942) ص 126.

جـ) رضا الشبيبي: الألفاظ الأيوبية في كتاب تقديم النديم، مجلة مجمع القاهرة 334/8 - 340.

د) عبد الحميد العبادي: كتب الحسبة وفائدتها في وضع المعجمين الوسيط والكبير، مجلة مجمع القاهرة 422/8 - 427.

هـ) لويس ماسينيون: المصطلحات العربية في القرى وإكرام الضيف، مجلة مجمع اللغة العربية 165/9 - 166.

و) محمد رضا الشبيبي: تراثنا القديم، مجلة مجمع القاهرة 60/14 - 53.

(40) حسن حسين فهمي: المرجع ص 213.

(41) انظر في شأن هذه المصطلحات، محاضر 69/2، 153 ومجلة مجمع القاهرة 138/1.

من نتيجة هذا المنهج وضع مصطلحات حوشية لم يكتب لها النجاح، مثلما هو شأن المصطلحات التالية التي نأتي بها نماذج لأنها تتعلق بأدوات مستعملة يومياً، كان علي الجارم قد دعا إلى تعويضها بما شاع عند أصحاب الحرف فمن ذلك[42]:

ـ الوَشِيعَة لـ: (Le grillage)، المِثْعَب، والثَّجَّاجَة لـ: (Le siphon).

ـ السَّحْسَاح والمِشَنُّ لـ: (la douche)، القِمَطْر لـ: (Le cartable).

ولقد أحدث المصطلح الأخير اختلافاً، لأن الشيخ المغربي يشتقه من القمط أي الشدّ، ويرى أنستاس الكرملي وأغست فيشر أنه من أصل يوناني ويدل على الإناء. ووضعت ألفاظ أخرى من هذا النوع منها الصَّفْنَة (La trousse) والمَثْبَنَة (Le sac à main de la femme)، والمَشوش (La nappe detable)[43]. والجَاهِز والزُّفُوف للتعبير عن (Train express). إلا أن المجمع اختار السَّبَّاق (Le rapide) والوَقَّاف (Train omnibus)، والفاخر (Le train de luxe) إلخ...

2 - 5 إن هذه المصطلحات التي بلغ عددها مائتين من الجلسة الثانية إلى الجلسة الثامنة عشرة من الدورة الثانية والتي وردت بمحاضر الجلسات، لم تستعمل، باستثناء المصطلحات المخصصة للأرتال، لأنها قد أقرّت من دون اعتبار الاستعمال.

ويحق لنا أن نبدي نفس الرأي في شأن مصطلحات طبية كثيرة استخرجت من المعاجم القديمة وأدمجت في المعاجم الطبية المتخصصة[44]. ويبدو أن مصطلحات الرياضيات قد سلمت من ذلك لأن أغلبها مستعمل، وإن كان قد أخذ من القدامى[45].

والصواب يفرض أن نشير إلى أن اعتماد المجاز وإحياء التراث لم يكن دائماً

---

(42) محاضر 68/2.

(43) محاضر 39/2، 69، 129، 132، 154، 155، 201 - 203.

(44) مجموعة المصطلحات 419/1 وما بعدها.

(45) وتشهد بذلك مقارنة بسيطة بين مصطلحات المجمع الصادرة بمجموعة المصطلحات 185/1 وما بعدها ومصطلحات الدكتور الأستاذ محمد سويسي في مؤلفه «لغة الرياضيات في العربية» (بالفرنسية) انظر كذلك مسرد هذا الكتاب الأخير للدكتور محمد رشاد الحمزاوي بـ Cahiers de Tunisie, Tome XVII n. 71 - 72 (1970) pp, 256 - 259

سلبياً. ولذلك وجب علينا أن نهتم في هذا الشأن بالبحوث القليلة المنهجية التي قدمها أخصائيون محدثون، سعوا إلى استثمار رصيدنا من التراث استثماراً إيجابياً وذلك باحترام خصائصه الخاصة وتعقداتها. ففي سوريا واصل الفيلسوف جميل صليبا بحوثه ليعيد الشباب إلى المصطلحات القديمة، وليستخرج منها مصطلحات مفيدة مثل مقولات (Catégories) وبداهة (Evidence) وحدس (Intuition)[46]. أما في المجمع، فلا بد أن نؤكد على الدراسات المركزة الممنهجة، ومنها دراسات رمسيس جرجس[47] الذي خصص مما خصص تحليلاً عميقاً لمصطلحات ابن سينا[48] حيث يبرهن أن هذا الطبيب المسلم لم يتحرج من استعمال مصطلحات عربية وعامية وأعجمية كانت تبدو له صالحة للمقال والمقام.

3 - 1 إن هذه المقاربات والمبادرات تعتبر منعرجاً هاماً على الأقل في مستوى المنهجية والدقة، وروحاً جديداً فيما يتعلق بمعالجة القضية المطروحة. ولقد اشتد أزرها بفضل إسهامات الأطباء والمهندسين الذين كان لمساهمتهم أثر على مداولات الأدباء والموسوعيين من زملائهم بالمجمع. ولقد سعى هؤلاء إلى إقصاء العلميين الذين دخلوا من باب الخبراء والمستشارين الضيق، دون أن يكون أحياناً لخبرتهم وزن. فلقد حدث أن أصبحوا بدورهم مجمعيين، فتميزوا بتخصصاتهم، فضلاً عن منهجياتهم[49] وعن معرفتهم الجيدة للعربية الفصحى ومصادرها ومضامينها، لا سيما القرآن الكريم الذي حلله بعضهم تحليلاً - وذلك بشهادة المجمعيين الأزهريين - يبشر بخير كبير[50]. إنهم لا يرون ضرراً في اعتماد المجاز وإحياء التراث، شريطة أن يعالج

---

(46) V. Monteil, L'arabe moderne p 166

انظر كذلك محمد رشاد الحمزاوي، مجمع اللغة العربية بدمشق ص 28.

(47) لا بد من التنبيه إلى مناهج البحث التي اعتمدها هذا المجمعي البارز الذي أخذته يد المنون قبل أن يأتي بما عنده من علم وفضل.

(48) رمسيس جرجس: مصطلحات ابن سينا، بحوث (1960) ص 111 - 119.

(49) محمد كامل حسين:

أ) اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة 17/12 - 29.

ب) عبد الحليم منتصر: مشكلات المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 203/13 - 207.

جـ) عبد القادر عمار: دعوة إلى التزام خطة منهجية، بحوث (1960 - 1961) ص 45 - 46.

(50) محمد كامل حسين: الظلم في القرآن، مجلة مجمع القاهرة 81/13 - 86.

مثلما عالج الأوربيون تراثهم. فالأمر يدعو إلى استثمار ذلك التراث دون التفقه في أصله اللغوي، بل باعتماده اعتماداً اعتباطياً يصطلح عليه الاختصاصيون. فالقضية تقتصر في نهاية الأمر على نزع دلالي كامل يطبق على تلك الألفاظ المماة، مثلما فعل العلماء الأوربيون الذين هجموا عليها، واشتقوا منها مصطلحات، وغيروها وأطلقوا عليها دلالات تختلف تماماً عن مفاهيمها عند من استعملها من سابقيهم[51]. فالعلم لا يحتاج إلى أصول الكلمات، بل يقتصر على رموز تستمد أصولها من لغة الاختصاص أو اللغة الماورائية. فلا غرابة أن نسمي الأكسيجين سمراء، والبروتون علياء والأورنيوم سيك الخ...[52] وهذه دعوة إلى تجاوز المعاجم القديمة والبحوث السلبية التي تضحي بالمصطلحات الحية في سبيل مصطلحات قديمة. فالجهود ستكون شاقة ومضنية إن غطسنا في أعماق المعاجم بحثاً عن مصطلحات عربية للتعبير عن (Microscope) و (Thermomètre) و (Nitron) وغيرها مِمَّا لا يُحصى[53]. لكن ما عسى أن يكون أثر هذا المنهج على مجمعي موسوعي من أمثال عبد الفتاح الصعيدي الذي ما انفك يعتقد أن الخلف مدعو بالضرورة إلى اعتبار مصطلحات السلف[54]، ومنها مصطلح زُلَّخَة التي رواها أبو علي القالي (ت سنة 968 م) في الأمالي[55].

3 - 2 إن صاحبنا لم يكن يهدف من اعتماد هذا المصطلح الغريب وغيره مما هو أغرب منه، إلا لينبه المجمع إلى الاعتبار الذي يجب أن تحظى به اللغة القديمة التي أخذ منها مصطلح زلّخة[56] للتعبير عن (Lumbago). ويبدو هذا الرجوع إلى القديم واضحاً عند محمود تيمور الذي استعمله كثيراً في معجمه **معجم الحضارة**[57] الذي تتميز مصطلحاته بقدمها ومحافظتها.

---

(51) محمد كامل حسين: اللغة والعلوم ص 24.

(52) نفس المصدر ص 28.

(53) عبد الحليم منتصر: مشكلات المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 204/13.

(54) عبد الفتاح الصعيدي: مصطلحات العلوم، مجلة مجمع القاهرة 201/13 - 218.

(55) نفس المصدر ص 215.

(56) مجموعة المصطلحات 343/1.

(57) محمود تيمور: معجم الحضارة، القاهرة 1961، 178 صفحة.

وخلاصة القول في الموضوع تفيدنا بأن اعتماد المجاز والتراث يستوجب خبراء متخصصين فيه من ذوي اللغتين، ومعرفة دقيقة بالمفاهيم اللغوية الحديثة ليستثمر المجاز استثماراً حسناً، مع التأكيد على قصره على لغة المتخصصين الذين عليهم ضبط معاييره واستعمالاته. فمن الضروري أن تصبح تلك المصطلحات لغة خاصة بهم، بل رموزاً ليس من الواجب أن يعلمها الناس جميعاً. والمجمع الذي من أهدافه تزكية مصطلحات أهل الذكر، مدعو إلى تأييد عدد قليل منها في مستوى مصطلحات الحياة العامة، حتى تخلص من الموسوعية المحافظة، ومن التفصح الذي يعوق اللغة العربية ووسائلها الأخرى، لا سيما الاشتقاق.

الاشتقاق: من النموذج إلى التوليد والاستعمال

3 - 3 لم نعالج في هذا الفصل قضايا الاشتقاق لا سيما النظرية منها التي سبق لنا أن عالجناها في الفصل المخصص للصرف وأسسه. وهمنا هنا أن ندرك تطبيقاته العملية وأثرها في وضع مصطلحات المجمع، وذلك من شأنه أن يوضح العلاقة القائمة بين قرارات المجمع النظرية والاستعمالات الرائجة. من دون أن يمنعنا من أن نحكم لتلك الاستعمالات أو عليها. ولن نميل إلى الإكثار من الأمثلة لأننا نسعى إلى أن نبرهن على إيجابياتها وهناتها ونقصانها. فالمجمع يعتبر الاشتقاق الوسيلة المثلى الصالحة لإثراء اللغة، دون أن يعتبر تحنط بعض الصيغ تحنطاً يكاد يكون أبدياً، قد منع من الاعتماد على صيغ أخرى مثل صيغ بعض اللهجات العربية الشائعة.

وبالتالي فإننا سنسعى إلى عرض كل الصيغ التي أقرها المجمع، لا سيما الصيغ الاسمية مع التأكيد على الصيغ التي كانت موضوع قرارات خاصة ودقيقة، وعلى الصيغ التي لم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتاً، دون أن نحترم في الحديث عنها الترتيب التاريخي الذي سبَّقَ بعضها على الأخرى. ولن نغفل كذلك عن الإشارة إلى الأسباب التي دعت المجمع إلى إقرارها وذلك بالتعويل بالطبع كثيراً على المصادر، لأن الأمر يتعلق بقائمات من المصطلحات، تكثر فيها الأسماء والمصادر التي تؤيد تغلب الاسمية في مصطلحات المجمع، مما قطع الصلة أحياناً بين الاسم وجذره الفعلي. فمن ذلك:

فَعُّلَ: التي تتغير عينها والتي اعتمدت صيغُها صيغ تخصص وتخصيص. فالصيغة المشتقة منها **فُعَال** مثلاً اختيرت للتعبير عن المرض. فهي تشتق من الأفعال اللازمة على وزن **فَعُلَ**. ومنها[58] نضع:

حُماض: (Acidose)، شُحام (Lipoïdose) سُبات، (Comma) صُداع أعمى أو شَقِيقة: (Migraine sourde)، خُراج: (Abcés).

ونلاحظ أن هذه القاعدة ليست دائماً مطبقة لأن المجمع كان يشتق هذه الصيغة من أفعال على صيغة فَعِل من ذلك عُوار[59]: (Anaphylaxie) وعُصاب: (Neuropathie) و(Neurose)، نُكاف: (Parotitose) وكذلك الشأن بالنسبة للكلمات المشتقة من أفعال متعدية مثل ذُبَاح لودفيغ[60]: (Angine de Ludwig)، ومن أفعال مبنية للمجهول مثل زُكَام[61] (Rhume) ومن صيغ من أسماء مثل جُوَاف: (Colique)[62] ومن معربات مثل قُلَاء: (Alkalose)[63].

3 - 4 إن هذه الصيغة التي كثيراً ما تعبر عن المصطلحات الأجنبية المنتهية بـ (Ose) قد يحل محلها صيغة **فَعَل** للدلالة على المرض كذلك. وتشتق أسماء الأمراض في هذا الشأن من أسماء وأفعال لم يضبط جذرها الفعلي. إن هذا التداخل بين الصيغتين من شأنه أن يتسبب في اشتراك لغوي كما تدل على ذلك الأمثلة التالية[64]:

دَمَل أو دُمَال: Furonculose، شَحَم أو شُحَام: Graisse.
فَيَل أو فُيَال: Elephiantasis، أَدَم أو أُدَام: Dermatite.

ويبدو أن صيغة **فُعَال** زائدة هنا لأنها قليلة في المصطلحات الموضوعة

---

(58) مجموعة المصطلحات 277/1، 304، 286، 296، 327.
(59) نفس المصدر ص 281، 309، 213.
(60) نفس المصدر ص 328.
(61) نفس المصدر ص 288.
(62) نفس المصدر ص 285.
(63) نفس المصدر ص 328.
(64) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 153 - 154.

بالمجمع، فهي غير معتمدة مثلاً في الأمثلة التالية[65]:
شَقَل تَناسُلي: (Dystrophie)، نَهَم: (Polyphagie)، رَعَن (Insolation).

ولا شك أن هاتين الصيغتين غير وافيتين بالتعبير عن كل الأمراض التي يمكن التعبير عنها بطرق أخرى. ولقد غفل المجمع عَنْ صيغة /فُعِل/ التي أخذت من مخصص ابن سيده، والتي تُعبر عن الأمراض[66] التي تصيب النبات مثل:

شُقِرَ النبات: étre atteint de rouille.
رُصِع الزرع: étre atteint d'asphyxie.
هُدِل اللوز: étre atteint de gui.
كُشِطَ الكتان: étre atteint de cuscute.

وسنرى في حديثنا عن التعريب الدور الذي ستلعبه هذه الصيغة للتعبير عن الصدور والكواسع الأعجمية.

3 - 5 ولقد أقر المجمع، للتعبير عن الصراخ صيغتي فُعَال وفَعِيل؛ وأكد على أهمية الصيغة الأولى تأكيداً مفرطاً. فيبدو أن ذلك يعود إلى تطبيق هذا المبدىء تطبيقاً واسعاً لا يقتصر على مصطلحات المجمع بالذات[67] إذ إننا نعثر على مصطلحات كثيرة من نموذج بُطَاح: (Délire) الذي يعبر عنه غالباً بهذيان. لكننا نلاحظ أيضاً كثرة استعمال صيغة فعيل كما تدل على ذلك الأمثلة التالية[68]:

زجيش: Quinte، زفير: Expiration، نجيش ليفي: (Fissu fibreux).

فَعَلان: ولقد أقرت هذه الصيغة للتعبير عن الحركة الجسدية مثل: نوسان: (Oscillation)، نَبَضَان: (Pulsation)[69]، وتلك صيغة قليلة في مصطلحات المجمع، تستعمل للدلالة على الأمراض[70] مثل: هَذَيان الحمى: (Délire de

---

(65) مجموعة المصطلحات العلمية 292/1، 316، 342.
(66) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 199.
(67) مجموعة المصطلحات 335/1 - 420.
(68) نفس المصدر، 324، 337، 338.
(69) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 74.
(70) مجموعة المصطلحات 335/1 - 337، 87/2، 342/1.

(fiévre، غَشَيان أو غِشْية: (Syncope)، يَرَقان: (Jaunisse).

فِعَالة: تشتق منها أسماء الحرف. وهي تشتق من كل فعل مجرد كما في الأمثلة التالية[71]:

جِراحة: (Chirurgie)، طِباعة: (Lithographie) رِفادة (Regence). وليس ذلك شأن إِنَابة: (Attrition)[72] من أَنَابَ. ويحدث أن تشتق هذه الصيغة من المصدر وتعبر عن مفهوم الفلاحة. فهي تشتق دائماً من اسم كما نبه إلى ذلك مصطفى الشهابي[73]: فلقد اشتق من زَهْر ونحل وحرج ونبيذ وتفاح ما يلي:

زِهارة: Floriculture، نِحالة: Apiculture، حِراجة Sylviculture، نِباذة: Viniculture، تِفاحة Pomologie.

فعّال: الملاحظ أن الصيغة السابقة ليست الوحيدة المعبّرة عن الحِرفة لأن المجمع قد أقرّ صيغة **فَعَّال** للدلالة عليها كذلك، من دون أن يطبق لها في مصطلحاته. ولقد اعتمدها النباتيون العرب كثيراً للتعبير عن الحرف اليدوية[74] فمن ذلك:

زَهَّار: Fleuriste، كَرَّام: Viticulteur، وَرَّاد: Rosioriste.

إن هذه الصيغة التي تدل على الحرَف عموماً، لا تستعمل للدلالة على بائع الشيء، فهي تستعمل لصانع الشيء وتخصص صيغة **فُعَالي** للتعبير عن بائع الشيء. فالزّجّاج هو صانع الزجاج والزّجاجي بائعه. إلا أن هذه النسبة المشتقة من الزُّجاج تعبر كذلك عن معنى (Hyaline)[75]. فالقاعدة ليست واسعة المجال.

4 - 1 وتوجد في الواقع أسماء حرف كثيرة مشتقة من اسم النسبة الدالة على البائع والصانع على السواء ـ مثل: ساعاتي (Horloger) وجواهري (Jooullier).

---

(71) نفس المصدر 573/1، 548.

(72) نفس المصدر ص 593.

(73) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 73 - 74.

(74) نفس المصدر ص 75.

(75) مجموعة المصطلحات 340/1.

فَعَّلَ: يشتق من هذه الصيغة أربعة مصادر وهي **تَفْعيل، وتَفْعِلَة وتِفْعَال، وتَفْعال**. ولقد اعتبرت آخر صيغة منها قياسية في المجمع للدلالة على الشدّة والمبالغة. ولا شك أن مصطلحات المجمع قد اعتمدت صيغة **تفعيل**، من دون أن يوضح المجمع الفعل الذي تشتق منه. وكان لا بد من التأكيد على اطراد هذه الصيغة المشتقة من أفعال متعدية كما هو الشأن في الأمثلة التالية[76]:

التأمين المقسّط: Assurance a prime.

التعرفة التعويضية: Tarif compensateur.

التشريح الدقي: Histologie.

مذهب التلفيق: Syncretisme.

ويمكن أن تشتق من أفعال لازمة معلومة أو دالة على صفة مثل[77]:

تحميض: (Acidification)، تنصيل: (Décoloration) تجفيف: (Dessication)، تجنيس الكسور (Réduction des fractions à un facteur commun)، تقصير: (retardation).

وهي تشتق كذلك من الأوصاف والأسماء وحتى من المعربات[78]:

تنصيف: (Bissection)، تطبيب بالماء: (Hydrothérapie) تغويز: (Gazification).

أمَّا صيغة **تفعلة** المشتقة غالباً من الأفعال المعتلة اللام، فهي واردة كذلك في مصطلحات المجمع ومنها[79]:

تجربة فلسافا: Expérience de Valsava.

تغطية مؤقتة: Couverture provisoire.

تصفية التأمين: Rachat de la police.

تجزئة النقل: Sectionnement du transport.

(76) نفس المصدر 10/1، 129، 371، 621.

(77) نفس المصدر ص 156، 169، 170، 335 - 336.

(78) نفس المصدر ص 322، 114/5، 116، 23/8.

(79) نفس المصدر ص 322، 114/5، 116، 23/8.

ولم ترد صيغة **تَفْعال** بكثرة. وتتولد منها مصطلحات تنافس غيرها من نفس المصدر. فلقد عبر عن (Hyperacidité) بـ : التَّحْمَاض وفَرْطُ الحُمُوضَة، وعبر عن (Hyperactivité) بـ: التَّنْشَاط[80]. أما (Allergie) فلقد وضع لها الْرَجِيَّة والتَّحْسَاس. فلا نجد في جميع مصطلحات المجمع ما يفيد معنى السّلب الذي اعتبره المجمع من خصائص صيغة فَعَّل مع اعتبار أن هذه الصيغة لا تفيد دائماً الشدة كما تدل على ذلك كلمة التَّجْفيف. أما الصدر (hyper)[81] فهو لا يعبر عنه دائماً بتَفْعَال أو بِفَرط.

4 - 2 فَاعَلَ: لم يؤخذ في شأن هذه الصيغة قرار رسمي، وإن كان مطاوعها تفاعل قد اعتبر قياسياً في المجمع. ولم يرد مصدرها مفاعلة كثيراً في مصطلحات العلوم الصحيحة، فهي مشتقة من أفعال تفيد المنافسة[82] والمشاركة.

المزارعة : Metayage, amodiation

المقاصّة القضائية: Compensation judiciaire

المعادلة : Equation

المطاوعة : Plasticité

الملاحنة : Argot

وهي تشتق كذلك من الأفعال المجردة، المتعدية بحرف يسقط في غالب الأحيان. فمن ذلك:

المطالبة القضائية : Citation en justice

المعاهدة التشريعية: Traité d'arbitrage

ولم ترد صيغة فِعَال في مصطلحات المجمع. ولم يؤخذ كذلك برأي رمسيس جرجس الداعي إلى اعتماد مُفَاعَلة للتعبير عن الصدور (Con, com, syn, sym)[83].

أَفْعَل: تعتبر هذه الصيغة أكثر الصيغ قياسية، ومنها تشتق مصادر عديدة

(80) بحوث (1961 - 62) ص 302 - 303.

(81) انظر الفصل 14، التعريب.

(82) مجموعة المصطلحات 9/1، 14، 207، 259، 93/4.

(83) بحوث (1961 - 1962) ص 301.

من أفعال تدل على وصف أو وجود، من ذلك[84]:

إلغاء المحو : Annulation de radiation

الإقرار المكيّف: Aveu qualifié

الإنداب : Cicartisation

الإرهاب (حكم): le regne de la terreur

الإشراك : Polytheisme

وتشتق بعض المصادر من أوصاف، من ذلك[85]:

الإصـــلاح : Reformisme

الابعـــاد : Alienation

إضاءة نافذة : transillumination

وتتولد من هذه الصيغة، انطلاقاً من أسماء بعضها معرب، أفعال تدل على اكتساب خصائص جديدة:

ألغم، إلغام : Amalgamation

أماه، إماهة : Hydratation

4 - 3 تَفَعَّلَ: فهي مطاوع فعّل القياسية عند المجمعيين. ومنها تتولد أسماء عديدة وتشتق مصادرها من الأفعال المتعدية إلى مفعولين في صيغة فَعَّل وإن كان هذا النوع غير وارد بكثرة في مصطلحات المجمع[86].

تَمَتّع (سهم): Action de jouissance.

إن أغلب المصادر الواردة مشتقة من أفعال متعدية على صيغة فَعَّلَ. وتصبح لازمة في صيغة تفعّل[87] من ذلك:

تخمّــر : Fermentation

---

(84) مجموعة المصطلحات 1/1 - 10، 367، 595، 598.

(85) نفس المصدر ص 598، 95/8.

(86) نفس المصدر ص 97.

(87) نفس المصدر ص 173، 287، 322.

تشنّـــج : Convulsion

تقبّض وعائي : Vasoconstriction

وتوجد مصادر يبدو أنها مشتقة من أفعال لازمة على وزن فعّل[88]:

تقلّص: (Spasme)، تفرّع الأصوات :(Polyphonie). ونجد مصادر توزن على تَفَعُّل مثل تشبّع: (Saturation)، ومنها ما يبدو مولداً من تَفَعُّل نفسها: تكهّف النّخاع: (Seringomalie)[89].

إن أغلب المصادر مشتقة على العموم من أسماء وأوصاف أو من معربات تدل على اكتساب خصائص جديدة[90]:

تركّز: (Concentration)، تطبّل: (Tympanite ou Météorisme) تحضّر: (Urbanisation)، تكلّس: (Calcification) (والملاحظ أن المجمع يشتق تكلّس من كلّس ومصدره تَكلِيس).

ولقد تطورت معاني بعض هذه المشتقات بالنسبة لمعانيها بالمعاجم. فكلمة تخمّر كانت تفيد المرأة التي تلبس الخمار وتتعطر، ومن المصطلحات ما فيه التباس مثل تطبّل الذي يعني معنيين اثنين وذلك شأن تصوّر الذي يقابل (Appréhension) و (Concept).

4 - 4 تَفَاعل: تعتبر قياسية ومطاوعاً لصيغة فَاعَلَ، ولها مصدر واحد وهو تَفَاعُل الذي يدل على المشاركة على العموم[91] ومن ذلك:

تضامن اجتماعي: (Solidarité sociale)، تصادم غامض أو مختلط: (Abordage douteux ou mixte)، توافق: (Harmonie) تعاكس: (Inversion).

وتدل بعض المصادر على نوع من المشاركة الباطنية[92] من ذلك:

---

(88) نفس المصدر ص 319، 92/6.

(89) نفس المصدر 110/6.

(90) نفس المصدر 104/1، 139، 321، 599، 331.

(91) نفس المصدر 43/1، 75، 213، 217.

(92) نفس المصدر ص 79، 90.

تخالص: (Rachat)، تفالس: (Banqueroute fraudaleuse)، تكامل ثقافي (Integration culturelle).

ويتولد من هذه الصيغة بعض الأضداد مثل تعايش ويقابلها (Commensalisme) و (Coexistence)، وتماثل ويقابلها: (Symétrie) و (Assimilation). ولقد سعى المجمع إلى تجنب ذلك. فخصص التوافق للتعبير عن (Harmonie)، والتلاؤم (ضد تنافر) للتعبير عن مفهوم (Harmonie) في الموسيقى. ولقد اعتمدت طريقة أخرى تنحصر في وصف بعض المصطلحات للتمييز مثلاً بين التناقض مقابلاً لـ (Contradiction) والتناقض الوجداني مقابلاً لـ: (Ambivalence)[94].

4 - 5 آنْفَعَلَ: تعتبر المطاوع القياسي للفعل الثلاثي المتعدي الذي يدل على معالجة حسية، والذي تكون فاؤه خالية من حروف: «ولنمر». إن مصدرها المطرد هو آنْفِعَال، الوارد بكثرة في مصطلحات المجمع من ذلك[95]:

انقضاء الأجل	:	Expiration en terme
انقضاء الكفالة	:	Extinction du cautionnement
انقطاع مدني	:	Interruption civile
انحراف (خط)	:	Agonique (ligne)
انـحــــراف	:	Déviation, défection
انـقـــلاب	:	Révolution
انـثـنـــاء	:	Flexion
انشقاق أو انفصال	:	Schisme

وهذا لا يمنع وجود مصادر مشتقة من أفعال متعدية، من ذلك[96]:

اندماج: (Consolidation)، انحلال: (Décomposition) وترد مصادر مشتقة من أوصاف أو من أفعال فاؤها ميم[97]:

(93) نفس المصدر ص 582، 629.

(94) الاشتراك اللغوي وارد حتى مع إضافة وصف «وجداني».

(95) نفس المصدر 24/1، 29، 135، 255، 369، 370، 598، 139/2.

(96) نفس المصدر 104/1، 108، 169.

(97) نفس المصدر ص 107، 361.

انكماش: (Déflation)، انمحاء: (Abolition).

إن الأمثلة الأخيرة تبين أن القاعدة غير مطردة، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أفعالاً كثيرة مستعملة مثل آنعدم، وآنضاق. وهي تصاغ كذلك من أفعل المعتمدة كثيراً في الاستعمال المعاصر ومثال ذلك: انغلق، انطفأ، انطلق إلخ. . .

5 - 1 آفْتَعَلَ: تعتبر ضمنياً قياسية، ومطاوعاً لفَعَلَ الذي فيه حرف من حروف «ولنمر». ويبدو أن التوليد منها أكثر مما هو من انفعل[98]، وإن كان المجمع لم يبرهن عن ذلك بإحصاء مضبوط. ومصدرها في مصطلحات المجمع هو آفْتِعَال.

إن المعاني الأخرى التي تعبر عنها هذه الصيغة غير مذكورة في أعمال المجمع الذي يعتبرها مطاوع فعل[99] فحسب. فمن ذلك:

آبتناء: (Anabolisme)، آحتقان: (Congestion)، آلتهاب الأعصاب: (Neurite)، آقتراع: (Tirage au sort)، آنتحاء مستعرض: (Diatropisme).

ويبدو أن هذه المصادر مشتقة من مطاوع «باطني»[100] من ذلك:

الاكتساب بالتعيين: Acquisition à titre particulier

التزام (عقدة): Acte de concession

التزام تخييري: Obligation alternative

ارتشاح: Infiltration passive

وتشتق مصادر أخرى من أفعال تدل على المشاركة[101]:

التصاق: (Accession)، التصاق صناعي: (Accession artificielle ou industrielle)، اتفاقية: (Pacte, convention)، اشتهاء المغاير: (Hétérosexualité).

5 - 2 آفْعَلَّ: غير مستعملة في مصطلحات المجمع للتعبير عن دقائق الألوان

---

(98) مصطفى الشويمي: الفعل في القرآن (بالفرنسية) ص 128.

(99) مجموعة المصطلحات 281/1، 287، 55/3، 163.

(100) نفس المصدر 7/1، 8، 33، 341.

(101) نفس المصدر 7/1، 30/3 - 31، 131.

والعاهات البدنية، لا سيما في الكيميا والطب. ولم نعثر في مصطلحات المجمع إلا على مصدر واحد من هذه الصيغة وهو احْمِرَار لترجمة (Rougeole)[102].

آسْتَفْعَلَ: وهي صيغة مطردة جداً. ولقد اعتبرها المجمع صيغة تفيد معنى الطلب، واكتساب خاصية جديدة، والتسمية في وظيفة... وإن كان المجمع لم يتخذ فيها قراراً باعتبارها مطاوع أفعل.

وهي تدل غالباً على المطاوعة في كثير من مصطلحات المجمع[103] فمن ذلك:

استنصال المدفوع:	Imputation des paiements
استبـــدال :	Novation
استرداد إرثي :	Retrait successoral
استسقاء أو حَبَن :	Ascites
استسقاء دماغي :	Hydrocephalus
استمراء :	Nutritron

وتشتق بعض المصادر من أفعال محايدة، وإن كانت في الأصل تفيد المطاوعة[104] من ذلك:

استحقاق دوري :	Averages périodiques
استحقاق :	Echéance
استيثاق (يمين) :	Credulité (serment de)
استقراء رياضي :	Induction mathématique

ومن المصطلحات ما يبدو مشتقاً من أسماء دالة على اكتساب خاصية جديدة[105] من ذلك:

استيلاء: (Appropriation)، استيلاء مؤقت: (Occupation Temporaire)،

(102) نفس المصدر 319/1.

(103) نفس المصدر ص 27، 32، 40، 329، 41/3، 541/1.

(104) نفس المصدر 10/1، 84، 41، 220.

(105) نفس المصدر ص 9، 33، 147، 246، 304، 320.

استقطاب: (Polarisation)، استطالة نهائية: (Elongation ultime)، استشحامية (Lipophilie) استئصال اللوزة: (Tonsillectomie).

وقد يتولد من هذه الصيغة مصطلحان مثل استحقاق واستيلاء لأداء نفس المعنى وأحياناً مصطلح ثالث يزيد في عدد المرادفات مثل: أَلْرَجِيَّة، وَالرَّجِيَّة والإِسْتِهْدَاف تعْبيراً عن (Allergie) التي يعبر عنها كذلك ب: التَّحْساسَ[106].

5 - 3 فَعْـلَلَ: في مستوى الرباعي أقر المجمع قياسية صيغة فعلل ومطاوعها تفعلل مثل: دحرج، وتدحرج، وإن كان المجمع لم يفدنا إن كانت تشتق من الأفعال أو الأسماء. ولا شك أن هذه الصيغة تدل على معان كثيرة منها الشدة التي تتجسم في الأفعال الرباعية الدالة على الحكاية. وهي في العربية العامية تفيد العطف والتهكم. أما مطاوعها الذي كثيراً ما يشتق من الأسماء، فهو يفيد «تظاهر بـ» و «اعتنق ديناً» و «أصبح صاحب كذا» مثلما تدل على ذلك: تمسكن، وتمذهب، وتسلطن الخ...

ولم يؤخذ برأي محمد كرد علي الداعي إلى استثمار هاتين الصيغتين، ويبدو أن المجمع قد اقتصر على استعمالهما في المصطلحات المعربة[107]، من ذلك:

أَسْتَـلَ من أَسْتِيل (Acetyl)، وأَسْتَلَةٌ (Acetylation)؛ كَحْلَلَ من كُحُـول (Alcool)، وكَحْلَلَة (Alcoolyse)، دَرْجَنَ من هِدْرُوجين (Hydrogène)، ودَرْجَنَة (Hydrogenation)، بَلْمَرَ من بُلِيمِير (Polymère)، وبَلْمَرَةٌ (Polymerisation).

ويبدو أن بعض الأفعال من هذه الصيغة ليس لها مصدر، من ذلك: أَيْمَنَ من (Amine) أو (Amide)[108]. ولقد ورد لبعضها مصدر من وزن تَفَعْلَلَ مثل تَأَسْتَرَ (Esterifier) من أَسْتَر (Ester)[109] التي يتولد منه تَأَسْتُرٌ (Sterification). ويشتق من المطاوع المصدر وأحياناً اسما الفاعل والمفعول:

تَدَلْمَت (Delmatiser) من تَدَلْمُتٌ (Dolmitisation)[110] تَفَلْوَرَ[111] من فَلُورٌ،

(106) نفس المصدر ص 292، 912.

(107) نفس المصدر ص 156/1، 177، 182.

(108) نفس المصدر ص 160.

(109) نفس المصدر ص 172.

(110) نفس المصدر 81/3.

(111) نفس المصدر، 140/1 - 141، 146 - 147، 92/3.

وتَفَلْوُرٌ (Florescence) وتَفَسْفَرَ من فُسْفُورِيـة (Phosphorescence)، ومُتَفَسْفِـرٌ (Phosphoré)، وتَسَلْكُتٌ من تَسَلَكت أو السَّكْلَتَةُ (Silification).

ولقد سعى أدباء وفلاسفة إلى استعمال هاتين الصيغتين للتعبير عن مفاهيم جديدة، من ذلك[112]:

تَقَـزَّم من قِـزْم، تَصْعَلَك من صُعْلُوكٌ.
تَبَدَّنَ من بَدَن، تَأَنْسَنَ من إنْسَانٌ.

وهذه مقترحات تبـدو حوشيّـة، إلا أنها تدل على الحاجة إلى اعتماد هاتين الصيغتين لتوليد مصطلحات موجزة، تعبر عن مفاهيم جديدة. ويبدو أن العلميين من المجمعيين ومن جامعة دمشق لا يرفضون هذه الصيغ لأنهم قالوا:
فَحْمَلَةٌ (Carboxylation)، وفَحْمَتَةٌ (Carbonisation) وسَرْطَنَةٌ (Cancerisation)، ويمكن تطبيق هذا المنهج على الصيغ المماتة التي استعملها العلميون واعتمدوها لوضع «مصطلحات أهل الذكر»، فقالوا: مُضَلَّعٌ مُحْدَوْدَبٌ، مقابلاً لـ: (Polygone convexe).

5 - 4 ولقد عوضت هذه الصيغ بمقولات صرفية أخرى منها اسما الفاعل والمفعول، وإن كان المجمع لم يبرز دورهما في وضع المصطلحات، لا سيما في ميدان الحقوق[113]، من ذلك:

فصيح (شرط)	:	Resolution (condition)
راهن	:	Constituant ou débiteur
دائن	:	Creancier
عاجز	:	Deconfit

ولقد ورد اسم الفاعل في المؤنث، مما أدى إلى وضع مصطلحات تعبر عن مفاهيم بعيدة عن معناها الأصلي[114]، من ذلك:

---

(112) إبراهيم السامرائي: دراسات ص 128 - 129.
(113) مجموعة المصطلحات 15/1، 16، 17.
(114) نفس المصدر ص 14، 17، 42.

كاشفة	:	Declaratif
عادية الاستعمال	:	Commodat ou prêt à usage
شائبة	:	Mélange
عازلات	:	Isolateurs

أما اسم المفعول، فلقد اعتمد لوضع مصطلحات تكاد تكون ترجمة حرفية للمصطلحات الأعجمية. فجاءت مصطلحات طويلة يصعب تطبيقها واستعمالها[115].

مكفول له أو دائن	:	Créancier
منزوع الملكية	:	Exproprié
مصروفات وضع الأختام	:	Frais d'opposition des scellés
مشروع قانون	:	Projet loi

أما مضرور[116] الموضوع للتعبير عن (Victime)، فهو يبدو مفتعلاً لأنه كثيراً ما يستعاض عنه بـ: متضرّر أو بـ: ضحيّة.

أما فيما يتعلق باسم الفاعل من فعَّلَ، فإنه كثيراً ما يعبر عن المصطلحات الأعجمية خلافاً لما هو الشأن بالنسبة لمصطلحات القانون المأخوذة من مصطلحات الفقه القديمة[117]، من ذلك:

مُؤَمِّن: (Assureur)، مُشَرِّع: (Legislateur)، مُوَكِّل: (mendant)، مُمَثِّل تجاري: (Representant de commerce).

5 - 5 ويعبر اسم الفاعل هذا كذلك عن اسم الآلة[118]، وإن كان المجمع لم يقره رسمياً لهذا الغرض، ومن ذلك:

مُرَكِّم	:	Accumulateur	، مُكَثِّف	:	Condensateur
مُجَفِّف	:	Dessicateur	، مُقَدِّر العجلة	:	Hedographe

---

(115) نفس المصدر ص 16، 24، 25، 31، 37.

(116) نفس المصدر ص 46.

(117) نفس المصدر ص 10، 30، 39.

(118) نفس المصدر ص 135، 137، 170، 213.

وبه يعبر عن مصطلحات رياضية وكيماوية[119]. من ذلك:

مُمَيِّز : Discriminant ، مُلَطِّف : Palliatif

ولقد اعتمد اسم المفعول من هذه الصيغة للتعبير عن مصطلحات القانون والرياضيات[120]، من ذلك:

مُحرَّر رسمي : Acte authentique
مُقيَّد (شرط إرادي) : Condition simplement protestative
مُسبَّع : Héptagone
مُسَدَّس : Hexagone

ولم ينتبه المجمع، حسبما يبدو، إلى دور اسم المفعول هذا في وضع مصطلحات الرياضيات التي تبتدىء بصدر لاتيني. ولم تعتمد هذه الصيغة في الكيميا مثلاً، وإن كان المجمعيون مختلفين في شأنها. فمصطفى الشهابي لا يرى مانعاً من استعمالها في:

مُعَرِّق : Diaphorétique ، مُخَدِّر : Stupéfiant

ويرى الكواكبي استعمال صيغة مَفْعَلَة، التي تدل على الفاعل حسب رأيه وذلك لترجمة المصطلحات التالية[121]:

مَعْرَقَة : Diaphonétique ، مَخْدَرَة : Stupéfiante
مَقْيَأَة : Emétique ، مَقْبَضَة : Astringeant

6 - 1 ونلاحظ ترجيحاً في استعمال اسم الفاعل على حساب اسم المفعول في مصطلحات المجمع، من ذلك[122]:

مُقَيِّض : Coechangiste ، مُقاوِل : Entrepreneur
مُساهم : Actionnaire ، مُكاري : Voiturier

(119) نفس المصدر ص 204، 82/2.

(120) نفس المصدر 8/1، 15، 213.

(121) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 107.

(122) مجموعة المصطلحات 14/1، 23، 75، 94.

ولعل ذلك يعود إلى كون اسم المفعول يأتي بترجمات حرفية على العموم[123].

مُعَاوَضَة	:	Actes à titres onereux
مُضَعَّف مُشْتَرَك	:	Multiple commun

ونلاحظ عكس ذلك في صيغة أفعل التي يستعمل اسم فاعلها بقلة[124].

معيل: Cedant، مُدِين بالدخل: Débirentier

مُذِيب: Solvant

إلا أن اسم المفعول قد استعمل لترجمة مصطلحات القانـون من أصل لاتيني[125]:

مكسب فائت	:	Lacrum cessans
مرسلة قانونية	:	Les maximes du droit
مهملات	:	Les nullius

وهو يعبر عن مصطلحات تقنية من فن الرسم الذي لا توجد له مصطلحات في العربية[126]:

مُظْلَم	:	Fresque
مُجْمَل	:	Croquis ou esquisse
مُدْعَكَة	:	Estompe

والملاحظ أن هذه المصطلحات ستكون عسيرة الاستعمال لأن ترجماتها تعتمد على كلمات عامة ليس لها المعنى الفني الموجود بمقابلاتها الأعجمية.

ولقد اعتمد المجمع اسمي الفاعل والمفعول في الصيغ الأخرى للتعبير عن مصطلحات العلوم الإنسانية والصحيحة[127]:

---

(123) نفس المصدر ص 8، 196.

(124) نفس المصدر ص 13، 17، 20/2.

(125) نفس المصدر 30/1، 31، 39.

(126) نفس المصدر 581، 588.

(127) نفس المصدر ص 7، 14، 45.

مُتَسَلِّم	:	Accipens
مُلْتَزِم	:	Concessionnaire
مُتَعَهِّد النقل	:	Transporteur
مُتَمَوِّر	:	Amiboïde

ولم يستعمل اسم المفعول كثيراً. من ذلك:

مُعْتَبَرٌ له: (Gratifié)[128] المأخوذ من أعتبر له.

6 - 2 أما فيما يتعلق بصيغة تفاعل فإن اسمي فاعلها ومفعولها مخصصان عموماً لمصطلحات الرياضيات والفيزيا، المتكونة غالباً من عنصرين متقابلين أو متناظرين[129]:

مُتغاير	: Heterogène	، مُتكامِل	: Isobare
مُتساوِي الأجزاء:	Isométrique	، مُتماكِن	: Isotope

أما اسم المفعول فنشتق منه[130]:

مُتَعَارَض أو مُتَسَاوَى الأجزاء: (Parallélogramme croisé)، مُتَتَابَع: (Sequence).

ولقد ورد اسما الفاعل والمفعول بقلة من صيغة انفعل[131] مقارنة بما يتولد منها من مصادر كثيرة، ومن ذلك:

مُنْحَرِف	:	Trapèze
مُنْعَكِس	:	Anatrope
مُنْعَطَف نهر	:	Meandre

وكأننا بصيغة افتعل تملأ ذلك الفراغ بما لها من أسماء فاعل ومفعول من ذلك:

---

(128) نفس المصدر ص 27.

(129) نفس المصدر ص 142، 143، 144.

(130) نفس المصدر ص 225، 238،

(131) نفس المصدر ص 246، 652، 271.

مُشْتَاع	:	Coproprietaire, Communiste
مُحْتَبِس	:	Detenteur
مُزْدَوِج اللون	:	Amphichrome
مُنْتَفِع	:	Usufruitier, Indivisaire

ولم نعثر في استقرائنا لمصطلحات المجمع على اسم فاعل أو مفعول مشتق من صيغة افعلّ.

في صيغة **استفعل**، يرد اسم الفاعل بكثرة[132] كما يلي:

مُستفيد : Bénéficiaire	، مُستجير	:	Preneur
مُستريد : Retrayant	، مُستأنِف	:	Intiment, Appelant
مُستجلِبة : Machine émulsificatrice			

6 - 3 ولقد وردت مصطلحات قليلة على صيغة اسم المفعول منها[133]:

مُسْتَرَاد منه : Retrayé	، مُسْتَنْقَع	:	Marécage

ويقيننا أن الحاجة ملحة إلى دراسة إحصائية مطبقة على مصطلحات المجمع لاستخراج اطراد صيغ اسم الفاعل والمفعول، والوقوف على أكثرها تعبيراً عن اسم الآلة والأشكال الهندسية، وذلك شأن صيغتي فاعل وتفاعل.

إن تخصص وتخصيص الصيغ، لم يحظ دائماً بعناية المجمع الذي غفل عن صيغ مثل صيغة فعـول للتعبير عن المصطلحات الأوربية المنتهية بـ(Able)[134].

حلول	:	Dialysable	، خثور	: Coagulable
لهوب	:	Inflammable		

والملاحظ أن هذا التخصص ليس بدعة في المجمع، بل إن الأمر يتعلق باعتماد صيغ قديمة اعتمدت دفاعاً عن صفاء اللغة وحمايتها من المصطلحات الأوربية

(132) نفس المصدر ص 11، 35، 40، 50، 172.

(133) نفس المصدر ص 40، 271.

(134) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 107.

المنتهية بكاسعة، ونعني بذلك اسم الآلة الذي خصص له المجمع صيغ مِفْعَل مِفْعَلة ومِفْعال، فمن مِفْعَل نشتق(135):

مِرْقب : Heloscope ، مِكْبَس الترشيح : Presse filtre
مِحْوَر التماثل : Axe de symétrie ، مِكْشَط : Grattoir

ومن مِفْعَلَة نشتق ما يلي(136):

مِحفظة : Capsule ، مِرْوَحَة : Ventilateur
مِصفَاة : Passoire

ويشتق اسم الآلة حسب الشيخ حمروش، من الفعل الثلاثي(137) وذلك ما لا تقره الأمثلة التالية(138):

مِجْمَرَة : Creuset ، مِمْلَحَة : Salier

ويبدو أن صيغة مفعال (ة)، تؤدي المصطلحات المنتهية بـ (Graphe) أو (Scope)(139).

مِشماسَة: Heliographe ، مِنساخ : Pantographe
مِزْوَاة : Theodolite

ويعبر به كذلك عن:

مصباح : Lampe ، مسبار : Sonde

6 - 4 ولقد عبّر عن المصطلحات الأوربية المنتهية بـ (Metre) بصيغة مقياس وسنرى ذلك فيما بعد.

إن اعتماد هذه الصيغ الثلاثة، لا يكفي للتعبير عن اسم الآلة، فكان على

---

(135) مجموعة المصطلحات: 42/1، 173، 189، 128/4.

(136) نفس المصدر ص 230، 54/2.

(137) محاضر 354/4.

(138) مجموعة المصطلحات 130/4.

(139) نفس المصدر 141/1، 225، 244.

المجمع أن يستغل صيغة مُفْعَل، الذي يفيد مِفْعَل حسبما روي ذلك عن النحاة القدامى[140]. ومثال ذلك: مُنْصَل (Epée)، مُغْزَل: (Essieu)، ومُجْمَر: (Encensoir).

ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى الفائدة المرجوة من الاستفادة من اعتماد اسم الفاعل والمفعول المشتقة من مختلف الصيغ الفعلية لا سيما صيغة فَعَّل.

والمهم أنّ أغلبية أعضاء المجمع كانوا مقتنعين أن عصرنا هو عصر الآلات التقنية، لذلك قرروا قياسة أربع صيغ للتعبير عن اسم الآلة وهي: **فَعَّال (ة)** و **فِعَال** و **فَاعِلَة** و **فاعول**. فتكون الصيغ المخصصة لاسم الآلة سبع باعتبار الثلاث الأولى، إلا أننا لم نجد منها إلا صيغة فعّال، فَعَّالة، واردة في مصطلحات المجمع، الذي قد اعتمدها قبل أن يأخذ في شأنها قراره الرسمي[141]. فمن ذلك:

قَطَّارة: Compte goutte، حَمَّاية: Radiateur.

إن استعمال هذه الصيغة يدحض رأي المتفحصين الذين يعتبرونها عامية لأن العامة يستصعبون مثلاً النطق بكلمات مثل مِحْصَد (Moissonneuse) ومِجَرّ (Tracteur) اللتين استعيض عنهما بـ: حَصَّادة وجَرَّار[142]، والواقع أن الاعتراض السابق وجيه أحياناً لأن صيغة فعّالة لا تفي دائماً بالغرض المطلوب. من ذلك:

برّاقة: (Paratonnerre) حيث أن مفهوم الوقاية المعبّر عنه بالصدر (Para)، قد عوض بمفهوم البرق المعبر عنه بصيغة فَعَّل. وذلك شأن حَفَّاز (Catalyseur) الذي ينتسب في الحقيقة إلى عناصر الكيميا العضوية أكثر منه إلى اسم الآلة. أما الصيغ الأخرى فلم ترد واحدة منها في مصطلحات المجمع، وإن كنا نجد مصطلحات تنسب إليها في أعمال مجمع دمشق في أماكن أخرى[143] مثل حَاصِرَة: (Fiche éléctrique) وساطور (Hâche)، وطاحون (Moulin). ولقد أغفلت كذلك صيغة **فاعَل** التي يلتبس

Wright, A grammar p 131 (140)

(141) نفس المصدر ص 171- 263.

(142) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 115.

(143) محمد رشاد الحمزاوي: المجمع العربي ص 30، 65.

أمرها بصيغة فاعِل، فمنها اشتق هَاتِف: (Telephone) وخَاتَم (Bague) وطَابَع (Tampon) الخ. . .

6 - 5 أما فيما يتعلق باسم المكان، فإن المجمع لم يأخذ قراراً في شأنه وإن كانت مصطلحاته تفضل اعتماد صيغة واحدة: مَفْعَل مَفْعَلَة المضافة إلى كلمة أخرى[144]، من ذلك:

مَرْكَز الثّقل	:	Centre de gravité
مركز القصور	:	Centre d'inértie
مَصار المقذوف	:	Trajectoire

ولم يعتمد المجمع صيغاً كثيرة أخرى للتعبير عن اسم الآلة، ونعني بالخصوص مشتقات صيغتي آفتعل وآستفعل[145]، ولم يتخذ المجمع إلا قراراً واحداً يتعلق بصيغة مَفْعَلَة للدلالة على اسم الكثرة الذي يشتق من الفعل الثلاثي، وإن كان المجمع قد أهمله. فاعتمده النباتيون العرب في مصطلحاتهم[146].

مَبْقَرَة	من بقر	:	Bouverie, Vacherie
مَبْقَلَة	من بقل	:	Potager
مَلبنَة	من لبن	:	Laiterie
مَرزَّة	من رز	:	Riziere
مَرْوَدَة	من ورد	:	Roseraie
مَرْمَنَة	من رمان	:	Grenaderie

ولقد جنح بعضهم عن هذه الصيغة للتعبير عن أسماء الكثرة الدالة على الحيوان أو النبات. فاعتمد أولاً صيغة فَعِلَة، وهي صيغة مجردة تدل على الفاعل وهي في الحقيقة وصف يقوم مقام اسم الفاعل ويشتق عادة من اسم جمع من ذلك:

أرض جَردة من جرْد

سماء ضَبِبَة من ضباب

وتوجد طريقة أخرى تقتصر على اعتماد اسم المفعول، من ذلك:

---

(144) مجموعة المصطلحات 192/1، 245، 568.

(145) R. Blachère, grammaire p 83; 91 - 95

(146) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 73.

أرض مذبوبة (أي كثيرة الذباب)[147].

ولقد أقر مجمع اللغة العربية سنة 1959 هذه الصيغة الأخيرة مع الاحتفاظ بحرف العلة منها[148]، من ذلك:

مثوبة	:	Recompense
مشورة	:	Consultation
متوتة	:	Murraie

واقترح مصطفى الشهابي التيسير والزيادة فيه وذلك باستعمال صيغة **مُفْعَلَلَة** للدلالة على الكثرة انطلاقاً من أَفْعَل ومن الأسماء الزائدة على الثلاثي[149] من ذلك:

صفصاف	:	Saules	، مُصَفْصَفَة	:	Saulaire
صنوبر	:	Pins	، مُصَنْبَرة	:	Pineraie
طنّوب	:	Sapin	، مُطَنَّبة	:	Sapinière
زيتون	:	Oliviers	، مُزَيْتَنَة	:	Olivaie
برتقال	:	Oranges	، مُبَرْتَقَة	:	Orangeraie
دجاج	:	Poules	، مُدَجَجَة	:	Poulailler

7 - 1 إن مفهوم **الأصل** أو **الأثل** الفعلي أو المصدري الذي طالما سعى المتفحصون المحافظة عليه، قد أصبح مهدداً بالخطر باعتبار هذه المصطلحات التي لا تبقي ولا تذر، مستوجبة من المجمع أن ينظر في ضرورة تجاوز ما يسمى بالصيغ القياسية التقليدية التي أصبحت تنافسها صيغ أخرى كانت تعتبر سماعية فحسب.

ولقد تجاهل المجمع صيغتي التصغير وأفعال التفضيل. واعتمد أخصائيو الحيوان من العرب التصغير للتعبير عن فروع كائنات النبات والحيوان والمعادن. فمن ذلك[150]:

شُعَيْبة : Sous embranchement

(147) نفس المصدر ص 201.

(148) مجموعة القرارات ص 32؛ مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 163 - 164.

(149) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 202.

(150) نفس المصدر ص 100.

رُتَيْبَة	:	Sous - ordre
فُصَيْلَة	:	Sous famille
ضُرَيْبٌ	:	Sous variété

ولم يتخذ المجمع موقفاً رسمياً من التصغير، إلا في سنة 1960[151] عندما وافق على المصطلحات التي اقترحها المختصون العرب من أمثال مصطفى الشهابي.

ويظهر تغافل المجمع بالخصوص في ميدان تطبيق القرارات التي أقرت في شأن اسم النسبة الذي اعتمد لوضع **المصادر الصناعية** سواء من الفرد أو من الجمع.

إن القرارين المعنيين اللذين كانا موضوع نقاش شديد كأنه ينتسب إلى القرون الوسطى، قد تجاوزهما الاستعمال الذي طبق لاسم النسبة في ميادين أخرى.

فلقد خرقت القاعدة التقليدية وذلك باستعمال صيغة فَعَلِي استعمالاً مطرداً وكانت مخصصة للأعلام على صيغة فَعِيلة، من ذلك:

حنيفة: حَنَفِي، رَبيعَة: رَبَعِي، ثقيف: ثَقَفِي.

ولقد أصبحت هذه الصيغة مستعملة في أسماء الأعيان، من ذلك:

غريزة: غرزي (Inné)، طبيعة: طَبَعي (Naturel)، بديهة: بَدَهي (Evident).

7 - 2 ويبدو أن المجمع لم يعتن بهذا الاستعمال الجديد واللبس الذي يمكن أن ينشأ عنه لأن حذف حرف العلة في اسم النسبة كما هو الشأن في الفصيلة القطيفيّة (Amarantacées) التي تصبح الفصيلة القطفيّة مما يجعل القطفيّة نسبة[152] إلى قطف أو (Artiplex Hortensis) الذي يختلف عن القطيفة أو (Amarantus).

إن هذا الاستعمال الذي يستمد مبدأه من القياس الخاطىء أو الاقتصاد اللغوي، يعتبر آخر مظهر من مظاهر استعمال اسم النسبة الذي يخرق قاعدة اسم النسبة العامة. فالاستعمال القديم والحديث يوحيان بأن اسم النسبة يستعمل استعمالاً

---

(151) مجموعة المصطلحات، تصنيف الكائنات الحية 203/2.

(152) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 194.

فوضوياً يبين إمكانية اشتقاقه من جميع المقولات الصرفية. فلم تسلم مصطلحات المجمع من تلك «الفوضى» التي تدل في نفس الوقت على حيوية هذه الصيغة التي وجدت فيها اللغة مرتعاً خصباً، رغم قرارات مجمع اللغة العربية المخصصة لوضع مصطلحات تؤدي مفاهيم مجردة.

ومصطلحات المجمع لا تعتمد النسبة إلى الفعل مثلاً، وهي مستعملة في عصرنا، من ذلك: لا أبالية (Indifférence)، لا أدرية (Scepticisme). إلا أننا نجد في مصطلحات المجمع ما ينسب إلى اسم الفاعل والمفعول الذي يؤدي معنى الوصف[153].

محروثي (مقطع) : Section conique

داخلي (تقسيم) : Division interne

ويشتق غالباً من المصدر المجرد[154]، من ذلك:

أبدي (التزام) : Obligation morale

بدلي (التزام) : Obligation facultative

عصبي : Neurotique

فوضوي : Anarchiste

ولقد وردت النسبة في جميع مصطلحات المجمع بالصيغ المزيدة[155].

حمضي: (Acide)، إجمالي (أجر): (Prix à forfait)، تقويمي (تأمين): (Assurance assessement)، التهابي: (Inflammatoire)، تحكمي: (Arbitraire) استدلالي: (Discursif).

ولقد اعتمدت الزائدة (آني) بكثرة في العصر الحديث، وإن كان المجمع قد خصصها للتعبير عـن الكاسعة الأوربية (Oide). إن الأمثلة التالية من مصطلحات المجمع تبين عدم احترام هذه القاعدة[156] وغيرها من القواعد المخصصة للزوائد كما سنرى ذلك فيما بعد.

---

(153) مجموعة المصطلحات 197/1، 217.

(154) نفس المصدر ص 33، 374، 393، 621.

(155) نفس المصدر ص 37، 78، 156، 372، 608.

(156) نفس المصدر ص 208، 301.

نشواني (ارتشاح): (Infiltararation amyloide)، تحتاني (Inferieur) واعتمد اسم النسبة لاحتواء الصدر الأوربي (a)[157] من ذلك:

لانووي: Anuclée، لاجناحي: aptere لاريشي: Apterie.

وهو يستعمل كذلك في الأسماء المعربة التي تشمل الكاسعة (Ique)[158]:

جلفاني: Galvanique، أسيتي: Acetique فولطي: Voltique، هستيري: Hystérique، سكولائي: (Scolastique).

7 - 3 ويبدو لنا أن هذا الاستعمال كان يحتاج إلى قرار رسمي لضرورة تعريب مصطلحات عديدة تنتهي بـ: (Ique). فالتناقض بين القاعدة وتطبيقها أو التطبيق لقواعد أو قرارات غير موضوعة، أمر وارد بكثرة في مصطلحات المجمع، وذلك شأن اسم النسبة حيث أن القاعدة القديمة لا تقر النسب إلى الجمع[159]، إلا أننا نجد:

صفائحي: Camellaire، وظائفي: Physiologique.

ولقد لاحظنا أن المجمعيين يعتمدون النسب إلى الجمع في الأوصاف رغم قرارات المجمع الذي يخرقها بوضع النسبة انطلاقاً من اسم العدد[160]:

محلول عشيري: Solution décinormale، أنيمية أولية: Anémie primaire.

فاستعمال المصدر الصناعي في المصطلحات التي تعنينا، يعتبر أحسن مثال تطبيقي للحكم على القرار النظري والمقيد الذي وضعه المجمع في هذا الشأن. وهو يساعدنا على الدعوة إلى ضرورة تقعيد بعض استعمالات المصدر الصناعي. فلقد أصبح هذا المصدر الصيغة المخصصة للتعبير عن المفاهيم الأوربية المجردة المنتهية بـ: (Ité)، و (Isme)، فتشتق الأسماء المجردة من مصادر لجميع الصيغ الفعلية[161]، من ذلك:

(157) نفس المصدر ص 565، 568.

(158) نفس المصدر ص 141، 151، 156، 378، 619.

(159) نفس المصدر ص 372، 375.

(160) نفس المصدر ص 169، 281.

(161) نفس المصدر ص 32، 37، 228، 595.

جنسية	:	Nationalité, sexualité
ملكية	:	Propriété
انطوائية	:	Paliabilité
إقطاعية	:	Feodalité

ويكون النسب إلى اسم الفاعل وخاصة إلى اسم المفعول. من ذلك[162]:

مَطيلية	:	Ductilité
مَعكوسية	:	Reversibilité
مَضغوطية	:	Compressibilité
مَطروقية	:	Malleabilité

7 - 4 إن هذه الأمثلة تناقض موقف المجمع الذي منع النسب إلى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من عناصر الكلام العربي، باستثناء المصدر. والحال أن ذلك الكلام فيه ما ينسب إلى الضميرمثل هُويّة (Identité). فالمصدر الصناعي واسع الاستعمال للتعبير عن المفاهيم المجردة المنتهية بـ (Isme)، فلقد اشتق الكثير منه من مصادر مجردة[163]، من ذلك:

فوضوية	:	Anarchisme
رمزية	:	Symbolisme
حتمية	:	Determinisme
سلالية أو عنصرية	:	Racisme

ويشتق كذلك من مصادر من صيغ أخرى[164]، من ذلك:

تسلّطية : Imperialisme، تصوريّة : Conceptualisme.

وتوجد مفاهيم أوربية مركبة قد نقلت معربة بالاعتماد على المصدر الصناعي من ذلك[165]:

(162) نفس المصدر ص 148، 197، 220.

(163) نفس المصدر ص 593، 590، 608.

(164) نفس المصدر ص 596، 607.

(165) نفس المصدر ص 282، 609، 612، 617.

لا أستجمية	:	Astigmatisme
ديناميكية	:	Mecanisme, dynamisme
غنوصيّة	:	Gnosticisme
برجماتية	:	Pragmatisme

ومن ذلك أسماء بسيطة مفردة:

فلورية	:	Fluorescence
فوسفورية	:	Phosphorescence
كوكسيدية	:	[166]Coccidose

وتتكون بعض تلك المفاهيم من النسبة إلى اسم العدد مثل:

الواحدية: (Monisme)[167]، ومنها ما هو مشتق من اسم الجمع مثل قومية: (Nationalisme)، طيرية: (Ornithosis)، ومن الجمع مثل دولية: (Internationalisme)[168].

7 - 5 ويعبر أحياناً عن المصطلحات الأوربية المنتهية بـ(Isme)، و(Ité) بالإضافة حيث يعبر عن عنصرها الأول بكلمة «مذهب»[169] ومن ذلك:

مذهب التدخل	:	Interventionnisme
مذهب التوفيق	:	Eclectisme
مذهب الغائية	:	Finalité
مذهب اللذة	:	Hedonisme

ولا يعبر دائماً عن هذا النوع من المفاهيم بمصدر صناعي عربي. فمن ذلك[170]:

تشبيه	:	Anthropomorphisme

(166) نفس المصدر ص 141، 146 - 147، 285.
(167) نفس المصدر ص 615.
(168) نفس المصدر ص 311، 596، 597.
(169) نفس المصدر ص 114، 609، 611، 612.
(170) نفس المصدر ص 605، 616، 618، 620.

تشاؤم	:	Pessimisme
حماية التجارة	:	Protectionnisme

وعكساً لذلك تعتمد مفاهيم مجردة عربية للتعبير عن مصطلحات أوربية تنتهي بـ (Ition) وغيرها[171]:

تأمّل: Meditation، قياس الخلف: Reduction à l'avance ولا يعبر عن (Ition) دائماً بمصدر صناعي، بل بمصادر من مختلف الصيغ الفعلية[172].

تسليم بشرط: Capitulation، ندامة: Contrition تحضر: Urbanisation، ترابط: Association.

ويستعمل المصدرالصناعي فيما يلي[173]:

عصبية: Esprit tribal، برقية: Telegramme، بلّورية: Lentilles ou cristallis، برّانيات الأوعية: Asventia.

ولقد اعتمد المصدر الصناعي في الجمع المؤنث السالم للتعبير عن مصطلحات علمية باللاتينية[174]، من ذلك:

حافريات	:	Perrissodactyla
زعانفيات	:	Pinnipedia
سمكيات	:	Pisces
شريطيات	:	Platyhelminthes

8 - 1 ويعتمد جمع المؤنث انطلاقاً من فَعْلَاء وجمعها فعلاوات، وهو يخضع لقرار مجمعي لم يطبق له في مصطلحات المجمع، وإن كنا قد وجدنا له تطبيقاً عند العشابين العرب[175]، من ذلك:

---

(171) نفس المصدر ص 614، 619.

(172) نفس المصدر ص 594، 599، 606.

(173) نفس المصدر ص 328، 599.

(174) نفس المصدر ص 542.

(175) مصطفى الشهابي. المصطلحات العلمية ص 176.

ملساء ج ملساوات:	Acanthiniens
قطعاء ج قطعاوات:	Opedes

ولم نعثر على مصطلحات جديدة في صيغة جموع التكسير التي خصص لها المجمع قرارات عديدة، ولعل ذلك يعود إلى حرص المجمعيين على وضع مصطلحات يسيرة الاستعمال، لا لبس ولا اشتراك فيها.

ومهما كانت الأسباب والمسببات المتعلقة باستعمال بعض الصيغ أو الإغفال عنها، فإن حالات التطبيق والنصوص التي استعرضناها في هذه الدراسة الميدانية، تبين أن القرارات التي أخذها المجمع في شأن ترقية العربية وتنمية مصطلحاتها، ونقل التكنولوجيا إليها كانت ناشئة عن المحافظة على سلامة العربية أكثر منها على جعلها دقيقة متفتحة ومواكبة لحاجات العصر، وتعقدها. ولقد ظهرت تلك المحافظة في مظهر الغموض أو التشدد في وضع القواعد التي كثيراً ما تجاوزها الاستعمال الحي والمتطور.

ولقد أهملت بعض من تلك القواعد إهمالاً كاملاً، وإن كانت موضوع مداولات طويلة. ولقد سبق لنا أن ذكرنا القواعد المخصصة لجموع التكسير. وهي في الحقيقة تكون عراقيل، باعتبار أساسها النظري البحت، لوضع قواعد جديدة يمكن أن تستخلص من الاستعمال المعاصر الذي أتى بالكثير الفصيح.

إن المحافظة على القواعد الكلاسيكية المماتة، كثيراً ما تسبب في تناقضات كانت حجر عثرة في وجه وضع نظام نحوي منظم، لا سيما وأنها وفرت لنا أحياناً قواعد لا يؤيدها إلا بيت شعر واحد، اعتمد لإثباتها قياسية.

إن الطريقة المعتمدة في البحث عن مثال كلاسيكي فريد يتيم فيه نظر، لتبرير استعمال عصري رائج، طريقة واهية. فمصطفى الشهابي يعتمد، على جليل أعماله، بيتاً شعرياً رواه ابن قتيبة لتبرير ترجمة كلمة (Paratonnere) بـ: وقاء الصاعقة عوضاً عن وقاء من الصاعقة[176]. واعتباراً لهذا المثال، أقر المجمع العديد من الصيغ، اعتماداً على حالات خاصة، انطلاقاً من بحوث وأعمال فردية لأعضاء المجمع، أو من دراسات

(176) نفس المصدر ص 199.

عميقة مثل دراسات رمسيس جرجس[177] أو من معلومات موسوعية مثل دراسات الشيخ أحمد الإسكندري. فالقضية تدعو إلى وضع نظام محكم مضبوط لتلك الصيغ وغيرها من الصيغ الجديدة المستعملة في الحياة اليومية المعاصرة، وذلك من شأنه أن يدعم قدرة اللغة العربية وإمكاناتها في إقرار مصطلحات عصرية.

والملاحظ أن الاشتقاق قد بيّن بالمثال أنه أداة العربية الذاتية المثلى التي وفق إليها المجمع توفيقاً كبيراً لأنها تضمن له التوليد والاختراع اللغويين في ميدان العلوم العامة والعلوم والتكنولوجيات الحديثة. إلا أنه على أهميته، لا يكفي لوضع تلك المصطلحات، كلها لأن اللغات المتقدمة المعاصرة محنة على اللغة العربية، لتوفرها على صيغ وطرق صرفية يعسر على العربية تأديتها، لاعتمادها بالخصوص على النحت والتعريب اللذين سنعرض لهما مطبقين تطبيقاً عملياً في الفصل التالي.

(177) رمسيس جرجس، النسب، مجلة مجمع القاهرة 181/11 - 198.

الفصل الرابع عشر

حصيلة النحت والتعريب

1 ـ النحت

التحفظ والتناقض:

1 - 1 إن قرار المجمع القاضي باعتماد النحت والتعريب، إلا في الحالات القصوى وعند الضرورة، يعتبر في نهاية الأمر قراراً محافظاً سيكون له أثر في شأن وضع المصطلحات، وبالتالي يصبح النحت والتعريب وسيلتين عاطلتين إن لم تكونا سلبيتين. لكن هل كان لهذا الموقف أثر في التطبيق والممارسة؟

من البديهي أن النحت يكون في نظر عدد مهم من المجمعيين، مدخلاً إلى التعريب الذي يهدد سلامة اللغة، لأن الألفاظ المنحوتة تكون، باعتبار الزوائد غير الموجودة في العربية، مشكلاً يتعلق باستيعابها معربة أو دخيلة. إن هذين المظهرين اللغويين قد اعتبرا عموماً خطراً كثيراً ما رفض رفضاً باتاً، بالرغم مما لهما من فائدة تتمثل في سد ثغرات لغوية وفي إثراء اللغة بمفاهيم جديدة، كثيراً ما قوبلت بتحفظ لغوي قد قابلها بحلول منقوصة ومضطربة. ولقد رأينا من المفيد في هذا الصدد أن نركز على السوابق واللواحق التي أقرها المجمع لنؤكد على ما لها من حدود، ولنبرز السوابق واللواحق الواردة في مصطلحات المجمع بدون قرار رسمي، وذلك للتدليل على التداخل المستبد بمختلف مقاربات المجمع في هذا الميدان، وللحكم في شأن قيمة الطرق المعتمدة.

إن القرار الداعي إلى اعتماد أربع سوابق: (Hypo, Hyper, an, a) في فترة

ثلاثين سنة، يفيد أن المجمع قد تهاون بالموضوع[1] وبالمشاكل الناجمة عن السوابق. ولقد لاحظنا أن السوابق الأربع المقررة لم تكن حلولاً مثلى لمجابهة المشاكل الموضوعة، لأنها لا تستقر على حال من الاضطراب. فلقد كان من المفروض أن تزودنا السابقة (a) المترجمة بلا، بكلمات عربية[2] مثل:

لا قدمي : Apodal

لا مشيجي : Apogamie

لا جرثومي : Aposporie

1 - 2 إلا أننا نعجب من وجود مصطلحات وضعها المجمع متكونة من نصفين، عربي ولاتيني، مما يخرق القواعد المقررة، ومن ذلك مصطلح **لا أستجمية**، تعبيراً عن (Astigmatisme) **ولا مكروني** لـ[3]: (Amicron)، حيث أن «لا» تفقد معنى النفي لتصبح سابقة ثابتة. ولقد طرأ على قرار المجمع في هذا الصدد اضطراب آخر، من ذلك أن (a) كثيراً ما تترجم بـ: **عدم** التي خصصت مبدئياً للتعبير عن (an) و (in) اللتين كثيراً ما ترجمتا بما يدعى بالذوق العربي. إلا أن هذا الذوق، الذي يعتبر مشكلة في حد ذاتها، يشهد في الحقيقة على الصعوبات التي يواجهها المجمع في هذا الميدان. فنجد مثلاً: عديم الأوراق، الطويلة للتعبير عن: (Afoliate)[4]. أما **وهني**، فهو مصطلح غير دقيق لأنه يعبر عن (Adynamique) و(Psychoaesthenique)[5].

ويمكن أن نبدي نفس الملاحظات في شأن السابقة (an) في الأمثلة التالية[6]:

لا وقاية : Anaphylaxie

لا تكسيني : Anatoxine

(1) مجموعة القرارات ص 70 - 73 ونضيف إلى تلك السوابق (Magalo, Mega, Macro) التي سنراها فيما يلي من القضايا المطروحة بهذا الفصل.

(2) نفس المصدر ص 566 - 5678.

(3) نفس المصدر ص 136، 263، 559.

(4) نفس المصدر ص 556.

(5) نفس المصدر ص 282.

(6) نفس المصدر ص 383، 562.

لا محوري : Anaxial

وذلك شأن جفور الذي يعبر عن (anaphrodisie)، ومنعكس أو مقلوب للتعبير عن (anatrope)[7].

أما السابقة (Hyper) فيعبر عنها **بفرط** مثلما تشهد بذلك الألفاظ التالية[8]:

فرط الوظيفة : Hyperfonction

فرط العَرَق : Hyperidrose

فرط التوتُّر : Hypertension

إلا أن ذلك لم يسلم من الاضطراب، لأن المجمع قد قرر أن يعبر عنها بصيغة **تفعال**[9]، مثل تنشاط تعبيراً عن (Hyperactivité)، وتحماض تعبيراً عن (Hyperacidité)، وإن كان المجمع قد استعاض عن كل ما سبق بالترجمة المخصصة مثلما تشهد بذلك الألفاظ التالية[10]:

تضخم: (Hypertrophie)، الطرح (طول البصر)[11] (Hypermetropie) ونجد أحياناً ألفاظاً هجينة مثل فرط الأنسولونية[12] تعبيراً عن (Hyperinsulinisme).

ولقد اقترح مصطفى الشهابي[13] على المجمع الذي قبل[14]، الاقتصار على ترجمة تلك المصطلحات. إلا أن ذلك لم يوفر حلولاً مرضية. لأن ترجمة (Hypertrophie) بتضخم مثلاً، لا تعبر تعبيراً وفياً عن مقابلتها الأوربية.

1 - 3 وبقرار من المجمع، اتفق على التعبير عن السابقة (Hypo) **بهبط** ولقد

(7) نفس المصدر ص 271، 562.

(8) نفس المصدر ص 341.

(9) رمسيس جرجس، بحوث (1961 - 62) ص 302، حيث يعبر عن (Hypercholia) بتمداد، و (Hyperalgia) بتوجاع، و(Hypochromatisme) بتهذاب.

(10) مجموعة المصطلحات 341/1، 371.

(11) نفس المصدر ص 341، 374.

(12) نفس المصدر ص 374.

(13) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 89.

(14) مجموعة القرارات ص 69 - 80.

لاحظنا في هذا الصدد أن مصطلحات المجمع، قد استعاضت عنها بـ: **نقص** مثلما تشهد بذلك[15]:

نقص الإحساس: (Hypoasthenie) ، نقص الوظيفة :(Hypofonction)
نقص الكلوريدية: (Hypochlorydrie)، نقص الدراقية: (Hypothyroidisme)

والملاحظ أن المجمع كان يعبر أحياناً عن السابقة **(Hypo)** بـ: أقل في أقل أزموزية مقابلاً لـ (Hypotonique)[16]. ولقد عبر عنها مترجمون آخرون بـ: **تحت**[17]. وذلك من شأنه أن يفتح الباب واسعاً للتشويش والمترادفات والاضطراب.

إن هذه الأمثلة التطبيقية مهمة للغاية لأنها تشهد بالالتباس المستبد بقواعد المجمع الموضوعة للتعبير عن السوابق. وذلك شأن السابقة ـ لا ـ التي ستستعمل، فيما يلي، للدلالة على السابقة الأوربية (In)[18].

الاستعمال العربي يستوعب النحت: السوابق.

إن المجمع في إقراره هذه المقابلات، لم يخصص كل واحدة منها تخصيصاً مطلقاً. إن هذه الهانة تعد ثانوية، مقارنة بالقواعد القليلة الموضوعة لترجمة سوابق متعددة ومستبدة بالمصطلحات المعروضة على المجمع. **فالقطيعة تبدو كبيرة، إن اعتبرنا أن المجمع قد عالج، فضلاً عن السوابق الأربعة المقررة، ما يزيد عن اثنتين وثلاثين سابقة، لم ير فائدة في النظر في شأنها ووضع قواعد لها.** فهل هذا يعني أن المجمع قد اعترف بعدم صلاحية ما وضعه من قواعد نظرية سابقة؟ إن ظاهرة السوابق الأوربية قد تغلبت على المداولات الأكاديمة وعلى مصطلحات المجمع المقررة، وفرضت حلولاً متنوعة تستحق أن نحللها. فكيف تظهر لنا؟

3 - 4 نلاحظ أن أغلبها قد ترجم ترجمة تستوجب منّا **النظر** فيها الواحدة بعد الأخرى، لأنَّ المعربات منها مثلاً قليلة. أما المترجمة منها فإنها كثيراً ما تجاوزت القواعد المقعدة، واعتمدت مرونة العربية للتعبير عن تلك السوابق. ولذلك جاءت الترجمات

---

(15) مجموعة المصطلحات 301/1.

(16) نفس المصدر ص 177.

(17) Vincent Monteil, l'arabe moderne P. 136.

(18) انظر حاشية 30 من هذا الفصل.

متخالفة، متحررة من القواعد المتحجرة التي فرضها المجمعيون الأوائل من الأدباء ومن ذوي اللغة الواحدة. والملاحظ أن هذه الترجمات العربية التي أدمجت في صلب اللغة، جاءت في شكل ترجمات منسوخة، غير وافية بالغرض أحياناً، ومتجاوزة للسوابق الأربع المقررة.

إن السوابق التي استقريناها من مصطلحات المجمع، تنتسب في جلها إلى ما يدعى بالعلوم الصحيحة التي تكثر فيها تلك السوابق. ولقد اخترناها ورتبناها حسب تسلسلها الألفبائي الأوربي. فمن ذلك:

Auto: وهي قليلة في مصطلحات المجمع. ولقد عبر عنها بـ: **ذاتي في تأكسد ذاتي** مقابلاً لـ: (auto - Oxydation)[19].

Bi: ترجمت بـ: **ثاني** لا سيما في الكيميا. إلا أنها ترجمت بمقابلات متنوعة أخرى[20]. **فمن ذلك**:

(Bioxyde): ثاني أكسيد، (Binominal): ذات الحدين، (Bisection): تنصيف، (Bisecteur): منصف.

Co: مقابلها الغالب هو **مشترك** أو كلمة من مشتقاتها التي تأتي بمترادفات عدة[21]:

(Copossession): حيّازة مشتركة، (Coproprietaire): شريك في الملك، مشتاع، المالك على الشياع.

وتسقط أحياناً السابقة مثلما هو الشأن في مصطلح (Triangles coaxiaux) المترجمة بـ: مثلثان متحدا المحور[22]. وذلك شأن المصطلح (Triangles Copolaires) المترجمة بـ: مثلثان متحدا القطب[23].

---

(19) مجموعة المصطلحات 162/1.

(20) نفس المصدر ص 163، 190.

(21) نفس المصدر ص 16.

(22) نفس المصدر ص 195.

(23) نفس المصدر ص 200.

3 - 5 أما السابقة **Con** التي عرضت على المجمع، فلقد اقترح رمسيس جرجس ترجمتها بصيغة: **مُفَاعلة** كما هو الشأن في مصطلح مُوَاجهة تعبيراً عن (Confrontation). إلا أن المجمع لم يأخذ بهذا المقترح[24].

Crypto: تبدو صعبة الترجمة. فلقد اقتصر على تعريبها أو التعبير عنها بمادة **خفي**، فمن ذلك:

(Cryptococcosis): كربتوكوكوزي[25]، (Cryptococcus): كريبتوكوكوس، وخفاء الخصية تعبيراً عن (Cryptorachidisme)[26] ولقد عبر عنها مترجمون آخرون بـ: **لا** و**خافية**. فمن ذلك:

نباتات لا زهرية أو خافيات الألقاب لـ: (Cryptogame).

Dé: يعبر عنها غالباً بـ: **نزع كما في**[27]:

(Déactiver): أحمض، (Deactivation): إحماض، (Déamination): نزع الأمين، (Debromination): نزع البروم، (Dehydrogenation): نزع الأدروجين.

إلا أن هذه السابقة كثيراً ما تترجم بترجمات عدة تعبيراً عن كلمة واحدة مثل (Decomposition) فهي تترجم بـ: تحلل، وتحليل، وانحلال[28]، والصواب أن تحليل تقابل (Analyse). ويمكن أن نعبر عن (Decomposition) بفعل من أفعال المطاوعة وإن كان المجمع قد عبر عن (Dé) هذه بمقابل غير مثل غير مسلح **مقابلاً** لـ (Désarmé).

In: كثيراً ما يعبر عنها بـ: **عدم** للتفريق بينها و**لا** المخصصة عموماً للسابقتين (a) أو (an). ولقد عبر عنها بترجمات عربية طويلة[29]:

---

(24) بحوث (1961 - 1962) ص 301.

(25) مجموعة المصطلحات 289/1.

(26) نفس المصدر.

(27) مجموعة المصطلحات 169/1.

(28) نفس المصدر.

(29) نفس المصدر ص 28.

عدم قابلية التصرف: Inalienabilité

عدم قابلية الحراسة: Inéquestrabilité

والملاحظ أنه قد عبر عن هذه السابقة بـ ـ لا ـ بصفة عامة[30]:

لا يعـــد : Incommensurable

معادلات لا متّفقة : Inconsistentes

لا نهائـــي : Infini

لا نهائي الصغر : Infinitesimal

ولقد استعملت ـ عدم ـ للتعبير عن سوابق أخرى مثل (Non) في: (Non - engagement)؛ و (me) في (Mecontentement) و (Asy) في (Assymétrie)، و **(Dé)** في (Désaccord) إلخ[31]...

ويعبر عنها أحياناً بكلمة واحدة عربية[32]، من ذلك:

إعصـار: Insolvabilité

قصـــور: Imcompetence, Insuffisance

مناعــة : Immunité

4 - 1 Infra: المصطلح المجمعي الوحيد الواردة فيه هو (Infra - rouge) الذي عبر عنه بـ: تحت الأحمر[33] وكذلك تَحَمُّر. ولقد عبر عنها كذلك بـ: **دون**، باقتراح من المجمعي التونسي حسن حسني عبد الوهاب في دورات المجمع الأولى[34].

Inter: ترد هذه السابقة في مصطلحات المجمع الذي عبر عنها بـ: **بين**. ومن ذلك[35]:

---

(30) نفس المصدر ص 215 - 216.

(31) Vincent Monteil, l'arabe moderne P. 141.

(32) مجموعة المصطلحات 28/1، 341، 386.

(33) نفس المصدر ص 142.

(34) رشاد الحمزاوي: مشاكل، حوليات الجامعة التونسية 6/(195) ص 32.

(35) مجموعة المصطلحات 302/1.

اللفافة بين العمودين : Fascia intercollonaire

مضيف وسيط : Hote intermédiaire

لكننا نجد الحاجز الأذيني مقابلاً لـ: (Septum inter - auculaire)[36].

Iso: يعبر عنها بـ: **متوسط**[37]. إن اطرادها في مصطلحات المجمع كان يستوجب إقرارها رسمياً باعتبار المصطلحات التالية:

متوسط النفاذ : isodiabatique

تساوي درجات الحرارة: isogeothermal

متوسط الأجزاء : isomerique

إلا أنا نجدها مترجمة بألفاظ أخرى كما في[38]:

متكامل: (isobare)، متماكن: (isotope)، موحد الخواص: (isotropique).

Kata: ترد بقلة في مصطلحات المجمع وهي غالباً ما تترجم. فمن ذلك: الانتقاض: (katabolisme).

Litho: تستعمل في المصطلحات المخصصة للطباعة. فيعبر عنها بـ: **حجر** فمن ذلك[39]:

مرقم الحجر : Litho - chalk

الرسم الحجري : Litho - drawing

الطباعة على الحجر: Lithographie

4 - 2 Lympho: عربت وتأتي مضافاً أو وصفاً، فمن ذلك[40]:

تكثّر اللمفيات : Lymphocytose

أوديما لمفية : Lymphodema

سركوما لمفية : Lymphosarcome

(36) نفس المصدر.

(37) نفس المصدر ص 143 - 144.

(38) نفس المصدر.

(39) نفس المصدر ص 573 - 574.

(40) نفس المصدر ص 304.

(Macro, mega, megalo) : لا ترد كثيراً في مصطلحات المجمع، وإن كان قد اتخذ في شأنها قرار/للتعبير عنها بالمصدر الصناعي كما هو الشأن في[41]:

قلبمية : Macrocardia

قرنمية : Megacaecum

كبدمية : Megalohepatia

Meta: اقتصر المجمع على ترجمتها في غالب الأحيان بـ[42]:

إبصار محيل : Metamorphose

توالـــي : Metaza

انتقالـــي : Metastatique

أيـــض : Metabolisme

مؤخر الصدر : Metathorax

شبه مستقر : Metastable

Micro: يعبر عنها غالباً بـ: **صغير**[43]، فمن ذلك:

جمجمة صغيرة: Crane microcephalique

مشيج صغير : Microgaméte

إلا أننا نجد أيضاً «مجهر» ترجمة لـ (Microscope) وحيي لـ: (Microbe)[44].

Mono: يعبر عنها بـ: **فرد** أو مرادفه **واحد** كما تدل على ذلك المصطلحات التالية[45]:

خلية أحادية النواة : Cellule mono - nucleaire

التوحيد أو مذهب التوحيد: Monotheisme

ويجدر بنا أن نلحق بهذه السابقة سابقة أخرى وهي **Multi** الواردة بقلة والتي

(41) بحوث (1961 - 1962) ص 302.

(42) مجموعة المصطلحات 373/1، 359، 171/3.

(43) نفس المصدر 440/1، 539.

(44) نفس المصدر ص 539.

(45) نفس المصدر ص 345، 615.

عبر عنها بـ: ذات مثل ذات الحدود تعبيراً عن (multi - nomial)[46]. والملاحظ أن السابقة ذات غير مستقرة لأنها تستعمل مقابلاً لـ: (bi) وكذلك لـ: (auto).

4 - 3 Osteo: لا بد أن نشير إلى أن السابقة (Osteo) واردة بكثرة في مصطلحات المجمع[47]. فمن ذلك:

بنية العظم	:	Oesteoblast
نقيضة العظم	:	Oesteoclast
ورم عظمي	:	Ostema
التهاب عظمي نقي	:	Oesteomyclite

Pan: ترد بقلة. فلقد ترجمت (Pantheisme) بـ: مذهب/ وحدة الوجود[48] ويبدو من الممكن ترجمتها بـ: وحد مثل الوحدة الإسلامية والوحدة العربية اللتين يمكن أن تقابلا (Panislamisme) و(Panarabisme) والملاحظ أن هذه السابقة تستعمل في مقام السابقة (Co).

Para: يعبر عنها بـ: **نظير** مثلما تشهد بذلك المصطلحات التالية[49]:

عصيّة نظير القولوني أو بزيل برقولوني:	Paracolon bacillus
رجف العضلات أو المتناظر المتعدد:	Paramyclonus multiplex

أما (Parallélopipede) و(Parallélogramme) فلقد عبّر عنهما بـ: متوازي السطوح ومتوازي الأضلاع[50].

Per: يعبر عنها بـ: **فوق** مثلما يدل على ذلك حمض /أو/ فوق الكلور ترجمة لـ (Acide perchlorique) وكذلك الشأن بالنسبة لـ (Peroxyde) المعبر عنه بـ: بركسيد أو فوق أكسيد[51].

(46) نفس المصدر ص 222.
(47) نفس المصدر ص 346.
(48) نفس المصدر ص 616.
(49) نفس المصدر ص 312 - 313.
(50) نفس المصدر ص 225.
(51) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 105، مجموعة المصطلحات 15/2.

4 - 4 Poly ترد بكثرة في مصطلحات المجمع. إلا أنه لم يوضع لها مقابل ثابت لا سيما في المصطلحات الدالة على الأمراض، فهي تترجم أحياناً[52]:

عُطَاس أو سُحَاف: (Polydisie)، نَهَم: (Polyphagie).

خلايا بدون مُشَاكِلات النوى: Leucocytes polymorphonucléaires

ويحصل أحياناً ترجمتها بـ: **عدد** أو **متعدد** كما يلي[53]:

لقاحات متعددة النوع	:	Vaccins polyvalents
متعدد كبريت السوديوم	:	Sodium polysulphide
كحول متعدد الأدركسيد	:	Alcool polyphydrique
متعدد الشكل	:	Polyphormique

ولقد عبر عنها مجمعيون وعلميون عرب آخرون بكلمة: **كثير** كما جاء ذلك في كثير الحدود تعبيراً عن (Polynome)[54].

Post: لم نجد لها أثراً في مصطلحات المجمع، إلا أن بعض المترجمين يعبرون عنها بـ: **غب** أو **غبّا** أي بعد مثل غبجليدي وغبمدرسي تعبيراً عن (Post - glaciaire) و (Post - scolaire)[55].

Pré: فهي واردة كذلك في مصطلحات المجمع، فكلمة (Prédestination) ترجمت بكلمة القدر[56] إلا أن كثيراً من المترجمين قد وضعوا لها مقابلاً وهو **قب** أي من قبل فيقولون: قبتاريخي وقبمنطقي[57] تعبيراً عن (Préhistorique). و (Pré - Logique).

Proto: يعبر عنها بالترجمة أو بالتعريف تماماً مثل (Protoplasme) الذي يترجم بـ: جِبْلة وبروتوبلزم[58]. إلا أن بعض المجمعيين يعبرون عنها بـ: **أوّل** مثل أول

---

(52) مجموعة المصطلحات 316/1، 348، 388.

(53) نفس المصدر 631/1، 16/2.

(54) V. Monteil, L'arabe moderne p 137

(55) نفس المصدر.

(56) مجموعة المصطلحات ص 617.

(57) V. Monteil, L'arabe moderne p 137.

(58) مجموعة المصطلحات 349/1.

أكسيد الحديد[59]. والملاحظ أن أول هذه تعبر أيضاً عن (Mono) مثل أول كبريت السديوم مقابلاً لـ (Monosulfure de sodium)[60].

Pseudo: مطردة في مصطلحات المجمع وكثيراً ما يعبر عنها بـ: **كاذب** وقليلاً بـ: **صوري** في الأمثلة التالية[61]:

شركة تعاون صورية	:	Pseudo - mutuelle
غرواني كاذب	:	Pseudo - coloide
خنوثة كاذبة	:	Pseudohermaphrodisme
شَوَى كاذب	:	Pseudopodie

4 - 5 Ré: لا يعبر عنها بمصطلح دقيق وإن كانت تترجم بـ: **ثانية** دون أن يكون ذلك مطردًا. فمن ذلك[62]:

تثنية التأمين	:	Réassurance
مُثَنِّى التأمين	:	Réassuré
مثني التأمين	:	Réassureur

إن مفهوم السابقة (Ré) يجهل جهلاً تاماً في بعض الأحيان ويعبر عنها بمعنى الرجوع والرد كما في:

كمبيالات الرجوع	:	Reassurance
رد الاعتبار أو التأهيل	:	Rehabilitation

Retro: يقابلها بالعربية **خلف** كما في[63]:

خلف المقلة	:	Retrobulbaire
خلف الغضروف	:	Retrotarsus

(59) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 104.

(60) نفس المصدر.

(61) مجموعة المصطلحات 90/1؛ 316 - 317؛ 543.

(62) نفس المصدر 90 - 91؛ 318.

(63) نفس المصدر. والملاحظ أن كلمة التأهيل (Reeducation) تفيد كذلك تأهيل عضو من أعضاء الجسم المكسور أو المعطوب.

Sous: إن هذه السابقة لم تحظ أولاً بالعناية في المجمع، إلا أن مصطفى الشهابي يفيدنا أنه اقترح استعمالها في مصطلحات لها صلة بالنبات والحيوان والمعادن. ولقد وافق المجمع على ذلك بدورة أول يناير 1959[64]. فكثيراً ما يعبر عنها بالتصغير. ويجدر أن نلاحظ أن مقابلها الأول في الحقوق هو: **من الباطن** مثلما هو الشأن في[65]:

مقاول من الباطن	:	Sous - entrepreneur, sous traitant
أجار من الباطن	:	Sous - location
مستجير من الباطن	:	Sous - preneur

إلا أن (Sous - scripteur) قد عبّر عنها بطالب التأمين ويمكن ترجمتها بكلمة واحدة. فمصطلح **كفيل** يعبر عن (Sous - garant) و(Sous - caution).

أما التصغير الذي يعبر عن (Sub) الإنجليزية و(Sous) بالفرنسية فهو وارد في المصطلحات التالية[66]:

شعيب	:	Sous classe
فصيلة	:	Sous famille
جنيس	:	Sous genre
عويلم	:	Sous royaume

5 - 1 Sub: يعبر عنها بـ: **تحت** أو **دون** اللذين خصصا للتعبير أيضاً عن **Infra**. وهذه السابقة مستعملة في الرياضيات والطب[67].

تحت العمودي	:	Subnormal
تحت المماس	:	Subtangent
التهاب دون الحد	:	Inflation subaigue
مجرى تحت المحفظة	:	Sinus subcapsulaire

(64) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 100.

(65) مجموعة المصطلحات 43/1.

(66) نفس المصدر ص 546، 203/2.

(67) نفس المصدر 242/1، 353.

Super 2 - 5: لا يوجد لها مقابل ثابت مثلما تشهد بذلك الأمثلة التالية[68]:

تراكب في الأشكال	:	Superposition
خارق للطبيعة	:	Supernaturalisme
لقح على لقح	:	Superfecondation
حمل على حمل	:	Superfoetation

Supra: يعبر عنها بـ: فوق التي سبق أن خصصت لـ: **(Per)** فهي واردة في مصطلحين[69]:

شق المثاني فوق العانة	:	Cystotomie suprapubique
شق عن الخصي فوق العانة	:	Lithotomie suprapubique

Syn: يعبر عنها بمصطلحات مختلفة ومتنوعة بحسب الحالات مما تشهد به الأمثلة التالية[70]:

اقتران	:	Syngamie
تأخير النبر	:	Syncoptation
انحاء تساوقي	:	Corbure synclastique
جرتنة تحركية	:	Granitisation syntectonique

ويعبر عنها أحياناً بصيغة مُتَفاعِل مثلما تشهد بذلك الأمثلة السابقة ويؤيد ذلك ترجمة (Synchrone) بـ: متزامن[71]، وهذه أول مناسبة تطبق فيها، بدون شعور واضح، اقتراحات رمسيس جرجس الداعية إلى ترجمة السوابق (-Com-, con, sym) بصيغ صرفية لا سيما صيغة مُفَاعَلَة[72].

Trans: لم تعتمد في شأن هذه السابقة قاعدة مضبوطة ودقيقة وتشهد بذلك الأمثلة التالية[73]:

---

(68) نفس المصدر.

(69) نفس المصدر 121/2.

(70) نفس المصدر 574/1، 633، 43/2، 121.

(71) نفس المصدر 263/1.

(72) بحوث (1961 - 62) ص 301.

(73) نفس المصدر ص 93، 355، 379، 89/4.

مُسَافَنَة	:	Transbordement
صلق الدم	:	Transfusion
ازدراع أو افصال، استحالة	:	Transmutation

Thermo: نلاحظ أن هذه السابقة تعبر عن كلمة تعتمد على مفهوم **الحرارة**، مع التأكيد على السابقة مقارنة باللاحقة الواردة فيها أيضاً، فمن ذلك(74):

يتأثر بالحرارة	:	Thermolabile
بكتيريا مستحرة	:	Thermophilique (bactérie)
يتحمل الحرارة	:	Thermostable

5 - 3 Tri: يعبر عنها بـ: **ثالث** أو **مثلث** في المصطلحات التالية(75):

مثلث	:	Triangle
مثلث المثاني	:	Trigone de la vessie
توائم ثلاثة	:	Triplets
تثليت	:	Trisection

ويترجم مصطفى الشهابي (Trisulfure de sodium) بـ: **ثالث** كبريت الصوديوم.

Ultra: قليلاً ما تترجم بسابقة **فوق** المستعملة سابقاً للتعبير عن (Per) و (Super). وكثيراً ما تسقط السابقة وتخضع ترجمتها إلى السياق فمن ذلك(76):

فوق البنفسجي	:	Ultra - violet
فحص مجهري	:	Examen ultra - microscopique
أزرق لازوردي	:	Bleu Ultra mauve
الصخور الزائدة القاعدية	:	Roches Ultra - basiques

---

(74) نفس المصدر 389/1.

(75) نفس المصدر 246/1، 44/2، 115/3.

(76) نفس المصدر 321/1، 415، 589، 78/2.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ترجمة السابقة **Under** الإنجليزية التي عبّر عنها بطرق فيها نظر، فلقد ترجمت:

(Under ground water table) بـ: مستوى المياه الجوفية و: (Undergrowth) بـ: الجَحَن[77].

Uni: لم يوضع لها مقابل معين مثلما تشهد به الأمثلة التالية[78]:

حركة منتظمة	:	Motion uniforme
سرعة منتظمة	:	Velocité uniforme

5 - 4 Vaso: عبّر هنا بـ: **وعاء، وعائي** في الأمثلة التالية[79]:

تقبض أو انقباض وعائـي	:	Vaso - constriction
توسع وعائي	:	Vaso - dilatation
تقلص وعائي	:	Vaso - spasme

وبهذه الكاسعة (Vaso) نكون قد استقرأنا جميع السوابق (الصدور) الواردة في مصطلحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فهل هذا يعني أن المجمع قد حقق عملاً مفيداً وإيجابياً؟ إن عدد السوابق الوافر المعتمد، يفيد بأن المجمع قد سعى إلى اقتراح حلول عملية لقضية السوابق (الصدور) متجاوزاً بذلك قراراته الرسمية. ولم يبق إلا أن نستقرىء الثغرات المتبقية في هذا الميدان، إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العدد الوافر من السوابق التي لم تعالج، والتي نجدها مستعملة في النصوص العربية الحديثة[80]، كما يجب على مجمعنا أن يتصور حلاً لبعض الاضطرابات الطارئة على استعمال كثير من السوابق الواردة في مصطلحاته. وذلك ما يدعو أولاً إلى إقرار قواعد جديدة ودقيقة، انطلاقاً من الاستعمال، تتعلق بسوابق مطردة تستحق التأكيد عليها وإقرارها رسمياً. وعلى هذا الأساس يجب أيضاً اعتماد نظام يتحكم في استعمال

---

(77) نفس المصدر 355/1، 415.

(78) نفس المصدر ص 246.

(79) نفس المصدر ص 322.

(80) Vincent Monteil, L'arabe moderne p. 136 - 142، محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة... ص 101 - 116 حيث يعرض لأهم المقابلات العربية الحديثة للصدور والكواسع الأوربية.

سوابق أخرى، استبد بها الاضطراب والترجمة الحرفية والجمل الطويلة، مما يوهم أن العربية غير قادرة على مواجهة قضايا سوابق مفردات اللغات الأوربية.

الاستعمال العربي - يستوعب النحت: اللواحق:

فهل يعني هذا أننا سنواجه نفس المشاكل فيما يتعلق باللواحق (الكواسع)؟ الملاحظ أننا وجدنا من القضايا والمشاكل في شأنها، ما لا يختلف كثيراً عما جاء منها في مستوى السوابق. ولقد بدا لنا أن المجمع قد اعتنى خاصة باللواحق أكثر من اعتنائه بالسوابق، لأنه أقر رسمياً تسعاً منها[81]، فما هو سبب هذه العناية؟ يعود ذلك إلى حاجة المجمع إلى التعبير عن أسماء الآلة والمواد الكيميائية التي لها مشاكل مميزة، سنستعرضها فيما يلي لا سيما في مستوى اللواحق التسع التي ستفيدنا في هذا الشأن.

5 - 5 Able: يعبر عنها حسب قرار المجمع بالفعل المبني للمجهول، فلقد ترجمت كلمتا (Fondable) و (Mangeable) بـ: **يذاب** و **يؤكل**. إلا أن الأمثلة الواردة في مصطلحات المجمع لا تؤيد دائماً ذلك، لأننا لاحظنا أن أغلب المصطلحات المنتهية بـ (Able) قد ترجمت بطرق وبصيغ مختلفة. فلقد ترجمت كلمة (Détéctable) بـ: ما **يكشف**، **يستكشف**، **يستبان** وتترجم اللاحقة أحياناً بـ: **قابل لـ**. أو **غير قابل لـ**. وهي عبارة طويلة للتعبير عن لاحقة أوروبية، فمن ذلك[82]:

دين غير **قابل** للحجر	:	Insaisissable (dette)
دين غير قابل للحوالة	:	Inacessible (dette)

ولقد كانت هذه اللاحقة موضوع ترجمات متضاربة مما يشهد بنسبية قرار المجمع في شأنها. ويتنوع ذلك التضارب بحسب المترجمين، ولذلك دعا مصطفى الشهابي إلى اعتماد صيغة المبني للمجهول والمضارع للأفعال المتعدية والمضارع المعلوم للأفعال اللازمة. فيقوم الأول مقام اسم الفاعل أو المفعول كما يشهد بذلك المثالان التاليان[83]:

---

(81) مجموعة القرارات ص 69 - 79، مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 76 - 77، 164.

(82) مجلة مجمع القاهرة 89/5 - 90، مجموعة المصطلحات 19/1، 25.

(83) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 76 - 77.

يُعمل	:	Faisable
يُحبّ	:	Aimable
يدوم	:	Durable
يتبدل أو يُبدل	:	Variable

لكن المصطلحات المنحوتة الأوربية لا تخضع دائماً إلى صيغة أو صيغتين عربيتين(84). فيمكن التعبير عنها بأفعال مجردة أو مزيدة مثلما رأينا سابقاً، كما يمكن أن يعبر عنها باسم الفاعل المشتق من مختلف الصيغ، فلقد استعمل المجمع: **ماء شارب**(85) للتعبير عن (Eau potable) مما ينافي قراره ويقر حدوده، فلقد ورد مثلاً (86).

جائز	:	Acceptable Valable,
مُشَرَّف	:	Honorable
لا مُتَناه	:	Interminable
مُحْسِن	:	Charitable

ولقد استعمل كذلك اسم المفعول(87):

مسؤول	:	Responsable
معقول	:	Raisonnable

وتستعمل صيغة فاعول لا سيما في الكيمياء(88) وقد استعملها كثيراً الكيميائي السوري الكواكبي:

خلول	:	Dialysable
خثور	:	Coagulable

(84) Vincent Monteil, L'Arabe Moderne p 146 - 15

حيث نجد مختلف الطرق التي اعتمدها الأدباء العرب المعاصرون للتعبير عن (Able) و (Ible).

(85) مجموعة المصطلحات 413/1.

(86) Vincent Monteil, L'Arabe Moderne, p 150

(87) نفس المصدر.

(88) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 107.

خمور	:	Fermentable
حروق	:	Inflammable

ولقد اعتمدت ترجمات مختلفة في مصطلحات المجمع فيما يخص (Able) فمن ذلك[89]:

دين حملي	:	Portable (dette)
دين طلبي	:	Querable (dette)

إن هذه الصيغ لا تعتمد على اطراد واضح يستحق أن نقره للتعبير عن (Able) التي ترجمت حسب الأذواق المختلفة. فلا يمكن أن نبدي في شأنها برأي واضح إلا بعد دراسة احصائية في الميادين المطبقة فيها، والملاحظ أن أفعل التفضيل وارد كذلك للتعبير عن (Able). فمن ذلك:

أحبّ: (Agréable, Préférable)[90] وإن كان استعماله قليل لا يستحق التقعيد.

6 - 1 Gêne: وهي السابقة الثانية المقررة بالمجمع وبحسب الترتيب الألفبائي. ولقد عبر عنها بـ: **مولّدة** رغم قلتها في مصطلحات المجمع الذي احتج لها بمثالين فقط لتبرير قراره في شأنها، من ذلك:

مولّد المضاد	:	Antigene
مولدة المرسب	:	Precipitogene[91]

أما مصطفى الشهابي فهو يعبر عن (Patogene) بمولد المرض ويرتبه في آخر قائمة اللواحق المستعملة في العربية ويؤكد على قلة استعماله[92].

Graphie: عبر عنها بصيغة **مِفْعَلة** مثلما هو الشأن في المصطلحات التالية[93]:

(89) مجموعة المصطلحات 19/1.

(90) Vincent Monteil, L'Arabe Moderne p 151

(91) مجموعة القرارات ص 76، مجموعة المصطلحات 149/3.

(92) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 96.

(93) مجلة مجمع القاهرة 39/5.

مرسّة	:	Acrographe
منوأة	:	Météographe
مجرفة	:	Seismographe
مبرقة	:	Télégraphe

إلا أننا نلاحظ أن منحوتات كثيرة من هذا النوع قد عبّر عنها بالإضافة. فيكون جزؤها الأول متكوناً من «مرسمة» مثلما هو الشأن في مرسمة الضغط[94] للتعبير عن (Barographe). واستعمل اسم الفاعل واسم النسبة أحياناً في هذا الشأن من ذلك المشيرة الشمسية[95] لـ (Heliographe) التي ترجمت بعد ذلك بالمشماسة[96].

واستعملت صيغة **مِفْعال** في منساخ للتعبير عن (Pantographe)[97]. والحال أن هذه الصيغة قد خصصت فيما سيلي للتعبير عن اللاحقة (Scope). ولقد اقتصر في حالات أخرى على تعريب اللاحقة (Scope) كما هي. فلقد عبر عن آلة (Kimograph) بمماوج أو كيموغراف[98]. ولا بد أن نلاحظ أيضاً أن (Graphe) لم تترجم بتاتاً في مصطلح مقدّر العجلة للتعبير عن (Hodographe)[99].

وفي هذا المجال لا بد أن نعرض لقضية اللاحقة (Graphie) وترجمتها العربية. فلقد عبّر عنها بطرق مختلفة منها «**تصوير**». فقيل التصوير المجهري تعبيراً عن (Photomicrographie)[100]، والتصوير المشعّي تعبيراً عن (Radiographie) (ومشعة هـي Radiographie). ويعبر عنها كذلك بـ **رسم** من ذلك الرسم المسجدي تعبيراً عن (Stéréographie)[101]. فلم توضع قاعدة ثابتة لأن الترجمات تتغير بحسب مفهوم المصطلح المترجم. فيبدو أن المجمع وجد من العسير التمييز بين الخطاطة

---

(94) نفس المصدر.

(95) نفس المصدر.

(96) مجموعة المصطلحات 141/1.

(97) مجلة مجمع القاهرة 39/5.

(98) مجموعة المصطلحات 303/1.

(99) نفس المصدر ص 213.

(100) مجلة مجمع القاهرة 39/5.

(101) نفس المصدر.

لـ (Paléographie) والخط لـ (Caligraphie)، والكتابة لـ (Ecriture)[102] وترجمت اللاحقة في الجيولوجيا بـ: علم مثل علم البلور أو البلورية تعبيراً عن (Crystal - Lographie)، وعلم وصف الصخر تعبيراً عن (Pétrographie). ولم تستعمل كلمة علم في الجغرافيا القديمة تعبيراً عن (Palaéographie)[103].

6 - 2 في العلوم الأخرى لا سيما الرياضيات، عبّر عن اللاحقة المذكورة تعبيراً آخر، فلقد استعمل مصطلح الإنشاءات أو التكوينات البيانية تعبيراً عن (Les[104] constructions graphiques).

Forme: التعبير عنها وعن اللاحقتين (Like) الإنجليزية و(Oïde) يكون بـ: آني وبالتالي يعبر في العربية عن لواحق مختلفة بزائدة عربية واحدة، وتلك قضية في حد ذاتها لأن (Oïde) سيعبر عنها كذلك بـ: شبه. إن هذا الاختيار الذي نشأ عن مقترحات من رمسيس جرجس، قد زودنا بالمصطلحات التالية التي أتى البعض منها معرباً متبوعاً بـ: آني فمن ذلك[105]:

بسيلاني	:	Baciliforme
بكترياني	:	Bactériforme
مسمراني	:	Cuniforme
دسنتراني	:	Dysenteriforme
سيفاني	:	Ensiforme
قرمزاني	:	Scartaniforme

ونلاحظ أن إقرار هذه القاعدة بالمجمع لم يطبق تماماً في ما ورد من المصطلحات المجمعية. فلقد عبر عن (Ensiforme) بسيفاني، وعن (Cartilage[106] ensiforme). بغضروف حنجري ولنا من المصطلحات ما يفيد أن قرار المجمع لم

---

(102) مجلة مجمع القاهرة: 56/8.

(103) مجموعة المصطلحات 286/1، 272.

(104) نفس المصدر، 212.

(105) رمسيس جرجس، النسب، مجلة مجمع القاهرة 198/11.

(106) مجموعة المصطلحات 336/1.

يطبق، مما يفسر وجود ترجمات متضاربة حيث عبر عن اللاحقة المعنية بـ: **شكل**، فمن ذلك[107]:

جرسي الشكل: Campaniforme

حبلي الشكل: Restiforme

ووردت ترجمات أسقط منها مفهوم اللاحقة التي قام مقامها علامة جمع المؤنث السالم من ذلك[108]:

حماميات: Colombiformes

غواصيات: Colymiforme

غربالي: Cribriforme

وتعرب اللاحقة أحياناً كما في بروموفورم لـ (Bromoforme)[109].

6 - 3 Ium: قرر تعريبها باقتراح من مصطفى الشهابي[110] وتكتب - يوم - بالعربية ولا - يم - تجنباً للبس، ومن ذلك[111]:

بريـوم: Barium

برليـوم: Beryllium

كلسيـوم: Calcium

سريـوم: Cerium

هليـوم: Helium

لثيـوم: Lethium

إن القرار الداعي إلى تعريبها قد جنبنا الاضطراب والبلبلة.

Like: من الفروض أن يعبر عنها بـ: آني كما سبق ذكره، وهو كاسعة إنجليزية

---

(107) نفس المصدر ص 154/3.

(108) مجموعة المصطلحات 152/3 - 153، 155.

(109) نفس المصدر ص 124.

(110) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 164 - 165.

(111) مجموعة المصطلحات 162/1 - 163، 165، 179.

نجدها في المصطلحات التالية[112]:

نشوانـــي : Starch like ou amyloïde

غروانـــي : Glue like ou colloïde

سيفانـــي : Sword like ou ensiforme (xiphoïde)

إن هذه اللاحقة الإنجليزية قليلة النوع لأن أغلب اللـواحق سواء الفرنسية منها أو الإنجليزية، من أصل لاتيني.

Mètre: من أول اللواحق التي أخذ فيها المجمع قراراً مفاده التعبير عنها بصيغة **مِفْعال** للدلالة على اسم الآلة، فمن ذلك[113]:

ميقـــات : Choronomètre

مـــدوار : Cyclamètre

مقـــوى : Dynamomètre

مشـــعّ : Radimètre

مكســـار : Refractamètre

مرقـــاب : Télémètre

إلا أن المجمع لم يحترم هذا القرار لأنه عبر عن اللاحقة بالإضافة، فـأتى لفظها الأول متكوناً من «مقياس»، فمن ذلك[114]:

مقياس الزوايا : Gionomètre

مقياس فُلْطِي : Volt - mètre

وتستعمل صيغة مفعل لنفس الغرض كما في: مضغط الغاز لـ (Manomètre). وفي هذا المستوى كثيراً ما تنكر المجمع لترجماته الأولى ليستعيض عنها بكلمات معربة محضة، فمن ذلك[115]:

(112) رمسيس جرجس، النسب، مجلة مجمع القاهرة 198/11.

(113) مجلة مجمع القاهرة 38/5 - 39.

(114) مجموعة المصطلحات 141/1 - 142.

(115) نفس المصدر، 136، 139، 140.

أمّيتـــر : Ammètre

بلوميتـــر: Balomètre

بروميتـــر: Baromètre

ديناموميتر: Dynamomètre

ولقد عبر عنها سابقاً بـ: المقياس الأمبيري أو مقياس الأمبيرات والمحرار الطيفي، والمضغط والمقوى إلخ. . .

6 - 4 أما اللاحقة **Metrie** القليلة الورود، فإنها لا تكون مشكلاً بعينه. فهي كثيراً ما تترجم بـ: **علم**. فترجمت (Geometrie) بالهندسة أو علم الهندسة، وإن كانت (Alcoolometrie) قد ترجمت بـ: تقدير الكحولات و (Thermometrie) بـ: قياس الحرارة(116).

Oïde: كانت موضوع ثلاثة قرارات مختلفة(117). فلقد اتفق على ترجمتها بـ: **شبه** أو بالزائدة **آني** وإن لم يميز بينهما. فمصطلحات المجمع تشتمل على شبه لترجمة (Oïde) من ذلك(118):

شبـــه غـرائـــي	:	Colloïde
شبـــه زهـــري	:	Epitheloïde
شبزال أو شبه الزلال	:	Albuminoïde
شقلي أو شبه قلواني	:	Alkaloïde

والملاحظ أن المثالين الأخيرين قد اعتمدا وسيلتي النحت والتعريب. وتوجد مصطلحات أخرى عبر عنها بـ: **آني**(119):

غـدّانـــي: Adenoïde

بلّـورانـــي: Crystalloïde

إن اختيار **آني** عائد لإيجازها الذي لا يجيز استعمالها باطراد. ولقد استعيض

(116) نفس المصدر، 159؛ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 945.

(117) مجموعة القرارات 77 - 79.

(118) نفس المصدر ص 77؛ مجموعة المصطلحات 158/1، 241، 10/2.

(119) مجموعة المصطلحات 279/1، 16/4.

عن آني وشبه بـ مصطلحات أخرى، من ذلك[120]:

مركز متوسّط : Centroide

الخصّاء : Mastoide

ملف لولبي : Selonoide

Scope: عبر عنها بصيغة مِفعال التي استعملت للتعبير عن (Graphe) على أن هذه الصيغة تبدو مواتية، فمن ذلك[121]:

مخيـــال: Epidiascope

ملصـــاف: Fluoroscope

مـــرواد: Ophtalmascope

ونجد الإضافة مستعملة بالتركيز على **مكشاف** في لفظها الأول للتعبير عن المصطلحات التالية[122]:

مكشاف الاستقطاب: Polariscope

مكشاف الحلــق: Pharyngoscope

6 - 5 ولقد لاحظنا في نهاية عرض اللواحق المقررة رسمياً بالمجمع، أنها قد سلمت من الاضطراب الذي لحق السوابق المقررة، لأن في العربية من الصيغ ما يسمح للتعبير عن لواحق المصطلحات الأوربية، لا سيما فيما يتعلق باسم الآلة. ولقد سعى بعض المجمعيين إلى إحياء بعض اللواحق العربية للتعبير عن اللواحق الأوربية، وذلك شأن الزائدة: **يت** في **عفريت** المقترحة للتعبير عن (Zoologiste) (Botaniste) **بنباتيت وحيوانيت**[123]، تجنباً للبس الوارد في كلمة **حيواني** أو في جملة كاملة: **عالم بعلم الحيوان**. إن هذا البحث عن الإيجاز باعتماد يت، وكأنها نسخ لـ (ite) الأوربية، قد حدا بالمجمع إلى اعتماد **آني** للتعبير عن اللواحق (like - forme - oïde). فيبدو أن الداعين إلى هذه المبادرة كانوا يطمعون، آستنباطاً أو

(120) نفس المصدر 149/1، 193، 400.

(121) مجلة مجمع القاهرة 37/5 - 38.

(122) نفس المصدر.

(123) أحمد عمار: المصطلحات الطبية ونهضة العربية بصوغها، مجلة مجمع القاهرة 421/8.

اصطلاحاً، إلى وضع نظام عربي للواحق لحل مشكلة اللواحق الأوربية. فلقد سبق للعربية أن سعت إلى ذلك، لتصبح القاعدة عامة بالقياس. إن هذه الطريقة التي لم يكتب لها النجاح رسمياً، اعتمدت في حالات كثيرة، لا سيما في مستوى اللواحق التي لم تكن موضوع مداولات رسمية في رحاب المجمع. وذلك ما يدل **على أن قرارات المجمع، وإن كانت ضرورية، فهي ليست كافية، لأن استعمالات عملية قد قامت مقامها وأدت معناها، مما يدلنا مرة أخرى على القطيعة القائمة بين القواعد المتفصحة، وما وفرته من قرارات رسمية، والحلول العملية الحية التي فرضها الاستعمال.**

ودليلنا على ذلك العدد المهم من اللواحق الواردة في مصطلحات المجمع، دون أن يوضع في شأنها قرار. فمن ذلك اللواحق التالية التي صنفناها ألفبائياً:

Acées (Aceae - ae): وهي مطردة في علم النبات وعبر عنها بـ: **فصيلة مضافة إلى اسم نسبة، فمن ذلك**[124]:

الفصيلـة السوسنيـة : Amaryllidaceae

الفصيلـة العليقيـة : Convolvulaceae

الفصيلـة الصليبيـة : Cruciferae

الفصيلة البقلية القرنية: Leguminosae

فإن كانت اللاحقة تترجم عادة بـ: **فصيلة**، فإن ذلك لا يطبق على الكلمة الملحقة بها التي تأتي غامضة ولا تعبر عن المصطلح الأوربي. فالشهابي يرى أن «القرنية» كاف للتعبير عن (Leguminosae)، أما (Convolvulaceae) فإنه يعبر عنها باللّفلفية دون سواها أي العليقية التي اقترحها المجمع[125].

7 - 1 إن مجمعنا لم يعتن كثيراً بميدان علم النبات والحيوان، ولا سيما بلواحقهما التي تعبر عن مفهومي **القبيلة والرتبة** المعبر عنهما بـ (ées) في (Jasminèes) أو القبيلة اليسمينية، وبـ: (inées) في (Santalinées) أو القبيلة السندلية[126]. ولقد أقر المجمع مصطلح **الرتبة** متبوعاً بالجمع المؤنث السالم للتعبير

(124) مجموعة المصطلحات: 1/439 - 449.

(125) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 132 - 133.

(126) نفس المصدر ص 101.

عن مصطلحات لها لواحق مختلفة، من ذلك[127]:

رتبة الحافريات : Ungulata

رتبة اللواحم : Carnivora

رتبة التمساحيات : Crocodila

رتبة الخيلان : Sironia

والملاحظ أن رتبة تأتي للتعبير عن اللاحقة (Forme) في[128]:

رتبة البجعيات : Pelicaniforme

رتبة الصقريات : Falconforme

رتبة العصفوريات : Passeriformes

والجدير بالعناية أن الجنس الذي تنتسب إليه النباتات والحيوانات لم يترجم إلى العربية، فيقال للأسد: هو من جنس (Felis) وللبجع: هو من جنس (Pelicanus) وللبرذون: هو من جنس (Equus).

Algie: اتفق المترجمون العرب على ترجمتها بـ: **ألم لاطرادها وثباتها، ولم ير المجمع ضرورة في اتخاذ قرار رسمي في شأنها. ويفسر هذا السهو، حسب رأينا، باطراد تلك الترجمة والإجماع عليها**، فضلاً عن أن اللاحقة (Algie) لا ترد كثيراً في مصطلحات **المجمع**، حيث يعبر عنها أحياناً بمصطلح **وجع**[129].

ألم الأذن	:	Otalgie
وجع المثانة أو المثن	:	Cystalgie
ألم عصبي	:	Neuralgie

Ase: يعبر عنها بطرق مختلفة مضطربة تدل على عدم قرارها في مصطلحات المجمع. فلقد عبر عن (Maltase) بـ: أنزيم سكر الشعير أو ملتاز[130]. فالترجمة

(127) مجموعة المصطلحات 1/491 - 494، 496، 505.

(128) نفس المصدر، 495 - 496.

(129) نفس المصدر ص 311، 334، 374.

(130) نفس المصدر ص 180.

الأولى هجينة، والترجمة الثانية تعريب يوهم بوجود زائدة عربية آز، إلا أننا نجد كذلك أن (Sucrase) قد عبر عنها بـ: مائز السكر أو آز السكر[131]، مما يدل على وجود طرق مختلفة في الترجمة متضاربة في أعمال المجمع.

7 - 2 Ose: لا تختلف كثيراً عن (Ase)، مما جعلنا نرتبها بعدها مباشرة. وهي كثيراً ما تترجم بـ: **أوز** فيوهم بها بوجود زائدة عربية لتأديتها، فلقد ترجمت (Maltose) بسكر الشعير أو الملتوز[132]. أما (Sucrose) فلقد ترجمت بسكر القصب (المستعملة كذلك للتعبير عن قصب السكر) وبسكروز[133].

Ate: كثيرة الاطراد في الكيمياء، ولقد سعى الشيخ أحمد الإسكندري إلى نقلها بمصطلح خاص إلى العربية[134]. أما المجمع فإنه قرر أن يعربها لأنها يسيرة الاستعمال في العربية، لشبهها بعلامة الجمع المؤنث السالم، فمن ذلك[135]:

ثـانــي بُــرات	:	Diborate (borax)
ثاني كُرُومات	:	Dichromate
أنتيمــونيـــات	:	Antimoniate
بُــورات الإتيــل	:	Borate d'etyle
هِـــدْرات	:	Hydrate
سِلفات أو كَبْريتات	:	Sulfate

إن الضرورة تستوجب تعريب هذه اللاحقة. فإن كان مصطفى الشهابي قد دعا إلى ترجمة بعض المصطلحات الكيميائية[136]، فإن ترجمة (Hydrate de sodium) بماءات الصوديوم، تفرض تعريبها أفضل من ترجمتها الهجينة السابقة، فضلاً عن أنها توهم بأن ماءات جمع مؤنث سالم.

Ectomie: إنها مطّردة في الجراحة، ولم يخصص لها المجمع قراراً رسمياً

(131) نفس المصدر ص 21/2.

(132) انظر الحاشية رقم 130 السابقة.

(133) انظر الحاشية رقم 131 من هذا الفصل.

(134) مجلة مجمع القاهرة 49/5 وما بعدها.

(135) مجموعة المصطلحات 176/1، 22/2، 12/4 - 13، 18، 21.

(136) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 105.

يدل على أهميتها. فهي تترجم إلى العربية بـ: **استئصال** مثلما تدل على ذلك المصطلحات التالية[137]:

استئصال اللوزة: Tonsillectomie

استئصال الطحال: Splanectomie

استئصال التوثة: Thymectomie

استئصال المفصل: Arthrectomie

استئصال الرحم: Hystrectomie

استئصال الحنجرة: Laryngectomie

7 - 3 Eux: (بالإنجليزية Ous): يعبر عنها بـ: أوز كذلك التي يمكن أن تشتبه بـ (Ose) التي سبق ذكرها.

إن الخلط بين اللاحقتين ناتج عن النطق الإنجليزي لـ (Ous) التي عربت، وإن كان المجمع قد سبق له أن أقر اعتماد النطق الفرنسي، لأنه أيسر وأحسن في هذا الميدان بالذات، وعند تعريب المصطلحات الأوربية[138]. ولقد وردت اللاحقة (Eux) (Ous) في المصطلحات التالية[139]:

حامض الكبريت: Acide silfureux

ذهبوز: Aureux (Aurous)

كلوريد النحاسوز: Chloride cuivreux

مركبات النحاسوز: Composés Cuivreux

فتبدو اللاحقة جزءاً عربياً، لا سيما بارتباطها بكلمة النحاس، وبالتالي يمكن تعريبها أو مؤالفتها كما هو الشأن في رتيني ورتنجي تعبيراً عن (Resineux). ويعبر عنها في سوريا بـ: **ي ويتي**[140] في:

حمض تحت الكلوري : Acide hypochloreux

---

(137) مجموعة المصطلحات 320/1، 86/2، 96، 104، 106.

(138) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 150ظ.

(139) مجموعة المصطلحات 22/2، 15/4، 17.

(140) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 105.

بلا ماء حمض الكبريتي : Anhydride sulfureux

ولقد لاحظنا أن (Eux) هذه لا تترجم أحياناً. فمن ذلك[141]:

لا مائي تعبيراً عن (Anhydreux)[141] ولا بلوري تعبيراً عن (Amporpheux) فيوهم أن النفي ـ لا ـ يَقوم مقام (Eux). وتلك في الحقيقة ترجمة للسابقتين (An) و (Am). وهذا يدل على القضايا المطروحة على العربية، لا سيما عند مواجهة كلمات تشتمل على صدور ولواحق، مما يؤول أحياناً إلى إسقاط واحدة منهما، وإلى كلمات متلاصقة وحوشية سنتعرض إليها فيما يلي.

Genie: إنها قليلة الاستعمال ويعبر عنها بـ: **علم مثل علم نشأة الأرض** تعبيراً عن (Géogénie) و (Cosmogenie)[142].

Ible: إن هذه اللاحقة كثيراً ما تقوم مقام (Able) ويعبر عنها بـ: **قابل لـ، وغير قابل لـ**، فمن ذلك[143]:

غير قابل للحوالة : Inaccessible (dette)

ويعبر عنها كذلك باسم الفاعل[144]:

حق خالي الأداء : Exigible (droit)

واقعة جائزة الاثبات : Admissible (fait)

كما يعبر عنها بمقولات نحوية[145] أخرى منها اسم الفاعل من صيغ مختلفة:

جـامــح : Irreprissible

مختـــرق : Combustible

مستحيـــل : Impossible

ممكـــن : Possible

مضحـــك : Risible

(141) مجموعة المصطلحات 161/1.

(142) نفس المصدر ص 268.

(143) نفس المصدر ص 19.

(144) نفس المصدر ص 21، 24.

(145) Vincent Monteil, l'arabe moderne P. 147 - 149.

ويعبر عنها باسم المفعول:

معقـــول: Intelligible

إن ترجمتها تؤدي معنى (Able) كذلك، وتؤول بنا إلى استخراج كلمات مترادفة في اللغة[146] المصدر:

معقول	:	Intelligible, raisonnable
مقبول	:	Admissible, acceptable
كتيم	:	Inaccessible, inabordable

ولا يمكن لنا أن نبت في شأن هذه اللاحقة إلا بالاعتماد على دراسة إحصائية مقارنة لاستخلاص وجوهها ومنزلتها من (Able).

7 - 4 Ide: لقد أراد بعضهم ترجمتها وعزلها عن الكلمة السابقة لها[147]، لا سيما إذا أصبحت «يد»، إلا أن المجمع قد رأى من الحكمة تعريبها إلا في بعض الحالات[148]:

أندريد	:	Anhydride
كلوريد	:	Chloride
سيانيد	:	Cyanide
أيوديد النحاس	:	Iodide cuivrique

والملاحظ أن يد لا تستعمل باطراد إذ تأتي: «ور» في يودور ترجمة لـ: (Iodide) وإن كانت اللاحقة مخصصة لـ: (Ique) كما سنرى فيما يلي.

Ique: يبدو أنها يسيرة الترجمة إلا أن المجمع قرر تعريبها، ومن ذلك[149]:

حمض الكبريك	:	Acide caprique
حمض السيروتيك	:	Acide cerotique

---

(146) نفس المصدر ص 148.

(147) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 106.

(148) مجموعة المصطلحات 161/1، 17/4.

(149) نفس المصدر، 165 - 166.

وقد عبّر عنها مصطفى الشهابي بـ: «ور» في حمض الكلور تعبيراً عن (Acide - chlorique) وحمض فوق الكلور[150] لـ: (Acide perchlorique).

ووردت منها بعض المصطلحات معربة أو مترجمة، فمن ذلك[151]:

حمض الفورميك أو حمض النمل	:	Acide formique
حمض الكبريتيك أو ريح الزاج	:	Acide sulfurique

ووردت مصطلحات أخرى مترجمة مثل كحولي لـ: (Alcoholique) ومركبات دهنية لـ: (Composés aliphatiques)[152].

ولقد نقلت مصطلحات أخرى بأسماء غريبة منها المترجم ومنها المعرب، مما تولد عنه وحدات حوشية تدل على أنها حل وسط بين دعاة التفصح والتعريب المحض، لا سيما في حالة تواجد سوابق ولواحق في المصطلح الواحد[153] فمن ذلك:

حمض الإدريوديك	:	Acide hydroïdique
حمض الإدربروميك	:	Acide hydrobromique
حمض الإدروحديد وسيانيك	:	Acide hydroferrocyanique
حمض الأدروكسولمين ثنائي السلفونيك	:	Acide hydroxylamine disulphonique

إن هذا المنهج المزدوج أخطر على شجاعة العربية منه من التعريب الكلي أو الجزئي في المصطلحات الكيميائية. ولقد سلمت الترجمات الطبية من ذلك لا سيما فيما يتعلق باللاحقة (Ite).

Ite: تفيد الالتهاب ولقد عبر عنها بـ: **التهاب**. إن هذه الترجمة السائدة بين **أهل المهنة لم يؤيدها قرار رسمي من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وإن كانت واردة بكثرة في مصطلحاته**[154]:

---

(150) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 105.

(151) مجموعة المصطلحات 174/1، 22/2.

(152) نفس المصدر 159/1.

(153) نفس المصدر 9/4، 10.

(154) نفس المصدر 336/1، 344، 346، 348.

التهاب شرياني حاد	:	Arterite aigue
التهاب بطانة القلب	:	Endocardite
التهاب الأوعية اللمفية	:	Lamphangite
التهاب كلوي	:	Nephrite
التهاب سمحاقي	:	Periostite

ويستعمل التهاب في التهاب شعبي رئوي تعبيراً عن (Brancho - pneumonie) ويستعمل كذلك للتعبير عن مصطلح التهاب (Inflammation)[155] نفسه.

7 - 5 Logie: لم يخصص لها المجمع قراراً رسمياً بالرغم من اطرادها. ولقد عبّر عنها بـ: **علم** مثلما تدل على ذلك المصطلحات التالية[156]:

علم شكل الأرض أو جيومورفولوجيا	:	Géomorphologie
علم الأحياء البعيدة أو علم الحفريات	:	Palaéontologie
علم الأنسجة أو التشريح الدقيق	:	Histologie

إن الإجماع على ترجمة (Logie) بعلم، لا يعبر تماماً مثلما تدل على ذلك الأمثلة السابقة، على المفاهيم الواردة، بل عن مقابلات منها ما هو معرب. ولقد ترجمت (Logie) أيضاً **بوظيفة** كما هو الشأن في وظائف الأعضاء لـ: (Physiologie)[157]. ونلاحظ من جهة أخرى أن: **علم** قد استعملت للتعبير عن اللاحقات (Genie) و(Graphie) وحتى (Ique) مثلما تدل على ذلك الأمثلة التالية[158]:

علم نشأة الأرض	:	Geogenie
علم طبقات الأرض أو استراتغرافيا	:	Stratégraphie

---

(155) نفس المصدر، 341 - 342 حيث يوجد التهاب مزمن لـ: (Inflammation - chronique) والتهاب قيحي لـ: (Inflammation purulente) الخ.

(156) نفس المصدر، 268، 269، 272، 299.

(157) نفس المصدر ص 376.

(158) نفس المصدر ص 269 - 274.

علم طبيعة الأرض أو جيوفيزقا : Geophysique

وورد أن عبرت: **علم** على اللاحقة (Nomie) **التي لم ترد في مصطلحات** المجمع. فمصطفى الشهابي يترجمها بـ: **علم** أو **قانون** مثل علم أو قانون النجوم[159] تعبيراً عن (Astronomie).

Plastie: لقد وردت في مصطلحات المجمع المخصصة للطب. ولقد عبّر عنها بـ: **تقويم**، وأقرها المجمع رسمياً لتؤدي المصطلحات التالية[160]:

تقويم متجانس : Homoplastie
تقويم البلعوم : Pharyngoplastie
تقويم الأنف : Phinoplastie
تقويم الصدر : Thoracoplastie

ويعبر عنها أحياناً بـ: **ترقيع** فتكون ترقيع الجروح[161] مقابلاً لـ: (Helcoplastie).

8 - 1 Thérapie: يعبر عنها بثلاثة وجوه: **تطبيب، مداواة، ومعالجة في** المصطلحات التالية[162].

التطبيب بالماء : Hydrothérapie
المداواة العضوية : Organothérapie
المعالجة بالتسخين : Thermothérapie

ويعبر عنها أحياناً بمصدر من صيغة **استفعل**[163]:

استحرار أو المعالجة بالتسخين: Thermothérapie

ولقد اعتمدت الطريقة الأخيرة على مبدإ لا يختلف عن المبدإ المعتمد في شأن اللاحقة (Ectomie).

---

(159) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 95.
(160) مجموعة المصطلحات 299/1، 113/2، 116، 188.
(161) نفس المصدر ص 297/1.
(162) نفس المصدر ص 297/1.
(163) نفس المصدر 123/2.

Tomie : يعبر عنها كذلك بأربعة وجوه وهي : **فتح، قطع، شق، تفميم** في ميدان الطب وخاصة[164] :

شق البطن	:	Lapratomie
شق البلعوم	:	Pharingotomie
تفميم اللفائف	:	Illéostomie
قطع السّنبتي أو الشمبتاوي	:	Sympathéctomie
فتح القصبة الهوائية	:	Tracheotomie

Yle : عربت مباشرة في المصطلحات التالية[165] :

الكيل	:	Alkyle
فورميل	:	Formyle
لوريل	:	Lauryle
ميثيل	:	Methyle
مرستيل	:	Myristyle
بروبيل	:	Propyle

8 - 2 إلا أن مصطفى الشهابي لم يقبل هذا التعريب، فاحتفظ باللاحقة يل وترجم ما قبلها من ذلك غوليل وفحميل ونمليل[166] تعبيراً عن (Alcoyle) و (Carbonyle) و (Formyle). وتلك طريقة تهدف إلى استيعاب العربية للمصطلح الجديد دلالياً وصرفياً، لكن هل يمكن أن يصبح ذلك قاعدة مطردة؟ المراد أن نصل إلى استيعاب كل اللواحق الأوربية، إلا أن القضية ليست هينة، إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الحلول المقدمة في هذا الشأن، وإن كانت تشهد بالجهود الحميدة والمتواصلة التي بذلها المجمع للفوز بمقترحات تخص النحت والمنحوتات، وذلك بوضع نظام عربي من الصيغ والأشكال لمواجهتها. وعلى هذا الأساس، فلقد وفق المجمع إلى اقتراح حلول تشمل ما يفوق أربعين صدراً (أو سابقة)، وثلاثين لاحقة

(164) نفس المصدر 355/1، 106/2، 121، 123.

(165) نفس المصدر ص 159/1، 174، 181، 12/2، 17.

(166) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 164 - 165.

(أو كاسعة). وبالتالي غنمت العربية المعاصرة لأول مرة في التاريخ، قواعد يمكن اعتمادها نهائياً بعد مؤالفتها. وذلك رصيد مهم في العربية يستوجب اتخاذ قرارات جريئة أخرى، وتركيز تلك الغنيمة على نظام السوابق واللواحق (الزوائد) العربية التي عطلت منذ قرون. فلم لا يقر اعتماد اللواحق (Uz)، (ik)، (id) في النظام الصرفي العربي، إضافة إلى ما يوجد منها في العربية قديماً؟ ولقد دعا إلى ذلك ضمنياً رمسيس جرجس(167) عندما اقترح اللاحقة العربية آني وزيادة **الميم والنون** للتعبير عن **الضخامة والسعة**، مثلما دعا إلى ذلك من قبله ابن فارس في المقاييس(*). ولقد وافقهما المجمع على اعتماد الميم(168) للدلالة على الضخامة.

ومهما كانت قيمة هذه الحلول، فهي لا تعتبر أدلة كافية على أن العربية قد تجاوزت قضية النحت. فيكفينا أن نستعرض الاضطراب السائد في هذا الميدان من خلال أعمال المجمع الذي اعتمد ترجمة السوابق، وعرب اللواحق في غالب الأحيان، وإن كان قد تعنت في إقرار سوابق ولواحق لم تكن مطردة ومستعملة، وترك منها ما هو مهم ونافع وشائع ضمن مصطلحاته. ولقد استخلصنا من هذا الاضطراب حاجة مجمعنا إلى وضع مفاهيم منظمة في هذا الميدان، وإلى إقناع المجامع الأخرى والأدباء بطرقه وحلوله حتى لا تكون موضوع أخذ وردّ.

إن المظاهر السابقة لا تشهد كلها بوجود حل جذري لهذه القضية بالمجمع الذي لم يوفق إلى استخلاص منهجية دقيقة لمواجهة هذه المشاكل وخاصة للاختيار بين طريقتين غالبتين مستعملتين بدون تبرير واضح في مصطلحات المجمع. وتقتصر الطريقة الأولى على الخلط بين الترجمة والتعريب. وذلك حل وسط قد تولدت عنه بعض المصطلحات التي يعتبرها المتفحصون هجينة لأنها تخرق قواعد الصرف العربي، وذلك شأن المصطلح **حمض الأيدروحديدوسيانيك**، المعبر عن (Acide hydroferrocyanique) والوارد في المصطلحات الهجينة الأخرى خارج المجمع. ولقد تولدت عنه بالقياس مصطلحات من أمثال فكرولوجيا وكائنولوجيا وجمالولوجيا المعبرة عن (Ideologie) و(Ontologie) و(Esthétique) التي لم يستحسنها

---

(167) رمسيس جرجس: قياس الصيغ، بحوث (1961 - 1961) ص 301 - 303.

(*) محمد رشاد الحمزاوي: نظرية النحت العربية المغبونة، حوليات الجامعة التونسية 1987 - 1988.

(168) مجموعة القرارات ص 38.

مصطفى الشهابي[169]. وقد دعا أصحاب هذه الطريقة إلى اعتماد الطريقة الثانية التي تتلخص في ترجمة تلك المصطلحات حسب الأمثلة التالية: نمليل، وهضميد، وهَيُوليد، تعبيراً عن (Formyle)، (Péptique) و (Proteide)[170]. إن هذه الطريقة تذكرنا بالطريقة التي سبق للشيخ أحمد الإسكندري أن اقترحها على المجمع[171].

3 - 8 إن هذه المقاربات المتناقضة، تؤيد في نهاية الأمر حلولاً تقليدية ومحافظة، فالمجمع لم يقر إلا أربع سوابق من ثلاث وثلاثين، وثماني لواحق من ثلاثين من التي استعرضناها في فصلنا هذا. إن هذه النتيجة تسمح لنا بأن نؤكد على أن النحت كان وسيكون دائماً دخيلاً في المستوى النظري أو العملي. إن السلفيين ينزلون ذلك الدخيل منزلة الجندي الأجنبي في أرض الوطن[172] ويبدو أن مجمعنا يؤيد هذا الرأي، ولقد باءت بالفشل كل المحاولات الداعية إلى الاستفادة من النحت الأوربي، وذلك من شأنه ألا أن ييسر مهمة الداعين إلى وضع قوانين اصطلاحية عربية عصرية وعلمية.

التعريب من الغبن إلى الاضطراب:

إن هذه الملاحظات تطبق على المصطلحات المنقولة المترجمة، لكن ما هو شأن المصطلحات المعربة؟ وكيف تم نقلها إلى العربية صوتياً وصرفياً؟ فلقد سبق لنا في الفصلين المخصصين للكتابة والصرف العربيين ببحثنا هذا، أن رأينا أن المجمع قد وضع قواعد لنقل الأصوات الأوربية إلى العربية الواردة في الكلمات المعربة. وتعتبر قضيتنا المطروحة هنا أحسن مناسبة للنظر في قيمة تطبيق تلك القواعد النظرية والمتقلبة، وذلك على ضوء أمثلة عملية.

نلاحظ أن أغلب القواعد المقررة غير مفيدة لأنها وضعت لنقل الأصوات اليونانية واللاتينية القديمة، وأعرضت عن أصوات اللغات الأوربية المعاصرة التي تنقل منها العربية ترجمة وتعريباً.

---

(169) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 196.

(170) نفس المصدر ص 197.

(171) مجلة مجمع القاهرة 5 - 49 وما بعدها.

(172) Henri Laoust, le reformisme orthodoxe p 207

وبالتالي يعسر أن نجد إشارة تسمح لنا بمقارنة النتائج العملية بالقرارات النظرية التي وضعها المجمع. والملاحظ أن أصوات اللين (u, o, i, e, a) قد كيفت حسب طرق عديدة، لذلك فإن (a) في الأول قد نقلت بألف مهموزة حسب قرار المجمع. ويدل على ذلك المصطلحات التالية[173]:

أنود	:	Anode
أميد	:	Amide
أميل	:	[174]Amyle

وينقل صوت اللين (a)، بألف ممدودة عندما يكون متبوعاً بمقطع مفتوح، أو عندما يكون في آخر الكلمة. فمن ذلك[175]:

بارومتر	:	Baromètre
دنامومتر	:	Dinamomètre
نوراستانيا	:	Neurasthenia
برانويا	:	Paranoia

إلا أن هذه القاعدة مخروقة لأننا نلاحظ ورود تلك الألف الممدودة في مصطلحات تنتهي بـ (ie) و (Ique)، كما في[176]:

استاتيكا مائية	:	Hydro - statique
جيومورفولوجيا	:	Géomorphologie
ألرجيا	:	[177]Alergie
ابستمولوجيا	:	Epistomologie

8 - 4 وفي هذا تناقض لأن المجمع قد قرر فيما يتعلق بالمصطلحات المنتهية بـ (ie) أن تكتب بتاء مربوطة[178] مثلما تدل على ذلك الأمثلة التالية[179]:

---

(173) مجموعة القرارات ص 102.

(174) مجموعة المصطلحات 136/1، 160 - 161.

(175) نفس المصدر، 137، 139، 309، 313.

(176) نفس المصدر، 140، 142، 269، 280، 609.

(178) مجموعة القرارات ص 102 (القاعدة الرابعة).

(179) مجموعة المصطلحات 281/1.

جغرافية : Geographie

أنيمية : Anémie

وتستعمل تلك التاء المربوطة حتى في الأسماء المنتهية بـ (Isme) مثل:

استجمية: (Astigmatisme)[180].

ويبدو لنا أن (ـِ) و (ـيـ) تعتمدان لنقل أصوات لين أخرى مثل (e) و (é)، (i)، (u) عندما تكون داخل الكلمة[181].

بنزيـــن : Benzine

برليـــوم : Berlyium

سريـــوم : Cerium

لثيـــوم : Lethium

ماثيـــل : Methyle

برليـــش : Perliche

أما صوت اللين (e)، فهو ينقل حسب قرار المجمع بهمزة منصوبة[182].

أَبـــوني : Ebonite

أَلكتـــرود : Eléctrode

أَلكتـــرون : Eléctron[183]

إن القاعدة التي وضعها المجمع[184] والتي بمقتضاها يُنقل ذلك الصوت عندما يكون داخل الكلمة بألف ممدودة، قد خرقت لأنه يستحيل تطبيقها كما هو الشأن في[185]:

أسيتميـــد : Acétamide

---

(180) نفس المصدر ص 136.

(181) نفس المصدر، 162 - 163، 165، 179، 181، 314.

(182) مجموعة القرارات ص 104 (القاعدة الأولى).

(183) مجموعة المصطلحات 139/1 - 140.

(184) مجموعة القرارات ص 104 (القاعدة الثانية).

(185) مجموعة المصطلحات 156/1.

أسيتو أسيتيك : Acéto - acétique

وينقل صوت اللين (i) القصير أو الطويل بـ (يـ)، وإن كان قرار المجمع[186] يفيد بنقله بـ (يـ) طويلة أو قصيرة عندما يكون في وسط الكلمة[187].

أمين : (Amine)، أندريد : (Anhydride).

وتعتمد (يـ) الطويلة للتعبير عن (y) كما في ديناميكا (Dynamique)[188].

8 - 5 أما صوت اللين (o) فلقد عبر عنه عادة بـ (و) حسبما أقر ذلـك المجمع[189]، وتطبق هذه القاعدة غالباً عندما يكون (o) متوسطاً للكلمة[190].

بلومتـــر : Balometre

الكتروفـــور : Eléctrophores

مكروفـــون : Microphone

وكذلك الشأن عندما يأتي في آخر الكلمة فيكون متبوعاً بنون[191]:

بُرُوتون : (Proton)، بُرُون : (Boron).

والملاحظ أن (ū) تنقل كذلك اللاحقة (Ium)[192].

بريوم : (Barium)، كلسيوم : (Calcium).

وخرج عن القاعدة فنديم : (Vanadium)[193].

ويخلط نقل (o) مع صوتي اللين (u) و (ū) اللذين يعبر عنهما بـ (و)[194]:

---

(186) مجموعة القرارات ص 106 (القاعدة الأولى).

(187) مجموعة المصطلحات ص 160 - 161.

(188) نفس المصدر 139/1.

(189) مجموعة القرارات ص 107.

(190) مجموعة المصطلحات ص 136، 140، 146.

(191) نفس المصدر ص 147، 164.

(192) نفس المصدر ص 162، 165.

(193) نفس المصدر 24/2.

(194) نفس المصدر ص 140، 141، 163 - 164.

فلـوريـــة : Fluorescence

بـزمـــوث : Bismuth

بوتريل أو زبديل : Butyryl

وأمام هذا الاضطراب الذي استبد به النطق الإنكليزي، يبدو كأن العربية تجد عسراً في نقل الأصوات المنطوقة الأوربية التي تركت لحالها مثلما هو الشأن في (Proton) و (Boron) إلخ. . ويظهر أن القواعد التي وضعها المجمع في هذا الميدان ليست سوى تصورات ذهنية.

أما فيما يتعلق بالأصوات الساكنة، فيكفينا عرض بعض الأمثلة الخاصة بالأصوات الساكنة المفقودة في العربية وهي (G)، (P) و (V). وقد نقل (g) بـ (غ) أو (ج) كما في ملغم (Amalgame) واستجمية: (Astigmatisme) وغـاز (Gaz) وجلسرين (Glycérine)[195]. وقد أقر المجمع الصـوتين العربيين لـوضع حـد للخلافات في هذا الشأن، وإن كان ذلك لم يمنع من تواصل تلك الخلافات في شأن (g)[196]. أما فيما يخص قضية (P)، فيبدو أن مسألتها هينة لأنها قد نقلت بـ (ب)[197] مثلمـا جاءت في: بـروتون: (Proton)، وبـلاتين: (Platine)، وبـوتـاسيـوم: (Potasium)، وبـــروبيـل: (Propyle)[198]، وشـــذّ عن القـاعـــدة فُـرفيــرين: (Porphyrine)[199]. أما (V) فالمفروض أن تنقل بـ (و) حسب قرار المجمع[200]، وذلك غير مطبق دائماً لأنه كثيراً ما تنقل بـ (ف) كما هو الشأن في: كهرباء فلطية: (Electricité voltaïque)، وحمض فلري أو فلريك: (Acide valérique) وفلريل: (Veleryl) وفنديم أو فناد (Vanadium). ولكن يوجد فرنيس وورنيش: (Vernis, varnish)[201].

(195) نفس المصدر 135/1 - 136، 175.

(196) مجموعة القرارات ص 105؛ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 126، 158، 172.

(197) مجموعة القرارات ص 108.

(198) مجموعة المصطلحات 147/1، 15/2، 17.

(199) نفس المصدر 316/1.

(200) مجموعة القرارات ص 110.

(201) مجموعة المصطلحات ص 151/1، 24/2.

ونلاحظ إسقاط بعض الأصوات الساكنة كما في كُرُوم : (Chromium) وجِبْس: (Gibsium) والبِري (Le bérebére) ونِيمونية (Pneumonie) وتُومين (Ptoméne) وسَكولائي: (Scolastique)، وفناد (Vanadium)[202]. ولا غرابة أن يكون ذلك الإسقاط، لأنه ناشىء عن النطق الإنجليزي لهذه الأسماء، وإن كان المجمع قد أقر، باقتراح من مصطفى الشهابي، تفضيل النطق الفرنسي على النطق الإنكليزي. إن التناقض في نقل الأصوات في مصطلحات المجمع ناتج عن انعدام التنسيق بين الناقلين الذين ينقلون المصطلحات بحسب نطق اللغات التي يحسنونها[203]. ولا بد لنا في هذا الشأن من أن نسجل أن كثيراً من هذه المصطلحات المعربة قد خرقت تماماً بنية الكلمة العربية الكلاسيكية التي لا تعتمد المقطع من نوع: صوت ساكن + صوت ساكن + صوت لين (انظر سْكُولاَئي : Scolastique). وهذا نوع أصبح مطرداً في العربية.

9 - 1 في الصرف، أُخضِعت مصطلحات كثيرة للأوزان العربية من مختلف المقولات النحوية. ففي مستوى الأفعال، نجد: أَسْتَلَ: (Acetyler)، دَرْجَنَ: (Hydrogener)، فَسْفَرَ: (Phosphorer) تَفْلْوَرَ (Fluorer)[204].

ووردت أسماء فاعل ومفعول من أمثال:

مُلْغَم : Amalgamé

مُتَفَلْوِر : Fluorescent

مُتَفَسْفِر : Phosphorescent[205]

أما المصادر فهي ترد في شكل صيغ متنوعة لا سيما على وزن فَعْلَل، فلقد وردت مصطلحات مثل:

تَغْوِيز : Gazification

بَلْمَرة : Polymerisation

---

(202) نفس المصدر 24/2.

(203) مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية ص 150.

(204) مجموعة المصطلحات 135/1، 140، 156، 164، 177، 182.

(205) نفس المصدر، 135، 140، 146.

تَأَكْسد : Oxydation

دَرْجَنة : Hydrogenisation

كَلْوَرة : Chlorisation

مَلْغَمة : Amalgamation[206]

أما فيما يتعلق بأسماء النسبة، فيمكن أن نذكر:

كَحولي : Alcoolique

تَكسيني : Toxique

سكولائي : Scolastique

ونجد كذلك مصادر صناعية من أمثال أُسْتَجْمية: (Astigmatisme) وفلورية: (Fluorescence).

9 - 2 ومن اليسير العثور على مصطلحات أكثر مؤالفة، وذلك بتعريب المصطلح وإدراجه صوتياً وصرفياً ودلالياً في نظام اللغة العربية[207]، كأنه عربي. وتشهد بذلك المصطلحات التالية: أُسْلِيت تعبيراً عن (Athléte) وطَبِيق لـ (Typique) ووَميد لـ: (Humide)، وقد فضل على مصطلح «رُطْب»، ورتمة لـ: (Trauma) وقد فضل على مصطلح «إصابة» إلخ[208]...

والملاحظ أن هذه الطريقة عسيرة. فهي في الحقيقة محل نظر، وإن كانت ترتبط بمبدىء المجاز اللغوي الذي يستحسن تجنبه لما فيه من التأويل والتخريج، وما ينشأ عنه من تعسف لا صلة له بالمناهج اللغوية المضبوطة القواعد.

إن المعربات التي كثيراً ما تخرج عن القواعد المقررة، لا تَخضع لقوانين متحجرة كما تشهد بذلك الأمثلة السابقة الذكر، لأنها تُكَوِّن مظهراً لغوياً لا يستقر على حال في جميع اللغات. فلا يمكن أن يعتمد فيه إلا على قواعد مؤقتة، سلسلة تأخذ بعين الاعتبار تطور الاستعمال المستمر.

---

(206) نفس المصدر، 135 - 136، 140، 146، 156، 158، 159، 162، 175، 177، 182.

(207) أحمد عمار، دعوة، بحوث (1960 - 1961) ص 45 - 60.

(208) نفس المصدر ص 55.

وعلى هذا الأساس، يستحسن أن نستغني عن المصطلح اللغوي الفني: «**التعريب**» ومرادفاته، لنتخلص من المفاهيم التقعيدية والتفصحية والعاطفية التي يعبر عنها، وأن نستعيض عنه بمصطلح «**المستعار**» أو «**الاستعارة**» حتى يفيد بأنه ظاهرة لغوية تستلزم أن توضع لها قواعد من دون أن تكون تلك الضرورة شرط كفاية. وبالتالي فإن مفهومها الأصلي وحركيتها سيساعدان العربية على التطور والتآلف حتى نفيد من تلك الاستعارة أساساً باعتماد استعمال حي تفرضه عوامل اجتماعية ولغوية وحضارية عدة متواصلة التطور والتغير.

فـ الاستعـمال الحي والمتغير يستوجب من مجمعنا أن يستخلص منه ومن تطبيقاته المطردة الاستنتاجات المتعلقة بقضايا ومسائل **النحت والتعريب** ومسائلهما.

إن محاولات المجمع لم تسلم في بدايتها من تعثر يفرض عليها أن تتخلص، بعد التجربة المفيدة الأولى في هذا الميدان، مـن مرحلة الاختبار والخطأ لتنظيم النتائج المحققة، لأن الإمكانات العربية المستثمرة استثماراً منهجياً، كفيلة بأن تقر اختياراً واضحاً في موضوعنا هذا، وذلك بتجاوز الحالات التطبيقية الخاصـة، والتفاصيل المفصلة لاعتماد منهجيات وقواعد عامة ودقيقة، سعى مجمعنا إلى الفوز بها تنظيراً وتطبيقاً على صغر سنه، وتشعب المشاكل، وكثرة الحلول العربية المختلفة المتخالفة. فاجتهد في تنسيقها والتوفيق بينها ضمن إجماع لغوي عربي كان دائماً هدفه الأسمى.

الفصل الخامس عشر

المعجميات (1)

المعجم العربي في القرن الماضي:

لقد ربط المجمع في مادة دستوره الثانية، النتائج المتعلقة ببحوثه ودراساته اللغوية السابقة الذكر، بوضع **معجم وتفاسير خاصة**، هدفها التعبير عن حصيلة أعماله في جميع الميادين اللغوية التي سبق أن عرضنا لها في هذا المؤلف. إن تلك الوسائل المختلفة قد جمعت لتهيئة مادة المعجم التاريخي اللغوي العربي، وللبحث في تاريخ

---

(1) يعتمد الاستعمال المعاصر مصطلح **المعجميات**، وهو مصدر صناعي، وضعه المجمع وورد في مجموعة المصطلحات 94/4 للتعبير عن التقنية الخاصة بوضع المعاجم وصناعتها (Lexicographie) وهو مصطلح قد ظهر في سنة 1680 بإنجلترا و 1715 بفرنسا مثلما يشهد بذلك (Oxford dictionary) 233/6، و (Le grand larousse) 721/6. أما معجميات العربية فهي سابقة لذلك. ولقد استعمل مصطلح **معجم** ج **معاجم أو معجميات**، وهو مشتق من صيغة (أعجم) الحديثة الاستعمال والتي تنتسب، حسب لسان العرب، إلى الأضداد. فهي تفيد أبهم وأزال **الاستعجام** وذلك باعتماد التنقيط، وبالتالي فإن المعجم يدل على الخطاب المبهم والكتاب المشكول، المنقط الواضح، فهو لا يعني بالضرورة (Dictionnaire/Dictionnary) لأن هذا النوع من الكتب كثيراً ما جاء بأسماء مختلفة تماماً ويشهد بذلك **كتاب العين** للخليل بن أحمد، **والجمهرة** لابن دريد، **والصحاح** للجوهري، **والمحكم** لابن سيده الخ.. ولقد نحا المعجميون العرب المحدثون نفس المنحى لأن البستاني والشرتوني قد سميا معجميهما بـ: **محيط المحيط وأقرب الموارد**. ويفيدنا حسين نصار في مؤلفه **المعجم العربي** 13/1 - 14 أن مصطلح **معجم** قد ظهر في القرن الرابع الهجري، ويرادف مصطلح **فهرست**. أما (Dozy) في **تكملة المعاجم العربية** (Supplement 98/2) فإنه يؤيد الرأي السابق قائلاً: «هو قائمة ألفبائية بأسماء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، مصحوبة بملاحظات عن حياتهم ومؤلفاتهم». ويشهد بذلك **فهرست** ابن النديم **وفهرسة** ابن خير الأندلسي. فيبدو أن مجمع اللغة العربي الذي اعتمد مصطلح **معجميات**، قد وضعه للتخلص من التقاليد العربية السابقة ومصطلحاتها وحتى من طريقتها في تسمية هذه الصناعة وتصور فنياتها.

بعض المصطلحات وتطورها الدلالي[2].

لقد كان هذا المشروع على غاية من الأهمية بالنسبة للمجمع الذي خصه، عن قصد في دستوره، بالأولوية مقارنة بالمشاريع الأخرى الرامية إلى إصلاح الكتابة أو النحو اللذين لم يذكرا في برنامجه الرسمي، إذ تكونت منذ تأسيس المجمع[3] لجنة تدعى لجنة المعجم تكاد أهميتها تفوق أهمية لجان العلوم، واللهجات الخ. . . إن التأكيد على المعاجم يشهد بعزم مجمعنا على وضع معاجم تلبي حاجات العصر ومقاييسه الفنية.

والملاحظ أن لجنة المعجم تلك ستعتبر، فيما بعد، أن على المجمع أن يقر وضع المعاجم، مهمته الوحيدة والأساسية، اعتماداً على ما ينص عليه دستوره. وبالتالي فإنها ستؤاخذ المجمع على تخصيص أكثر أعماله لوضع المصطلحات التي يجب أن يعهد بها، حسب رأيها، لأكاديمية العلوم أو مجمع العلوم. وعلى المجمع أن يهذب تلك المصطلحات ويدمجها في معاجمه[4]. وتلك حسب رأيها مهمة المجمع الأساسية.

إلا أن مجمعنا لم يأخذ بهذا الرأي وسيتصور مهمته تصوراً آخر له مبرراته الخاصة.

إن أعمال المجمع في هذا الميدان تستمد فحواها من مهمتين اثنتين: أولاهما تقييم التراث المعجمي العربي القديم، وثانيتهما تصور تقنيات جديدة لوضع معاجم تستوعب مختلف الاستعمالات من مختلف أطوار اللغة. ولقد قدم لنا إبراهيم مدكور في هذا الشأن تصوراً عاجلاً وعاماً[5] يستحق تحليلاً أوسع وتوضيحاً أشمل. إن هذا التحليل ضروري لأنه يساعدنا على إدراك تطور المعجمية الكلاسيكية وعلى معرفة الداعي الذي جعل المجمع يدعو إلى إصلاحها. إن تلك المقارنة كفيلة كذلك بالحكم في شأن إسهام مجمعنا في هذا الميدان بالذات.

(2) مرسوم ص 11، المادتان (أ) و (ب).

(3) محاضر 286/1، مجلة مجمع القاهرة 30/1 - 31 وقد كان أعضاؤها الأولون حاييم ناحوم (رئيساً) وإبراهيم حمروش، وأحمد العوامري، وهملتون جب، وكارلو نللينو، وأوغست فيشر، وأوغست ليتمان (أعضاء).

(4) مجلة مجمع القاهرة 235/6 - 236.

(5) إبراهيم مدكور، مجمع ص 61 - 72.

ومن المهم أن نشير إلى أن المبدأين المذكورين السابقين يبررهما حدثان موضوعيان مترابطان قد سبقا تكوين مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ونعني بذلك أولاً مادة الرصيد النقدي التاريخي المخصصة للمعجميات الكلاسيكية والتي لم تحظ بدراسة شاملة ومكتملة في العالم العربي، العالم[6] الذي ظل معزولاً عنها.

أما الحدث الثاني فهو يتعلق بالعناية التي أولتها الأوساط العربية أو الاستشراقية في القرن التاسع عشر للدراسات المعجمية التي نتج عنها نشر أمهات المعاجم العربية لاسيما **الصحاح** (1282 هـ/1865 م)، **ومختار الصحاح** (1287 هـ/1870 م)، **والقاموس المحيط** (1284 هـ/1872 م)، **ولسان العرب** (1300 هـ/1882 م)، **وأساس البلاغة** (1300 هـ/1882 م) **وتاج العروس** (1307 هـ/1884 م)[7]، **والجاسوس على القاموس** لفارس الشدياق الذي صدر في (1299 هـ/ 1886 م)[8]. ولقد صدرت بأوروبا في نفس الفترة معاجم عربية[9] منها بالخصوص (An arabic English lexicon) الذي وضعه المستشرق البريطاني (Lane) وطبعه بلندن من 1863 إلى 1893، وكذلك تكملة المعاجم العربية (Le Supplement aux dictionnaires arabes) للمستشرق الهولندي (Dozy) والمطبوع بلندن سنة 1881.

إن المعاجم الثلاثة الأخيرة الناقدة نسبياً للتراث المعجمي القديم، قد حظيت بالعناية لأنها صدرت في نفس الفترة التي صدرت بها بمصر وبأوروبا، مؤلفات أدبية مهمة[10] لم يسبق أن استوعبت المعاجم مادتها اللغوية. إن عثور الأب أنستاس ماري الكرملي على مخطوط **كتاب العين** للخليل بن أحمد وطبعه جزءاً منه سنة 1913[11]،

---

(6) William Marçais, la lexicographe arabe, articles et conferences de William Marçais P,145 - 170 (texte en arabe). Voir egalement Pearson, index Islamicus P,711 - 716.

(7) عدنان الخطيب، المعج العربي ص 45 - 46.

(8) نفس المرجع.

(9) أوغست فيشر، المعجم اللغوي ص 6.

(10) نفس المرجع ص (ألف إلى ي) التابعة لصفحة 34.

(11) الخليل بن أحمد، كتاب العين، مطبعة الآداب، بغداد 193، ص 44؛ أوغست فيشر، السابق الذكر ص 13، فنلاحظ أن بروكلمان أقر ضياع كتاب العين معتبراً **مختصر العين** للزبيدي، قائماً مقامه. ولقد شرع عبدالله درويش في طبع كتاب العين كاملاً وأصدر منه جزءاً أول بالقاهرة سنة 1386 هـ/1976 م.

قد وفر للمتخصصين وثيقة من الطراز الأول.

ولقد لعبت هذه العناصر التي كان على المجمع اعتبارها، دوراً مهماً في عزمه على ولوج الدراسات المعجمية للوصول إلى تصور تقنيات معجمية عصرية لأن تحديث اللغة متعلق بها. وكانت الحاجة ملحة إلى ذلك التحديث بقدر ما كانت المعجمية العربية الكلاسيكية التي يمثلها لسان العرب، غير قادرة على مواجهة تلك الحاجة، لأن عيوب المعاجم القديمة لا تساعد على الاعتماد عليها سواء في مستوى تقنياتها أو مادتها التي لم تسلم من الاضطراب[12].

فمعاجمنا كما أكد على ذلك إبراهيم مدكور، لا تعتمد على التقنيات المعجمية المعاصرة فضلاً عن أنها صعبة الاستعمال، وبموادها حشو وتكرار[13].

نظرية الخليل المعجمية
ومشاكل المعاجم العربية:

في مستوى التقنيات، نلاحظ أن أغلب معاجمنا القديمة لم تستطع، رغم مظاهرها الحديثة، تعريف اللغة بغية استقراء مادتها وتصنيفها، وإن كان قد سبق أن استنبط الخليل بن أحمد في كتاب العين نظرية وتقنيات معجمية مبتدعة تستحق العناية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة. ونحن نؤكد عليها لأن تصنيفها للكلمات قد اعتمد في المجمع الفرنسي وفي ميادين لغوية عدة[14]، فضلاً عن أن نظريته الطريفة تستطيع أن تفيدنا في شأن تطور المعجم العربي ماضياً ومستقبلاً. فلقد تجاوزت مناهج الرسائل اللغوية وغريب القرآن، وغريب الحديث، وكتب اللغات، وكتب النوادر، وكتب الصفات الخ... التي نجد آثارها في أمهات معاجمنا، ووضعت المبادىء الأساسية التي يستوجب اعتمادها لوضع المعجم العربي بل المعجم اللغوي المثالي.

ويعود ذلك إلى كونه قد ركز معجمه المعني بالأمر على معايير لغوية تستمد قوانينها من علم الأصوات والرياضيات وصلتهما بالفزيولوجيا والإحصاء. فلقد لاحظ

---

(12) أوغست فيشر، المعجم اللغوي ص 6 - 22.
(13) إبراهيم مدكور، مجمع ص 62.
(14) نفس المصدر ص 65.

الخليل أن «مادة» اللغة ومعجمها تنشأ من المناسبات القائمة (العلاقات) بين أصواتها التي تبلغ 28 صوتاً في العربية، مما تولد منه ألفاظ ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية[15] (وسداسية وسباعية)، يجب إخضاعها لمبدىء **التقليب** الرياضي الذي يفيدنا أن مادة المعجم العربي المثالي تقدر بـ 12مليون[16] لفظ منها ما هو «**مستعمل**» أو **موجود بالفعل**، ومنها ما هو «**مهمل**» أو **موجود بالقوة**[17].

إن هذه المقاربة الإجمالية الشاملة للغة واردة فيما أسماه شومسكي اللغوي الأمريكي، **بالقدرة والاستيعاب** اللغويين (Performance, Compètence) أو ما أسماه اللسانيون الوظيفيون **بالمعيجمات أو اللفاظم** (Lexèmes Lexicaux أو Monèmes) التي تنتسب إلى قائمات من الألفاظ التي **لا** نهاية لها[18]. لأن ذلك «**المهمل**» الذي نزله أغلب المعجميين العرب منزلة **الغريب**، **والحوشي**، **والمستنكر**، **والشاذ**، **والنادر والعامي**، وأحياناً **المعدوم من الألفاظ**، يرادف في الحقيقة ألفاظاً ومصطلحات موجودة بالقوة، ستنشؤها اللغة في فترات تطورها، باعتبار ما يطرأ عليها من تغييرات صوتية، وتطورات دلالية أو من معربات ودخيلات لاعتبارات لغوية اجتماعية وثقافية حضارية. **فالمهمل** يكون الرصيد أو الاحتياطي الذي يغذي **المستعمل** أو الاستعمال في مدة أو في عهد معين. ولقد عبر ابن فارس عن هذه النظرية الخليلية المركزة، بطريقة برغماتية وثائقية مفادها: أن لغة العرب لم تصلنا كاملة[19]، مؤكداً بدوره عن لا محدودية المعجم العربي المفقود. أما الإمام الشافعي، فلقد نظر إلى هذه القضية نظرة فقيه، إذ رأى أنه لا يحيط باللغة إلا نبي[20]. ولقد أيد كل ما سبق في القرن التاسع عشر المفكر والأديب شكيب أرسلان الذي أكد على انعدام وجود معجم عربي يشمل مادة اللغة العربية[21].

(15) William Marçais, la lexicographie arabe P, 149.

حسين نصار، المعجم العربي 1/37 - 190.

(16) السيوطي: المزهر 1/19. والمعجم العربي ما زال بعيداً عن هذا العدد الذي يعتبر هدفه الأسمى.

(17) W.Marçais, P.153 والملاحظ حسب رأينا أن الخليل قد تجاوز النظرية القائلة بالوحي أو الاصطلاح وحل القضية حلاً صوتياً ودلالياً انطلاقاً من اللغة نفسها (أصواتها خاصة).

(18) A. Martinet, Elements.

(19) ابن فارس، الصاحبي في اللغة، ط 1910 ص 34 وما بعدها.

(20) السيوطي: المزهر 1/65.

(21) شكيب أرسلان، هل للغة قاموس يحيط بها؟ مجلة مجمع دمشق 19/717 - 724.

إن لسان العرب يمثل بما حواه من 90,000 لفظ، نوعاً من تطور تلك المادة نحو **ذلك العدد المثالي** (12,000,000 مفردة) النظري الذي تصوره الخليل بن أحمد.

واعتباراً لما سبق، يتبين من أن اللغة لا تستمد قوامها ومادتها من **التوقيف** ولا تقتصر على **فصاحة** موقوفة ومقيدة بقواعد لا تتبدل، فاللغة حسب هذا المنظار أداة تواصل وتبليغ اجتماعي ترتكز على فصاحة تتجدد بتجدد تلك الأداة، موازية بذلك التجارب الإنسانية اليومية التي تعبر عنها وتؤديها[22].

إن هذه النظرة اللغوية تمثل في الواقع، بديلاً للنظرة اللغوية الفقهية التي لا تسلم من الغموض، والتي تنطلق من الآية القرآنية: ﴿ وعلّم آدم الأسماء كلها ﴾، التي تستحق أن تؤول تأويلاً مفتوحاً مثلما دعا إلى ذلك ابن جني في «الخصائص» عندما فسر: علم بـ: «أقدر» أي «أوجد». فهي في تأويلها القديم تحد من قدرة المعجم العربي ومادته التي يجب أن تغذيها مادة جديدة يخلقها الاستعمال الذي يتكيف في حد ذاته بما تستوجبه حاجات المجتمعات وتطورها وتغيرها، فالمعجمية مدعوة على هذا الأساس إلى التطور مع تطور الزمن[23].

إن عبقرية النظرية الخليلية، قد مكنتنا، اعتماداً على علم الأصوات العربي، وخصائصه المتميزة، من أن ندرك بطريقة دقيقة نسبياً، الألفاظ التي عربتها العربية، لأن هذه النظرية تفيد بأن جميع الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من حروف الذلاقة، ليست ألفاظاً عربية أصيلة[24]. ولقد تجاهل أو تناسى أعضاء المجمع، لا سيما أعضاؤه الأزهريون، وهم يتحمسون لقضية العربي والمعرب والدخيل، **هذه السابقة التاريخية الهامة التي سعت إلى حل هذه القضايا حلاً لغوياً وعربياً.**

إن هذه النظرية تعتبر حسب رأينا فتحاً لغوياً هاماً لأنها بادرت منذ زمان إلى أن تحدد لأول مرة في التاريخ العام للغات عموماً وفي تاريخ العربية الخصائص اللغوية والعلمية لمسألة **المعرب والدخيل** في اللغة العربية[26]، فهي تكون

(22) إبراهيم مدكور، مجمع ص 63 - 64.

(23) نفس المصدر ص 62.

(24) الخليل بن أحمد، كتاب العين ص 57 - 58.

(25) انظر آخر الفصل 10.

(26) توجد ألفاظ معربة أو دخيلة فيها حروف ذلاقة، مما لا يؤيد هذه النظرية تماماً، فضلاً عن أن الخليل =

في حد ذاتها دحضاً مركزاً للنظرية اللغوية الفقهية التي تعتبر أن القرآن، وهو جامع اللغة ومثالها الأسمى، قد نزل بلسان عربي مبين لا معرب ولا دخيل فيه. إن هذا الموضوع الذي تنازعت فيه الآراء ضمن المجمع، سيعود إلى النقاش عندما ستعرض، فيما سيلي، مسألة وضع معجم **ألفاظ القرآن**.

ولقد بادرت مدرسة الخليل إلى نقد نظريتها نقداً ذاتياً[27]. أما المدارس المعجمية الأخرى، فإنها اقتصرت على مؤالفة مناهجها دون أن تطورها. ويعود ذلك إلى كون مدرسة الخليل قد طورت ترتيب المادة المعجمية بحسب الأصوات لا بحسب الترتيب الألفبائي، والأفعال بحسب المضعف، والثلاثي والرباعي والخماسي السالم، والمعتلّ، وإخضاعها إلى طريقة التقلب للتأكيد على مبدأي **المستعمل والمهمل**. ولا بد من الملاحظة، دون الدخول في التفاصيل، أن جميع المعاجم التي لها صلة بهذه النظرية، تعبر تعديلات **لكتاب العين**، وتعتبر نفسها استدراكات على بعضها البعض. وهي تدل بالتالي، ولو نظرياً، على أن المعجم كان وسيكون دائماً، أداة عمل غايتها عكس تطور اللغة ومؤالفة مادتها لحاجات التطور والتقدم. ولقد اتفقت كل تلك المعاجم على شيء أساسي، وهو إسقاط مبدأ **المهمل** الذي تصوره الخليل، فلقد أصبح عند بعضهم، لا سيما ابن دريد، مجرد إجراء عام[28] وإلزاماً تقنياً يثقل كاهل المعاجم، التي اعتمدته لجمع مادة لغوية ضخمة حوشية ومتداخلة (انظر الأسماء الرباعية والخماسية في الجمهرة مثلاً). إن هذا المهمل الوارد في جمهرة ابن دريد والذي يرفضه معجميون[29]، يقابل عنده مصطلحين آخرين وهما **المعكوس والمقلوب** اللذين يؤديان تقريباً نفس وظيفة **المهمل**[30]. فلقد سعى ابن

= قد أهمل قضية القواعد التي يجب أن تعتمد في حصر الألفاظ الثنائية والثلاثية المعربة أو الدخيلة. فمقدمة كتاب العين لا تفيدنا بما دعا الخليل إلى ذلك الإهمال الذي تبناه، من دون نظر، أغلب المعجميين والنحويين العرب.

(27) أ ـ عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 20 - 44.

ب ـ حسين نصار، المعجم العربي 194/1 - 364.

ج ـ J. Haywood, arabic lexicography P.44 - 66.

(28) ابن دريد، الجمهرة 23/1، 35، 39.

(29) نفس المصدر 35/1، 40 حيث يعتبر بضض أو بضّ مهملاً، وهو مستعمل حسب لسان العرب.

(30) نفس المصدر 198/1 حيث يذكر **بليت** (حزين، حذر) وهو حسبه مقلوب لـ: بتل (قطع، فصل).

دريد إلى وجود حل وسط، وذلك باعتماد ترتيب ألفبائي وتقليب نسبي، يمثله **المعكوس**. إلاّ أن ذلك لم يوفر لنا سوى مادة لغوية مضطربة، ترتيباً ومادة.

ولقد أصاب ابن جني، رواية عن السيوطي، عند وصف جمهرة ابن دريد: «باضطراب التصريف وفساد التصنيف»[31]، دلالة على معلوماته الصرفية والتضارب المستبد بتصنيفه للمادة اللغوية.

ولقد اقتصر أبو علي القالي (ت967 م) في **البارع** على عكس النظام الصوتي الخليلي واستعاض عنه بنظام سيبويه الصوتي الذي يعد أقل دقة[32]. ولم يأت الأزهري (ت 981) في **التهذيب** بجديد بالنسبة للخليل رغم ادعائه[33]، فيبدو أنه اعتمد هذا النظام تشيعاً، إن اعتبرنا أن الخليل كان شيعياً[34]. فنقده لابن دريد ورميه بافتعال العربية[35] ليس من باب التعصب لأستاذه نفطويه عدو ابن دريد الألدّ. فهو يبدو رغم ظاهره اللغوي المعتاد، كأنه دفاع عن شيخه الشيعي، الخليل بن أحمد. أما ابن سيده (ت1065 م) فإنه اعتمد **مختصر العين** للزبيدي (ت 989 م)[36] تلميذ القالي الذي كان يعتبر آية عصره في النحو وفقه اللغة[37]، ويعتقد صاحب **المحكم**

---

(31) السيوطي، المزهر 93/1 - 95، حيث أنه يوعز هذه الهانات إلى الظروف التي جرى فيها إملاء وجمع مادة الجمهرة. ونحن نرى أن ذلك عائد إلى كون صاحب الجمهرة ارتضى لنفسه أن يكون معجمه معجماً «**تجريبياً**» الغاية منه الإتيان بالمبدع والجديد. ولذلك كثرت هاناته التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من كل عمل يوحي بالتجديد ويدعيه.

(32) عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 32 - 35 والملاحظ أن القالي لم يذكر الأصول الخماسية، لكنه خصص باباً لما يسمى **بالأشواب**.

(33) نفس المرجع ص 26 - 28.

(34) حسين نصار، المعجم العربي 308/1.

(35) الأمر يتعلق بفرضية افترضناها وهي تعتمد على مفهوم المهمل أو ما يمكن أن نسميه «**المعجم المنتظر**» المثالي. وهي تستحق النظر باعتبار عناصر أخرى. والملاحظ أن حياة الخليل وأعماله لم تدرس إلى الآن دراسة علمية دقيقة. ويبدو لنا أن دراسة المهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بغداد 1960، 279 صفحة، لم تأت بالجديد.

(36) عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 39 - 40، والملاحظ أن الزبيدي قد أقر بعض النظام في نظام معجم الخليل الصعب التناول.

(37) نفس المرجع 5 - 36، انظر في هذا الشأن كذلك عمل Arabic Lexico - J. Haywood، Graphyص 61.

أنه عدل منهج الخليل وذلك بعزل الفعل الصحيح سواء الثنائي أو المضعف أو الثلاثي عن الفعل المعتل. ويدخل في هذا أحياناً الأفعال الرباعية مثل بلبل كما فعل ابن دريد من قبله[38].

ويقابل منهج الخليل، الذي كان يدعو أول الأمر إلى تصور تطوري للغة، منهجان منهما منهج الجوهري[39] في **الصحاح**[40]، المرتكز على تصنيف المادة اللغوية بحسب أصلها. ونحن نقدم منهجه لأسباب ترتيبية على منهج ابن فارس. فهو يرتب المداخل بحسب أواخر الحروف[41] الأصلية. فيتجنب التصنيف اللغوي بحسب طول المصطلحات، ولا يميز بين الفعل الصحيح والفعل المعتل. وذلك منهج أقل عسراً من منهج الخليل، إلا أنه موضوع خدمةً لأهل الذكر، لا سيما النحويين والشعراء منهم[42]. وبالتالي أصبح المعجم أداة مسخرة لنخبة، ووسيلة هي على قدر تحفظ الجوهري اللغوي الذي سنتعرض له فيما يلي. ولم يأت **لسان العرب** لابن منظور (ت 1311 م) **والقاموس المحيط** للفيروزابادي (ت 1414 م) **وتاج العروس** للزبيدي (ت 1791 م)، بجديد يذكر[43] في ترتيب المادة اللغوية، وإن كانت معاجمهم أمهات في اللغة، وتقدر سعتها بصعوبة استعمالها الذي لم يصد معجميي القرن التاسع عشر عن اقتفاء أثرها.

إن منهج الترتيب «الألفبائي» الذي استعمله ابن فارس (ت 1004 م) في

---

(38) حسين نصار، المعجم العربي 345/1.

(39) عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح ص 108 - 109، ولقد نبهنا J. Haywood ص 68 - 69 أن سعدية بن يوسف الفيومي (892 ـ 942 م) قد سبقه إلى ذلك في معجمه «Agron» كما سبقه خاله إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350 هـ/961 م) في كتاب **ديوان الأدب**.

(40) عبد الغفور عطار ص 122 - 129.

(41) نفس المرجع.

(42) نفس المرجع ص 122، عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 93 - 94، Arabiclexicography J. Haywood ص 71 - 73.

(43) يعتقد صاحب اللسان أنه جدد عند ابتدائه كل حرف من حروف المعجم بمقالة متعلقة بذلك الحرف، إلا أن تلك الطريقة تعود إلى ابن سيده (انظر عبدالله درويش، المعاجم العربية ص 43 - 44). انظر محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ـ بيروت 1986 ص 101 - 114 حيث يبين ما أتى به ابن منظور من جديد.

المجمل، والزمخشري في **أساس البلاغة** (وقد اعتبرا من رواد المعجم الحديث)، رتب المداخل الأصول ألفبائياً[44]. ولقد كان الزمخشري (ت 144 م) أكثر دقة، دون أن يتحاشى بعض الأخطاء الكبرى مثل ترتيب الأفعال الرباعية مع الأفعال الثلاثية. والملاحظ أن تلك المعاجم تعتبر من كتب الرصيد المختص، بل المختصر مثل **المجمل** لابن فارس. ولم يكن من أهدافها أن تستوعب اللغة كلها، **فالمجمل** هو معجم مصنف محورياً، **وأساس البلاغة** يستوجب تصنيفه معجماً مخصصاً لتطور الأسلوبية في عصره. إن هذين المعجميين اللذين اعتمدهما المجمع مرجعين من مراجعه اللغوية، يعتبران تكملتين لأمهات المعاجم التي أهملت أصول الكلمات واستعمالاتها المجازية والأسلوبية.

وسعت المعاجم العربية الكبرى المعاصرة[45] إلى أن تكون حلاً وسطاً بين مادة المعاجم الضخمة والترتيب الألفبائي للمداخل. وذلك تصور منبثق من عدم الاستقرار الذي تميزت به تقنيات المعجم العربي عبر التاريخ، ولا غرابة أن نلاحظ أن **محكم** ابن سيده، وهو من أهم مصادر **لسان العرب**، قد احتفظ بالمنهج الخليلي رغم تواجد منهج **الصحاح والمجمل**. وحاول المعجميون المتأخرون جهدهم للتوفيق بين جميع المناهج السابقة، فمنهم من سعى إلى تطويع منهج **الصحاح** لمنهج **المجمل** والعكس بالعكس. فاتبع فارس الشدياق في معجمه **سر الليال**، منهجاً مختلطاً[46] وطوع محمد بن عبد الرؤوف المنوي (ت 1931 م) **أساس البلاغة** في معجمه **إحكام الأساس** معتمداً على **الصحاح**[47]. وطوع **مختصر الصحاح، ومختار الصحاح** للرازي (ت 1360 م) لمنهج **الأساس** حتى يستعملا في المدارس بمصر[48]. أما معجم محمد النجاري (ت 1332 هـ/ 1914 م) فهو تطويع **للسان** ألفبائياً مع هجران ترتيبه بحسب

(44) J. Haywood في Arabic Lexicography ص 92 - 98، عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 121 يعتبر أن النجاري كان مبتدع هذا الترتيب. إلا أن رأياً آخر (انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1940 ص 250)، يوعز ذلك إلى أبي عمرو الشيباني في **كتاب الجيم**.

(45) عبدالله درويش: المعاجم العربية ص 131 - 135، ومنها **محيط المحيط** لبطرس البستاني، **وأقرب الموارد** للشرتوني.

(46) نفس المرجع ص 117 - 118.

(47) حسين نصار: المعجم العربي 674/2.

(48) عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح ص 205.

أواخر الحروف الأصول[49]. ولقد قرر المجمع طبعه وتوزيعه بعد أن نظر فيه في جلسات عديدة[50]. إن طبعة **لسان العرب** الحديثة حسب منهج **المجمل**، لا سيما طبعة المرعشلي، لا تخلو من طرافة. فهي لا تعتمد ترتيباً جديداً فحسب بالنسبة للسان العرب القديم، بل تضيف إليه خرائط، وتذيله خاصة بتكملة علمية وفنية تشمل المصطلحات العلمية والفنية والتقنية التي وضعتها المجامع اللغوية والهيئات العربية المتخصصة[51] الحديثة.

أما ترتيب المادة داخلياً، فإنه يستحق النظر سواء في معاجمنا القديمة أو الحديثة[52]. فلقد عرضت الأفعال، والأوصاف والأسماء، وأسماء المكان، والشواهد كما اتفق. **فكتاب العين** لا يتميز بنظام معين تكون فيه الأولوية لمقولة نحوية على أخرى، وإن كنا نقر أنه يقدم الأسماء على الأفعال تأثراً بنظرية البصرة. ففي مدخلي عشّ وشعّ، تبرز المادة ناقصة بل وفيها استدراكات تعالج مداخل من أمثال البائض والعشّ اللذين لهما مكاناهما المخصصان[53]. ولم يوفق الأزهري إلى أحسن من ذلك[54]. أما ابن سيده، فإنه أتى بإسهام جديد في المحكم: فلقد ذكر الفعل ماضياً، ومضارعاً، متبوعاً بمصادره وأوصافه. وذكر من الأسماء المفرد والجمع، وأهمل الصيغ القياسية مثل الجمع السالم. وذكر من تلك الجموع، جمعي القلة والكثرة[55] اللذين كانا كما سبق أن رأينا[56]، يهمان مجمعنا الذي أهمل رأي ابن سيده في هذا الميدان. ولقد وضع هذا النظام المنظم لأنه كان مختصاً في النحو أكثر منه في اللغة، كما يشهد بذلك هو نفسه[57]، وكما يؤيد ذلك السيوطي

(49) نفس المرجع ص 177.

(50) مجلة مجمع القاهرة 88/5 - 89 وصفحة 86 كما يشير إلى ذلك حسين نصار في المعجم العربي 539/2، والملاحظ أن معجم النجاري لم ينشر أبداً.

(51) لسان العرب. 3 أجزاء ـ بيروت ط. الخياط والمرعشلي.

(52) أنستاس ماري الكرملي: مغامز المعاجم العربية، المقتطف 5 (1917)، ص 229 - 239.

(53) الخليل بن أحمد: كتاب العين ص 79 - 82.

(54) حسين نصار: المعجم العربي 325/1.

(55) نفس المرجع 346/1، 356.

(56) مجموعة القرارات ص 44 - 46.

(57) حسين نصار، المعجم العربي 347/1.

الـذي يعترف أنـه نسيج وحـده في النحـو[58]. إلا أن معجمـه لم يسلم من الاضطراب[59]. إن تفوقه النحوي ليس حجة على الصحة.

ولقد أطلق ابن بري (ت 1106 م) على الجوهري أوصافاً تقره أكبر نحوي من أهل اللغة[60] وإن كان قد كتب حواشيه نقداً للصحاح الذي أعطى الأولوية للأفعال على غيرها وآلت اختصاراته إلى إهمال أغلب الصيغ الفعلية، باستثناء الفعل المجرد، وتأثر ترتيبه للمداخل بمعارفه الصرفية المتضاربة. فهو يرتب مثلاً (مرئى) في (رأى)، ويرتب (أندال) في (ندل). وتوجد هذه الهانات في أغلب المعاجم[61]، ومنها لسان العرب الذي كان موضوع استدراكات عديدة لا سيما في العصور الحديثة وفي المجمع[62] لأنه في الحقيقة معجم لغة، وفقه، ونحو وصرف، وتفسير وحديث، وقرآن[63]، مما يستوجب قراءة محتوى المدخل كله للفوز بالمفهوم الذي نحتاج إليه[64]، ولقد اتخذ أحمد فارس الشدياق القاموس نموذجاً لتلك الهانات[65]. إن معاجمنا الموسوعية الجماعة هي في الحقيقة معاجم فيها شوائب كثيرة، لا سيما إن أخذنا بعين الاعتبار الشواهد ـ وهي عنوان الصحة ـ وما تعتمده من استعمالات تنتسب

---

(58) نفس المرجع.

(59) نفس المرجع ص 359.

(60) عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح ص 116.

(61) أ) أحمد تيمور: خبايا الزوايا. الألفاظ اللغوية المذكورة في غير مواضعها مجلة مجمع دمشق 195/4 - 170.

ب) بطرس البستاني: في شوائب المعاجم، المشرق 683/193 - 688.

(62) أ) بوبيل الكرملي: لغة العرب 1/7 - 112، 161، 318، 321، معاجمنا أو ذيل لسان العرب، لغة العرب 833/7 - 843.

ب) مصطفى جواد، لسان العرب، لغة العرب 302/7 - 304، 643/8، 746.

جـ) توفيق داود قربان: أمثلة من الأغلاط الواقعة في لسان العرب، مجلة مجمع دمشق ج 39 (1963) ص 510، 515، 687، 702، ج 40 (1965) ص 533 - 535، 678 - 690، 890 - 995 ج 41 (1966) ص 203 - 208، 388، 391، 728، 741. ج 42 (1967) ص 182 - 186، 363، 365، 641، 643.

(63) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس ص 179.

(64) ابن منظور: لسان العرب، مقدمة لفارس الشدياق، طبعة صادر، ص 6، انظر كذلك مدخل بدأ، بلسان العرب 26/1 - 30.

(65) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس ص 690، عبد الله درويش: المعاجم العربية ص 113.

في أغلبها إلى البداوة وإلى القديم الحوشي. وهي مذكورة غالباً دون اعتبار ترتيبها الزمني الذي يهمنا حتى ندرك تاريخ اللغة وتطورها.

ولقد استجاب المجمع للقضايا التي نبّه إليها فارس الشدياق خاصة فيما يتعلق بالمواد التي لم ترد في المعاجم، لا سيما الأفعال والمصادر، لأن كثيراً من المعجميين يهملون ذكر الفعل، أو المصدر لمدخل من المداخل. إن قرار مجمع اللغة العربية في تكملة المواد اللغوية غير الواردة في المعاجم، يفيد مباشرة أن معاجمنا القديمة تحتاج إلى نظر، وسيردف ذلك فيما بعد بقرار آخر يتعلق بما لم يرد بالمعاجم من مفرد وجمع كثرة أو قلة سكت عنها[66].

ويهمنا من المعاجم العصرية معجم **المنجد**[67] الذي يذكر لِنَصَحَ مصدرين أساسيين وهما: نَصْحٌ ونُصُحٌ. إلا أننا نجد فيه مصادر أخرى منها نَصاحة التي تدل على الصفة، ونِصاحة التي تدل على الحرفة، ونصاحيّة وهي مصدر صناعي[68]. إن هذه الهانات لا تختلف عن الهانات المتولدة عن التمييز بين المصدر واسم المصدر[69].

إن طرق الجمع التي اعتمدها المجمعيون، تعتبر في رأينا السبب الأساسي لتلك الهانات المتولدة في الواقع عن الرواية وما إليها من قضايا[70]. **فكتاب العين** يذكر تحت عنوان: **قال** أو **قال الشاعر**، أبياتاً تُكَوِّن نسبتها وصحتها مشكلاً عويصاً[71]. وذلك شأن **الصحاح** أيضاً الذي يؤاخذ على ذلك، لأنه يزعم في مقدمته أنه استسقى اللغة **الصحيحة** مشافهة من العراق، وتلقيناً واستقراءاً من العرب العاربة[72]. فيبدو أنه

---

(66) محاضر 35/4 - 36، مجموعة القرارات ص 44 - 46.

(67) مصطفى جواد: أوهام المنجد، لغة العرب 593/7، 602 - 876.

(68) المنجد ص 883.

(69) محمد الخضر حسين: اسم المصدر في المعاجم، مجلة مجمع القاهرة 147/8.

(70) R. Blachère, Les Savants iraquiens p, 37 - 48

(71) الخليل بن أحمد: كتاب العين، ص 62 - 72، 77، 79، 80.

(72) السيوطي: المزهر 31/1 يعتبرهم العرب الخلص من قبائل عاد وثمود، وأميم وعبيل، وطسم، وجديس، وعمليق، وجرهم، ووبر. ولا شك أن الجوهري الذي عاش في القرن الرابع الهجري، لا يمكن له بحال أن يكون قد أخذ عنهم بالحجاز.

جمع ثلاثة شروط من الشروط الستة المستلزمة لضمان رواية صحيحة[73]. إلا أننا لاحظنا أنه لم يسلم من أن تنسب أبيات أو عبارات إلى أشخاص لم يكونوا من أصحابها[74].

فاللسان[75] وغيره من المعاجم قاصر على تجنب هذه الهانات، لأنها تعتمد على مصادر مكتوبة، تستحق النظر في حد ذاتها، مما جعل دعاة التصفح ينظرون إليها نظرة ناقدة. فلقد رأى الشيخ أحمد الإسكندري، وهو يدحض المصطلحات المعربة في المعاجم، ويركز نقده على الفيروز ابادي، أن صاحب القاموس، وإن كان في نظره أكبر جماع، فإنه ليس حجة في اللغة. أما ابن سيده، فهو وإن كان في نظره يعرف اللغة، فإنه جمع مصطلحات طبية وغيرها فلم يحسن تعريبها[76]. إن اعتماد ابن منظور والفيروز أبادي على خمسة[77] مصادر ومعجمين[78]، يبين أن استقرائيهما غير كافيين على قدر ما جمعا من مادة لغوية. **فالفصاحة** التي تعتبر موضوع المجمعيين المفضل، قد أصبحت أمراً مستبداً بهم. فضحوا من أجلها بجزء لا بأس به من المادة اللغوية لأنهم كانوا يدعون إلى نقل اللغة الفصحى وتجنب **التصحيف**[79]، المستبد أيضاً بالمعجمية العربية. وهو يعود إلى أخطاء النساخ والرواية بالمشافهة. ولقد سعى القالي في **البارع**، والجوهري في **الصحاح** إلى شكل المداخل شكلاً كاملاً، وإن كان منحى **الصحاح** يعتبر مشكلة في حد ذاتها، إذ لم يوجد معجم واحد قد سلم من التصحيف ومن نقل الكلمات خاطئة[80]. ألم يُقَلْ في ابن دريد: «لولا ثقة

---

(73) نفس المصدر 144/1 - 170.

(74) عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح ص 138 - 140.

(75) لسان العرب 449/1.

(76) محاضر 304/1، وفي محاضر 137/2، يقر، لأسباب أخرى، خلاف ذلك فهو يعيد إليهم اعتبارهم عندما ينقدهم مجمعيون محدثون يعتبرون أن تلك المعاجم غير كافية لتكون المصادر الوحيدة المفيدة لوضع المعجم التاريخي للمجمع.

(77) ابن منظور اعتمد على **التهذيب** للأزهري، **والصحاح** للجوهري **والمحكم** لابن سيده، والنهاية لابن الأثير، وحواشي ابن بري على **الصحاح**.

(78) اعتمد الفيروز ابادي على المحكم لابن سيده والباب للصاغاني.

(79) كارلو نللينو: تصحيفات غريبة في معجمات اللغة، مجلة مجمع دمشق ج 65/10 - 67 (1930).

(80) السيوطي: المزهر 103/1 - 113.

الناس في أهل العلم، لترك كل ما رواه ابن دريد»[81]. ولقد أهمل **الصحاح** جزءاً مهماً من الصحيح الذي جمعه ابن بري والصاغاني. إن محافظته اللغوية تبدو مستمدة من توقيف لغوي يعتمد حسب السيوطي صحيح البخاري نموذجاً له، فيعتبر في اللغة مقابل صحيح البخاري في الحديث، لأن القضية عنده لا تتعلق بوفرة الجمع بل بمعيار الصحة[82]. فالمعيار اللغوي أصبح ثابتاً مثلما ثبتت الأحاديث النبوية التي لم تسلم من النقد والتمحيص.

إن المعاجم العصرية، ومنها **أقرب الموارد**، لم تأت بجديد في الميدان، وهناتها واضحة[83]. إن النزعة إلى البحث عن **الصحيح** قد أحبطتها نزعات أخرى منها التعلق بالموسوعية، والجمع المضطرب، والاختصار دون تصور منهجية تيسر وصف المادة اللغوية وتصنيفها مثلما تصور ذلك الخليل بن أحمد. والملاحظ أن كل تلك المعاجم «المتفصحة»، قد استوجبت **مختصرات وتكميلات واستدراكات**[84]. فلقد بين ابن منظور أن المعاجم العربية لم توفق بين حسن الجمع وحسن الوضع والعكس بالعكس إذ يقول «ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، ومن أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[85].

فما عسى أن توفر تلك المعاجم القديمة من إمكانات لتحديث اللغة العربية؟ إن قيمتها التاريخية جديرة بالعناية لأنها تحتوي على مادة وافرة. إلا أن إبراهيم مدكور يرى أنها لا تفي بحاجات العصر وضروراته لأن شروحها غامضة، وبعض تعريفاتها خاطئة، وفنياتها في الترتيب ملتبسة. وكثيراً ما تنسخ معاجم لاحقة معاجم سابقة دون أن تأتي بجديد. ولقد سعى أصحابها إلى أن يحصروا اللغة في حدود زمانية ومكانية.

---

(81) نفس المصدر ص 113.

(82) نفس المصدر ص 101.

(83) عبد الله درويش، المعاجم العربية ص 134 حيث يتحدث عن الشكل في **أقرب الموارد والمنجد**.

(84) عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح ص 157 - 171 حيث توجد قائمة المؤلفات التي اعتنت بالصحاح.
انظر كذلك: أنستاس الكرملي الذي وضع معجماً أسماه **المعجم المساعد** لنقد **محيط المحيط** لبطرس البستاني. انظر: مجلة مجمع القاهرة 42/9 - 44.

(85) لسان العرب، المقدمة ص 7.

فلم تبق تلك المعاجم على صلة بالحياة والتطور. وانتهى بها المطاف إلى أن أصبحت لا تعبر حتى عن العصر الذي وضعت فيه[86]. فهي تروي لنا أحداثاً هي من قبيل الخرافات[87]، فمن ذلك أن صاحب **القاموس** يدعي أن **الأهرام** قد بناها النبي إدريس ليحفظ الآثار العلمية من الطوفان.

وهو لا يتحرج من أن يدّعي كذلك أن بانيها هونسان بن المشلشل[88]. إن هذا الجمع المضطرب ناشىء في الحقيقة من خشية الفراغ الذي كان يضجر المعجميين العرب، لا سيما عندما لا يدركون كل الإدراك المادة التي يعالجونها. وتشهد بذلك المصطلحات المعربة الأعجمية التي تؤول تأويلاً فيه شعوذة واضحة. فلسان العرب، المطبوع حديثاً، يحتاج إلى نظر في هذا الميدان[89].

إسهامات المجمع في المعجمية العربية:

أما فيما يتعلق بإسهام هذه المعاجم في الميدان العلمي، فهو يبدو غير مفيداً. فلقد أصاب مصطفى الشهابي، كما سبق لنا أن لاحظنا[90]، في محاكمة تلك المعاجم، لا سيما في ميداني المواليد الثلاثة وعلوم الأحياء[91]. إن هاناتها متولدة عن مقاربتين خاطئتين: وضع المعجم من قبل شخص واحد، عوضاً عن مجموعة كاملة، والادعاء الذي يعتبر أن المعجم معجم موسوعي أو لا يكون. إن هذا التصور لا يدرك أن كل لغة حية تحتاج إلى أصناف من المعاجم العامة والمتخصصة التي تتطلب تقنيات مختلفة لتؤدي وظائف متنوعة[92]. أليس ذلك هو هدف **المجمع** الذي أخذ على عاتقه أن يضع معاجم لمعالجة الهانات المذكورة وليؤيد العربية بمعاجم عصرية؟

---

(86) إبراهيم مدكور، مجمع ص 61.

(87) أحمد أمين: أسباب تضخم المعاجم، مجلة مجمع القاهرة 36/9 - 41.

(88) نفس المصدر ص 40.

(89) أ. أ. فراج: تصحيحات لسان العرب، مجلة مجمع القاهرة 171/12 - 184.

(90) انظر الفصل 13 الحاشية 33.

(91) مصطفى الشهابي:

(أ) عيوب المعاجم، المقتطف 97 (1940) ص 252 - 257.

(ب) المصطلحات العلمية ص 33 - 40.

(92) G. Matoré, Histoire p, 39 - 177

فمن هذه الأرضية ننطلق للنظر في إسهام المجمع من أجل احياء المعجمية العربية.

فكيف تصورذلك الإسهام وكيف طبقه؟ يهدف مشروع المجمع إلى وضع معجم تاريخي عربي[93]، عبّر عنه باسم **المعجم الواسع** الذي من شأنه أن يشمل كل الألفاظ والغريب اللغوي ويؤرخ لتطورها[94]. وذلك هدف عام فيه غموض والتباس وإن كان يثير قضية وضع معجم جديد، وهو عبارة عن مكنز عربي قديم وحديث. أما منهجية وضعه فإنها توضحت شيئاً فشيئاً عندما عهد المجمع للمستشرق فيشر بوضع معايير ذلك المعجم. وعين ماسينيون، ونللينو ومنصور فهمي لتحضير جذاذاته وكذلك جذاذات معجم جديد آخر يعالج المصطلحات العلمية الحديثة[95].

إن الغاية من هذا المعجم الجديد ليست منافسة المعجم التاريخي بل يعتبر تكملة له، هدفه تجديد محتوى المعجم العربي. إن عهدة ذلك إلى معجميين من ذوي اللسانيين ومن المستشرقين، يفيد أن المجمع يميل إلى تصور جديد للمعجم العربي وذلك ما يؤيده وضع جذاذات نماذج، سبق أن عرضنا لها[96]. ولقد كانت محل نظر ونقاش عندما تعلق الأمر بإقرار قائمة من المؤلفات المصادر لوضع المعجم التاريخي. فدعا فيشر، يؤيده حسن حسني عبد الوهاب وماسينيون، إلى عدم الاعتماد على مادة المعاجم بل على المصادر الأمهات الأولى[97] التي اعتمدها في معجمه. أما الشيخ أحمد الإسكندري، فلقد أكد على قيمة المعاجم القديمة، وإن كان فيما مضى قد شدد النكير عليها لاحتوائها على المعربات والدخيلات[98]، ورأى أنه لا حاجة إلى الرجوع إلى المصادر الأمهات لأن المعاجم التي يعتبرها حجة، قد سجلت رواية كلام العرب[99]. ولقد نشأ عن هذا الخلاف ضرورة وضع قائمة من المصادر والمراجع ومختصراتها لتجاوز هذه المهاترات[100]. فيبدو أن المجمع بقراره

(93) مجلة مجمع القاهرة 6/1.

(94) نفس المصدر ص 22.

(95) محاضر 28/2 - 29.

(96) انظر الفصل 5 (حاشيتا 40 و 45).

(97) محاضر 136/2 - 137. ويعود المستشرق الألماني إلى نفس الفكرة في محاضر 172/2 - 175.

(98) محاضر 304/1.

(99) محاضر 137/2.

(100) نفس المصدر ص 177.

هذا قد أيد بصفة غير مباشرة رأي الشيخ أحمد الإسكندري، وإن كان لم يزودنا بشيء عن المعايير التي اعتمدت لوضع تلك القائمة. ونحن نعتبر أن القائمة المقررة تكون في حد ذاتها اختياراً آخر قد أهمل ما جاءت به بعض المناهج العملية المطبقة السابقة، وبالتالي فهي ناقصة رغم احتوائها على ستة وخمسين مرجعاً. ولقد أضاف إليها فيشر القرآن الكريم، والحديث الشريف والمفضليات ودواوين الشعر التي تعتبر مراجع لغوية هامة[101]. إلا أن المجمع الذي سبق له أن أقر الاستشهاد بالحديث[102]، لم يغير شيئاً من قائمته المقررة. والملاحظ أن بعضاً من تلك المراجع، ذات القيمة الثانوية، هي من مؤلفات المولدين الذين لا يعترف بهم المتفصحون من أعضاء المجمع الداعون إلى الفصاحة القديمة. المهم هو أن أغلب المصادر والمراجع تتألف فقط من المعاجم القديمة أو التلقينية. فلم يذكر من أعمال الجاحظ إلا البيان والتبيين، وذلك شأن ابن قتيبة الذي لم يؤخذ من أعماله إلا أدب الكاتب. ولم يؤخذ شيء من أعمال الكتاب والجغرافيين والمؤرخين المشاهير من مختلف عهود الأدب العربي. فكأننا بالمجمع نسي أو تناسى موقفه الداعي إلى اعتبار جميع مراحل تطور اللغة العربية. إن هانات هذه القائمة التي وضعت حسبما يبدو بتسرع، مرآة عما ستكون عليه ركائز المعجم الذي يريده المجمع معجماً تاريخياً جامعاً وشاملاً. إن المشاكل المحتملة في هذا الميدان، قد دعت بعضهم إلى الاستعاضة عن ذلك المعجم بترجمة معجم أكسفورد[103]، وذلك دليل على إحساس المجمعيين بالقصور عن وضع معجم عربي حديث وعلمي. ولعل ذلك ما يسر على المجمع اللجوء إلى الموافقة على تطبيق مشروع فيشر، العضو الألماني[104]، وقد نشر المجمع نموذجاً منه سنة 1961.

والملاحظ أن موافقة المجمع الرسمية على ذلك المشروع لم تأت عفوية بل تعبر عن مشاكل دقيقة ومعنية. ونعني بذلك أن طبيعة ذلك النوع من المعاجم هي على قدر إمكانات الأشخاص الذين يستطيعون القيام بتلك المهمة، ونعني بذلك

(101) نفس المصدر ص 273.

(102) انظر الفصل 6، الحاشية 157 وما بعدها.

(103) محاضر 331/2، 342 - 343.

(104) محاضر 351/2 - 352.

المستشرق الألماني أوغست فيشر ومساعديه الأجانب والعرب. فيبدو أن دخوله إلى المجمع، كان مرتبطاً بهذا المشروع. ولقد سبق لفيشر أن تصور مشروعه قبل أن ينشأ المجمع، لأنه كان موضوع قرار صادر عن جمعية فقهاء اللغة والأساتذة الألمان المجتمعين في مدينة بال سنة 1907[105]. وكان قد عرضه كذلك على مؤتمرين استشراقيين اجتمعا في 1908 و 1912 بكبنهاغن وأثينا. ويبدو أن الأمير فؤاد، مكون المجمع، ورئيس الوفد المصري في مؤتمر أثينا، قد عني بذلك القرار مما يسر تعيين فيشر لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكان فيشر يتصور عمله عملاً جماعياً، يسهر عليه اختصاصيون مستشرقون يجب عليهم أن يستعينوا في أعمالهم بأعمال مستشرقين ألمانيين وهما (A.L. Fleisher) و (H. Thorbecke).

وفي هذا السياق يمكن لنا أن ندرج أعمال (A. Bevan)[106] وغيره من المستشرقين من أمثال (j. Pedersen) و (G. Bergsträsser) و (A. Grohmann) و (J. Sacht) و (F. Krenkow) الذين استقرأوا تماماً أو جزئياً **مؤلفات أدبية، والقرآن الكريم، وحديث مسلم، ومخطوطات عربية قديمة مثل كتاب الجيم لأبي عمرو** الشيباني[107]، وبادر نللينو إلى عرض ذلك المشروع على المجمع الذي أقره نهائياً في سنة 1938[108]، ومكن فيشر من الوسائل المادية لعرضه. واتفقت وزارة التربية المصرية مع أ. فيشر على نشره في حدود ست إلى سبع سنوات[109].

معجم فيشر التاريخي:

إن هذا القرار لصالح معجم فيشر، جعل المجمع يميل إلى التصور المعجمي الاستشراقي الذي انتقد جميع المعاجم العربية التي وضعها العرب أو المستشرقون[110]. ويبدو أن قرار المجمع كان ناشئاً عن مواصفات معجم فيشر

---

(105) أوغست فيشر: المعجم اللغوي ص 23 - 24.

(106) A.A. Bevan: Some contributions to arabic lexicography in volume of oriental studies presented to E.B. Browne: Festchrift 1922 p, 51 - 93.

(107) أوغست فيشر: المعجم اللغوي ص 30 - 31.

(108) نفس المصدر.

(109) إبراهيم مدكور، مجمع ص 65.

(110) أوغست فيشر، المعجم اللغوي، المقدمة.

الفنية[111] لأنه اقترح على المعجميين معجماً أصولياً وتاريخياً للغة العربية من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث الهجري. ولقد اعتبرت المبادرة مفيدة لأنها تبرز إلى الوجود موضوعين محببين للمجمعيين المتفصحين. فهو لا يعتني إلا باللغة **الفصيحة** وينتهي بانتهاء القرن الثالث الهجري الذي يعتبره فيشر عهد أوج اللغة العربية الأدبية الذي يوافق نهاية عهد **الفصاحة**(*) كما تصورها أهل اللغة المتشددين. إلا أن هذه المقاربة المنهجية لا تعني أن فيشر كان من دعاة **التفصح**. وتشهد بذلك المصادر والمراجع التي اعتمدها في معجمه، فهو يقر منها قائمة شاملة[112]، تهمل قائمة المجمع وتحيط بكل المؤلفات الأمهات المتعلقة بالفترة الموصوفة، بما في ذلك مؤلفات **المولدين** في القرن الثالث الهجري. إن هذا المشروع الذي يذكرنا بمعجم الفرنسي (Littré)[113] في كماله ونقصانه، كان يهدف إلى أن يسرد لنا تاريخ الاستعمال العربي الذي وضع الخليل بن أحمد أسسه. فهو يشمل كل المظاهر اللغوية للفترة الموصوفة[114] لا سيما المظاهر التاريخية، والأصولية، والاعرابية، والنحوية، والتعبيرية، والأسلوبية[115] **التي أوحاها للمؤلف المستشرق (F Heerdegen)[116] لا معجم أكسفور كما ذهب إلى ذلك إبراهيم مذكور[117].**

إن المشروع لم يحظ بإجماع كل المعجميين لأن تصوره الذي لا يخلو من جرأة وتحد، كان سبباً من الأسباب التي تعتبر حجر عثرة في سبيل تحقيقه بالمجمع الذي لم يتبناه مشروعاً من مشاريعه. فلقد كان ينظر إليه نظرة **الدخيل**، فكان يسمى: **معجم فيشر** أو **معجم فيشر الخاص**[118]. فلا شك أن هذا الموقف ناشىء عن كون إنجاز المعجم يستوجب استقراء مؤلفات عديدة منها ما لم يعتمد ومنها ما لم يستكشف

---

(111) محاضر 351/2 - 352.

(*) محمد رشاد الحمزاوي. العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، 206 ص بيروت 1986.

(112) نفس المرجع، 374 - 382؛ أوغست فيشر، المعجم العربي ص (ألف ـ باء).

(113) G. Matoré, Histoire p, 118 - 124

(114) محاضر 352/2.

(115) أوغست فيشر، المعجم العربي ص 22.

(116) نفس المصدر (الحاشية 18).

(117) إبراهيم مذكور، مجمع ص 66.

(118) محاضر 351/2 - 352، 380 - 381؛ مجلة مجمع القاهرة 202/5.

بغية وضع معجم يشمل مختلف مراحل اللغة[119] حتى نهاية القرن الثالث الهجري. وبالتالي استنتج أن وضعه النهائي سابق لأوانه، لأن البحوث المعجمية لم تجمع من المواد ما ييسر إنجاز هذا العمل، يضاف إلى ذلك المعارضة الشديدة التي أبداها المجمعيون المحافظون الذين اعتبروا ذلك المشروع تقويضاً للتصور المعجمي العربي القديم. وتظهر تلك المعارضة في المهاترة التي دارت بين دعاة الحداثة من ثنائي اللسان ودعاة المحافظة من الأزهريين في شأن نموذج من معجم فيشر قدم للمجمعيين[120]. فلقد رأى الأولون وضع ذلك المعجم بقدر تقدم إنجازه مع إدخال التعديلات اللازمة[121]. وطالب الشق الثاني بإتمام المعجم كاملاً حتى يقرر إقراره في المجمع ونشره من قبل وزارة التربية المصرية[122]. وذلك تعطيل يعني رفضاً واضحاً للمشروع الذي انتهى أمره بموت صاحبه سنة 1947، ولم يحتفظ منه إلا بنموذج طبعه مجمع اللغة العربية وأصدره.

إن النموذج المذكور لم يكن موضوع نقد معين يتعلق بفنياته أو محتواه. ولقد كان المجمعيون الذين اعترفوا بمزاياه، قد آخذوا عليه بعض التفاصيل منها طريقته في ذكرالشواهد بأنصاف الأبيات وتمييزه بين الحقيقة والمجاز[123]. إن هذه الآراء ليست مهمة بقدر ما نجد غيرها يؤاخذ عليه دسامة مادته، ولا سيما مادته النحوية. فمن ذلك ذكره للهمزة ووظائفها، ومنها المنادى الذي يتخذه المؤلف فرصة للحديث على جميع أنواع أدوات المنادى[124]. إلا أنه كان لهذا النموذج الفضل في ترسيخ ضرورة وضع معجم تاريخي عربي[125]، فأصبح هدفاً يسعى إليه[126]. ولقد اعتمد المجمع فنياته وجذاذاته التي دارت عليها الدوائر أحياناً، للحكم لبعض المعاجم أو

---

(119) إبراهيم مدكور، مجمع ص 66.

(120) محاضر 27/3 - 29، 146 - 155.

(121) نفس المصدر.

(122) نفس المصدر 149، 155، ولقد عبّر عن هذه المقاربة الشيخان إبراهيم حمروش وأحمد الإسكندري.

(123) نفس المصدر، معجم فيشر وصفه ونقده، مجلة مجمع دمشق 24 (1949) ولقد سعى الشيخ المغربي إلى استخلاص أهم الهانات الموجودة بهذا المعجم.

(124) عبد الله درويش: المعاجم العربية ص 143.

(125) إبراهيم مدكور: مجمع ص 66.

(126) مجلة مجمع القاهرة 252/7 - 253.

عليها والتي عرضت عليه للنظر في شأنها[127]. وسيرتكز على ذلك النموذج أيضاً لوضع معاجم أخرى أو قائمات من المصطلحات التي سنتحدث عنها حسب الترتيب التاريخي وحسب تقديمها للمجمع، لأن هذا الترتيب يعكس في الحقيقة مشاغل المجمع اللغوية وغير اللغوية في هذا الميدان. وتلك المعاجم هي: **المعجم الوسيط، ومعجم ألفاظ القرآن، والمعجم الاصطلاحي العلمي والمعجم الكبير،** الذي استنبط في آخر الأمر وكأنه يقوم مقام مشروع معجم فيشر.

إن عرضنا لـهذه المعـاجم حسب التتابع التاريخي، يخضع إلى اعتبارات عملية وتنظيمية. ولقد شرع المجمع في هذا الميدان شرعة اعتدال وذلك بوضع معاجم تفي أولاً بالحاجات العاجلة، وبتجنب وضع معجم مثالي صعب المنال يقوده إلى متاهات لا طائل وراءها. فلقد ركز أولاً عنايته على وضع معجم للاستعمال يوفق بين التقاليد القديمة، وحاجات العصر.

المعجم الوسيط:

يعتبر هذا المعجم الهدف المنشود، وقد كان موضوع أخذ ورد منذ سنة 1934، لأن مجمعنا كان قد نظر في وضع ثلاثة معاجم، وصفت **بالوجيز والوسيط، والبسيط**، ولم تذكر أهدافها ذكراً واضحاً [128]. ورأى بعض المجمعيين الاقتصار على واحد منها يكون للطلاب من دون أن يحددوا محتواه[129]. ولقد بادرت وزارة التربية بمصر سنة 1936 إلى تحديد أهداف ذلك المعجم بأن يستعمله طلاب المدارس الثانوية، والمتعلمون بالبلاد العربية[130]، ويحتوي على المصطلحات العلمية الصحيحة المستعملة ويكون سهل التناول[131]. ورأت الوزارة أن يضاف إليه ملحق بأسماء الأعلام والمدن مثله مثل معجم لاروس الصغير[132].

(127) مجلة مجمع القاهرة 88/5، 49/7 - 51 حيث الحديث عن طبع معجم النجاري ومعجم جرجيس حجار. والأول هو تطويع للسان العرب حسب الترتيب الألفبائي، ويبدو أن المجمع قد قبله ليستعيض به عن معجم فيشر.

(128) مجموعة القرارات ص 124.

(129) محاضر 25/2 - 95.

(130) مجلة مجمع القاهرة 34/3.

(131) نفس المصدر، مجلة مجمع القاهرة 90/5 حيث ينص على أن يشمل ذلك المعجم المصطلحات العلمية المقررة بالمجمع.

(132) إبراهيم مدكور، مجمع ص 66.

وكان على المجمع الذي كان من أهدافه إنجاز هذا العمل، أن يضع معجماً يوفق بين حاجات العصر ومعايير الفصاحة في مستوى المحتوى والفنيات بهذا المعجم. ولقد كان ذلك موضوع مداولات ودراسات عديدة ومهمة[133] تساعدنا على متابعة مختلف أطوار وضعه، وتمكننا من معرفة المعايير التي اعتمدت قبل وضعه نهائياً. إن تلك المعايير التي تستوجب مقارنتها بما أقر منها نهائياً، قد دونت في مقدمة **المعجم الوسيط** الذي يعتبر أداة مهمة إذ يساعدنا على إبداء رأي مركز على مؤلف قد أنجز[134]، ويعبر عن نتيجة عملية من أعمال المجمع في هذا الميدان. فهو يخول لنا أن نتبين مدى تطبيق مختلف القرارات اللغوية المجمعية على مختلف المظاهر اللغوية في هذا المعجم الذي يعتبره المجمع مثال المعجم العصري[135].

فما عسى أن نقول في شأن محتوى هذا المعجم، لا سيما فيما يتعلق بمادته وجمعها؟ وذلك ما يثير في أول الأمر قضايا المصادر اللغوية التي اعتمدها والتي لم تذكر في مقدمته. فهل اعتمد كما سبق لنا أن ذكرنا[136] قائمة المصادر المحافظة والناقصة التي وضعها المجمع؟.

إن أعمال اللجان المكلفة بوضع هذا المعجم تفيد أن تلك المصادر كانت جلها معاجم قديمة أخذت منها الألفاظ المتداولة. فلقد أقر أن المواد قد أخذت من المعاجم القديمة[137]، لا سيما **لسان العرب**. واكتملت المادة الباقية حسبما يظهر بالمصطلحات العلمية والفنية التي وضعها المجمع[138]. ولقد ورد في مجلة المجمع ذكر مؤلفات لغوية ومعاجم لم تذكر أسماؤها وأوصافها[139]. فكل شيء يوهم أنها من

---

(133) محاضر 408/3 - 415، محاضر 15 (مرقونة) ص 124؛ مجلة مجمع القاهرة 90/5 - 91، 178/6 - 180، 241 - 243، 42/7، 56، 177، 303، 315، 61/8، 294، 302، 456، 527 - 550، 200/9، 231/10 - 245.

(134) المعجم الوسيط ـ جزءان. القاهرة 1960 - 1961، وهو يشمل 1081 صفحة فيها ثلاثة وديان، مجموعها 30,000 مادة تحتوي على مليون لفظ و 6000 صورة من دون معجم ملحق للأعلام والبلدان.

(135) إبراهيم مدكور، مجمع ص 67.

(136) انظر الحاشية 97 وما بعدها من هذا الفصل.

(137) مجلة مجمع القاهرة 7/5.

(138) نفس المصدر.

(139) نفس المصدر 91.

الرصيد القديم. ويدل على ذلك رد فعل المجمعيين الذين لاحظوا كثرة المصطلحات المعبرة عن مفاهيم الحياة اليومية والمدنية المعاصرة(140).

ومن المهم أن نلاحظ أن المجمع قد كلف لجنة المعجم بإدراج المصطلحات الحديثة، في معجمه وذلك باستثمار وترجمة مادة المعاجم الحديثة الأجنبية. وذلك يعني اعتماد قائمة جديدة مهمة من المصادر(141)، مع إدراج ما وضعه المجمع نفسه من مصطلحات(142). إلا أننا لم نعثر على علامة تدلنا على كيفية اختيار تلك المصطلحات الجديدة(143). وسيكون لهذا الغموض نتائج سلبية على أعمال المجمع، لأنَّ المداولات الدائرة حول حرف الكاف بالمعجم مثلاً تدل على أن الإجراءات والتوصيات السابقة لم تحترم(144)، إذ كان استعمال المعاجم القديمة مستبداً بالموضوع. ولقد نبه العراقي رضا الشبيبي، وهو من أصحاب التشدد(145)، إلى التعسف في اعتماد **لسان العرب والقاموس**، مبيناً أن الطريقة المتبعة ستؤول بالمجمع إلى وضع معجم وسيط يشابه **اللسان والقاموس**(146). ودعا إلى إدراج المصطلحات الفنية والفلسفية الواردة في المؤلفات القديمة المتخصصة(147) مثل **مفاتيح العلوم** للخوارزمي (ت 997 م). وتلك مبادرة مفيدة رغم هدفها المحدود والمحافظ، لأنها تدلنا على الهانات التي تشوب مناهج العمل بالمجمع في هذا الميدان.

ولقد سعى مجمعنا إلى التوسع في قائمة مصادره بقدر تقدم أعماله المعجمية مما قلص التفاوت الموجود سابقاً بين المصادر القديمة والمصادر الحديثة. وانتهى إلى تصور طريقة في وضع معجمه لا تخلو من طرافة، وذلك بأخذ المادة الأساسية،

---

(140) مجلة مجمع القاهرة 179/6.

(141) نفس المصدر.

(142) نفس المصدر ص 180.

(143) نفس المصدر ص 243.

(144) محاضر 15 (مرقونة) ص 1 - 33.

(145) انظر الفصل 12، حاشيتي 67 - 69.

(146) محاضر 31/15.

(147)نفس المصدر.

إن وجدت، من المعاجم القديمة والمعاجم المتخصصة القديمة ومعارضتها بتعريفات المعاجم العصرية[148]. فمن ذلك تعريف مصطلح **القرط** (Alluim porum)[149] الذي نجد له أثراً في المادة اللغوية المجموعة بالمعاجم العصرية المتخصصة العربية منها والأوربية الـتي لا يوجد ذكر لها بقائمة المصادر الرسمية التي قررها المجمع. وذلك شأن مصطلح **قطن**[150] والمصطلحات العلمية والفنية[151].

إن هذه الطريقة الرامية إلى تحديث المعجم العربي، تسعى إلى أن تربط الصلة بين المعجمية القديمة والمعجمية الحديثة، وذلك بالتأكيد على المصطلحات العلمية المستعملة حتى يمكن **للمعجم الوسيط** أن يكون متصلاً بالماضي اتصالاً وثيقاً ومعبراً عن العصور الحديثة[152]. إن هذا التصور يستحق الاعتبار لأنه يثير قضية **الفصاحة** القديمة المثالية وصلاتها بما ورد من مواد في المصادر والمراجع التي سبق لنا أن تحدثنا عنها. فيبدو أن هذا التحديث يخترق بلطف معايير الفصاحة القديمة، لأنه يدعو إلى القضاء على الحدود الزمنية والمكانية التي اعتمدت للفصل بين مختلف عهود اللغة[153]. فهل ذلك صحيح؟ فإن كان كذلك فكيف طبق واستعمل؟.

إن المؤلفات المصادر المختلفة المذكورة سابقاً والتي نضيف إليها **القرآن الكريم**، **والحديث**، **والأمثال** تؤيد هذا الاتجاه[154]. ولنا من القرائن ما يفيد كذلك بأن المصطلحات المعربة، لا سيما المعاصرة منها، قد أخذ بها حتى وإن كانت لا تخضع لوزن عربي[155]، وبأن تحديث المصطلحات يستوجب التخلص من الألفاظ **الحوشية والأضداد**[156]، وبأن الألفاظ العامية تحتاج إلى تفسير وخاصة إلى تبرير

---

(148) مجلة مجمع القاهرة 8/294 - 302، 527 - 550.

(149) نفس المصدر، 535.

(150) نفس المصدر، 537.

(151) مجلة مجمع القاهرة 9/231 - 245.

(152) المعجم الوسيط، مدخل ص 8.

(153) نفس المصدر.

(154) نفس المصدر، 11.

(155) مجلة مجمع القاهرة، 5/91، 7/177، 315.

(156) مجلة مجمع القاهرة 7/56.

بمقدمة المعجم الوسيط[157]، الذي يستعمل بعض الألفاظ العامية الحديثة **لا سيما** في علم النبات[158] والتي تفيد أن مادة المعجم **الفصيحة تحتاج إلى مصطلحات مولدة، ومعربة، ودخيلة، ومجمعية، ومحدثة**[159]. وتلك مفاهيم تعبر في الحقيقة عن أصناف الألفاظ والمصطلحات التي تزاحم استبداد **الفصيح** الذي يفيد **التوقيف** أحياناً. فالمصطلحات الثلاث الأولى مستعملة في القديم وتشمل الألفاظ القديمة أو الحديثة، والتي دخلت العربية بعد عصر الفصاحة، والألفاظ المعربة والحديثة الخاضعة للأوزان العربية وكذلك الألفاظ الدخيلة التي لا تخضع لتلك الأوزان، أما مصطلحا **مجمعي ومحدث**، فإنهما يعنيان المصطلحات والألفاظ التي وضعها المجمع أو وضعها الاختصاصيون والأدباء. وبالتالي يبدو أن مجمعنا قد جمع، باستثناء اللهجات المعاصرة، **الفصاحة** القديمة **والفصاحة** الحديثة. وهو يؤيد تأييداً واضحاً قرار المجمع الداعي إلى السماع من المحدثين[160].

إن هذه المقاربة التي تقر مبدئياً أن الفصاحة وليدة الاستعمال، قد شملت غالباً المصطلحات دون النحو الذي سنعرض له فيما بعد. ويهمنا في هذا الصدد أن نلم ولو جزئياً بقدر **الفصاحة** الحديثة من الفصاحة القديمة، إن طبقنا ذلك على مادة حرف الزاي[161]، التي تبين أنها تشمل 936 مصطلحاً منها 27 مصطلحاً **مجمعياً**[162] و 12 **مولداً**[163]، و 7 **معربة**[164]، و 4 **دخيلة**[165]، و 4 **محدثة**[166] و 2 **عامين**[167]، والباقي

---

(157) مجلة مجمع القاهرة 177/7.

(158) مجلة مجمع القاهرة 535/8.

(159) المعجم الوسيط، مقدمة ص 14 حيث يشار إلى تلك المصطلحات بالمختصرات التالية بين قوسين (مو) و (مع) و (د) و (مج) و (محدثة).

(160) مجموعة القرارات ص 14.

(161) المعجم الوسيط 388/1 - 412.

(162) نفس المصدر ص 388، 390 - 391، 393 - 394، 396، 401، 403، 407 - 412.

(163) نفس المصدر، 389، 391 - 392، 394 - 396، 400، 402، 406 - 407، 409، 412.

(164) نفس المصدر 392 - 393، 401، 405، 410، 403.

(165) نفس المصدر، 392، 396، 398، 404.

(166) نفس المصدر، 392، 404، 406.

(167) نفس المصدر، 399، 410.

مصطلحات فصيحة معها ألفاظ حوشية مثل الضروس والدرفاس[168] والزنفليجة التي تعهد المجمع بإهمالها[169] وإهمال أسماء الجمال[170]. ولاحظنا أن ألفاظاً **فصيحة** قد أخذت من معاجم قديمة، وإن كانت غريبة[171] وأحياناً خاطئة[172]. أما **المولد**، فلقد ورد منه عدد لا بأس به، وهو من أصل مصري طوع للعربية[173]. ويحتل الدخيل منزلة اثنين من أربعة[174] ألفاظ، ويتكون **المعرب** من **المعربات** القديمة فحسب. وليس لنا مؤشرات على الألفاظ **المحدثة** التي وضعها الأخصائيون، وعلى طرق اختيارها على غيرها[175]. فلم اعتمد المجمع مصطلح **بيجاما** عندما يستعمل كاتب مثل محمود تيمور **منامة**[176]؟ وذلك شأن **بريمة** التي يسميها هذا الكاتب **البنزال**[177]؟ فهل هو أكثر محافظة من المجمع؟ فكيف يمكن أن نبرر إقرار **تختة وتياترو**، في حين عندنا **سبورة ومسرح** الرائجتين[178]؟.

إن الاستعمال قد تغلب على المجمعيين وجعلهم يقبلون ألفاظاً عامية، وإن كانت قليلة، قد ورد ذكرها في المعجم. هل ترك الحديث عنها صراحة خوفاً من رد فعل محافظ لا يقر **المعرب**، **والمولد**، **والمحدث** ولا **المجمعي** المعتبرة كلها عامية[179]؟.

إن رد الفعل المحافظ ناشىء جزئياً عن انعدام دليل واضح عن المعايير الداعية

---

(168) عدنان الخطيب: المعجم العربي ص 68 - 69، وهذه الألفاظ تفيد الناقة السريعة أو الناقة البطيئة.

(169) المعجم الوسيط 410/1، إن هذه الكلمة الحوشية التي تدل على (gibecière) والتي يستعملها الراعي العربي قد اقترحها الشيخ محمد الخضر حسين: انظر الفصل 6، حاشية 57.

(170) المعجم الوسيط، مقدمة ص 10.

(171) محاضر 33/15 حيث يعرف الرعد بأنه صوت ملاك تدفعه السحب.

(172) المعجم الوسيط 848/2 حيث «لهز الشيخ فلاناً» هي زلة قلم فتكون «لهز الشيب فلاناً» أي أصبح رأسه أبيض.

(173) نفس المصدر، زعل (غضب) ومزيّن (حلاق).

(174) نفس المصدر، الزلابية (وهي حلوة).

(175) نفس المصدر، انظر الزندة للتعبير عن (capsule) والكلمة المعربة كبسولة شائعة أكثر.

(176) يحيى حقي: أخبار سارة، الكاتب 7 (أكتوبر 1961) ص 6.

(177) نفس المصدر، ص 7.

(178) يحيى حقي: عودة الجاسوس، الكاتب 8 (نوفمبر 1961) ص 15 - 17.

(179) نفس المصدر، الكاتب 7 (نوفمبر 1961) ص 10.

إلى اختيار تلك المصطلحات المفاتيح وعددها، وإن كان إثباتها في هذا المعجم دليل على جهود المجمع في سبيل ضبط مقاييس الفصاحة. فهي تفيد كذلك بالاضطراب الذي يوسم تطبيق قرارات المجمع التحديثية. إن إدراج جل مصطلحات الطباعة في المعجم لا يفيد بإدراج جميع مصطلحات العلوم الأخرى به[180]، فنلاحظ أن أغلب مصطلحات البكترولوجيا[181] مثلاً مفقودة في **المعجم الوسيط**. فهل يعود ذلك إلى كونها مصطلحات متخصصة جداً، أو لأن المجمع قد منع لأسباب مادية محضة من اعتمادها بمعجمه؟ ليس لدينا معلومات دقيقة تجعلنا نقر أسباب تواجد مصطلحات معينة وغياب مصطلحات أخرى. إن تلك المصطلحات المتروكة لا تؤيد، حسبما يظهر، ما ذهب إليه إبراهيم مدكور ومفاده أن **المعجم الوسيط** قد استوعب من المصطلحات أكثر مما استوعبه منها معجم المجمع الفرنسي في طبعته الرابعة الصادرة بعد مائة سنة من الطبعة الأولى[182].

إن هذه الهانات تدعونا إلى النظر في قضية فنية معجمية وهي قضية **الوضع** حسب تعبير القدماء. فكيف اعتمدت وكيف طوعت لقرارات المجمع لا سيما في مستوى علم الدلالة، والصرف، والنحو، والأسلوبية، والكتابة، وأسماء الأعلام والمدن؟.

إن معجمنا **الوسيط** يخضع للنظام الألفبائي، وترتب منه المداخل بحسب الكلمات الأصول واشتقاقها، لا حسب الجذور التي اقترحها بعضهم في رحاب المجمع[183] الذي سيعتمد الترتيب الجذري في حالة الكلمات المعربة المجهولة الأصل[184]. وذلك ما يدعونا إلى النظر في قضية علم أصول الكلمات في هذا المعجم، لأنه نص على اعتماد أصل المصطلحات المعربة وإبرازه[185].

ولا شك أن هذه المقاربة مصطنعة لا فائدة لها في معجم مخصص لجمهور ذي ثقافة متوسطة، يحتاج إلى أداة لتعميم المعرفة عوضاً عن التعمق فيها.

---

(180) محمد رشاد الحمزاوي، مجموعة المصطلحات، Arabica 15 (فبراير 68) ص 106 - 107.

(181) مجموعة المصطلحات، 383/1 - 390.

(182) المعجم الوسيط، مقدمة ص 8.

(183) محاضر، 25/1.

(184) مجلة مجمع القاهرة 57/7، 117.

(185) مجلة مجمع القاهرة، 90/5 - 91.

ويعود ذلك، حسبما يبدو، إلى أن المجمعيين لم يدركوا أن البحث عن أصل مصطلح ما يفترض «التأريخ له في شكله وفي مفهومه، منذ بدايته إلى استعمالاته الأولى الواردة في لغتنا»[186]. ولقد تنبه مجمعنا إلى العقبات القائمة في وجه هذا العلم الجديد، فقرر ألا يعالج إلا أصول المصطلحات السامية وذلك في **المعجم الكبير**. فلا ينص في **المعجم الوسيط** إلا على المعربات من أمثال أبزن (Bassin)[187]. ولكن أليست الألفاظ السامية معربات قد طوعتها العربية؟ وذلك تناقض واضح يبرره رغبة المجمع في تجنب تعريفات مستفيضة، وإن كان ذلك لم يمنعه أحياناً من وضع تعريفات علمية طويلة في هذا المعجم[188].

ولقد سبق لنا أن وصفنا كيف أقرت تلك التعريفات[189]، فلقد لاحظنا أن تعريف **تمتم** (اسم كلب)[190] ورصاص[191]، حري بأن يوضع في معجم الأحياء أو الكيميا، عوضاً عن **المعجم الوسيط**، علماً بأن تلك الدقة العلمية غير متوفرة في تعريفات أخرى. فلقد أخطأ المعجم **الوسيط** مثلاً في تعريف شهر آذار، إذ قال: «آذار الشهر السادس من الشهور السريانية يقابله أبريل من الشهور الرومية»[192]، وإن كان مقابله شهر مارس. أما تعريف تيترو (Theatre) فهو ملفق، إذ ورد فيه: «ملهى أو ملعب (د)»[193].

وتصبح تلك التعريفات غامضة ومتضاربة عندما تتعلق بألفاظ مترادفة كان لا بد من اقصائها من هذا المعجم[194]. وذلك شأن مقابلات (Arrhe) العربية وهي العُربان، العُربُون، الرّبون، العُربُن الواردة تحت مادة ع. ر. ب. ن، وع. ر. ب

---

(186) Histoire, G. Matoré ص 254. والتعريف وارد في المعجم العام Dictionnaire General وهـو يطبق على جميع المعاجم لا سيما العربية منها.

(187) نفس المصدر.

(188) مجلة مجمع القاهرة 58/7.

(189) انظر فصل 5 من هذا المؤلف.

(190) المعجم الوسيط 100/1.

(191) نفس المصدر 349/1.

(192) نفس المصدر، 1/1.

(193) نفس المصدر 91/1.

(194) مجموعة القرارات ص 69.

ويرادف مصطلح عربون لفظ آخر وهو المسكان وجمعه مساكن.

إن تعريفات المعجم الوسيط التي استعرضناها تثير في الحقيقة ضرورة تعريف مفهوم التعريف المعجمي، وهو مفهوم معقد في حد ذاته وفيه نظر[195]. ولا شك أن كل تعريف مهما كانت دقته، يمكن أن يكون كاملاً شاملاً. إلا أن ذلك لا يغنينا عن أن نقول إن: «التعريف الدقيق يستوجب أن يطبق على اللفظ المعرف، دون غيره، وأن يعبر عن جميع مفاهيمه»[196]، وبالتالي يبدو لنا أن كثيراً من تعريفات المعجم الوسيط تحتاج إلى تعديل، لا سيما ما يتعلق منها بالوحدات الزمنية[197]، والكيل والقيس[198]، والنقود[199]، وعلم الأحياء[200]، والنحل الدينية المسيحية[201] والدرجات والرتب العسكرية[202] والفلك[203]، والطباعة والإعلام[204]، والفرق الدينية[205]، والشهادات الجامعية، والمصطلحات القانونية وغيرها مما ينتسب إلى علوم مختلفة[206].

إن هذه التعريفات الناقصة تشهد بهانات المعجم ومنها بتطابقه مع المبادىء التي أريد لها أن تكون حديثة مثلما أكد على ذلك في مقدمة هذا المعجم.

إن قضية الصرف لا تقل أهمية عن القضايا السابقة، ولقد نبه بعض المجمعيين عند وضع المعجم الوسيط، إلى المشاكل القائمة في هذا الميدان[207]. لأن الأمر، كان يتعلق بالخصوص بعدم إعطاء الأولوية للفعل المتعدي على حساب الفعل اللازم،

(195) Histoire, G. Matoré ص 227 وما بعدها.

(196) نفس المرجع ص 232.

(197) عدنان الخطيب: المعجم الوسيط، مجلة مجمع دمشق 38 (1963) ص 169 - 172، 267 - 277.

(198) نفس المصدر، 651 - 496.

(199) نفس المصدر 651 - 659.

(200) نفس المصدر، 39 (1964) ص 65 - 67.

(201) نفس المصدر 254 - 275، 404 - 420، 567 - 581.

(202) نفس المصدر، 40 (1965) ص 406 - 415.

(203) نفس المصدر، 588 - 607، 774 - 796.

(204) نفس المصدر، 41 (1966) ص 40 - 57، 259، 274، 433 - 447.

(205) نفس المصدر، 600 - 606، 42 (1967) ص 52 - 57، 229، 234، 451 - 459.

(206) نفس المصدر، ص 690 - 702.

(207) محاضر 27/15.

وبتجنب النزعة التي تعتمد كثيراً على المعاجم القديمة التي لا تذكر المصدر، أو الفعل اللذين يمكن وضعهما بالقياس عندما يفقد ذكرهما[208]. فيبدو أن المعجم الوسيط قد سد ولو نظرياً، هذه الثغرات[209]. إلا أننا نلاحظ أنه يعرض علينا ترتيباً مصطنعاً للصيغ الفعلية. فهو يرتب، رغم قرارات المجمع المتعلقة بالفعل المجرد **ومطاوعه**[210] افتعل مع انفعل وتفاعل مع افعلّ واستفعل مع افعوعل إلخ[211]. إن هذه الهفوة غير معتمدة من حسن الحظ في ترتيب المادة الفعلية في متن المعجم. إلا أننا نلاحظ غياب أفعال عديدة، كان من الممكن اشتقاقها من أسماء الأعيان أو الأعلام[212]. فلقد كان من الممكن أن نشتق تربد من تربيد (Torpide) وتلفن من تلفون[213] وهما فعلان غير واردين **بالمعجم الوسيط**. ولقد أهملت بعض المصادر والجموع بالرغم من قرار المجمع في هذا الشأن[214]. وذلك شأن حيدودة وشحّة وهما مصدران من حاد وشحّ، وعوائد وألصص ج عادة ولص إلخ. . .

أما النحو والأسلوبية فيبدو أنهما قد أهملا تماماً، باستثناء النثر القرآني، ونثر الحديث وبعض الأمثال. فقلّ أن نجد مثالاً يؤيد اعتماد النثر الكلاسيكي أو الحديث في معجمنا. فالأولوية فيه للقرآن الكريم الذي يرد بكثرة والذي ينص عليه بالجملة التالية: **وفي القرآن الكريم، وفي الكتاب، وفي التنزيل العزيز، وقال تعالى**، وإن كان المجمع قد قرر ألا يستعمل منها إلا: **وفي القرآن** المفضلة على: **وفي التنزيل**[215] المستعملة عند القدامى. أما الأمثلة المأخوذة من النثر أو الشعر **الفصيحين**[216] فإننا لا نجد لهما أثراً في المعجم الذي سكتت مقدمته عن معايير فصاحتهما.

---

(208) مجموعة القرارات ص 18.

(209) المعجم الوسيط، مقدمة ص 12.

(210) مجموعة القرارات ص 39 وما بعدها.

(211) المعجم الوسيط، مقدمة 12 - 13.

(212) مجموعة القرارات ص 8.

(213) يحيى حقي: عودة الجاسوس، الكاتب 8 (نوفمبر 1961) ص 15.

(214) مجموعة القرارات ص 18.

(215) مجلة مجمع القاهرة 57/7.

(216) المعجم الوسيط، مقدمة ص 11.

في المعجم الوسيط شوائب أخرى، منها بالخصوص ما يتعلق **بنقحرة** (نقل حروف) المصطلحات المعربة وبعض الرموز التي أقرها المجمع. فلقد لاحظنا تردداً[217] في استعمال القواعد التي وضعها المجمع سعياً إلى إصلاح الكتابة العربية. فمن ذلك أن أوروبا وأفريقا وأمريكا، وسيبيريا، وأستراليا ترد مكتوبة بألف أو بالتاء المربوطة. وذلك شأن المصطلحات الفنية والعلمية مثل أكسجين. وتأتي هذه المصطلحات مكتوبة بأحرف لغاتها الأصلية. وذلك ما لم يعلن عنه مسبقاً مما خلق اضطراباً وتعسفاً مميزاً بين تلك المصطلحات التي نقحرت في أغلبها بالعربية فحسب. وبالتالي فلا غرابة أن نجد في **المعجم الوسيط** الألفاظ التالية: التراجيدي (Tragedie)، الحق الإلاهي (Devine right of kings) التلباتي (Telepathy).

والمفروض أن يعتمد المعجم ثمانية رموز[218]، تستثنى منها مبدئياً رموز المصادر والمراجع. لكن ما معنى وجود الرمز (ش) الدال على معجم النبات لمصطفى الشهابي[219] و(دوزي) دلالة على تكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي دوزي[220]، و (Webster) دلالة على المعجم الإنجليزي المشهور -The Webs[221](ter dictionary؟ ولقد بدا من المقرر أن المجمع قد تخلى عن أسماء الأعلام والبلدان في معجمه الذي ورد فيه قليل من الصور، لكننا نجد فيه أسماء مثل: الأخشيد، والأرماد (Armada) والقدس، والأناضول إلخ...

فما عسى أن يكون رأينا بعد استعراض مظاهر هذا المعجم استعراضاً سريعاً، لا سيما وأن المجمع قد فكر في وضع معجم منافس له وهو **المعجم المساعد**[222] للعراقي أنستاس ماري الكرملي. لا شك أن المعجم الوسيط يعكس تصور المجمع وخبراته الحقيقية في ميدان المعجمات. فهو يعبر عن تجاربه وتردداته وهاناته التي

---

(217) عدنان الخطيب: المعجم العربي ص 65 - 99، وتوجد مآخذ نظام نقحرة الوسيط منشورة كذلك بمجلة مجمع دمشق 187/40 - 214.

(218) المعجم الوسيط، مقدمة ص 11 - 12.

(219) عدنان الخطيب: المعجم العربي ص 70.

(220) نفس المرجع.

(221) المعجم الوسيط 29/1.

(222) مجلة مجمع القاهرة 42/9 - 44.

اعترف بها المجمع نفسه[223]. فهو لا يعتبر معجماً ثورياً بل هو محاولة إصلاحية غايتها ربط الصلة بالماضي، وكان لها أن تنجح نجاحاً كلياً لو أخذت بعين الاعتبار معايير المعجم الحديث. فالمعجم الوسيط يعتبر مقاربة ناجحة مقارنة بغيره من المعاجم القديمة والحديثة، وهو يحتاج إلى صقل وتعديل في مستويي الجمع والوضع حتى يمكن له أن يستدرك ما فاته من مادة ومن ترتيب. وذلك يعود إلى ما توفر للمجمع من تجارب في هذا الميدان الذي ولجه لوضع معاجم أخرى منها **معجم القرآن الكريم**.

معجم ألفاظ القرآن:

إن مبادرة وضع معجم القرآن الكريم المتكامل[224] تولدت في ذهن الكاتب والمجمعي محمد حسين هيكل[225]، ووزير التربية في مصر[226]. فما كان غرضه من ذلك؟ هل كان ذلك لأسباب سياسية أو للتكفير عن نفسه وعن روايته «زينب» التي لم يستسغها المحافظون والمتدينون الذين أهدى إليهم، حسبما يبدو، مؤلفه **حياة محمد**؟ إن هذه المبررات المحتملة لا تمنع من اعتبار اعتقاده واعتقاد غيره الذي يرى أن لا تجديد في المعجمية العربية، ما لم ينظر نظرة جديدة للدراسات اللغوية القرآنية[227]. وتلك مبادرة جديرة بالاعتبار والتقدير تؤيدها مداولات المجمع نفسه[228]. وغايتها وضع معجم عصري وعلمي للقرآن الكريم. وتشهد بذلك المعايير التي وضعت له[229]. فلقد رأى المجمعيون أن يقروا دون تحفظ أصول الألفاظ القرآنية، ومفاهيمها المختلفة التي يجب ترتيبها تاريخياً، مع التعبير عن مختلف آراء المفسرين، لا سيما ما ورد منها في التفاسير المتأخرة. وأكدوا من جهة أخرى على تخصيص مكانة مهمة لا سيما لِلأعلام والبلدان ولبعض الآيات الصعبة. وقد أضيف إلى هذه المعايير

---

(223) إبراهيم مدكور، مجمع ص 68.

(224) معجم ألفاظ القرآن، 4 أجزاء، القاهرة 1953 - 1961.

(225) مهدي علام، المجمعيون ص 169 - 170.

(226) معجم ألفاظ القرآن، توطئة ص ج، مجلة مجمع القاهرة 201/5.

(227) مهدي علام، المجمعيون ص 170.

(228) مجلة مجمع القاهرة 202/6.

(229) نفس المصدر.

المبدئية الأولى، معايير أخرى[230] ذات صبغة فنية حديثة عبر عنها تعبيراً سلفياً، وارتضي له أن ترتب مادته حسب الترتيب الألفبائي الوارد في **مختصر الصحاح**. أما الآيات والسور فترتب حسب طريقة **المعجم المفهرس** لفؤاد عبد الباقي الذي لا يعتبر معجماً محضاً. وذلك يعني الاستغناء عن ترتيب مادته بحسب السور كما فعل ابن قتيبة **في غريب القرآن**، أو حسب النظام المنخرم للراغب الأصفهاني **في مفردات القرآن**[231]. ولقد اختلف عنه معجم المجمع، حسبما يبدو، بأربعة مظاهر[232]: تفسير الألفاظ حسب النصوص للمصادر القرآنية السابقة واللاحقة لإدراك المفاهيم المختلفة، وإعطاء الأولوية للمفهوم الحقيقي للفظ وإردافه بالمفاهيم المجردة أو المجازية، ودراسة أسماء المكان القرآنية دراسة علمية، والاحتجاج لها بخرائط جغرافية، وتوضيح أحداث القرآن التاريخية كما فهمت عند نزول الوحي. وذلك يستوجب أيضاً تفسير أصول الكلمات المعربة، ومختلف طرق تعريبها في القديم حتى تستقرأ وتعتمد في دراسات وأبحاث المجمع فضلاً عن شرحها شرحاً واضحاً ودقيقاً يكون في متناول الجمهور المثقف.

إن المشروع كما هو مشروع ثوري، يتجاوز في جرأته معجم التّوراة لصاحبه (Vigouroux)[233] وأمثاله. إن هذه المقاربة التي تركت حيناً، واستعاد صاحبها طرحها، لم تكن مستساغة عند أعضاء المجمع من الأزهريين الذين رفضوا ذلك التصور. فلقد رأى الشيخ المراغي[234]، شيخ الأزهر، أن هذا المشروع لا يفيد، لأنه تكرار للمفردات للراغب الأصفهاني أو **لغريب القرآن** للسجستاني (ت 864)[235].

ولا شك أن هذا الموقف يشكل تعطيلاً محضاً، يخفي هانات[236] المعجمين

(230) مجلة مجمع القاهرة 6/83 - 84.

(231) حسين نصار، المعجم العربي، الطبعة الثانية ص 43.

(232) مجلة مجمع القاهرة 6/83 - 84.

(233) Le dictionnaire de la Bible, Vigouroux، باريس 1912 والملاحظ أن معجم ألفاظ التوراة الذي وضعه avier Leon Dufour، الصادر بباريس 1962 لا يختلف عن معجم Vigouroux الذي يعتبر معجماً كاثوليكياً.

(234) مهدي علام، المجمعيون.

(235) حسين نصار، المعجم العربي، الطبعة الثانية ص 42.

(236) نفس المصدر.

السابقي الذكر اللذين أريد تجنبهما من أجل مشروع عصري جديد يمكن أن يكون مواصلة لمؤلف الراغب الأصفهاني، وركيزة لمعجم فيشر التاريخي، لأن القرآن يعتبر المصدر الصحيح والنص الذي لا يشك فيه[237]. إن هذا التأويل الذي شمل موقف الأزهريين واستوعبه، يسر استيعاب المعايير العلمية السابقة الذكر[238] التي دحضها الشيخ المراغي مرة أخرى وبطريقة جديدة. فلقد أول موقف الفقهاء القدماء، لا سيما الشافعي[239] الذي لا يقبل القول بالمعرب لأن القرآن قد نزل، حسب رأيه، بلغة عربية مبينة[240]. إن هذا الرأي الذي لا يقول به كل الفقهاء[241]، يعبر في حقيقة الأمر عن رأي الأوساط المحافظة والدينية التي أتى رد فعلها على قدر جرأة المشروع التحديثي المجمعي الذي يرمي إلى أن يجدد من خلال هذا المعجم، التفسير نفسه وأن ينزل النص القرآني في سياقه الاجتماعي واللغوي.

وانتهت المواجهة بين الموقفين باتخاذ حل يؤيد في نهاية الأمر موقف المحافظة الذي يدعو إلى تجنب كل ما فيه التباس على أن تدرج المصطلحات اللغوية، بما في ذلك مصطلحات القرآن، في **المعجم الكبير** الذي يمكن أن يستوعب كل ما يهم المجمع[242]. إن الظروف لم تكن مناسبة للقيام بذلك المشروع كما عبر عن ذلك أحمد أمين[243]، وإن كان محمد كرد علي لم يرَ مانعاً من تحقيقه بالاعتماد على الدراسات والبحوث وعلى المناهج العصرية[244]. ولقد تمخض عن تلك المواقف المتقابلة أربعة معايير جديدة[245] تتعلق بصنفين من المصطلحات ومنها المصطلح القرآني الذي يدل على مفهوم واحد يتطلب شرح معناه وكل معاني المقولات النحوية من نفس الأصل، ويذكر معه اطراد ذلك المعنى الواحد الوارد في القرآن. والملاحظ

(237) محاضر 15/7.

(238) نفس المصدر، 35 - 38.

(239) السيوطي، الاتقان 135/1 حيث يذكر أن الشافعي يقول: «من قال بالمعرب في القرآن فقد أعظم القول».

(240) القرآن الكريم 2/12.

(241) السيوطي، الإتقان 135/1 - 136 حيث جاء فيه رأي التابعي أبي ميسرة «وفي القرآن من كل لسان».

(242) محاضر 37/7.

(243) نفس المصدر ص 187.

(244) نفس المصدر.

(245) معجم ألفاظ القرآن، 1/ مقدمة (ألف ـ فاء). ويبدو أن المبدأ الرابع غير مهم لأنه يكرر المبدأ الثاني.

أن المجمع قد احترم احتراماً كلياً هذا المبدأ في معجم ألفاظ القرآن[246].

ويتعلق المعيار الثاني باللفظ الذي يعبر عن مفاهيم عدة تذكر مدلولاتها المختلفة. ولقد قرر، عند ترتيبها، أن يقدم المفهوم الشائع في جميع المقولات اللغوية. ولا بد من شرح ذلك المفهوم بالاعتماد على مثالين تذكر سورتهما وآياتهما. وتطبق هذه الطريقة على المفاهيم الأخرى. ومن ذلك أن أخذ أتى بستة مفاهيم كانت الأولوية فيها لأخذ بمعنى خرج الوارد عشر مرات في القرآن الكريم[247]، لكن لم رتب تأخذ الدال على أمسك والوارد أربع مرات في القرآن بعد اتخذ الذي يفيد كسب، صنع، الوارد ست مرات؟ لا يوجد في المعجم ما يدلنا على ذلك دلالة واضحة ولا يمكن لنا أن نفترض أن المجمع قد اعتمد ترتيباً يخص الصيغة المجردة بالأولوية بالنسبة للصيغ المشتقة الأخرى، والمفرد بالنسبة للمجمع إلخ... لأن الاضطراب الذي يستبد بتلك المصطلحات في هذا المعجم، لا يؤيد هذا الرأي. ونلاحظ من جهة أخرى أن نفس المفاهيم لا تجمع في مكان واحد. وذلك شأن أخذ الذي يفيد عاقب[248]، فضلاً عن أن المفهوم نفسه لم يؤيد بمثالين كما نص على ذلك المعيار الثاني من معايير هذا المعجم. ويعارض هذا المعيار معيار ثالث ينص على تخصيص الأولوية في حالات معينة لم تضبط، للمفهوم الأقل شيوعاً في القرآن[249].

إن الطريقة تبدو بسيطة إن لم تكن أحياناً سطحية. ولعل ذلك ما يفسر السرعة التي صدر بها هذا المعجم. فما كان نتيجة ذلك؟ لقد نتج عنها متناقضات منهجية، ورفض للمناهج والمعايير الدراسية العصرية، وإن كانت قد أخذت منها المقاربة الإحصائية دون احترامها تماماً. فقدمت لنا مصطلحات مشروحة شرحاً واضحاً ويسيراً، لا يقر بتاتاً أصول الكلمات، والمعربات. فهي قد كفتنا مؤونة متاهات الشروح المتضاربة، والشاذة والخاطئة، من دون أن تتخلص من تسلط لغوي يستمد روحه من تفقه لغوي يرفض رفضاً باتاً دراسة النص القرآني دراسة لغوية علمية. ويبدو

(246) نفس المصدر، 2، 5 (انظر أبق وأبا).

(247) نفس المصدر، 20 وما بعدها.

(248) نفس المصدر، 21، 22، 25، 26.

(249) نفس المصدر، مقدمة ص (صـ) فقرة (ج).

ذلك التفقه اللغوي في التقنيات المعتمدة في وضع هذا المعجم الذي لا يستشهد بمصدر معين من مصادر اللغة. فالشواهد الشعرية الواردة في **مسائل نافع بن الأزرق** (ت 683 م)[250] أو في **غريب القرآن** لابن قتيبة، قد أبعدت كلها. ويبدو أن هذه المقاربة التقنية ناشئة عن كره الفقهاء الاحتجاج للاستعمال القرآني بالشعر الجاهلي، الذي يعتبره اللغويون أساس **الفصاحة**[251]. إلا أننا نلاحظ أن هذه الهانة لم تمنع من أن يكون ذلك المعجم موسوعة حديثة حقيقية للقرآن الكريم[252]، دعا إليها أغلب المجمعيين. ويبدو أن أهل المحافظة قد استبدوا بها على حساب دعاة الحداثة. ألم ينبه إبراهيم مدكور إلى أن معجمنا يشكل حلاً وسطاً بين تصورين، وإن كان إلى المحافظة أميل[253]؟.

المهم أن ذلك المعجم قد سلم من كل نقد ولو كان فنياً. فيكفي أن نذكر باعتراضات المجمعيين المحدثين الأولى، لنستخلص منها أن هذا المعجم هو مجرد سرد لألفاظ القرآن. وأنَّ معجم القرآن العلمي ما زال أمراً منتظراً ورغبة ملحة يرجى تحقيقها إذ لا يمكن مثلاً أن نتصور قبله وضع **معجم أعلام القرآن**، الذي اقترحه الشيخ رضا الشبيبي[254] دون اعتبار المعايير والالتزامات العلمية. وعلى هذا المنوال يستبعد أن يسلم **معجم ألفاظ الحديث** الذي دعا إليه لطفي السيد[255] من مواجهة نفس العوائق.

ويبدو لنا أنه حكم على ألفاظ القرآن ألا تدرس دراسة علمية إلا من خلال معاجم أخرى، كما سبق أن رأينا[256]، ومنها **المعجم الكبير**.

المعجم الكبير:

لقد صدر من هذا المعجم حسب علمنا نموذجان[257]، اعتمدا غالباً مناهج

(250) السيوطي، الإتقان 120/1 - 133.

(251) نفس المصدر، 135 وما بعدها وفيها تذكر المهاترات المتعلقة بهذه القضية.

(252) محاضر 7 (مرقونة) ص 15.

(253) إبراهيم مدكور، مجمع ص 71.

(254) مجموعة القرارات ص 123.

(255) نفس المصدر.

(256) انظر الحاشية 242 من هذا الفصل.

(257) المعجم الكبير، نموذج 1956/1 ـ الهمزة ـ أخي، نموذج 1963/2، مواد من حرف الهمزة.

ومعايير **المعجم الوسيط**. وهو يدعى **المعجم اللغوي الكبير**[258] ويعتبره المجمع هدفه **الكبير** في الميدان المعجمي لأنه نص عليه في قانونه الأساسي[259]. وهو يختلف عن معجم فيشر، وإن كان أحياناً قد نزل منزلته. فهو حسب المجمع، معجم لغوي تاريخي اشتقاقي وموسوعي تذكر فيه الكلمات بحسب أصولها وتطوراتها الدلالية المختلفة[260].

ولقد عهد به باعتباره عملاً طويل المدى، إلى لجان خاصة[261] متكونة في أغلبها من مجمعيين ثنائي اللسان ومن أخصائيين في اللغات القديمة، لا سيما اللغات السامية[262]، وممن لعبوا دوراً مهماً في تصور محتوى وفنيات هذا المعجم. فلقد وضع نموذج مادة أ. ب. د[263] وقدمها إلى المؤتمر، أحد دعاة الحداثة، الدكتور محمد شرف[264] صاحب **معجم المصطلحات الطبية**[265] الذي طالب بضرورة إسهام أخصائيين وعلميين مع الأدباء لوضع المعجم الكبير[266]. فكان لهذه المقاربة أثرها لأنها مكّنت من تحديد هدفه ووضّحت قضية إنجازه المادي[267]. لأن الأمر كان يتعلق بتصور معجم يستوعب كل مراحل اللغة ويتجاوز محتوى معجم فيشر الذي اتسمت مادته ومناهجه بنظرة نظرية[268]. وذلك ما يدعو إلى إثارة قضية محتواه وكذلك طبيعة وقيمة المصادر اللغوية التي سيعتمد عليها. فهل من أهدافه أن يذكر، إن كان تاريخياً، التطور الدلالي التاريخي لكل الألفاظ أو المداخل المنصوص عليها ومنها ما

---

(258) مجلة مجمع القاهرة 235/6.

(259) إبراهيم مدكور، مجمع ص 68 - 70 مجلة مجمع القاهرة 179/7.

(260) مجلة مجمع القاهرة 179/7.

(261) نفس المصدر، 42، 169، 178، 183، 239، 304، 60/8.

(262) مجلة مجمع القاهرة 183/7، ولقد عين مراد كامل، المختص في الساميات مشرفاً على أعمال هذا المعجم، وسنرى كيف أن اختصاصه قد استبد بالمعجم وتعسف في اعتماد الساميات.

(263) نفس المصدر، 45، 178.

(264) مهدي علام، المجمعيون ص 178.

(265) نفس المصدر.

(266) نفس المصدر، 79.

(267) مجلة مجمع القاهرة 178/7 - 184.

(268) نفس المصدر، 179.

ليس له تاريخ[269]؟ وما هو حظ مختلف أصناف المداخل والتراكيب القديمة والحديثة، لا سيما العلمية منها[270]؟. تلك قضايا لم يجب عليها تماماً وفي الحين ما دامت القضايا المتعلقة بإدارته وتمويله لم تجد حلاً[271].

إن هذا المعجم الذي نزل أحياناً منزلة **المعجم الوسيط**[272] فيما يتعلق بتقنياته، كان موضوع مداولات[273]، غايتها الجواب على الأسئلة السابقة الذكر. وتشهد بذلك المداولات التي خصصت لمادة ألف[274] التي وضعت في شأنها كل القضايا المتعلقة بصنع هذا المعجم. وهي على غاية من الأهمية لأنها تفيدنا عند النظر في تطبيق المعايير المقررة في تلك الجلسات على نموذجي المعجم الكبير الذي كان ينافسه إذاك **معجم معالم اللغة** لنجيب خلف المتكون من 60 مجلداً[275]. ولقد كان عنواناً على المعجم الموسوعي المضطرب الذي كان يحظى بثقة المتفحصين بالمجمع.

فما عسانا أن نقول إذن في محتوى وتقنيات **المعجم الكبير** التي وضعت في تلك الجلسات وغيرها؟ إن معاييرهما التي أخذت الكثير من **معايير** فيشر[276] والبعض من معايير المعجم الوسيط مذكورة في مقدمة النموذج الثاني الصادر سنة 1963. ولقد كان عددها في الأول ثلاثة عشر معياراً، وارتفعت حتى أصبحت ثمانية وخمسين معياراً. وهي وإن كانت شاملة جامعة لكل ما وضعه مجمع اللغة العربية من قرارات في شأن اللغة، طيلة ثلاثين سنة، فإنها لا تخلو من بعض الاضطراب والهانات والتكرار[277]. ولنا أن نتساءل: لم هذه المعايير الجديدة؟ وما عسانا نستخلص منها من جديد؟.

---

(269) نفس المصدر، 179 - 180.

(270) نفس المصدر.

(271) نفس المصدر، 180 - 184.

(272) نفس المصدر، 304.

(273) نفس المصدر، 315، مجلة مجمع القاهرة 60/8.

(274) محاضر 1/15 - 18 (مرقونة)، مجلة مجمع القاهرة 65/8 - 74.

(275) مجلة مجمع القاهرة 67/3.

(276) مجلة مجمع القاهرة 251/8 - 253.

(277) انظر خاصة المعايير 1، 4، 57 المتعلقة بأصول الكلمات المعربة، و40 و44 و59 المتعلقة بأسماء الأعلام والأماكن.

لاحظنا أن المجمع قد اعتمد من جديد، فيما يخص المصادر والمراجع، قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها **الوسيط**، لا سيما المعاجم القديمة التي نبه بعض المجمعيين أحادي اللغة ـ وهذا أمر يستحق الاعتبار ـ إلى نقائصها وإلى ما ورد فيها من ألفاظ غريبة وحوشية[278]. ولا شك أن هذه الانتقادات لا تأتي بفائدة على العموم لأنها لا تستمد حججها من مقاربة أو دراسة عامة تبين المظاهر الإيجابية والسلبية في معاجمنا القديمة. فكانت الأولوية للسان العرب الذي يمكن تكملته بالمعاجم الأخرى[279] وبمؤلفات لإتمام المواد التي لم يرد ذكرها حسبما قرر المجمع في هذا الميدان[280]، يضاف إلى هذه معاجم **القرآن الكريم**، **والصحاح الست**[281] في الحديث والدواوين ومؤلفات النثر من جميع عهود اللغة[282]. لكن ما حظ كل هذا في مستوى التطبيق؟ لقد لاحظنا أن أغلب المصادر الواردة في النموذجين من هذا المعجم، مصادر قديمة وأن كثيراً منها منسوب إلى غير مؤلفيها[283]، فضلاً عن أنّ الساهرين على النموذجين المذكورين، لم يعتبروا في هذا الميدان، بمناهج فيشر الدقيقة. ولفت انتباهنا ما أورده النموذج من الآراء الكثيرة المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، وإلى الليث تلميذه وإلى الكسائي (ت 806 م)، وإلى غيرهم من دون الرجوع إلى مؤلفات هؤلاء اللغويين[284]. ولقد اتخذت تلك الآراء على علاتها من المعاجم مثل **اللسان والتهذيب**[285]، وذلك شأن الأمثلة اللغوية، لا سيما الشعرية منها دون أن تذكر الدواوين التي أخذت منها[286].

إن الدارس دراسة ممحصة يكتشف تناقضاً قائماً بين المصادر المحتمل وجودها

---

(278) محاضر 3/15، مجلة مجمع القاهرة 15/8 حيث ينتقد **تهذيب الأزهري**، **وصحاح الجوهري**، **ومخصص ابن سيده**، **ومجمل ابن فارس**. ولقد انتقدها كلها الشيخ رضا الشبيبي.

(279) النموذج 2/د، المعياران 23، 26.

(280) مجموعة القرارات ص 18.

(281) النموذج 2/هـ، معيار 29.

(282) نفس المصدر، معيار 31.

(283) محاضر 7/15.

(284) عبدالله درويش، المعاجم العربية ص 151.

(285) نفس المرجع ص 151 - 152.

(286) نفس المرجع ص 153.

في النموذج الثاني لهذا المعجم[287] والمصادر المثبتة فيه فعلاً. فلم يذكر لياقوت **إلا معجم البلدان** في المصادر النظرية لكن المعجم يذكر له **معجم الأدباء**[288]، ونجد كذلك معاجم حديثة مثل، **معجم أسماء النبات** لأحمد عيسى[289]، **ومعجم الألفاظ الزراعية** للشهابي[290] **وخطط المقريزي** (ت 1442 م)[291]، **ودائرة المعارف البريطانية**[292] وحتى المصطلحات الرياضية التي أقرتها لجنة العلوم الرياضية بالمجمع[293]. ولقد حصر استعمال المصادر الحديثة في نطاق المصطلحات العلمية، وأسماء الأعلام والأعيان. أما بالنسبة للألفاظ العادية، فإن مادة أ. س. ر[294] تفيد بأن التعويل كان على المعاجم القديمة، والدواوين ومؤلفات النثر القديم على حساب الدواوين والآداب العصرية. فيبدو كأن معجمنا يطبق آراء المحافظين الذين يقيدون الفصاحة بحدود زمانية ومكانية. في **الحديث** تجاوزت المصادر **الصحاح الست** المذكورة سابقاً إلى تسعة مصادر[295]. إن هذه الهانات تعبر عن الحاجز القائم بين المتفحصين الذين يضعون المبادىء الصلبة، ومحرري المعجم الذين كانوا يستوحون أعمالهم من **المصباح المنير** للفيومي (ت 1368 م) **وأساس البلاغة** للزمخشري (ت 1144 م)[296].

إن الاعتماد على ذينك المعجمين القديمين يحدد في الحقيقة الترتيب الذي اتبع في وضع المعجم **الجديد**، دون أن يدلنا بوضوح على الطرق المتبعة في شأن تعريف الألفاظ وأصولها، وإن كان قد نص على أن يعتمد تعريف كل مدخل على المفهوم الأساسي لجذر الكلمة، أسوة بطريقة ابن فارس في **المجمل**، والزمخشري

---

(287) النموذج 18.

(288) نفس المصدر، 2، مادة أسامة.

(289) نفس المصدر، 3؛ انظر في شأن هذا المجمعي، مهدي علام، المجمعيون ص 178.

(290) النموذج 1/2.

(291) نفس المصدر، 11.

(292) نفس المصدر، 16.

(293) نفس المصدر، 24.

(294) نفس المصدر، 28 - 32.

(295) نفس المصدر، ص (ت).

(296) نفس المصدر ص (ب).

في أساس البلاغة[297]. ويشهد بذلك مدخل **أخذ** الذي عولج حسب ستة مفاهيم عامة يبدو أنها رتبت حسب أهميتها واطرادها ومنها الاكتساب، الذي له فرعان يدلان على الرفض، والجزاء، والملازمة، والمرض. إن هذه المفاهيم المعبر عنها بأفعال، كثيراً ما تكون متبوعة بمصادر وباستعمالات مختلفة عامية من مصر[298]. والملاحظ أن التمييز بين المفاهيم الفعلية والمفاهيم المصدرية (المسميات) أمر مصطنع، لأن المقولتين تعبران عن نفس المفهوم. ولقد قدم المدخل المحسوس على المدخل المجازي المجرد، مع ذكر أصل كل لفظ، لا سيما أصله السامي[299]. وعلى هذا الأساس ذكر المعجم كل مقابلات **أخذ العربية في الأكادية، والعبرية، والأوغاريتية، والأرامية، والسريانية والأثيوبية**[300].

لكن كيف يمكن أن نصف هذا المنهج؟ فهل يستمد مبدأه من الأصولية أو من المقارنة اللغوية؟ ولقد تنبه إلى ذلك المجمعيون الذين لاحظوا أن معجمنا قد وضع للعرب وليس للسريان واليونان. وأن المقارنات الواردة فيه مهمة، لكن يجب إدراجها في مؤلفات متخصصة[301]. **ويبدو أن المحررين لهذا المعجم قد خلطوا بين أصول الألفاظ المعربة ووجود نفس المفهوم في لغات سامية أخرى**. فاستدرك على تلك الهانة بالاقتصار على ذكر أصل الألفاظ المعربة مثل أستاذ واستبرق واستراتيغرافيا، وإسحاق. وهي بالتوالي من اليونانية والفارسية واللاتينية والعبرية[302]. إلا أن هذا الاستدراك لم يطبق في كل مكان. فلقد اعتمدت المقارنة من جديد في جذر أ.س.س[303]. إن هذا التردد قد ازداد إن اعتبرنا المشاكل المترتبة عن تعريف المفاهيم والمداخل والألفاظ المنتسبة إلى مختلف مقولات الكلام. ويبدو أن المجمع قد خير في هذا الصدد التعريف الموسوعي. فالهمزة[304] قد عرفت تعريفاً جديراً بأن

---

(297) نفس المصدر، 4.

(298) نفس المصدر 1/390 - 402.

(299) نفس المصدر 2/ معيار 2.

(300) نفس المصدر 1/390.

(301) محاضر 5/15، 13.

(302) النموذج 10/2، 14، 15، 18.

(303) نفس المصدر، 36.

(304) النموذج 1/1 - 31.

تحظى به موسوعة أو مؤلف مخصص لفقه اللغة. وذلك ما نشأ عنه خلاف بين المجمعيين. فأحمد أمين اعتبر ذلك التعريف موسوعياً[305]، واعتبره العقاد مرضياً بالاعتماد على المعجم الإنجليزي (The Webster dictionary)[306]، ودعا ماسينيون إلى نشر نموذج معجم فيشر للاستلهام منه[307]، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تعريفه الموسوعي للهمزة الذي أوخذ عليه[308].

إن هذه الخلافات تشهد على تردد المجمع في هذا الميدان. ونحن لا نعلم إن كان المجمع قد عدل منهجه منذ ذلك الحين. ولقد ظل الحوار في هذا الموضوع مفتوحاً دون أن يمنعنا ذلك من متابعة فحص مادة النموذجين. وعلى هذا الأساس يصح لنا أن نتساءل عما إذا كانت مادتهما تستجيب لتعريف المعجم التاريخي[309]، الذي يأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للألفاظ، أو لتعريف **المعجم العام المهذب** الذي لا يهمل الأخذ بذلك التطور[310] دون أن يتعمق فيه. فيبدو أن حالة الدراسات اللغوية العربية الراهنة، لا تيسر وضع معجم تاريخي لم تتوفر مادته[311]، وذلك ما حدا بالمجمع إلى وضع **معجم عام** وهو **المعجم الكبير**.

إن هذا الاختيار لا يمنعنا من أن نشير إلى الهانات الواردة في النموذجين والمتعلقة **بالشواهد** التي يرجى منها الاحتجاج لكل الاستعمالات في مختلف عهود اللغة. فالأمثلة الواردة في النموذجين تتجاهل تماماً الاستعمالات المعاصرة. فهل يعد ذلك خاصية من خصائص **المعجم العام**[312]؟ إن هذا الافتراض يبدو مرفوضاً إن اعتبرنا قرارات المجمع[313] ومداولاته[314]. إلا أن الواقع يحد من مدى تلك القرارات

(305) محاضر 13/15.

(306) نفس المصدر، 14.

(307) نفس المصدر، 17.

(308) عبدالله درويش، المعاجم العربية ص 141.

(309) محاضر 13/15.

(310) نفس المصدر.

(311) نفس المصدر.

(312) Histoire, G.Matoré ص 249 حيث يذكر أن المعجمي الفرنسي Littré، لم ير داعياً إلى ذكر نصوص كتاب من أمثال بلزاك وهوجو، واستندال، وغوطيه، وبودلير وفلوبير.

(313) مجموعة القرارات ص 14 حيث الكلام عن السماع من المحدثين.

(314) محاضر 12/15.

باستثناء بعض الحالات التي تعتبر شكلية، وإن كان الترتيب التاريخي معتمداً فيما يتعلق بالاستعمالات القديمة فحسب. ويشهد بذلك مدخل أبد الذي يفيد الطفل الذي عمره عام. فلقد اعتمد شواهد مرتبة عموماً ترتيباً تاريخياً مفيداً، أخذت من شعر جرير (ت 723 م) ونثر الزمخشري (ت 1144 م) والمطرّزي (ت 1212 م) والراغب الأصفهاني (ت 1108 م) وشهاب الدين الخفاجي (ت 1659 م).

ولا بد من التأكيد على أن تلك الشواهد لا تعبر في الحقيقة عن حدث لغوي بل عن حدث أسلوبي لا يميز تمييزاً واضحاً تطور اللفظ المعني بالأمر.

فالشواهد القديمة تستثمر حسب رأينا بتعسف. فما الداعي مثلاً إلى سرد مقطوعة كاملة لا تحتاج إلا إلى بيت واحد منها للاحتجاج للفظ المعرف[315]؟ وما هي الحاجة إلى إثقال كاهل هذا المعجم بتفسير ألفاظ غريبة واردة في تلك الأبيات التي لا صلة لها بالمادة المفسرة[316]؟ فما عسى أن يكون الأمر عندما يستوجب تفسير وشرح تلك الألفاظ في أماكنها؟ هل يجب تكرارها وإعادتها؟ ولقد لاحظنا أن بعض الشواهد لا توافق زمنياً الألفاظ المشروحة والمعرفة. ويحتج أحياناً لألفاظ غريبة بشواهد مولدة[317]. وذلك أمر واضح في مستوى أسماء الأعلام والبلدان، والفواتح والألفاظ العلمية. فنستخلص مما سبق أن نموذجي المعجم الكبير، قد أعادا في هذا الميدان الهانات الواردة في المعجم الوَسيط[318].

هذه هي السمات العامة التي يمكن استخلاصها من نموذجي هذا المعجم، مما يدعونا إلى الحديث عن الفائدة من وضع هذا المعجم. إن النظر في النموذجين المتوفرين لدينا، يؤيد أنهما يكونان إسهاماً مهماً في تاريخ المعاجم العربية القديمة وعلى رأسها لسان العرب. فلقد كان لهما الفضل في وضع قضايا المعجم العربي المعاصر، وما يستلزمه من بحوث، ومن مراحل، لا سيما من دراسات ورسائل مفردة، ومعاجم مختصة، وأطاليس الخ... يجب أن توضع لتكون ركيزة لمعجم عربي معاصر، يمكن أن يكون منطلقاً لوضع معجم عربي تاريخي. إن الاستدراكات

(315) نفس المصدر، 5، عبد الله درويش، المعاجم العربية ص 153 - 154.

316) محاضر 5/15، نموذج 91/1 - 97، 107، 121.

(317) محاضر 5/15.

(318) انظر الحواشي 203 - 204 من هذا الفصل.

على هذا المعجم والتي حدثت في رحاب المجمع نفسه، تفيد بأن المجمعيين كانوا واعين بأهمية تلك المبادرة وقضاياها. فهي مبادرة طويلة النفس تتطلب عناية أجيال عديدة، والتخلص شيئاً فشيئاً من هيمنة معجمية عربية قديمة على جلال قدرها، لا يمكن أن تستأثر بحاجات العصر. وعلى هذا الأساس، نرى أنه لا يحق لنا أن نحكم لها أو عليها من خلال نموذجين، وضعا لإبداء الرأي فيهما. وذلك لا يعني وجوب وضع معجم، بعد تعديلهما، نرجو ألّا يتجاوز الإعلان عن مولده المدة التي استأثر بها مولد معجم المجمع الفرنسي[319]. فيبدو لنا أن مجمعنا قد أدرك أن وضع معجم تاريخي يعتبر مهمة مستقبلية، وإن كان الفرنسي Brunetière يرى أن تلك المهمة ليست من مسؤوليات المجامع. فلقد قال في شأن معجم المجمع الفرنسي: «يستحسن أن نقول إن ذلك العمل لا يليق به، بل هو من مسؤولية مجمع النقائش والآداب الجميلة (...) فإن كان المعجم التاريخي لا يكوّن بطبيعة الأشياء بالنسبة للمجمع إلا فرصة من فرص الالتباس، يبدو من الحكمة أن يتخلى المجمع عن هذه المبادرة»[320]، فهل يصح تطبيق هذا الكلام على مجمع اللغة العربية بالقاهرة؟.

يكفي مجمعنا الذي عالج جميع أنواع المعاجم تقريباً، أن استعمل كفاءته وشرعيته اللغوية لوضع قضايا المعجم العربي وللإسهام في حلها حلاً عملياً يساعد على تحسينه والتقدم به. ويشهد بذلك **المعجم الوسيط** ومجموعات المصطلحات العلمية والفنية، وهما عملان إيجابيان يكونان أساس المعجم العربي المعاصر المستقبلي ويعبران عن إسهام المجمع في الثورة الاصطلاحية العلمية والفنية في العالم العربي وخارجه. وليس ذلك رأينا عندما يتعلق الأمر بإسهام المجمع في الثورة التي يجب أن تشمل المصطلحات الأدبية والتي لن تكون ما لم ينشأ في البلاد العربية حركة أدبية مثل الحركة الرومانتيكية الفرنسية «لتحدث ثورة في المعجم»[321] كما عبر عن ذلك (Zola).

إن أعمال المجمع المعجمية جديرة بأن تتوصل إلى نتائج عملية، إن أخذ المجمع بعين الاعتبار بكثير من الالتزامات التي تدعوه إلى تجنب إعادة تدوين لسان

(319) Histoire, G.matoré ص 79.

(320) G.E. 1/189.

(321) Histoire, G.matoré ص 31.

العرب أو تطويعه لحاجات العصر، بل إلى وضع معاجم عصرية تقدم لنا مجموعات من المعارف تواكب أذواقنا وحاجاتنا، لأن صنع المعاجم لم يبق فنّا وتفنناً بل أصبح صناعة صناعية تستوجب مناهج وتقنيات تتطور باستمرار، سعياً وراء إرضاء رغبات المستهلكين المتنوعين والملحاحين. وعلى هذا الأساس، فإن مجمعنا الذي دعاه إبراهيم مدكور بمؤسسة القرن السابع عشر[322] يحتاج إلى دعم من الأموال والإمكانيات والخبرات الحديثة لتؤهله لوضع معجم عربي تاريخي عصري.

إن صنع المعاجم يكون في حد ذاته تقنية مستقلة ومعقدة، إن نحن تصورناها في نطاق المعجمية[323] التي تفرض على المعاجم العربية أن تتحرر من النموذج القديم وتحلل المظاهر اللغوية تحليلاً اجتماعياً لغوياً حسب علم المعجمية[324]، وهو علم ينظر إلى اللغة نظرة شاملة باعتبارها حدثاً حضارياً يشهد على عصره وتطوره وتراثه وتعقده، دون الاقتصار على التقيد بالقديم وتقنياته. وتلك مبادرة يرجى أن يعتمدها المجمع ليخرج بالمعجم العربي من المحافظة على التراث إلى التواصل الحضاري المتجدد.

---

(322) إبراهيم مدكور، مجمع ص 2.

(323) La Methode, G.matoré ص 68.

(324) محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً - بيروت 1986.

الخاتمة

إن مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أنشىء في ظروف صعبة لأداء رسالة عظيمة عبر أحوال ليست هينة، قد برهن في نهاية المطاف أنه يسر الصعاب وتحدى الزمن، وذلك عنوان نجاحه. لأن هذه الجمعية العلمية التي ارتبط تاريخها بأعمالها، قد كسبت في الواقع الرهان بفرض وجودها مؤسسة علمية وبدعم سلطتها الشرعية باعتبارها الهيأة التي تشرع في ميدان اللغة. فإلى المجمع يعود الفضل في جعل اللغة العربية وقضاياها محور المداولات والندوات والمؤتمرات، المنعقدة للوصول في نهاية الأمر إلى إقرار معايير لغوية تعبر عن خبراته وكفاءاته من أجل تحديث اللغة العربية وترقيتها. وليس المجمع القاهري الوحيد من نوعه في هذا الميدان، لأن مجامع عربية أخرى، لا سيما مجمع دمشق، أول المجامع وأقدمها، ومجمع بغداد، قد أسهما إسهاماً وافراً في الميدان الذي يعنينا. إلا أن مجمع القاهرة قد تميز عن تلك المجامع بمظهرين اثنين على غاية من الأهمية:

أولهما، الاعتناء اعتناءً واضحاً بالدراسات والأبحاث المخصصة للغة فحسب. إن هذا الاختيار الطريف الذي احترم احتراماً كاملاً طول الثلاثين سنة التي أرّخنا لها، نشأ عن فكرة مفادها أن إحياء التفكير العربي الإسلامي مربوط ربطاً وثيقاً بترقية اللغة العربية وتحديثها لأنها أداته المعبرة عنه. إن هذه المقاربة مبررة بقدر ما تفيدنا المعجمية في يومنا هذا، بأن اللغة توفر من خلال الألفاظ التي تنشؤها صورة شاهدة عن المجتمع الذي يستعملها أداة تواصل وتبليغ وبلاغ. فهل وفق المجمع إلى ذلك؟ إن ذلك أمر لا نزاع فيه، لا سيما إن اعتمدنا اختيار المجمع الداعي إلى تخصيص أعماله للغة **الفصحى** فحسب. أما المظهر الثاني، فهو يتميز بإقرار **إجماع لغوي**

يعتمد على أدباء ومثقفين وأخصائيين من مشارب مختلفة. ولا يسعنا إلاّ أن نؤكد على هذا المظهر الذي يستوجب مفاهيم عدة، نود أن ندرك قيمتها وأثرها في أعمال المجمع. إن ذلك الإجماع يستمد روحه من النزعة الدائمة في رحاب المجمع والداعية إلى الاحتجاج لقراراته بالاعتماد على إجماع دولي وعربي فريد من نوعه. وذلك يعني أن مجمعنا الذي دعا إلى معارف إنسانية، لا يحدها حدّ، لا يرى مانعاً من اعتماد توجيه لغوي يبدو مناقضاً لنزعته الشمولية. إن حالة الدراسات اللغوية العربية القديمة منها والمعاصرة، كانت تدعو إلى هذا التناقض الظاهر. فالشمولية والتوجيه اللغوي يكونان عنصرين متكاملين غايتهما ترشيد الدراسات اللغوية العربية التي تتميز عن بعضها بعضاً باختلافات لا تقتصر على العلل فحسب بل على الحيل التي تسيطر في جل الأحيان على التحليل الحقيقي للمشاكل والقضايا المتعلقة بتطور اللغة.

إن تلك الرغبات التي لم يكتب لها دائماً التأييد ولا التطبيق، تعبر عن عناية المجمعيين بإخضاع الدراسات اللغوية العربية للمعايير اللسانية الحديثة. ولقد أفادت أغلب المداولات والأعمال بالمجمع بأن ترقية العربية وتحديثها، يستلزم بالضرورة أن تعتمد المقاييس والمعايير العلمية. إن هذا النوع من المقاربات يعكس في الواقع اهتمام مجمعنا بمواكبة مستلزمات الحداثة التي من أجلها أنشىء. وتكون تلك الحداثة في حد ذاتها حرجاً بالنسبة للمجمعيين ذوي اللغة الواحدة، وضرورة ملحة بالنسبة لزملائهم من ذوي اللغتين الذين قدمت لنا اختلافات وجهات نظرهم صورة واضحة عن حالة الثقافة العربية الإسلامية في القرن العشرين، وعن سعيهم إلى توحيدها وتأييدها. فنشأت من ذلك مقاربات كان لها أثرها على أعمال المجمع. فلقد اعتبر الأولون أن العربية تمر بأزيمة بسيطة لا تتطلب إصلاحات كبيرة. ورأى أصحاب النزعة الثانية أن العربية تمر بمأساة تستوجب ولو نظرياً، حلولاً جذرية. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تعتبر الحلول المتوخاة في المجمع، حلولاً وسطى، تحبط كل رغبة في سبيل إصلاح جذري.

ومن البديهي أن هذا الحل ناشىء من اختيار، اعتمد، على غرابته، على اتفاق مشترك بين النزعتين المتقابلتين بالمجمع. وهو يفيد قصر جميع أعمال المجمع على اللغة العربية الفصحى. إن هذا الاختيار المسبق الذي يُعرقل كل المقاصد العقلانية

والتحديثية التي عبر عنها جل المجمعيين، كان سبباً في المأزق الذي تردى فيه المجمع في بعض الميادين اللغوية. ولا شك أن لذلك الاختيار مبرراته لا سيما الاعتناء بلغة مجيدة آياتها عظيمة، تكون مكسباً، نظامه مقرر ومقعد، لا يخشى منه مباغتة ولا مفاجأة. وذلك يعني في نهاية الأمر تجنب المغامرات والسعي إلى اقتراح إصلاحات دون المس بالتواصل الثقافي واللغوي الذي اعتبر شيئاً موضوعياً وواقعياً. ولقد تولد ذلك الاختيار المسبق كذلك من قلق العالم العربي الإسلامي من مواجهة الثقافة الأمريكية ـ الأوروبية الغازية، ومن قناعة ذلك العالم بأن اعتماد الفصحى لغة تربوية وحضارية وأساساً للعمل المشترك، يكون عنصراً وحدوياً يقف سدّاً منيعاً في وجه هجمة الثقافات الأجنبية، ويساعد بالخصوص على حل القضايا السياسية التي نشأت في الحقيقة من أسباب اقتصادية واجتماعية للغة بها مساس.

إن البحث عن تلك الوحدانية اللغوية، المواكبة لنزعة وحدانية عقائدية تناقضاتها كثيرة، كاد أن يكون حجر عثرة في وجه كل إصلاح لغوي وعلمي، لأنه يعتمد على عناصر خارجة عن اللغة، وبالتالي فهو كثيراً ما يصبح تفصحاً لغوياً يبرز في مظهرين اثنين متنازعين، عوضاً عن أن يكونا متكاملين. ويتجسم أولهما في البحث عن كلاسيكية لغوية مفقودة، واستعادة **أصالة** يرادف مفهومها مفهوم **المهجور**. إن هذا التيار الفكري المتواجد بالمجمع، يستوحي كما هو الشأن في لغات وثقافات أخرى، أسسه من **أسطورية لغوية**، مفادها احتمال وجود لغة عربية مثلى لا يوجد نموذجها حتى في القرآن الكريم، إن أخذنا بعين الاعتبار غريبه واستعمالاته الخاصة. والملاحظ أن هذا التصور وارد في بعض الدراسات المعاصرة غير العربية التي توهم أن العربية تكون لغة خاصة، لا تخضع للتطور الطارىء على كل اللغات الطبيعية في مختلف المجتمعات ومختلف الثقافات المتقدمة.

أما المظهر الثاني من تلك المحافظة اللغوية، فإنه يبرز من خلال الدراسات الداعية إلى إقرار كلاسيكية لغوية جديدة، متماسكة نسبياً، تغلّب فيها التردد والارتجال على الأبحاث المنهجة والعلمية. فكانت تلك الكلاسيكية الجديدة مدعاة إلى الحلول الترميمية التي لا تسلم من الطعن بقدر ما تتجاهل أن كل إصلاح جزئي لا يستقيم ما لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين مجموع المقولات التي يتكون منها النظام اللغوي المعني بالأمر.

إن هذه النزعة المتغلبة في المجمع تستوحي آراءها من **سلفية لغوية** جزئية تقبل الحلول الوسطى وترفض غيرها رفضاً باتاً. ويشهد بذلك اقتراح عبد العزيز فهمي الداعي إلى الاستعاضة عن الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية، وإن كان قصده من ذلك التحدي، استنهاض الهمم إلى وضع منهجية جديدة لحل المشاكل المطروحة. فلقد كان يعتبر أن وضع قضية إصلاح الكتابة العربية كان يستلزم تجاوز وضع القضايا حسب مبررات تبجيلية وتمجيدية، بل حسب معطيات فنية وتقنية لدمقرطة التعليم وتعميم الثقافة العربية على جميع أبنائها. إن المجمع الذي رفض ذلك المقترح، أقر اختياراً آخر يفضل الإصلاح الجزئي باسم جمالية الكتابة العربية والتواصل الثقافي اللذين لم يخلصا القارىء العربي الصغير أو الكبير من الوقوع في اللحن. ولقد استدرك على ذلك بإقرار الشكل الكامل في جميع النصوص التربوية. فيكون المجمع قد استجاب ولو جزئياً، وفي نطاق عربي لاعتراض عبد العزيز فهمي الذي ما زال ينتظر حلاً عربياً عصرياً أوفى وأشمل. ويحق لنا أن نطبق هذه الحالة على قرارات مجمعية تتعلق بميادين أخرى ليس للمهاترة فيها مجال؛ لأن تحديث اللغة تحديثاً عربياً داخلياً يستلزم، مهما كانت العقائديات والعواطف، مناهج عصرية جريئة لحلها. ويؤيد ذلك ما عسى أن نستعرضه هنا من آراء تتعلق بالمصطلحات التي وضعها المجمع.

ولا بد لنا أن نرفع التباساً يمكن أن يوهم أننا نوحي بأن ما أقره المجمع لا يستند إلى حجة ولا إلى صواب. إننا نعتقد أن أغلب قرارات المجمع وأعماله مستمدة من روح **الأمة الوسط**، كما ينص على ذلك القرآن الكريم، ويقره التواصل والتضامن والتقدم الضروري. ولذلك وجب ألا ينظر إلى تلك الحلول الوسطى في حد ذاتها ولذاتها، بل إلى الحلول العملية التي تولدت منها. وبالتالي يبدو لنا أن هانات الحلول المقترحة متأتية من الاعتقاد بأن تحديث العربية يستوجب حكاية النموذج الفصيح الذي يجب أن نعارضه بنموذج **أفصح** وارد في النصوص فضْلاً عن أن الحلول المقصودة لم تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة بارزة تفيد بأن اللغة العربية المكتوبة المعاصرة تعكس في مجالات كثيرة النموذج الأوروبي، عوضاً عن نموذج أهل المدر والوبر. وذلك شأن لغات سامية، ومنها اللغة العبرية المعاصرة. وليس هذا الرأي بغريب إن أخذنا بعين الاعتبار دور جميع العناصر الاجتماعية والسياسية المعاصرة

بالعالم العربي، ولا سيما أثر وسائل الإعلام في نشر المفاهيم، والأفكار والبنيات الفكرية، الأمريكية والأوربية التي تغزو العالم العربي. وليس في الأمر غرابة كذلك إن أخذنا بعين الاعتبار المنزلة الوسط التي يحتلها العالم العربي الإسلامي في البحر الأبيض المتوسط الذي تلتقي فيه الثقافات والحضارات الكبرى وتجتمع.

ولقد كان من الممكن تصور حلول لقضايا تحديث العربية ومن ورائها تحديث ثقافتها، لو نظر إليها نظرة نوعية أخرى. من ذلك أن نتصورها (ولنفكر مثلاً في القرارات المتعلقة بالتعريب) لا بحسب الضرورة الملحة، بل بحسب **الحداثة** كما دعا إلى ذلك بعض المجمعيين. فالحداثة تستوجب أن نبدأ أولاً بأن نعرف اللغة من جديد، وأن نوضح وظيفتها حتى نأمن العثرات الناشئة عن الآراء المسبقة. فاللغة العربية التي ينبغي إصلاحها، هي اصطلاح يفيد بأنها مجموعة من الأشكال والصيغ وضعت بالاتفاق، وليست مادة قائمة الذات قد أوحي بها إلينا، بل إنها أداة يستعملها المتكلمون في المجتمعات العربية المعاصرة للتخاطب، والتواصل. وعلى هذا الأساس، فإن بنياتها ومقاييسها تتطور بتطور مجتمعاتها. إن هذا التعريف يقودنا إلى إقرار معيار ثانٍ يفرضه علينا النقد التاريخي والقمارنة اللغوية، ويقر أن اللغة الحية هي اللغة التي يعكس نظامها المقعّد ما أمكن، الاستعمال الحي ودقائق تطوره. فهل كان ذلك شأن اللغة العربية الفصحى التي كانت موضوع دراسات مجمعنا؟.

لقد سعى مجمعنا أن يدرك كل هذه الأساسيات باعتبار ما أبداه بعض المجمعيين من آراء في هذا الشأن، رغم أنهم كانوا ملتزمين بالاختيار الأساسي الذي اعتمده المجمع. فلقد سعى الشيخ عبد القادر المغربي إلى أن يتجنب الآراء والمقاربات المسبقة، وأن يبين أن مأساة الثنائية اللغوية العربية (فصحى وعامية) التي كانت قائمة ضمن العربية الكلاسيكية نفسها، ناشئة عن الآراء الرافضة التي لا تقر بأن العربية الفصحى ولهجاتها تكون حلقات مختلفة من لغة واحدة تتطور باستمرار. وهي ترفض كذلك أن تقر بأن الفصحى قادرة على أن تظل حية ضمن اللهجات التي تعتبر فصاحات عصرية، تعبر عن خبرات المجتمعات العربية التي لها نوعياتها وطرائفها. ولقد لاحظنا أن بعض المجمعيين قد وضعوا قضية **الفصاحة** الجديدة ومعاييرها وركزوها على **السماع** من **المحدثين**، الذي انقلب في نهاية الأمر إلى النقل عن القدامى. ولقد رأى بعضهم أن وحدة الفصاحة لا تتحرج من **لغة مشتركة** جديدة

تستمد مادتها من اللهجات حتى يحدث ترشح بين لغة العرب التاريخية والحضارية ولهجاتهم الحية. فيتكفل التعليم والتلقين بتأييد هذا الحل الوسط. ونحن نرى أن الحل الأكثر طرافة ومصداقية هو الحل الذي يعتمد على الاستعمال الذي تؤيده العلاقات الواقعية القائمة بين طرفين: العربية الفصحى، اللغة التاريخية والحضارية، والعربية المعاصرة بما فيها المشترك العربي من الفصيح ومن اللهجات. وذلك من شأنه أن يكون هدفاً من أهداف المجمع، يوفر لنا وصفاً وافياً وحقيقياً للعربية وييسر وضع قواعد حية لها لتكون لغة حضارة متواصلة، وتربية مشتركة، وتقدم مفتوح.

وفي انتظار إقناع مجمعنا بتعديل رؤياه، وذلك ليس عليه بعزيز، فلنقتصر على أن نؤكد على مبدىء آخر أقره المجمع وفرضه التوجيه اللغوي المستبد بأعماله. وهو مبدأ فيه انتقاء قد قصر تحديث العربية على وضع المصطلحات التي حصرت بدورها في نطاق المصطلحات العلمية والفنية. وذلك اختيار له فوائده ومبرراته. ولقد لاحظنا أن النتائج التي وصل إليها المجمع في هذا الميدان كانت إيجابية.

فلقد انعكست تلك النتائج في مناهج لغوية صالحة للغة الفصحى، لأن إقرار مجموعة من الوسائل الدقيقة لوضع المصطلحات، يكون في حد ذاته أداة عمل مفيدة بالنسبة للباحثين والدارسين، فضلاً عن المقاربات النقدية للتراث العربي وما لها من أثر محدود. وهي تشهد على وعي جديد سيزداد قوة في المستقبل بازدياد عدد المجمعيين المتخصصين والمحدثين الذين قاموا بدور فعال في مداولات المجمع. ولذلك فإننا نعتبر أن قائمات مصطلحات المجمع العلمية تكون، بدون مبالغة، نماذج من نوعها على ما فيها من هانات قليلة. ويمكن لنا أن نجزم أن المجمع قد تجاوز في هذا الميدان فترة التعثر. فهو يواجه في الحقيقة مشاكل ذات صبغة فنية ومنها: كيف يمكن له أن ينظم أبحاثه؟ ولمن عسى أن تكون الأسبقية؟ وما هي الإمكانات المالية والقدرات الإنسانية المتوفرة لديه لمجابهة مشاكل الحداثة؟.

إن المهاترات المتعلقة بالتعريب وما إليه أصبحت لا تعنيه. أما المظاهر الفنية التي تدور حوله، فهي تكون في نظره طرائق يمكن حلها في آجال ميسورة[1].

(1) بينت جريدة «الجمهورية» المصرية الصادرة في 5 فبراير 1962 ص 3 أن القضية ما زالت قائمة وذلك في ركن «ملاحظات عن استعمال العربية. اللغة العربية في كلياتنا الجامعية»؛ في تونس ما زالت القضية موضوع مهاترات وعواطف كلامية عنيفة كما تشهد بذلك جريدة «الصباح» التونسية بتاريخ 24 و 25 فبراير 1971.

إلا أن هذه النتائج الإيجابية لا تمنعنا من أن نشير إلى بعض السلبيات. فنلاحظ أن عدد المصطلحات المترجمة أو المعربة دون آلاف المصطلحات العلمية والفنية الموضوعة في اللغات الأمريكية والأوربية التي تترجم منها العربية. ولقد سبق للمجمعي التونسي حسن حسني عبد الوهاب أن أثار هذه المسألة بإحصاء العدد الضئيل لكل المصطلحات المترجمة في دورة واحدة من دورات المجمع(2). ولاحظ المجمعي السوري مصطفى الشهابي، بعد ذلك أن مناهج التعريب لم تتآلف لتأتي بنتائج كمية مفيدة(3). فلقد اقترح أن يعهد بوضع المصطلحات للجان متخصصة أو لمتخصصين يقصرون جهودهم على ترجمة المعاجم الأوربية فحسب. وكان يقول بوجوب ذلك الحل لأن المصطلحات التي وضعها المجمع، لا تشمل حسب رأيه جميع العلوم ولا سيما الزراعة(4). ولقد تبين لنا إحصائياً(5) أن مجموعات المصطلحات الأربع التي أصدرها المجمع لا تحوي أكثر من عشرين ألف مصطلح. فلو أضفنا إليها سبعين ألف مصطلح جديد لاتضح لنا أن تلك الأعداد، على جلال منزلتها كمّاً وكيفاً، ما زالت لا تفي بالحاجات الكبيرة في ميادين التدريس، والتأليف والبحث. لكن لنترك تلك الإحصائيات العويصة ونتطرق إلى المصطلحات في حد ذاتها. فهي تبدو موضوع نظر لأن فيها من المهجور، والمصطنع لا يمكن استعماله. ونذكر منها الأمثلة التالية(6): **الصرح** (Sky - Scapper Gratte ciel) **والطّزر** (Villa) **والطّرقة** (hall - corridor) **والمطرية** (umbrella, parapluie) **والمشوش** (Serviette) **والديوان العالي** (Parliament, Parlement).

وكان محمود تيمور لا يتحرج منها. فلقد شجع المجمع على ألّا يهتم بصراخ الإباحيين الذين ينقدون كل إصلاح ويلاحقون كل تجديد. فيكفي المجمع أن يتقدم وأن يصابر ويثابر(7).

---

(2) محاضر 120/2 - 121.

(3) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 81.

(4) نفس المصدر، 82.

(5) محمد رشاد الحمزاوي، مجموعة المصطلحات، (Arabica) 15 فبراير 1968 ص 106 - 107. والملاحظ أن تلك الأعداد التقريبية تخص عشرين علماً عالج المجمع مصطلحاتها.

(6) مجلة مجمع القاهرة 63/1، 66، ٧٦، 92، 127.

(7) محمود تيمور، لغة المجتمع، مجلة مجمع القاهرة 24/9.

ولقد كانت تلك المصطلحات لا تعتمد أحياناً على تعريف، مما دعا إلى إعادة النظر فيها سعياً إلى التمحيص والتدقيق الدلالي[8]. ولقد أقر البعض منها من دون أن يُعرف[9]. وذلك ما يثير قضية استعمالها في مصر وفي البلاد العربية، لأننا لاحظنا أن جل المصطلحات الموضوعة في المجمع تتنافس مع مصطلحات عربية أخرى وضعتها المجامع والمؤسسات العربية الأخرى بالعالم العربي. وذلك من شأنه أن يقوض أسس الإجماع اللغوي الذي دعا إليه المجمع، فضلاً عن أن تلك المصطلحات مدعاة إلى تضخم الترادف الذي حذر منه كثير من المجمعيين[10]. فيكفي في هذا الصدد أن نقارن بين مصطلحات مجمع القاهرة ومجمع بغداد[11] التي نذكر منها: Catalyseur: حفاز وآز؛ Structure: بنية وتراكب؛ Accumulateur: مركم ولمامة؛ Condensateur: مكثف ومكثفة؛ Hydrogenation: درجنة وهدرجة. ويكفينا أن نقارن بين المصطلحات التي عربها مجمعا دمشق والقاهرة[12] لنقر أن توحيد المصطلحات العربية يحتاج إلى منهجية تضبطه وتؤيده وتركز تنميطه وتقييسه[13].

إن القضية تتجاوز المجمع لتشمل قضية المعاجم العربية التي صدرت منها أنواع، فضلاً عن قائمات المصطلحات التي تنافس أعمال المجمع في هذا الميدان[14]، وإن كانت لا تضاهيها، لأن مقاصدها لم تسلم من الأغراض التجارية الآجلة. وذلك ما يثير

---

(8) مجلة مجمع القاهرة 39/4.

(9) مجموعة المصطلحات 409/1 وما بعدها.

(10) أ ـ محمد رضا الشبيبي، توحيد المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 131/8 - 135.

ب ـ محمد الخضر حسين، طرق وضع المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 366/8 - 373.

ج ـ عبد القادر المغربي، حول المصطلحات العسكرية، مجلة مجمع القاهرة 161/9 - 170.

د ـ مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 141 - 147، توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية، مجلة مجمع القاهرة 157/11 - 161.

(11) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 178 - 179.

(12) رضا كحالة، الألفاظ المعربة والموضوعة، دمشق 1963، ص 115.

(13) محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامية لوضع المصطلحات العلمية والفنية وتوحيدها وتنميطها - بيروت 1986.

(14) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 174 - 188.

قضية توحيد المصطلحات العربية المعاصرة(15).

فلقد رأى بعض المجمعيين المحدثين أن حل المشكلة يكمن في إقرار منهجية ملزمة تتجاوز كل الشكليات اللغوية لا سيما العتيقة منها(16). وينتسب هؤلاء المجمعيون إلى مجموعة الاختصاصيين، الذين ظلوا على بعد من أعمال المجمع. فهم تقنيون يحسنون العربية ويبشرون بإسهامات جديدة في المباحث الجارية داخل المجمع الذي سيفيد منهم، إن طبق على العربية المفاهيم اللسانية الحديثة. وهم مدعوون إلى مساعدة المجمع على إنشاء مراكز بحث متخصصة(17) تخلصه من مسؤولية تسليط رقابة على المصطلحات العربية المعاصرة، وتسمح له بتأييد الاستعمال المعاصر، وبرسم ميادين البحث، وتعميم المبادىء والمقاييس اللسانية المعاصرة، وخاصة التأكيد على أن اللغة لا تستمد روحها من **السليقة** التي يسميها بعضهم **الفطرة**، بل من **الفتنة** والتي تتكيف بحسب عناصر اجتماعية واقتصادية يخضع لها كثيراً تطور اللغة العربية الحية.

ومهما كانت مواقفنا، علينا أن نقر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة كان سباقاً إلى وضع قضايا اللغة والثقافة العربيتين في القرن العشرين وما يحيط بهما من ملابسات وظروف صعبة، وإلى تحسيس المثقفين العرب بهما. فكانت مغامراته ومبادراته في هذه الميادين تجارب ثرية أسهمت كثيراً في تحديث اللغة العربية ورصيدها اللغوي.

---

(15) نفس المصدر، 188.

(16) أ ـ محمد كامل حسين، القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع القاهرة 138/11 - 142، اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة 17/12 - 29.

ب ـ مصطفى الشهابي، ملاحظات على المصطلحات العلمية، مجلة مجمع القاهرة 31/12 - 33.

ج ـ عبد الحكيم منتصر، مشكلات المصطلحات، مجلة مجمع القاهرة 103/13 - 207.

(17) La banque des mots (1971) ص 55 - 75 حيث الحديث عن أعمال المنظمات الفرنسية المختصة في وضع المصطلحات وتوحيدها مثل جمعية التنميط اللغوي الفرنسية (AFNOR).

الملاحق

I ـ الأصوات الساكنة

الحروف المقترح اعتمادها في العربية	الحروف العربية المستعملة في البلدان الإسلامية	الحروف اللاتينية	الرقم
پ	ڤ	P	1
[تش] چـ	[تش] چـ	Ch /T Š/	2
ج، خ، ي، ژ	[جى] ز	J	3
گـ	كـ	G	4
ف	ڤ	V	5
نگـ	ڠـ	Ng	6
د	ط د ذ	ḍ	7
ر	ر ou رْ	R	8

(1) رتبت الأصوات الساكنة ترتيباً تاريخياً يشهد بإقرارها في المجمع. ويستحسن في هذا الصدد مقارنتها بما اقترحه في شأنها اليازجي في **بحوث** (1960) ص 160. حيث j = ث، ch = ش الخ.

(2) ـ أصوات اللين(2) والأصوات المنطوقة(2)

No	الحروف اللاتينية	الحروف العربية المقابلة
1	OO/ū/	و
2	O	و
3	Au /ö/	أ
4	A (1)	أ
5	A في أول الكلمة e/ə/=h (3)	أ
6	e	
7	i /i/	ي
8	y	
9	ai, ei / ɛ̃ /	إ
10	e, œ	وْ
11	u /ü/	وْ

(1) أصوات اللين 4, 5, 6, 7 تنطق حسب التلفظ الإنجليزي.

---

(2) إن الأصوات اللينة وتعاملاتها المختلفة رتبت حسب تاريخ إقرارها بالمجمع ـ انظر كذلك **بحوث**: المذكورة أعلاه حيث o = 2 و u = 7 و E = X و EU = 2. . . ـ انظر كذلك:

- Engelbach, Some Suggestions... of the transcription of european words in the Arabic alphabet., E. E. F. A. O. 32 (1932) p. 1 - 6.

حيث يقترح حروفاً أخرى ـ وانظر كذلك:

A. Bourgois, transcription arabe du français, R. M. M. 1920 (41 - 42) p. 157 - 164.

(3) أقرها الاستعمال من دون أن يتخذ في شأنها قرار بالمجمع.

الرقم	الحروف اليونانية	الحروف اللاتينية	الحروف العربية	أ = في أول الكلمة د = داخل الكلمة ر = في آخر الكلمة	التطبيق اليونانية Grec	التطبيق اللاتينية Latin	التطبيق العربية Arabe
1	α	A	1) أ	(أ)	Ἄβδηρα	Abdera	عَبْدَرة
	(ι)		2) ـَ	أمام صوت ساكن	Ἄδραστος	Adrastus	أدْرَسْتُوس
			3) ـَا	أمام صوت ساكن مشكول	Στάγειρα	Stagira	إسْتاجيرا
		(1) a	4) ـي + ة	(ر): تسبقها ياء مشددة	Ἀλεξάνδρεια	Alesandria	الاسكندرية
2	αι	ae	1) إ (i)	(أ)	Αἴσωπος	Aesopus	إسُوفُوس
			2) أيْـ	(أ) و (د)	Αἰμίλιος	Aemiluls	أيْميليوس
					Ἥφαιστος	Hephaestus	هَفَيْسْطوس
			3) ـَا	(ر)	Ἀθῆναι	Athenae	أثينا
3	αο, αυ	(2) ao, au	1) أو، أ	(أ)	Αὐτόλυκος	Autolycus	أوتولوقُس
					Ἄορσοι	Aorsi	أوْرْسي
					Μενέλαος	Menelaus	منالاوُس
	ε				Ἐπιφανής	Epiphanes	أفيفانس
			2) ـَا وُ	منبرة (د)	Μεθόρεα	Methora	مَاثُورا
			3) ـَ أ	غير منبرة (د)	Θεοδώρα	Théodora	ثَوْدوَرا
5	η	é	1) ـة	(ر)	Ῥώμη	Rome	رومية
6	ευ	eu	1) و	(أ)	Εὐκλείδης	Euclides	أُقْليدَس
			2) أوْ	(أ)	Εὐτυχής	Eutyches	أوْثوخة

تابع الأصوات اللينة والأصوات المنطوقة

الرقم	الحروف اليونانية	الحروف اللاتينية	الحروف العربية		أ = في أول الكلمة د = داخل الكلمة ر = في آخر الكلمة	التطبيق: اليونانية Grec	التطبيق: اللاتينية Latin	التطبيق: العربية Arabe
			ـُو	3)	(ر) و (د)	Λεύχιππος	Leucippus	لُوقِبوس
7	ι	i	إ	1)	(أ)	Ἰσοκράτης	Isocrates	إِسُوقْراطَس
			إيـ	2)	(أ)	Ἴδη	Ida	إيذا
8	ο Ω ω ο,ω	o	أُ	1)	أمام صوت ساكن (أ)	Ὀρφεύς	Orpheus	أُرْفَوْس
			أو	2)	أمام صوت (أ)	Ὠκεανός	Oceanus	أُوقْيانُوس
			و	3)	ساكن مسكول	Πλάτων	Plato	أَفْلاطون
9	ου	u	و	1)	(د)	Σκιπίων	Scipio	إِسْقيفْيُون
	Υ υ		ـو	2)		Οὐρανός	Uranus	أُرانوس
						Λύκος	Lycus	لُوقوس أَوْ لُوقُسْ

(أ) يستثنى من ذلك الأسماء التي نقلها العرب في القديم.

(ب) نقل العرب القدامى /ao/ بألف من ذلك اللاذقية (Laodicea) أما a فلقد نقلت بـ«ع» من ذلك عسقلان (Ascalon) ـ وكتبوا أثيناس عوضاً عن أثيناوس (Athenaeus).

III الأصوات الساكنة

الرقم	الحروف اليونانية	الحروف اللاتينية	الحروف العربية المقابلة	التطبيق: اليونانية	التطبيق: اللاتينية	التطبيق: العربية
1	Κ, κ	K, c	ق	Ἀρκαδία	Arcadia	أرْقاديا
				Κυρήνη	Cyrène	قورِية أو قورَنِية
2	Χ, χ	Ch	(1) خ	Χίος	Chios	خِيوس
3	Δ, δ	d.	(ذ) د	Μακεδονία	Macedonia	مقدونية
4	Φ, φ	F,	ف	Φεστός	Festus	فَسْطوس
5	Γ, γ	G,	(ج) غ	Μέγαρα	Megara	مَاغَرا
6	Η, η	H.	(أ) هـ	Ἡρακλῆς	Heracle;	هِرَقْلس
7	–	J.	ي		Juluis	يُولْيوس
8	Π, ππ	P.PP	ف ب (2)	Ἱππόλυτος	Hyppolytus	هُبُولتوس
				Πυγμαλίων	Pygmalion	فوجْمالاوْن
9		Q.	ق		Quintus	قُونْتُس
10	Σ, σ	S.	(س ص) س	Σωκράτης	Socrates	سُقراط
11	Τ, τ	T.	ط			

(1) تشير الأصوات الساكنة بين قوسين إلى الطريقة التي نقلها بها العرب القدامى من اليونانية أو اللاتينية.

(2) يستعمل الصوت ب عند الاستثناء لنقل π المشددة أو المسبوقة بصوت ساكن ولقد كثر استعمال الصوت (ف) إلاّ في حالة الأسماء التي استعمل العرب القدامى في مكانها الصوت ب ـ من ذلك Pontos التي نقلت Buntus .

تابع الأصوات الساكنة

الرقم	الحروف اليونانية	الحروف اللاتينية	الحروف العربية المقابلة	التطبيق: اليونانية	التطبيق: اللاتينية	التطبيق: العربية
12	Θ, θ	Th	ث	Τίτος	Titus	تِطُوس
				Θαλῆς	Thales	ثَاليس
13	--	V.	و		Vitelluis	وَطلّيوس
14	Ξ, ξ	X.	كس	Ἀναξαγόρας	Anaxagoras	أَنَكسَاقورَا
15	Υ, υ	Y.	و	Λυβία ·	Lybia	لِوبِيَا
16	Ζ, ζ	Z.	ز	Ζεύς	Zeus	زَوُس

IV ـ الأصوات الساكنة (أ)

الأصوات الساكنة (ب)	الحروف اليونانية واللاتينية	الرقم
(فرنسية) ج (ألمانية) ي وإنكليزية) تش (إسبانية) خ	J	1
كـ، (ألمانية) خ و ش	Ch	2
ب	P	3
فـ	V	4
كـ، س	C	5
نـي	Gn	6
هـ	H	7
كـ	K	8
فـ	Ph,	9
كـ	q	10
ت	T	11
ذ، ث	Th,	12
و، فـ	W	13
خ، كز، س، كـ، كس	X	14
قز، ز	Z	15
خ	Ẋ	16
پس	Ψ	17

(أ) نقلت كل هذه الأصوات الساكنة بحسب تلفظاتها المختلفة.

(ب) الصوت h لا ينقل عندما يكون صامتاً.

V ـ الأصوات الليتة والأصوات المنطوقة[1]

الرقم	الحروف اللاتينية	الحروف العربية المقابلة	التطبيق		
			الأوربية	العربية	
1	a	ـَـ	Massignon	Massinyun	مسينيون
2	u	ـُـ	Hugo	Hŭgu - Hĭgu	هيجو ـ هوجو
3	i	ـِـ	Gibb	Gibb	جـــب
4	â	ـَا	Lalande	Lālānd	لالانـد
5	ū	ـُو	Louvois	Lūfwā	لوفوا
6	i	ـي	Askoli	Askūli	أسكولي
7	o	(داخل الكلمة) ي، و	Hugo	Hūğū, Hiqū	هوجو، هيقو
8	ü	فـ	Oxford	Uksfürd	أكسفورد
9	ai — ei	يـ	Voltaire	Foltār	فولتير
10	e	(آخر الكلمة) ة	Nietzsche	Nitšat	نيتشة

(1) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية ص 169 حيث يرى نقل أصوات اللين حسب تلفظاتها المختلفة.

VI - مشروع إصلاح الكتابة لعبد العزيز فهمي

الأصوات الساكنة

ق	q	ز	z	أ	a
كـ	k	س	s	ب	b
لـ	I	ش	š	ت	t
م	m	ص	[illegible]	ث	ṯ
ن	n	ض	[illegible]	ج (1)	ج
هـ	h	ط	[illegible]	ح	ح
		ظـ	[illegible]		
و	w				
(2)	3	ع	ع	خ	خ
		غ	غ	د	d
ي	y			ذ	ḏ
		ف	f	ر	r

p (3)	c
v	g
x	j

الأصوات اللينة

ضمة وفتحة وكسرة

التنوين
بَكْرٌ
بكرًا
بَكْرٍ

الوصل
= ـ

(1) لهذا الحرف 9 أشكال عربية. ويذكرنا هذا المشروع بمشروع الصومالي يوسف الذي يذكره Fevrier في كتابه Histoire de l'Ecriture ص 528 - 529 والمفروض أن تذاب في هذا المشروع حروف كبيرة.

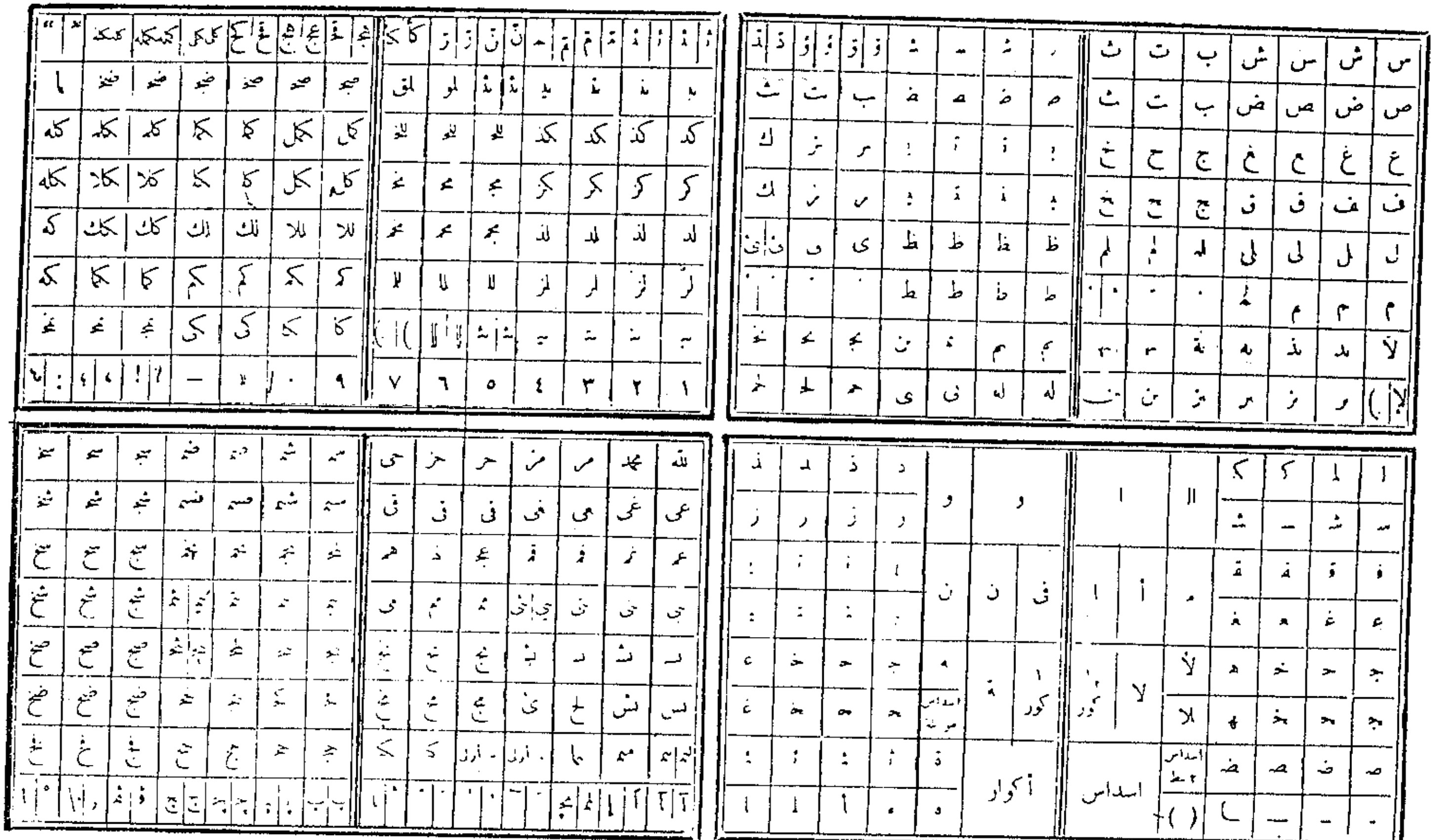
(2) مشاكل الهمزة تبدو محلولة لأنها أصبحت صوتاً ساكناً مستقلاً - من ذلك mā 3 (ماء).

(3) يوجد في هذا المشروع ستة أصوات ساكنة ليست من العربية وذلك لنقل الألفاظ الأجنبية. ولقد سبق لمشاريع كثيرة سابقة أن اقترحتها من ذلك مشروع يوسف غصوب - انظر إصلاح، المشرق 28 (1930) ص 29 - 34.

(4) تنقل أصوات اللين الطويلة بـ آ، و، ي - ويتجاهل المشروع أصوات اللين المنطوقة الصالحة لنقل الأصوات المنطوقة الأجنبية.

تنبيه: انظر فيما يتعلق بـ تطبيقات هذا المشروع المؤلف، **تيسير الكتابة** ص 42 - 43 حيث يقارن المؤلف بين ثلاثة أنواع من الكتابة: الكتابة القديمة والكتابة التي أدمجت الحركات ضمن هيكلها وكتابة العربية باللاتينية.

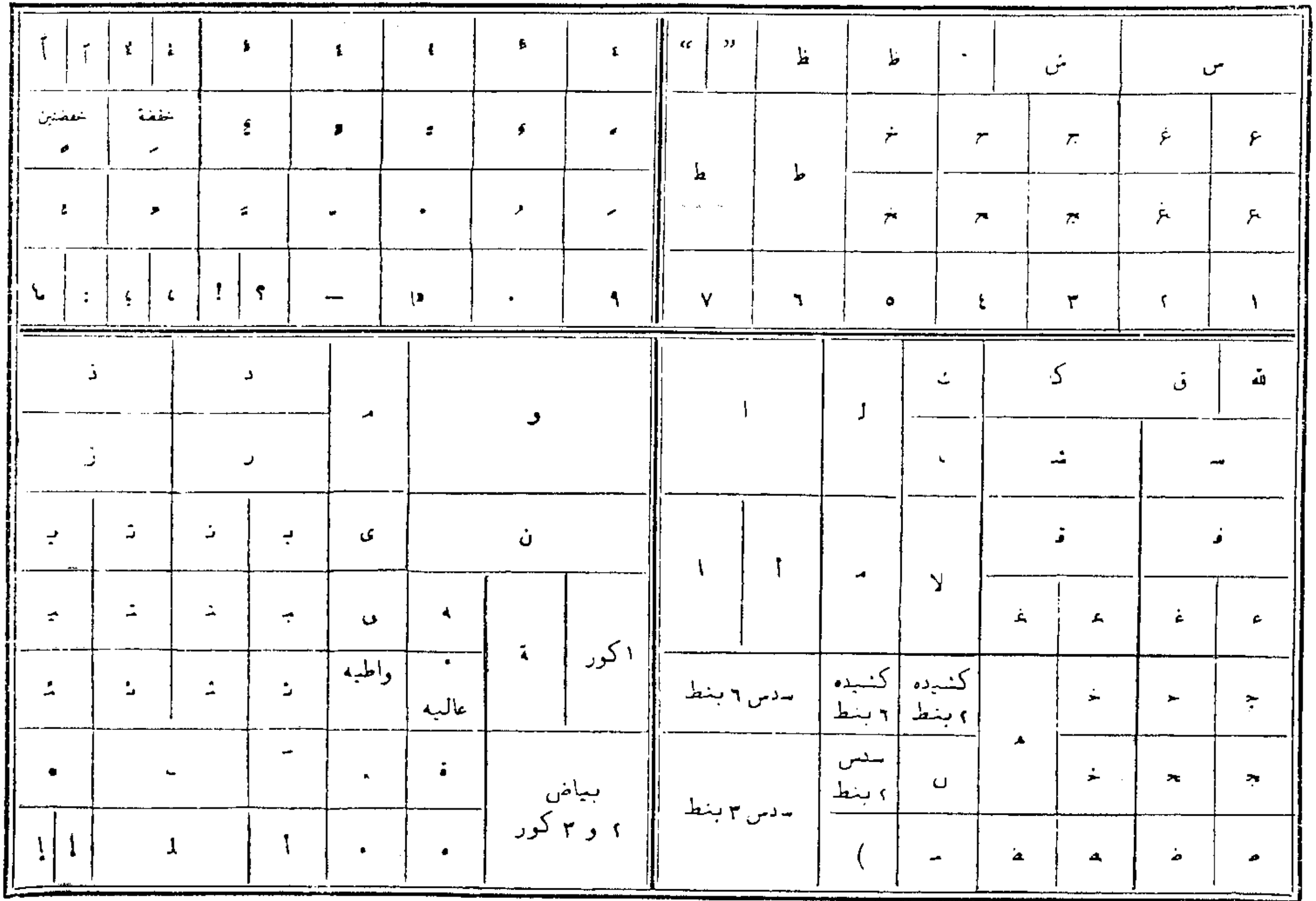
VII صورة صندوق جمع الحروف العربية غير المشكولة



VIII صورة صندوق جمع الحروف العربية غير المشكولة (مختصر)



وضع محمد على عبد ربه بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٥٠



رتب الصندوق محمد علي عبد ربه بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

X ـ قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها

أولاً ـ الهمزة في أول الكلمة:

1 ـ ترسم الهمزة في أول الكلمة ألفاً توضع فوقها قَطعة (ء)، إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وتوضع تحتها القطعة إذا كانت مكسورة. مثل: «إن أكرمني فسوف أكرمه إكراماً».

2 ـ وكذلك ترسم الهمزة ألفاً إذا دخل على الكلم حرف، نحو: فإن، وبأن ولِأن، ولَإن، ولِألا، وإذا.

ثانياً ـ الهمزة في وسط الكلمة:

1 ـ إذا كانت ساكنة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها، مثل، فأس، وبئر، وسؤل.

2 ـ إذا كانت مكسورة رسمت على ياء، مثل: رئي، ويئس، ومئتين.

3 ـ إذا كانت مضمومة رسمت على واو، مثل «قرؤوا، وشؤون» إلا إذا سبقتها كسرة، قصيرة أو طويلة، فترسم على ياء، مثل: يستنبئونك، ويستهزئون، وبريئون، ومئون.

4 ـ إذا كانت مفتوحة رسمت على حرف من جنس حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها ساكناً غير حرف مد، رسمت على ألف مثل: «يسأل، وييأس، وجيأة، وهيأة» وإن كان هذا الساكن حرف مد رسمت مفردة، مثل: «تساءل، وتفاءل، ولن يسوءه، وإن وضوءه»، إلا إذا وصل ما قبلها بما بعدها فترسم على نبرة، مثل «مشيئة، وخطيئة، وبريئة، وإن مجيئك».

ثالثاً ـ الهمزة في آخر الكلمة:

١ ـ إذا سبقت بحركة رسمت على حرف مجانس لحركة ما قبلها، مثل: يجرؤ، ويبدأ، ويستهزىء.

٢ ـ إذا سبقت بحرف ساكن رسمت مفردة، مثل جزء، وهدوء، وجزاء، وشيء.

٣ ـ إذا سبقت بحرف ساكن وكانت منونة في حالة النصب رسمت على نبرة بين ألف التنوين والحرف السابق لها إذا كانا يوصلان نحو: بطئاً، وشيئاً، فإذا كان ما قبلها حرفاً لا يوصل بما بعده رسمت الهمزة مفردة مثل «بدءاً».

(*) صدر في ج 9 د 26 (المؤتمر).

(*) كلف المجمع دراسة تيسير الكتابة بقرار وزاري (انظر ج 3 د 7 ـ المؤتمر).

(*) بحث موضوع تيسير الإملاء في جملة دورات في مؤتمر المجمع ومجلسه، وكتبت فيه لجنة الإملاء ولجنة الأصول تقارير متعددة، وفي أجزاء المجلة 8, 9, 11, 12 جملة التقارير والآراء.

(*) من البحوث والدراسات والمقترحات بحث للشيخ أحمد الإسكندري (نشر في الجزء الأول من المجلة)، وتقرير لوزارة التربية والتعليم (عرض في ج 3 د 6) وبحث للأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني (عرض في ج 6 د 14 المؤتمر) وبحث للأستاذ أحمد أمين (عرض في الجلسات 20, 21, 22 د 14 المجلس) وبحث للأستاذ حامد عبد القادر (عرض في جلسة علنية من جلسات مؤتمر المجمع (ج 10 د 22) وبحث للأستاذ محمد بهجة الأثري (عرض في ج 6 د 22 المؤتمر).

(*) في ج 22 د 28 (المجلس) قدم الدكتور محمد كامل حسين بحثاً له في رسم الهمزة ـ أحيل إلى لجنة الأصول.

XI القرارات المتعلقة بالصيغ الاشتقاقية القياسية

المصدر الصناعي

إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء.

(*) صدر في ج 32 د 1.
(*) نوقش في ج 32.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 211 - 215) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.
(*) في ج 20 د 20 (المجلس) اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيّات قبول ما يدل على معنى جديد من المصدر الصناعي المصوغ من اسم المفعول مثل المحسوبية والمقطوعية، ورأى المجلس الاكتفاء بقرار المجمع السابق.

ملاحظـة: د = دورة.
ج = جلسة.

مصدر «فِعَالة» للحِرفة

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شِبْهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن «فِعَالة» بالكسر.

(*) صدر في ج 25 د 1.
(*) نوقش في ج 25.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 206 - 207) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.

مصدر «فَعَلان» للتقلب والاضطراب

يقاس المصدر على وزن «فَعَلان» لفَعَل اللازم مفتوح العين، إذا دلَّ على تقلب واضطراب.

(*) صدر في ج 31 د 1.

(*) نوقش في ج 31.

(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 208 - 209) وفي كلمة ألقاها في ج 1 د 2.

مصدر «فُعال» للمرض

يقاس من «فَعَل» اللازم المفتوح العين مصدر على وزن «فُعَال» للدلالة على المرض.

(*) صدر في ج 31 د 1.
(*) نوقش في ج 26، 31.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من 209 - 210) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.

مصدر «فَعَل» و «فُعال» للداء

بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة «فَعَل» للداء يُجاز اشتقاق «فُعال» و «فَعَل» للدلالة على الداء، سواء أورد له فِعْل أم لم يرد.

(*) انظر قرار ج 10، 12 د 27 في جواز اشتقاق «فَعَل» أيضاً.
(*) صدر في ج 10، 12 د 27 (المؤتمر).
(*) قدم الأمير مصطفى الشهابي اقتراحاً في هذا الموضوع إلى مؤتمر المجمع (ج 3 د 24) فأحيل إلى لجنة الأصول، فدرسته وقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر.
(*) انظر قرار ج 31 د 1 في قياسية «فُعال».

مصدر «فُعَال» و «فَعِيل» للصوت

إن لم يرد في اللغة مصدر «لفَعَل» اللازم مفتوح العين، الدال على صوت، يجوز أن يصاغ له قياساً مصدرٌ على وزن «فُعال» أو «فَعِيل».

(*) صدر في ج 31 د 1.
(*) نوقش في ج 26، 31.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 210 - 211) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.

أخْذ «تَفْعال» للتكثير والمبالغة

يَصِحّ أخْذ المصدر الذي على وزن «تَفْعال» من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة.

(*) صدر في ج 7 د 10 (المؤتمر).

(*) احتج له الشيخ محمد الخضر حسين في بحث نشر بالمجلة (ج 6 ص 76).

(*) عرض الموضوع في ج 15 د 5 وج 20 د 9 (المؤتمر).

(*) في ج 20 د 24 (المجلس) عرضت صيغة «تفعال» للتعبير عن التفاعل الذاتي أو التلقائي، في مناسبة بحث مصطلح «الإخصاب الذاتي» هل يقال فيه: «تَخُصاب».

(*) أعيد النظر في صيغة «تفعال» للمبالغة والتكثير، فأقر المجمع هذه الصيغة مما ورد له فعل وما لم يرد ـ ج 9 د 28 (المؤتمر).

أخْذ «تَفْعال» مما ورد له فعل وما لم يرد

تصح صياغة «التَّفْعَال» للمبالغة والتكثير مما ورد فيه فعل، طوعاً لما أقره المجمع في دورته العاشرة، من قياسية صوغ مصدر من الفعل على وزن «التَّفْعال» للدلالة على الكثرة والمبالغة، وكذلك تصح صياغته مما لم يرد فيه فعل، طوعاً لما أقره المجمع في دورته الأولى من جواز الاشتقاق من أسماء الأعـيان للضرورة في لغة العلوم.

(*) صدر في ج 9 د 28 (المؤتمر).

(*) اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس في الكلمة التي ألقاها في حفل استقباله (ج 3 د 23 «المجلس»).

(*) أعدت لجنة الأصول فيه مذكرة عرضت على المؤتمر مصحوبة برأي لجنة الطب.

(*) سبق للمجمع أن أصدر قراراً في صحة أخذ «تفعال» من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة.ـ ج 7 د 10 (المؤتمر).

أخْذ «الافتعال» للالتهاب

«لا مانع من أن تكون صيغة «الافتعال»، مشتقة من العضو، قياسية في معنى المطاوعة، للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قول الصرفيين: «وافتعل للمطاوعة غالباً» وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم: «ولنمر». ويرد في اللغة «فَعَلَ» من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كَبَدَه وعَانَه ورَأَسَه.

(*) صدر في ج 9 د 28 (المؤتمر).
(*) اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس في الكلمة التي ألقاها في حفل استقباله (1956/10/5).
(*) أعدت لجنة الأصول فيه مذكرة عرضت على المؤتمر، مصحوبة برأي لجنة الطب.

أخْذ «التفاعل» للمساواة والاشتراك والتماثل

تتخذ صيغة «التفاعل» للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير، وقد نص الصرفيون على أن التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل، لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، كقول «عليّ»: «تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذاتِه».

(*) صدر في ج 9 ذ 28 (المؤتمر).

(*) اقترح الدكتور رمسيس جرجس في كلمته في حفل استقباله (ج 3 د 23 «المجلس») اتخاذ صيغة «المفاعلة» لهذه الأغراض.

(*) درست لجنة الأصول الموضوع، وراجعت فيه مذكرة قدمها الأستاذ زكي المهندس إلى المجلس في صيغة «متفاعل» (ج 26 د 27) المجلس، وقد ورد تأييد استعمال هذه الصيغة في بحث للأستاذ مصطفى نظيف قدمه إلى المؤتمر (ج 10 د 14) عنوانه: «نقل العلوم إلى اللغة العربية»، وقد نشر في الجزء السابع من المجلة، والتأييد المشار إليه ورواه في ص 252.

قياسية «مَفْعَلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء

تصاغ (مَفْعَلَة) قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد.

(*) صدر في ج 23 د 2.

(*) عرض في الجلسات 14، 21، 23.

(*) قدم في موضوعه بحث للشيخ حسين وإلى (ج 21) واحتج له في كلمة ألقاها في ج 1 د 3 وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت في كلمة ألقاها في ج 1 د 3.

(*) تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الثاني من المجلة (من ص 50 - 53).

(*) انظر قرار المجمع في وصغ «مفعلة» من أسماء الأعيان مما وسطه حرف علة بإجازة التصحيح (ج 2، 10 د 26 «المؤتمر»).

(*) انظر قرار المجمع ج 01، 12 د 27 في جواز «مفعلة» للدلالة على الفاعلية.

في صوغ «مَفْعلة» من أسماء الأعيان

تصاغ «مفعلة» مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان، بإجازة التصحيح؛ كما في «مَتْوَتَة» «ومَخْوَخَة»، من التوت والخو.

(*) صدر في ج 2، 10 د 26 (المؤتمر).

(*) عرض استفسار في هذا الموضوع للأمير مصطفى الشهابي على المؤتمر (ج 8، 11 د 25) فأحيل إلى لجنة الأصول فقدمت فيه تقريراً إلى المؤتمر (ج 2 د 26) فوافق على قرارها في (ج 10 د 26).

وجاء في تقرير اللجنة: «القاعدة في صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة هي الإعلال، فيقال في مثل توت وخوخ وتين: متاتة ومخاخة ومتانة، ولكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال، مثل: مثوبة، مشورة، مصيدة، مقودة، مبولة. ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى، والإعلال في هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في أفعل واستفعل، كأغيم وأغيل واستحوذ واستقوم واستجوب واستصوب، وإذا أجيز التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة، لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال في الإعلال».

(*) عقب على قرار المؤتمر الأستاذ الطاهر ابن عاشور ببحث عرض على المجلس (ج 3 د 27).

(*) انظر قرار المجمع في قياسية «مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء» (ج 23 د 2).

(*) انظر قرار ج 10، 12 د 27 في جواز مفعلة للدلالة على الفاعلية.

جواز «مَفْعلة» للدلالة على الفاعلية

في قواعد اللغة صيغ للدلالة على «الفاعلية» إلى جانب اسم الفاعل، فهناك اسم الآلة؛ وصيغ المبالغة؛ والصفة المشبهة. وإذا عرض من المصطلحات ما لا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية؛ ورئى أن صيغة «مفعلة» أدق في الدلالة عليه بخصوصه، فلا مانع من نظر المجمع في المصطلح المقترح بهذه الصيغة. أما اتخاذ صوغ «مَفْعَلَة» قاعدةً عامة للدلالة على الفاعلية، فلا ضرورة لإطلاقه.

(*) صدر في ج 10، 12 د 27 (المؤتمر).

(*) عُرِض في موضوعه بحث للدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي ضمنه أمثلة من استعمال «مفعلة» للفاعلية، وتعقيب عليه للأمير مصطفى الشهابي، ورأي لجنة الأصول فيه.

(*) انظر قرار قياسية «مفعلة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء. ج 23 د 2. وقرار صوغها من من أسماء الأعيان مما وسطه حرف علة بإجازة التصحيح ج 2، 10 د 26.

صِيَغ اسم الآلة

يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن «مِفْعَل» و«مِفْعَلَة» و«مِفْعَال»، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء.

ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أيّ وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة.

(*) صدر في ج 27 د 1.

(*) نوقش في الجلسات 52، 26، 27، د 1.

(*) عرض موضوعه في ج 25 د 5.

(*) قدم في موضوعه بحثان، أحدهما للشيخ حسين والي، والآخر للشيخ عبد القادر المغربي، وقد تضمنتهما محاضر الجلسات في د 1.

(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 217 - 221) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.

(*) قدم الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة في اسم الآلة إلى المجلس (ج 20 د 20). نشرت في الجزء العاشر من المجلة.

(*) قدم الأستاذ محمد بهجة الأثري في د 28 (المؤتمر) بحثاً له في اسم الآلة والأداة، فأحيل إلى لجنة الأصول.

صحة صوغ «فَعَّالة» إسماً للآلة

صيغة «فَعَّال» في العربية من صيغ المبالغة، واستُعملت أيضاً بمعنى النَّسَب أو صاحب الحَدَث، وعلى الأخص الحِرَف، فقالوا: نجَّار وخبَّاز ونسَّاك.

ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل: زمانه أو مكانه أو آلته، فقالوا: نهر جارٍ؛ ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية.

وعلى ذلك يكون استعمال صيغة «فَعَّالة» إسماً للآلة استعمالاً عربيًّا صحيحاً.

(*) صدر في ج 26 د 20 (المجلس).

(*) عرض اقتراح الموضوع في ج 20 د 20 (المجلس) بمذكرة للأستاذ أحمد حسن الزيّات.

(*) درسته لجنة الأصول وقدمت تقريرها فيه في ج 26 د 20 (المجلس).

(*) قدم في موضوعه الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة عرضت على المجلس في ج 20 د 20 ونشرت في المجلة (الجزء العاشر) بعنوان «اسم الآلة».

(*) نشر القرار ومذكرة الأستاذ أحمد حسن الزيّات في باب الأخبار المجمعية من الجزء العاشر من المجلة.

صوغ «فَعَّال» للصانع، والنسبة بالياء لغيره

يصاغ «فَعَّال» قياساً للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء.

فإذا خيف لَبْس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة «فَعَّال» للصانع وكان النسب بالياء لغيره، فيقال «زجَّاج» لصانع الزجاج، و«زُجاجِي» لبائعه.

(*) صدر في ج 26 د 1.

(*) نوقش في ج 26.

(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 215 - 216) وفي كلمة له ألقاها في ج 1 د 2.

صوغ «فَعَّال» للمبالغة من اللازم والمتعدي

يصاغ «فَعَّال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي.

(*) صدر في ج 30 د 2.
(*) عرض في ج 24، 30.
(*) احتج له الشيخ حسين والي في كلمة ألقاها في ج 1 د 2.
(*) وأشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت في كلمة ألقاها في ج 1 د 3.
(*) تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الثاني من المجلة (من ص 53 - 26).

زيادة الميم للضخامة

زيادة الميم للمبالغة سماعية، كما يُسْتظهر مما قاله الصرفيون. ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة أو السعة.

(*) صدر في ج 9 د 28 (المؤتمر).
(*) اقترح الموضوع الدكتور رمسيس جرجس في الكلمة التي ألقاها في حفل استقباله (ج 3 د 23 «المجلس»).
(*) درسته لجنة الأصول وقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر مشفوعاً برأي لجنة الطب.
(*) بحث الدكتور رمسيس جرجس موضوع التمييم والتنوين (ج 2 د 23) (المؤتمر). ونشر بحثه في المجلة، الجزء 13.
(*) تناول الشيخ عبد القادر المغربي موضوع زيادة الميم للمبالغة في بحث له ج 12 د 16 (المؤتمر). وانظر ج 15 أيضاً.

مطاوع «فَعَل» الثلاثي

كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على معالجة حِسية، فمطاوعه القياسي (انفعل)، ما لم تكن فاء الفعل واواً، أو لاماً، أو نوناً، أو ميماً، أو راءً، ويجمعها قولك: «لونمر»، فالقياس فيه (افْتَعَل).

(*) صدر في ج 31 د 1.

(*) نوقش في ج 31.

(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 222 - 223 ومن ص 225 - 229).

مطاوع «فَعَّل» بالتشديد

قياس المطاوعة (لفعَّل) «مضعَّف العين» (تَفَعَّل). والأغلب فيما ضُعِّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيّة.

(*) صدر في ج 32 د 1.
(*) نوقش في ج 32.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من 223 - 224 ومن ص 225 - 229).

مطاوع «فاعَل»

(فاعَلَ) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل: باعدته، يكون قياس مطاوعه: (تَفَاعَلَ) كَتَبَاعَدَ.

(*) صدر في ج 32 د 1.
(*) نوقش في ج 32.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 224 - 225 ومن ص 225 - 229).

مطاوع «فَعْلَلَ»

(فَعْلَل) وما أُلحق به قياس المطاوعة منه على (تَفَعْلَل)، نحو: دَحْرَجْتُهُ فتَدَحْرَجَ وَجَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَب.

(*) صدر في ج 32 د 1.
(*) نوقش في ج 32.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (ص 225 ومن ص 225 - 229).

قياسية «استفعل» للطلب والصيرورة

يرى المجمع أن صيغة «استفعل» قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة.

(*) صدر في ج 25 د 1.

(*) نوقش في ج 25.

(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 232 - 233).

جواز جمع المصدر

يجوز جمع المصدر، عندما تختلف أنواعه.

(*) صدر في ج 4 د 10 (المؤتمر).
(*) احتج له الشيخ محمد الخضر حسين في بحث نشر في المجلة (الجزء السادس صفحة 76).
(*) عرض الموضوع في ج 20 د 9 (المجلس).

قياسية «فَعَّل» للتكثير والمبالغة

«فَعَّل» المضعَّف مَقيس للتكثير والمبالغة.

(*) صدر القرار في ج 7 د 10 (المؤتمر).
(*) عرض الموضوع في ج 18 د 6 وج 20 د 9 (المجلس).
(*) احتج له الشيخ محمد الخضر حسين في بحث نشر بالمجلة (الجزء السادس ص 76):
(*) في ج 9 د 10 (المؤتمر) وج 16 د 10 (المجلس) - أعيد عرض القرار.
(*) في ج 3 د 11 (المؤتمر) قدم الأستاذ علي الجارم بحثاً في فَعَّل للتكثير جمع فيه أمثلة كثيرة.
(*) وفي ج 3، 4 د 11 وافق المؤتمر على ما يأتي:

«لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فَعَّل يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عند ما تدعو الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة، على ألا يقر المجمع نهائياً مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها» ووافق المؤتمر تطبيقاً لهذا القرار على صحة الألفاظ المستعملة الآتية: «خَدّر، حَضّر، وَرّد، شَخّص، جَسّم، حلَلّ، شرّع».

قياسيّة التعدية بالهمزة

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية.

(*) صدر في ج 25 د 1.
(*) نوقش في ج 25.
(*) تولى الشيخ أحمد الإسكندري بيان الغرض منه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الأول من المجلة (من ص 230 - 231).

وصف (جمع) غير العاقل بفَعْلاء

يجوز وصف غيرِ العاقل بصيغة «فَعْلاء» إلى جانب الصُيَغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربيّ.

(*) صدر في ج 11 د 14 (المؤتمر).

(*) احتج له الشيخ محمد الخضر حسين ببحث عرض على المؤتمر، ونشر في الجزء السابع من المجلة (ص 254)، موضوعه:

«وصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء».

XII ـ القرارت المتعلقة بقياسية الغالب في جموع التكسير

قياسية الغالب من جموع التكسير

1 ـ الألفاظ الدالة على الإطراد:

يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قُدامَى النحويين والصرفيين، وهي:

القياس، والأصل والمطَّرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ـ ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يُسَوِّغ للمحدَثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسْمَع على ما سُمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب.

(*) صدر في ج 4 د 4.

2 ـ جمع الكلمات التي لم تسمع جموعها:

يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع في اللغة يُختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وجد لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التساوي في القوة، اختيرا معاً. وعند التفاوت في القوة يُختار جمع واحد هو أقواها، ويُكتفى بجمع واحد في المصطلحات العلمية أياً كان.

(*) صدر في ج 6 د 4.

3 ـ قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث: **ق** **ك**

	ق	ك
يجمع «فَعْل» الصحيح العين مثل: كَلْب وكَعْب على:	أَفْعُل	فعال أو فُعُول
يجمع «فَعْل» المعتل العين كعَيْن، وفِعْل كجِسْم، وفُعْل كبُرْد، على:	أَفعال	فُعُول
يجمع فَعَل كجَبَل وأَسَد، على:	أفعال	فِعال
يجمع فَعُل كعَضُد، وفعِل ككَتِف، وفِعَل كعِنَب، وفِعِل كإبل، وفُعُل كعُنُق، على:	أَفْعال	مطلقاً
يجمع فُعَل كَصُرَد على:	فعلان	مطلقاً

تنبيه ـ يكثر في باب تَاج وعُود: فعْلان، وفي باب خُصّ: فِعال، ويلزم باب مَدَد وعَدَد «أفعال» فقط، ولا يجمع نحو: ثَوْب ورِيح على «فُعُول»، ولا نحو: سَيْل على «فِعال».

(*) صدر في ج 7 د 4.
(1) ق، أي جمع قلة.
(2) ك، أي جمع كثرة.

4 ـ قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث: **ق** **ك**

	ق	ك
تجمع فَعْلَة كقصعة وجفنة وروضة وضَيْعَة، وفَعَلَة كرَقَبَة، على:	فعلات	فِعَال
تجمع فُعْلَة كغُرْفة، وفُعَلَة كتُخَمَة وتُهَمَة على:	فعلات	فُعَل
تجمع فِعْلَة ككِسْرة وفَعِلة كمَعِدَة على:	فعلات	فِعَل

تنبيهان (1) المعتل اللام مثل: قَناة وقَطاة لا يجمع إلا بالتجرُّد من التاء أو جمع سلامة.

(2) لا يجمع يائيّ اللام من نحو: كُلْية بالضم، ولا واويُّهن من نحو رِشْوَة بالكسر جمع سلامة إلا مع تكسين العين (في الجمع).

(*) صدر في ج 7 د 4.

5 ـ قياس الوصف الثلاثي:

تكسير الصفة الثلاثية ضعيف، فإذا احتيج إلى جمع صفة ثلاثية لم يُذكر لها جمع في المعجمات، اقتِصر على جمعها جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث مطلقاً وللمذكر غير العاقل.

(*) صدر في ج 7 د 4.

6 ـ جمع الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد:

يجمع فَعال كزمان، وفِعَال كحمار وإزار، وفَعِيل كقَضِيب ورَغيف على (ق) أَفْعِلة (ك) وفُعُل (وفُعْلَان أيضاً في باب فَعِيل).

يجمع فَعُول كعمود (مذكراً) على (ق) أفعِلة (ك) فُعُل وفِعْلان.

يجمع المؤنث المعنوي منها (كعنَاق وذِراع إلخ) على أَفْعُل.

يجمع المؤنث منها بالتاء بالألف والتاء، وعلى فعائل أيضاً.

تنبيهان (1) لم يجيء «فُعُل» في المضاعف، ولا في المعتل اللام، واقتصروا فيهما على بناء القلة، كأعنَّة وأكسية وأخونة.

(2) يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزة في فعائل، والأصليّ يبقى.

(*) صدر في ج 7 د 4.

7 ـ جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد:

يجمع فَعِيل ـ الذي بمعنى فاعل ـ ككريم، وفُعَال كشُجاع، على: **فُعَلَاء**، وفِعَال.

تجمع فَعِيلة ـ التي بمعنى فاعل ـ على: **فِعَال وفعائل**.

يجمع فَعِيل بمعنى فاعل المضاعف كشديد، والمعتل اللام، كَنَبِيّ وزَكِيّ، على: **أفعِلاء**.

يجمع فَعِيل المعتل العين كطَوِيل وطويلة على فِعَال، وفعائل أيضاً للمؤنث فقط.

يجمع فَعِيل كجريح بمعنى مفعول من كل حيّ مصاب بمكروه، على: فَعْلَى[1].

يجمع فَعُول كعطوف بمعنى فاعل (مذكراً ومؤنثاً) على فُعُل، وأيضاً فعائل للمؤنث فقط.

يجمع فَعَال كجبان ورَدَاح بمعنى فاعل (مذكراً ومؤنثاً) على فُعُل وفُعَلاء.

يجمع فِعَال كهِجَان وكِنَاز بمعنى فاعل (مذكراً ومؤنثاً) على فُعُل، وأيضاً فعائل للمؤنث فقط.

تنبيه ـ لا تلحق التاء الفارقة فعيلا بمعنى مفعول، ولا فَعُولاً بمعنى فاعل، ولا فَعَالاً ولا فِعَالاً بمعنى فاعل، ولا تجمع هذه الصيغ جمع سلامة. وجبانة شاذّ.

(*) صدر في ج د 4.

(1) هذه القاعدة صدرت في ج 9 د 4.

8 ـ جمع الرباعي بزيادة ألف فاعل وفاعلاء:

يجمع فاعل إسماً ككاهِل وحاجِب، وفاعَل كخاتَم وطابَع، على:	**فواعل**
يجمع فاعل وصفا غير المعتل اللام على:	**فُعَّل وفُعَّال**
يجمع فاعل وصفا معتل اللام على:	**فُعَلة**
يجمع فاعل وفاعلة للمؤنث ولمذكر ما لا يعقل على:	**فواعل وفُعَّل**
تنبيه ـ تجمع فاعلاء على:	**فواعل**

(*) صدر في ج 8 د 4.

9 ـ جمع المؤنث بالألف رابعة أو خامسة مقصورة أو ممدودة:

فَعْلاء مؤنث أفعل كحمراء، وفُعْلَى مؤنث أفعل مثل: الكبرى، تجمع الأولى باطراد على: فُعْل، والثانية على: فُعَل. أما ما عدا ذلك من الأسماء أو الصفات المختومة بألف التأنيث رابعة أو خامسة، مقصورة أو ممدودة ـ فيجمع جمع سلامة.

(*) صدر في ج 8 د 4.

10 ـ جمع فُعْلان.

يجمع فعلان اسماً (غير علم مر بحل) مطلق الفاء على (فعالين) كسلطان وسلاطين، وشيطان وشياطين.

يجمع فَعْلان فَعْلى، وفَعْلان فعلانة على فَعَالى وفعَال، ولا يجمع أولهما جمع سلامة.

يجمع فُعْلان وفُعْلانة مثل: خُمْصَان وخُمْصَانة ـ على فعال فقط.

(*) صدر في ج 8 د 4.

11 ـ الصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة.

هي: فَيْعِل (المعتل العين) كَبَيِّع وسَيِّد وقَيِّم، وصيغ المبالغة التي لا يستوي فيها المذكر والمؤنث ـ كفَعَّال وفِعِّيل، واسم الفاعل واسم المفعول المبدوءان بميم (مذكرات ومؤنثات).

(*) صدر في ج 8 د 4.

12 ـ جمع الرباعي غير ما تقدم.

يجمع الرباعي هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فَعَالِل وشِبْهه) وتلحق آخره التاء إذا كان أعجمياً أو منسوباً.

وإذا لحقه حرف لين رابع مع أربعة أصول، جمع على (فعاليل) وشبهه.

(*) صدر في ج 8 د 4.

13 ـ جمع الخماسي:

كل خماسي، اسماً أو صفة، يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث.

(*) صدر في ج 8 د 4.

14 ـ اسم الجنس الجمعي.

يجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة، على أي وزن بالألف والتاء، ويجمع أيضاً بتجريده من التاء، بشرط أن يكون من المخلوقات لا المصنوعات بيد الإنسان. فيعتبره نحويو البصرة «اسم جنس جمعي»، وليس بجمع. ويعتبره نحويو الكوفيين واللغويون جمعاً.

تنبيه ـ ظاهر كلام الزَّمَخْشَرِيّ في المفصَّل، وصريح كلام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، أنه قياسي. وصريح كلام ابن الحاجب في الشافية أنه غالب، وصريح كلام الجار بردي أنه قريب من المطَّرد.

(*) صدر في ج 8 د 4.

(*) نوقشت هذه القرارات في الجلسات 4، 5، 6، 7، 8، 9.

(*) احتج الشيخ أحمد الإسكندري لقياسية الغالب من جموع التكسير في بحث ألحق بجلسة 7، وبحث نشر في الجزء الرابع من المجلة (من ص 174 - 210).

(*) عرض الأستاذ إبراهيم عبد المجيد اللبان لموضوع جمع القلة والكثرة (ج 23 د 28) المجلس.

جواز النسبة إلى جمع التكسير

المذهب البَصْرِيّ في النسب إلى جمع التكسير أن يردَّ إلى واحدة، ثم ينسب إلى هذا الواحد. ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك.

(*) صدر في ج 17 د 2.
(*) عرض في ج 10، 13، 17.
(*) قدم في موضوعه بحث للشيخ حسين والي (ج 17) واحتج له في كلمة ألقاها في ج 1 د 3.
(*) أشار إليه رئيس المجمع الأستاذ محمد توفيق رفعت في كلمة ألقاها في ج 1 د 3.
(*) تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرحه والاحتجاج له في بحث نشر في الجزء الثاني من المجلة (من ص 45 - 50).

قياسية جمع الجمع

جَمْع الجَمْع مَقِيس عند الحاجة.

(*) صدر في ج 4 د 10 (المؤتمر).
(*) احتج له الشيخ محمد الخضر حسين في بحث له نشر في المجلة (الجزء السادس، صفحة 75).
(*) عرض الموضوع في ج 15 د 5. وفي ج 20 د 9 (المجلس).

المصادر والمراجع[1] العربية

ـ أ ـ

ـ **الإسكندري (الشيخ أحمد عيسى)**: «الغرض من قرارات المجمع» ـ مجلة مجمع القاهرة 177/1 - 268.

ـ اقتراحات أسماء عربية لمصطلحات كيمائية، مجلة مجمع القاهرة 49/5 - 57.

ـ **ابن جني**: الخصائص ـ 3 أجزاء ـ القاهرة 1952 - 1956.

ـ **ابن دريد**: الجمهرة ـ 4 أجزاء ـ حيدرأباد 1345 هـ.

ـ **ابن سيده**: المخصص 5 أجزاء ـ القاهرة 1895.

ـ **ابن عاشور (الشيخ الطاهر)**: المترادف في اللغة ـ مجلة مجمع القاهرة 241/4 - 268 ـ **المترادف**.

ـ **ابن النديم**: الفهرست ـ ط. فلوغل ـ بيروت 1964 - 361 ص.

ـ **ابن منظور**: لسان العرب ـ 15 جزءاً ـ ط. صادر ـ بيروت 1951 - 1956 ـ **اللسان**.

ـ **ابن هشام**: المنصف ـ 3 أجزاء ـ القاهرة 1954.

ـ مغني اللبيب ـ جزءان ـ القاهرة؟ ـ

ـ **أبو حديد (محمد فريد)**: موقف اللغة العربية العامية من اللغة العربية الفصحى ـ مجلة مجمع القاهرة 205/7 - 218 = **موقف اللغة**.

ـ بعض ملاحظات في اللهجة الليبية وصلتها بالفصحى ـ بحوث (1960) ص137 - 151 = **بعض ملاحظات**.

ـ نظرات في جموع الثلاثي، مجلة مجمع القاهرة 53/9 - 60.

---

(1) لا تشمل هذه البيليوغرافية إلا المؤلفات والدراسات الأساسية الواردة في مؤلفنا على الأقل مرتين. ولقد اختصرت عناوينها الطويلة أو لخصت بصفة عامة تجنباً لتطويل الحواشي. ويمكن للقارىء أن يدرك كثرة وأهمية المصادر والمراجع المعتمدة في هذا المؤلف من خلال فهرس الأعلام الموجود في الصفحات التالية.

- جموع غير الثلاثي - مجلة مجمع القاهرة 79/11 - 88 = **جموع**.
- أمين (أحمد): اقتراح في بعض الإصلاح في متن اللغة - مجلة مجمع القاهرة 87/6 - 92 = اقتراح.
- مدرسة القياس في اللغة - مجلة مجمع القاهرة 351/7 - 385 = **مدرسة القياس**.
- جمع اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 209/8 - 213 = **جمع اللغة**.
- فارس نمر، مجلة مجمع القاهرة - 277/9 - 280.
- أمين (شوقي): دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية - بحوث (1960 - 1961) ص 45 - 60 = **دعوة إلى** التزام.
- **أمين (عبد الله)**: الاشتقاق. القاهرة 1956، 463 ص .
- **أنيس (إبراهيم)**: أبواب الثلاثي، مجلة مجمع القاهرة 172/8 - 180.
- الارتجال في ألفاظ اللغة، مجلة مجمع القاهرة 306/8 - 314 - **الارتجال**.
- تطور البنية في الكلمات العربية، مجلة مجمع القاهرة 165/11 - 172 = **تطور**.
- تعدد الصيغ في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية 159/13 - 165 = **تعدد**.
- الأصوات اللغوية، القاهرة 1961 (ط. ثانية) 205 ص .
- من أسرار **اللغة**، القاهرة 1966 (ط. ثالثة) 339 ص .

- ب -

- **البستاني (بطرس)**: محيط المحيط - جزءان - بيروت 1870.
- **بنت الشاطىء**: الإعجاز البياني في كتاب العربية الأكبر - مجلة مجمع القاهرة 203/12 - 220 = **الإعجاز**.

- ت -

- **تاجر (جاك)**: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر - القاهرة 1945، 185 ص = **حركة الترجمة**.
- **التهانوي**: كشاف اصطلاحات العلوم، 6 أجزاء - ط. الخياط. بيروت - **كشاف**.
- **تيمور (محمود)**: ضبط الكتابة العربية - القاهرة 1951، 47 ص = **ضبط الكتابة**.
- لغة المجتمع - مجلة مجمع القاهرة 19/9 - 31.
- معجم الحضارة - القاهرة 1961 - 178 ص.

- **الجارم (بدر الدين)**: أبي علي الجارم ـ الهلال (فبراير 1952) ص 46 - 49.
- **الجارم (علي)**: الترادف، مجلة مجمع القاهرة 303/1 - 343.
- **جرجيس (رمسيس)**: النسب بالألف والنون ـ مجلة مجمع القاهرة 181/11 - 198 = **النسب**.
  - النحت في العربية ـ مجلة مجمع القاهرة 61/13 - 78 = **النحت**.
  - قياس صيغ اشتقاقية لمصطلحات العلوم ـ **بحوث** (1961 - 1962) ص 301 - 308 = **قياس صيغ**.

- **الجزيزي (محمد إبراهيم)**: آثار الزعيم سعد زغلول ـ الجزء الأول القاهرة 1927 - 424 ص.

- **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**:
1 ـ مجلة مجمع **اللغة العربية**، 15 مجلداً (كان اسمها سابقاً مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية) = **مجلة مجمع القاهرة**.
2 ـ محاضر الجلسات ـ 5 أجزاء 1936 - 1949 + 1954 - 55 و1962 (مرقونة مخصصة لدورتين: 28 و31) = **محاضر**.
3 ـ مرسوم إنشاء المجمع والمراسيم المعدلة واللائحة الداخلية وأعضاؤه ولجانه ـ القاهرة ـ 1952 - 116 ص = **مرسوم**.
4 ـ معجم ألفاظ القرآن ـ 3 أجزاء القاهرة 1953.
5 ـ المعجم الكبير المجلد الأول القسم ـ الهمزة ـ أخي. القاهرة 1956 - 519 ص. (نموذج أول).
6 ـ المعجم الكبير ـ مواد من الهمزة ـ القاهرة 1962 - 1963، 155 ص ـ (نموذج مرقون).
7 ـ مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، 8 أجزاء ـ القاهرة 1959 - 1968 = **مجموعة المصطلحات**.
8 ـ البحوث والمحاضرات ـ 4 أجزاء القاهرة 1959 - 1962 = **بحوث**.
9 ـ المعجم الوسيط ـ جزءان ـ القاهرة 1965 - 1961.
10 ـ مجمع **اللغة العربية**: قانونه، هيئاته، أعضاؤه العاملون والمراسلون ـ خبراء اللجان = **مجمع (1961)**.

11 ـ مجموعة القرار العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين القاهرة 1963 - 203 ص = **مجموعة القرارات**.

12 ـ قرارات مؤتمر المجمع في تيسير قواعد اللغة مجلة المجمع 180/6 - 197.

13 ـ من تعبيرات المحدثين ـ مجلة المجمع 185/7 - 187.

14 ـ دراسة اللهجات في المجمع، تقرير اللجنة وقرار المؤتمر المجمع، مجلة المجمع 316/7 - 318 = **دراسة اللهجات**.

ـ ح ـ

ـ **الحديثي (خديجة)**: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ القاهرة 1965؛ 576 ص = **أبنية الصرف**.

ـ **حسين (الشيخ محمد الخضر)**: المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة ـ مجلة مجمع القاهرة 291/1=302= **المجاز**.

ـ الغرض من قرارات المجمع ـ مجلة مجمع القاهرة 232/1 - 262.

ـ الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع القاهرة 197/3 - 210 = **الاستشهاد**.

ـ تكملة مادة لغوية ورد ذكرها في المعجمات ولم ترد بقيتها، مجلة مجمع القاهرة 36/2 وما بعدها = **تكملة مادة**.

ـ اسم المصدر في المعاجم، مجلة مجمع القاهرة 147/8 - 156.

ـ من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه ـ مجلة مجمع القاهرة 51/12 - 54= **من وثق**.

ـ دراسات في العربية وتاريخها ـ دمشق1960 ص 136 - 137 = **دراسات**.

ـ **حسين (محمد كامل)**: اللغة والعلوم ـ مجلة مجمع القاهرة 17/12 - 29.

ـ رأي في جنس العدد ـ مجلة مجمع القاهرة 133/14 - 134 = **ر أ ي**.

ـ أصول علوم اللغة ـ بحوث (1959 - 1960) ص 155 - 179 = **أصول**.

ـ أسلوب المعرّي ـ بحوث (1960 - 1961) ص 27 - 37.

ـ **حقي (يحيى)**: أخبار سارة جداً لمعسكر العامية ـ مجلة الكاتب 7 أكتوبر 1961 ص 4 - 10 = أخبار **سارة**.

ـ عودة الجاسوس على القاموس ـ مجلة الكاتب 8 نوفمبر 1961 ص 11 - 17 = **عودة الجاسوس**.

ـ **حمروش (الشيخ إبراهيم)**: في الاشتقاق الكبير ـ مجلة مجمع القاهرة 245/2 - 255

ـ التضمين ـ محاضر 264/1 - 268.

- **حمزة (عبد اللطيف)**: الصحافة والأدب في مصر ـ القاهرة 1955؛ 176 ص = **الصحافة**.
- **الحمزاوي (محمد رشاد)**: مجمع اللغة العربية بدمشق ومشكل ترقية اللغة العربية تونس ـ 1988 = **مجمع اللغة**.

- مشاكل اللغة من خلال حياة ح. ح عبد الوهاب وأعماله بمجمع اللغة العربية ـ حوليات الجامعة التونسية 6 (1956) ص 11 - 55 = **مشاكل**.

- من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ـ بيروت 1986.

- العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات ـ بيروت 1986.

المنهجية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتنميطها ـ بيروت 1986.

ـ خ ـ

- **الخطيب (عدنان)**: المعجم العربي بين الماضي والحاضر ـ نشر معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة 1966 - 1967؛ 102 ص . **المعجم العربي**.

ـ المعجم الوسيط ـ مجلة مجمع دمشق 38 (1963) ص 169 - 172، 267 - 277، 481 - 496، 651 - 659، 39 (1964) ص 65 - 77، 254 - 275، 404 - 420، 567-581 40 (1965) ص 406 - 415، 588 - 607، 774 - 796، 41 (1966). ص 40 - 57، 259، 274، 433 - 447، 600 - 606، 42)(1967). ص 52 - 58، 229، 234، 451 - 459، 690 - 702.

- **الخليل أحمد**: كتاب العين ـ طبعة عبد الله درويش ـ القاهرة 1967 ـ القسم الأول ـ 376 ص .

ـ د ـ

- **داغر (يوسف أسعد)**: مصادر الدراسة الأدبية ـ الجزء الثاني ـ بيروت 1956، 861 ص = **مصادر**.
- **مدكور (إبراهيم)**: المجمع في ثلاثين عاماً ـ ماضيه وحاضره 1932 - 1962 ـ القاهرة 1964.

- اللغة المثالية ـ مجلة مجمع القاهرة 11/7 - 15.
- منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع القاهرة 338/7 - 346.
- نشأة المصطلحات الفلسفية في الإسلام ـ مجلة مجمع القاهرة 261/17 - 268.

ـ ر ـ

ـ **الرافعي (عبد الرحمان)**: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ـ 4 أجزاء ـ القاهرة 1929 - 1930 = **تاريخ الحركة**.

ـ عصر إسماعيل ـ جزءان ـ القاهرة 1948.

ـ **رضا (الشيخ رشيد)**: ترجمة القرآن ـ القاهرة 1926 ـ 51 صفحة.

ـ ز ـ

ـ **الزمخشري**: أساس البلاغة ـ القاهرة 1963، 514 ص.

ـ **زيدان (جرجي)**: تاريخ الآداب العربية ـ 4 أجزاء ـ القاهرة 1936 = **تاريخ**.

ـ **الزيات (أحمد حسن)**: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه ـ مجلة مجمع القاهرة 110/8 - 116 = **الوضع اللغوي**.

ـ لغتنا في أزمة ـ مجلة مجمع القاهرة 45/10 - 48.

ـ س ـ

ـ **السامرائي (إبراهيم)**: دراسات في اللغة ـ بغداد 1961، 264 ص = **دراسات**.

ـ **سركيس (إلياس)**: **معجم المطبوعات**.

ـ **سعيد (نفوسة)**: تاريخ الدعوة إلى العامية وأثرها في مصر ـ القاهرة 196 - 514 ص = الدعوة.

ـ **السكاكيني (خليل)**: التشويش في اللغة ـ مجلة مجمع القاهرة 117/8 - 123.

ـ **السودا (يوسف)**: **الأحرفية** ـ بيروت 1960 - 240 ص .

ـ **السيوطي (جلال الدين)**: المزهر في علوم اللغة ـ جزءان ـ طبعة ثانية بدون تاريخ = المزهر.

ـ **سيبويه**: الكتاب ـ طبعة عبد السلام هارون ـ جزءان ـ القاهرة 1966.

ـ ش ـ

ـ **الشبيبي (الشيخ محمد رضا)**: فقه الأساليب ـ مجلة مجمع القاهرة 45/9 - 46.

ـ **الشدياق (أحمد فارس)**: الجاسوس على القاموس ـ 1299 هـ ـ 690 ص .

ـ كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ـ 3 أجزاء ـ الآستانة 1288 هـ = **كنز الرغائب**.

- **الشرتوني** (رشيد): مبادىء العربية في الصرف والنحو - الجزء الرابع (الطبعة السادسة) - بيروت 1952 - 381 ص = **مبادىء**.

- **الشهابي (الأمير مصطفى)**:

- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث - القاهرة 1965 - الطبعة الثانية: 218 ص = **المصطلحات العلمية**.

- ملاحظات على وضع المصطلحات العلمية - مجلة مجمع القاهرة 31/12 - 33 = **ملاحظات**.

- المولد والعامي في علوم الزراعة والمواليد - مجلة مجمع القاهرة 91/13 - 94 = **المولد**.

- ملاحظات لغوية - بحوث (1961 - 1962).

- مدى التعريب في ألفاظ تصنيف المواليد - بحوث (1959 - 1960) ص 131 - 139 = **مدى التعريب**.

- منصور فهمي - مجلة مجمع دمشق 34 (1959) ص 353 - 365.

- **الشيال** (جمال الدين): تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي - القاهرة 1951 - 228 ص = **تاريخ الترجمة**.

- ص -

- **الصعيدي** (عبد الفتاح): مصطلحات العلوم - مجلة مجمع القاهرة 201/13 - 218.

- ط -

- **الطهطاوي** (رفعت رفاعة): قلائد المفاخر في أخلاق بلاد أوروبا - القاهرة 1834، 112 ص - **قلائد**.

- ع -

- **عبادة** (عبد الفتاح): المجمع اللغوي والمجمع العلمي - الهلال - السنة 36 (1968) ص 305 - 309 = **مجمع**.

- **عبد القادر** (حامد): معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم مجلة مجمع القاهرة 65/10 - 72 = **معاني الماضي**.

ـ ثنائية الأصول اللغوية ـ مجلة مجمع القاهرة 113/11 - 133 = **ثنائية الأصول**.

ـ **عبده (إبراهيم)**:

ـ تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضتين الفكرية والاجتماعية القاهرة 1944، 369 ص = **تطور**.

ـ أعلام الصحافة العربية ـ القاهرة 1948 (ط. ثانية) 233 ص = **أعلام**.

ـ **المعلوف (عيسى اسكندر)**: اللهجة العربية العامية، مجلة مجمع القاهرة 350/1 - 368، 349/3 - 371 = **اللهجة العامية**.

ـ **عزام (عبد الوهاب)**: الألفاظ الفارسية والتركية في اللغة العامية المصرية ـ مجلة مجمع القاهرة 362/8 - 365 = **الألفاظ الفارسية**.

ـ **عزاوي (أ)**: التضمين ـ بحوث (1961 - 62) ص 223 - 227.

ـ **عساكر (خليل)**: الأطلس اللغوي ـ مجلة مجمع القاهرة 379/7 - 384.

ـ طريقة كتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية ـ مجلة مجمع القاهرة 181/8 - 192 = **طريقة**.

ـ **العطار (عبد الحميد)**: مقدمة الصحاح ـ القاهرة 1956؛ 212 ص.

ـ **العقاد (عباس محمود)**:

ـ السيمية؛ مجلة مجمع القاهرة 14/9 - 18.

ـ الزمان في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 37/14 - 44 = **الزمان**.

ـ حايم ناحوم ـ مجلة مجمع القاهرة 135/15 - 139.

ـ **علام (مهدي)**: مجمع اللغة في ثلاثين عاماً ـ المجمعيون ـ القاهرة (1966) 233 ص = **المجمعيون**.

ـ **علي (فؤاد حسن)**: الدخيل في اللغة العربية ـ مجلة كلية الآداب بالقاهرة 1/10 (1958) ص 1 - 133، 2/10 (1958) ص 37 - 52، 75 - 110 - 1/11 (1958) ص 27 - 56.

ـ **عماد (أحمد)**: دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية، بحوث (1960 - 61) ص 45 - 60 = **دعوة إلى التزام**.

ـ **العوامري (أحمد)**: بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة، مجلة مجمع القاهرة 138/1 - 169؛ 256/2 - 292؛ 254/3 - 276؛ = **حوث**.

ـ غ ـ

ـ **المغربي (الشيخ عبد القادر)**: الاشتقاق والتعريب ـ القاهرة (ط 2) 150 ص = **الاشتقاق**.

ـ عثرات اللسان ـ دمشق 1949 - 102 ص .

ـ حول قرار التعريب ـ مجلة مجمع القاهرة 94/5 - 98.

ـ إقالة عثرة ـ مجلة مجمع القاهرة 320/8 - 325.

ـ **غصوب (يوسف)**: إصلاح الأبجدية العربية ـ المشرق 28 (1130) ص 29 - 34 = **إصلاح**.

ـ ف ـ

ـ **فريحة (أنيس)**: نحو عربية ميسرة ـ بيروت 1955، 224 ص .

ـ **فهمي (عبد العزيز)**: تيسير الكتابة العربية ـ القاهرة 1946 - 113 ص = **تيسير**.

ـ **فهمي (حسن حسني)**: المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية القاهرة 1958 - 352 ص = **المرجع**.

ـ **فهمي (منصور)**:

ـ تاريخ المجامع ـ مجلة مجمع القاهرة ـ 170/1 - 176.

ـ الأضداد ـ مجلة مجمع القاهرة 228/2 - 244.

ـ المرحوم الأستاذ عبد القادر المغربي مجلة مجمع القاهرة 277/13 - 282.

ـ **الفيروز ابادي**: القاموس المحيط ـ 4 أجزاء ـ القاهرة 1954.

ـ ق ـ

ـ **القرمادي (صالح)**: دروس في علم الأصوات العربية ـ ترجمة دروس Jean Cantineua ـ طبعة معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ تونس 1966، 221 ص = **دروس**.

ـ **القلقشندي**: **صبح الأعشى**: ـ 3 أجزاء ـ القاهرة 1900، 532 ص .

ـ **القلماوي (سهير)**: دراسات اللغة في العصر الحديث ـ مجلة مجمع القاهرة 173/11 - 180 = دراسات.

ـ ك ـ

ـ **كحالة (عمر رضا)**: معجم المؤلفين ـ 14 جزءاً ـ دمشق 1957 - 1961 = **معجم**.

ـ **الكرملي** (الأب أنستاس ماري): **في تناظر العربية واليونانية مجلة مجمع القاهرة** 269/1 - 279 = **تناظر**.

ـ **كرد علي** (محمد):

ـ أفعال للاستعمال ـ مجلة مجمع القاهرة 277/3 - 289.

ـ تطور الألفاظ والتراكيب والمعاني ـ مجلة مجمع القاهرة 30/7 - 37 = **تطور**.

ـ عالمان عربي وغربي ـ مجلة مجمع دمشق 10/27 - 16.

ـ م ـ

ـ **مرمرجي** (الأب): الثنائية والألسنية السامية ـ مجلة مجمع القاهرة 374/8 - 383 = **الثنائية**.

ـ ن ـ

ـ **النجار** (الشيخ محمد): إبراهيم حمروش ـ مجلة مجمع القاهرة 143/15 - 150.

ـ **مندور** (محمد): كرملة الكرملي ـ الرسالة 10 (1942) ص 991 - 992.

ـ **نديم** (عبد الله): سلافة النديم في منتخبات عبد الله النديم ـ جزءان القاهرة 1901، 1914 = **سلافة النديم**.

ـ **نصار** (حسين): المعجم العربي، نشأته وتطوره ـ جزءان ـ القاهرة 1956 = **المعجم العربي**.

ـ **منتصر** (عبد الحليم): مشكلات المصطلحات العلمية والطريقة العلمية لحلها ـ مجلة مجمع القاهرة 203/13 - 207 = **مشكلة المصطلحات**.

ـ هـ ـ

ـ **المهندس** (زكي): أحمد العوامري ـ مجلة مجمع القاهرة 237/11 - 246.

ـ و ـ

ـ **وجدي** (الشيخ محمد فريد): دحض مفتريات المستشرقين ـ نور الإسلام 4 (1352 هـ). ص 599 - 607، 5 (1353 هـ) ص 208 - 213، 6 (1354 هـ) ص 66 = **دحض**.

ـ **والي** (الشيخ حسين):

ـ التضمين، محاضر 209/1 - 225.

ـ المعرب، محاضر 310/1 - 316.

ـ المولد، محاضر 334/1 - 345.

OVRAGES ET REFERENCES EN USAGE

- **Arberry (A):** Towards a reform in arabic orthography, R.E.I 13 (1939) p. 97 - 107 = Towards a reform.
- **Berque (Jacques):** Les Arabes d'hier à demain, Paris 1960, 245 p.
- **Berque (Jacques):** Perspectives de l'Orientalisme contemporain, IBLA 20 (1957) p 217 - 238.
- **Blachère (Regis):** Introduction au Coran, Paris MCMIIX; 310 p = Introduction.
- **Blachère (Regis):** Le Coran, traduction nouvelle, 2.vol. Paris 1949 - 1950 = Coran.
- **Blachère (Regis):** Grammaire de l'Arabe classique, Mayenne 1960; 508 p. = Grammaire.
- **Blachère (Regis):** Les savants iraquiens et leurs informateurs bédouins aux II - IVe siècles de l'Hégire, Mélanges William Marçais, Paris 1950; 329 p. = les savants iraquiens.
- **Cantineau (Jean):** Cours de phonétique arabe, Paris 1960; 167 p. = Cours.
- **Cantineau (Jean):** La dialectologie arabe, Orbis T.4 (1955) 149 - 169.
- **Cantineau (Jean):** Enquête préliminaire sur les dialectes arabes du Hauran, B.S.L.P. T. 34 (1933) p. 173 - 185. = Enquête.
- **Cheyne (Anwar G.):** The arabic Language - its role in history. Minneapolis 1960; 240 p = The Arabic Language.
- **Cohen (David):** Koiné, Langues communes et dialectes, Arabica 9 (1962) p 119 - 141 = Koiné.
- **Cohen (David):** L'homonymie des opposés. Addaad et ambiguité linguistique p. 25 - 50 in l'ambivalence dans la langue arabe par J. Berque et J.P. Charnay, Paris 1967; 473 p. = Aḍdad, l'ambivalence.
- **Cohen (Marcel):** Essai comparatif sur le vocabulaire et la phonétique du chamito - sémitique, Paris 1949; 248 p. = Essai comparatif.
- **Cohen (Marcel):** Le Système verbal sémitique et l'expression du temps - Paris 1924; 317 p. = Le système verbal.
- **Colombe (Marcel):** L'évolution de l'Egypte de 1924 - 1950. Paris 1951; 357 p.
- **Conférence de Copengague:** Transcription phonétique et translittération. Propositions établies par la conférence de Copenhague - Oxford 1926; 35 p.
- **Chouemi (Moustapha):** Le verbe dans le Coran, Paris 1966; 252 p.
- **Danišman (Hafiz):** Transcription de l'alphabet arabe, R.E.I. 9 (1935) 97 - 103.
- **Deheran (Henri):** Un mécène royal, S.M. Fouad ler, Roi d'Egypte - Paris 1940.

T.VII p. III - XXXII in Histoire de la Nation égyptienne, dirigée par Gabriel Hanotaux.

- **Delanoue (Gilbert):** Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien, extrait du B.E.O. 17 (1961) p. 57 - 119 = Les idées politiques.

- **Deroy (Claude):** L'emprunt Linguistique - Paris 1956; 470 p. = L'emprunt.

- **Dodge (Bayard):** Al - Azhar. A millenium of Muslim learning, Washington D.C., 1961; 239 p = al - Azhar.

- **Fevrier (James):** Histoire de l'écriture - Paris 1959; 615 p.

- **Fischer (August):** al - Mu'gam, al - Lugawi, al - Tarihi (spécimen) Le Caire 1967 - 53 p. = al - Mu'gam al - Lugawi.

Fleish (Henri): Mağhura, Mahmusa. Examen critique- M.U.S.J.T 35, fas. 2 (1958) p. 195 - 210 = Mağhura, Mahmusa.

- **Fleish (Henri):** La conception phonétique des arabes d'après le Sirr sina at al-I'rāb d'Ibn Ğinni, Z.D.M.G. Band 18 Haft 1 (1958) p. 74 - 105 = La conception phonétique.

- **Fleish (Henri):** Etude de phonétique arabe. MUSJ. T. 28 fas. 6 (1949 - 50) p. 227 - 285 = Etude phonétique.

- **Fleish (Henri):** L'Arabe classique, Esquisse d'une structure linguistique, Beyrouth 1956; 156 p. = Esquisse.

- **Fuck (Johann):** Arabiya, recherches sur l'histoire de la langue et du style arabe, trad. par Claude Denizeau avec une préface de Jean Cantineau, Paris 1955; 233 p. = Arabiya.

- **Gairdner (W.H.T.):** The Arab phoneticians on the consonants and vowels. M.W. 25 (1935) p 242 - 257 = The Arab phoneticians.

- **Gibb (H.A.R.):** Studies in Contemporary arabic literature, B.S.O.S. 4 (1926 - 1928) p. 745 - 760 = Studies.

- **Guiraud (Pierre):** La semantique. Que sais - je? 1959; 118 p.

- **Hamzaoui (Muhammad Rachad):** L'Académie Arabe de Damas et le probème de la modernaisation de la langue arabe - Leiden 1965; 84 p. = L'Académie arabe.

- **Haywood (John A.):** Arabic lexicography - Leiden 1960 - 141 p.

- **Higounet (Charles):** L'Ecriture - Que sais - je? Paris 1959 - 136 p.

- **Jovelet (Louis):** L'évolution sociale et politique des pays arabes, R.E.I. (1930 - 1933) p. 425 - 625 = L'évolution sociale.

- **Kampffmeyer et Khemirie (at - Tahir):** Leaders in Contemporary arabic literature, a book of reference, W.I. (1930) p. 1 - 40 = Leiders.

- **Kuentz (Charles):** Atar al - Luga al - Barbariva fi Arabiyat al - Magrib, RAC/8: 326 - 334 = Atar.

- **Kukenheim (Louis):** Esquisse historique de la linguistique française et de ses rapports avec la linguistique générale. - Leiden 1962; 205 p. = Esquisse historique.

- **Kurylowicz:** La mimation et l'article en Arabe, Archiv. Orientalni 18,1 - 11 (1950) p. 323 - 328.
- **Lane:** An arabic - English lexicon - 4 vol. Londres 1863 - 1893.
- **Laoust (Henri):** Le réformisme orthodoxe des «Salafia» et les caractères généraux de son orientation actuelle, R.E.I. 6 (1932) p. 175 - 224 = Le réformisme orthodoxe.
- **Laoust (Henri):** Introduction à une étude de l'enseignement de l'Arabe en Egypte, R.E.I. 7 (1933) p. 301 - 351= Introduction.
- **Lecerf (Jean):** Litterature dialectale et renaissance arabe moderne, B.E.O. 2 (1932) p 176 - 258; 3 (1933) p 43 - 175 = Litterature dialectale.
- **Littmann (Enno):** Lahağat arabiya Šamaliya qabla - 1 - Islam, RAC 3: 247 - 253 = Lahağāt arabiya.
- **Makdisi (Georges):** Arabic and Islamic studies in honor of H.A.R. Gibb. Leiden 1965; 688 p.
- **Marçais (William):** La diglossie arabe - Revue de l'enseignement public (décembre 1930) p. 401 - 409; (Janvier 1931) p. 20 - 39; (Février 1931) p. 121 - 133.
- **Martinet (André):** Eléments de linguistique générale - Paris 1960; 223 p. = Eléments.
- **Marouzeau (Jean):** Lexique de la terminologie linguistique, Paris 1961; 265 p. Lexique.
- **Massignon (Louis):** Les six premières sessions de l'Académie Royale de langue Arabe du Caire, R.E.I. 1941 - 1946 p. 159 - 169 = Les six premières.
- **Matoré (Georges):** La méthode en lexicologie - Domaine français - Paris 1953, 126 p. = La méthode.
- **Matoré (Georges):** Histoire des dictionnaires français - Paris 1968, 275 p. = Histoire.
- **Monteil (Vincent):** L'Arabe moderne - Paris 1960 - 386 p.
- **Moscati (Sabatino):** An introductin to the comparative grammar of the semitic languages - phonology and morpholgy - Weisbaden 1964; 185 p. = An Introduction.
- **Murtonen (À):** Broken plurals - Origin and development of the system - Leinden 1964; 76 p. = Broken plurals.
- **Nallino (Carlo):** Les noms géographiques du monde musulman dans des publications arabes modernes, Le Caire 1907; 119 p. = Les noms géographiques.
-**Pearson:** Index Islamicus 1906 - 1955, Cambridge 1958.
- **Pellison et D'Olivet:** Histoire de l'Académie Française, 2 vol. Paris 1858 = Histoire.
- **Peres (Henri):** La Littérature arabe et l'Islam par les textes (XIX et XX siècles), Alger, (6 ed.), 273 p. = La litterature arabe.
- **Peres (Henri):** Préface des auteurs arabes à leurs romans ou à leurs recueils

de contes et nouvelles - A.I.E.O. 5 (1939 - 1941) p. 137 - 195 = Préface.

- **Peter (R):** Vie secrète de l'Académie française, 3 vol. Paris 1934 - 1940 = Vie secrète.

- **Société des Nations. Institut International de Coopération Culturelle:** L'adoption universelle des caractères Latins, Paris 1434; 197 p.

- **Souissi (Mohamed):** La langue des mathématiques en Arabe; Tunis 1968; 466 p. = La langue des mathématiques.

- **Ṭibāwi (āt -):** English speaking orientalists, the M.W. L. III n 3 (Juillet 1963) p; 185 - 204; n 4 (Octobre 1963) p. 298 - 313.

- **Waardenburg (G):** L'Islam dans le miroir de l'Occident, La Haye 1961; 374 p.

- **Wright (W):** A grammar of the Arabic Language; 2 vol. Cambridge 1967 (3ed). = A grammar.

فهرس الأعلام

- ب -

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

— ن —

فهرس المصطلحات العربية

— ص —

— ض —

— ط —

— ظ —

— ع —

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

فهرست الكتاب

الباب الثاني
المجمع ومشاكل تأصيل اللغة
وإصلاحها تنظيراً و تطبيقاً

الفصل السابع: قضايا الكتابة العربية

الفصل الثامن: علم الأصوات واللسانيات

الفصل التاسع: الثنائية اللغوية العربية «اللهجات»

الباب الثالث
قرارات مجمع اللغة المتعلقة
باللغة العربية وبطاقاتها التوليدية

الفصل العاشر: تجديد الصرف والتولد اللغوي

الباب الرابع
المصطلح العلمي الحديث
والمعجم المعاصر: الحصيلة العلمية

دار الغرب الإسلامي
بيروت ـ لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) ـ الحمراء ـ بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 ـ ص . ب . 5787 - 113 بيروت ـ لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI – B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقـم 1988/5/2000/119

التنضيد: كومبيوتايب للصف الطباعي الالكتروني

الطباعة: مؤسسة جواد للطباعة والتصوير ـ بيروت ـ لبنان

Rached HAMZAOUI

Docteur ès lettres
Maître de Conférences à la Faculté des Lettres
et Sciences Humaines de Tunis

L'ACADEMIE DE LANGUE ARABE DU CAIRE

Histoire et Œuvre

Dar al-Gharb al-Islami